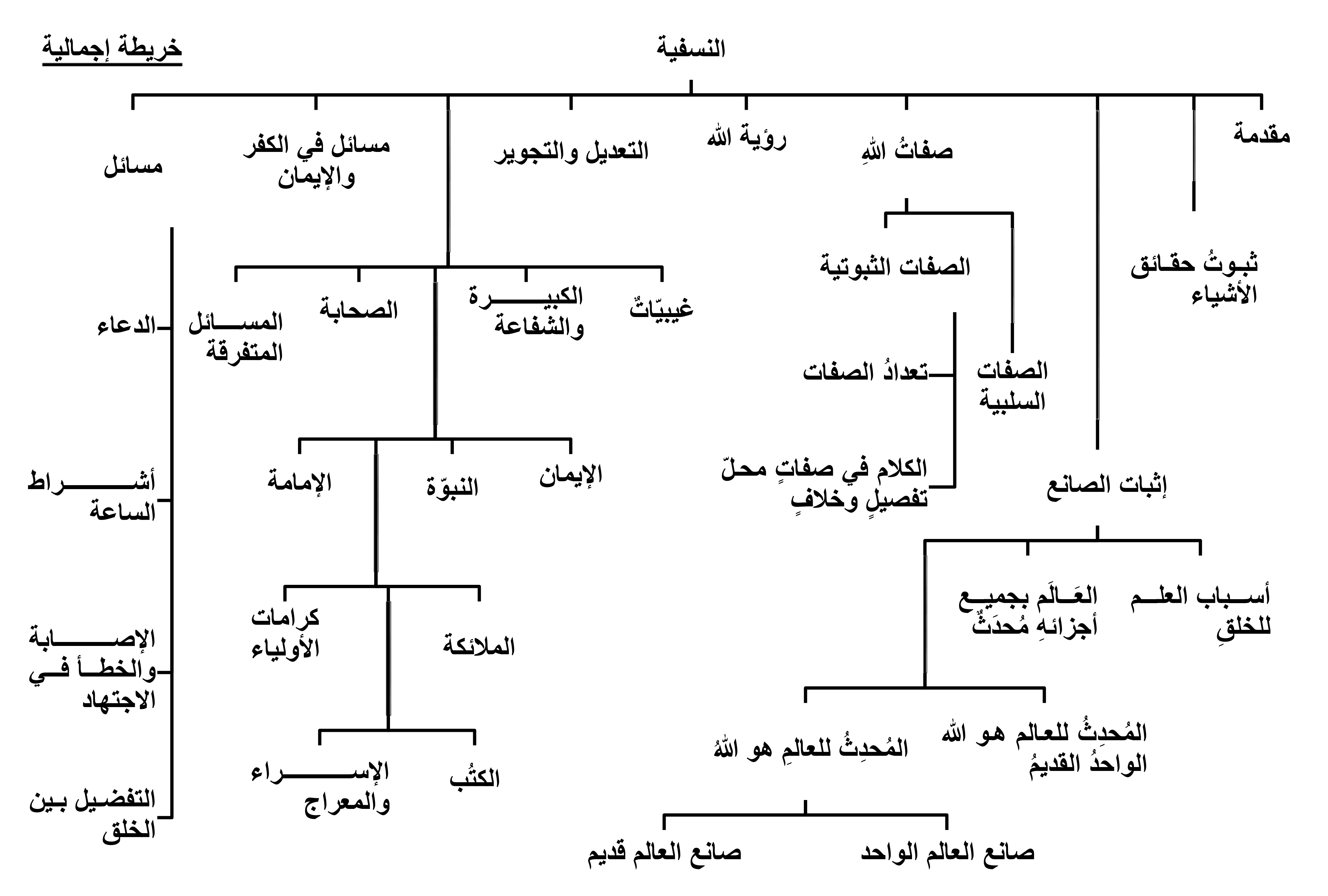
تشجير
العَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ
لِنَجْمِ الدينِ النَّسَفِيّ (ت. ٥٣٧ هـ)

مَعَ شَرَحِهَا لسعد الدين التفتازانيّ (ت. ٧٩١ هـ)

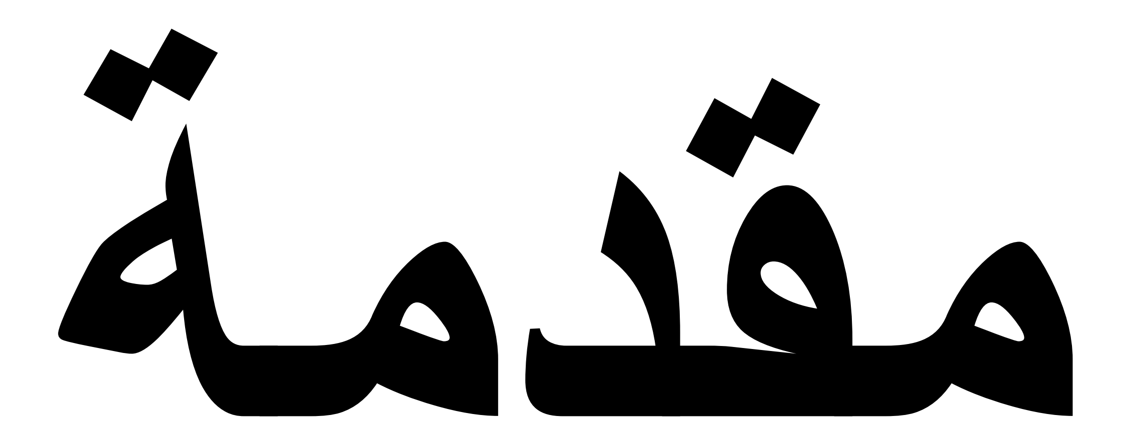
مَعَ فوائد مِن حَوَاشِيهِ

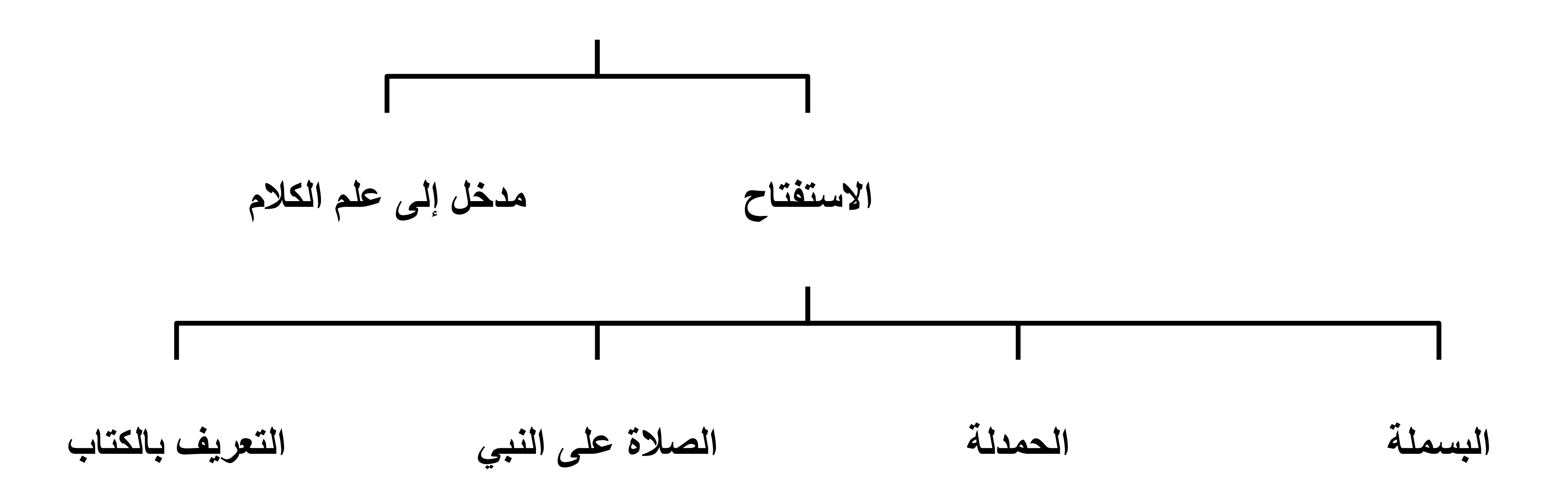
كالخياليّ والسيالكوتيّ والفرهاري وَالقَسْطَلاّنِيّ وعِصَام ورَمَضَانَ وغيرِهِم

عُني بِهِ مُصْطَفَى دَنْقَش


خريطة إجمالية
النسفية
مقدمة
ثبوتُ حقائق الأشياء
إثبات الصانع
أسباب العلم للخلقِ
العَالَم بجميع أجزائهِ مُحدَثٌ
المُحدِثُ للعالم هو الله الواحدُ القديمُ
المُحدِثُ للعالمِ هو اللهُ
صانع العالم الواحد
صانع العالم قديم
صفاتُ اللهِ
الصفات الثبوتية
الصفات السلبية
تعدادُ الصفات
الكلام في صفاتٍ محلّ تفصيلٍ وخلافٍ
رؤية الله
التعديل والتجوير
غيبيّاتٌ
الكبيرة والشفاعة
الصحابة
المسائل المتفرقة
الإيمان
النبوّة
الإمامة
الملائكة
كرامات الأولياء
الكتُب
الإسراء والمعراج
مسائل في الكفر والإيمان
مسائل
الدعاء
أشراط الساعة
الإصابة والخطأ في الاجتهاد
التفضيل بين الخلق

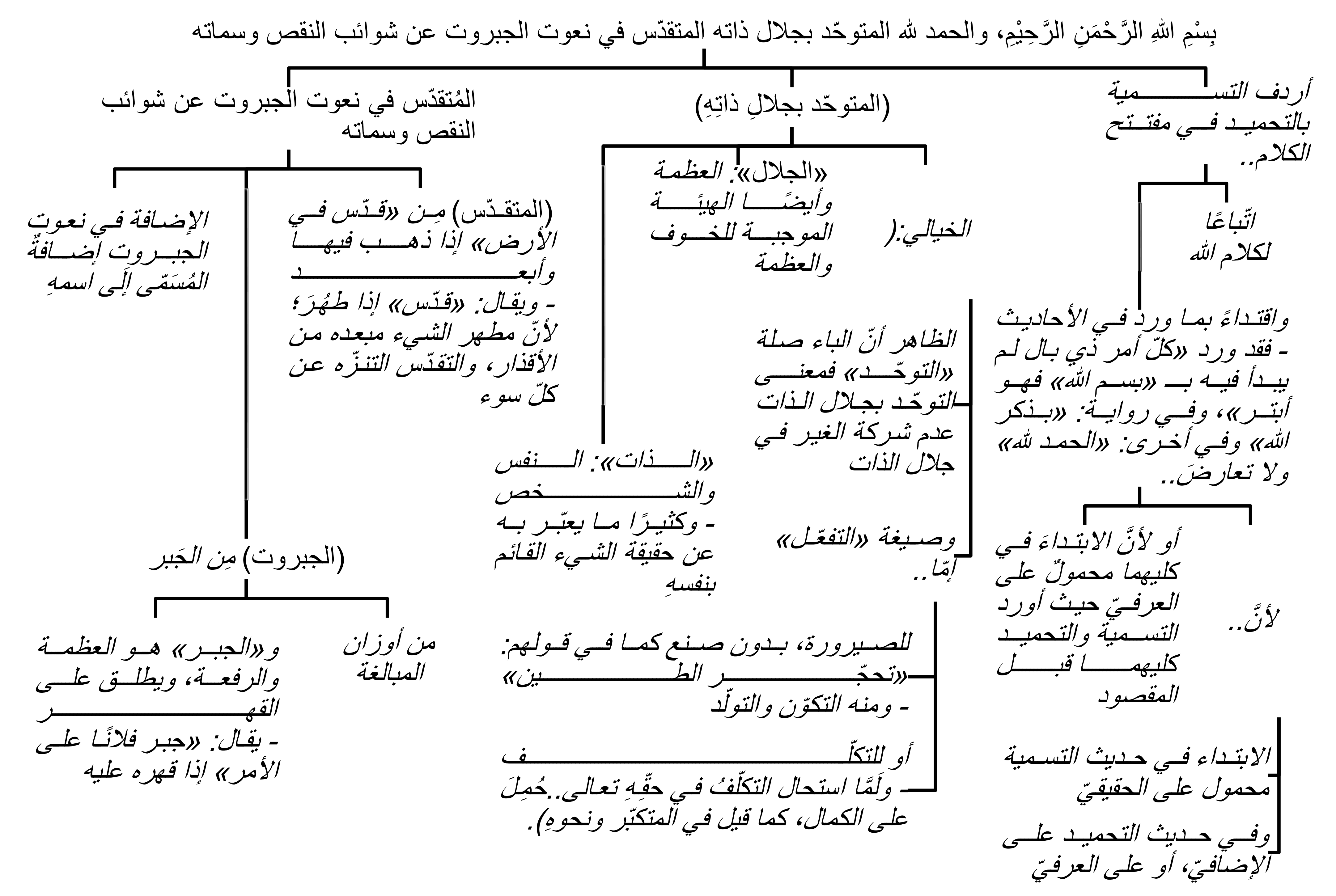
مُصْطفَى دَنْقَش


مقدمة

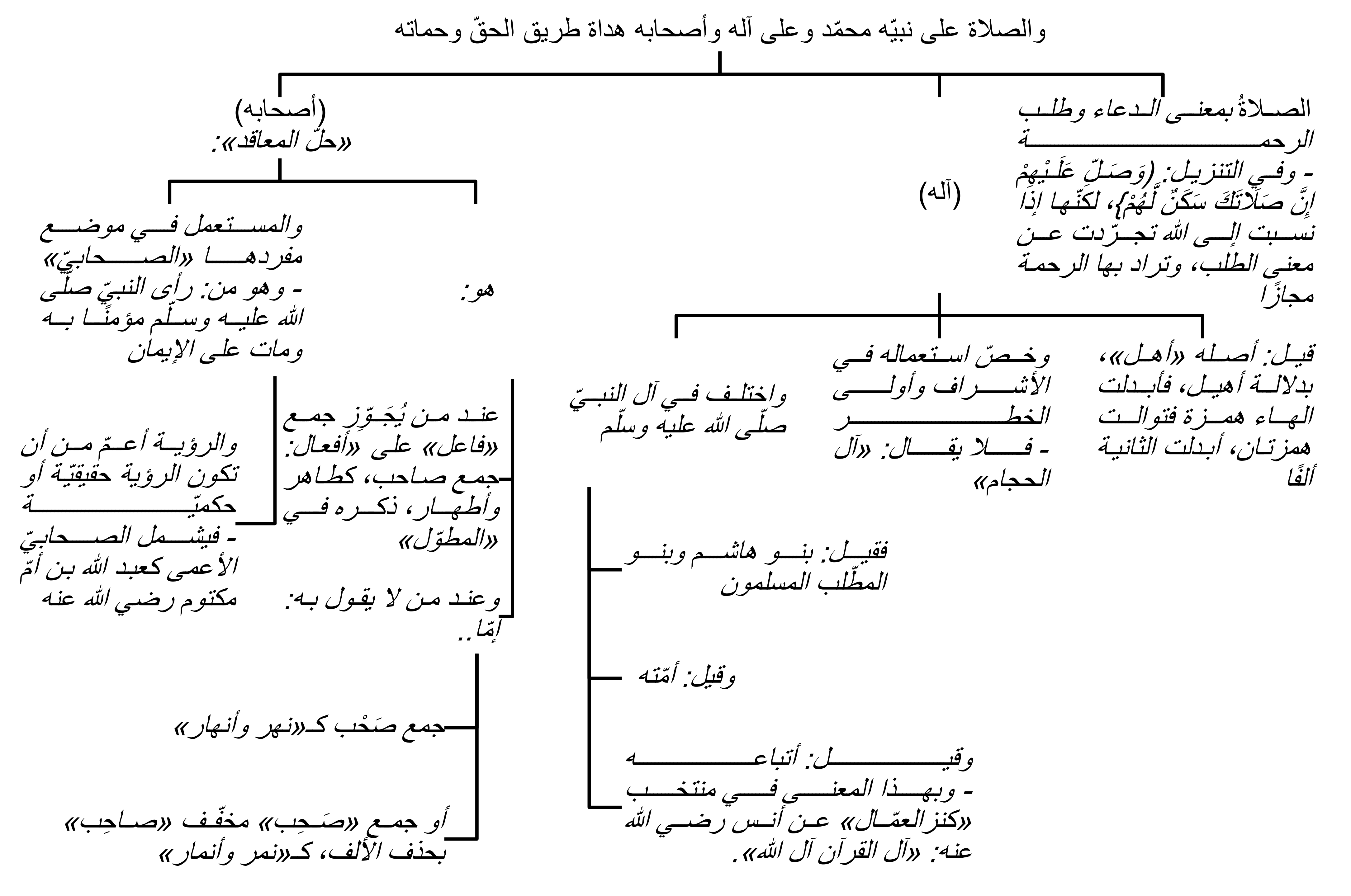

الاستفتاح
مدخل إلى علم الكلام
البسملة
الحمدلة
الصلاة على النبي
التعريف بالكتاب

الاستفتاح

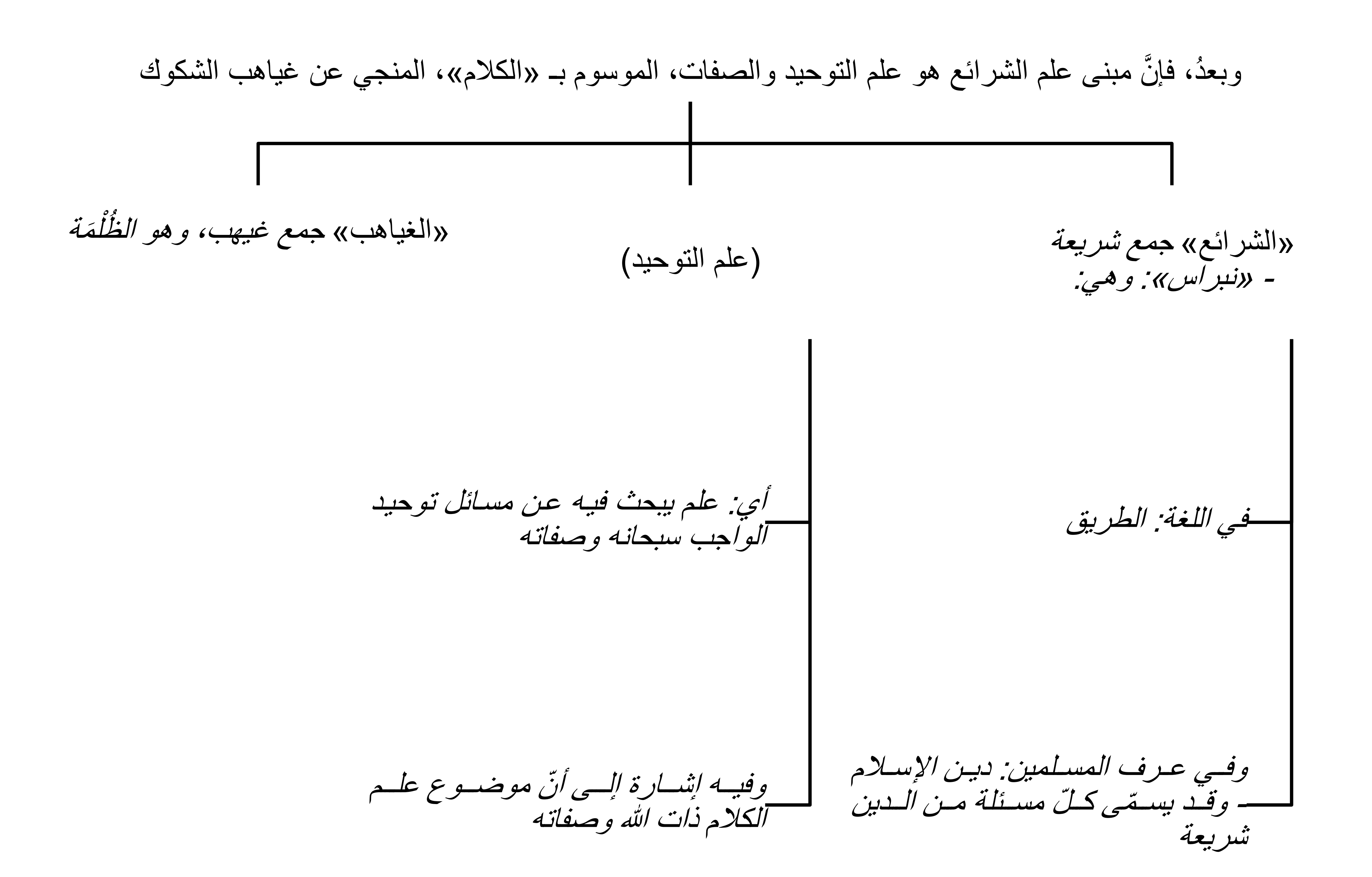
البسملة والحمدلة والصلاةُ والتعريف بالكتابِ



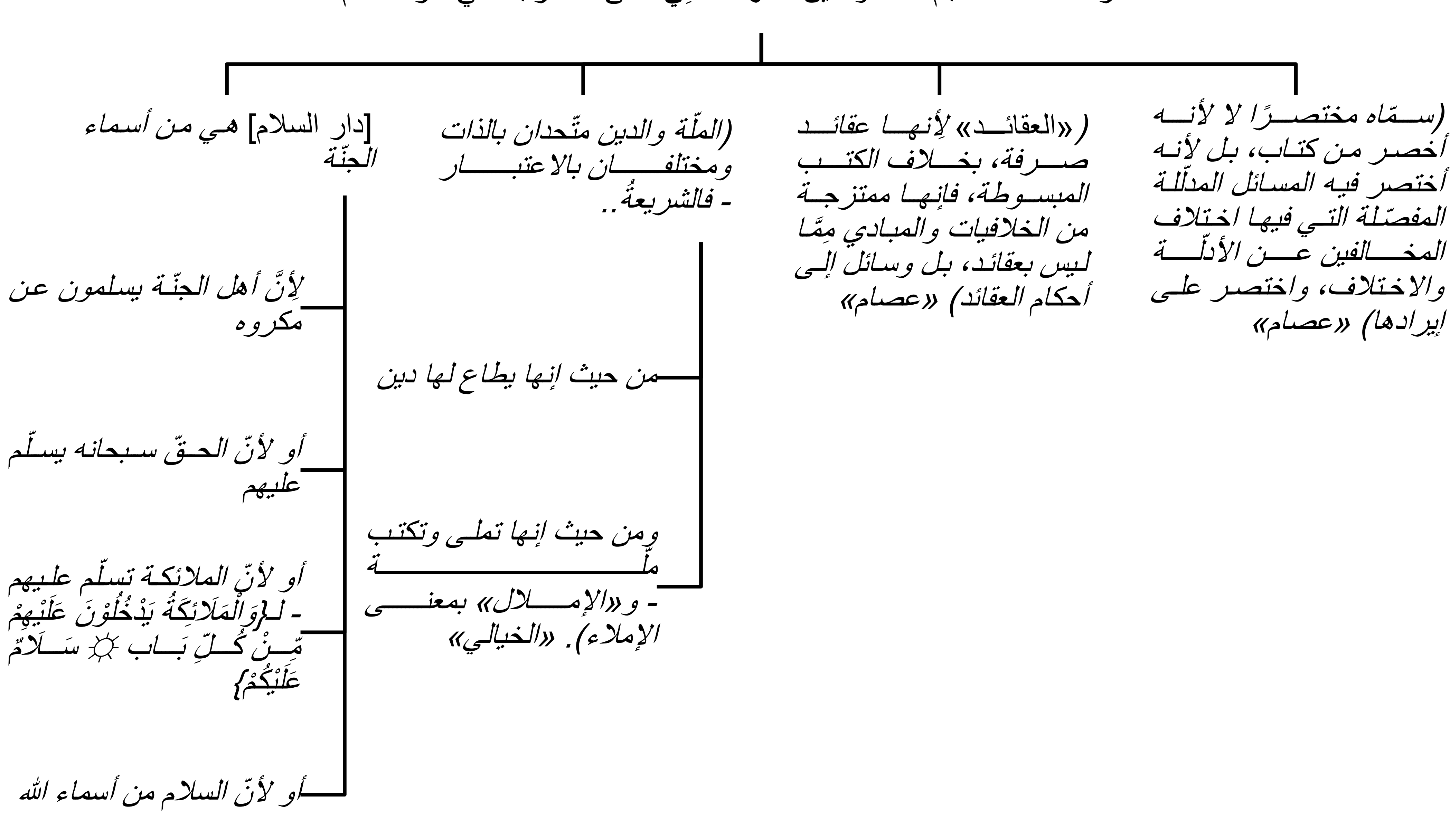
بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ، والحمد لله المتوحّد بجلال ذاته المتقدّس في نعوت الجبروت عن شوائب النقص وسماته
أردف التسمية بالتحميد في مفتتح الكلام..
اتّباعًا لكلام الله
واقتداءً بما ورد في الأحاديث - فقد ورد «كلّ أمر ذي بال لم يبدأ فيه بـ «بسم الله» فهو أبتر»، وفي رواية: «بذكر الله» وفي أخرى: «الحمد لله» ولا تعارضَ..
لأنّ..
أو لأنّ الابتداءَ في كليهما محمولٌ على العرفيّ حيث أورد التسمية والتحميد كليهما قبل المقصود
الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقيّ
وفي حديث التحميد على الإضافيّ، أو على العرفيّ
(المتوحّد بجلالِ ذاتِهِ)
الخيالي:(
«الجلال»: العظمة وأيضًا الهيئة الموجبة للخوف والعظمة
«الذات»: النفس والشخص - وكثيرًا ما يعبّر به عن حقيقة الشيء القائم بنفسهِ
الظاهر أنّ الباء صلة «التوحّد» فمعنى التوحّد بجلال الذات عدم شركة الغير في جلال الذات
وصيغة «التفعّل» إمّا..
للصيرورة، بدون صنع كما في قولهم: «تحجّر الطين» - ومنه التكوّن والتولّد
أو للتكلّف - ولَمَّا استحال التكلّفُ في حقّهِ تعالى..حُمِلَ على الكمال، كما قيل في المتكبّر ونحوهِ).
المُتقدّس في نعوت الجبروت عن شوائب النقص وسماته
(المتقدّس) مِن «قدّس في الأرض» إذا ذهب فيها وأبعد - ويقال: «قدّس» إذا طهُرَ؛ لأنّ مطهر الشيء مبعده من الأقذار، والتقدّس التنزّه عن كلّ سوء
الإضافة في نعوت الجبروت إضافةُ المُسَمّى إِلى اسمهِ
(الجبروت) مِن الجَبر
من أوزان المبالغة
و«الجبر» هو العظمة والرفعة، ويطلق على القهر - يقال: «جبر فلانًا على الأمر» إذا قهره عليه



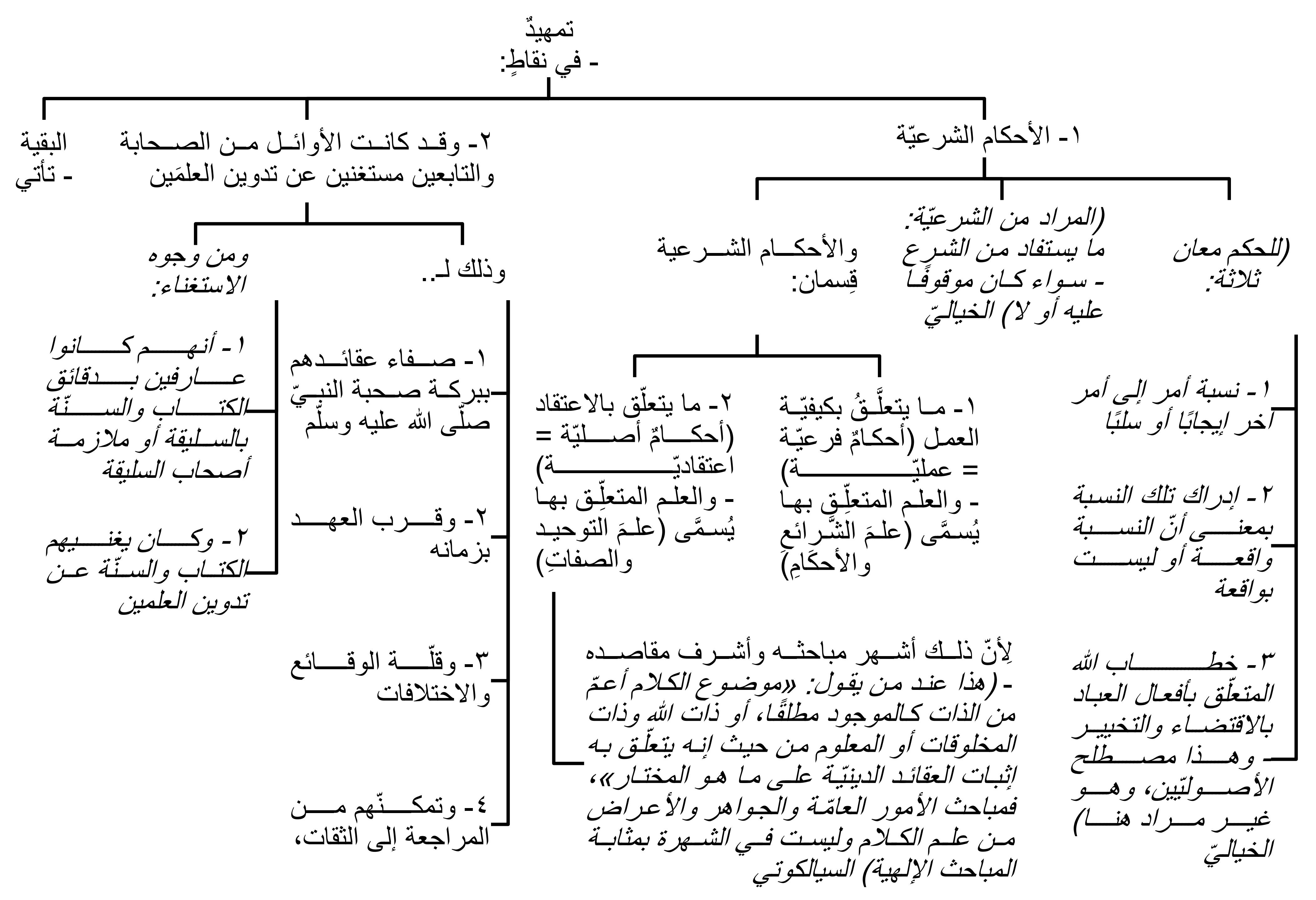
والصلاة على نبيّه محمّد وعلى آله وأصحابه هداة طريق الحقّ وحماته
الصلاةُ بمعنى الدعاء وطلب الرحمة
- وفي التنزيل: {وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ}، لكنّها إذا نسبت إلى الله تجرّدت عن معنى الطلب، وتراد بها الرحمة مجازًا
(آله)
قيل: أصله «أهل»، بدلالة أهيل، فأبدلت الهاء همزة فتوالت همزتان، أبدلت الثانية ألفًا
وخصّ استعماله في الأشراف وأولي الخطر
- فلا يقال: «آل الحجام»
واختلف في آل النبيّ صلّى الله عليه وسلّم
فقيل: بنو هاشم وبنو المطّلب المسلمون
وقيل: أمّته
وقيل: أتباعه
- وبهذا المعنى في منتخب «كنز العمّال» عن أنس رضي الله عنه: «آل القرآن آل الله».
(أصحابه)
«حلّ المعاقد»:
هو:
عند من يُجَوِّز جمع «فاعل» على «أفعال»: جمع صاحب، كطاهر وأطهار، ذكره في «المطوّل»
وعند من لا يقول به: إمّا..
جمع صَحْب كـ«نهر وأنهار»
أو جمع «صَحِب» مخفّف «صاحِب» بحذف الألف، كـ«نمر وأنمار»
والمستعمل في موضع مفردها «الصحابيّ»
- وهو من: رأى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم مؤمنًا به ومات على الإيمان
والرؤية أعمّ من أن تكون الرؤية حقيقيّة أو حكميّة
- فيشمل الصحابيّ الأعمى كعبد الله بن أمّ مكتوم رضي الله عنه


وبعدُ، فإنَّ مبنى علم الشرائع هو علم التوحيد والصفات، الموسوم بـ «الكلام»، المنجي عن غياهب الشكوك
«الشرائع» جمع شريعة
- «نبراس»: وهي:
(علم التوحيد)
«الغياهب» جمع غيهب، وهو الظُلْمَة
في اللغة: الطريق
وفي عرف المسلمين: دين الإسلام - وقد يسمّى كلّ مسئلة من الدين شريعة
أي: علم يبحث فيه عن مسائل توحيد الواجب سبحانه وصفاته
وفيه إشارة إلى أنّ موضوع علم الكلام ذات الله وصفاته

مختصر **«العقائد»** لنجم الملة والدين **عمر النَّسَفِيّ** أعلى الله درجته في دار السلام



مدخل إلى علم الكلام



تمهيدٌ
- في نقاطٍ:
١- الأحكام الشرعيّة
(للحكم معان ثلاثة:
١- نسبة أمر إلى أمر آخر إيجابًا أو سلبًا
٢- إدراك تلك النسبة بمعنى أنّ النسبة واقعة أو ليست بواقعة
٣- خطاب الله المتعلّق بأفعال العباد بالاقتضاء والتخيير - وهذا مصطلح الأصوليّين، وهو غير مراد هنا) الخياليّ
(المراد من الشرعيّة: ما يستفاد من الشرع - سواء كان موقوفًا عليه أو لا) الخياليّ
والأحكام الشرعية قِسمان:
١- ما يتعلَّقُ بكيفيّة العمل (أحكامٌ فرعيّة = عمليّة)
- والعلم المتعلِّق بها يُسمَّى (علمَ الشَّرائعِ والأحكَامِ)
٢- ما يتعلّق بالاعتقاد (أحكامٌ أصليّة = اعتقاديّة)
- والعلم المتعلِّق بها يُسمَّى (علمَ التوحيد والصفاتِ)
لِأنّ ذلك أشهر مباحثه وأشرف مقاصده - (هذا عند من يقول: «موضوع الكلام أعمّ من الذات كالموجود مطلقًا، أو ذات الله وذات المخلوقات أو المعلوم من حيث إنه يتعلّق به إثبات العقائد الدينيّة على ما هو المختار»، فمباحث الأمور العامّة والجواهر والأعراض من علم الكلام وليست في الشهرة بمثابة المباحث الإلهية) السيالكوتي
٢- وقد كانت الأوائل من الصحابة والتابعين مستغنين عن تدوين العلمَين
وذلك لـ..
١- صفاء عقائدهم ببركة صحبة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم
٢- وقرب العهد بزمانه
٣- وقلّة الوقائع والاختلافات
٤- وتمكّنهم من المراجعة إلى الثقات،
ومن وجوه الاستغناء:
١- أنهم كانوا عارفين بدقائق الكتاب والسنّة بالسليقة أو ملازمة أصحاب السليقة
٢- وكان يغنيهم الكتاب والسنّة عن تدوين العلمين
البقية - تأتي

٣- وذلك إلى أن حدثت الفتن بين المسلمين واختلفت الآراء وحصلَ الميل إلى البدع والأهواء، وكثرت الواقعات *وقلّ أصحاب الممارسة والفنّ*

- فاشتغلوا بالنظر والاستدلال وتمهيد القواعد والأصول وترتيب الأبواب، وسَمَّوا ما يفيدُ..

معرفة الأحكام العمليّة عن أدلّتها التفصيليّة بـ«الفقه»

ومعرفة أحوال الأدلّة إجمالًا في إفادتها الأحكام بـ«أصول الفقه»

ومعرفة العقائد عن أدلّتها التفصيلية بـ«الكلام»

- وسيأتي بيانُهُ

(بمعني: نفس المسائل، فالمعنى سمّوا المسائل المدلّلة التي تفيد..) السيالكوتي

(واختار هذا التعريف إشارة إلى أنّ موضوع أصول الفقه الأدلّة من حيث إفادتها الأحكام) السيالكوتي.

تنبيهٌ: ما يحصل من الدليل من حيث هو دليل لا يكون إلّا كسبيًّا واستدلاليًّا

- فيخرج منه علم الرسول وعلم جبرئيل فعلمهما إنما يكون بالحدس أي: بسرعة الانتقال من المبادي إلى المطلوب

←فالحاصلُ: أنّ الفقه ليس معرفة الأحكام مطلقًا، بل المعرفة التي تكون كسبيّة واستدلاليّة.

٤- فمعرفة العقائد عن أدلّتها التفصيلية: «علم الكلام»

أي: سمّوا الملكة الحاصلة
- وفي المواقف: الكلامُ علمٌ بأمور يقتدر معه على إثبات العقائد الدينيّة بإيراد الحجج عليها و دفع الشبه عنها)

والمراد من «العقائد» ما يُعتَقَدُ، ويكون المقصود منه نفس الاعتقاد ولا يقصد منه العملُ

وذلك للآتي:

لأنّ عنوان مباحثه كان قولهم: «الكلام في كذا وكذا»

ولأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيّات، وإلزام الخصوم، كالمنطق للفلاسفة

ولأنه إنما يتحقّق بالمباحثة، وإدارة الكلام من الجانبَين، وغيرُهُ قد يتحقّق بمطالعة الكتب والتأمّل

ولأنه لقوّة أدلّته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه من العلوم

ولأنَّ مسألة الكلام كانت أشهر مباحثه، وأكثرها نزاعًا وجدالًا، حتّى إنَّ بعض المتغلّبة قتل كثيرًا من أهل الحقّ لعدم قولهم بـ«خلق القرآن»

ولأنه أوّل ما يجب من العلوم التي تعلّم وتتعلّم بالكلام
- فأطلق عليه هذا الاسم لذلك، ثُمّ خصّ به،

ولأنه أكثر العلوم نزاعًا وخلافًا، فيشتدُّ افتقاره إلى الكلام مع المخالفين والردّ عليهم

ولأنه لابتنائه على الأدلّة القطعيّة أشدّ العلوم تأثيرًا في القلب
- فسُمّي بـ«الكلام» المشتقّ من «الكَلْم» وهو الجرح

وهذا هو علم الكلام عند القدماء
- وسيأتي بيانُهُ

٥- علم الكلام عند القدماء

- فمُعظَمُ خلافيّاته مع الفِرَق الإسلاميّة خصوصًا المعتزلة

فقد اكتفوا على بيان أحكام توحيد الله وصفاته و ردّ مذاهب أهل البدع والأهواء كالمعتزلة والشيعة، ولم يتعرّضوا لردّ الفلسفة

- وذلك لأن المعتزلةَ أوّل فرقة أسّسوا قواعد الخلاف لِمَا ورد به ظاهر السنّة وما جرى عليه جماعة الصحابةِ

والمُعتزلَةُ = *القدريّة:*

سمّوا أنفسهم بـ.

«أصحاب العدل»

- لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي

- *أمّا أهل السنّة..فيقولون: لا يجب على الله شيء، وإنما ثواب المطيع منه تفضّل وإحسان، وعقاب العاصي عدل، ولو انعكس الأمر..لم يقبح منهُ*

«أصحاب التوحيد»

- لقولِهم بِنَفيِ الصفات القديمة عن اللهِ

- *(وعدلُهم يبطل توحيدهم، فأفعال المخلوقات إذا كانت بخلقهم كانوا له تعالى شركاء) رمضان*

(أبرز عقائدهم:

١- *يقولون: بأنّ الله قديم*

٢- *نفوا الصفات القديمة*

- *وسمّوا هذا النمط توحيدًا*

٣- *العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرّها، والربّ منزّه عن الشرّ*

- *فلو خلق الظلمَ..كان ظالمًا*

٤- *يجبُ من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد*

- *فالحكيمُ لا يفعل إلّا الصلاح والخير) الملل والنحل*

ورئيسهم واصل بن عطاء

- فقد اعتزل عن مجلس الحسن البصريّ وقرَّرَ أنّ مَن ارتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، بل هو بمنزلة بين المنزلتَين، فقال الحسن: «قد اعتزل عنّا»، فسمّوا المعتزلة

(وذلك بناء على جعلهم الإتيان بالواجبات وترك المنهيات جزء من حقيقة الإيمان، والكفر عبارة عن التكذيب، فمرتكب الكبيرة عندهم..

١- *ليس بمؤمن لعدم جزئه أي: ترك المنهيات*

٢- *وليس بكافر لكونه مصدّقًا بِمَا جاء به النبيّ*

← *فيكون واسطة)* السّيالكوتيّ

وتوغّلوا في علم الكلام، وتشبَّثوا بأذيال الفلاسفة في كثير من الأصول والأحكام، وشاع مذهبهم فيما بين الناس إلى أن حدثت مُناظرةُ الأشعريّ والجُبائيّ

- وسيأتي بيانُها

مُناظرةُ الأشعريّ والجُبائيّ
- وبيانُها في نقاطٍ:

١- قال الأشعريّ لأستاذه أبي عليّ الجبائيّ: «ما تقول في ثلاثةِ إخوة مات أحدهم مطيعًا، والآخر عاصيًا، والثالث صغيرًا؟»

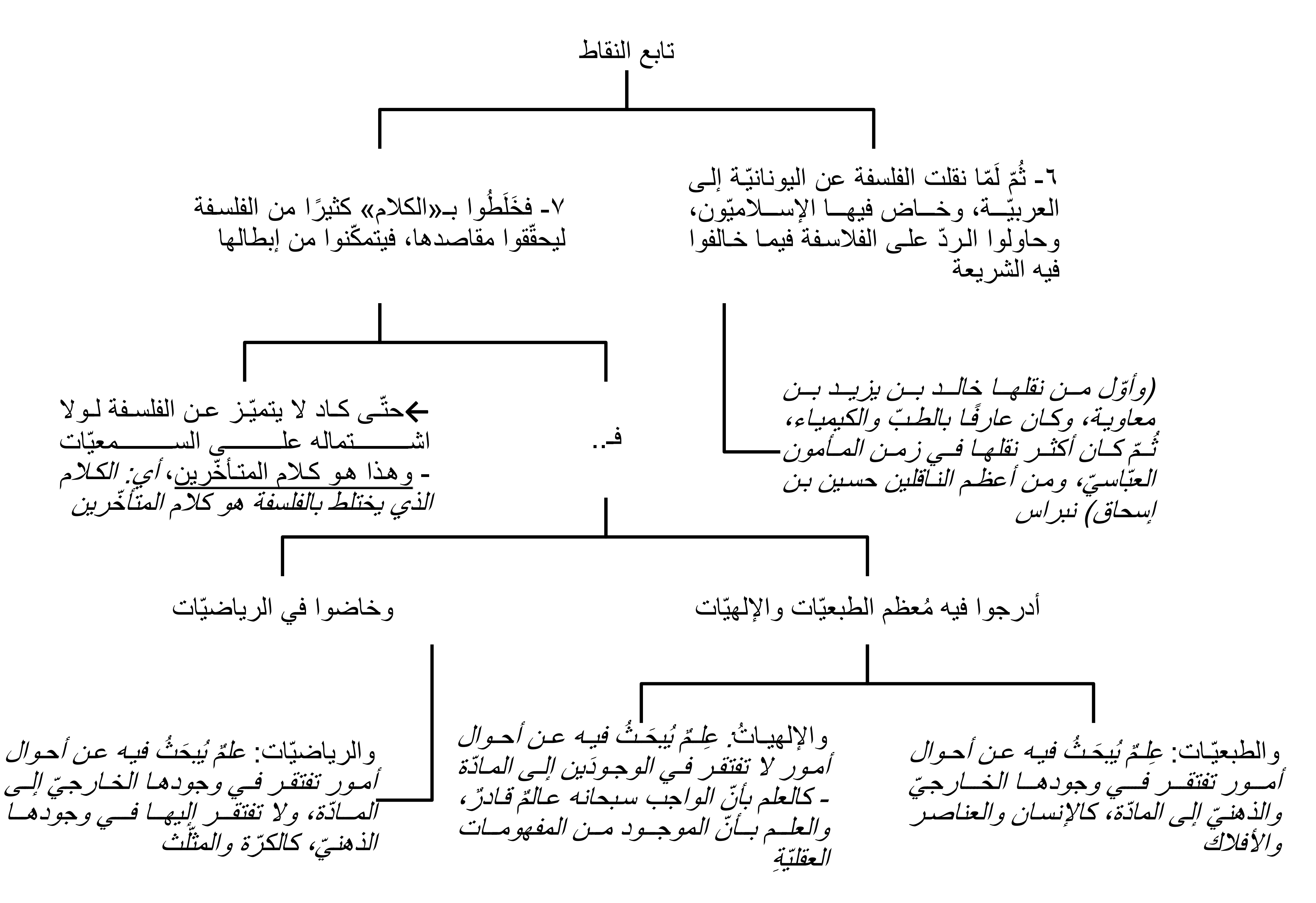
٢- فقال: «الأوّل يثاب في الجنّة، والثاني يعاقب بالنار، والثالث لا يثاب ولا يعاقب»
- *(أي: لا يثاب في الجنّة ولا يعاقب في النار، فمع أنَّهُ لا واسطة بين الجنّة والنار عندهم إلا أنَّ دخول الثالث للجنةِ ليس دخولًا مثابًا بها أو مستحقًّا لها) الخياليّ*

٣- فقال الأشعريّ: «فإن قال الثالث: يا ربّ لِمَا أمتّني صغيرًا، وما أبقيتني إلى أن أكبر فأومن بك، وأطيعك فأدخل الجنّة، فماذا يقول الربّ؟»

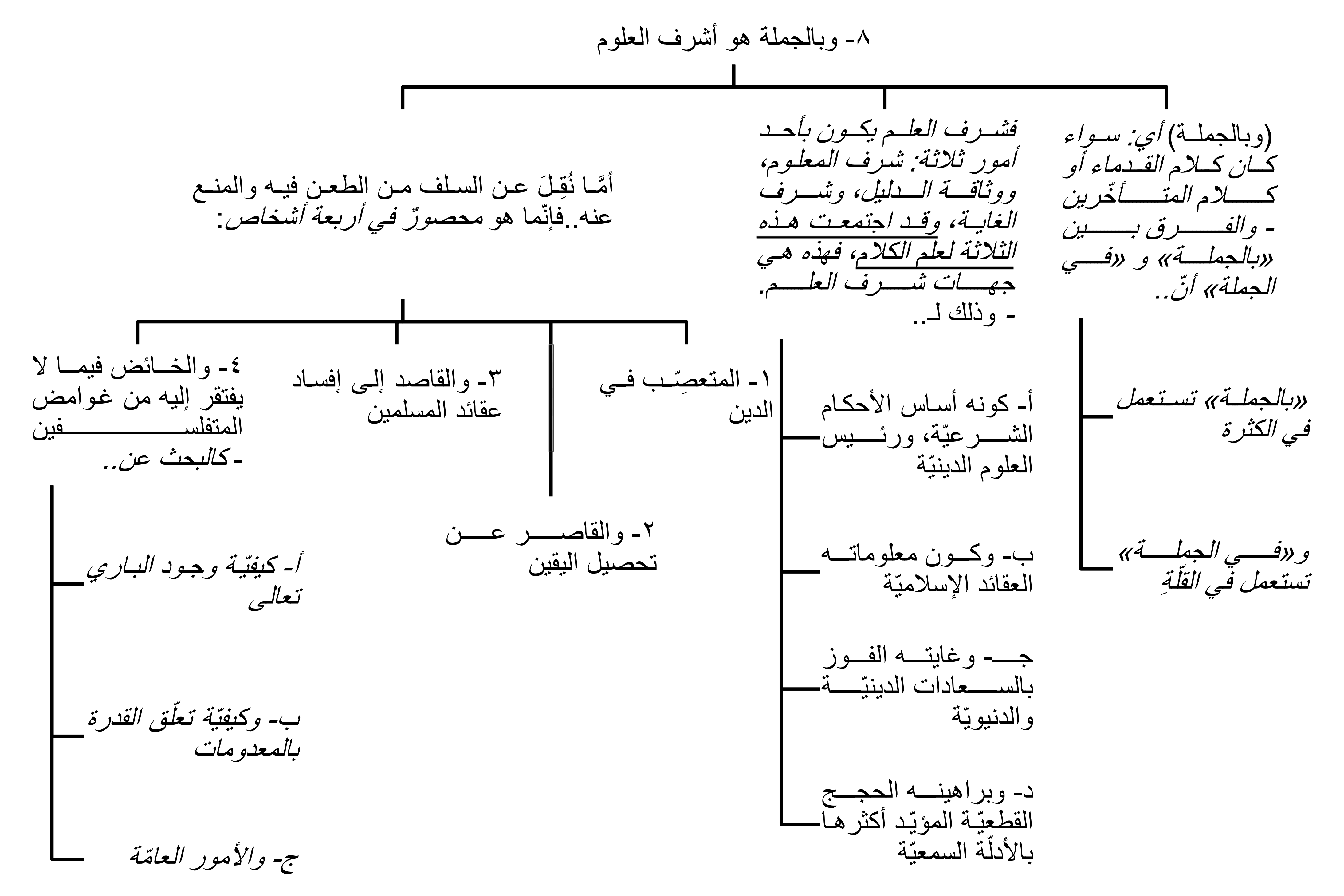
٤- فقال الجُبّائيّ: «يقول الربّ: كنتُ أعلم أنّك لو كبرت لعصيت فدخلت النار، فكان الأصلح لك أن تموت صغيرًا»

٥- فقال الأشعريّ: «فإن قال الثاني: يا ربّ لِمَ لم تمتني صغيرًا؟ لئلّا أعصي لك فلا أدخل النار، فماذا يقول الربّ؟»

٦←فبُهِتَ الجبائيُّ، وترك الأشعريُّ مذهبَهُ واشتغل هو ومن تبعه بإبطال رأي المعتزلة، وإثبات ما ورد به السنّة - ومضى عليه الجماعة، فسمّوا بـ «أهل السنّة والجماعة»

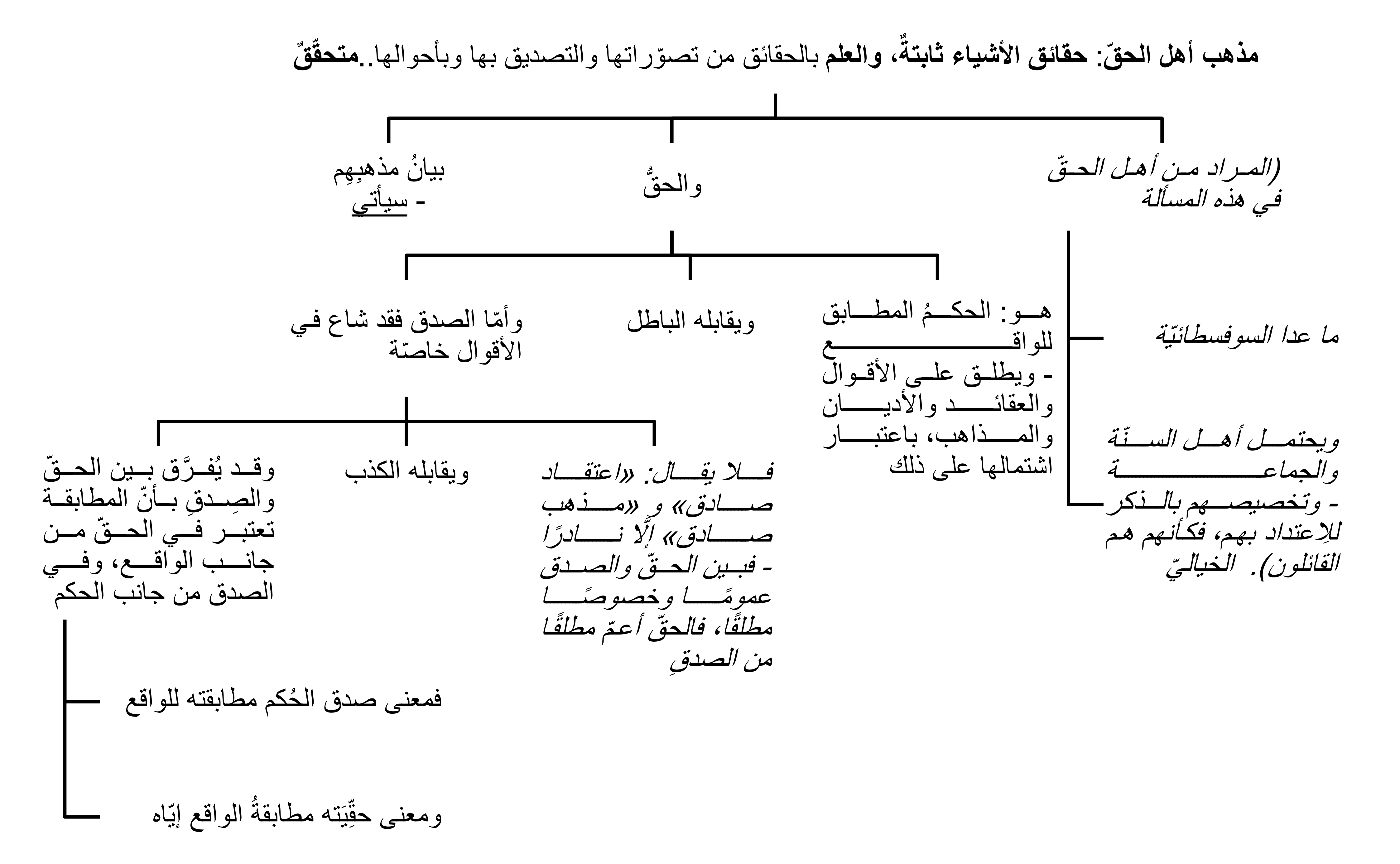


تابع النقاط
٦- ثُمّ لَمّا نقلت الفلسفة عن اليونانيّة إلى العربيّة، وخاض فيها الإسلاميّون، وحاولوا الردّ على الفلاسفة فيما خالفوا فيه الشريعة
٧- فخَلَطُوا بـ«الكلام» كثيرًا من الفلسفة ليحقّقوا مقاصدها، فيتمكّنوا من إبطالها
(وأوّل من نقلها خالد بن يزيد بن معاوية، وكان عارفًا بالطبّ والكيمياء، ثُمّ كان أكثر نقلها في زمن المأمون العبّاسيّ، ومن أعظم الناقلين حسين بن إسحاق) نبراس
فـ..
←حتّى كاد لا يتميّز عن الفلسفة لولا اشتماله على السمعيّات - وهذا هو كلام المتأخّرين، أي: الكلام الذي يختلط بالفلسفة هو كلام المتأخّرين
أدرجوا فيه مُعظم الطبعيّات والإلهيّات
وخاضوا في الرياضيّات
والطبعيّات: عِلمٌ يُبحَثُ فيه عن أحوال أمور تفتقر في وجودها الخارجيّ والذهنيّ إلى المادّة، كالإنسان والعناصر والأفلاك
والإلهيات: عِلمٌ يُبحَثُ فيه عن أحوال أمور لا تفتقر في الوجودَين إلى المادّة - كالعلم بأنّ الواجب سبحانه عالمٌ قادرٌ، والعلم بأنّ الموجود من المفهومات العقليّةِ
والرياضيّات: علمٌ يُبحَثُ فيه عن أحوال أمور تفتقر في وجودها الخارجيّ إلى المادّة، ولا تفتقر إليها في وجودها الذهنيّ، كالكرّة والمثلّث

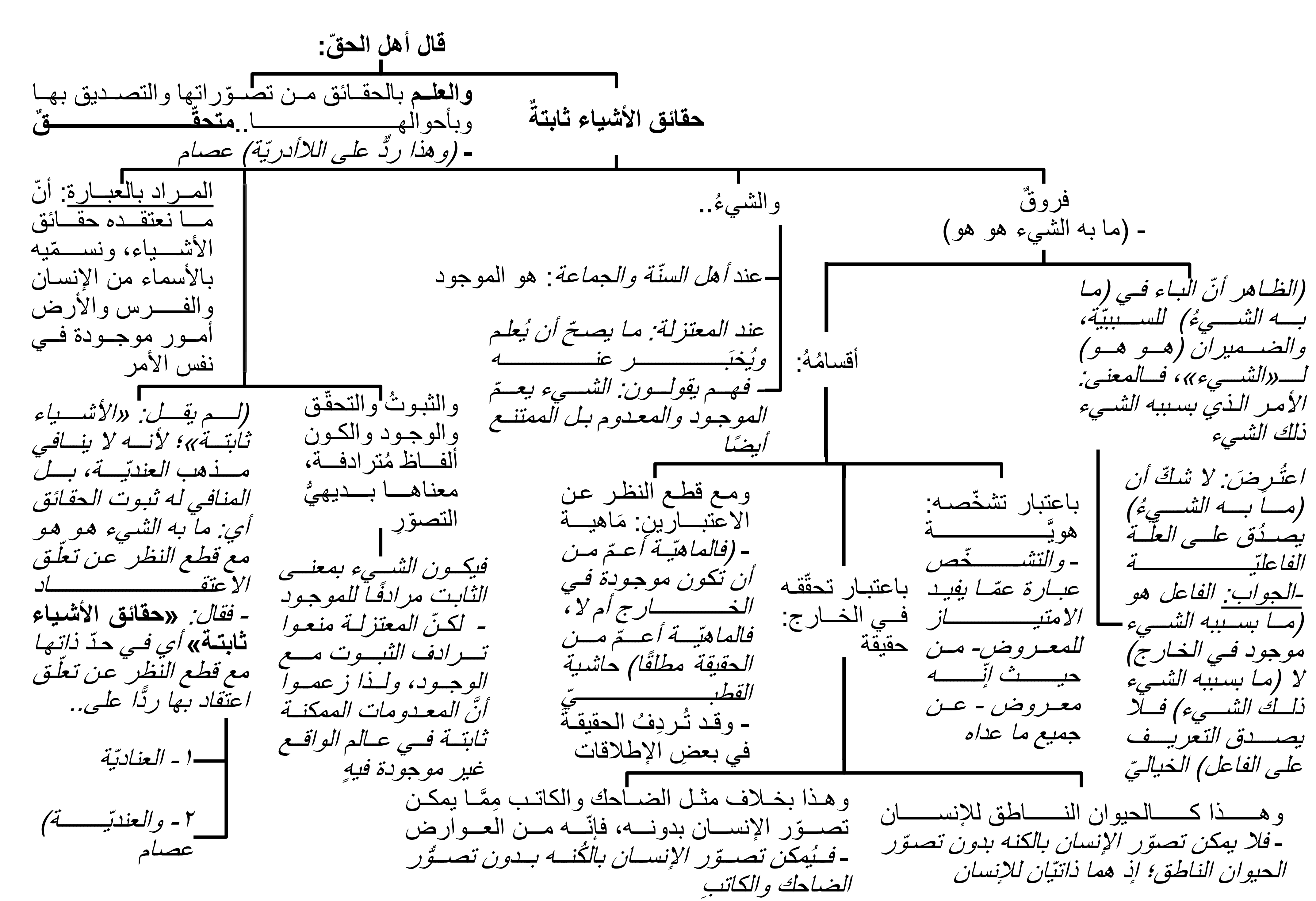

٨- وبالجملة هو أشرف العلوم
(وبالجملة) أي: سواء كان كلام القدماء أو كلام المتأخّرين
- والفرق بين «بالجملة» و «في الجملة» أنّ..
«بالجملة» تستعمل في الكثرة
و«في الجملة» تستعمل في القلّةِ
فشرف العلم يكون بأحد أمور ثلاثة: شرف المعلوم، ووثاقة الدليل، وشرف الغاية، وقد اجتمعت هذه الثلاثة لعلم الكلام، فهذه هي جهات شرف العلم.
- وذلك لـ..
أ- كونه أساس الأحكام الشرعيّة، ورئيس العلوم الدينيّة
ب- وكون معلوماته العقائد الإسلاميّة
جـ- وغايته الفوز بالسعادات الدينيّة والدنيويّة
د- وبراهينه الحجج القطعيّة المؤيّد أكثرها بالأدلّة السمعيّة
أمَّا نُقِلَ عن السلف من الطعن فيه والمنع عنه..فإنّما هو محصورٌ في أربعة أشخاص:
١- المتعصِّب في الدين
٢- والقاصر عن تحصيل اليقين
٣- والقاصد إلى إفساد عقائد المسلمين
٤- والخائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين - كالبحث عن..
أ- كيفيّة وجود الباري تعالى
ب- وكيفيّة تعلّق القدرة بالمعدومات
ج- والأمور العامّة

ثبوتُ حقائق الأشياء

لَمَّا كان مبنى علم الكلام على الاستدلال بوجود المحدثات على وجود الصانع وتوحيده وصفاته وأفعاله، ثُمّ الانتقال منها إلى سائر السمعيّات..ناسب تصدير الكتاب بالتنبيه على وجود ما يشاهد من الأعيان والأعراض، وتحقّقُ العلم بها ليتوصّل بذلك إلى معرفة ما هو المقصود الأهم

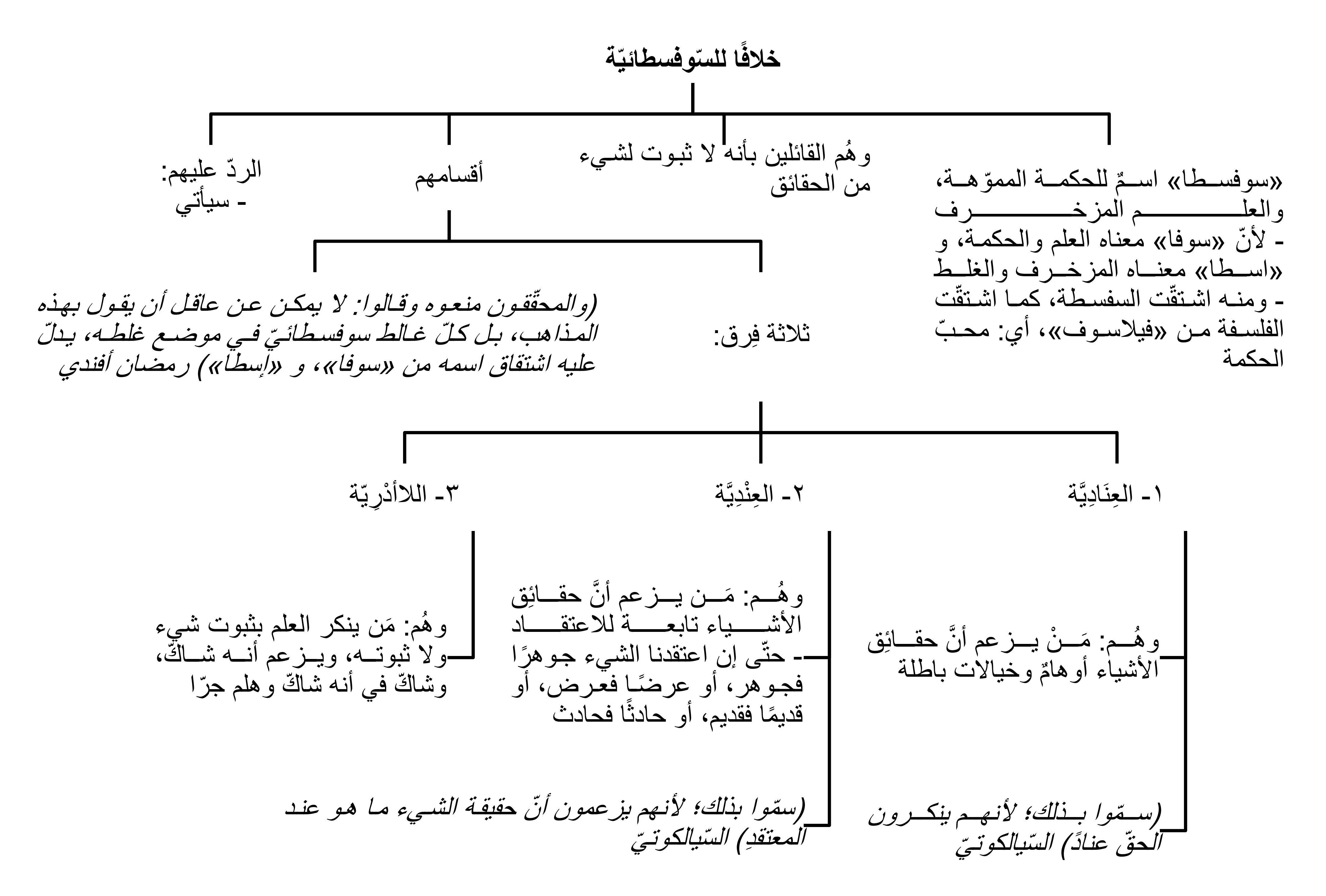


مذهب أهل الحقّ: حقائق الأشياء ثابتةٌ، والعلم بالحقائق من تصوّراتها والتصديق بها وبأحوالها..متحقّقٌ
(المراد من أهل الحقّ في هذه المسألة
والحقُّ
بيانُ مذهبِهِم - سيأتي
ما عدا السوفسطائيّة
ويحتمل أهل السنّة والجماعة
- وتخصيصهم بالذكر للاِعتداد بهم، فكأنهم هم القائلون). الخياليّ
هو: الحكمُ المطابق للواقع
- ويطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب، باعتبار اشتمالها على ذلك
ويقابله الباطل
وأمّا الصدق فقد شاع في الأقوال خاصّة
فلا يقال: «اعتقاد صادق» و «مذهب صادق» إلَّا نادرًا
- فبين الحقّ والصدق عمومًا وخصوصًا مطلقًا، فالحقّ أعمّ مطلقًا من الصدقِ
ويقابله الكذب
وقد يُفرَّق بين الحقّ والصِدقِ بأنّ المطابقة تعتبر في الحقّ من جانب الواقع، وفي الصدق من جانب الحكم
فمعنى صدق الحُكم مطابقته للواقع
ومعنى حقِّيَته مطابقةُ الواقع إيّاه

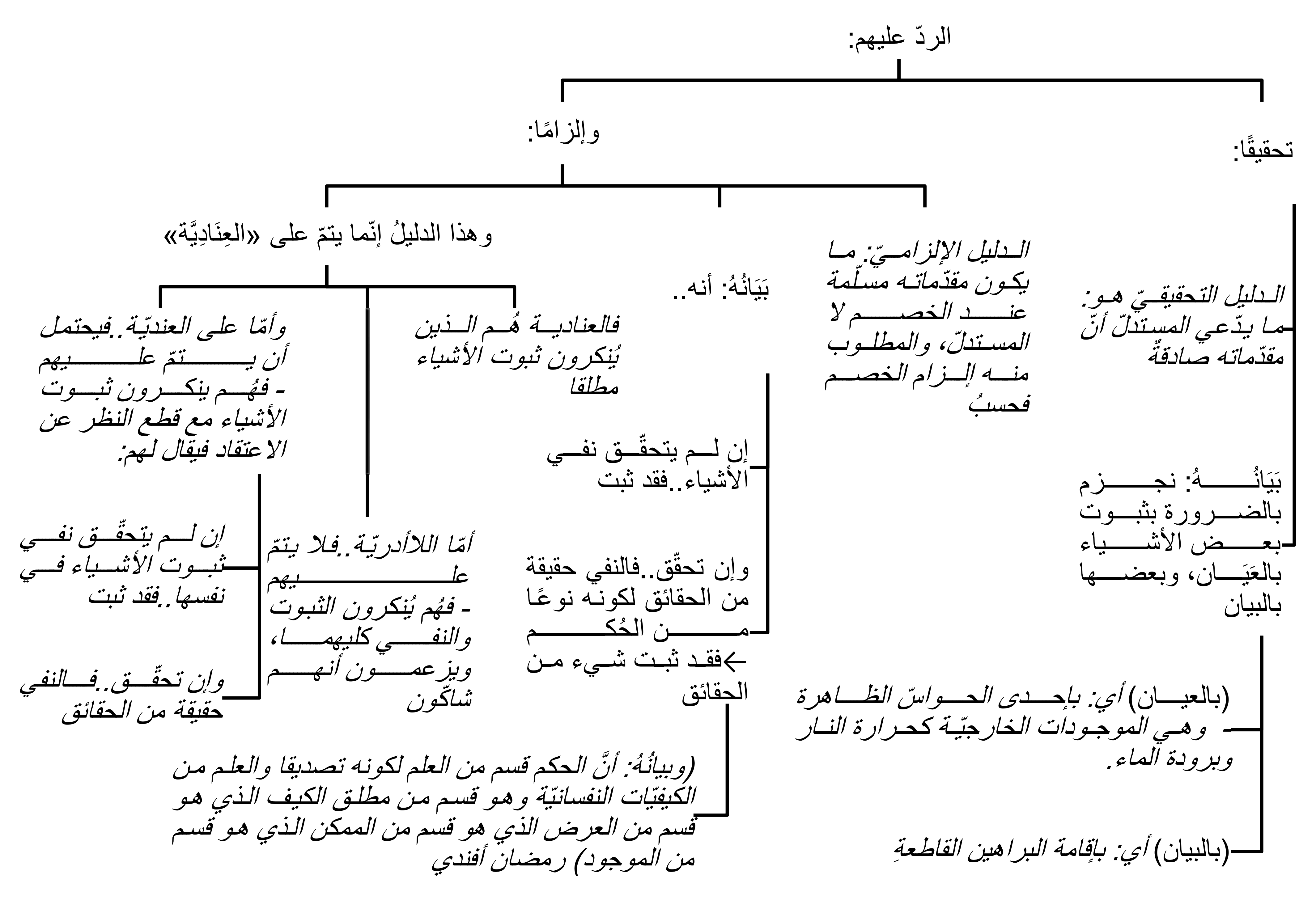


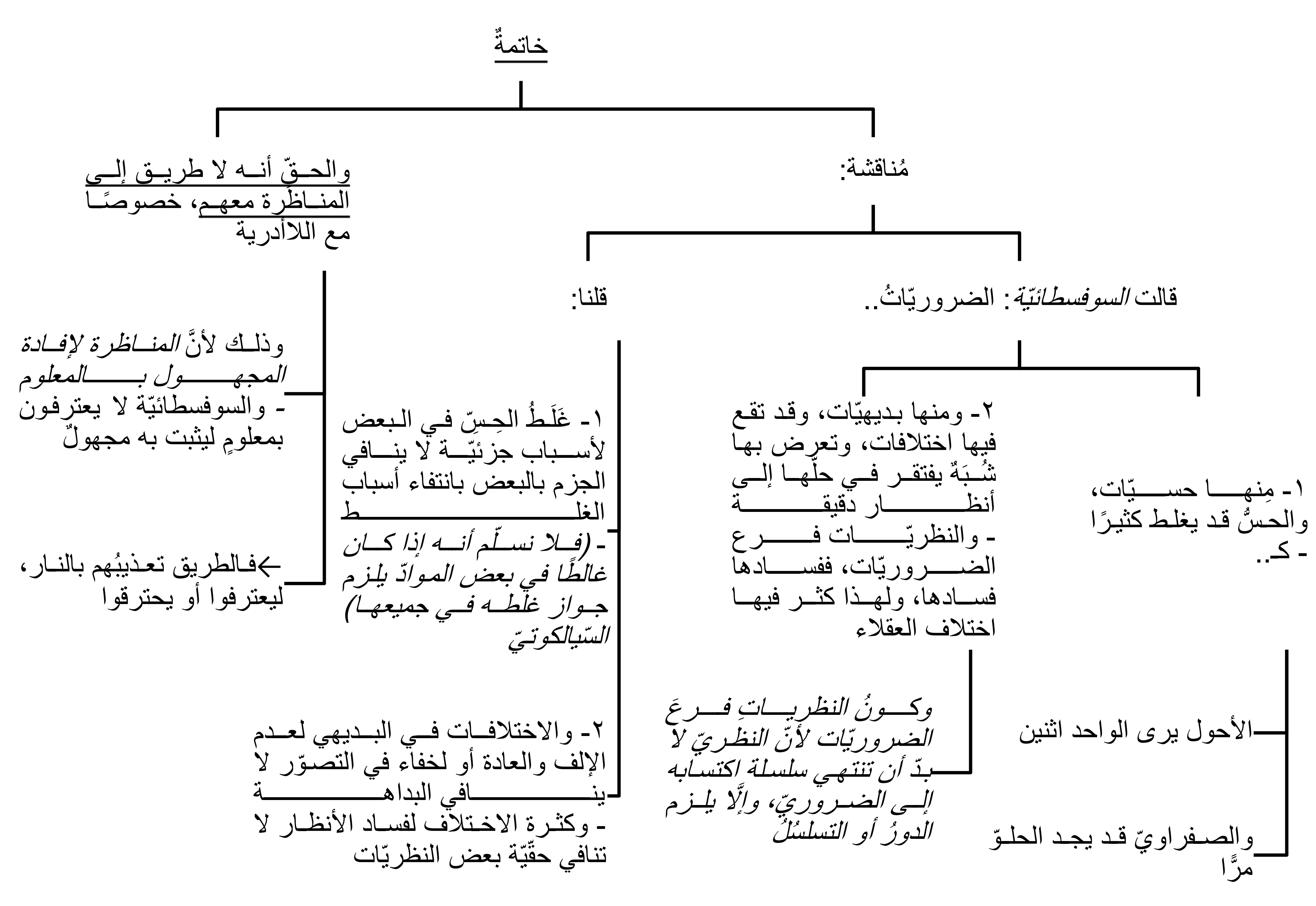
قال أهل الحقّ:
حقائق الأشياء ثابتةٌ
والعلم بالحقائق من تصوّراتها والتصديق بها وبأحوالها.. متحقّقٌ
- (وهذا ردٌّ على اللاأدريّة) عصام
فروقٌ
- (ما به الشيء هو هو)
(الظاهر أنّ الباء في (ما به الشيءُ) للسببيّة، والضميران (هو هو) لـ«الشيء»، فالمعنى: الأمر الذي بسببه الشيء ذلك الشيء
اعتُرِضَ: لا شكّ أن (ما به الشيءُ) يصدُق على العلّة الفاعليّة
-الجواب: الفاعل هو (ما بسببه الشيء موجود في الخارج) لا (ما بسببه الشيء ذلك الشيء) فلا يصدق التعريف على الفاعل) الخياليّ
أقسامُهُ:
باعتبار تشخّصه: هويَّة
- والتشخّص عبارة عمّا يفيد الامتياز للمعروض- من حيث إنّه معروض - عن جميع ما عداه
باعتبار تحقّقه في الخارج: حقيقة
ومع قطع النظر عن الاعتبارين: مَاهية
- (فالماهيّة أعمّ من أن تكون موجودة في الخارج أم لا، فالماهيّة أعمّ من الحقيقة مطلقًا) حاشية القطبيّ
- وقد تُردِفُ الحقيقةَ في بعضِ الإطلاقات
وهذا كالحيوان الناطق للإنسان
- فلا يمكن تصوّر الإنسان بالكنه بدون تصوّر الحيوان الناطق؛ إذ هما ذاتيّان للإنسان
وهذا بخلاف مثل الضاحك والكاتب مِمَّا يمكن تصوّر الإنسان بدونه، فإنّه من العوارض
- فيُمكن تصوّر الإنسان بالكُنه بدون تصوُّر الضاحك والكاتبِ
والشيءُ..
عند أهل السنّة والجماعة: هو الموجود
عند المعتزلة: ما يصحّ أن يُعلم ويُخبَر عنه
- فهم يقولون: الشيء يعمّ الموجود والمعدوم بل الممتنع أيضًا
المراد بالعبارة: أنّ ما نعتقده حقائق الأشياء، ونسمّيه بالأسماء من الإنسان والفرس والأرض أمور موجودة في نفس الأمر
والثبوتُ والتحقّق والوجود والكون ألفاظ مُترادفة، معناها بديهيٌّ التصوّرِ
فيكون الشيء بمعنى الثابت مرادفًا للموجود
- لكنّ المعتزلة منعوا ترادف الثبوت مع الوجود، ولذا زعموا أنَّ المعدومات الممكنة ثابتة في عالم الواقع غير موجودة فيهِ
(لم يقل: «الأشياء ثابتة»؛ لأنه لا ينافي مذهب العنديّة، بل المنافي له ثبوت الحقائق أي: ما به الشيء هو هو مع قطع النظر عن تعلّق الاعتقاد
- فقال: «حقائق الأشياء ثابتة» أي في حدّ ذاتها مع قطع النظر عن تعلّق اعتقاد بها ردًّا على..
١ - العناديّة
٢ - والعنديّة) عصام

مُصْطفَى دَنْقَش



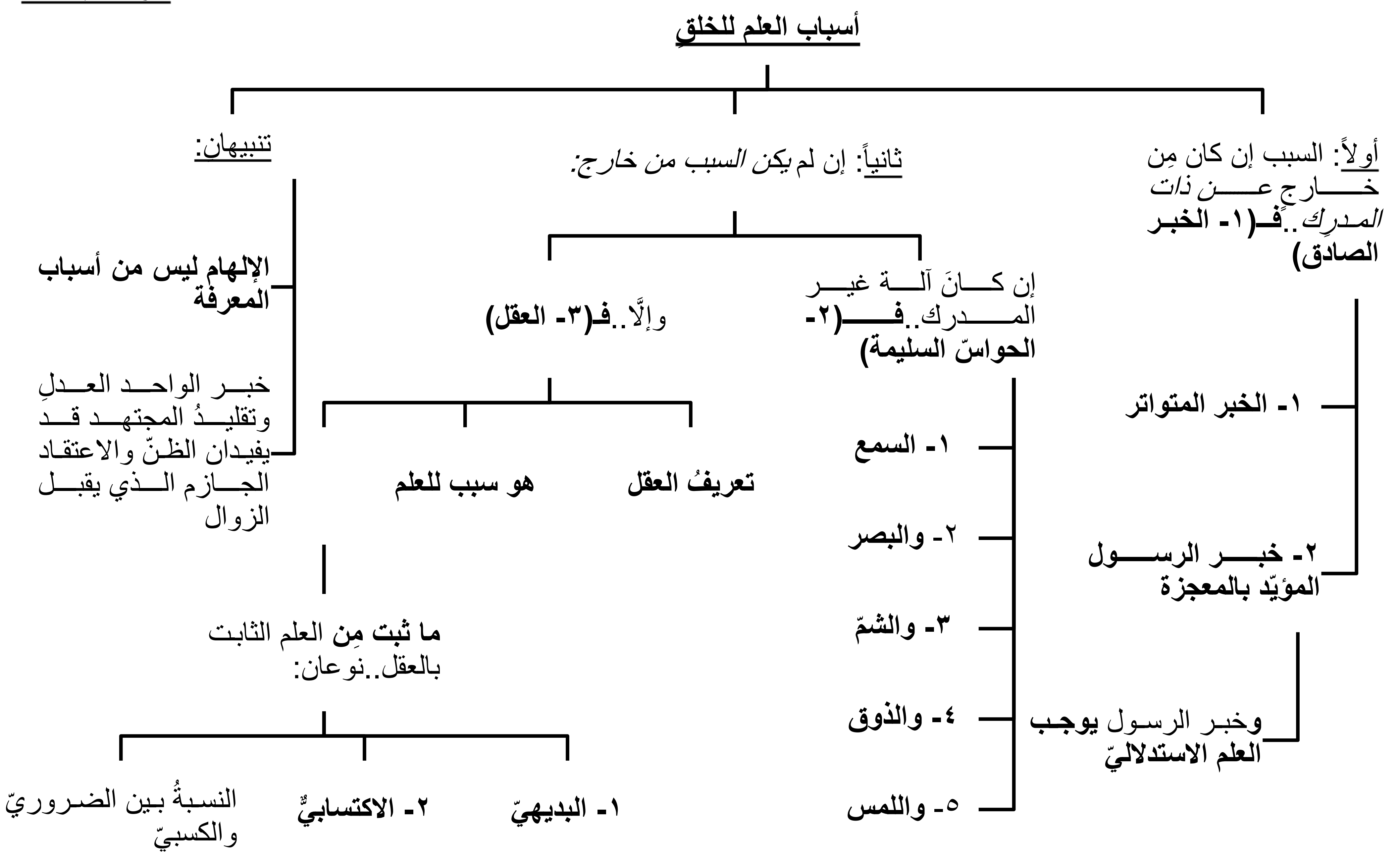
خلافًا للسّوفسطائيّة
«سوفسطا» اسمٌ للحكمة المموّهة، والعلم المزخرف
- لأنّ «سوفا» معناه العلم والحكمة، و «اسطا» معناه المزخرف والغلط
- ومنه اشتقّت السفسطة، كما اشتقّت الفلسفة من «فيلاسوف»، أي: محبّ الحكمة
وهُم القائلين بأنه لا ثبوت لشيء من الحقائق
أقسامهم
الردّ عليهم:
- سيأتي
ثلاثة فِرق:
(والمحقّقون منعوه وقالوا: لا يمكن عن عاقل أن يقول بهذه المذاهب، بل كلّ غالط سوفسطائيّ في موضع غلطه، يدلّ عليه اشتقاق اسمه من «سوفا»، و «إسطا») رمضان أفندي
١- العِنَادِيَّة
٢- العِنْدِيَّة
٣- اللاأدْرِيّة
وهُم: مَنْ يزعم أنَّ حقائِق الأشياء أوهامٌ وخيالات باطلة
(سمّوا بذلك؛ لأنهم ينكرون الحقّ عنادًا) السّيالكوتيّ
وهُم: مَن يزعم أنَّ حقائِق الأشياء تابعة للاعتقاد
- حتّى إن اعتقدنا الشيء جوهرًا فجوهر، أو عرضًا فعرض، أو قديمًا فقديم، أو حادثًا فحادث
(سمّوا بذلك؛ لأنهم يزعمون أنّ حقيقة الشيء ما هو عند المعتقِد) السّيالكوتيّ
وهُم: مَن ينكر العلم بثبوت شيء ولا ثبوته، ويزعم أنه شاكّ، وشاكّ في أنه شاكّ وهلم جرّا


الردّ عليهم:
تحقيقًا:
وإلزامًا:
الدليل التحقيقيّ هو: ما يدّعي المستدلّ أنّ مقدّماته صادقةٌ
بَيَانُهُ: نجزم بالضرورة بثبوت بعض الأشياء بالعَيَان، وبعضها بالبيان
(بالعيان) أي: بإحدى الحواسّ الظاهرة وهي الموجودات الخارجيّة كحرارة النار وبرودة الماء.
(بالبيان) أي: بإقامة البراهين القاطعةِ
الدليل الإلزاميّ: ما يكون مقدّماته مسلّمة عند الخصم لا المستدلّ، والمطلوب منه إلزام الخصم فحسبُ
بَيَانُهُ: أنه..
إن لم يتحقّق نفي الأشياء..فقد ثبت
وإن تحقّق..فالنفي حقيقة من الحقائق لكونه نوعًا من الحُكم
فقد ثبت شيء من الحقائق
(وبيانُهُ: أنَّ الحكم قسم من العلم لكونه تصديقا والعلم من الكيفيّات النفسانيّة وهو قسم من مطلق الكيف الذي هو قسم من العرض الذي هو قسم من الممكن الذي هو قسم من الموجود) رمضان أفندي
وهذا الدليلُ إنّما يتمّ على «العِنَادِيَّة»
فالعنادية هُم الذين يُنكرون ثبوت الأشياء مطلقا
أمّا اللاأدريّة..فلا يتمّ عليهم - فهُم يُنكرون الثبوت والنفي كليهما، ويزعمون أنهم شاكّون
وأمّا على العنديّة..فيحتمل أن يتمّ عليهم - فهُم ينكرون ثبوت الأشياء مع قطع النظر عن الاعتقاد فيقال لهم:
إن لم يتحقّق نفي ثبوت الأشياء في نفسها..فقد ثبت
وإن تحقّق..فالنفي حقيقة من الحقائق

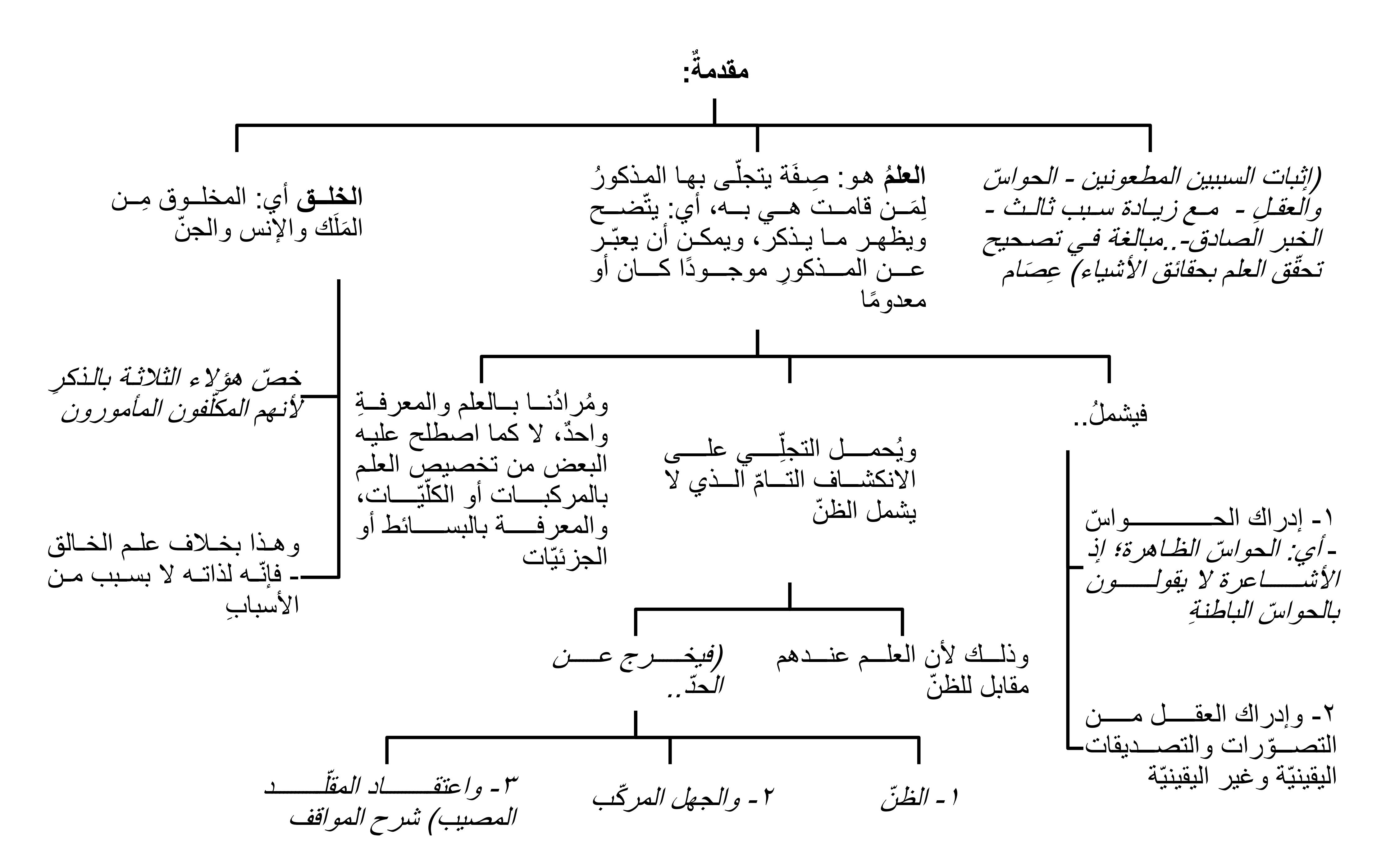

خاتمةٌ
مُناقشة:
والحقّ أنه لا طريق إلى المناظرة معهم، خصوصًا مع اللاأدرية
قالت السوفسطائيّة: الضروريّاتُ..
قلنا:
١- مِنها حسيّات، والحسُّ قد يغلط كثيرًا - كـ..
الأحول يرى الواحد اثنين
والصفراويّ قد يجد الحلوّ مرًّا
٢- ومنها بديهيّات، وقد تقع فيها اختلافات، وتعرض بها شُبَهٌ يفتقر في حلّها إلى أنظار دقيقة
- والنظريّات فرع الضروريّات، ففسادها فسادها، ولهذا كثر فيها اختلاف العقلاء
وكونُ النظرياتِ فرعَ الضروريّات لأنّ النظريّ لا بدّ أن تنتهي سلسلة اكتسابه إلى الضروريّ، وإلّا يلزم الدورُ أو التسلسُلُ
١- غَلَطُ الحِسِّ في البعض لأسباب جزئيّة لا ينافي الجزم بالبعض بانتفاء أسباب الغلط
- (فلا نسلّم أنه إذا كان غالطًا في بعض الموادّ يلزم جواز غلطه في جميعها) السّيالكوتيّ
٢- والاختلافات في البديهي لعدم الإلف والعادة أو لخفاء في التصوّر لا ينافي البداهة
- وكثرة الاختلاف لفساد الأنظار لا تنافي حقّيّة بعض النظريّات
وذلك لأنَّ المناظرة لإفادة المجهول بالمعلوم
- والسوفسطائيّة لا يعترفون بمعلومٍ ليثبت به مجهولٌ
←فالطريق تعذيبُهم بالنار، ليعترفوا أو يحترقوا

أسبابِ العلم للخلقِ

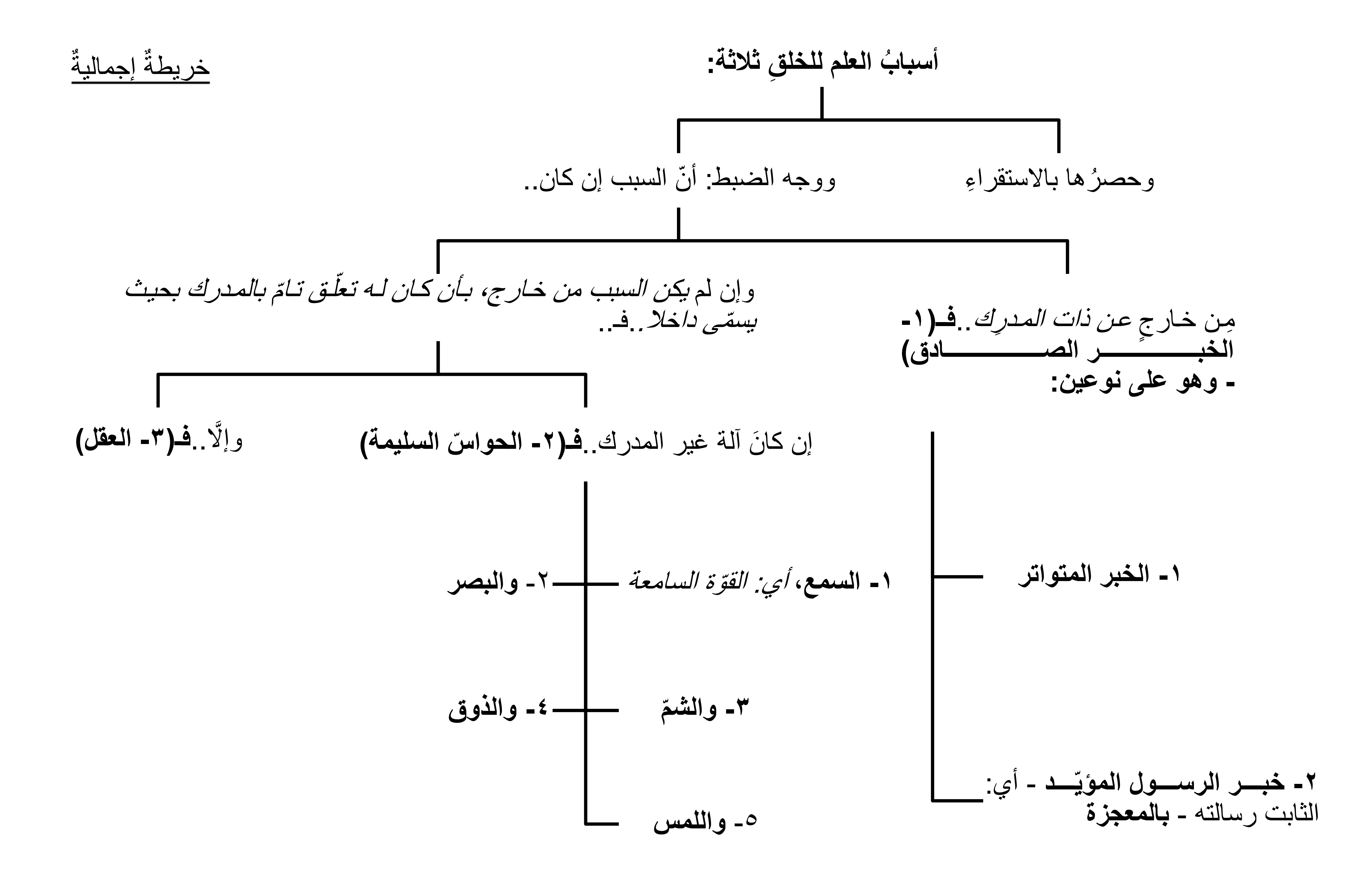
خريطة إجمالية

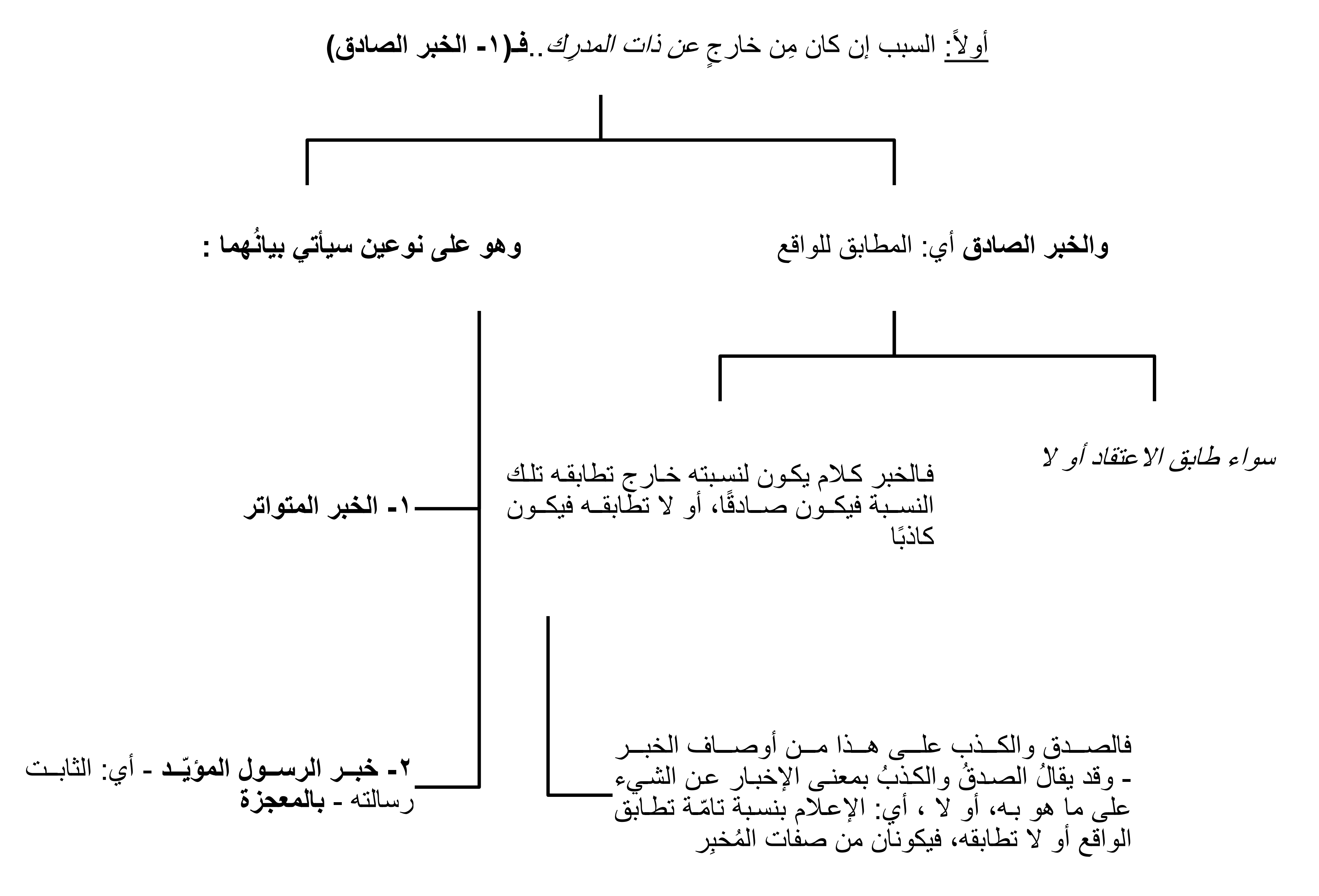


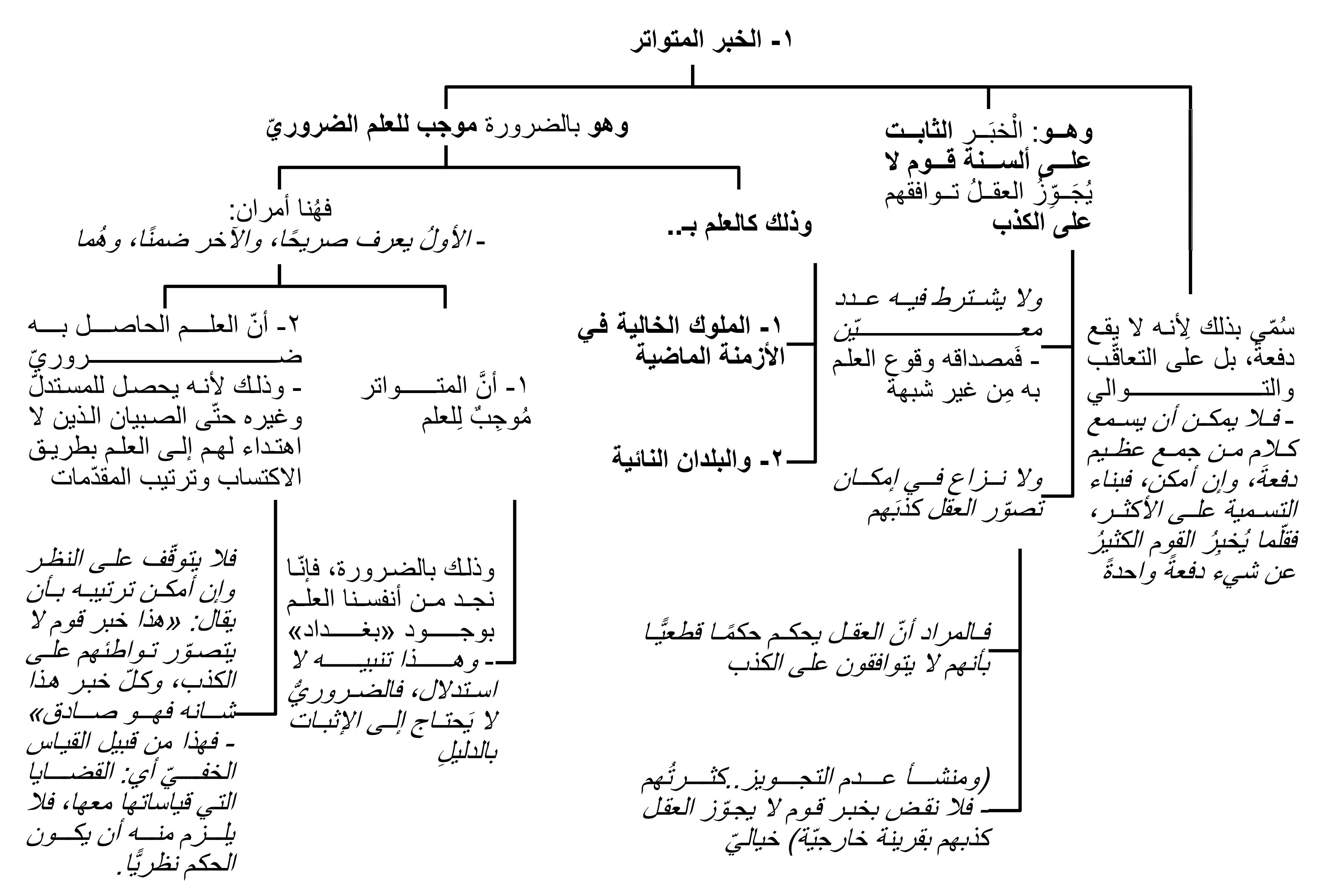
مُصْطفَى دَنْقَش



مقدمةٌ:
(إثبات السببين المطعونين - الحواسّ والعقلِ - مع زيادة سبب ثالث - الخبر الصادق-..مبالغة في تصحيح تحقّق العلم بحقائق الأشياء) عِصَام
العلمُ هو: صِفَة يتجلّى بها المذكورُ لِمَن قامت هي به، أي: يتّضح ويظهر ما يذكر، ويمكن أن يعبّر عن المذكورِ موجودًا كان أو معدومًا
الخلق أي: المخلوق مِن المَلَك والإنس والجنّ
خصّ هؤلاء الثلاثة بالذكرِ لأنهم المكلّفون المأمورون
وهذا بخلاف علم الخالق - فإنّه لذاته لا بسبب من الأسبابِ
فيشملُ..
١- إدراك الحواسّ - أي: الحواسّ الظاهرة؛ إذ الأشاعرة لا يقولون بالحواسّ الباطنةِ
٢- وإدراك العقل من التصوّرات والتصديقات اليقينيّة وغير اليقينيّة
ويُحمل التجلّي على الانكشاف التامّ الذي لا يشمل الظنّ
ومُرادُنا بالعلم والمعرفةِ واحدٌ، لا كما اصطلح عليه البعض من تخصيص العلم بالمركبات أو الكلّيّات، والمعرفة بالبسائط أو الجزئيّات
وذلك لأن العلم عندهم مقابل للظنّ
(فيخرج عن الحدّ..
١- الظنّ
٢- والجهل المركّب
٣- واعتقاد المقلّد المصيب) شرح المواقف


خريطةٌ إجماليةٌ
أسبابُ العلم للخلقِ ثلاثة:
وحصرُها بالاستقراءِ
ووجه الضبط: أنّ السبب إن كان..
مِن خارجٍ عن ذات المدرِك..فـ(١- الخبر الصادق)
- وهو على نوعين:
١- الخبر المتواتر
٢- خبر الرسول المؤيّد - أي: الثابت رسالته - بالمعجزة
وإن لم يكن السبب من خارج، بأن كان له تعلّق تامّ بالمدرك بحيث يسمّى داخلا..فـ..
إن كانَ آلة غير المدرك..فـ(٢- الحواسّ السليمة)
وإلَّا..فـ(٣- العقل)
١- السمع، أي: القوّة السامعة
٢- والبصر
٣- والشمّ
٤- والذوق
٥- واللمس


أولاً: السبب إن كان مِن خارجٍ عن ذات المدرِك..فـ(١- الخبر الصادق)
والخبر الصادق أي: المطابق للواقع
وهو على نوعين سيأتي بيانُهما :
سواء طابق الاعتقاد أو لا
فالخبر كلام يكون لنسبته خارج تطابقه تلك النسبة فيكون صادقًا، أو لا تطابقه فيكون كاذبًا
١- الخبر المتواتر
فالصدق والكذب على هذا من أوصاف الخبر - وقد يقالُ الصدقُ والكذبُ بمعنى الإخبار عن الشيء على ما هو به، أو لا ، أي: الإعلام بنسبة تامّة تطابق الواقع أو لا تطابقه، فيكونان من صفات المُخبِر
٢- خبر الرسول المؤيّد - أي: الثابت رسالته - بالمعجزة


١- الخبر المتواتر
وهو: الْخبَر الثابت على ألسنة قوم لا يُجَوِّزُ العقلُ توافقهم على الكذب
وهو بالضرورة موجب للعلم الضروريّ
سُمّي بذلك لِأنه لا يقع دفعةً، بل على التعاقُب والتوالي
- فلا يمكن أن يسمع كلام من جمع عظيم دفعةً، وإن أمكن، فبناء التسمية على الأكثر، فقلّما يُخبِرُ القوم الكثيرُ عن شيء دفعةً واحدةً
ولا يشترط فيه عدد معيّن
- فَمصداقه وقوع العلم به مِن غير شبهة
ولا نزاع في إمكان تصوّر العقل كذبَهم
فالمراد أنّ العقل يحكم حكمًا قطعيًّا بأنهم لا يتوافقون على الكذب
(ومنشأ عدم التجويز..كثرتُهم
- فلا نقض بخبر قوم لا يجوّز العقل كذبهم بقرينة خارجيّة) خياليّ
وذلك كالعلم بـ..
١- الملوك الخالية في الأزمنة الماضية
٢- والبلدان النائية
فهُنا أمران:
- الأولُ يعرف صريحًا، والآخر ضمنًا، وهُما
١- أنَّ المتواتر مُوجِبٌ لِلعلم
٢- أنّ العلم الحاصل به ضروريّ
- وذلك لأنه يحصل للمستدلّ وغيره حتّى الصبيان الذين لا اهتداء لهم إلى العلم بطريق الاكتساب وترتيب المقدّمات
وذلك بالضرورة، فإنّا نجد من أنفسنا العلم بوجود «بغداد»
- وهذا تنبيه لا استدلال، فالضروريُّ لا يَحتاج إلى الإثبات بالدليلِ
فلا يتوقّف على النظر وإن أمكن ترتيبه بأن يقال: «هذا خبر قوم لا يتصوّر تواطئهم على الكذب، وكلّ خبر هذا شانه فهو صادق»
- فهذا من قبيل القياس الخفيّ أي: القضايا التي قياساتها معها، فلا يلزم منه أن يكون الحكم نظريًّا.

مُناقشة في الخبر المتواتر:

اعتراضٌ وجوابُهُ:

اعتُرِضَ *بإخبار* النصارى بقتل عيسى، و *بإخبار* اليهودِ بتأبيدِ دينِ موسى

الجواب: تواتره ممنوع
- فَمن شرائط المتواتر أن يكون المبلغ المُحِيلُ للكذبِ ثابتاً فِي كلّ طبقة، على ما قال ابن حجر العسقلانيّ

وخبر قتل عيسى *لم ينقل ابتداء إلّا عن أربعة من النصارى أو سبعة من اليهود*
- وهذا العدد ليس مِمَّا يستحيل العقل تواطئهم على الكذب

وخبر اليهود كذلك، إذ انقطع عرقهم في عهد «بخت نصر» *حيث قتلهم فلم يبق في العالم إلّا واحد واحد*
- وهذا لا يكفي للتواترِ

اعتراضٌ وجوابُهُ:

اعتُرِضَ: خبر كلّ واحدٍ لا يفيد إلّا الظنّ، وضمُّ الظنّ إلى الظنّ لا يُوجِبُ اليقين

الجواب: ربّما يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد، كقوَّة الحبل المؤلّف من الشعرات.

اعتراضٌ وجوابُهُ:

اعتُرِضَ: الضروريّات لا يقع فيها التفاوُت و الاختلاف، ونحن نجد العلم بكون الواحد نصف الاثنين أقوى من العلم بوجود «إسكندر»
- وقد أنكرت جماعةٌ من العقلاءِ إفادةَ المتواترِ لِلعلمِ، كـ..

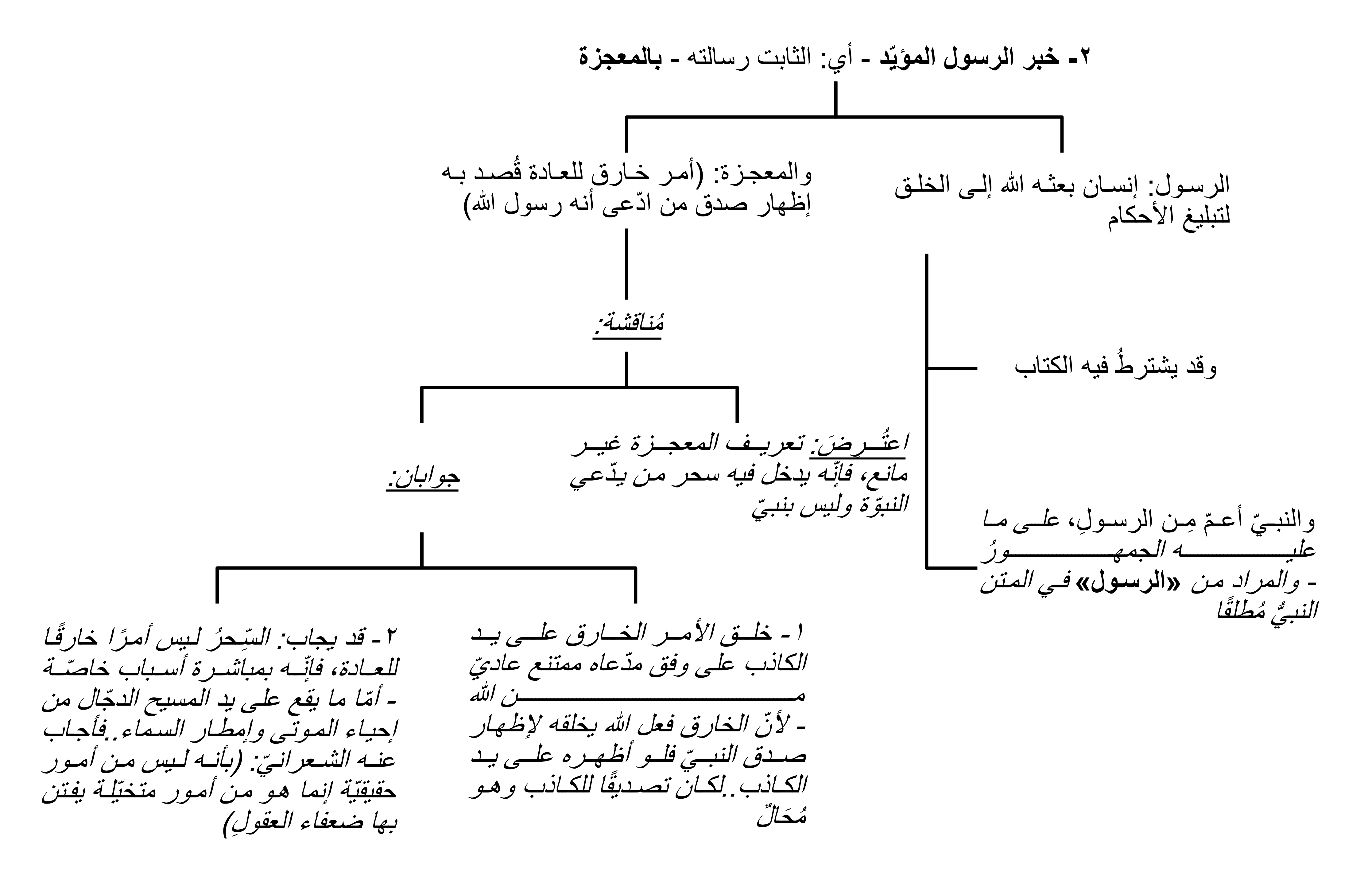
«السُّمنيةِ»
- وهُم: قوم من عبدة الأصنام، منسوبون إلى «سومنات»، بلدة مقدسّة عند الهنادك في جنوب «الهند» في ولاية «غجرات»، وقيل: نسبةً إلى أعظم أصنامهِم

و «البراهمة»
- وهُم: فِرقة تنسب إلى البرهم من أصنامهم، أو إلى رئيس لهم، اسمه «برهمن»، وهم من رؤساء كفّار «الهندِ»

الجواب: هذا ممنوع

فقد يتفاوت أنواع الضروريّ بواسطة التفاوت في الإلف والعادة والممارسة والإخطار بالبال وتصوّرات أطراف الأحكام

وقد يُخالَفُ فيه مكابرةً وعنادًا كما فعل «السوفسطائية» في جميع الضروريّات


٢- خبر الرسول المؤيّد - أي: الثابت رسالته - بالمعجزة
الرسول: إنسان بعثه الله إلى الخلق لتبليغ الأحكام
والمعجزة: (أمر خارق للعادة قُصد به إظهار صدق من ادّعى أنه رسول الله)
وقد يشترطُ فيه الكتاب
والنبيّ أعمّ مِن الرسولِ، على ما عليه الجمهورُ
- والمراد من «الرسول» في المتن النبيُّ مُطلقًا
مُناقشة:
اعتُرضَ: تعريف المعجزة غير مانع، فإنّه يدخل فيه سحر من يدّعي النبوّة وليس بنبيّ
جوابان:
١- خلق الأمر الخارق على يد الكاذب على وفق مدّعاه ممتنع عاديّ من الله
- لأنّ الخارق فعل الله يخلقه لإظهار صدق النبيّ فلو أظهره على يد الكاذب..لكان تصديقًا للكاذب وهو مُحَالٌ
٢- قد يجاب: السِّحرُ ليس أمرًا خارقًا للعادة، فإنّه بمباشرة أسباب خاصّة
- أمّا ما يقع على يد المسيح الدجّال من إحياء الموتى وإمطار السماء..فأجاب عنه الشعرانيّ: (بأنه ليس من أمور حقيقيّة إنما هو من أمور متخيّلة يفتن بها ضعفاء العقولِ)

تابع ٢- خبر الرسول المؤيّد - أي: الثابت رسالته - **بالمعجزة**

- **وخبر** الرسول **يوجب العلم الاستدلاليّ** أي: الحاصل بالاستدلال، أي: النظر في الدليل

والدليلُ هو:

الـذي يمكـن التوصّـل بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبريّ

فعليـه: الـدليل علـى وجـود الصـانع هـو (العالَم)

المراد من الإمكان في «يمكـن التوصّـل» الإمكـان الخـاص - أي: التوصّل بالنظر الصحيح إلى المطلوب وعدم التوصّل به إليه، كلاهمـا ليسـا بضـروريّين، فأهـل السنّة يقولون: فيضان النتيجة بعد النظـر الصحيح إنما هـو بطريق جري العادة الإلهيـة، ولـيس بضـروريّ فـي نفسـهِ الخيالي)

وقيل: (قول مؤلّف من قضايا يستلزم لذاته قولًا آخرَ)

فعليه: الدليل على وجود الصانع هو قولنـا: «العـالم حـادث، وكـلّ حـادث فلـه صانع»

(خـرج بقيـد (قضـايا) *القضـيّة المركّبـة مِـن الموجّهـات المسـتلزمة لعكسـها)* شـرح *المواقف*

ويُشبِهُهُ قولهم: (هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر)

فيُشبِهُهُ لأنه أخذ في هذا التعريف معنى اللـزوم، وفـي شـبيهِهِ معنـى الاسـتلزام، بخلاف التعريف الأوّل، فإنّه لم يؤخذ فيه إلّا الإمكان، والإمكان لا يستلزم اللزومَ

بيانُ ذلك:

أمّـا كونـه موجبًـا للعلـم..فللقطـع بـأنّ مـن أظهـر الله المعجـزة علـى يـده تصـديقًا لـه فـي دعوى الرسالة، كان صادقًا فيما أتى به من الأحكـام - وإذا كـان صـادقًا..وقـع العلـم بمضمونها قطعًا

فـإن لـم يكـن مطابقًا..لكان جهلًا مركّبًا

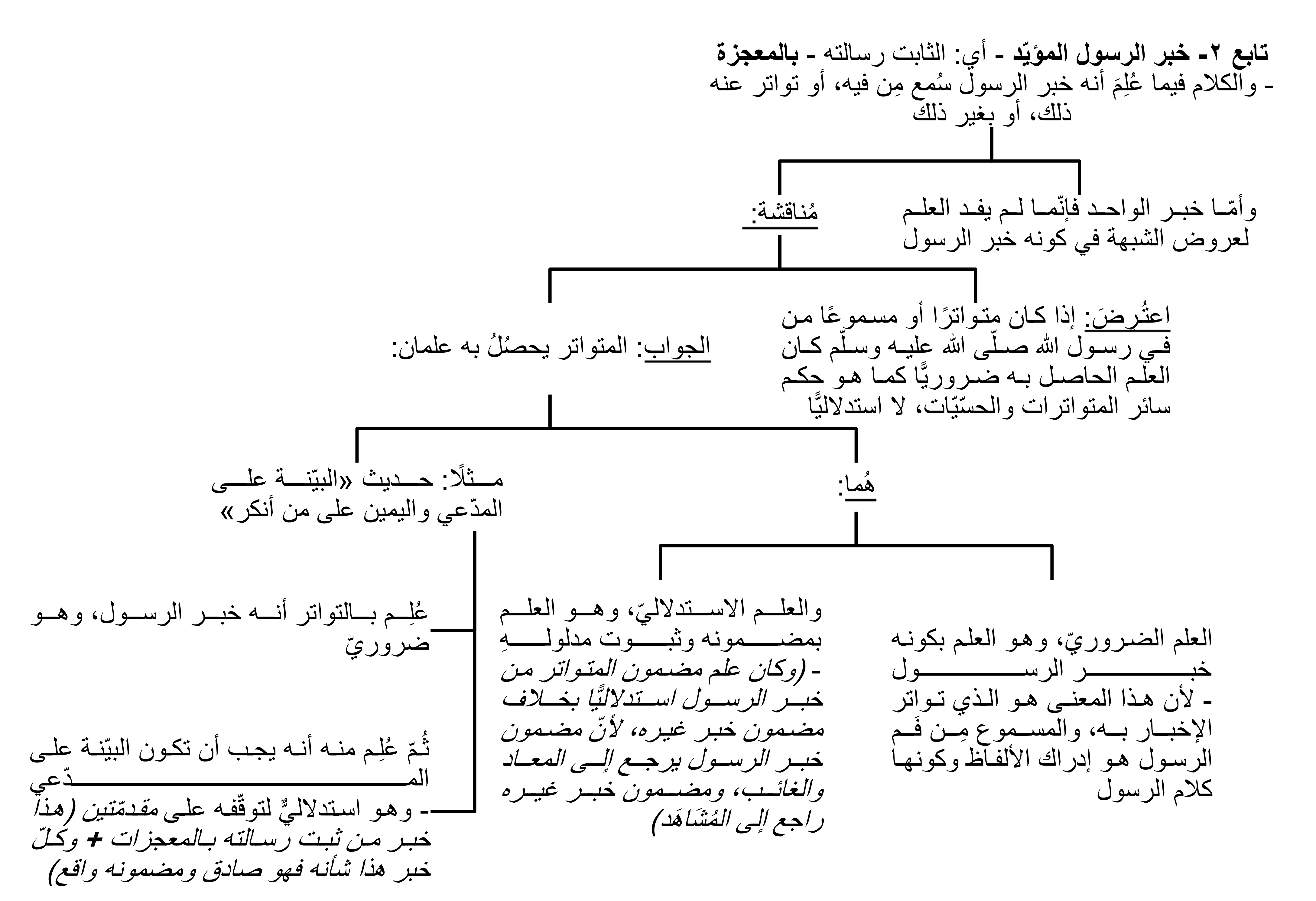
وإن لـم يكـن جازمًا..لَكان ظنًّا

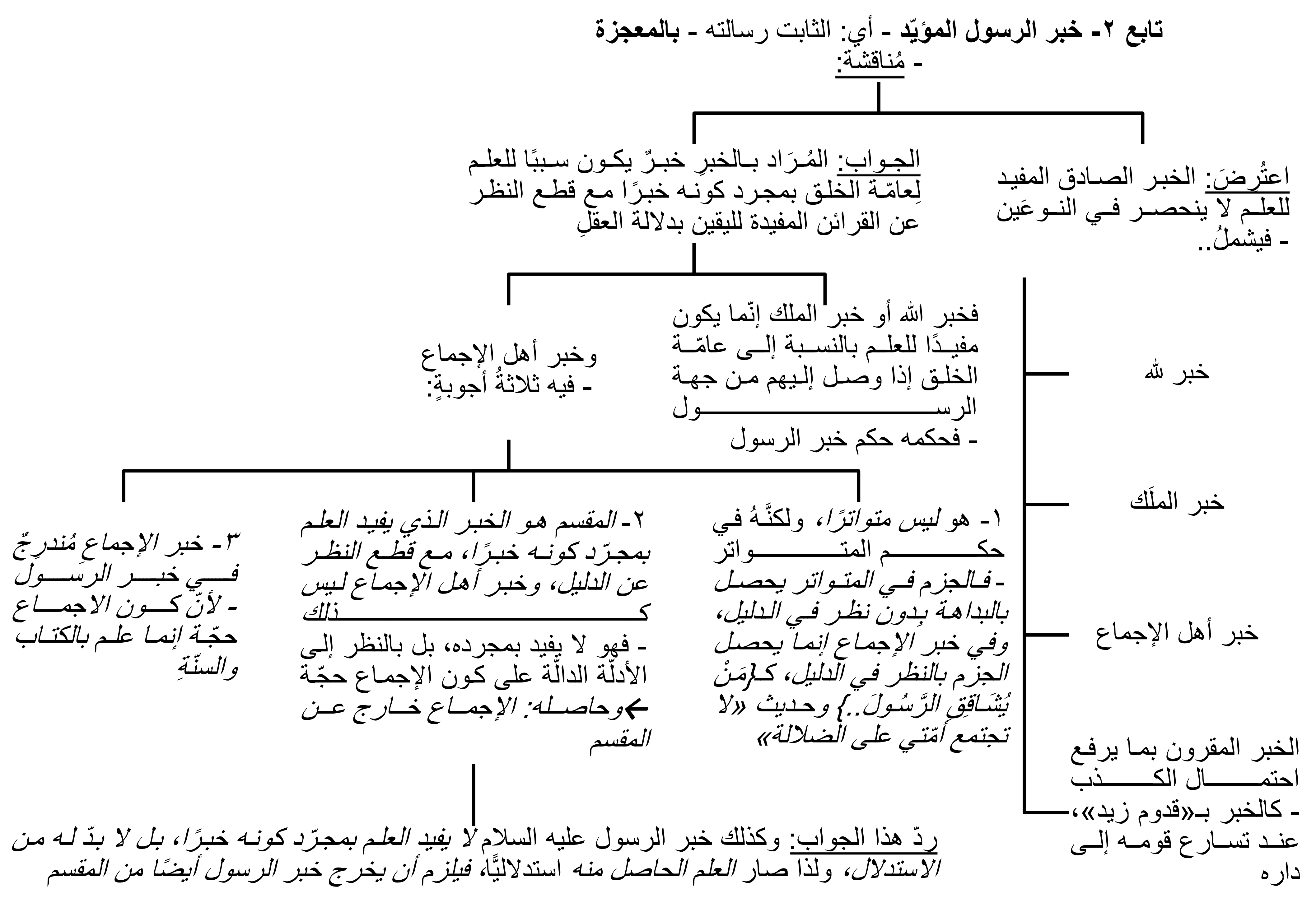
وإن لـم يكـن ثابتًا..لَكان تقليدًا

وأمّا أنه استدلاليّ..فلتوقّفه على الاستدلال واستحضـار أنـه (خبر من ثبت رسالته بالمعجزات + وكلّ خبر هذا شأنه فهو صادق ومضمونه واقع)

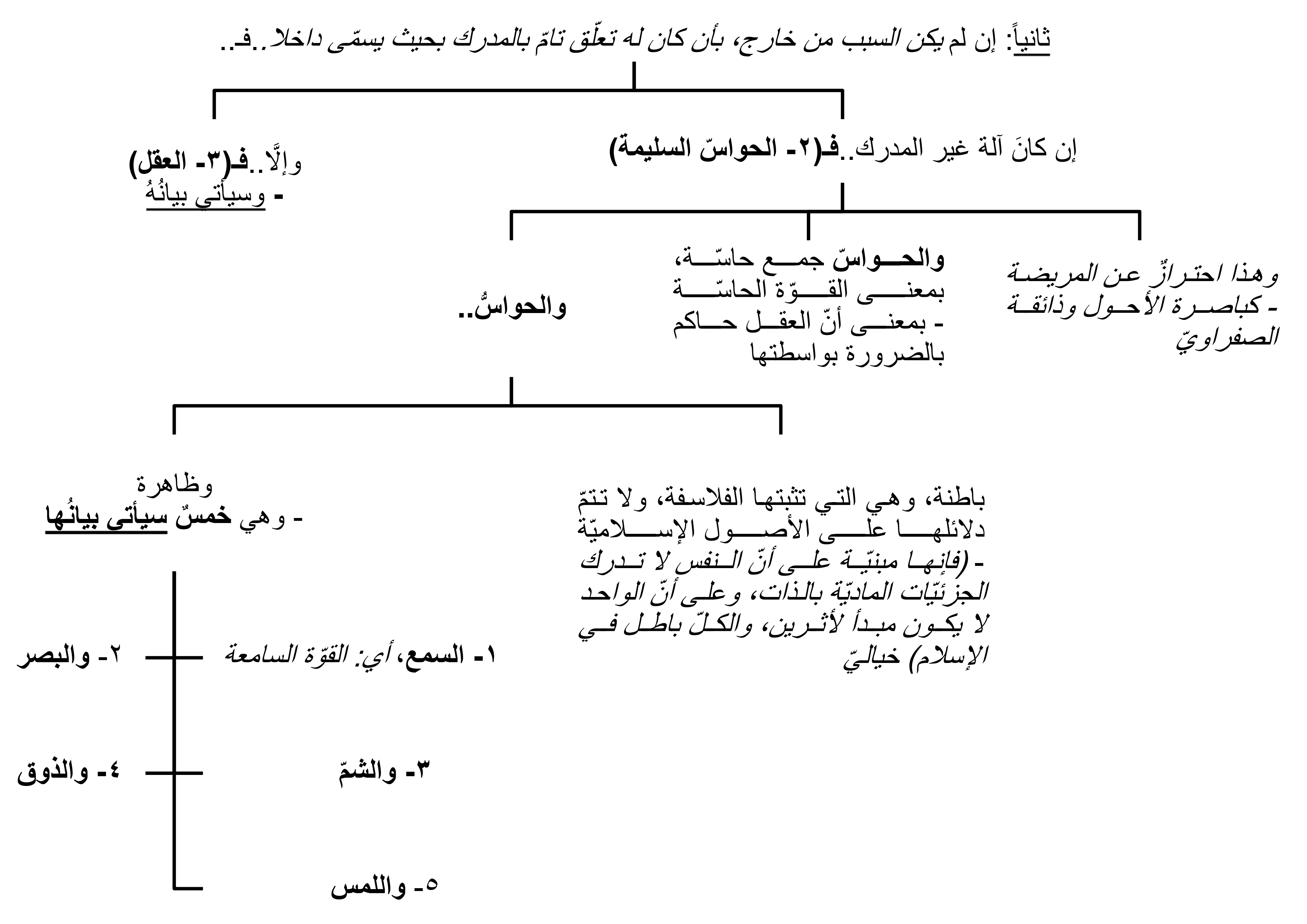
والعلـم الثابـت بخبـر الرسول يشابه **العلم الثابت بالضـرورة** عـدم احتمـال النقـيض **و**عـدم احتمـال الـزوال بتشكيك المشكّك - فهو عِلمٌ بمعنى الاعتقاد المطابق الجازم الثابت

مُصْطفَى دَنْقَش

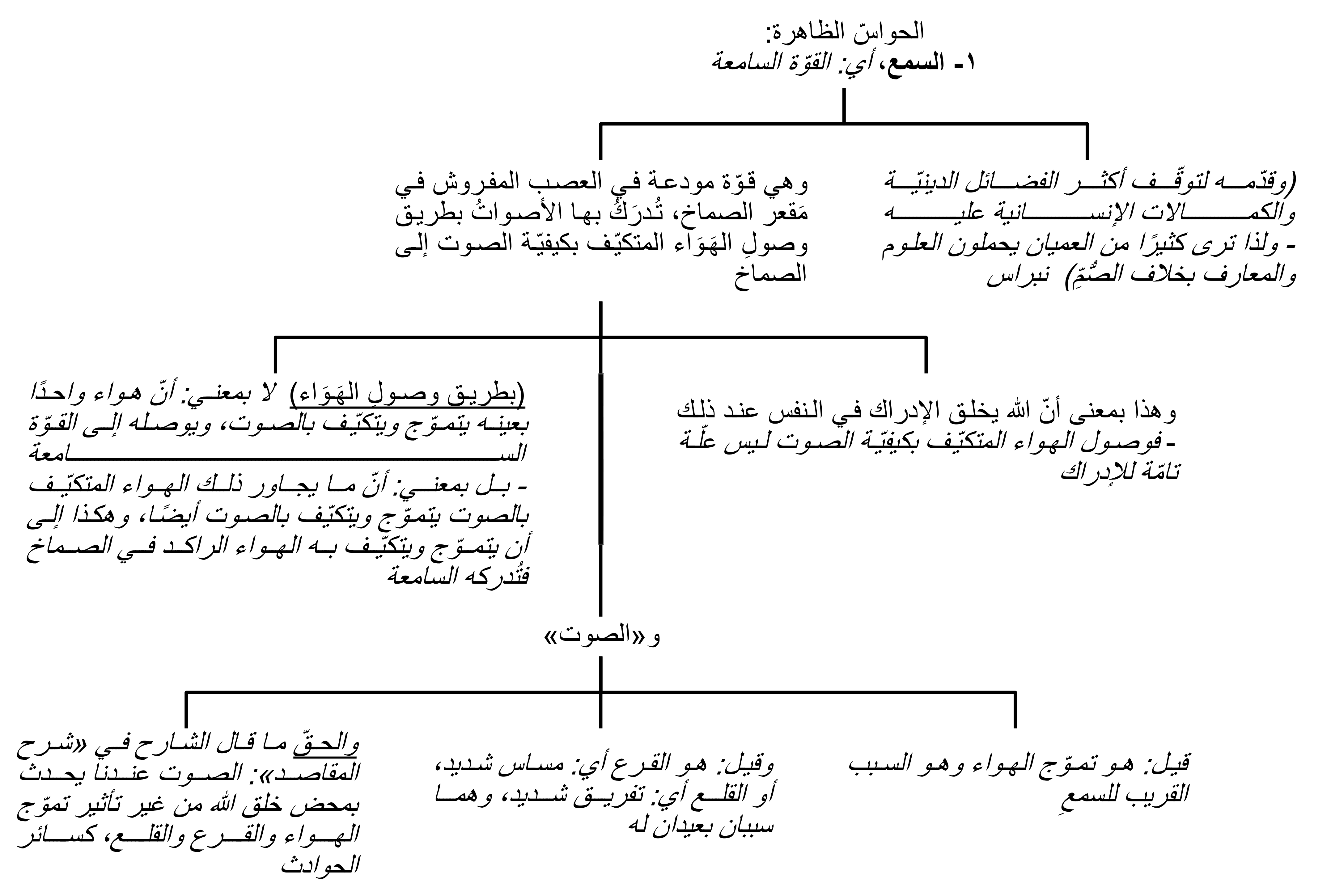

تابع ٢- خبر الرسول المؤيّد - أي: الثابت رسالته - بالمعجزة
- والكلام فيما عُلِمَ أنه خبر الرسول سُمع مِن فيه، أو تواتر عنه ذلك، أو بغير ذلك
وأمّا خبر الواحد فإنّما لم يفد العلم لعروض الشبهة في كونه خبر الرسول
مُناقشة:
اعتُرِضَ: إذا كان متواترًا أو مسموعًا من في رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كان العلم الحاصل به ضروريًّا كما هو حكم سائر المتواترات والحسّيّات، لا استدلاليًّا
الجواب: المتواتر يحصُلُ به علمان:
هُما:
مثلًا: حديث «البيّنة على المدّعي واليمين على من أنكر»
العلم الضروريّ، وهو العلم بكونه خبر الرسول
- لأن هذا المعنى هو الذي تواتر الإخبار به، والمسموع مِن فَم الرسول هو إدراك الألفاظ وكونها كلام الرسول
والعلم الاستدلاليّ، وهو العلم بمضمونه وثبوت مدلوله
- (وكان علم مضمون المتواتر من خبر الرسول استدلاليًّا بخلاف مضمون خبر غيره، لأنّ مضمون خبر الرسول يرجع إلى المعاد والغائب، ومضمون خبر غيره راجع إلى المُشاهَد)
عُلِم بالتواتر أنه خبر الرسول، وهو ضروريّ
ثُمّ عُلِم منه أنه يجب أن تكون البيّنة على المدّعي
- وهو استدلاليٌّ لتوقّفه على مقدّمتين (هذا خبر من ثبت رسالته بالمعجزات + وكلّ خبر هذا شأنه فهو صادق ومضمونه واقع)



تابع ٢- خبر الرسول المؤيّد - أي: الثابت رسالته - بالمعجزة
- مُناقشة:
اعتُرِضَ: الخبر الصادق المفيد للعلم لا ينحصر في النوعَين - فيشملُ..
خبر الله
خبر الملَك
خبر أهل الإجماع
الخبر المقرون بما يرفع احتمال الكذب - كالخبر بـ«قدوم زيد»، عند تسارع قومه إلى داره
الجواب: المُرَاد بالخبرِ خبرٌ يكون سببًا للعلم لِعامّة الخلق بمجرد كونه خبرًا مع قطع النظر عن القرائن المفيدة لليقين بدلالة العقلِ
فخبر الله أو خبر الملك إنّما يكون مفيدًا للعلم بالنسبة إلى عامّة الخلق إذا وصل إليهم من جهة الرسول - فحكمه حكم خبر الرسول
وخبر أهل الإجماع - فيه ثلاثةُ أجوبةٍ:
١- هو ليس متواترًا، ولكنَّهُ في حكم المتواتر - فالجزم في المتواتر يحصل بالبداهة بِدون نظر في الدليل، وفي خبر الإجماع إنما يحصل الجزم بالنظر في الدليل، كـ{وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ..} وحديث «لا تجتمع أمّتي على الضلالة»
٢- المقسم هو الخبر الذي يفيد العلم بمجرّد كونه خبرًا، مع قطع النظر عن الدليل، وخبر أهل الإجماع ليس كذلك - فهو لا يفيد بمجرده، بل بالنظر إلى الأدلّة الدالّة على كون الإجماع حجّة ←وحاصله: الإجماع خارج عن المقسم
٣- خبر الإجماع مُندرِجٌ في خبر الرَسول - لأنّ كون الاجماع حجّة إنما علم بالكتاب والسنّةِ
ردّ هذا الجواب: وكذلك خبر الرسول عليه السلام لا يفيد العلم بمجرّد كونه خبرًا، بل لا بدّ له من الاستدلال، ولذا صار العلم الحاصل منه استدلاليًّا، فيلزم أن يخرج خبر الرسول أيضًا من المقسم



ثانياً: إن لم يكن السبب من خارج، بأن كان له تعلّق تامّ بالمدرك بحيث يسمّى داخلا..فـ..
إن كانَ آلة غير المدرك..فـ(٢- الحواسّ السليمة)
وإلَّا..فـ(٣- العقل)
- وسيأتي بيانُهُ
وهذا احترازٌ عن المريضة
- كباصرة الأحول وذائقة الصفراويّ
والحواسّ جمع حاسّة، بمعنى القوّة الحاسّة
- بمعنى أنّ العقل حاكم بالضرورة بواسطتها
والحواسُّ..
باطنة، وهي التي تثبتها الفلاسفة، ولا تتمّ دلائلها على الأصول الإسلاميّة
- (فإنها مبنيّة على أنّ النفس لا تدرك الجزئيّات الماديّة بالذات، وعلى أنّ الواحد لا يكون مبدأ لأثرين، والكلّ باطل في الإسلام) خياليّ
وظاهرة
- وهي خمسٌ سيأتي بيانُها
١- السمع، أي: القوّة السامعة
٢- والبصر
٣- والشمّ
٤- والذوق
٥- واللمس


الحواسّ الظاهرة:
١- **السمع**، *أي: القوّة السامعة*
(وقدّمه لتوقّف أكثر الفضائل الدينيّة والكمالات الإنسانية عليه - ولذا ترى كثيرًا من العميان يحملون العلوم والمعارف بخلاف الصُّمِّ) نبراس
وهي قوّة مودعة في العصب المفروش في مَقعر الصماخ، تُدرَكُ بها الأصواتُ بطريق وصولِ الهَوَاء المتكيّف بكيفيّة الصوت إلى الصماخ
وهذا بمعنى أنّ الله يخلق الإدراك في النفس عند ذلك - *فوصول الهواء المتكيّف بكيفيّة الصوت ليس علّة تامّة للإدراك*
(بطريق وصولِ الهَوَاء) *لا بمعني: أنّ هواء واحدًا بعينه يتموّج ويتكيّف بالصوت، ويوصله إلى القوّة السامعة - بل بمعني: أنّ ما يجاور ذلك الهواء المتكيّف بالصوت يتموّج ويتكيّف بالصوت أيضًا، وهكذا إلى أن يتموّج ويتكيّف به الهواء الراكد في الصماخ فتُدركه السامعة*
و«الصوت»
قيل: هو تموّج الهواء وهو السبب القريب للسمعِ
وقيل: هو القرع أي: مساس شديد، أو القلع أي: تفريق شديد، وهما سببان بعيدان له
والحقّ ما قال الشارح في «شرح المقاصد»: الصوت عندنا يحدث بمحض خلق الله من غير تأثير تموّج الهواء والقرع والقلع، كسائر الحوادث

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع الحواسّ الظاهرة:

٢- والبصر

وهي: قوّة مودعة في العصبتَين المجوّفتين اللتين تتلاقيان ثُمّ تفترقان فتأدّيان إلى العينين، تدرك بها الأضواء والألوان والأشكال والمقادير والحركات والحسن والقبح وغير ذلك مِمّا يخلق الله إدراكها في النفس عند استعمال العبد تلك القوّة

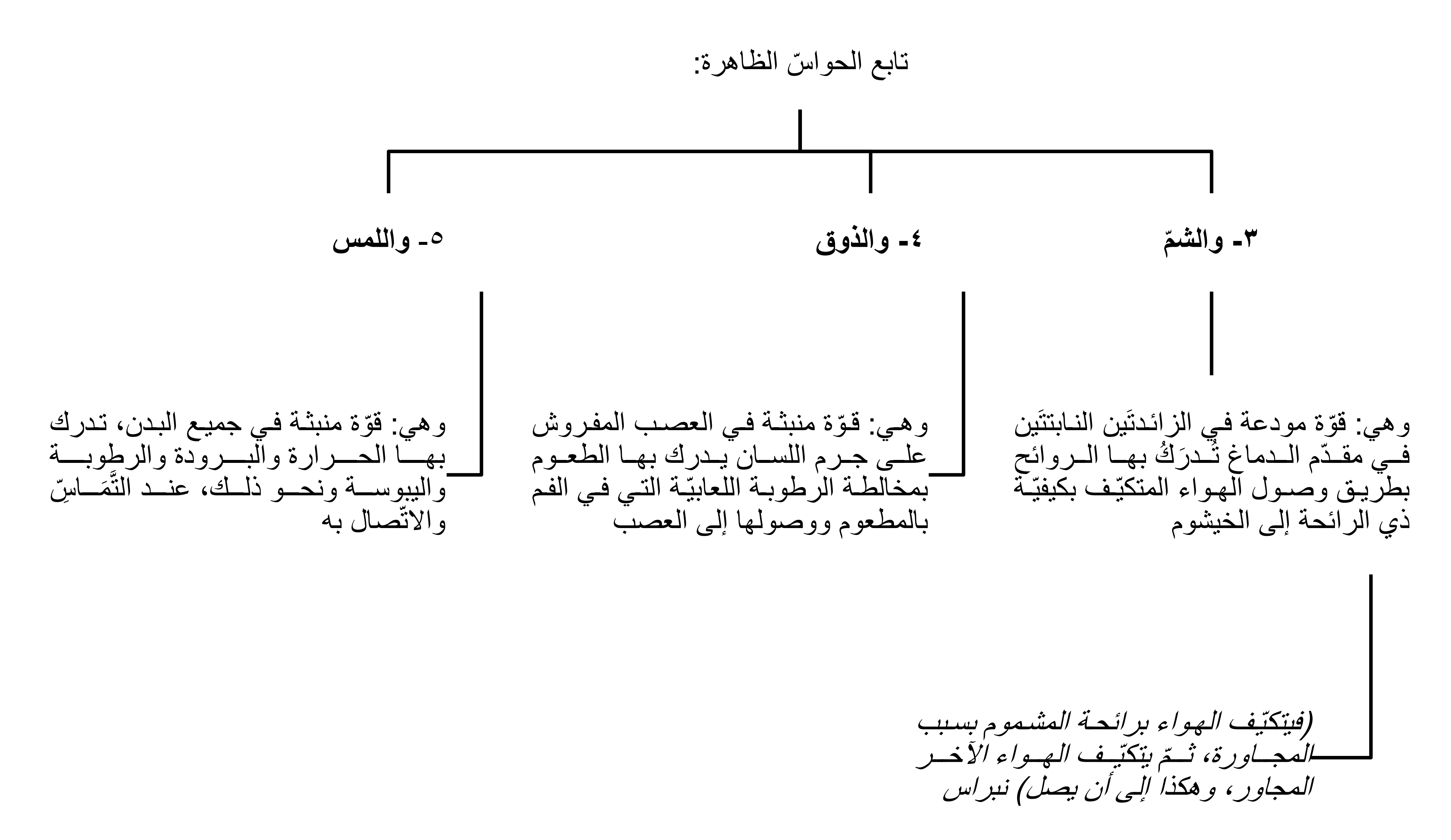
فهو أمرٌ يخلقه الله في الحيّ وفق مشيئته، ولا يشترط بضوء ولا مقابلة ولا بغيرهما من الشرائط التي اعتبرها الحكماء والمعتزلة

(والمشهور فيما بين الجمهور وهو مختار الرازيّ: أنّ..
١- الضوء مبصَر أوّلًا وبالذات لعدم توقّف رؤيته على رؤية شيء آخر
٢- واللونَ مبصر ثانيًا وبالعرض على قياس قيام الحركة بالسفينة، وراكبها) شرح المواقف

مُناقشة:

<u>اعتُرِضَ:</u> إدراكُ الحركات بالبصرِ يرد عليه أنّ الحركات من الأعراض النسبيّة، والمتكلّمون يقولون: إنّها اعتباريّة ليس لها تحقّق في الخارج، فكيف تدرك بالحسّ؛ إذ الإدراك الحسّي فرع الوجود الخارجيّ

<u>أجيب عنه:</u> الحركة من الموجودات الخارجيّة بالاتّفاق، ولزوم النسبة لها لا ينافي إدراكها بالحسِّ



تابع الحواسّ الظاهرة:
٣- والشمّ
٤- والذوق
٥- واللمس
وهي: قوّة مودعة في الزائدتَين النابتتَين في مقدّم الدماغ تُدرَكُ بها الروائح بطريق وصول الهواء المتكيّف بكيفيّة ذي الرائحة إلى الخيشوم
وهي: قوّة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابيّة التي في الفم بالمطعوم ووصولها إلى العصب
وهي: قوّة منبثة في جميع البدن، تدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ونحو ذلك، عند التَّمَاسِّ والاتّصال به
(فيتكيّف الهواء برائحة المشموم بسبب المجاورة، ثمّ يتكيّف الهواء الآخر المجاور، وهكذا إلى أن يصل) نبراس

وبكلّ حاسّة مِن الحواسّ الخمس الظاهرةِ يطّلع **على ما وضعت**: تلك الحاسّة **له**

وهذا بمعنى أنَّهُ لا يُدرَكُ بها ما يُدرَكُ بالحاسّة الأخرى

مُناقشة:

اعتُرِضَ: أليست الذائقة تُدرك حلاوة الشيء وحرارته معًا؟

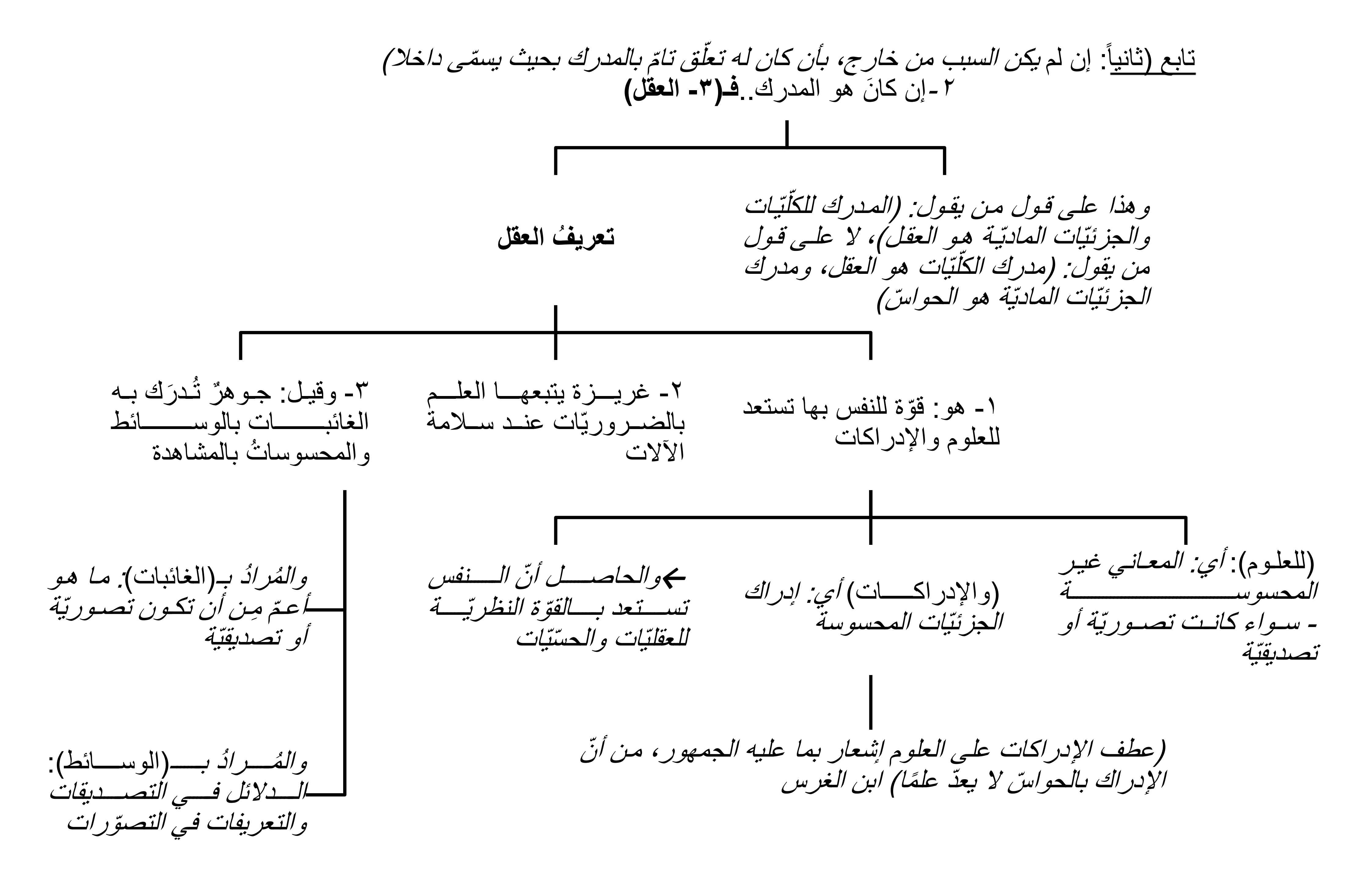
الجواب: لا، بل الحلاوة تدرك بالذوق، والحرارة باللمس الموجود في الفم واللسان.

وهل يجوز أنْ يُدرَكَ بها ما يُدرَكُ بالحاسّة الأخرى؟
- فيه خلافٌ بين العلماء

المنع

الحقّ: الجواز

وذلك لِمَا أنّ ذلك بمحض خلق الله من غير تأثير للحواسّ، فلا يمتنع أن يخلق الله عقيب صرف الباصرة إدراك الأصوات مثلًا


تابع (ثانياً: إن لم يكن السبب من خارج، بأن كان له تعلّق تامّ بالمدرك بحيث يسمّى داخلا)
٢-إن كانَ هو المدرك..فـ(٣- العقل)
وهذا على قول من يقول: (المدرك للكلّيات والجزئيّات الماديّة هو العقل)، لا على قول من يقول: (مدرك الكلّيات هو العقل، ومدرك الجزئيّات الماديّة هو الحواسّ)
تعريفُ العقل
١- هو: قوّة للنفس بها تستعد للعلوم والإدراكات
٢- غريزة يتبعها العلم بالضروريّات عند سلامة الآلات
٣- وقيل: جوهرٌ تُدرَك به الغائبات بالوسائط والمحسوساتُ بالمشاهدة
(للعلوم): أي: المعاني غير المحسوسة - سواء كانت تصوريّة أو تصديقيّة
(والإدراكات) أي: إدراك الجزئيّات المحسوسة
والحاصل أنّ النفس تستعد بالقوّة النظريّة للعقليّات والحسّيّات
(عطف الإدراكات على العلوم إشعار بما عليه الجمهور، من أنّ الإدراك بالحواسّ لا يعدّ علمًا) ابن الغرس
والمُرادُ بـ(الغائبات): ما هو أعمّ مِن أن تكون تصوريّة أو تصديقيّة
والمُرادُ بـ(الوسائط): الدلائل في التصديقات والتعريفات في التصوّرات

تابع **(٣- العقل)**

- فهو سبب للعلم

وذلك خلافاً لـ..

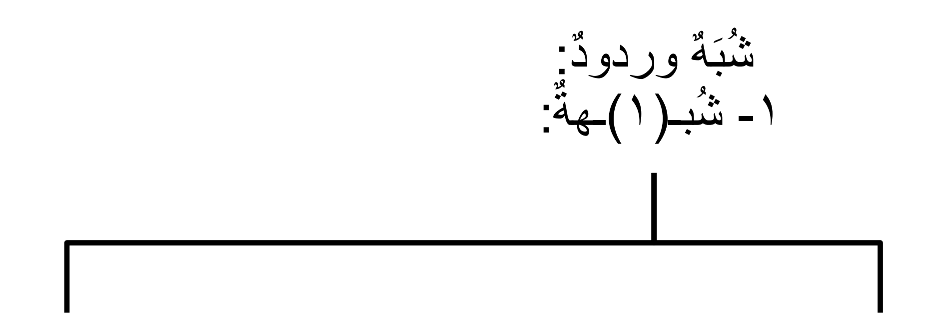
«السـمنية» و«الملاحـدة» فـي جميـع النظريّـات

- فالسمنيّة يزعمون أنّ العقل لا يفيد العلم مطلقًا، لا في الإلهيات ولا في غيرها، ولا طريق إلى العلم سوى الحسّ

وبعض الفلاسفة في الإلهيات

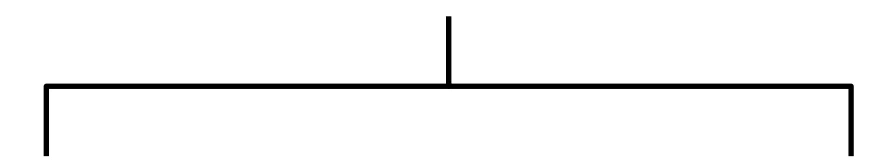
شُبَهٌ وردودٌ:

١- شُبـ(١)ـهةٌ:



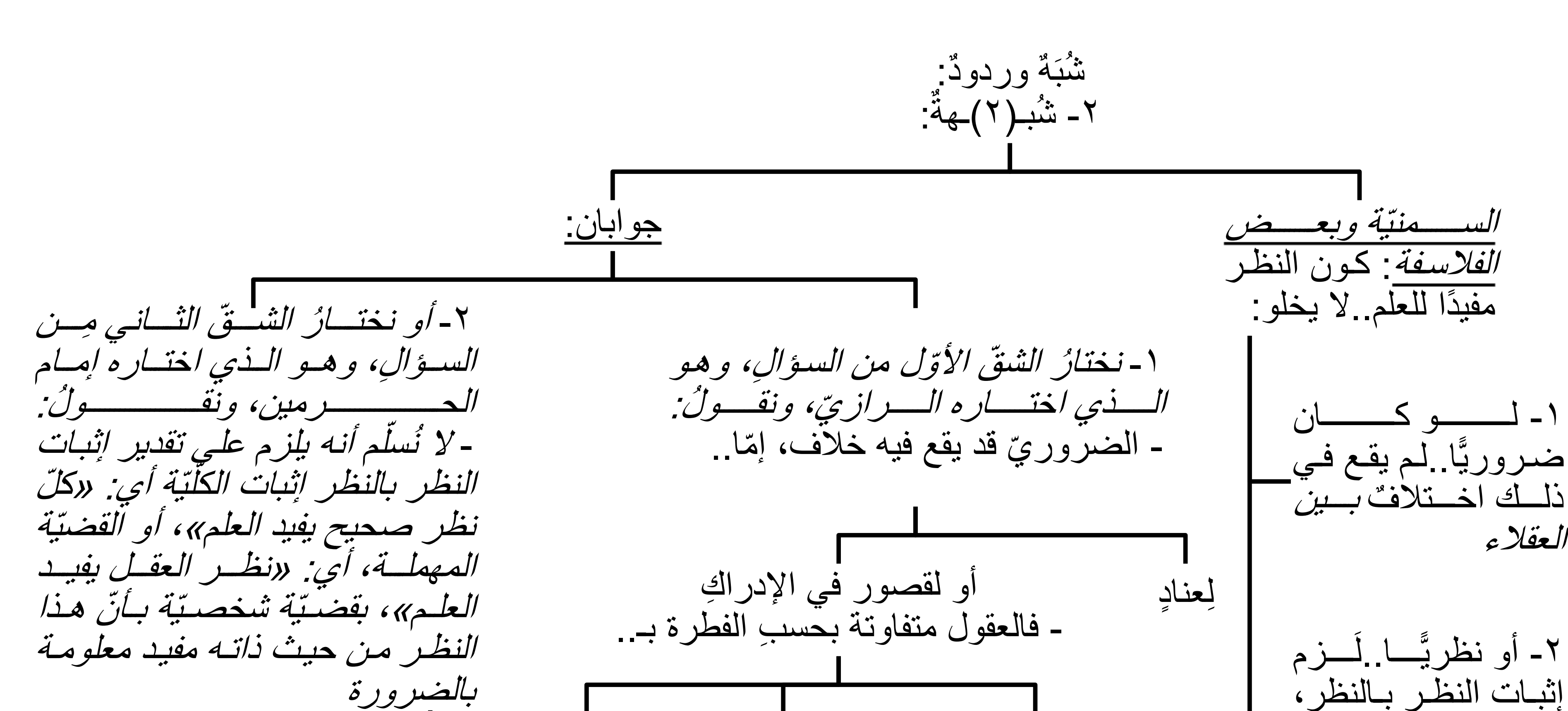
بعضِ الفلاسفة: لا يُفيدُ لِكثرة الاختلاف وتناقض الآراء

جوابان:



١- الاختلافُ بسببِ فساد النظر، فلا ينافي كون النظر الصحيح من العقل مفيدًا للعلم

٢- جواب *الإزاميّ:* ما ذكرتم استدلال بنظر العقل، ففيه إثبات ما نفيتم، فيتناقضُ



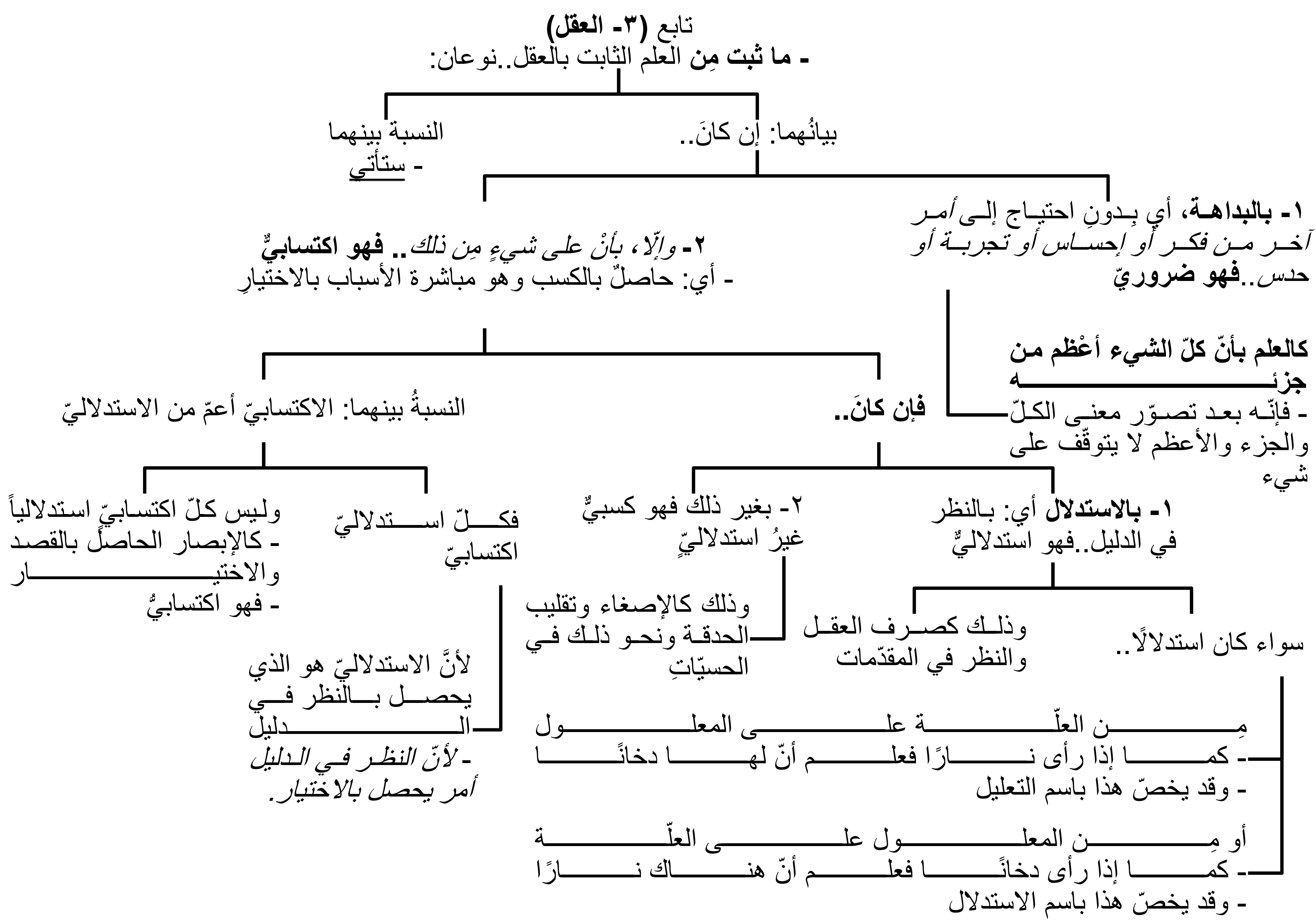
- لأنّ العلم بكونِ كُلّ نظرٍ صحيحٍ مِن العقلِ مفيداً للعلمِ..موقوفٌ على نظر جزئيّ يفيد العلم به، وذلك النظر الجزئيّ يتوقّف على كون النظر من العقل مفيدًا للعلم، وهذا توقّف الشيء على نفسهِ

أ- اتّفاق من العقلاءِ
- (أي: عقلاء أهل السنّة، فالمعتزلة يزعمون أنّ العقول في الفطرة على السواء؛ لأنّ التكليف على المكلّفين بالسويّة، فكذا مناطه وهو العقل، ثمّ يزداد في بعض الناس لممارسة العلوم والتمرّن في التأمّلات) نبراس

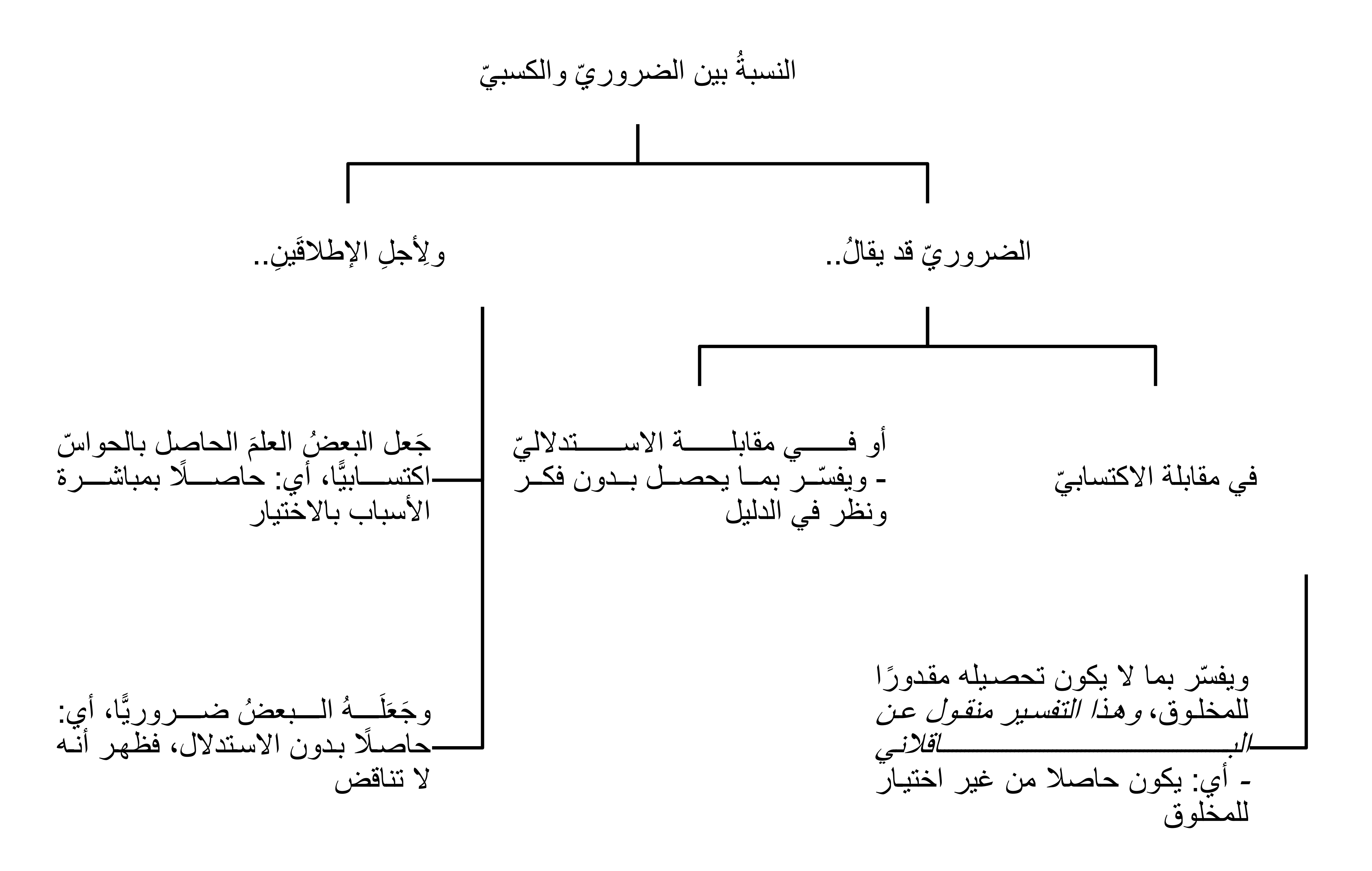
ب- واستدلال من الآثار

ج- وشَهادةٍ من الأخبارِ
- كالحديث في حقّ النساء «هن ناقصات العقل» وآيةِ {فَرَجُلٌ وَّامْرَأَتَانِ}

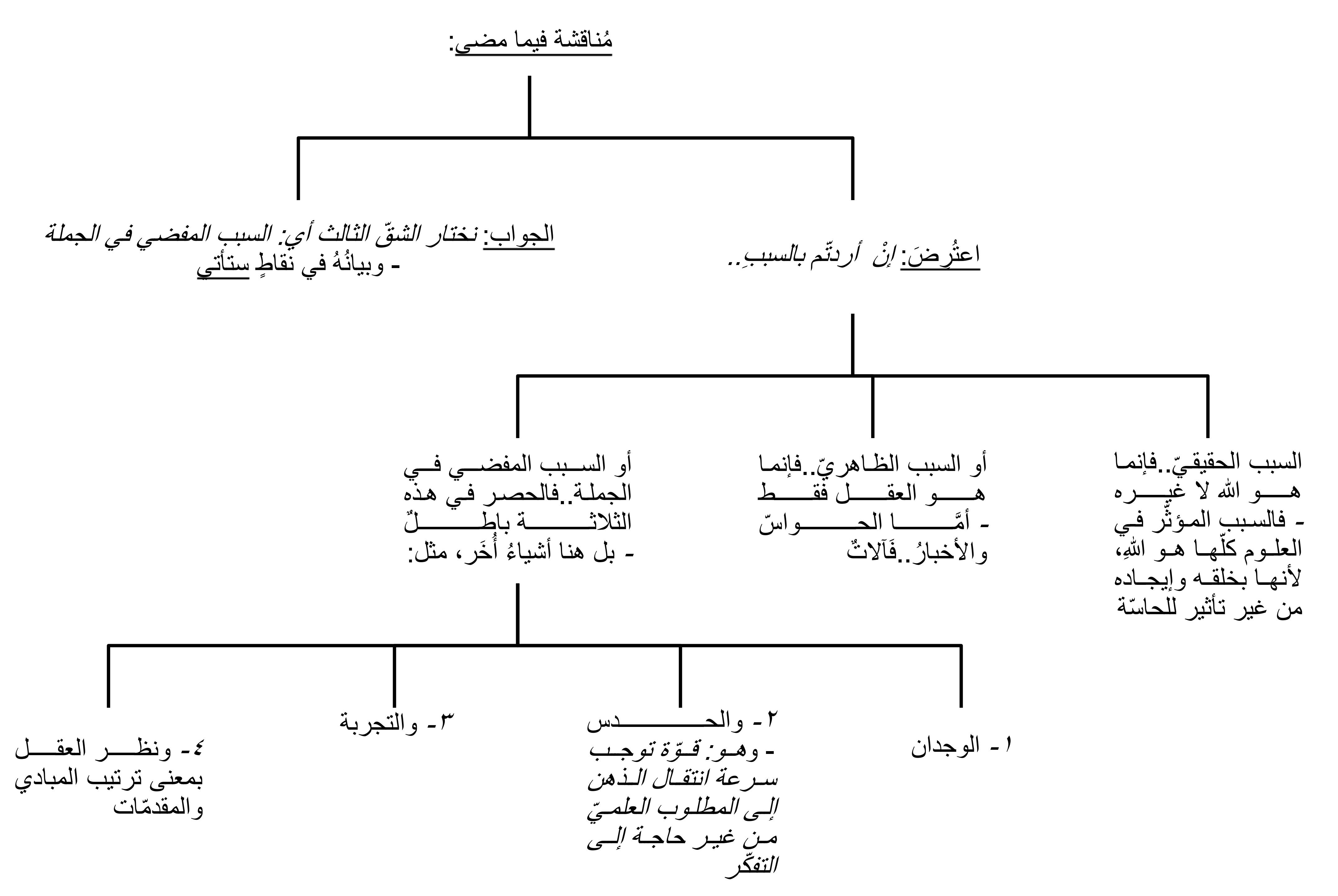
← فتلك القضيّة الكلّيّة أو المهملة متوقّفة على الشخصيّة المعلومة، ولا تتوقّف تلك الشخصيّة على تلك القضيّة الكلّيّة أو المهملة، حتى يلزم إثبات الشيء
- كما يقال: قولنا: «العالم متغيّر، وكلّ متغيّر حادث»، يفيد العلم بحدوث العالَم بالضرورة، وليس ذلك بخصوصيّة هذا النظر، بل لكونه صحيحًا مقرونًا بشرائطه، فيكون كلّ نظر صحيح مقرون بشرائطه مفيدًا للعلمِ



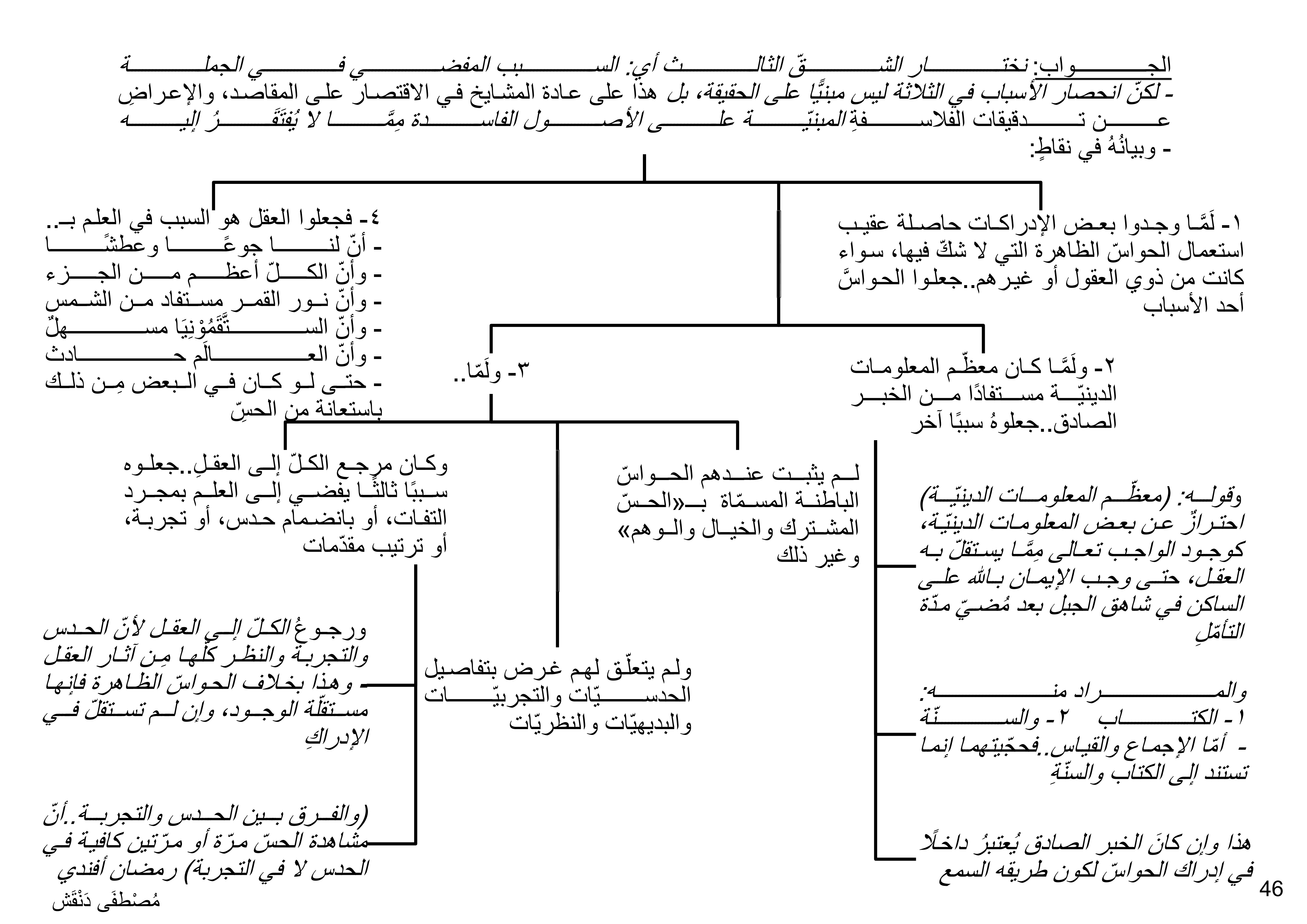
تابع (٣- العقل)
- ما ثبت مِن العلم الثابت بالعقل..نوعان:
بيانُهما: إن كانَ..
النسبة بينهما
- ستأتي
١- بالبداهة، أي بِدونِ احتياج إلى أمر آخر من فكر أو إحساس أو تجربة أو حدس..فهو ضروريّ
كالعلم بأنّ كلّ الشيء أعْظم من جزئه
- فإنّه بعد تصوّر معنى الكلّ والجزء والأعظم لا يتوقّف على شيء
٢- وإلّا، بأنْ على شيءٍ مِن ذلك.. فهو اكتسابيٌّ
- أي: حاصلٌ بالكسب وهو مباشرة الأسباب بالاختيارِ
فإن كانَ..
النسبةُ بينهما: الاكتسابيّ أعمّ من الاستدلاليّ
١- بالاستدلال أي: بالنظر في الدليل..فهو استدلاليٌّ
٢- بغير ذلك فهو كسبيٌّ غيرُ استدلاليٍّ
فكلّ استدلاليّ اكتسابيّ
وليس كلّ اكتسابيّ استدلالياً
- كالإبصار الحاصلِ بالقصد والاختيار
- فهو اكتسابيٌّ
سواء كان استدلالًا..
وذلك كصرف العقل والنظر في المقدّمات
وذلك كالإصغاء وتقليب الحدقة ونحو ذلك في الحسيّاتِ
لأنّ الاستدلاليّ هو الذي يحصل بالنظر في الدليل
- لأنّ النظر في الدليل أمر يحصل بالاختيار.
مِن العلّة على المعلول
- كما إذا رأى نارًا فعلم أنّ لها دخانًا
- وقد يخصّ هذا باسم التعليل
أو مِن المعلول على العلّة
- كما إذا رأى دخانًا فعلم أنّ هناك نارًا
- وقد يخصّ هذا باسم الاستدلال



النسبةُ بين الضروريّ والكسبيّ
الضروريّ قد يقالُ..
ولِأجلِ الإطلاقَينِ..
في مقابلة الاكتسابيّ
أو في مقابلة الاستدلاليّ
- ويفسّر بما يحصل بدون فكر ونظر في الدليل
جَعل البعضُ العلمَ الحاصل بالحواسّ اكتسابيًّا، أي: حاصلًا بمباشرة الأسباب بالاختيار
ويفسّر بما لا يكون تحصيله مقدورًا للمخلوق، وهذا التفسير منقول عن الباقلاني
- أي: يكون حاصلا من غير اختيار للمخلوق
وجَعَلَهُ البعضُ ضروريًّا، أي: حاصلًا بدون الاستدلال، فظهر أنه لا تناقض



مُناقشة فيما مضى:
اعتُرِضَ: إنْ أردتّم بالسببِ..
الجواب: نختار الشقّ الثالث أي: السبب المفضي في الجملة
- وبيانُهُ في نقاطٍ ستأتي
السبب الحقيقيّ..فإنما هو الله لا غيره
- فالسبب المؤثِّر في العلوم كلِّها هو اللهِ، لأنها بخلقه وإيجاده من غير تأثير للحاسّة
أو السبب الظاهريّ..فإنما هو العقل فقط
- أمَّا الحواسّ والأخبارُ..فَآلاتٌ
أو السبب المفضي في الجملة..فالحصر في هذه الثلاثة باطلٌ
- بل هنا أشياءُ أُخَر، مثل:
١- الوجدان
٢- والحدس
- وهو: قوّة توجب سرعة انتقال الذهن إلى المطلوب العلميّ من غير حاجة إلى التفكّر
٣- والتجربة
٤- ونظر العقل بمعنى ترتيب المبادي والمقدمّات


الجواب: نختار الشقّ الثالث أي: السبب المفضي في الجملة
- لكنّ انحصار الأسباب في الثلاثة ليس مبنيًّا على الحقيقة، بل هذا على عادة المشايخ في الاقتصار على المقاصد، والإعراضِ عن تدقيقات الفلاسفةِ المبنيّة على الأصول الفاسدة مِمَّا لا يُفتَقَرُ إليه
- وبيانُهُ في نقاطٍ:
١- لَمَّا وجدوا بعض الإدراكات حاصلة عقيب استعمال الحواسّ الظاهرة التي لا شكّ فيها، سواء كانت من ذوي العقول أو غيرهم..جعلوا الحواسَّ أحد الأسباب
٢- ولَمَّا كان معظّم المعلومات الدينيّة مستفادًا من الخبر الصادق..جعلوهُ سببًا آخر
وقولـه: (معظّم المعلومات الدينيّة) احترازٌ عن بعض المعلومات الدينيّة، كوجود الواجب تعالى مِمَّا يستقلّ به العقل، حتى وجب الإيمان بالله على الساكن في شاهق الجبل بعد مُضيّ مدّة التأمّلِ
والمراد منه: ١- الكتاب ٢- والسنّة
- أمّا الإجماع والقياس..فحجّيتهما إنما تستند إلى الكتاب والسنّةِ
هذا وإن كانَ الخبر الصادق يُعتبرُ داخلًا في إدراك الحواسّ لكون طريقه السمع
٣- ولَمّا..
لم يثبت عندهم الحواسّ الباطنة المسمّاة بـ«الحسّ المشترك والخيال والوهم» وغير ذلك
ولم يتعلّق لهم غرض بتفاصيل الحدسيّات والتجريبيّات والبديهيّات والنظريّات
وكان مرجع الكلّ إلى العقلِ..جعلوه سببًا ثالثًا يفضي إلى العلم بمجرد التفات، أو بانضمام حدس، أو تجربة، أو ترتيب مقدّمات
ورجوعُ الكلّ إلى العقل لأنّ الحدس والتجربة والنظر كلّها مِن آثار العقل وهذا بخلاف الحواسّ الظاهرة فإنها مستقلّة الوجود، وإن لم تستقلّ في الإدراكِ
(والفرق بين الحدس والتجربة..أنّ مشاهدة الحسّ مرّة أو مرّتين كافية في الحدس لا في التجربة) رمضان أفندي
٤- فجعلوا العقل هو السبب في العلم بـ..
- أنّ لنا جوعًا وعطشًا
- وأنّ الكلّ أعظم من الجزء
- وأنّ نور القمر مستفاد من الشمس
- وأنّ السقَمُونِيَا مسهلٌ
- وأنّ العالَم حادث
- حتى لو كان في البعض مِن ذلك باستعانة من الحسّ

مُصْطفَى دَنْقَش

تنبيهان:

الإلهام المُفَسَّرُ بإلقاء معنى في القلب بطريق الفيض..**ليس من أسباب معرفة الشيء عند أهل الحقّ**

- فلا يرد الاعتراض بهِ على حصر الأسباب في الثلاثة

والمُرادُ أنَّ الإلهام ليس سببًا يحصل به العلم لعامّة الخلق ويصلح للإلزام على الغير، وإلّا..فلا شكّ أنه قد يحصل به العلم، *فالعلمُ بالإلهام شَهِدَ به الصوفيّة الكرامُ*

وخالف بعض المتصوّفة والروافض مستدلّين بـ{فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا}

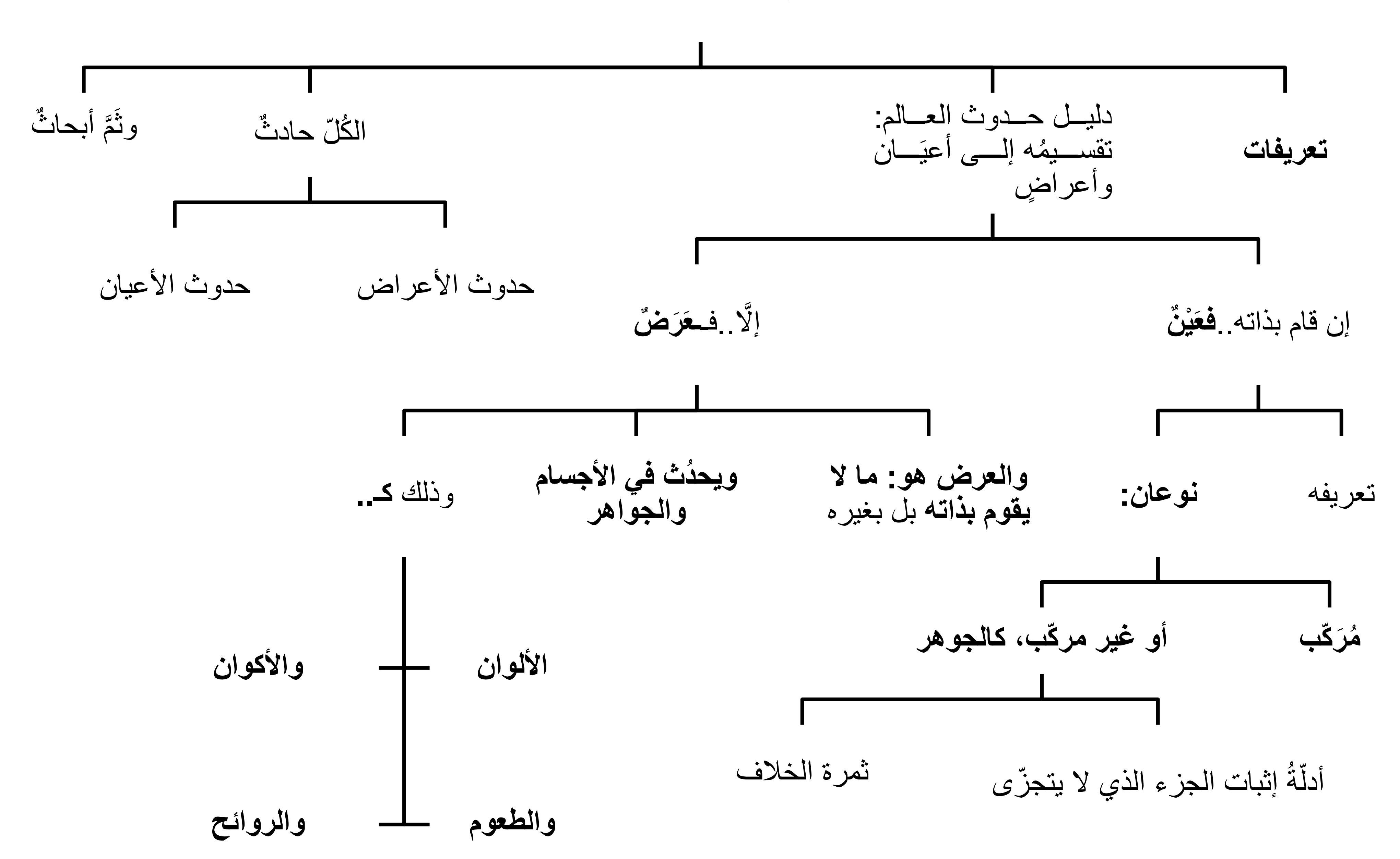
- والجواب: المعنى أعلَمَهَا بإنزال الوحيِ على الأنبياءِ

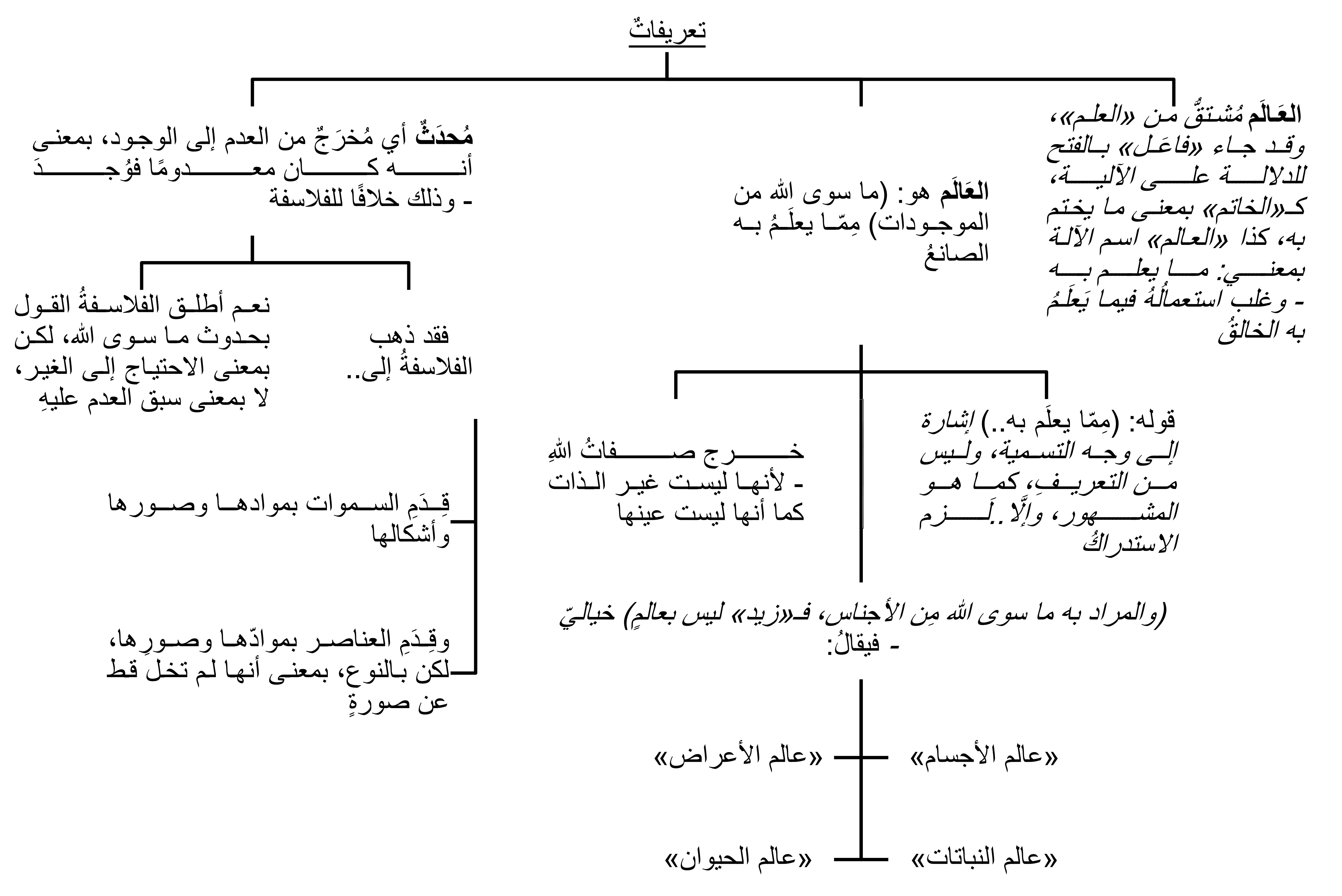
وخبر الواحد العدلِ، وتقليدُ المجتهد قد يفيدان الظنّ والاعتقاد الجازم الذي يقبل الزوال

- فالعلمُ المُرادُ سابقاً هو *العلم بمعنى الانكشاف التامّ* فلا يشملُهما، ولو كان المُرادُ ما يشملُ الظنّ فلا وجه لحصر أسباب العلم حينئذٍ في الثلاثة المذكورةِ

حُدُوثُ العَالَمِ

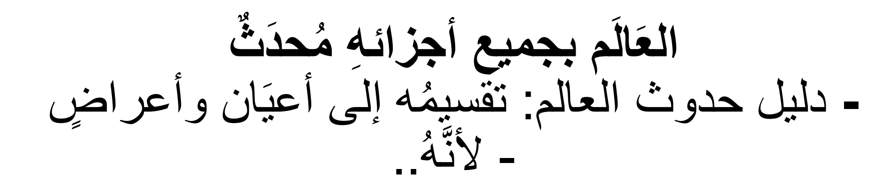
خريطة إجمالية

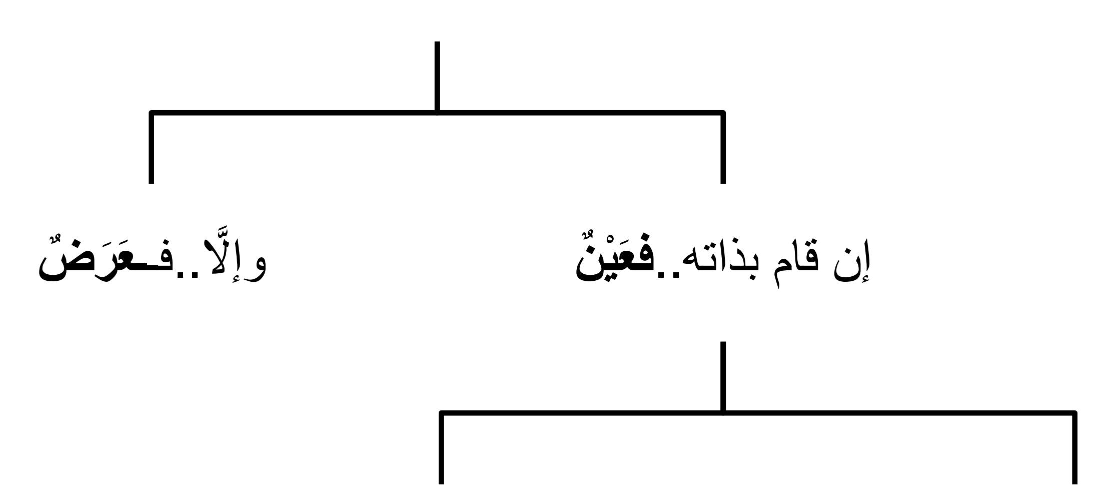



تعريفاتٌ
العَالَم مُشتقٌّ من «العلم»، وقد جاء «فاعَل» بالفتح للدلالة على الآلية، كـ«الخاتم» بمعنى ما يختم به، كذا «العالم» اسم الآلة بمعني: ما يعلم به
- وغلب استعمالُهُ فيما يَعلَمُ به الخالقُ
العَالَم هو: (ما سوى الله من الموجودات) مِمّا يعلَمُ به الصانعُ
مُحدَثٌ أي مُخرَجٌ من العدم إلى الوجود، بمعنى أنه كان معدومًا فوُجِدَ
- وذلك خلافًا للفلاسفة
فقد ذهب الفلاسفةُ إلى..
نعم أطلق الفلاسفةُ القول بحدوث ما سوى الله، لكن بمعنى الاحتياج إلى الغير، لا بمعنى سبق العدم عليهِ
قِدَمِ السموات بموادها وصورها وأشكالها
وقِدَمِ العناصر بموادّها وصورِها، لكن بالنوع، بمعنى أنها لم تخل قط عن صورةٍ
قوله: (مِمّا يعلَم به..) إشارة إلى وجه التسمية، وليس من التعريفِ، كما هو المشهور، وإلّا..لَزم الاستدراكُ
خرج صفاتُ اللهِ
- لأنها ليست غير الذات كما أنها ليست عينها
(والمراد به ما سوى الله مِن الأجناس، فـ«زيد» ليس بعالمٍ) خياليّ
- فيقالُ:
«عالم الأجسام»
«عالم الأعراض»
«عالم النباتات»
«عالم الحيوان»

خريطة إجمالية

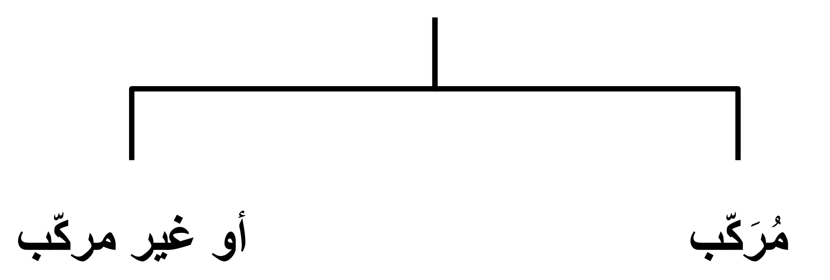
- وسيأتي دليلُ حدُوث هذه الأقسامِ





فالأعيـــانُ: كـــلُّ مُمكِـــنٍ **يكون له قيام بذاته**

وما له قيام بذاته مِن العالَم **إمّا..**



أولاً: إن قام بذاته..**فعَيْنٌ**

- فالأعيانُ: كلُّ مُمكِنٍ يكون له قيام بذاته

قولـه (ممكـن) أي: بالإمكـان الخـاصّ، لـئلّا يشـمل الواجب

المركّب من عَينٍ وعَرَضٍ لا يصدُقُ عليه التعريفُ، فالوحدة معتبرة في المقسم، فلا يكون المركّب مِن العينِ والعَرَضِ عينًا ولا عَرَضًا

ومعنَى القيامِ بالذاتِ:

عند المتكلّمين، *ليسوا بصدد تعريف مطلق القيام بالذات، بل إنما عرّفوا القيام بالذات باعتبار الممكن فقط دُون الواجِب*

- فقالوا: قيامُ المُمكِنِ بذاتِهِ: (أن يتحيّز بنفسه غير تابع تحيّزه لتحيّز شيء آخر)

وهذا يختصّ بالأجسام والجواهر الفردة

وهذا بخلاف العرَض، فتحيّزُهُ تابع لتحيّز الجوهر الذي هو موضوعُهُ - أي: محلّه الذي يقوّمه-.

تفريقٌ:

معنى وجود العرض في الموضوع: أنّ وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع

- ولهذا يمتنع الانتقال عنه

وجودُ الجسم في نفسه أمرٌ، ووُجُودُه في الحَيِّز أمرٌ آخرُ

- ولهذا ينتقل عن الحيِّزِ

وعند الفلاسفة: *فعرَّفوهُ بِما يشمل الواجب والمجرّدات والأجسام*

- فقالوا:

قيامُ الشيءِ بذاتِهِ: (استغناؤُهُ عَن مَحلٍّ يُقَوِّمُهُ)

وقيامُه بشيء آخر: (اختصاصه بِهِ)، بحيث يصير الأوّل نعتًا والثاني منعوتًا

- سواء كان..

متحيّزًا

- كما في سواد الجسم

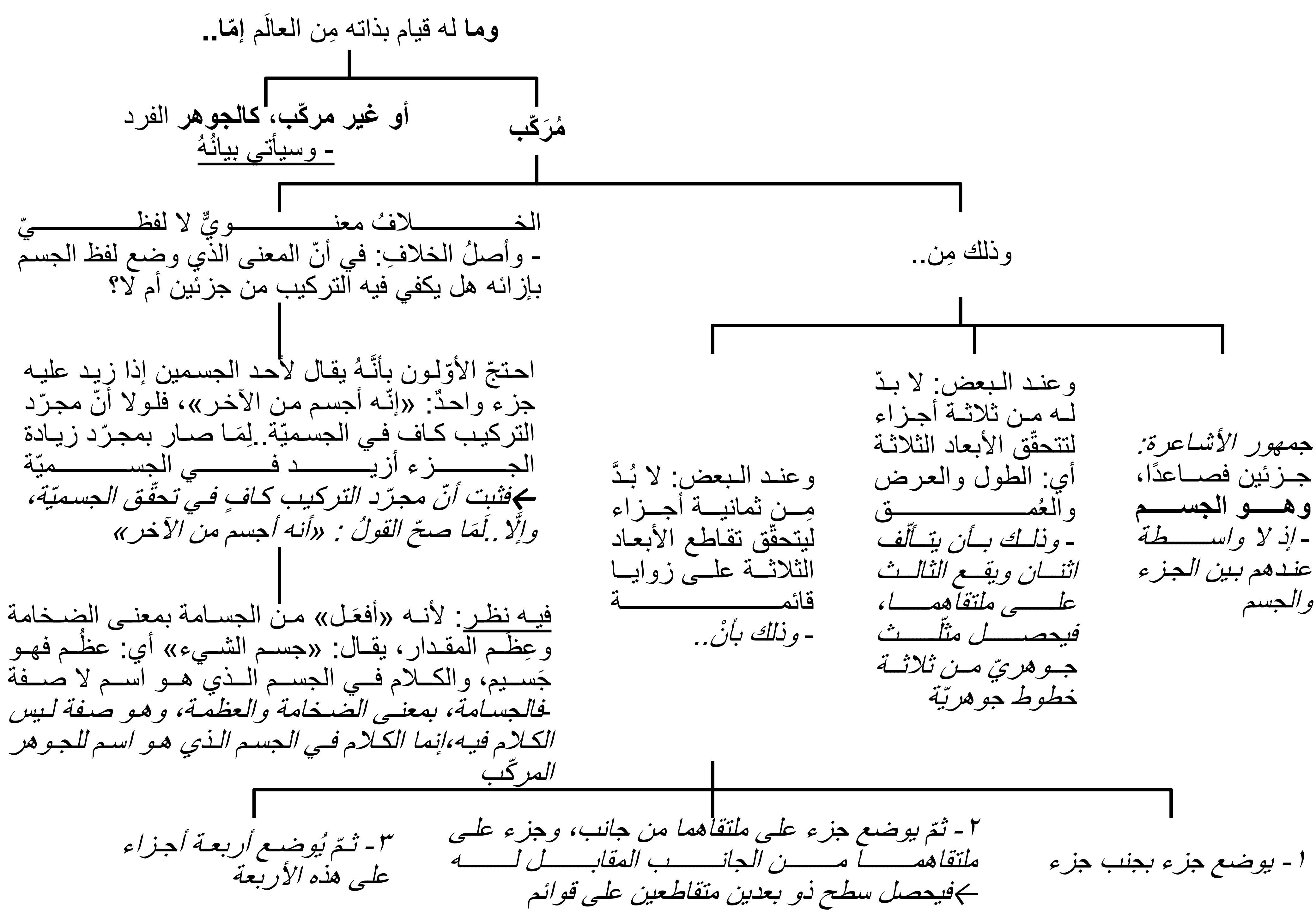
أو لا

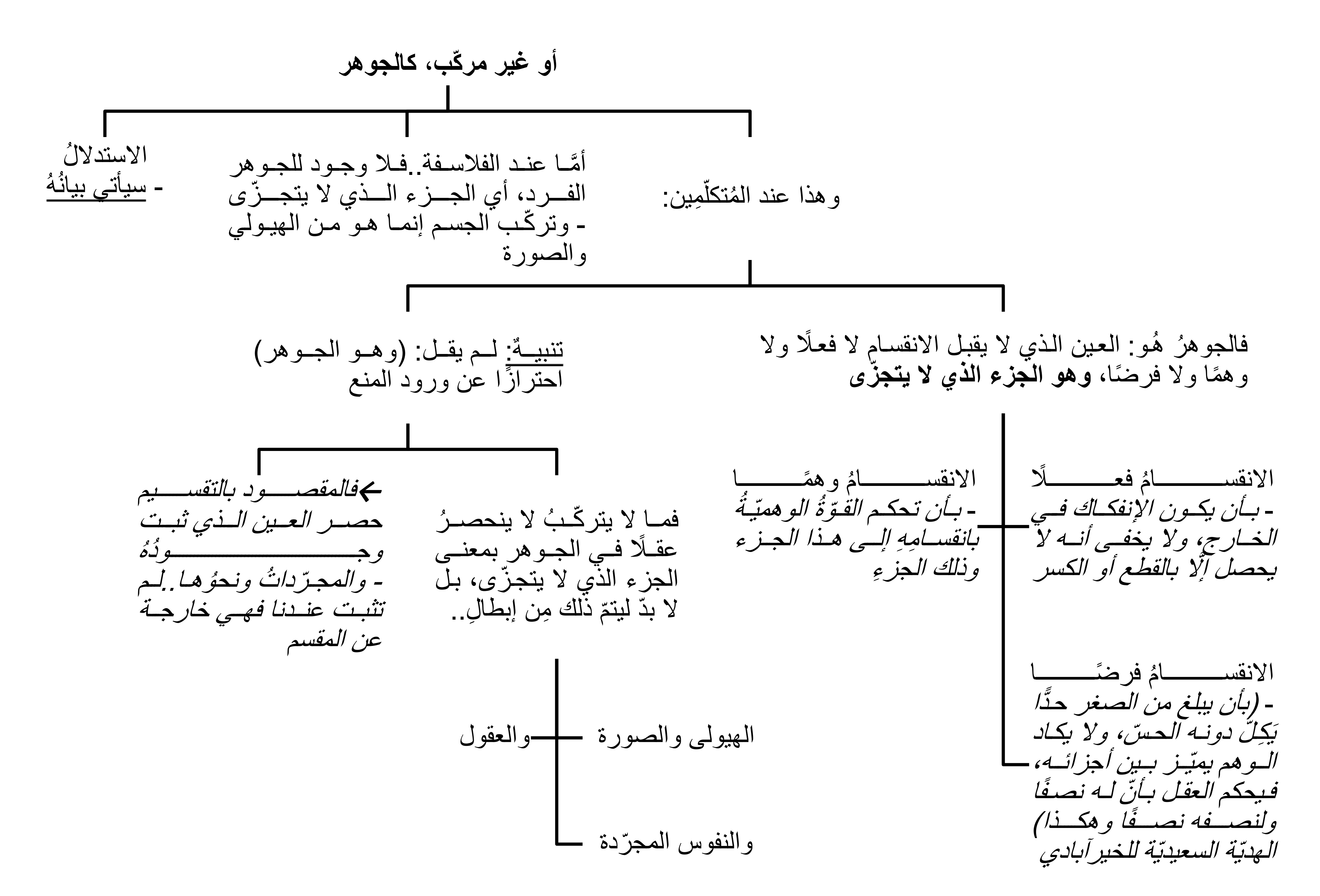
- كما في..

صفات الباري

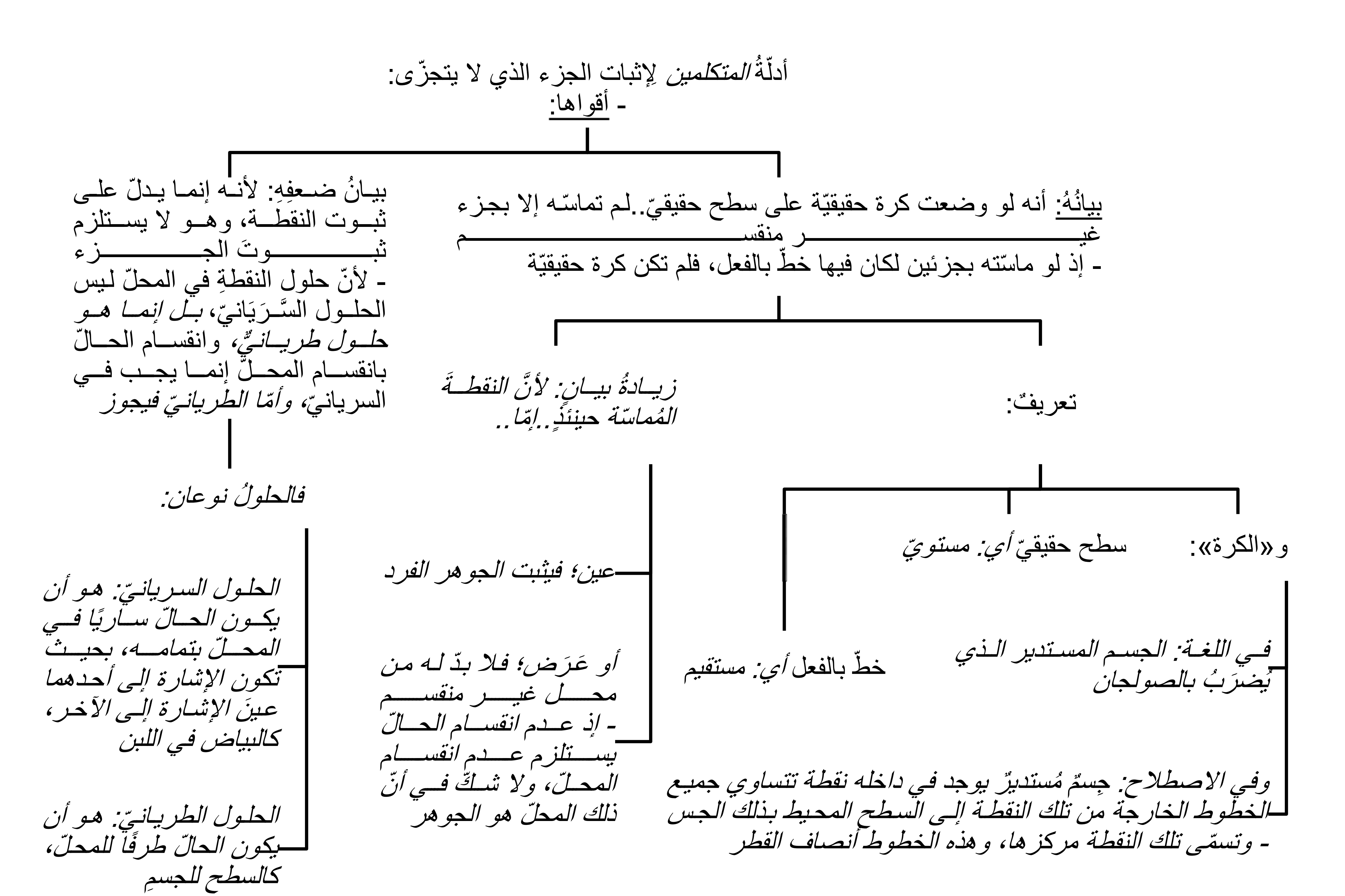
والمجرّدات

- *(وهي جواهر مجرّدة عن المادّة، غير قابلة للإشارة الحسّيّة، كالملائكة) نبراس*


وما له قيام بذاته مِن العالَم إمّا..
مُرَكّب
أو غير مركّب، كالجوهر الفرد
- وسيأتي بيانُهُ
وذلك مِن..
جمهور الأشاعرة: جزئين فصاعدًا، وهو الجسم
- إذ لا واسطة عندهم بين الجزء والجسم
وعند البعض: لا بدّ له من ثلاثة أجزاء لتتحقّق الأبعاد الثلاثة أي: الطول والعرض والعُمق
- وذلك بأن يتألّف اثنان ويقع الثالث على ملتقاهما، فيحصل مثلّث جوهريّ من ثلاثة خطوط جوهريّة
وعند البعض: لا بُدَّ مِن ثمانية أجزاء ليتحقّق تقاطع الأبعاد الثلاثة على زوايا قائمة
- وذلك بأنْ..
١- يوضع جزء بجنب جزء
٢- ثمّ يوضع جزء على ملتقاهما من جانب، وجزء على ملتقاهما من الجانب المقابل له
←فيحصل سطح ذو بعدين متقاطعين على قوائم
٣- ثمّ يُوضع أربعة أجزاء على هذه الأربعة
الخلافُ معنويٌّ لا لفظيّ
- وأصلُ الخلافِ: في أنّ المعنى الذي وضع لفظ الجسم بإزائه هل يكفي فيه التركيب من جزئين أم لا؟
احتجّ الأوّلون بأنَّهُ يقال لأحد الجسمين إذا زيد عليه جزء واحدٌ: «إنّه أجسم من الآخر»، فلولا أنّ مجرّد التركيب كاف في الجسميّة..لِمَا صار بمجرّد زيادة الجزء أزيد في الجسميّة
←فثبت أنّ مجرّد التركيب كافٍ في تحقّق الجسميّة، وإلّا ..لَمَا صحّ القولُ : «أنه أجسم من الآخر»
فيه نظر: لأنه «أفعَل» من الجسامة بمعنى الضخامة وعِظَم المقدار، يقال: «جسم الشيء» أي: عظُم فهو جَسيم، والكلام في الجسم الذي هو اسم لا صفة
-فالجسامة، بمعنى الضخامة والعظمة، وهو صفة ليس الكلام فيه،إنما الكلام في الجسم الذي هو اسم للجوهر المركّب



أو غير مركّب، كالجوهر
وهذا عند المُتكلّمِين:
أمَّا عند الفلاسفة..فلا وجود للجوهر الفرد، أي الجزء الذي لا يتجزّى
- وتركّب الجسم إنما هو من الهيولي والصورة
الاستدلالُ
- سيأتي بيانُهُ
فالجوهرُ هُو: العين الذي لا يقبل الانقسام لا فعلًا ولا وهمًا ولا فرضًا، **وهو الجزء الذي لا يتجزّى**
تنبيهٌ: لم يقل: (وهو الجوهر) احترازًا عن ورود المنع
الانقسامُ فعلًا
- بأن يكون الإنفكاك في الخارج، ولا يخفى أنه لا يحصل إلّا بالقطع أو الكسر
الانقسامُ وهمًا
- بأن تحكم القوّةُ الوهميّةُ بانقسامِهِ إلى هذا الجزء وذلك الجزءِ
الانقسامُ فرضًا
- (بأن يبلغ من الصغر حدًّا يَكِلّ دونه الحسّ، ولا يكاد الوهم يميّز بين أجزائه، فيحكم العقل بأنّ له نصفًا ولنصفه نصفًا وهكذا)
الهديّة السعيديّة للخيرآبادي
فما لا يتركّبُ لا ينحصرُ عقلًا في الجوهر بمعنى الجزء الذي لا يتجزّى، بل لا بدّ ليتمّ ذلك مِن إبطالِ..
←فالمقصود بالتقسيم حصر العين الذي ثبت وجودُهُ
- والمجرّداتُ ونحوُها..لم تثبت عندنا فهي خارجة عن المقسم
الهيولى والصورة
والعقول
والنفوس المجرّدة


أدلّةُ المتكلمين لِإثبات الجزء الذي لا يتجزّى:
- أقواها:
بيانُهُ: أنه لو وضعت كرة حقيقيّة على سطح حقيقيّ..لم تماسّه إلا بجزء غير منقسم
- إذ لو ماسّته بجزئين لكان فيها خطّ بالفعل، فلم تكن كرة حقيقيّة
بيانُ ضعفِهِ: لأنه إنما يدلّ على ثبوت النقطة، وهو لا يستلزم ثبوتَ الجزء
- لأنّ حلول النقطةِ في المحلّ ليس الحلول السَّرَيانيّ، بل إنما هو حلول طريانيٌّ، وانقسام الحالّ بانقسام المحلّ إنما يجب في السريانيّ، وأمّا الطريانيّ فيجوز
تعريفٌ:
زيادةُ بيانٍ: لأنَّ النقطةَ المُماسّة حينئذٍ..إمّا..
فالحلولُ نوعان:
و«الكرة»:
سطح حقيقيّ أي: مستويّ
خطّ بالفعل أي: مستقيم
في اللغة: الجسم المستدير الذي يُضرَبُ بالصولجان
وفي الاصطلاح: جِسمٌ مُستديرٌ يوجد في داخله نقطة تتساوي جميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة إلى السطح المحيط بذلك الجس
- وتسمّى تلك النقطة مركزها، وهذه الخطوط أنصاف القطر
عين؛ فيثبت الجوهر الفرد
أو عَرَض؛ فلا بدّ له من محل غير منقسم
- إذ عدم انقسام الحالّ يستلزم عدم انقسام المحلّ، ولا شكّ في أنّ ذلك المحلّ هو الجوهر
الحلول السريانيّ: هو أن يكون الحالّ ساريًا في المحلّ بتمامه، بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما عينَ الإشارة إلى الآخر، كالبياض في اللبن
الحلول الطريانيّ: هو أن يكون الحالّ طرفًا للمحلّ، كالسطح للجسمِ

تابع أدلّةُ *المتكلمين* لِإثبات الجزء الذي لا يتجزّى:
- وأشهرها عند المشايخ وجهان:

بيانُهما:

١- أنه لو كان كلّ عين منقسمًا لا إلى نهاية..لم يكن الخردلة أصغر من الجبل
- لأنّ كلّا منهما غير متناهي الأجزاء، والعِظَمُ والصِّغَرُ إنما هو بكثرة الأجزاء وقِلَّتِها وذلك إنما يتصوّر في المُتَنَاهِي

٢- أنّ اجتماع أجزاء الجسم ليس لذاته، وإلَّا..لِمَا قبل الافتراقَ، فاللهُ قادر على أن يخلُق فيه الافتراقَ إلى الجزء الذي لا يتجزَّى
- لأنّ الجزء الذي تنازعنا فيه..

إن أمكن افتراقه..لزمت قدرة الله عليه، دفعًا للعجز

وإن لم يمكن..ثبت المدّعى

بيانُ ضعفِهما: لأنّ الفلاسفة لا يقولون بأنّ الجسم متألّف من أجزاء بالفعل وإنها غير متناهية، بل يقولون: إنّه قابل لانقسامات غير متناهية وليس فيه اجتماع أجزاء أصلًا، وإنما العِظَم والصِّغَر باعتبار المقدار القائم به لا باعتبار كثرة الأجزاء وقلّتها
- *وقدرة الله على خلق الافتراقات في الجسم إنما تستلزم الجزء لو كانت الافتراقات الممكنة واقفة على حدّ ونهاية، لكن لا نهاية لها، فقدرة الله تستلزم خلق افتراقات غير متناهية فلا يلزم الجزء.*

<u>تابع الخلاف في الجزء الذي لا يتجزّى</u>

أدلّة غير *المُتكلمين* لِنفي *الجُزء الذي لا يتجـزّى - بمعنـي: أنـه ممتنـع الوجودِ -*.. أيضًا لا تخلو عن ضعفٍ

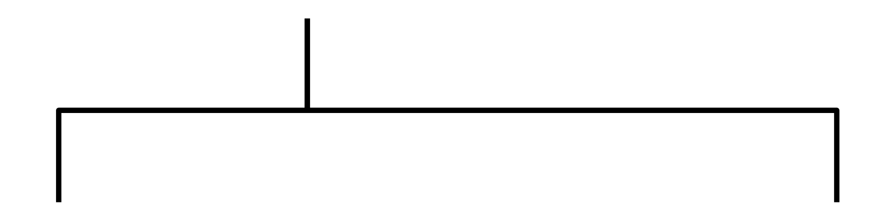
ولضعفِ أدلـةِ الفريقينِ مال الـرازيّ إلى التوقّف

ثمرة الخلاف: أنَّ في إثبات الجوهر الفـرد نجـاةً عـن كثيـرٍ مـن ظلمـات الفلاسفة، مثل..

إثبات الهيولى والصورة المؤدِّي إلى قـدم العـالم، ونفـي حشـر الأجسـادِ - *(لأنّ الحشـر مبنـيّ علـى حـدوث العـالم وانفطـار السـموات، وكـون الصـانع مختـارًا لا موجبًـا، والكـلّ منتفٍ على تقدير قدم العالم)* رمضان

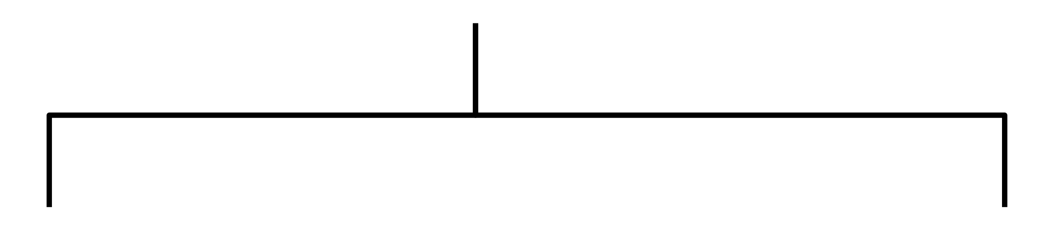
وامتناع الخرق والالتيام عليها.

ثانياً إن لم يقُم بذاتِهِ..**فـعَرَضٌ**
- والعرض هو: ما لا يقوم بذاته بل بغيره



لا بمعنى *ما توهمَّهُ بعض المتكلمين*: أنه لا يمكن تعقله بدون المحلّ
- *وهذا ليس بصواب*، فإنّه ليس كذلك إلَّا في *الأعراض النسبيّة، كالأبوّة والبنوّة بخلاف السواد والبياض.*

بأن يكون..



تابعًا له في التحيّز، على قولِ المُتكلمين

أو مختصًّا به، اختصاص الناعت بالمنعوت، على قولِ الفلاسفةِ

تابع (ثانياً إن لم يقُم بذاتِهِ..فـعَرَضٌ)

- ويحدُث في الأجسام والجواهر

وفي هذه العبارةِ احتمالان:

قيل: هُو مِن تمَام التعريف، احترازًا عن صفات الله - *وهو ضعيفُ، لِأنّ صفات الله غيرُ داخلة في المقسم، وهو العَالَم*

إمّا لخروجِ صفاتِ اللهِ بكلمة **(ما)** *- إذ* **(ما)** *عبارة عن الممكن، وكُلُّ مُمكِنٍ مُحدَثٌ*

وإمّا لأنها عَرَضٌ فلا يصحّ إخراجها).

- واعتُرِضَ عليه: هذا خلاف لإجماع المتكلّمين، ولعلّه بنى كلامه على أنّ معنى القيام بالغير هو اختصاص الناعت بالمنعوت، وهو الذي اختاره السيّد السند في (شرح المواقف) ←فحينئذ تعريف العرض شامل لها إلّا أنه لم يطلق عليها لفظ العرض لعدم ورود الشرع بهِ

قيل: لا، بل هو بيانُ حكمِه - *الخيالي: (وذلك..*

وذلك **كـ..**

والأكوان - وهي:

١- الاجتماع

٢- الافتراق

٣- الحركة

٤- السكون

الألوان

وأصولها:

قيل: السواد والبياض

وقيل: السواد والبياض والحمرة والخضرة والصفرة

والبواقي بالتركيب

والطعوم

وأنواعُها تسعة، وهي:

١- المرارة

٢- الحرقة

٣- الملوحة

٤- العفوصة

٥- الحموضة

٦- القبض

٧- الحلاوة

٨- الدسومة

٩- التفاهة

ثُمّ يحصل بحسب التركيب أنواع لا تحصى

والروائح

وأنواعها كثيرة غير مضبوطة - *ومراتبها في الشدّة والضعف غير منحصرةٍ*

وليست لها أسماءٌ مَخصوصةٌ *(إلّا من وجوه ثلاثة*

١- باعتبار الملائمة والمنافرة - فيقال: الملائم طيب، والمنافر منتنٌ

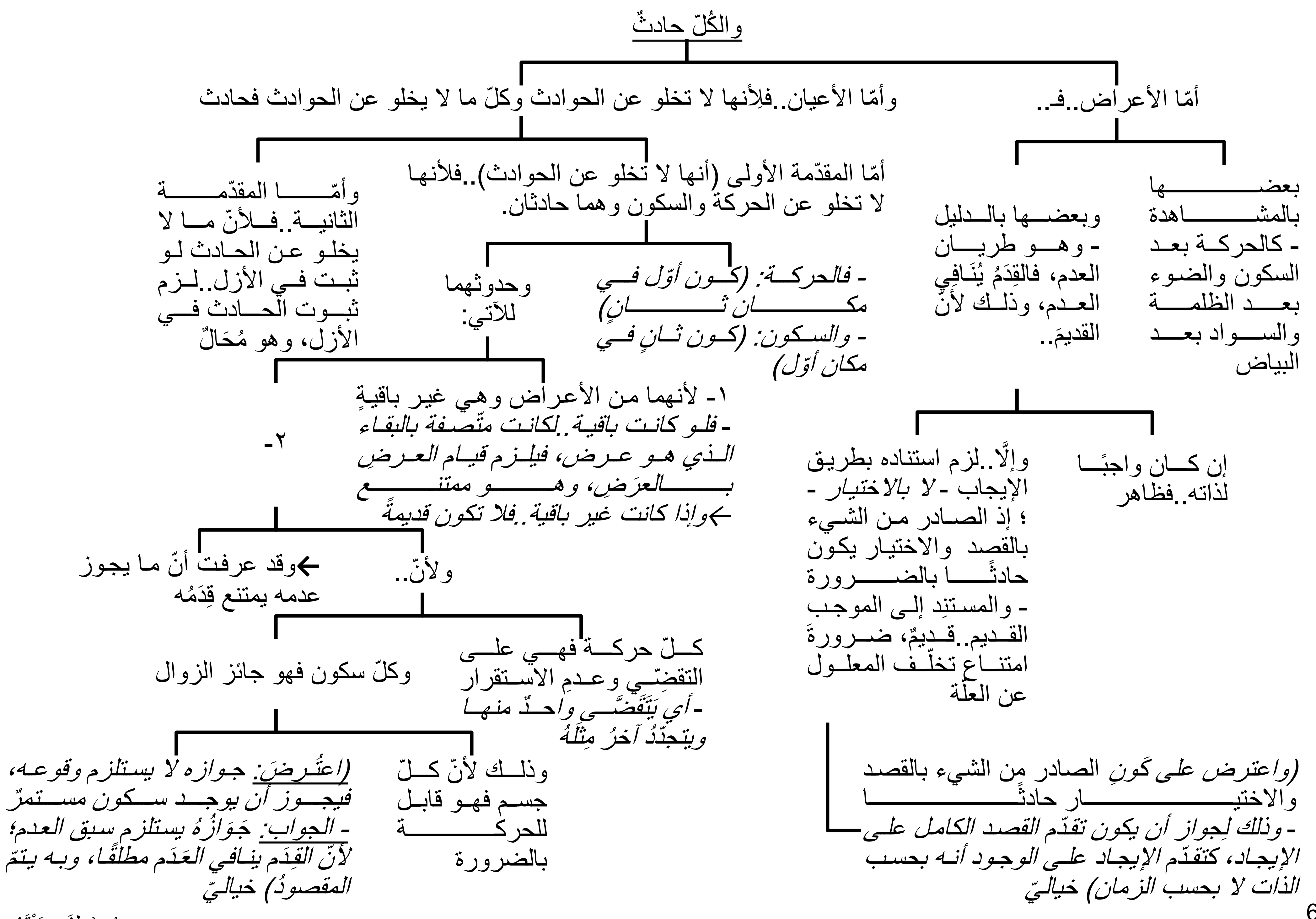
٢- بحسب ما يقارنها من طعم - كما يقال: رائحة حلوّة، أو رائحة حامضة

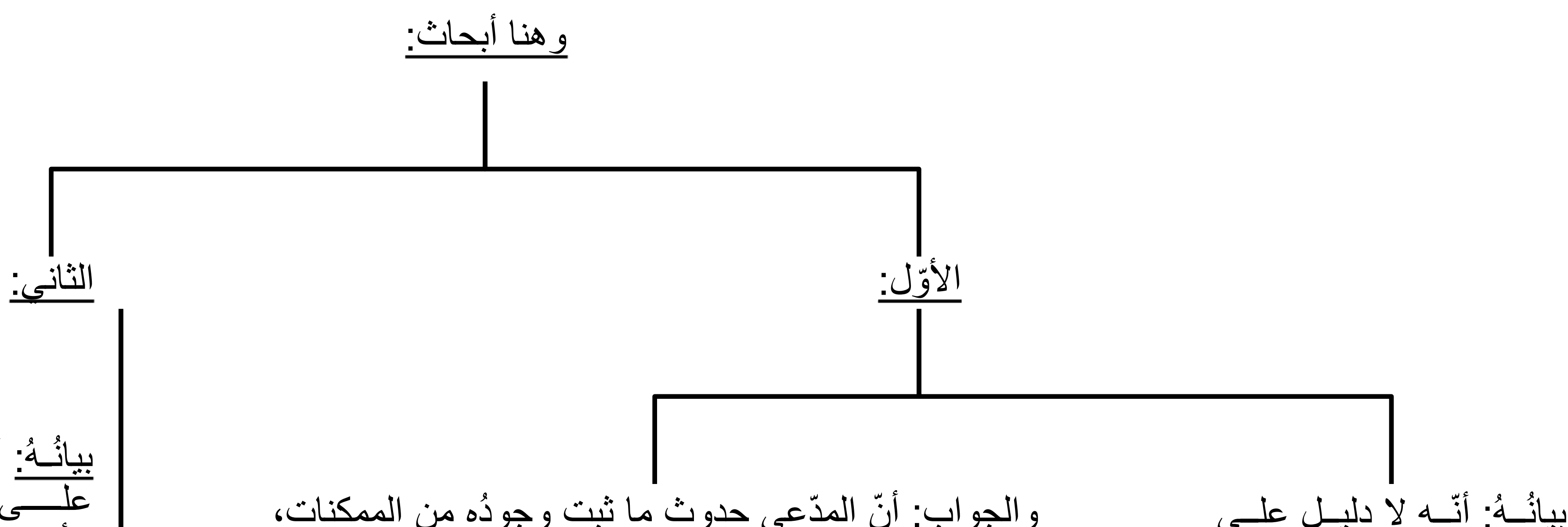
٣- بالإضافة إلى محلّها - كرائحة الورد) الجرجانيّ

وهذه العبارةُ محلّ خلافٍ:

ظاهر كلام المصنّف أنّ جميع أنواع الأعراض كما تحدث في الأجسام تحدث في الجواهر الفردة

والأظهر أنَّ ما عدا الأكوان لا يوجد في غير الأجسام - *بمعني: أنه لم يجر عادته تعالى بخلقه في غيرها، وإن كان ممكنًا؛ لأنّ كلام شارح «التجريد» في الإمكان، وكلام الشارح في الوقوع*


والكُلّ حادثٌ
أمّا الأعراض..فـ..
وأمّا الأعيان..فلِأنها لا تخلو عن الحوادث وكلّ ما لا يخلو عن الحوادث فحادث
بعضها بالمشاهدة - كالحركة بعد السكون والضوء بعد الظلمة والسواد بعد البياض
وبعضها بالدليل - وهو طريان العدم، فالقِدَمُ يُنَافِي العدم، وذلك لأنّ القديمَ..
إن كان واجبًا لذاته..فظاهر
وإلّا..لزم استناده بطريق الإيجاب - لا بالاختيار - ؛ إذ الصادر من الشيء بالقصد والاختيار يكون حادثًا بالضرورة - والمستنِد إلى الموجب القديم..قديمٌ، ضرورةَ امتناع تخلّف المعلول عن العلّة
(واعترض على كَونِ الصادر من الشيء بالقصد والاختيار حادثًا - وذلك لِجواز أن يكون تقدّم القصد الكامل على الإيجاد، كتقدّم الإيجاد على الوجود أنه بحسب الذات لا بحسب الزمان) خياليّ
أمّا المقدّمة الأولى (أنها لا تخلو عن الحوادث)..فلأنها لا تخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان.
- فالحركة: (كون أوّل في مكان ثانٍ)
- والسكون: (كون ثانٍ في مكان أوّل)
وحدوثهما للآتي:
١- لأنهما من الأعراض وهي غير باقيةٍ - فلو كانت باقية..لكانت متّصفة بالبقاء الذي هو عرض، فيلزم قيام العرضِ بالعرَضِ، وهو ممتنع ←وإذا كانت غير باقية..فلا تكون قديمةً
٢-
ولأنّ..
←وقد عرفت أنّ ما يجوز عدمه يمتنع قِدَمُه
كلّ حركة فهي على التقضّي وعدمِ الاستقرار - أي يَتَقَضَّى واحدٌ منها ويتجدّدُ آخرُ مِثْلُهُ
وكلّ سكون فهو جائز الزوال
وذلك لأنّ كلّ جسم فهو قابل للحركة بالضرورة
(اعتُرِضَ: جوازه لا يستلزم وقوعه، فيجوز أن يوجد سكون مستمرٌ - الجواب: جَوَازُهُ يستلزم سبق العدم؛ لأنّ القِدَم ينافي العَدَم مطلقًا، وبه يتمّ المقصودُ) خياليّ
وأمّا المقدّمة الثانية..فلأنّ ما لا يخلو عن الحادث لو ثبت في الأزل..لزم ثبوت الحادث في الأزل، وهو مُحَالٌ



وهنا أبحاث:

الأوّل:

بيانُـهُ: أنّـه لا دليـل علـى انحصـار الأعيـان فـي الجـواهر والأجسام، وأنّـه يمتنـع وجـود ممكـن يقـوم بذاتـه ولا يكـون متحيّـزًا أصلًا، كـالعقول والنفـوس المجـرّدة التـي يقـول بهـا الفلاسفة

أمَّا الاستدلال بأنّ المجرّدَ يُشاركه الباري في التجرّد، فيمتاز عنه بقيد آخر، فيلزم تركيب الباري مِمَّا به الاشتراك ومِمَّا به الامتياز. فليس بشيءٍ - إذ الاشتراك في العوارض سيّما السلبيّة لا يستلزم التركيب، على أنّه يجوز أن يمتاز بتعيّن عدميّ، كما هو مذهب المتكلّمين

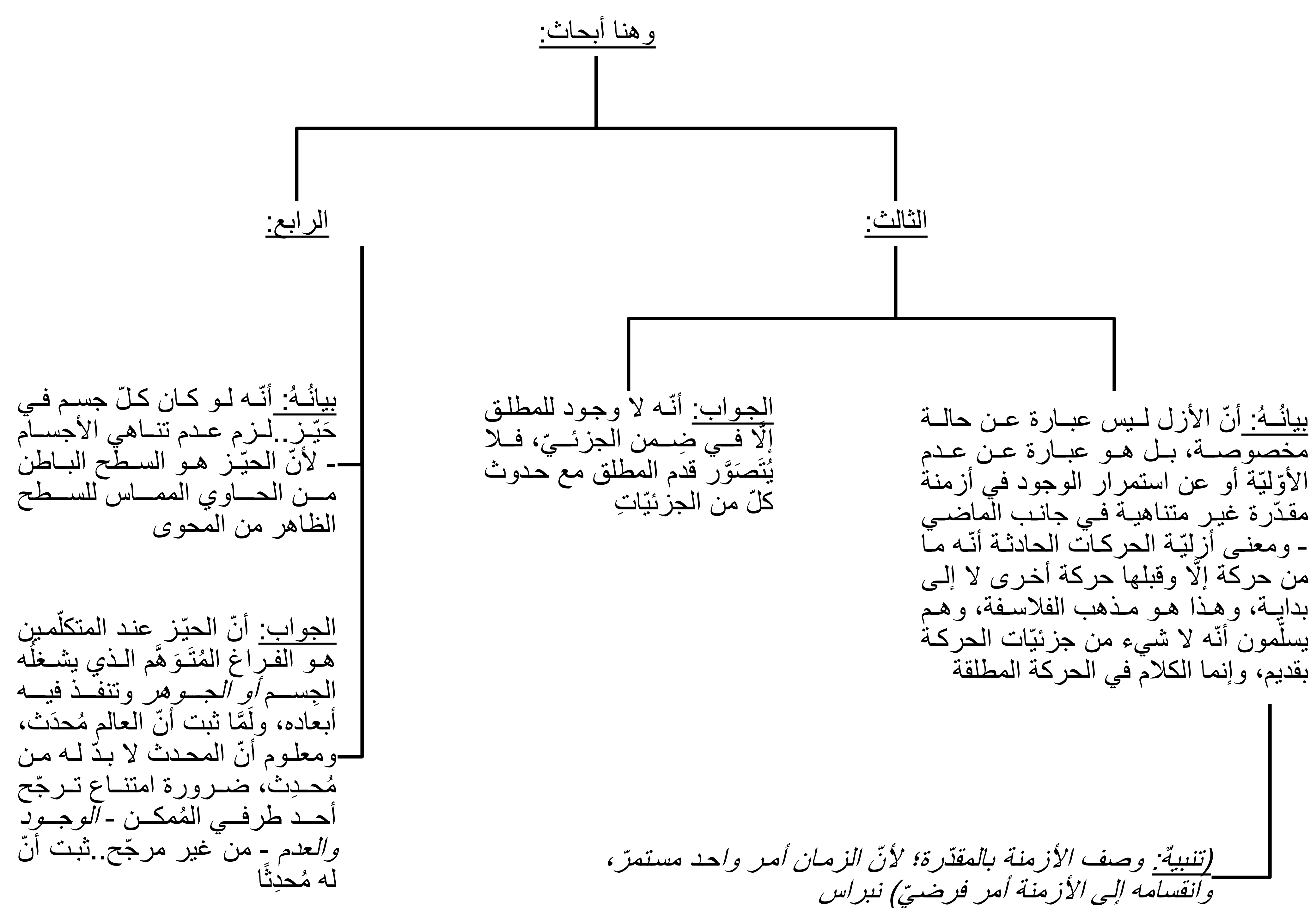
والجواب: أنّ المدّعى حدوث ما ثبت وجودُه من الممكنات، وهـو الأعيـان المتحيّـزة والأعـراض - لأنَّ أدلّـة وجود المجرّدات غيـر تامّـةٍ علـى مـا بُـيِّنَ فـي المُطَوَّلاتِ

تنبيهٌ: كما أنّ أدلّة نفيها كذلك غير تامّة

الثاني:

بيانُـهُ: أنّ مـا ذُكِـر لا يـدلّ علـى حـدوث جميـع الأعـراض؛ إذ منهـا مـا لا يُـدرَكُ بالمشـاهدةِ حدوثُـه ولا حـدوثُ أضـداده، كـالأعراض القائمـة بالسـموات مـن الأضـواء والأشكالِ

الجـواب: حـدوث الأعيـان *يستلزمُ* حـدوثَ الأعـراض *القائمـة بهـا*، ضـرورة أنهـا لا تقـوم إلَّا بهـا، *فعـدم إدراك حـدوث بعـض الأعـراض لا يخـلّ بالمقصـود.*


وهنا أبحاث:
الثالث:
الرابع:
بيانُهُ: أنّ الأزل ليس عبارة عن حالة مخصوصة، بل هو عبارة عن عدم الأوّليّة أو عن استمرار الوجود في أزمنة مقدّرة غير متناهية في جانب الماضي - ومعنى أزليّة الحركات الحادثة أنّه ما من حركة إلَّا وقبلها حركة أخرى لا إلى بداية، وهذا هو مذهب الفلاسفة، وهم يسلّمون أنّه لا شيء من جزئيّات الحركة بقديم، وإنما الكلام في الحركة المطلقة
الجواب: أنّه لا وجود للمطلق إلَّا في ضِمن الجزئيّ، فلا يُتَصَوَّر قدم المطلق مع حدوث كلّ من الجزئيّاتِ
بيانُهُ: أنّه لو كان كلّ جسم في حَيِّز..لزم عدم تناهي الأجسام - لأنّ الحيّز هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوى
الجواب: أنّ الحيّز عند المتكلّمين هو الفراغ المُتَوَهَّم الذي يشغلُه الجِسم *أو الجوهر* وتنفذ فيه أبعاده، ولَمَّا ثبت أنّ العالم مُحدَث، ومعلوم أنّ المحدث لا بدّ له من مُحدِث، ضرورة امتناع ترجّح أحد طرفي المُمكن - *الوجود والعدم* - من غير مرجّح..ثبت أنّ له مُحدِثًا
(تنبيهٌ: وصف الأزمنة بالمقدّرة؛ لأنّ الزمان أمر واحد مستمرّ، وانقسامه إلى الأزمنة أمر فرضيّ) نبراس

المُحدِثُ لِلعَالَمِ

هُوَ

اللهُ الوَاحِدُ القَدِيمُ

المُحدِثُ للعالمِ هو اللهُ

- تمهيدٌ:

أي: الذات الواجب الوجود الذي يكون وجوده من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلا

(لم يقل (الواجب الوجود) لأنّ الاسم الشريف إنما مدلوله الذات المتعالية لا المفهوم) ابن الغرس

فلا يحتاج إلى شيء منفصل عن ذاته، لا في ذاته ولا في صفاته

- إذ المحتاج هو الممكن.

إذ لو كان جائز الوجود..لكان من جملة العالم، فلم يصلح مُحدِثًا للعالم

- إذ لو كان ممكنًا..لكان من جملة الممكنات، فلم يكن مبدء لها

والمُرادُ بـ«الجائز»: الجائز المباين المغاير للواجب، فلا يرد بأنّ الصفات الإلهية مِمَّا يجوز وجوده، وليست من جملة العالمِ

وهذا إشارة إلى أحد أدلّة بطلان التسلسل

أدلة بطلان التسلسل

١- لو ترتبت سلسلة الممكنات لا إلى نهاية..لاحتاجت إلى علةٍ، وهي لا يجوز أن يكون نفسها ولا بعضها، لاستحالة كون الشيء علة لنفسه ولعلله، بل خارجا عنها ←فيكون واجبا فتنقطع السلسلة

(مثلًا: نفرض أنّ الألف علّة للباء والجيم والدال وهلم جرًّا، ثُمَّ نقول: الألف أيضًا ممكن لا بدّ له من علّة، فيجب أن يكون علّته بعض ما عداه من السلسلة، وهو الباء مثلًا ←فيلزم أن تكون الباء علّة للألف الذي هو علّة للباء) نبراس

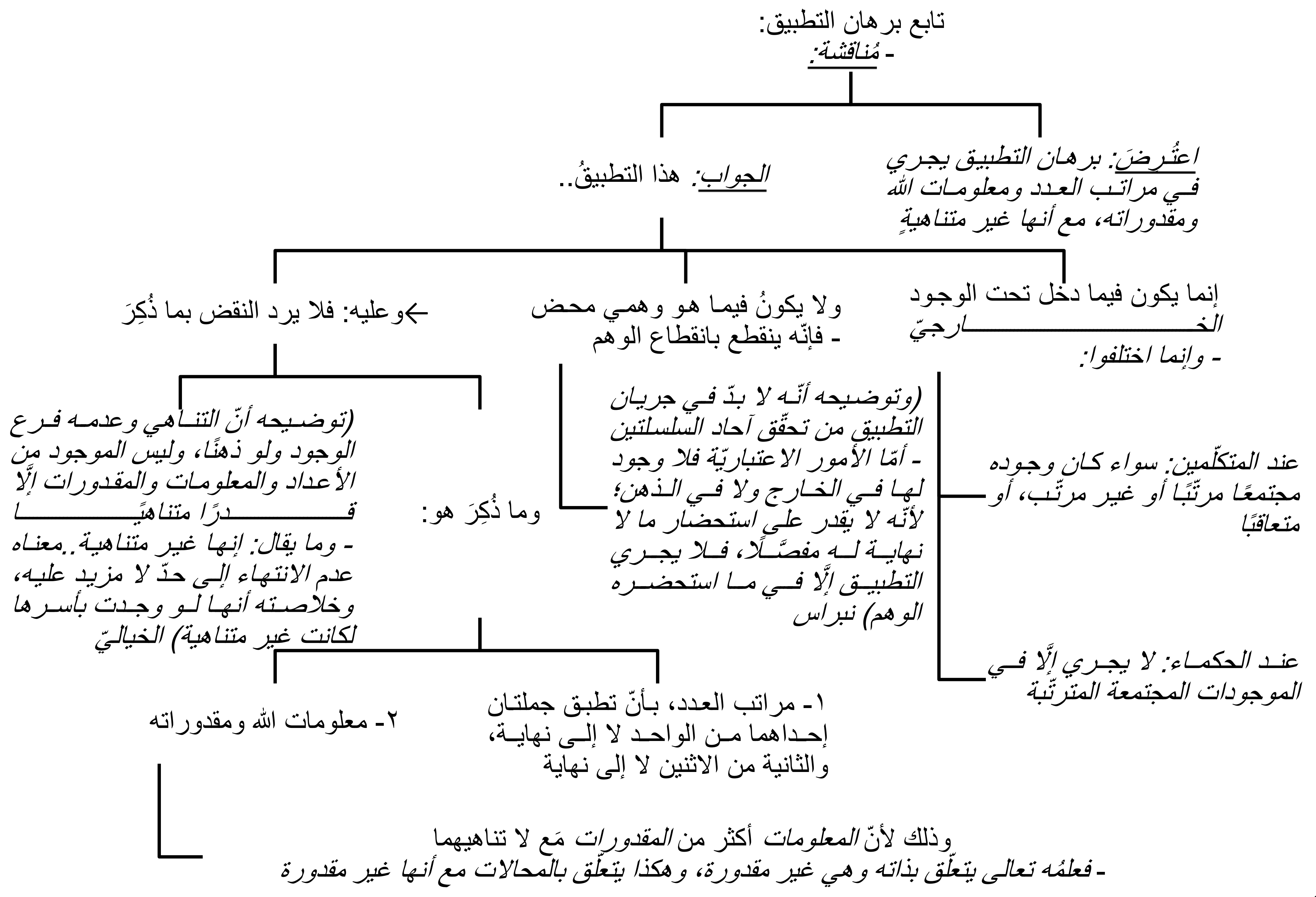
٢- برهان التطبيق:

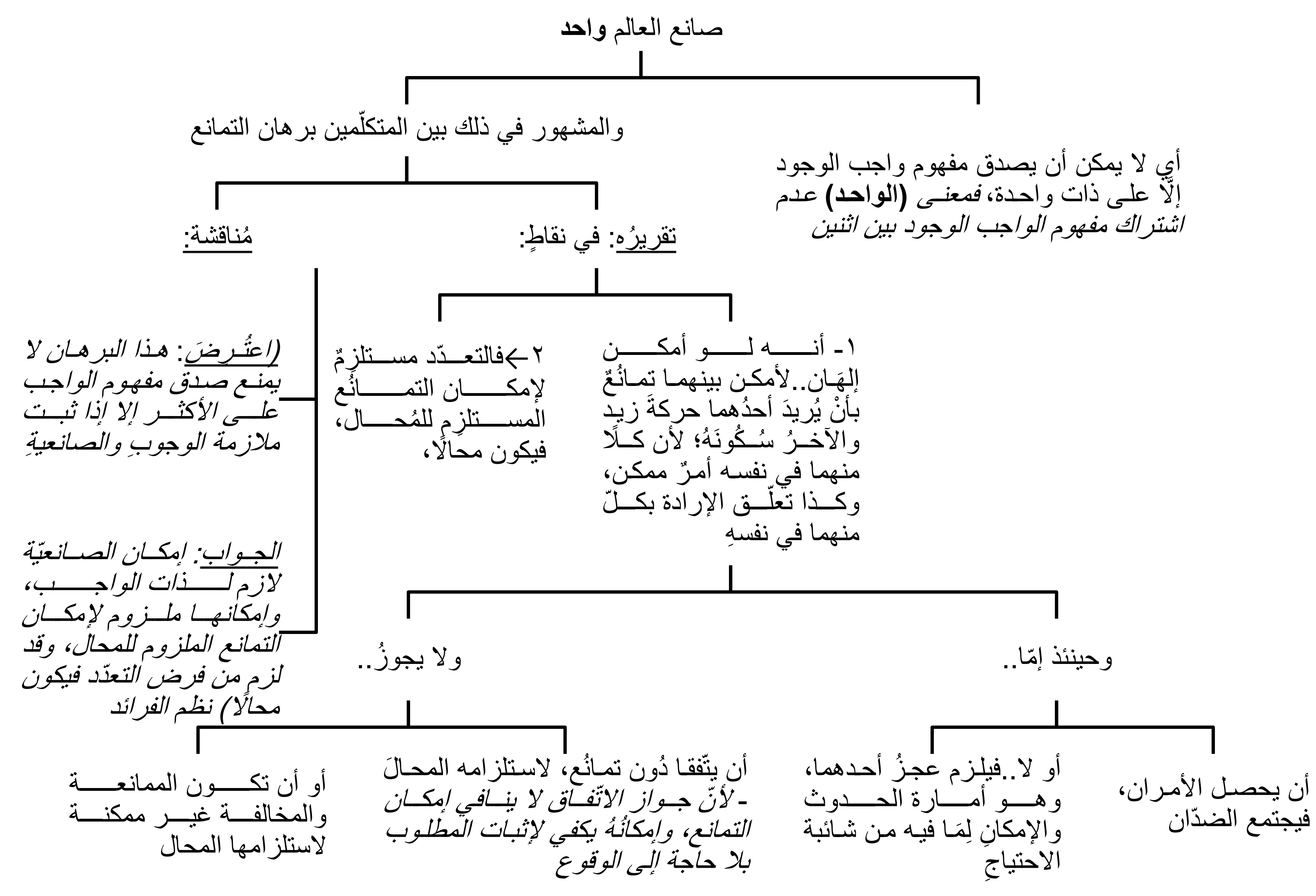
وهو أن: نفرِض مِن المعلول الأخير إلى غير النهاية جملة ومِمَّا قبله بواحد مثلًا إلى غير النهاية جملة أخرى، ثُمَّ نطبّق الجملتين - وذلك بأن نجعل الأوّل من الجملة الأولى بإزاء الأوّل من الجملة الثانية، والثاني بالثاني وهلمّ جرًّا

فإن كان بإزاء كلّ واحد من الأولى واحد من الثانية..كان الناقص كالزائد، وهو محال

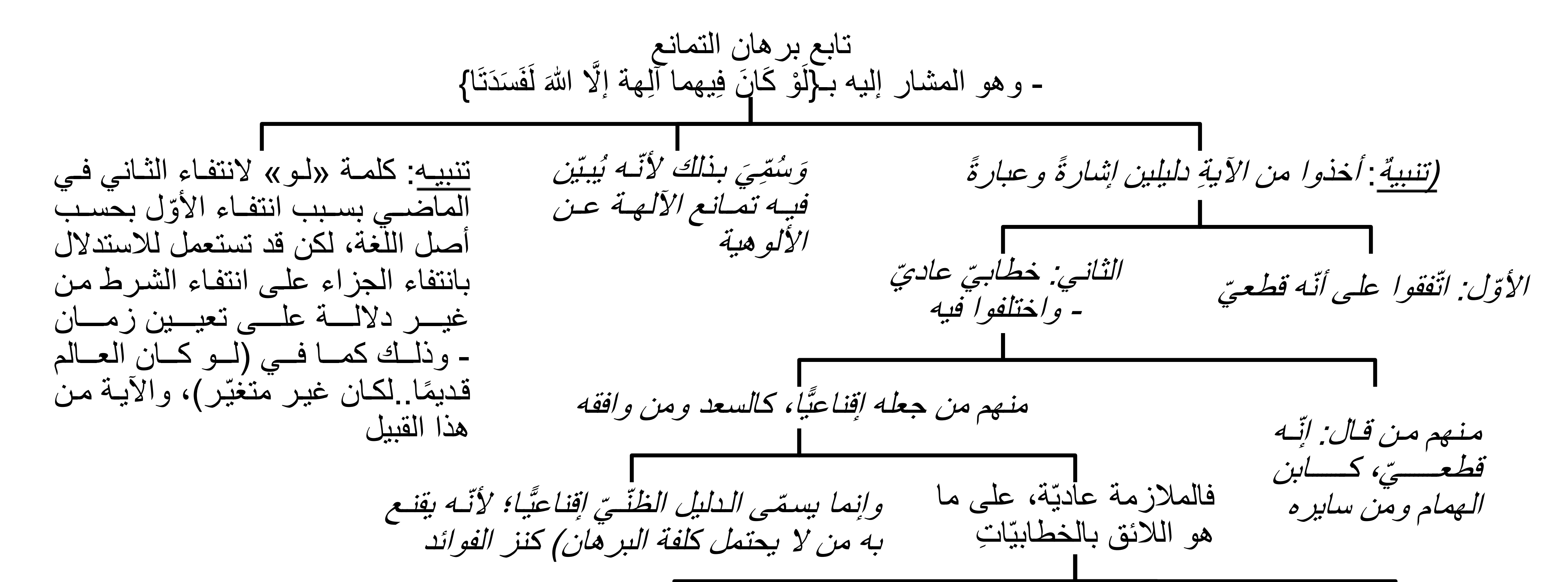
وإن لم يكن..فقد وجد في الأولى ما لا يوجد بإزائه شيءٌ من الثانية؛ فتنقطع الثانية وتتناهى ويلزم منه تناهي الأولى - لأنها لا تزيد على الثانية إلَّا بقدر متناه، والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهيًا بالضرورة

وفيه مًناقشةٌ
- ستأتي


تابع برهان التطبيق:
- مُناقشة:
اعتُرِضَ: برهان التطبيق يجري في مراتب العدد ومعلومات الله ومقدوراته، مع أنها غير متناهيةٍ
الجواب: هذا التطبيقُ..
إنما يكون فيما دخل تحت الوجود الخارجيّ
- وإنما اختلفوا:
عند المتكلّمين: سواء كان وجوده مجتمعًا مرتّبًا أو غير مرتّب، أو متعاقبًا
عند الحكماء: لا يجري إلَّا في الموجودات المجتمعة المترتّبة
ولا يكونُ فيما هو وهمي محض
- فإنّه ينقطع بانقطاع الوهم
(وتوضيحه أنّه لا بدّ في جريان التطبيق من تحقّق آحاد السلسلتين - أمّا الأمور الاعتباريّة فلا وجود لها في الخارج ولا في الذهن؛ لأنّه لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصَّلًا، فلا يجري التطبيق إلَّا في ما استحضره الوهم) نبراس
←وعليه: فلا يرد النقض بما ذُكِرَ
وما ذُكِرَ هو:
(توضيحه أنّ التناهي وعدمه فرع الوجود ولو ذهنًا، وليس الموجود من الأعداد والمعلومات والمقدورات إلَّا قدرًا متناهيًا - وما يقال: إنها غير متناهية..معناه عدم الانتهاء إلى حدّ لا مزيد عليه، وخلاصته أنها لو وجدت بأسرها لكانت غير متناهية) الخياليّ
١- مراتب العدد، بأنّ تطبق جملتان إحداهما من الواحد لا إلى نهاية، والثانية من الاثنين لا إلى نهاية
٢- معلومات الله ومقدوراته
وذلك لأنّ المعلومات أكثر من المقدورات مَع لا تناهيهما
- فعلمُه تعالى يتعلّق بذاته وهي غير مقدورة، وهكذا يتعلّق بالمحالات مع أنها غير مقدورة



صانع العالم **واحد**
أي لا يمكن أن يصدق مفهوم واجب الوجود إلّا على ذات واحدة، فمعنى **(الواحد)** عدم *اشتراك مفهوم الواجب الوجود بين اثنين*
والمشهور في ذلك بين المتكلّمين برهان التمانع
تقريرُه: في نقاطٍ:
مُناقشة:
١- أنه لو أمكن إلهَان..لأمكن بينهما تمانُعٌ بأنْ يُريدَ أحدُهما حركةَ زيد والآخرُ سُكُونَهُ؛ لأن كلًا منهما في نفسه أمرٌ ممكن، وكذا تعلّق الإرادة بكلّ منهما في نفسهِ
٢←فالتعدّد مستلزِمٌ لإمكان التمانُع المستلزِمِ للمُحال، فيكون محالًا،
(اعتُرِضَ: هذا البرهان لا يمنع صدق مفهوم الواجب على الأكثر إلا إذا ثبت ملازمة الوجوبِ والصانعيةِ
الجواب: إمكان الصانعيّة لازم لذات الواجب، وإمكانها ملزوم لإمكان التمانع الملزوم للمحال، وقد لزم من فرض التعدّد فيكون محالًا) نظم الفرائد
وحينئذ إمّا..
ولا يجوزُ..
أن يحصل الأمران، فيجتمع الضدّان
أو لا..فيلزم عجزُ أحدهما، وهو أمارة الحدوث والإمكانِ لِمَا فيه من شائبة الاحتياجِ
أن يتّفقا دُون تمانُع، لاستلزامه المحالَ -*لأنّ جواز الاتّفاق لا ينافي إمكان التمانع، وإمكانُهُ يكفي لإثبات المطلوب بلا حاجة إلى الوقوع*
أو أن تكون الممانعة والمخالفة غير ممكنة لاستلزامها المحال



(الخطابيات : الأدلّة التي يقصد بها تسليم السامعين للمدّعى على حسب الظنّ الغالب) نبراس

وبيانُهُ:

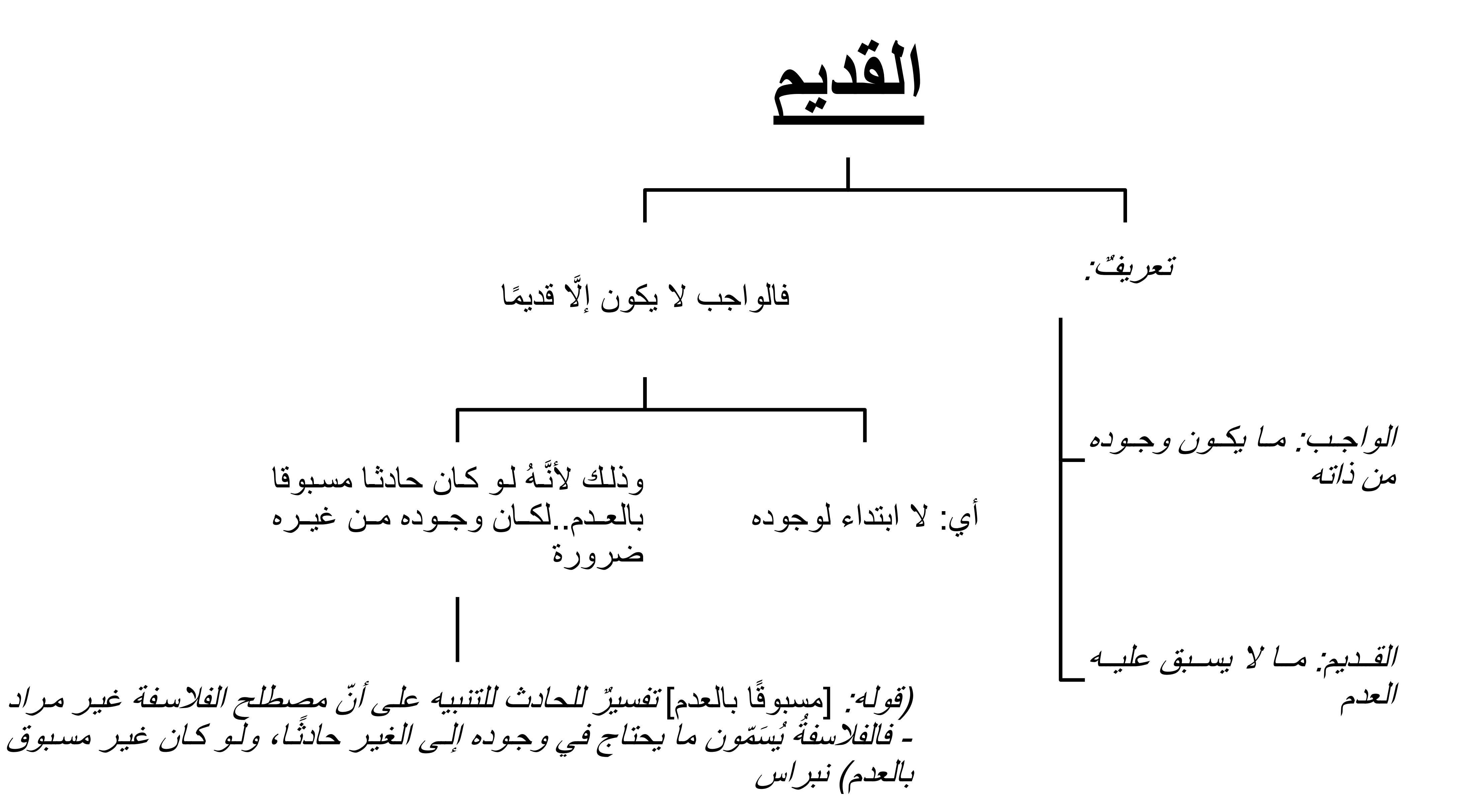
لِإنّ العادة التي لم يعهد قطّ اختلالها جاريةٌ بوجود التمانع والتغالب عند تعدّد الحاكم، كَمَلِكَينِ مُقتدرين في مدينة واحدة، والإلهُ يُوصَفُ بأقصى غايات التكبّر
- وذلك على ما أشير إليه بـ{وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ}
- فمُجرَّدُ التعدّد لا يستلزمُ التخالُفَ لجواز الاتّفاق على هذا النظام

ولأنَّهُ إن أريد أنَّ التعدُّدَ مُستلزِمٌ لِإمكان الفساد..فلا دليل على انتفائه، بل النصوص شاهدة بطيّ السموات ورفع هذا النظام، فيكون ممكنًا لا محالةَ

مُناقشة:

اعتُرِضَ: الملازمة قطعيةٌ، والمراد بفسادِ السماوات والأرضِ عدمُ تكوُّنِهما، بمعنى أنه لو فُرِض صانعان..لأمكن بينهما تمانع في الأفعال كلها، فلم يكن أحدهما صانعا، فلم يوجد مصنوع

الجواب: لا نسلّم أنّ إمكان التمانع يستلزم عدم تكوّنهما بالفعل
- فإمكان التمانع لا يستلزم إلَّا عدم تعدّد الصانعِ، وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع
- على أنه يرد منع الملازمة إن أريد عدم التكوّن بالفعل، ومنع انتفاء اللازم إن أريد بالإمكان


القديم
تعريفٌ:
الواجب: ما يكون وجوده من ذاته
القديم: ما لا يسبق عليه العدم
فالواجب لا يكون إلَّا قديمًا
أي: لا ابتداء لوجوده
وذلك لأنَّهُ لو كان حادثا مسبوقا بالعدم..لكان وجوده من غيره ضرورة
(قوله: [مسبوقًا بالعدم] تفسيرٌ للحادث للتنبيه على أنّ مصطلح الفلاسفة غير مراد - فالفلاسفةُ يُسَمّون ما يحتاج في وجوده إلى الغير حادثًا، ولو كان غير مسبوق بالعدم) نبراس

تساوي الواجب والقديم:

- *قال* بعض المتأخّرين كحميد الدين الضريريّ ومن تبعه أَنّ واجب الوجود لذاته هو الله وصفاتُهُ

(مُناقشة:

اعتُرِضَ: ظاهرُه أنّ كلّ صفة محتاجة إلى موصوفها، فكيف تكون واجبة؟

الجوابُ: المُرادُ مِن كونِها واجبة لذاتِها..واجبة لذات الواجب تعالى بمعني: أنّ ذاته تعالى كافية في اقتضائها من غير احتياج إلى الغير
- والوجوبُ الذاتيّ بهذا المعنى لا ينافي احتياجها إلى موصوفها) الخياليّ

بيانُ ذلك:

١- استدلّوا على أنّ كلّ ما هو قديم..فهو واجب لذاته بأنه: لو لم يكن واجبًا لذاته..لكان جائز العدم في نفسه، فيحتاج في وجوده إلى مخصّص فيكون محدثا
- إذ لا نعني بالمحدث إلَّا ما يتعلّق وجوده بإيجاد شيء آخر

٢- ثُمَّ اعترضوا بأنّ: الصفات لو كانت واجبة..لذاتها لكانت باقية والبقاءُ معنى، فيلزم قيام المعنى بالمعنى

٣- ثُمَّ أجابوا بأنّ: كلّ صفة فهي باقية ببقاء هو نفس تلك الصفة
- ولكنَّ هذا كلام في غاية الصعوبة

وجه الصعوبة:

فالقولَ بتعدّد الواجب لذاته منافٍ للتوحيد

والقول بإمكان الصفات ينافي قولهم: «بأنّ كلّ ممكن فهو حادث»

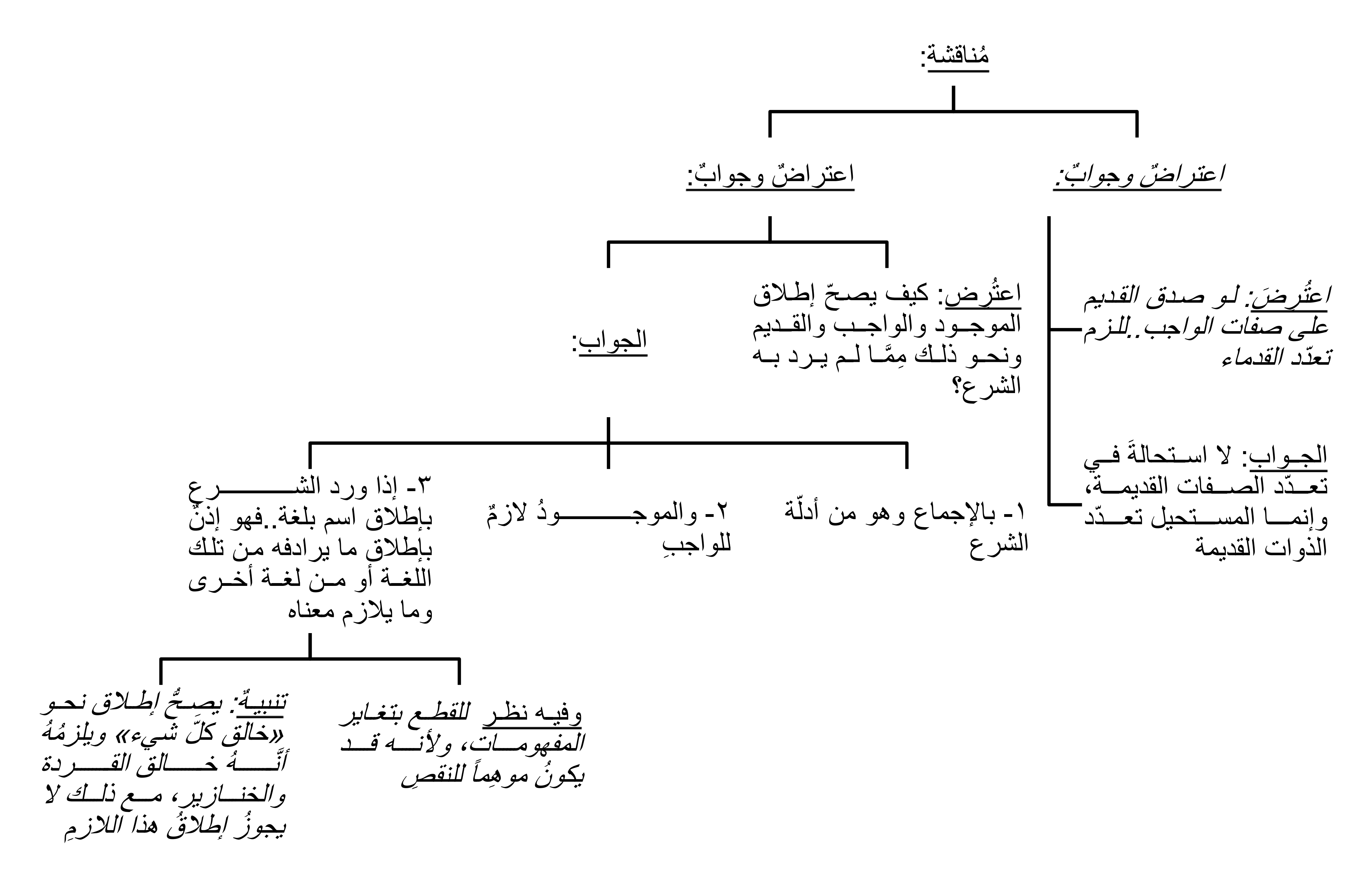
فإن زعموا أنها قديمة بالزمان بمعنى عدم المسبوقيّة بالعدم وهذا لا ينافي الحدوث الذاتيّ، بمعنى الاحتياج إلى ذات الواجب..فهو قول بما ذهب إليه الفلاسفة من انقسام كلّ من القدم والحدوث إلى الذاتيّ والزمانيّ
- وفيه رفض لكثير من القواعدِ *لأنّ القول بأنّ الصفات قديمة بالزمان وحادثة بالذات..يستلزم أن يقال في العناصر وغيرها كذلك، وهذا هو مقصود الفلاسفة من العالم*

فالفلاسفةُ يقولون: بأنّ العالَم..

←وهذا رفض للقواعد الإسلاميّةِ

قديم بالزمان بمعني: عدم المسبوقيّة بالعدم

وحادث بالذات بمعني: الاحتياج إلى ذات الواجب



مُناقشة:
اعتراضٌ وجوابٌ:
اعتراضٌ وجوابٌ:
اعتُرِضَ: لو صدق القديم على صفات الواجب..للزم تعدّد القدماء
الجواب: لا استحالةَ في تعدّد الصفات القديمة، وإنما المستحيل تعدّد الذوات القديمة
اعتُرِض: كيف يصحّ إطلاق الموجود والواجب والقديم ونحو ذلك مِمَّا لم يرد به الشرع؟
الجواب:
١- بالإجماع وهو من أدلّة الشرع
٢- والموجودُ لازمٌ للواجبِ
٣- إذا ورد الشرع بإطلاق اسم بلغة..فهو إذنٌ بإطلاق ما يرادفه من تلك اللغة أو من لغة أخرى وما يلازم معناه
وفيه نظر للقطع بتغاير المفهومات، ولأنه قد يكونُ موهِماً للنقصِ
تنبيهٌ: يصحُّ إطلاق نحو «خالق كلِّ شيء» ويلزمُهُ أنَّهُ خالق القردة والخنازير، مع ذلك لا يجوزُ إطلاقُ هذا اللازمِ

صِفاتُ اللّٰهِ

خريطة إجمالية

صفاتُ اللهِ

الصفات السلبية

- **ليس بـ..**
  - **- عرض**
  - **- جسم**
  - **- جوهر**
  - **- مصوَّر**
  - **- محدود**
  - **- معدود**
  - **- متبعّض ولا متجزّ**
  - **- متركّب**
  - **- متناهٍ**
  - **ولا يوصف بـ..**
    - **- المائِيّة**
    - **- ولا الكيفيّة**
- **ولا يتمكّن في مكانٍ**
  - - الدليل على عدم التحيّز
  - **ولا يجري عليه زمان**
    - - تنبيهاتٌ على ما ذكره في التنزيهات
- **ولا يشبهه شيء**
  - **ولا يخرج عن علمه وقدرته شيء**

الصفات الثبوتية

مباحث تمهيديةٌ في الصفات

- **النزاعُ:**
- محلّ النزاع
- **أزليةُ الصفات**
- **قيامُ الصفاتِ بالذاتِ**

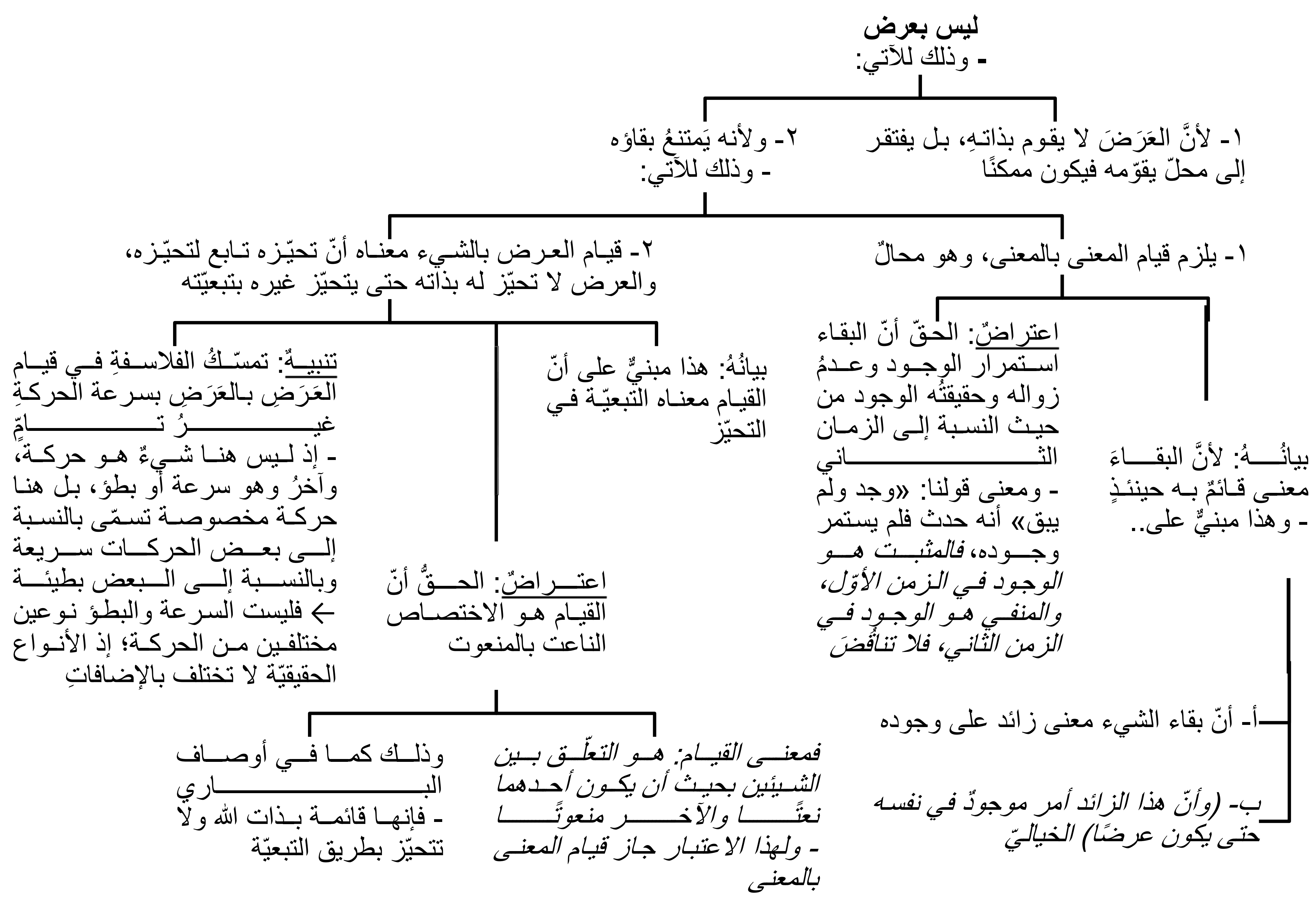
تعدادُ الصفات

- **١- العلم**
- **٢- والقدرة والقوة**
- **٣- والحياة**
- **٤، ٥- والسمع والبَصَر**
- **٦- والإرادة والمشيئة**
- **٧- الفَعل والتخليق** (التكوين)
  - **- الترزيقُ**
- **٨- والكلام**

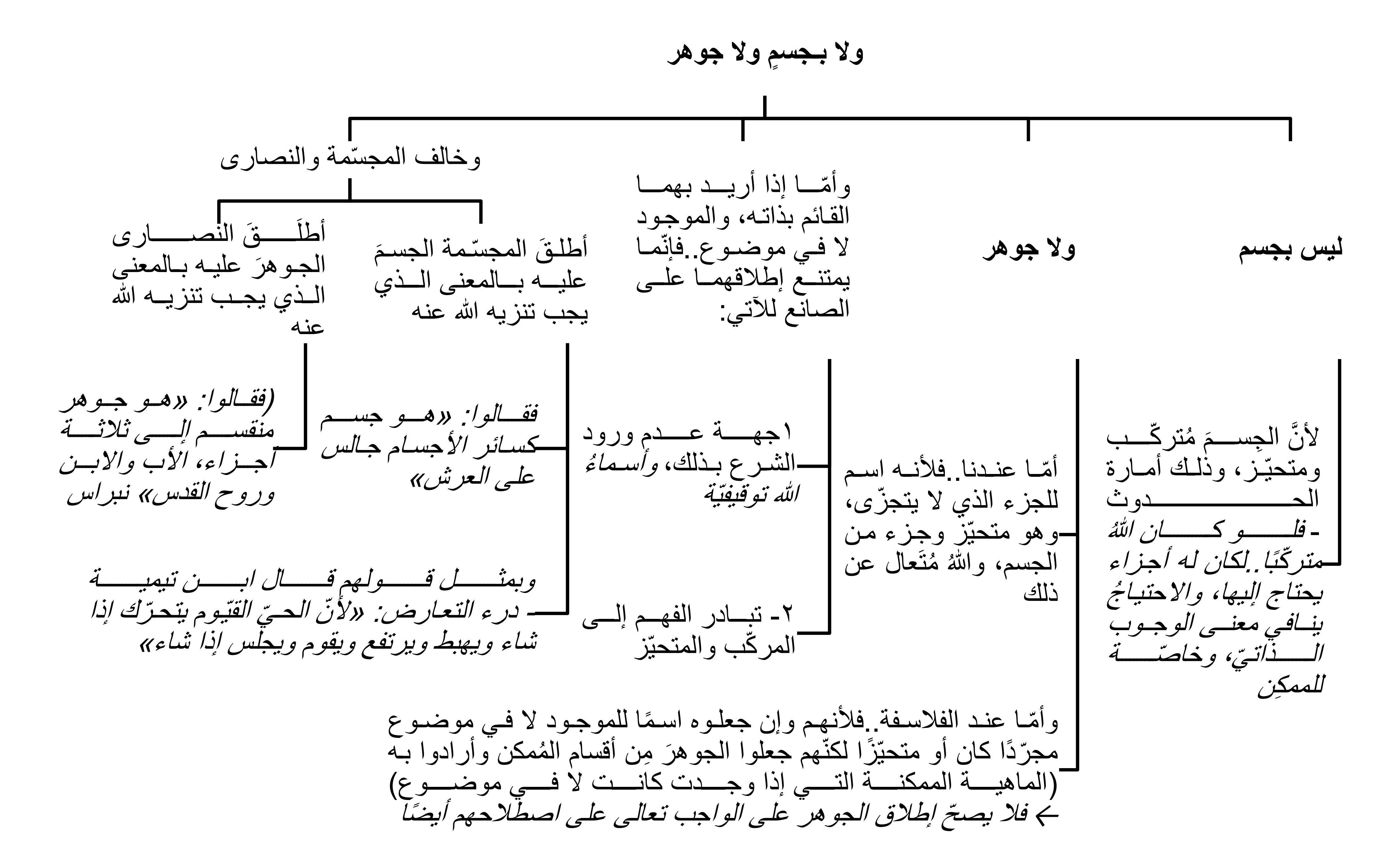
الكلام في صفاتٍ محلّ تفصيلٍ وخلافٍ

- **الكلام**
  - **- مسألة خلق القرآن**
  - - مذهب *العضُدِ*
- **التكوين**
  - **- هل التكوينُ عين المُكوّنِ؟**
- **الإرادة**

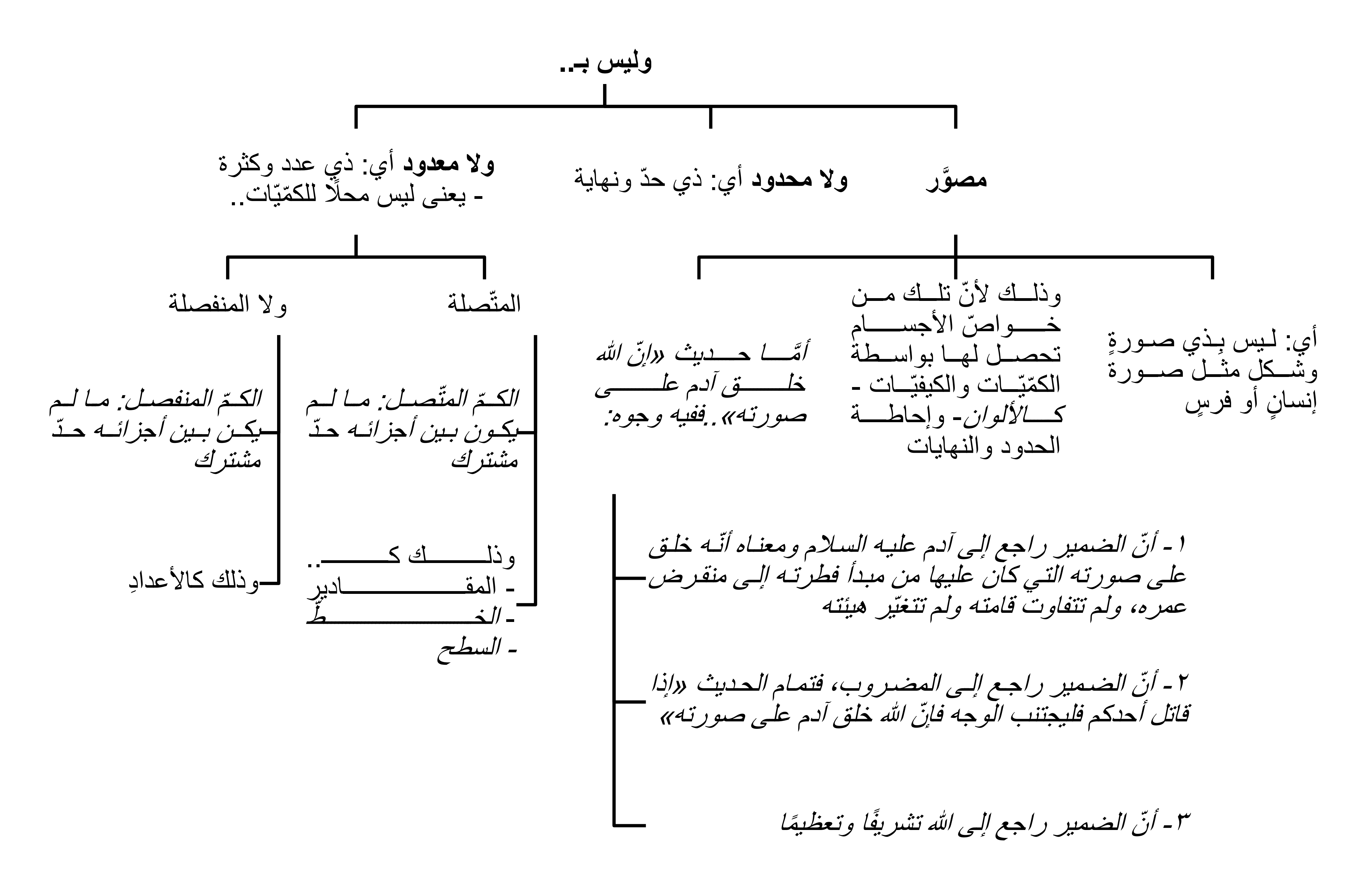
الصِّفاتُ السَّلبِيَّة

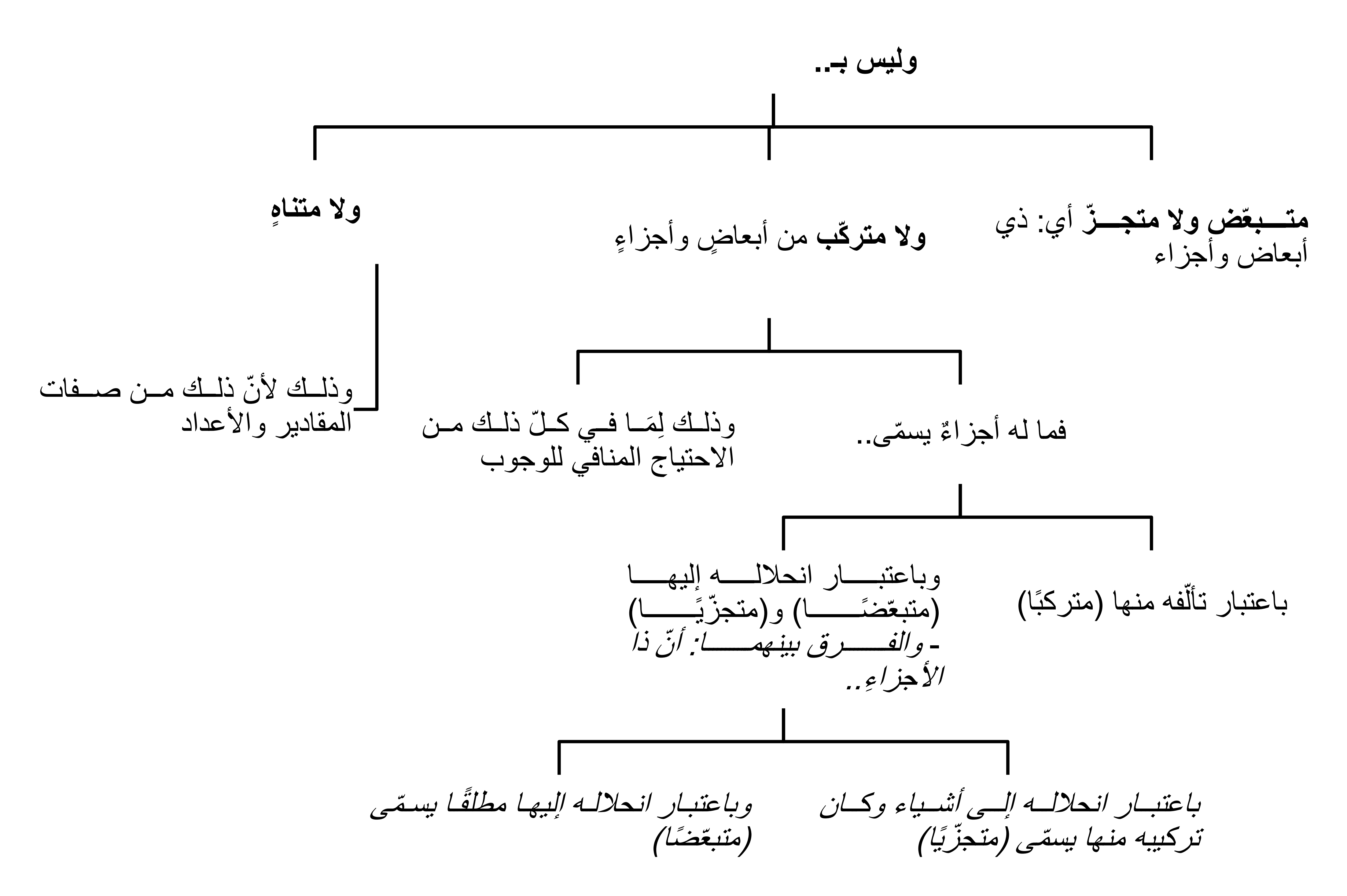

ليس بعرض
- وذلك للآتي:
١- لأنَّ العَرَضَ لا يقوم بذاتـهِ، بل يفتقر إلى محلّ يقوّمه فيكون ممكنًا
٢- ولأنه يَمتنعُ بقاؤه
- وذلك للآتي:
١- يلزم قيام المعنى بالمعنى، وهو محالٌ
٢- قيام العرض بالشيء معناه أنّ تحيّزه تابع لتحيّزه، والعرض لا تحيّز له بذاته حتى يتحيّز غيره بتبعيّته
بيانُهُ: لأنَّ البقاءَ معنى قائمٌ به حينئذٍ
- وهذا مبنيٌّ على..
اعتراضٌ: الحقّ أنّ البقاء استمرار الوجود وعدمُ زواله وحقيقتُه الوجود من حيث النسبة إلى الزمان الثاني
- ومعنى قولنا: «وجد ولم يبق» أنه حدث فلم يستمر وجوده، *فالمثبت هو الوجود في الزمن الأوّل، والمنفي هو الوجود في الزمن الثاني، فلا تناقُضَ*
أ- أنّ بقاء الشيء معنى زائد على وجوده
ب- *(وأنّ هذا الزائد أمر موجودٌ في نفسه حتى يكون عرضًا) الخياليّ*
بيانُهُ: هذا مبنيٌّ على أنّ القيام معناه التبعيّة في التحيّز
اعتراضٌ: الحقُّ أنّ القيام هو الاختصاص الناعت بالمنعوت
فمعنى القيام: هو التعلّق بين الشيئين بحيث أن يكون أحدهما نعتًا والآخر منعوتًا
- ولهذا الاعتبار جاز قيام المعنى بالمعنى
وذلك كما في أوصاف الباري
- فإنها قائمة بذات الله ولا تتحيّز بطريق التبعيّة
تنبيهٌ: تمسّكُ الفلاسفةِ في قيام العَرَضِ بالعَرَضِ بسرعة الحركةِ غيرُ تامٍّ
- إذ ليس هنا شيءٌ هو حركةٌ، وآخرُ وهو سرعة أو بطؤ، بل هنا حركة مخصوصة تسمّى بالنسبة إلى بعض الحركات سريعة وبالنسبة إلى البعض بطيئة ← فليست السرعة والبطؤ نوعين مختلفين من الحركة؛ إذ الأنواع الحقيقيّة لا تختلف بالإضافاتِ

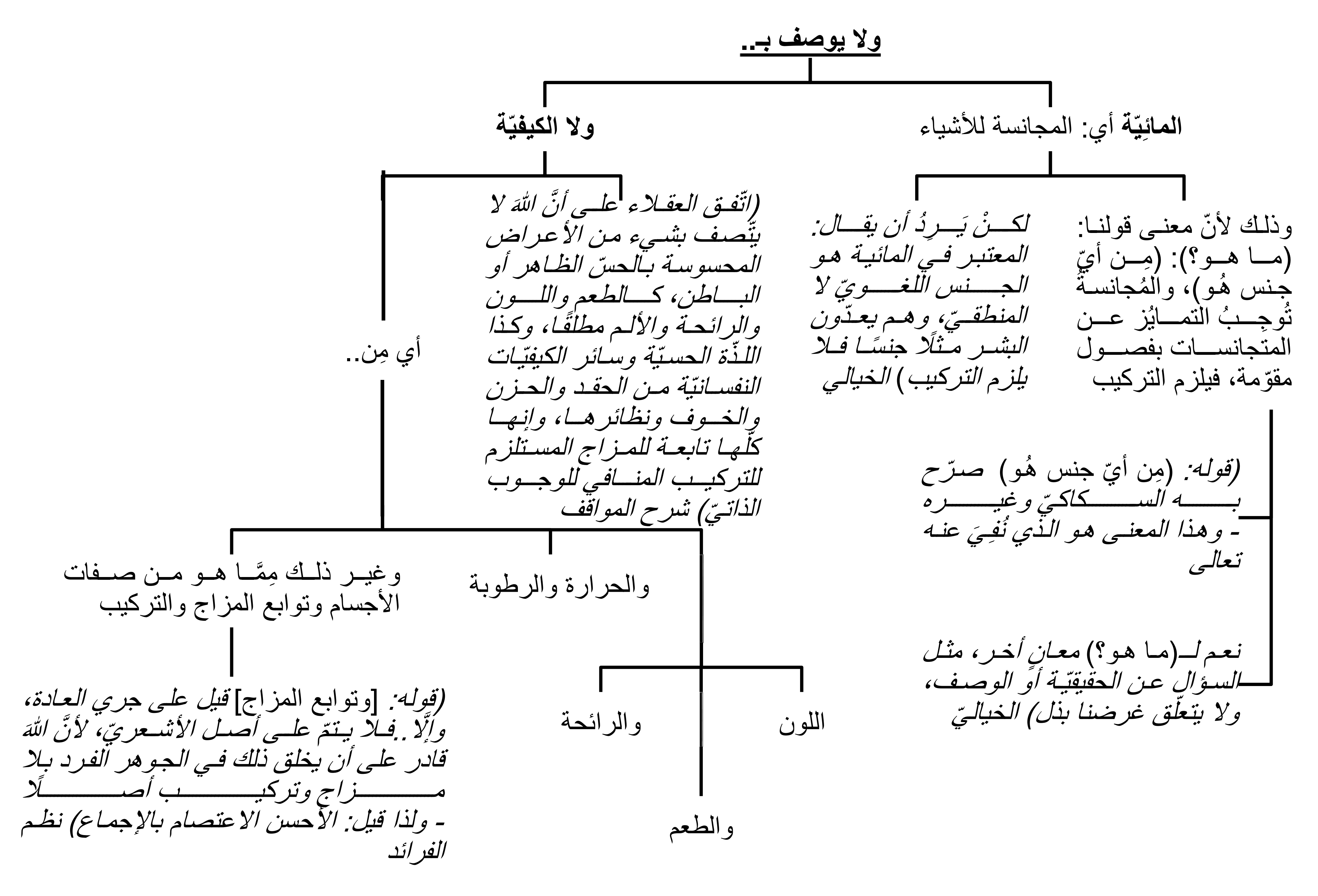
مُصْطفَى دَنْقَش



ولا بجسمٍ ولا جوهر
ليس بجسم
ولا جوهر
وأمّا إذا أريد بهما القائم بذاته، والموجود لا في موضوع..فإنّما يمتنع إطلاقهما على الصانع للآتي:
وخالف المجسّمة والنصارى
أطلقَ المجسّمة الجسمَ عليه بالمعنى الذي يجب تنزيه الله عنه
أطلَقَ النصارى الجوهرَ عليه بالمعنى الذي يجب تنزيه الله عنه
لأنَّ الجِسمَ مُتركّب ومتحيّز، وذلك أمارة الحدوث
- فلو كان اللهُ متركّبًا..لكان له أجزاء يحتاج إليها، والاحتياجُ ينافي معنى الوجوب الذاتيّ، وخاصّة للممكِن
أمّا عندنا..فلأنه اسم للجزء الذي لا يتجزّى، وهو متحيّز وجزء من الجسم، واللهُ مُتَعال عن ذلك
١جهة عدم ورود الشرع بذلك، وأسماءُ الله توقيفيّة
٢- تبادر الفهم إلى المركّب والمتحيّز
فقالوا: «هو جسم كسائر الأجسام جالس على العرش»
(فقالوا: «هو جوهر منقسم إلى ثلاثة أجزاء، الأب والابن وروح القدس» نبراس
وبمثل قولهم قال ابن تيمية درء التعارض: «لأنّ الحيّ القيّوم يتحرّك إذا شاء ويهبط ويرتفع ويقوم ويجلس إذا شاء»
وأمّا عند الفلاسفة..فلأنهم وإن جعلوه اسمًا للموجود لا في موضوع مجرّدًا كان أو متحيّزًا لكنّهم جعلوا الجوهرَ مِن أقسام المُمكن وأرادوا به (الماهية الممكنة التي إذا وجدت كانت لا في موضوع)
← فلا يصحّ إطلاق الجوهر على الواجب تعالى على اصطلاحهم أيضًا


وليس بـ..
مصوَّر
ولا محدود أي: ذي حدّ ونهاية
ولا معدود أي: ذي عدد وكثرة - يعنى ليس محلًا للكمّيّات..
أي: ليس بِذي صورةٍ وشكل مثل صورة إنسانٍ أو فرسٍ
وذلك لأنّ تلك من خواصّ الأجسام تحصل لها بواسطة الكمّيّات والكيفيّات - كالألوان - وإحاطة الحدود والنهايات
أمّا حديث «إنّ الله خلق آدم على صورته».. ففيه وجوه:
المتّصلة
ولا المنفصلة
الكمّ المتّصل: ما لم يكون بين أجزائه حدّ مشترك
الكمّ المنفصل: ما لم يكن بين أجزائه حدّ مشترك
وذلك كـ..
- المقادير
- الخطّ
- السطح
وذلك كالأعدادِ
١ - أنّ الضمير راجع إلى آدم عليه السلام ومعناه أنّه خلق على صورته التي كان عليها من مبدأ فطرته إلى منقرض عمره، ولم تتفاوت قامته ولم تتغيّر هيئته
٢ - أنّ الضمير راجع إلى المضروب، فتمام الحديث «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فإنّ الله خلق آدم على صورته»
٣ - أنّ الضمير راجع إلى الله تشريفًا وتعظيمًا


وليس بـ..
ولا متناهٍ
ولا متركّب من أبعاضٍ وأجزاءٍ
متـــبعّض ولا متجـــزّ أي: ذي أبعاض وأجزاء
وذلـك لأنّ ذلـك مـن صـفات المقادير والأعداد
وذلـك لِمَـا فـي كـلّ ذلـك مـن الاحتياج المنافي للوجوب
فما له أجزاءٌ يسمّى..
وباعتبـار انحلالــه إليهـا (متبعّضًـا) و(متجزّيًـا)
- والفـرق بينهمـا: أنّ ذا الأجزاءِ..
باعتبار تألّفه منها (متركبًا)
وباعتبـار انحلالـه إليها مطلقًا يسمّى (متبعّضًا)
باعتبـار انحلالـه إلـى أشـياء وكـان تركيبه منها يسمّى (متجزّيًا)


ولا يوصف بـ..
المائِيّة أي: المجانسة للأشياء
ولا الكيفيّة
وذلك لأنّ معنى قولنا: (ما هو؟): (مِن أيّ جنس هُو)، والمُجانسة تُوجِبُ التمايُز عن المتجانسات بفصول مقوّمة، فيلزم التركيب
لكنْ يَرِدُ أن يقال: المعتبر في المائية هو الجنس اللغويّ لا المنطقيّ، وهم يعدّون البشر مثلًا جنسًا فلا يلزم التركيب) الخيالي
(قوله: (مِن أيّ جنس هُو) صرّح به السكاكيّ وغيره - وهذا المعنى هو الذي نُفِيَ عنه تعالى
نعم لـ(ما هو؟) معانٍ أخر، مثل السؤال عن الحقيقيّة أو الوصف، ولا يتعلّق غرضنا بذل) الخياليّ
(اتّفق العقلاء على أنّ اللهَ لا يتّصف بشيء من الأعراض المحسوسة بالحسّ الظاهر أو الباطن، كالطعم واللون والرائحة والألم مطلقًا، وكذا اللذّة الحسيّة وسائر الكيفيّات النفسانيّة من الحقد والحزن والخوف ونظائرها، وإنها كلّها تابعة للمزاج المستلزم للتركيب المنافي للوجوب الذاتيّ) شرح المواقف
أي مِن..
اللون
والرائحة
والطعم
والحرارة والرطوبة
وغير ذلك مِمَّا هو من صفات الأجسام وتوابع المزاج والتركيب
(قوله: [وتوابع المزاج] قيل على جري العادة، وإلّا ..فلا يتمّ على أصل الأشعريّ، لأنّ اللهَ قادر على أن يخلق ذلك في الجوهر الفرد بلا مزاج وتركيب أصلًا - ولذا قيل: الأحسن الاعتصام بالإجماع) نظم الفرائد



ولا يتمكّن في مكانٍ

وذلك لأنّ التمكّن عبارة عن نفوذ بُعدٍ في آخَرَ مُتَوَهَّمٍ أو متحقّقٍ يُسمّونه المكانَ

تعريف البعدُ:

(امتداد قائم بالجسم أو بنفسه)

وهذا عند القائلين بوجود الخلاء - *(فهذا تعريفٌ للبعد الموجود الذي أثبته الحكماء ، حيث قالوا بوجود المقدار؛ إذ القيام إنما يتصوّر فيه) السيالكوتيّ*

(امتداد موهوم مفروض بالجسم، أو في نفسه صالح لأن يشغله الجسم وينطبق عليه بعده الموهوم) - فهو تعريفٌ للبُعدِ الموهوم الذي هو لا شيء محض، كما هو مذهب المتكلّمين النافين للمقدار، فيعرف بالمقايسة عليه) السيالكوتيّ

واللهُ مُنزَّهٌ عن الامتداد والمِقدار لاستلزامه التجزّي

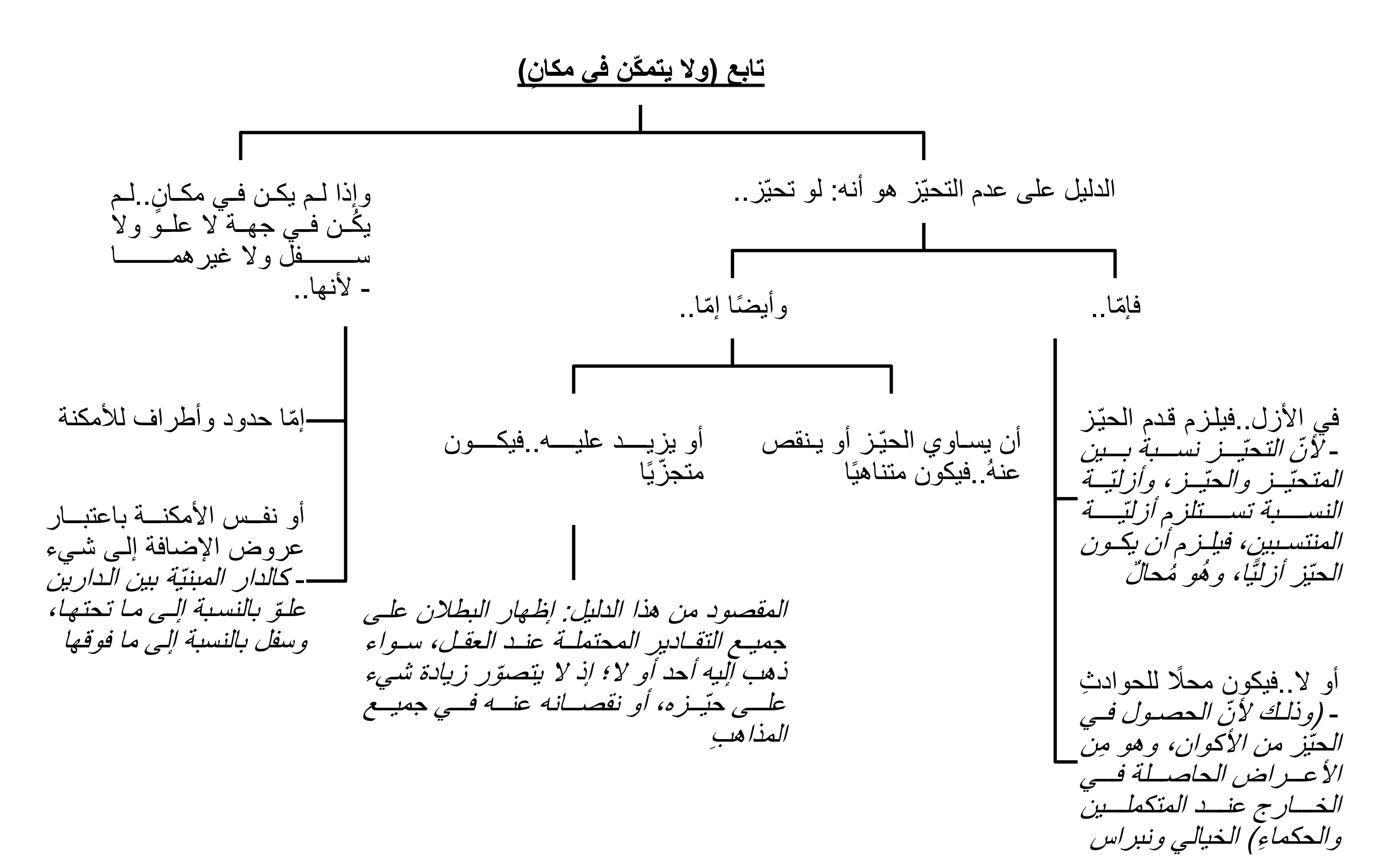
(وخالفَ المُشبّهةُ والكراميّةُ

فذهب ابن كرام إلى أنّ اللهَ مُمَاسّ لِلصفحة العليا من العَرش، ويجوزُ عليه الحركةُ والانتقالُ وتبدّلُ الحركاتِ والجهاتِ - وعليه اليهودُ) شرح المواقف

مُناقشة:

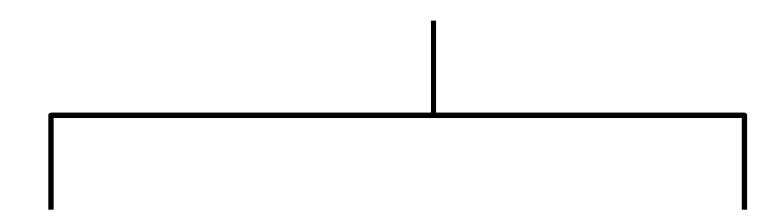
اعتُرِضَ: الجوهر الفرد متحيّزٌ ولا بُعدَ فيه، وإلّا..لكان متجزّيًا

الجواب: المُتَمَكّن أخصّ من المتحيّزِ - لأنّ الحيّز هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتدّ أو غير ممتدّ، فما ذكر دليل على عدم التمكّن في المكان، *وأمّا عدم تحيّزه تعالى فله دليل آخر*



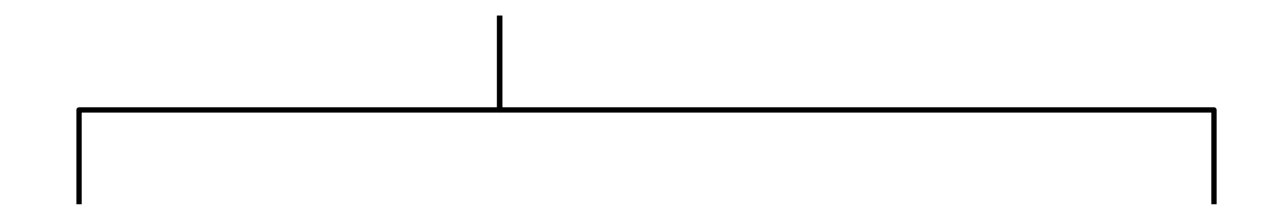
تابع (ولا يتمكّن في مكانٍ)
الدليل على عدم التحيّز هو أنه: لو تحيّز..
فإمّا..
في الأزل..فيلزم قدم الحيّز
- لأنّ التحيّز نسبة بين المتحيّز والحيّز، وأزليّة النسبة تستلزم أزليّة المنتسبين، فيلزم أن يكون الحيّز أزليًّا، وهُو مُحالٌ
أو لا..فيكون محلًا للحوادثِ
- (وذلك لأنّ الحصول في الحيّز من الأكوان، وهو مِن الأعراض الحاصلة في الخارج عند المتكلمين والحكماءِ) الخيالي ونبراس
وأيضًا إمّا..
أن يساوي الحيّز أو ينقص عنهُ..فيكون متناهيًا
أو يزيد عليه..فيكون متجزّيًا
المقصود من هذا الدليل: إظهار البطلان على جميع التقادير المحتملة عند العقل، سواء ذهب إليه أحد أو لا؛ إذ لا يتصوّر زيادة شيء على حيّزه، أو نقصانه عنه في جميع المذاهبِ
وإذا لم يكن في مكانٍ..لم يكُن في جهة لا علو ولا سفل ولا غيرهما - لأنها..
إمّا حدود وأطراف للأمكنة
أو نفس الأمكنة باعتبار عروض الإضافة إلى شيء
- كالدار المبنيّة بين الدارين علوّ بالنسبة إلى ما تحتها، وسفل بالنسبة إلى ما فوقها

ولا يجري عليه زمان



لأنّ الزمانَ..

فاللهُ مُنَزّهٌ عن ذلكَ←

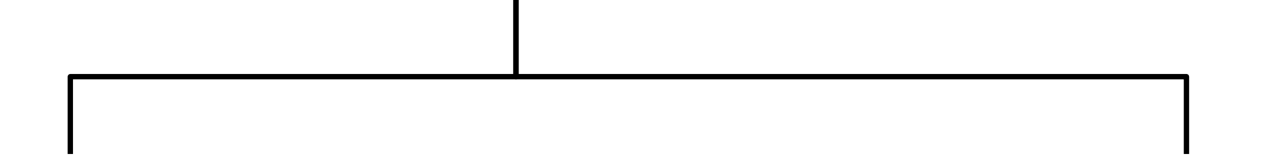


عندنا: متجدّد يقدر به متجدّد آخر
- *مثل يوم وليلة يقدّر بهما الشهرُ*

وعند الفلاسفة: مقدار حركةِ *(المحدّد للجهات، وهو الفلك الأعظم) المواقف*

تنبيهاتٌ على ما سبق مِن التنزيهات:

أولاً: ما ذكره في التنزيهات بعضُه يُغنِي عن بعضٍ إلَّا أنه حاول التفصيل للآتي:



١- قضاء لحقّ الواجب في باب التنزيه

٢- وردًّا على المشبّهة والمجسّمة وسائر فرق الضلال بأوضَحِ وجهٍ

تنبيهاتٌ على ما سبق مِن التنزيهات:
ثانياً: مَبنى التنزيهِ عمّا ذُكِرَ:

هو: أنها تنافي وجوب الوجود لِمَا فيها من شائبة الحدوث والإمكان

وليس على ما ذهب إليه المشايخُ *الماتُريدية*، لأنها تمسّكات ضعيفة تُوهِنُ عقائد الطالبين - وبيانُ كلامهم في نقاطٍ

١- أولاً:

قالوا: مبناهُ مِن أنَّ..

معنى العرض بحسب اللغة: ما يمتنع بقاؤه - *إذ يُقال: «هذا أمر عارض» أي: لا قيام له، و «هذه الصفة عارضة» أي: ليست بأصليّة*

ومعنى الجسم: ما يتركّب هو عن غيرِهِ، بدليل قولهم: (هذا أجسم من ذلك)

ومعنى الجوهر: ما يتركّب عنه غيرُه

(وفي كلامهم نظرٌ لأنّ النزاعَ في مفهومِ هذه الألفاظِ لا المعاني اللغوية لها) نبراس - فنحنُ ندَّعي أنَّهُ ليس بِعَرَضٍ مُطلقاً، لا بالمعنى اللغويّ فقط

٢- ثانياً: قالوا أنّ الواجب لو تركّب..فأجزاؤه إمّا..

أن تتّصف بصفات الكمال..فيلزم تعدّد الواجب

وذلك لأنَّ مِن جملة صفات الكمال: الوجوب والقدم، وأيضًا العلم التامّ والقدرة التامّة ونحوهما، وهي لا توجد إلّا في الواجبِ

وفيه نظرٌ، (لأنَّ الصفات الواجبة لذات الواجب تعالى. تكفي ذاتُه تعالى في اقتضائها من غير احتياج إلى الغير - والوجوبُ الذاتيُّ بهذا المعنى لا ينافي احتياجها إلى موصوفها) الخياليّ

أو لا يتصف بجميعها..فيلزم النقص والحدوث

٣- ثالثاً: قالوا: *ليس له مقدار ولا صورة ولا كيفية*

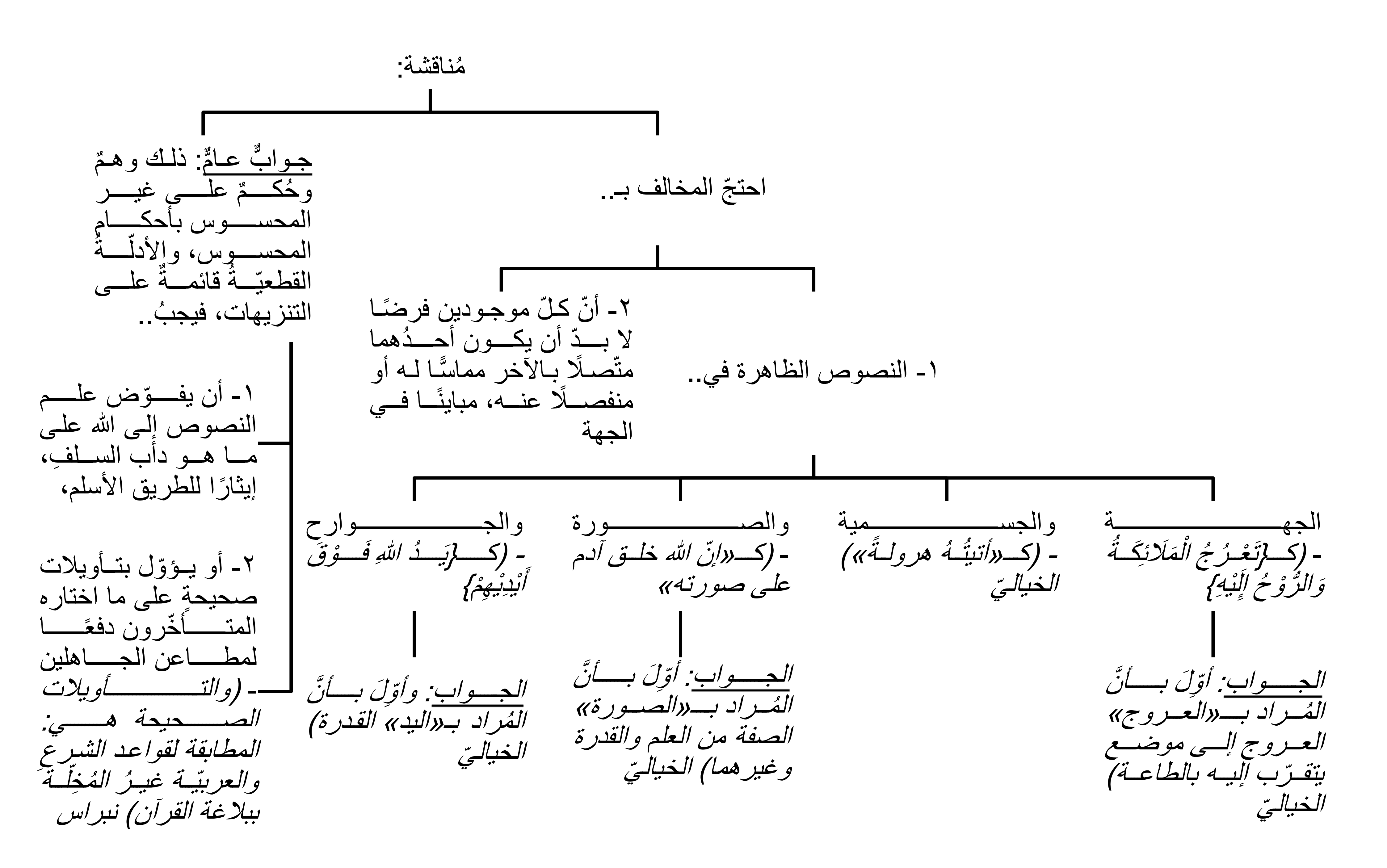
لأنَّهُ إمّا أن يكونَ..

على جميع الصور والأشكال والمقادير والكيفيّات..فيلزم اجتماع الأضداد

أو على بعضها، وهي مستويةُ الأقدام في إفادة المدح والنقص وفي عدم دلالة المحدثات عليه، فيفتقر إلى مخصّص ويدخل تحت قدرة الغير فيكون حادثًا

(وفيه نظرٌ، إذ يجوزُ أن يكون المخصّص نفس ذاتهِ فلا يدخل تحت قدرة الغير) كذا قِيلَ

وهذا بخلاف نحوِ العِلمِ والقدرة - *لأنَّ ثُبوتَها للواجب لا يحتاج إلى مخصّص*، فإنها صفات كمال، تدلّ المحدثات على ثبوتها؛ *لأنّ مبدع العالم على النمط العجب لا بدّ أن يكون حيًّا عليمًا قديرً*


مُناقشة:
احتجّ المخالف بـ..
١- النصوص الظاهرة في..
الجهة
- (كـ{تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} الخياليّ
الجواب: أوّلَ بأنَّ المُراد بـ«العروج» العروج إلى موضع يتقرّب إليه بالطاعة) الخياليّ
والجسمية
- (كـ«أتيتُه هرولةً») الخياليّ
والصورة
- (كـ«إنّ الله خلق آدم على صورته»
الجواب: أوّلَ بأنَّ المُراد بـ«الصورة» الصفة من العلم والقدرة وغيرهما) الخياليّ
والجوارح
- (كـ{يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ}
الجواب: وأوّلَ بأنَّ المُراد بـ«اليد» القدرة) الخياليّ
٢- أنّ كلّ موجودين فرضًا لا بدّ أن يكون أحدُهما متّصلًا بالآخر مماسًّا له أو منفصلًا عنه، مباينًا في الجهة
جوابٌ عامٌّ: ذلك وهمٌ وحُكمٌ على غير المحسوس بأحكام المحسوس، والأدلّةُ القطعيّةُ قائمةٌ على التنزيهات، فيجبُ..
١- أن يفوّض علم النصوص إلى الله على ما هو دأب السلفِ، إيثارًا للطريق الأسلم،
٢- أو يؤوّل بتأويلات صحيحة على ما اختاره المتأخّرون دفعًا لمطاعن الجاهلين
- (والتأويلات الصحيحة هي: المطابقة لقواعد الشرعِ والعربيّة غيرُ المُخِلّةَ ببلاغة القرآن) نبراس

ولا يشبهه شيء أي: لا يماثله

إذا أريد بالمماثلة..

الاتّحادُ في الحقيقة..*(فيستلزم تعدّد الواجب - أي الاتحاد بالنوع، وهو أن يشتركا في جميع الذاتيات، ولا يختلفا إلا بالعوارض المشخصة كزيدٍ وعمرو) نبراس*

أو كونُ الشيئينِ بِحَيثُ يسدّ أحدُهما مسدّ الآخر..فكذلك

والمُرادُ بالسدِّ أنْ يصلُح كلُّ واحدٍ مِنهما لِمَا يصلُح له الآخرُ

وذلك لَأنَّ شيئًا من الموجودات لا يسدّه تعالى في شيء من الأوصاف - فإنّ أوصافه أجلُّ وأعلى مِمَّا في المخلوقات بحيث لا مُناسبةَ بينهما

مُناقشة:

توجيهُ النُّقول: الظاهر أنه لا مخالفة، لأنّ مراد الأشعريّ المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالكيل مثلًا - فاشتراك الشيئين في جميع الأوصاف ومساواتهما من جميع الوجوه يرفع التعدّد، فكيف يتصوّر التماثل ؟

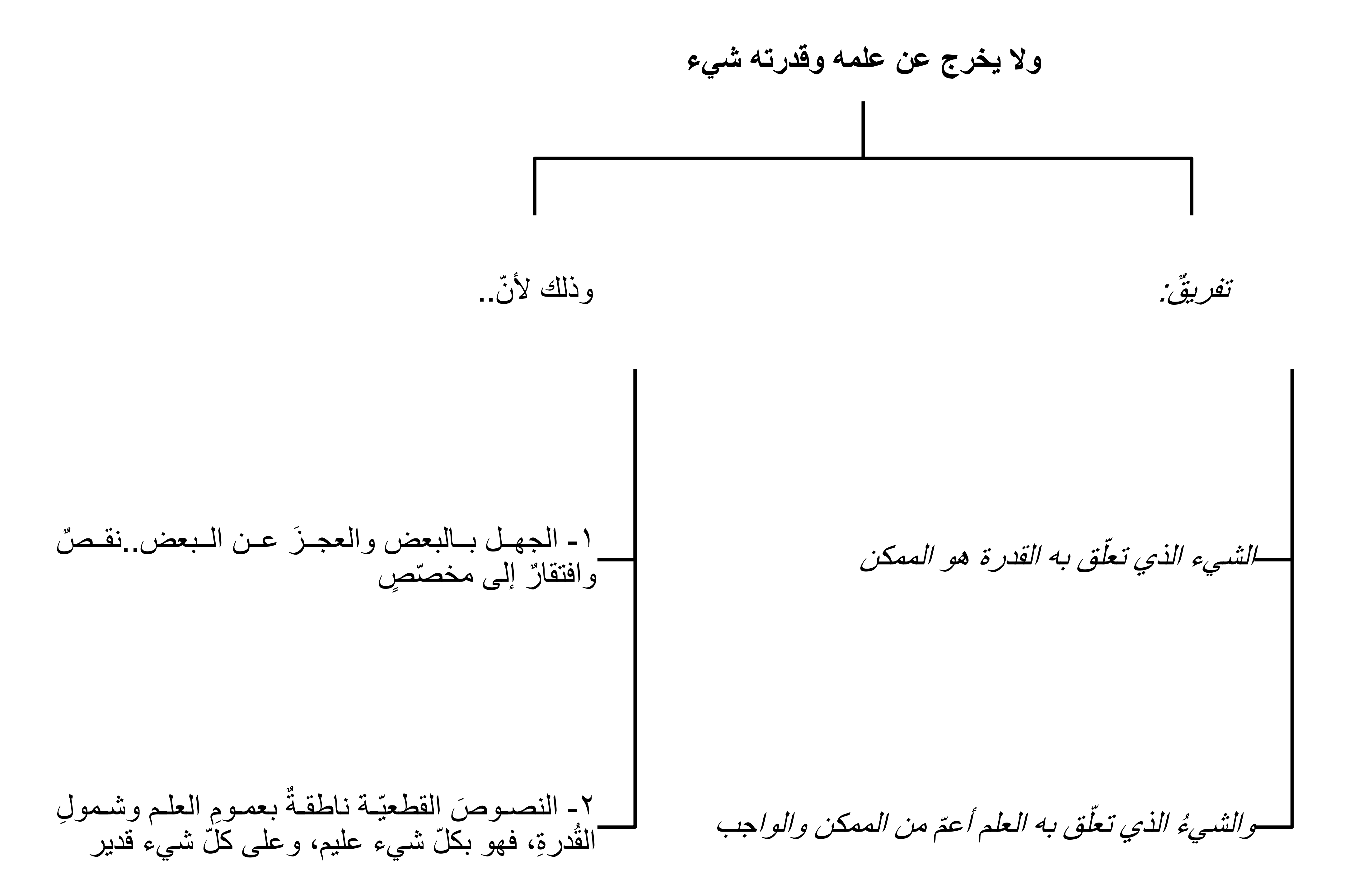
نُقُولٌ:

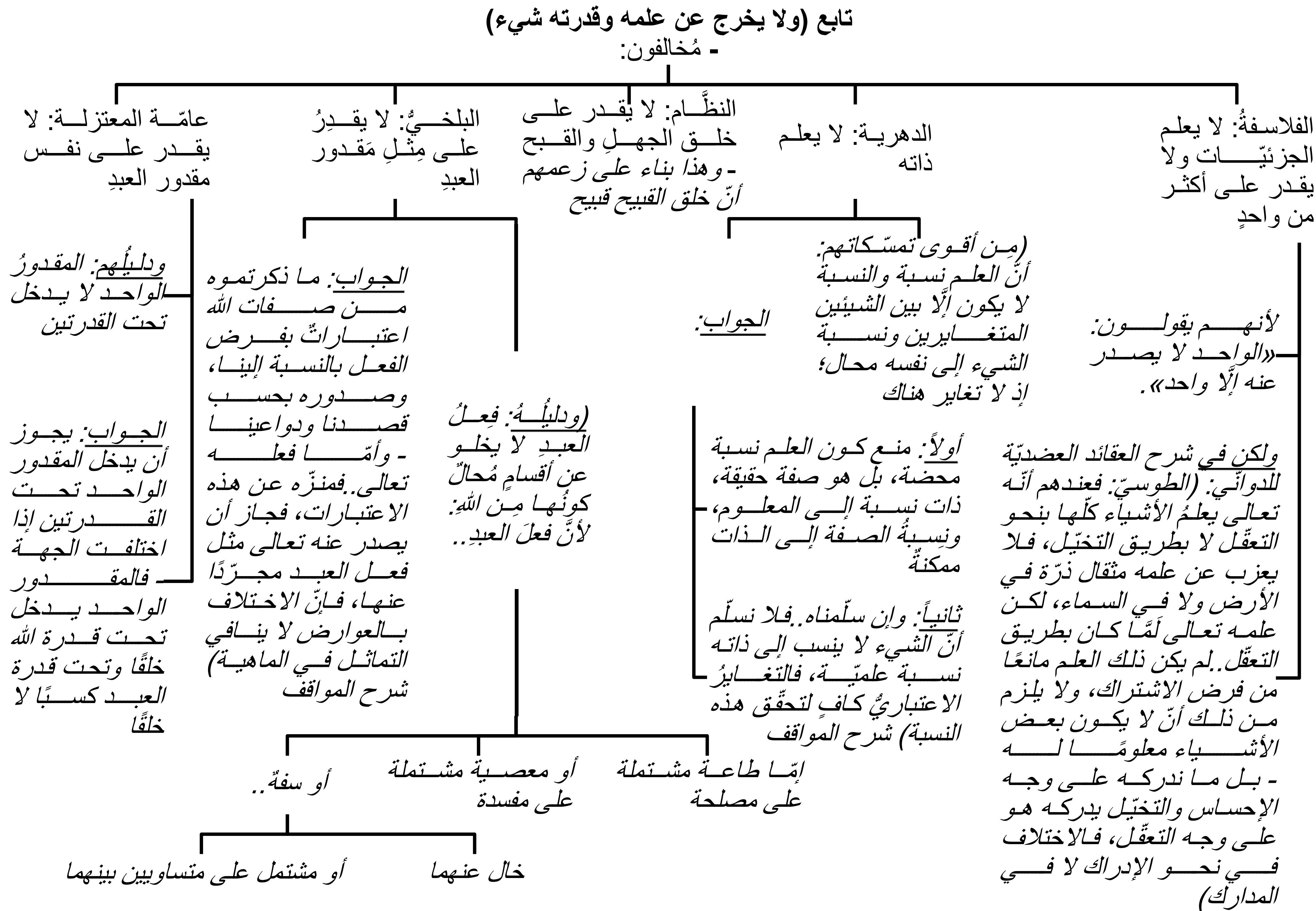
بداية الكلام للصابونيّ: (العلم منَّا موجود وعرَضٌ وعِلمٌ مُحدَثٌ وجائز الوجود ويتجدّد في كلّ زمان - فلو أثبتنا العلم صفة لله..لكان موجودًا وصفة قديمة وواجب الوجود ودائمًا مِن الأزل إلى الأبد، فلا يُمَاثِلُه علمُ الخَلق بوجه من الوجوه).

أي أنَّ المماثلة عندنا إنما يثبت بالاشتراك في جميع الأوصاف حتى لو اختلفا في وصف واحد انتفت المماثلة

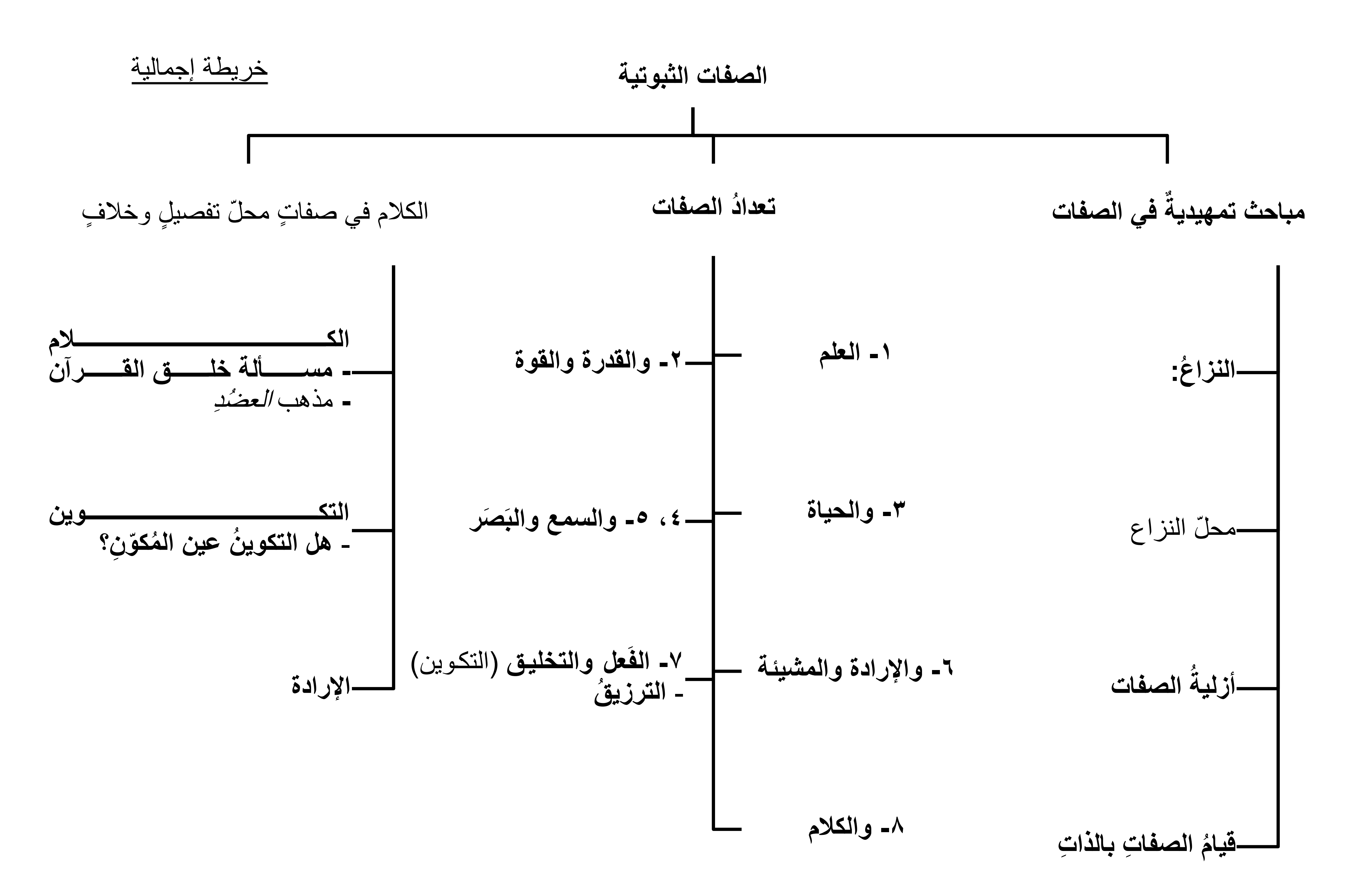
التبصرة لأبي المَعين: (نجد أهل اللغة لا يمتنعون من القول بـ«أنّ زيدًا مثل لعمرو في الفقه»، إذا كان يساويه فيه ويسدّ مسدّه في ذلك الباب، وإن كانت بينهما مخالفة بوجوه كثيرة - وما يقوله الأشعريّ من أنه لا مماثلة إلّا بالمساواة من جميع الوجوه..فاسدٌ

وذلك لحديث «الحنطة بالحنطة مِثْلًا بمِثْل»، وأراد الاستواء في الكيل لا غير وإن تفاوت الوزن وعدد الحبّات والصلابة والرخاوة


ولا يخرج عن علمه وقدرته شيء
تفريقٌ:
وذلك لأنّ..
الشيء الذي تعلّق به القدرة هو الممكن
والشيءُ الذي تعلّق به العلم أعمّ من الممكن والواجب
١- الجهل بالبعض والعجزَ عن البعض..نقصٌ وافتقارٌ إلى مخصّصٍ
٢- النصوصَ القطعيّة ناطقةٌ بعمومِ العلم وشمولِ القُدرةِ، فهو بكلّ شيء عليم، وعلى كلّ شيء قدير


تابع (ولا يخرج عن علمه وقدرته شيء)
- مُخالفون:
الفلاسفةُ: لا يعلم الجزئيّات ولا يقدر على أكثر من واحدٍ
لأنهم يقولون: «الواحد لا يصدر عنه إلَّا واحد».
ولكن في شرح العقائد العضديّة للدوانّي: (الطوسيّ: فعندهم أنّه تعالى يعلمُ الأشياء كلّها بنحو التعقّل لا بطريق التخيّل، فلا يعزب عن علمه مثقال ذرّة في الأرض ولا في السماء، لكن علمه تعالى لَمَّا كان بطريق التعقّل..لم يكن ذلك العلم مانعًا من فرض الاشتراك، ولا يلزم من ذلك أنّ لا يكون بعض الأشياء معلومًا له - بل ما ندركه على وجه الإحساس والتخيّل يدركه هو على وجه التعقّل، فالاختلاف في نحو الإدراك لا في المدارك)
الدهرية: لا يعلم ذاته
(مِن أقوى تمسّكاتهم: أنّ العلم نسبة والنسبة لا يكون إلَّا بين الشيئين المتغايرين ونسبة الشيء إلى نفسه محال؛ إذ لا تغاير هناك
الجواب:
أولاً: منع كون العلم نسبة محضة، بل هو صفة حقيقة، ذات نسبة إلى المعلوم، ونِسبةُ الصفة إلى الذات ممكنةٌ
ثانياً: وإن سلّمناه..فلا نسلّم أنّ الشيء لا ينسب إلى ذاته نسبة علميّة، فالتغايرُ الاعتباريُّ كافٍ لتحقّق هذه النسبة) شرح المواقف
النظَّام: لا يقدر على خلق الجهلِ والقبح
- وهذا بناء على زعمهم أنّ خلق القبيح قبيح
البلخيُّ: لا يقدِرُ على مِثْلِ مَقدور العبدِ
(ودليلُهُ: فِعلُ العبدِ لا يخلو عن أقسامٍ مُحالٌ كونُها مِن اللهِ: لأنَّ فعلَ العبدِ..
إمّا طاعة مشتملة على مصلحة
أو معصية مشتملة على مفسدة
أو سفهٌ..
خال عنهما
أو مشتمل على متساويين بينهما
الجواب: ما ذكرتموه من صفات الله اعتباراتٌ بفرض الفعل بالنسبة إلينا، وصدوره بحسب قصدنا ودواعينا - وأمّا فعله تعالى..فمنزّه عن هذه الاعتبارات، فجاز أن يصدر عنه تعالى مثل فعل العبد مجرّدًا عنها، فإنّ الاختلاف بالعوارض لا ينافي التماثل في الماهية) شرح المواقف
عامّة المعتزلة: لا يقدر على نفس مقدور العبدِ
ودليلُهم: المقدورُ الواحد لا يدخل تحت القدرتين
الجواب: يجوز أن يدخل المقدور الواحد تحت القدرتين إذا اختلفت الجهة فالمقدور الواحد يدخل تحت قدرة الله خلقًا وتحت قدرة العبد كسبًا لا خلقًا

الصفات الثبوتية


خريطة إجمالية
الصفات الثبوتية
مباحث تمهيديةٌ في الصفات
تعدادُ الصفات
الكلام في صفاتٍ محلّ تفصيلٍ وخلافٍ
النزاعُ:
محلّ النزاع
أزليةُ الصفات
قيامُ الصفاتِ بالذاتِ
١- العلم
٢- والقدرة والقوة
٣- والحياة
٤، ٥- والسمع والبَصَر
٦- والإرادة والمشيئة
٧- الفَعل والتخليق (التكوين)
- الترزيقُ
٨- والكلام
الكلام
- مسألة خلق القرآن
- مذهب العضُدِ
التكوين
- هل التكوينُ عين المُكوّنِ؟
الإرادة

إثباتُ الصفات

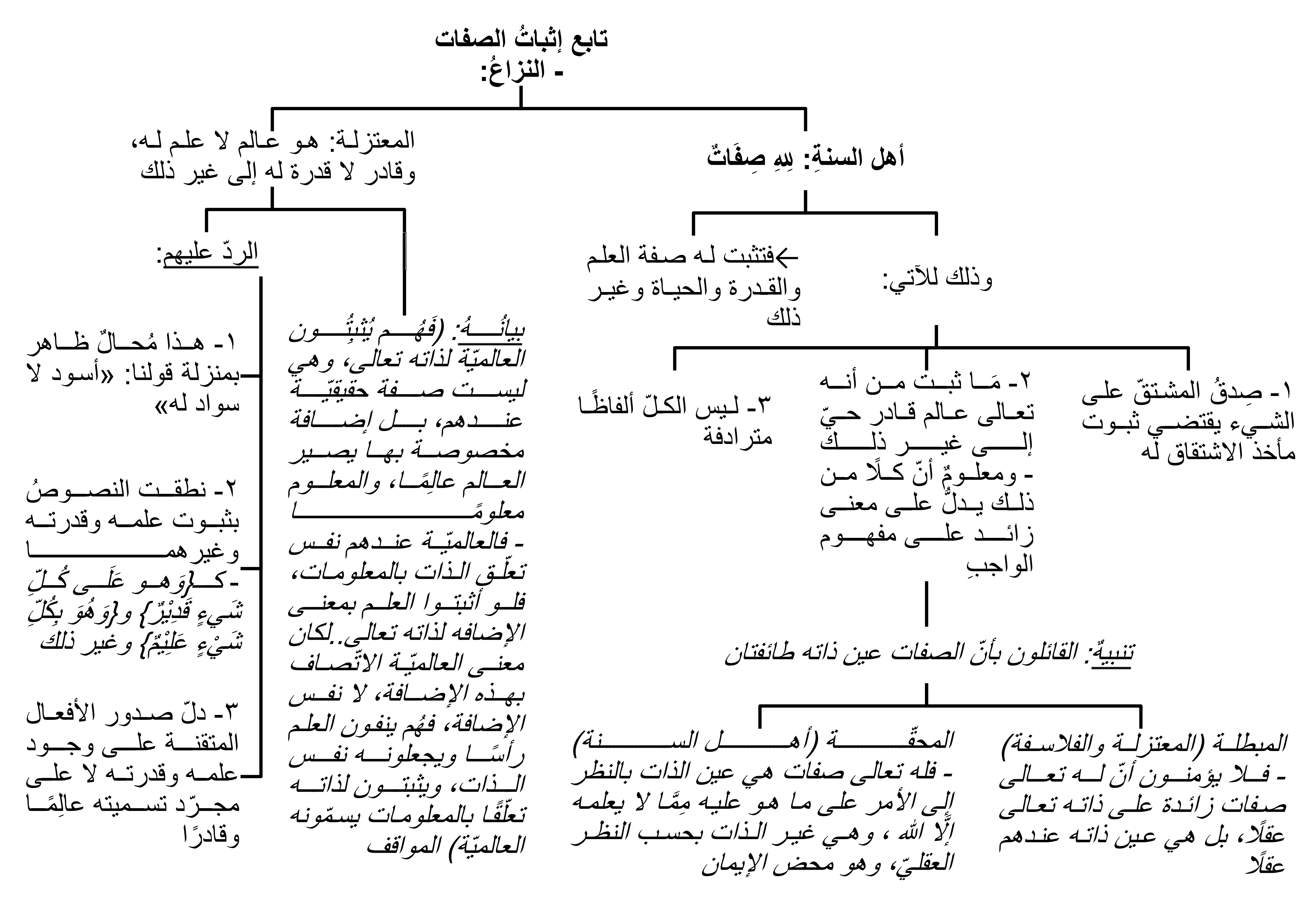
- محلّ النزاع

ليس النّزاع في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيّات والملكات

- فقد صَرّح مشايخنا بِأنّ الله حيّ، وله حياة أزليّة ليست بعرضٍ، ولا مستحيل البقاء، وكذا في سائر الصفات

بل النزاع في أنه كما أنّ للعالِم منّا علمًا هو عرض قائم به، زائد عليه حادث، فهل لصانع العالم علم هو صفة أزليّة قائمة به زائدة عليه، وكذا جميع الصفات

- فأنكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا أنّ صفاته عين ذاته، بمعنى أنّ ذاته يسمّى باعتبار التعلّق بالمعلومات عالِمًا وبالمقدورات قادرًا إلى غير ذلك


تابع إثباتُ الصفات
- النزاعُ:
أهل السنةِ: للهِ صِفَاتٌ
المعتزلة: هو عالم لا علم له، وقادر لا قدرة له إلى غير ذلك
وذلك للآتي:
فتثبت له صفة العلم والقدرة والحياة وغير ذلك
١- صِدقُ المشتقّ على الشيء يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق له
٢- مَا ثبت من أنه تعالى عالم قادر حيّ إلى غير ذلك - ومعلومٌ أنّ كلًا من ذلك يدلُّ على معنى زائد على مفهوم الواجبِ
٣- ليس الكلّ ألفاظًا مترادفة
تنبيهٌ: القائلون بأنّ الصفات عين ذاته طائفتان
المبطلة (المعتزلة والفلاسفة) - فلا يؤمنون أنّ له تعالى صفات زائدة على ذاته تعالى عقلًا، بل هي عين ذاته عندهم عقلًا
المحقّة (أهل السنة) - فله تعالى صفات هي عين الذات بالنظر إلى الأمر على ما هو عليه مِمَّا لا يعلمه إِلَّا الله ، وهي غير الذات بحسب النظر العقليّ، وهو محض الإيمان
بيانُهُ: (فَهُم يُثبِتُون العالميّة لذاته تعالى، وهي ليست صفة حقيقيّة عندهم، بل إضافة مخصوصة بها يصير العالم عالِمًا، والمعلوم معلومًا - فالعالميّة عندهم نفس تعلّق الذات بالمعلومات، فلو أثبتوا العلم بمعنى الإضافه لذاته تعالى..لكان معنى العالميّة الاتّصاف بهذه الإضافة، لا نفس الإضافة، فهُم ينفون العلم رأسًا ويجعلونه نفس الذات، ويثبتون لذاته تعلّقًا بالمعلومات يسمّونه العالميّة) المواقف
الردّ عليهم:
١- هذا مُحالٌ ظاهر بمنزلة قولنا: «أسود لا سواد له»
٢- نطقت النصوصُ بثبوت علمه وقدرته وغيرهما - كـ{وَهو عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيْرٌ} و{وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيْمٌ} وغير ذلك
٣- دلّ صدور الأفعال المتقنة على وجود علمه وقدرته لا على مجرّد تسميته عالِمًا وقادرًا

تابع إثباتُ الصفات

- مُناقشة:

اعتراضٌ وجوابٌ:

اعتُرِضَ: يلزمُ على قولِكم تكثّرٌ في الذات

- *(الصفات كثيرة كالعلم والقدرة، فلو كانت عين الذات لزم تكثّر الذات، وهو باطلٌ*

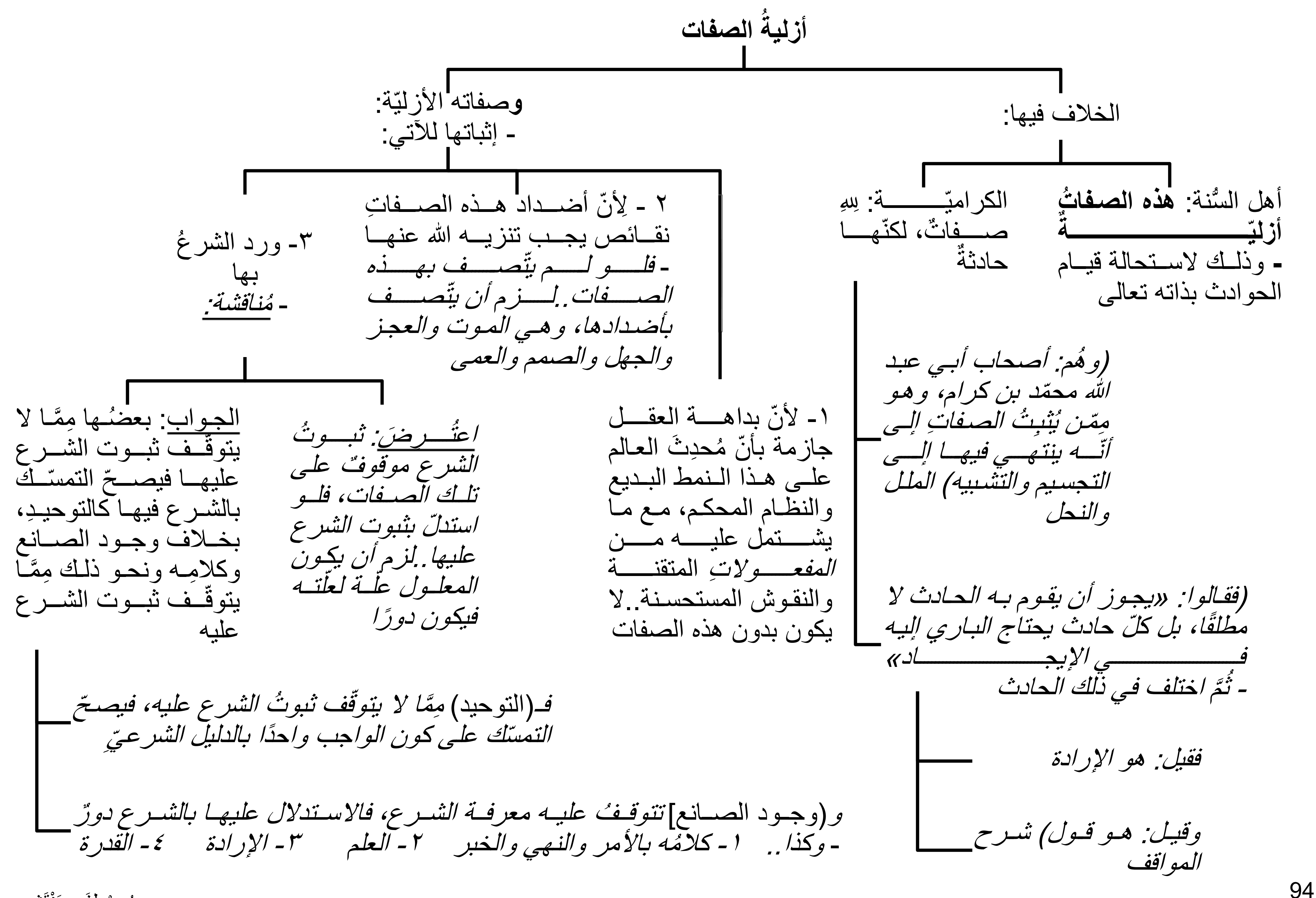
الجوابُ: لا تكثّر في الذات، بل في تعلّقاتها وهي خارجة عن الذات) نبراس

اعتراضٌ وجوابٌ:

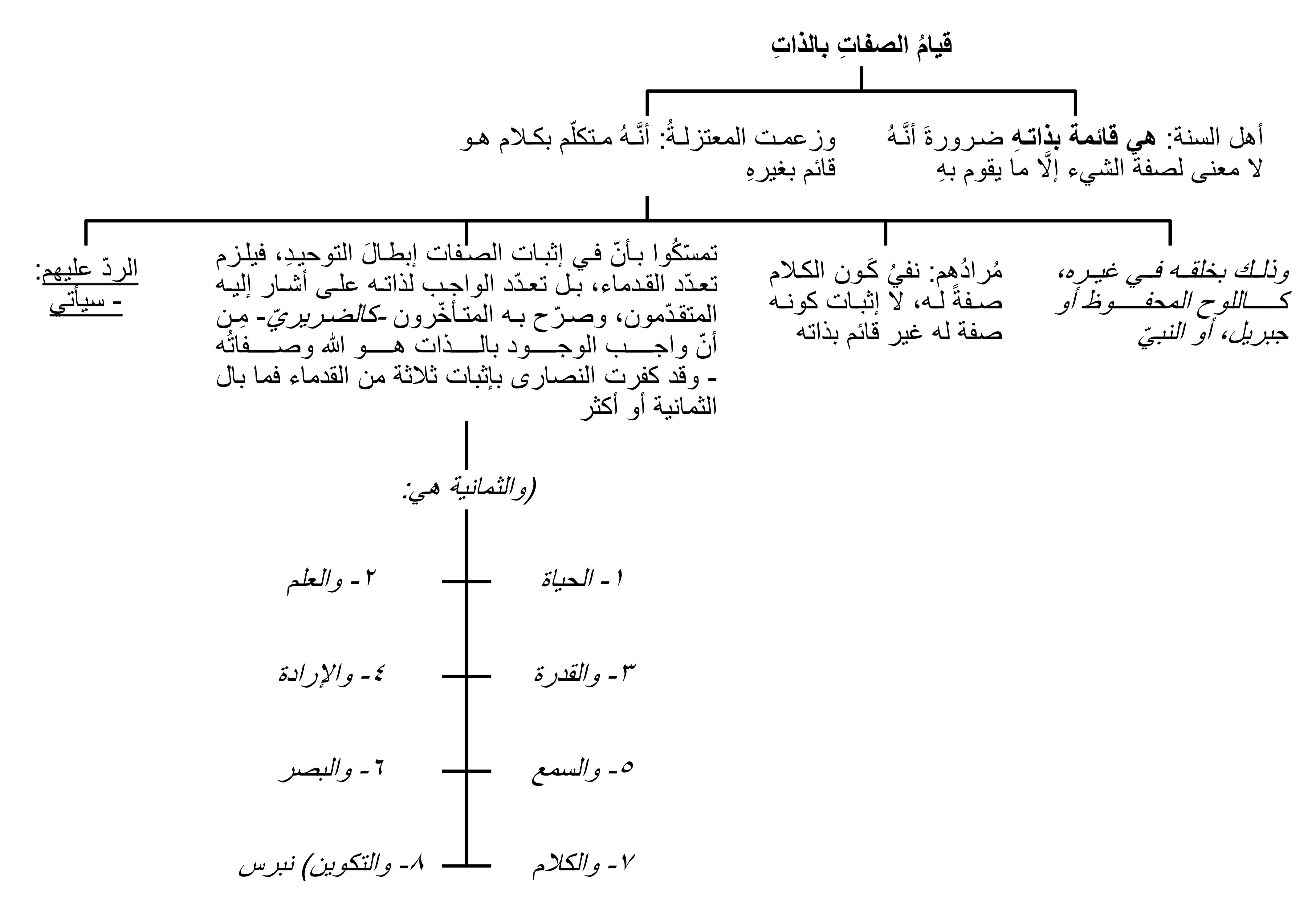
اعتُرِضَ: القول بالصفات الزائدة القديمة يُوجِبُ كثرة القدماء والواجبات

الجوابُ: المستحيلُ هو تعدّد الذوات القديمة وهو غير لازم

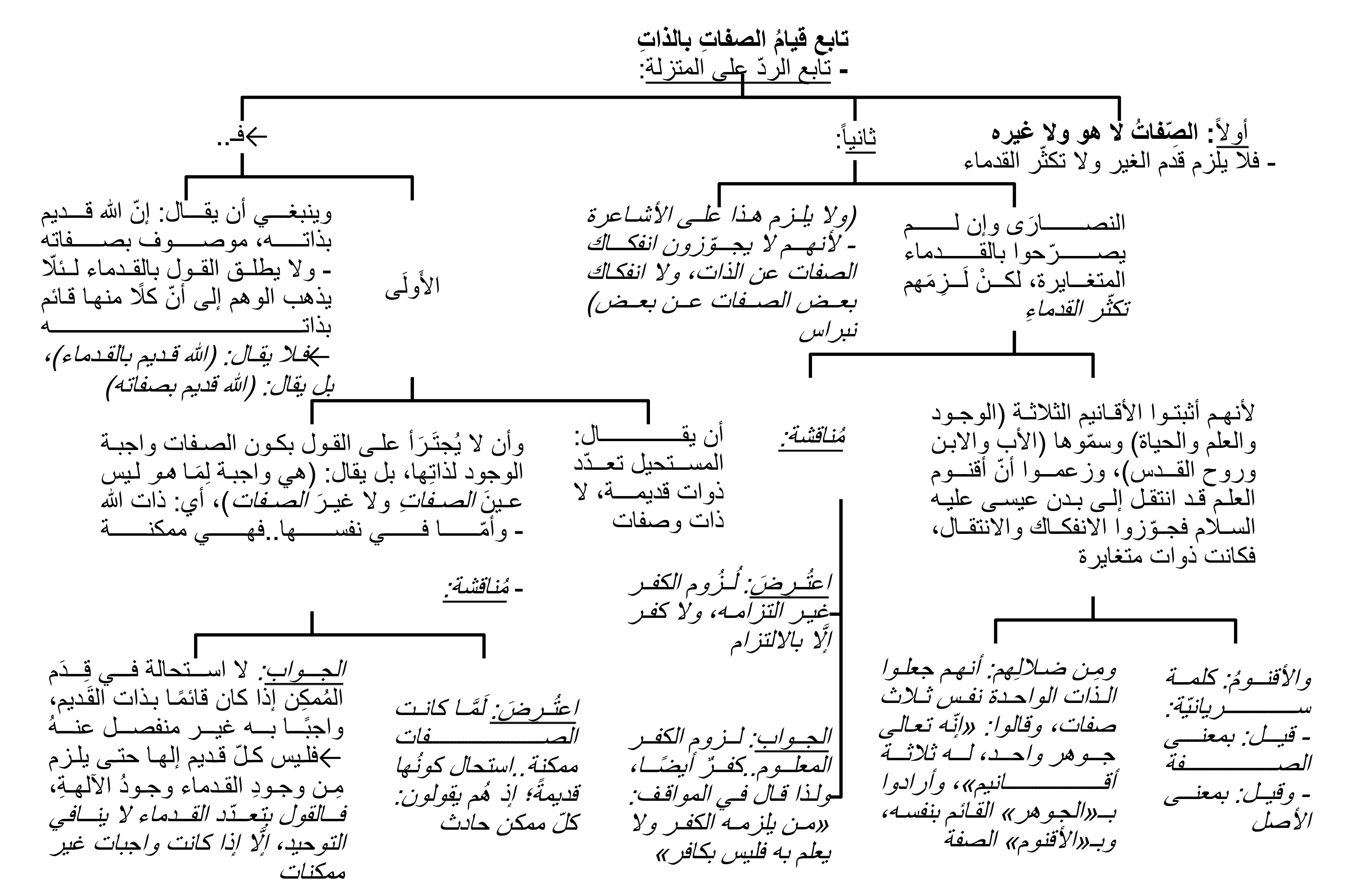
إلزامٌ *للفلاسفة والمعتزلة*: يلزمكم كونُ العلم مثلًا قدرة وحياة وعالِمًا وحيًّا وقادرًا


أزليةُ الصفات
الخلاف فيها:
أهل السُّنة: هذه الصفاتُ أزليّةٌ
- وذلك لاستحالة قيام الحوادث بذاته تعالى
الكراميّة: لله صفاتٌ، لكنّها حادثةٌ
(وهُم: أصحاب أبي عبد الله محمّد بن كرام، وهو ممّن يُثبِتُ الصفاتِ إلى أنّه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه) الملل والنحل
(فقالوا: «يجوز أن يقوم به الحادث لا مطلقًا، بل كلّ حادث يحتاج الباري إليه في الإيجاد»
- ثُمَّ اختلف في ذلك الحادث
فقيل: هو الإرادة
وقيل: هو قول) شرح المواقف
وصفاته الأزليّة:
- إثباتها للآتي:
١- لأنّ بداهة العقل جازمة بأنّ مُحدِثَ العالم على هذا النمط البديع والنظام المحكم، مع ما يشتمل عليه من المفعولاتِ المتقنة والنقوش المستحسنة..لا يكون بدون هذه الصفات
٢ - لِأنّ أضداد هذه الصفاتِ نقائص يجب تنزيه الله عنها
- فلو لم يتّصف بهذه الصفات..لزم أن يتّصف بأضدادها، وهي الموت والعجز والجهل والصمم والعمى
٣- ورد الشرعُ بها
- مُناقشة:
اعتُرِضَ: ثبوتُ الشرع موقوفٌ على تلك الصفات، فلو استدلّ بثبوت الشرع عليها..لزم أن يكون المعلول علّة لعلّته فيكون دورًا
الجواب: بعضُها مِمَّا لا يتوقّف ثبوت الشرع عليها فيصحّ التمسّك بالشرع فيها كالتوحيدِ، بخلاف وجود الصانع وكلامِه ونحو ذلك مِمَّا يتوقّف ثبوت الشرع عليه
فـ(التوحيد) مِمَّا لا يتوقّف ثبوتُ الشرع عليه، فيصحّ التمسّك على كون الواجب واحدًا بالدليل الشرعيِّ
و(وجود الصانع] تتوقفُ عليه معرفة الشرع، فالاستدلال عليها بالشرع دورٌ
- وكذا.. ١- كلامُه بالأمر والنهي والخبر ٢- العلم ٣- الإرادة ٤- القدرة

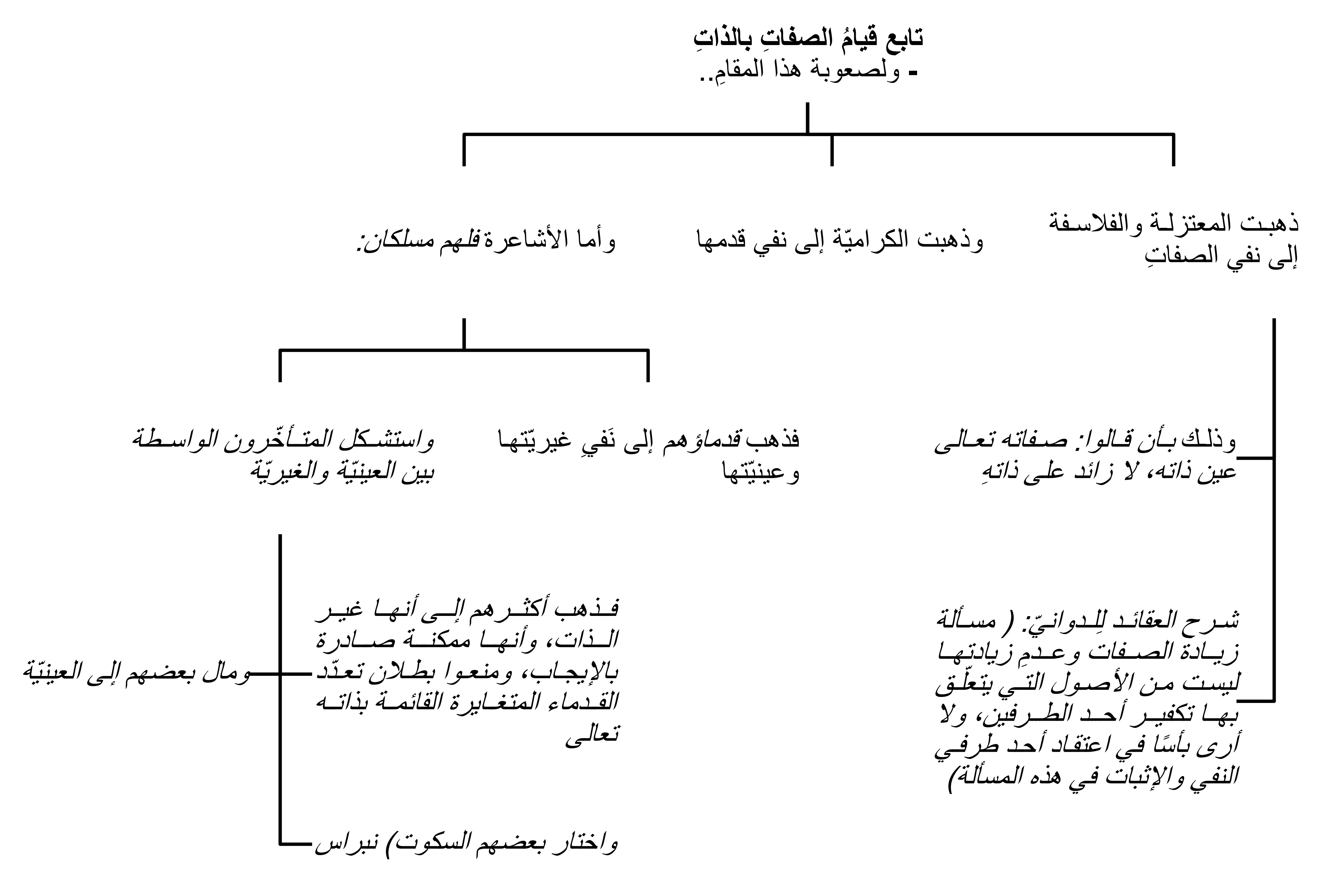
مُصْطفَى دَنْقَش



قيامُ الصفاتِ بالذاتِ
أهل السنة: هي قائمة بذاتـهِ ضـرورةَ أنَّـهُ لا معنى لصفة الشيء إلَّا ما يقوم بهِ
وزعمت المعتزلـةُ: أنَّـهُ متكلّم بكلام هو قائم بغيرهِ
وذلـك بخلقـه فـي غيـره، كـــاللوح المحفـــوظ أو جبريل، أو النبيّ
مُرادُهم: نفيُ كَون الكلام صفةً لـه، لا إثبـات كونـه صفة له غير قائم بذاته
تمسّكُوا بـأنّ فـي إثبـات الصفات إبطـالَ التوحيدِ، فيلـزم تعـدّد القدماء، بـل تعـدّد الواجب لذاتـه علـى أشـار إليـه المتقدّمون، وصـرّح بـه المتـأخّرون -كالضريريّ- مِـن أنّ واجـب الوجـود بالـذات هـو الله وصـفاتُه - وقد كفرت النصارى بإثبات ثلاثة من القدماء فما بال الثمانية أو أكثر
الردّ عليهم: - سيأتي
(والثمانية هي:
١- الحياة
٢- والعلم
٣- والقدرة
٤- والإرادة
٥- والسمع
٦- والبصر
٧- والكلام
٨- والتكوين) نبرس



تابع قيامُ الصفاتِ بالذاتِ
- تابع الردّ على المتزلة:
أولاً: الصّفاتُ لا هو ولا غيره
- فلا يلزم قدم الغير ولا تكثّر القدماء
ثانياً:
فـ..
النصارَى وإن لم يصرّحوا بالقدماء المتغايرة، لكنْ لَزِمَهم تكثّر القدماءِ
(ولا يلزم هذا على الأشاعرة - لأنهم لا يجوّزون انفكاك الصفات عن الذات، ولا انفكاك بعض الصفات عن بعض) نبراس
الأَولَى
وينبغي أن يقال: إنّ الله قديم بذاته، موصوف بصفاته
- ولا يطلق القول بالقدماء لئلّا يذهب الوهم إلى أنّ كلًا منها قائم بذاته
فلا يقال: (الله قديم بالقدماء)، بل يقال: (الله قديم بصفاته)
لأنهم أثبتوا الأقانيم الثلاثة (الوجود والعلم والحياة) وسمّوها (الأب والابن وروح القدس)، وزعموا أنّ أقنوم العلم قد انتقل إلى بدن عيسى عليه السلام فجوّزوا الانفكاك والانتقال، فكانت ذوات متغايرة
مُناقشة:
أن يقال: المستحيل تعدّد ذوات قديمة، لا ذات وصفات
وأن لا يُجتَرَأ على القول بكون الصفات واجبة الوجود لذاتِها، بل يقال: (هي واجبة لِمَا هو ليس عينَ الصفاتِ ولا غيرَ الصفات)، أي: ذات الله
- وأمّا في نفسها..فهي ممكنة
- مُناقشة:
اعتُرِضَ: لُزُوم الكفر غير التزامه، ولا كفر إلَّا بالالتزام
الجواب: لزوم الكفر المعلوم..كفرٌ أيضًا، ولذا قال في المواقف: «من يلزمه الكفر ولا يعلم به فليس بكافر»
والأقنومُ: كلمة سريانيّة:
- قيل: بمعنى الصفة
- وقيل: بمعنى الأصل
ومِن ضلالِهم: أنهم جعلوا الذات الواحدة نفس ثلاث صفات، وقالوا: «إنّه تعالى جوهر واحد، له ثلاثة أقانيم»، وأرادوا بـ«الجوهر» القائم بنفسه، وبـ«الأقنوم» الصفة
اعتُرِضَ: لَمَّا كانت الصفات ممكنة..استحال كونُها قديمةً؛ إذ هُم يقولون: كلّ ممكن حادث
الجواب: لا استحالة في قِدَم المُمكِن إذا كان قائمًا بذات القَديم، واجبًا به غير منفصل عنهُ
فليس كلّ قديم إلها حتى يلزم مِن وجودِ القدماء وجودُ الآلهةِ، فالقول بتعدّد القدماء لا ينافي التوحيد، إلَّا إذا كانت واجبات غير ممكنات



تابع قيامُ الصفاتِ بالذاتِ
- ولصعوبة هذا المقامِ..
ذهبت المعتزلة والفلاسفة إلى نفي الصفاتِ
وذهبت الكراميّة إلى نفي قدمها
وأما الأشاعرة فلهم مسلكان:
وذلك بأن قالوا: صفاته تعالى عين ذاته، لا زائد على ذاتهِ
شرح العقائد للدوانيّ: (مسألة زيادة الصفات وعدمِ زيادتها ليست من الأصول التي يتعلّق بها تكفير أحد الطرفين، ولا أرى بأسًا في اعتقاد أحد طرفي النفي والإثبات في هذه المسألة)
فذهب قدماؤهم إلى نَفيِ غيريّتها وعينيّتها
واستشكل المتأخّرون الواسطة بين العينيّة والغيريّة
فذهب أكثرهم إلى أنها غير الذات، وأنها ممكنة صادرة بالإيجاب، ومنعوا بطلان تعدّد القدماء المتغايرة القائمة بذاته تعالى
ومال بعضهم إلى العينيّة
واختار بعضهم السكوت) نبراس

مُناقشة في مسلك الأشاعرة مِن نَفيِ غيريّتها وعينيّتها:

١- اعتُرِضَ: نفيُ الغيرية صريحا مع نفي العينية صريحا..جمعٌ بين النقيضين

٢- الجواب: فسّروا الغيريّة بكون الموجودين بحيث يقدّر ويتصوّر وجود أحدهما مع عدم الآخر، أي: يمكن الانفكاك بينهما، والعينيّة باتحّاد المفهوم بلا تفاوت أصلًا، فلا يكونان نقيضين، بل يتصوّر بينهما واسطة كالصفة مع الذاتِ

أي أنّ ذات الله موجود قديم وصفاته موجودة قديمة، لا يتصوّر وجود ذاته دون صفاته، ولا وجود صفاته دون ذاته، ولا نعني بالمغايرة المنفيّة إلّا هذا

←فقيام الذات بدون تلك الصفات المعيّنة مُتَصَوَّر، فتكون غير الذات

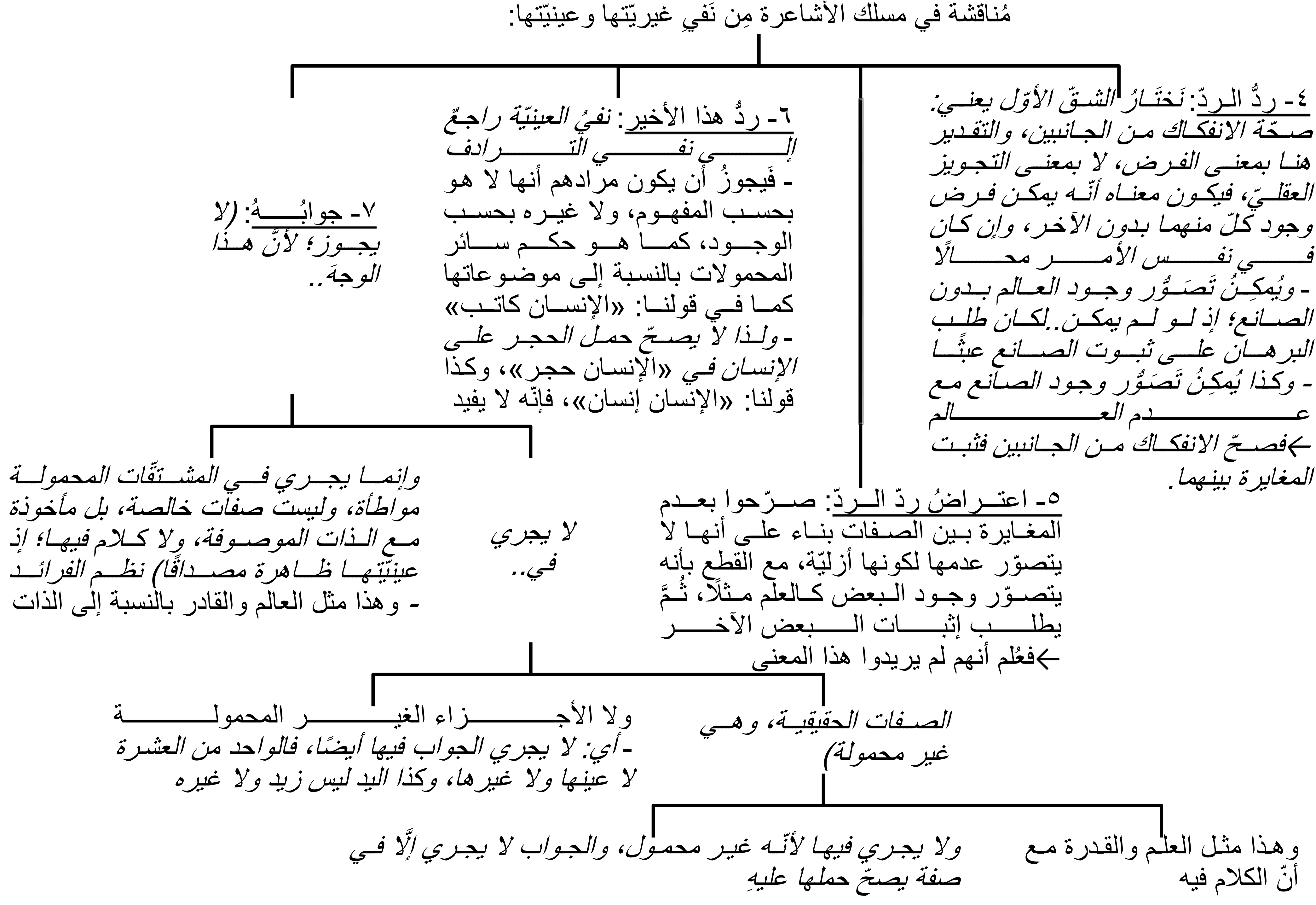
- وقيّد «الصفة» بالتعيين لِمَا أنّ الذات الموجودة لا بدّ لها من صفة في الجملة

٣- ردُّ الجواب: إن أرادوا به..

أ- صحّة الانفكاك من الجانبين..انتقض بالعالَم مع الصانِع وبالعرض مع المحل
- إذ لا يتصوّر وجود العالم مع عدم الصانع لاستحالة عدمه، ولا وجود العرض كالسواد مثلًا بدون المحلّ، وهو ظاهر مع القطع بالمغايرة اتّفاقًا

ب- أو اكتفوا بجانبٍ واحدٍ..لَزمت المغايرة بين الجزء والكلّ، وكذا بين الذات والصفة للقطع بجواز وجود الجزء بدون الكلّ والذات بدون الصفات

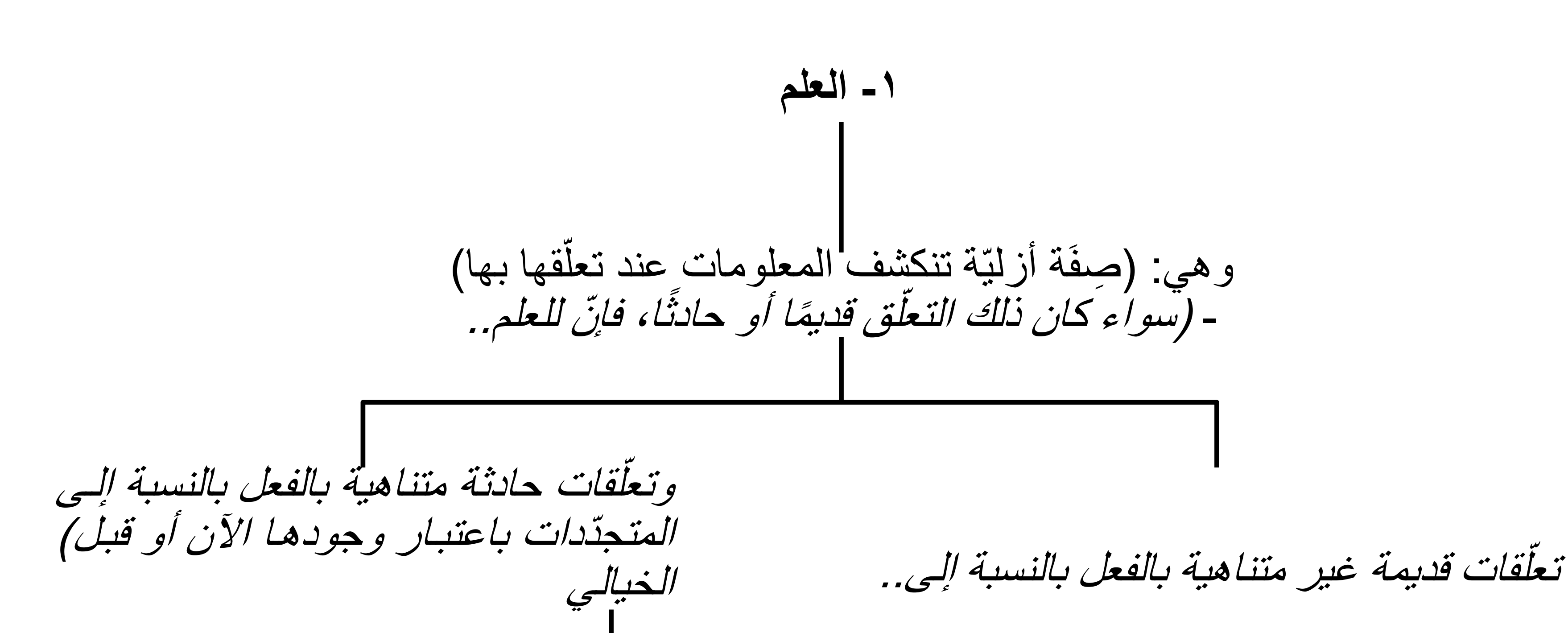
بقية المناقشة
- في الصفحة التالية



مُناقشة في مسلك الأشاعرة مِن نَفيِ غيريّتها وعينيّتها:
٤- ردُّ الردّ: نَختَارُ الشقّ الأوّل يعني: صحّة الانفكاك من الجانبين، والتقدير هنا بمعنى الفرض، لا بمعنى التجويز العقليّ، فيكون معناه أنّه يمكن فرض وجود كلّ منهما بدون الآخر، وإن كان في نفس الأمر محالًا
- ويُمكِنُ تَصَوُّر وجود العالم بدون الصانع؛ إذ لو لم يمكن..لكان طلب البرهان على ثبوت الصانع عبثًا
- وكذا يُمكِنُ تَصَوُّر وجود الصانع مع عدم العالم
←فصحّ الانفكاك من الجانبين فثبت المغايرة بينهما.
٥- اعتراضُ ردّ الردّ: صرّحوا بعدم المغايرة بين الصفات بناء على أنها لا يتصوّر عدمها لكونها أزليّة، مع القطع بأنه يتصوّر وجود البعض كالعلم مثلًا، ثُمَّ يطلب إثبات البعض الآخر
←فعُلم أنهم لم يريدوا هذا المعنى
٦- ردُّ هذا الأخير: نفيُ العينيّة راجعٌ إلى نفي الترادف
- فَيجوزُ أن يكون مرادهم أنها لا هو بحسب المفهوم، ولا غيره بحسب الوجود، كما هو حكم سائر المحمولات بالنسبة إلى موضوعاتها كما في قولنا: «الإنسان كاتب»
- ولذا لا يصحّ حمل الحجر على الإنسان في «الإنسان حجر»، وكذا قولنا: «الإنسان إنسان»، فإنّه لا يفيد
٧- جوابُهُ: (لا يجوز؛ لأنَّ هذا الوجهَ..
لا يجري في..
وإنما يجري في المشتقّات المحمولة مواطأة، وليست صفات خالصة، بل مأخوذة مع الذات الموصوفة، ولا كلام فيها؛ إذ عينيّتها ظاهرة مصداقًا) نظم الفرائد
- وهذا مثل العالم والقادر بالنسبة إلى الذات
الصفات الحقيقية، وهي غير محمولة)
ولا الأجزاء الغير المحمولة
- أي: لا يجري الجواب فيها أيضًا، فالواحد من العشرة لا عينها ولا غيرها، وكذا اليد ليس زيد ولا غيره
وهذا مثل العلم والقدرة مع أنّ الكلام فيه
ولا يجري فيها لأنّه غير محمول، والجواب لا يجري إلّا في صفة يصحّ حملها عليهِ

تعداد الصفات

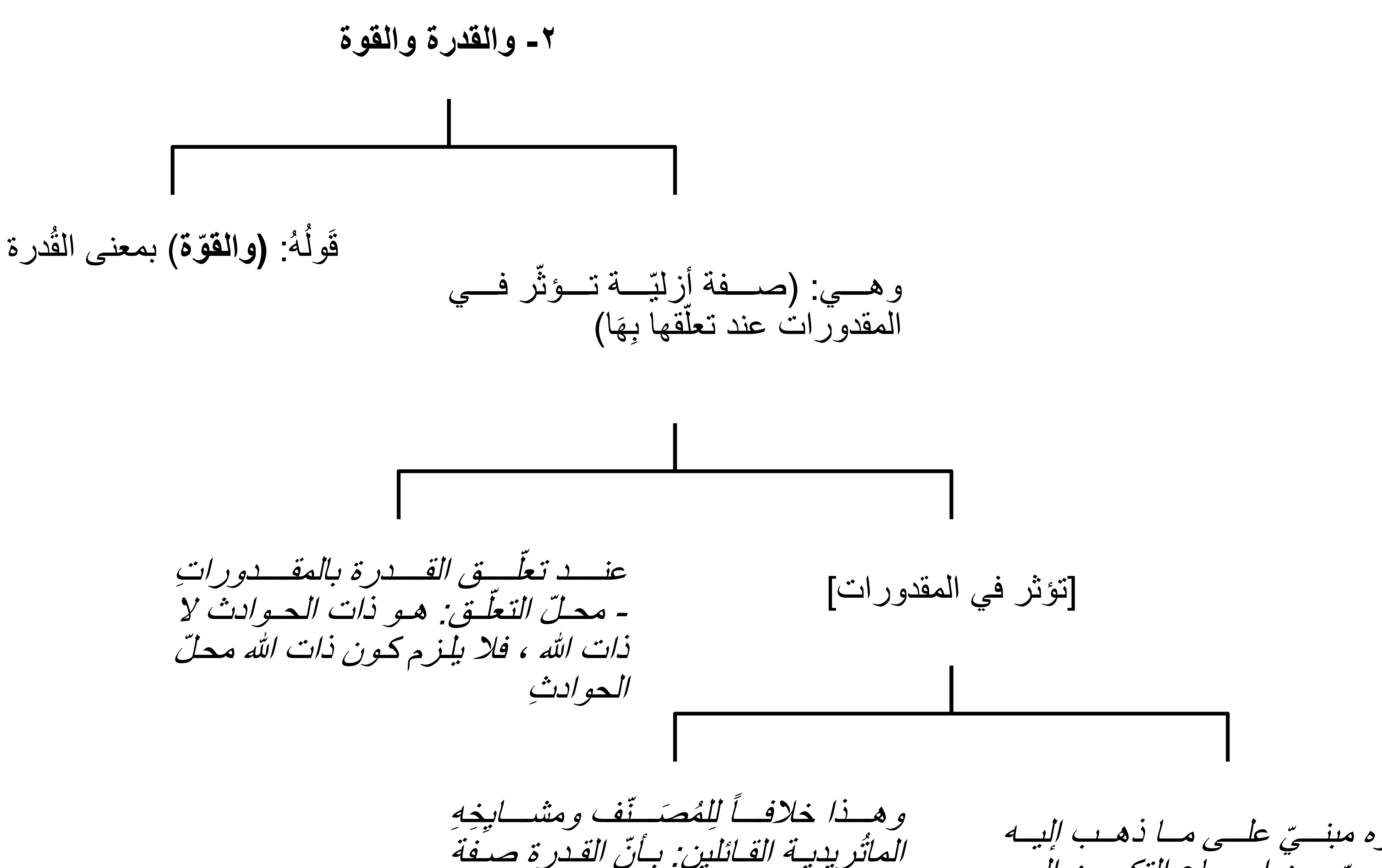
١- العلم
٢- والقدرة والقوة
٣- والحياة
٤ ، ٥- والسمع والبَصَر
٦- والإرادة والمشيئة
٧- الفَعل والتخليق (التكوين)
٨- والكلام

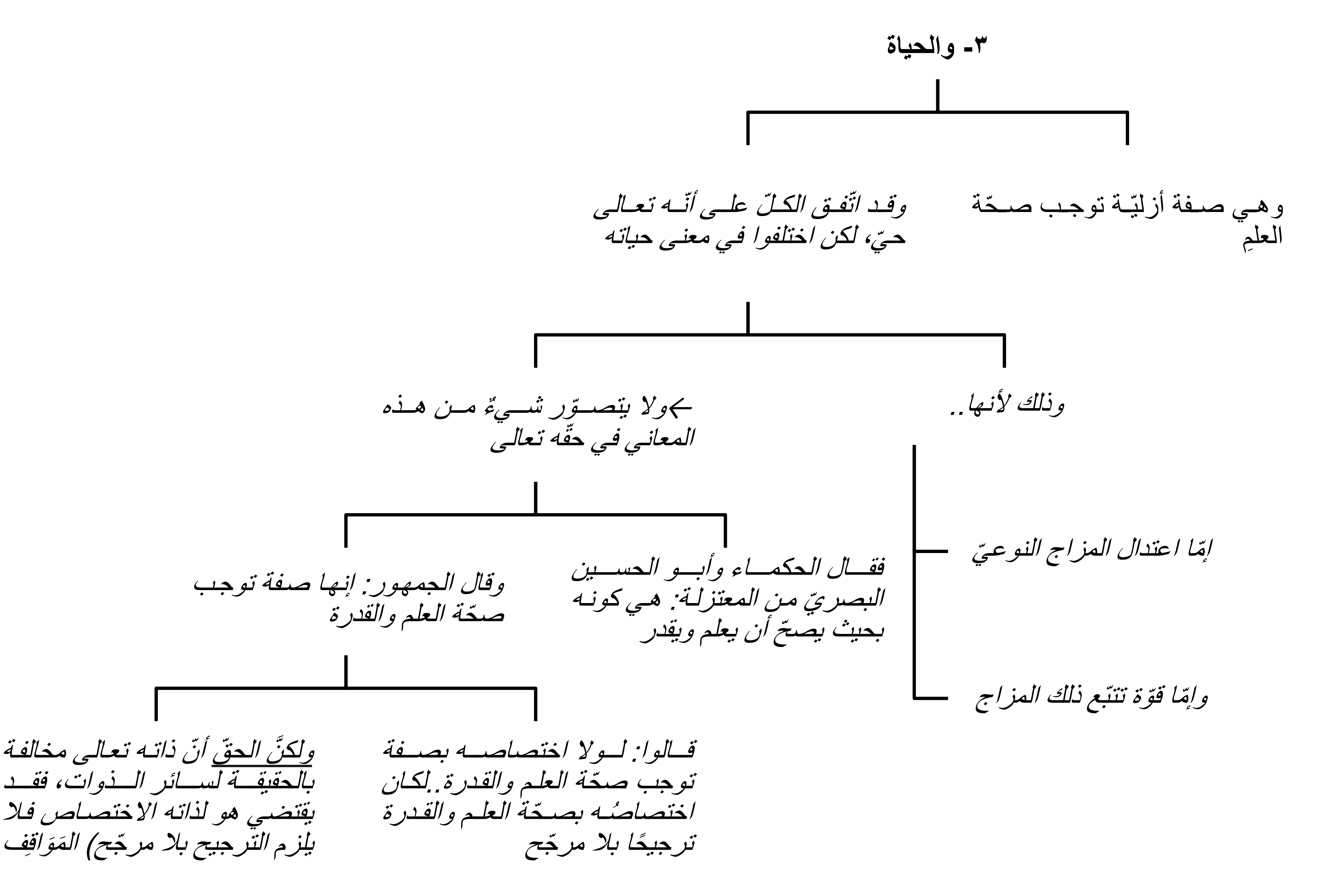


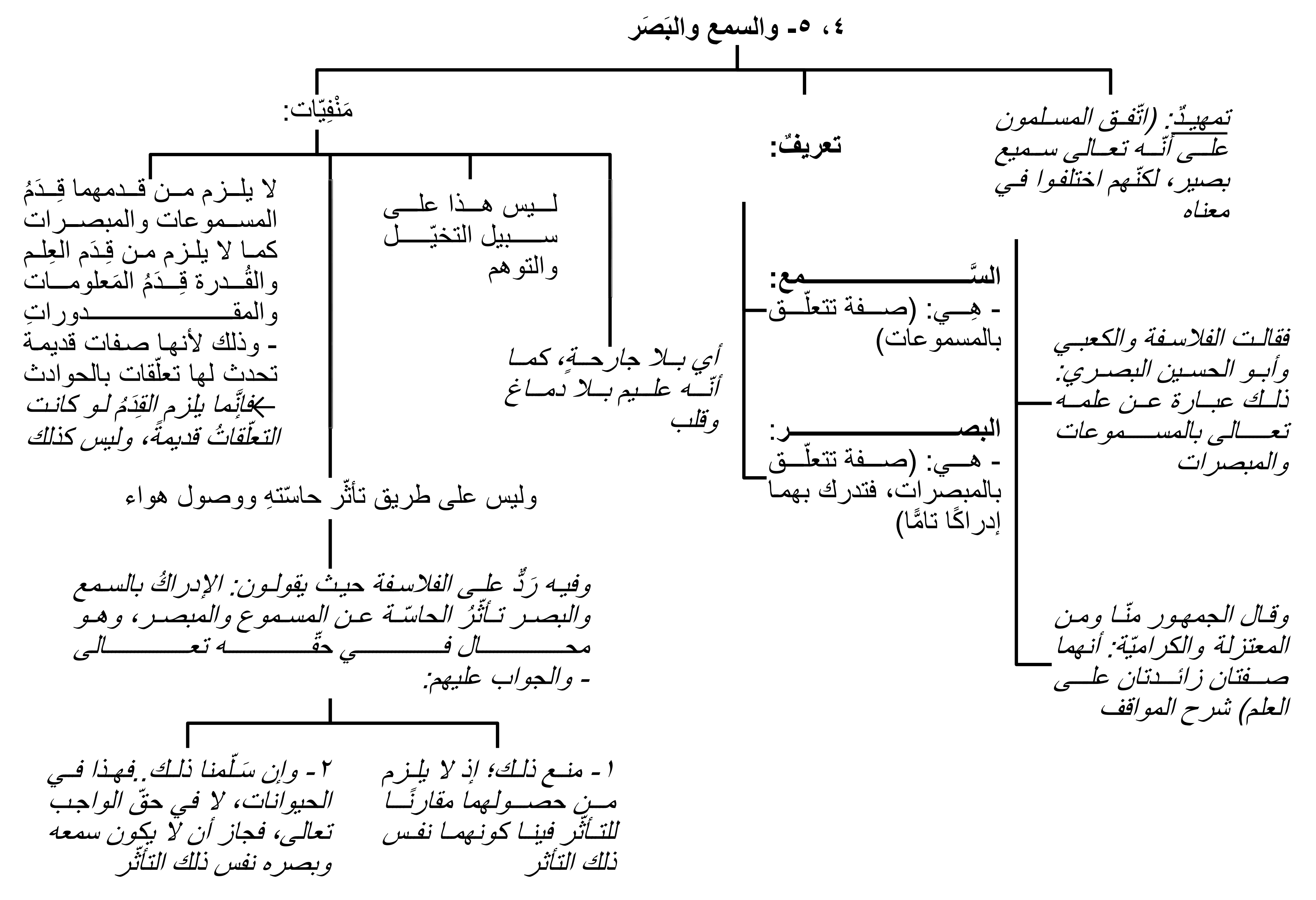
الأزليّات

والمتجدّدات باعتبار أنها ستجدّد

(ولا يلزم من تغيّر المتجدّدات بحسب تجدّد الأزمان وتبدّلها تبدّل ذات الواجب من صفة إلى صفة على ما زعمت الفلاسفة
- لأنّ ذلك لا يوجب تغيّرًا في صفة العلم، بل في تعلّقاتها التي هي أمور إضافيّة، ولا فساد فيه، هذا ما عليه الجمهور
- وذهب بعض المحقّقين إلى أنّ علمه تعالى بالمتجدّدات بأنها وجدت، والعلم بأنها ستوجد واحد. فلا حاجة إلى إثبات تعلّقات حادثة لعلمه تعالى بالمتجدِّدات باعتبار وجودها) السيالكوتيّ


٢- والقدرة والقوة
قَوْلُهُ: **(والقوّة)** بمعنى القُدرة
وهي: (صفة أزليّة تؤثّر في المقدورات عند تعلّقها بِهَا)
[تؤثر في المقدورات]
عند تعلّق القدرة بالمقدوراتِ - محلّ التعلّق: هو ذات الحوادث لا ذات الله ، فلا يلزم كون ذات الله محلّ الحوادثِ
ظاهره مبنيّ على ما ذهب إليه الأشعريّ من إرجاع التكوين إلى القدرة
وهذا خلافاً لِلمُصَنّف ومشايِخِهِ الماتُريدية القائلين: بأنّ القدرة صفة مصحّحة، والإرادة مرجّحة، والتكوين مؤثّرة) نبراس


٣- والحياة
وهي صفة أزليّة توجب صحّة العلمِ
وقد اتّفق الكلّ على أنّه تعالى حيّ، لكن اختلفوا في معنى حياته
وذلك لأنها..
إمّا اعتدال المزاج النوعيّ
وإمّا قوّة تتبّع ذلك المزاج
←ولا يتصوّر شيءٌ من هذه المعاني في حقّه تعالى
فقال الحكماء وأبو الحسين البصريّ من المعتزلة: هي كونه بحيث يصحّ أن يعلم ويقدر
وقال الجمهور: إنها صفة توجب صحّة العلم والقدرة
قالوا: لولا اختصاصه بصفة توجب صحّة العلم والقدرة..لكان اختصاصُه بصحّة العلم والقدرة ترجيحًا بلا مرجّح
ولكنَّ الحقّ أنّ ذاته تعالى مخالفة بالحقيقة لسائر الذوات، فقد يقتضي هو لذاته الاختصاص فلا يلزم الترجيح بلا مرجّح) المَوَاقِف


٤، ٥- والسمع والبَصَر
تمهيدٌ: (اتّفق المسلمون على أنّه تعالى سميع بصير، لكنّهم اختلفوا في معناه
فقالت الفلاسفة والكعبي وأبو الحسين البصري: ذلك عبارة عن علمه تعالى بالمسموعات والمبصرات
وقال الجمهور منّا ومن المعتزلة والكراميّة: أنهما صفتان زائدتان على العلم) شرح المواقف
تعريفٌ:
السَّمع:
- هي: (صفة تتعلّق بالمسموعات)
البصر:
- هي: (صفة تتعلّق بالمبصرات، فتدرك بهما إدراكًا تامًّا)
مَنْفِيّات:
ليس هذا على سبيل التخيّل والتوهم
أي بلا جارحةٍ، كما أنّه عليم بلا دماغ وقلب
لا يلزم من قدمهما قِدَمُ المسموعات والمبصرات كما لا يلزم من قِدَم العِلم والقُدرة قِدَمُ المَعلومات والمقدوراتِ
- وذلك لأنها صفات قديمة تحدث لها تعلّقات بالحوادث
فإنَّما يلزم القِدَمُ لو كانت التعلّقاتُ قديمةً، وليس كذلك
وليس على طريق تأثّر حاسّتهِ ووصول هواء
وفيه رَدٌّ على الفلاسفة حيث يقولون: الإدراكُ بالسمع والبصر تأثّرُ الحاسّة عن المسموع والمبصر، وهو محال في حقّه تعالى
- والجواب عليهم:
١- منع ذلك؛ إذ لا يلزم من حصولهما مقارنًا للتأثّر فينا كونهما نفس ذلك التأثر
٢- وإن سَلّمنا ذلك.. فهذا في الحيوانات، لا في حقّ الواجب تعالى، فجاز أن لا يكون سمعه وبصره نفس ذلك التأثّر

٦- والإرادة والمشيئة

تمهيدٌ:

هُما لَفظان مترادفان ويدانيهما الاختيار

اتّفق جميع الفرق على أنّه تعالى مريد، وإن اختلفوا في معنى الإرادة

قال الله: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ} و{وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَآءَ اللَّهُ} و{رَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ}

هما: (صِفة في الحيّ توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد الأوقات بالوقوع مع استواء نسبة القدرة إلى الكلّ، ومع كون تعلّق العلم تابعًا للوقوع)

(استواء نسبة القدرة إلى الكلّ) *(أي أنّ القُدرة صفة يصحّ بها الفعل والترك، فنسبتها إلى هذين المقدورين على السواء، وكذا نسبتها إلى الأوقات، فإن صدر بها الفعل في وقت والترك في وقت لزم الترجيح بلا مرجّح، فلا بدّ من صفة أخرى ترجّح أحد المقدورين في أحد الأوقات، وهي الإرادة) نبراس*

(كون تعلّق العلم..) *أي: صفة الإرادة مغايرة لصفة العلم أيضًا*

وذلك لأنّ العلم بوقوع شيء في وقت معيّن، تابع لكونه بحيث يقع فيه

وهذا ردّ على الحكماء حيث يقولون: (إرادته تعالى هي نفس علمه بوجه النظام الأكمل) ويسمّونه عناية

وفيما ذكر تنبيهٌ..

على الردّ على من زعم أنّ المشيئة قديمة والإرادة حادثةٌ

(فقالت المعتزلة: (الإرادةُ حادثة قائمة بذاتها لا بذاتِ اللهِ) - وكأنّه ماخوذ من قول الحكماء: (إنّه عند وجود المستعد للفيض يحصل الفيض)

وقالت الكراميّة: إنها حادثة قائمة بذاتِ اللهِ) شرح المَوَاقِف

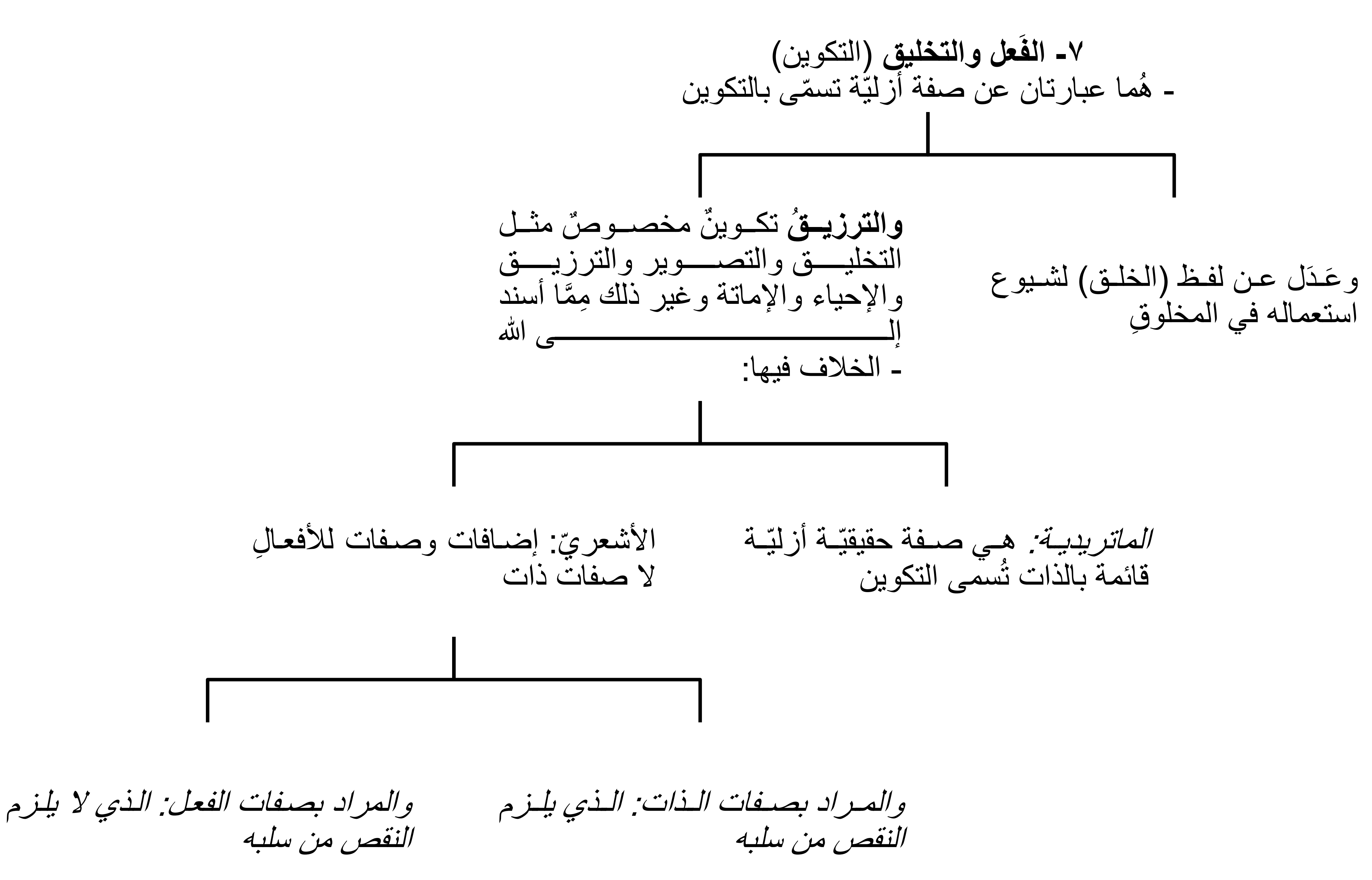
وعلى من زعم أنّ معنى إرادة الله فِعلَهُ أنه ليس بمكره ولا ساهٍ ولا مَغلوب، ومعنى إرادته فعلَ غيرِه أنه آمر بهِ - *بيانُ ذلك:*

(الحسين النجّار: كونه تعالى مريدًا، أمرٌ عدميّ وهو عدمُ كونِهِ مُكرهاً ومغلوبًا

الكعبيّ: إرادتُهُ فِعلَهُ هُو العِلمُ بما فيه من المصلحة، وفعلَ غيرِهِ هُو الأمرُ به) المواقف

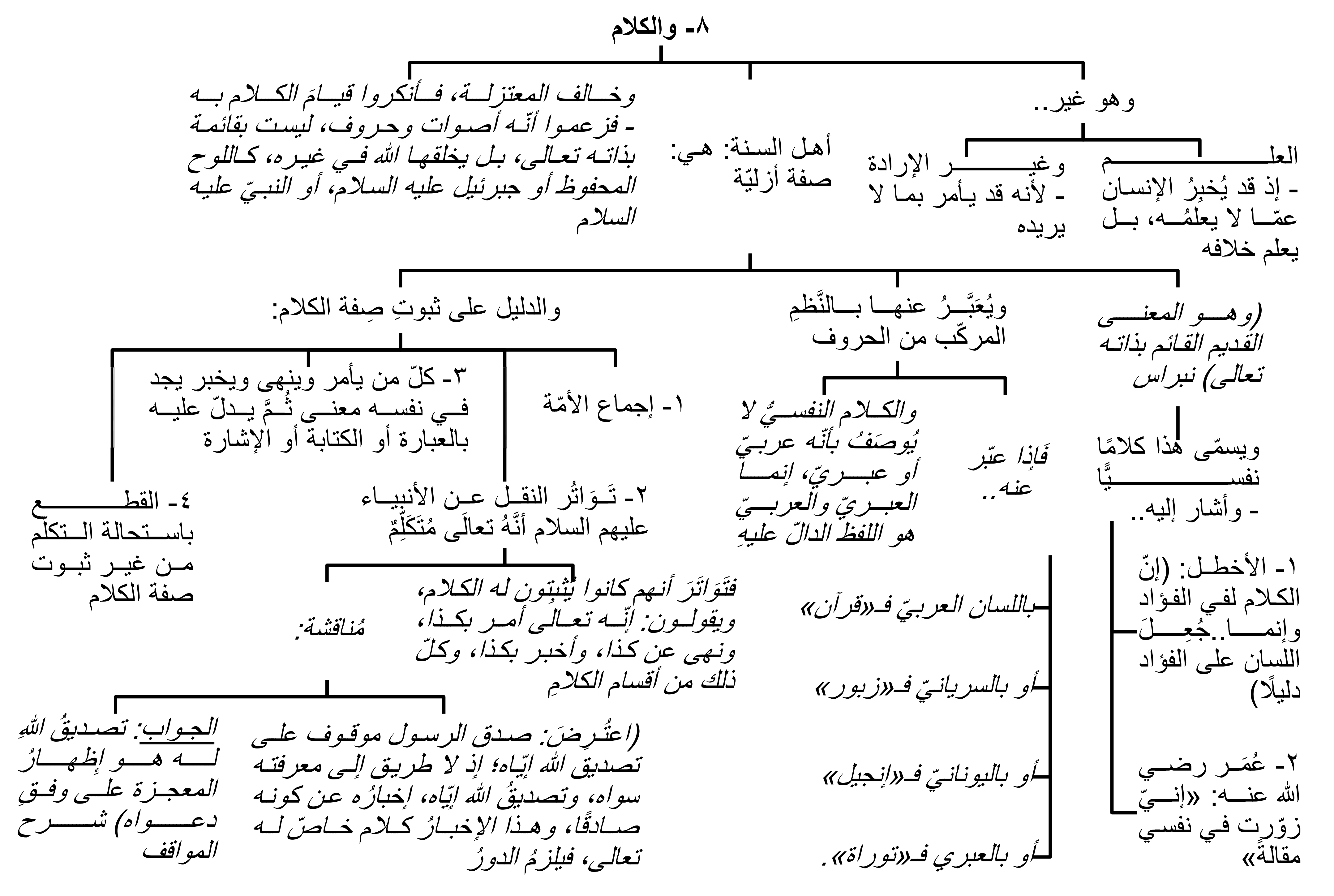
<u>الردّ عليه</u>: كيف يكونُ الأمرُ بمعنى الإرادةِ، وقد أمر اللهُ كلّ مكلّف بالإيمان وسائر الواجبات ولو شاء لوقع

<u>ردُّ الردّ</u>: المُلازَمةُ غَيرُ مُسلَّمَة عند المعتزلة، فَهُم يُجَوّزون تخلّفَ المُراد عن إرادته تعالى - ولكنّ كلام الشارح مبنيّ على التحقيق



٧- الفَعل والتخليق (التكوين)
- هُما عبارتان عن صفة أزليّة تسمّى بالتكوين
وعَدَل عن لفظ (الخلق) لشيوع استعماله في المخلوقِ
والترزيقُ تكوينٌ مخصوصٌ مثل التخليق والتصوير والترزيق والإحياء والإماتة وغير ذلك مِمَّا أسند إلى الله
- الخلاف فيها:
الماتريدية: هي صفة حقيقيّة أزليّة قائمة بالذات تُسمى التكوين
الأشعريّ: إضافات وصفات للأفعالِ لا صفات ذات
والمراد بصفات الذات: الذي يلزم النقص من سلبه
والمراد بصفات الفعل: الذي لا يلزم النقص من سلبه

مُصْطفَى دَنْقَش

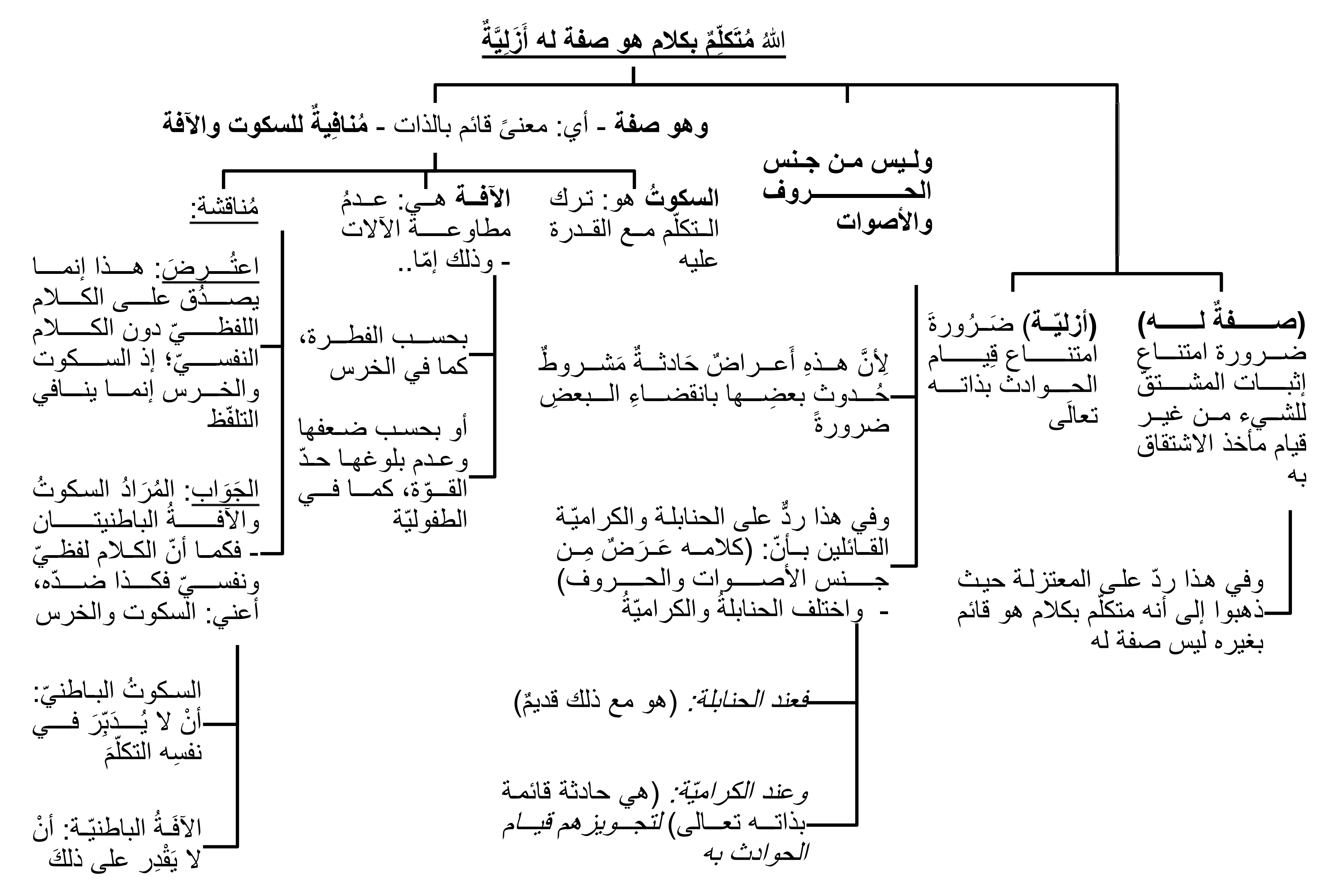


٨- والكلام
وهو غير..
العلم
- إذ قد يُخبِرُ الإنسان عمّا لا يعلمُه، بل يعلم خلافه
وغير الإرادة
- لأنه قد يأمر بما لا يريده
أهل السنة: هي: صفة أزليّة
وخالف المعتزلة، فأنكروا قيامَ الكلام به - فزعموا أنّه أصوات وحروف، ليست بقائمة بذاته تعالى، بل يخلقها الله في غيره، كاللوح المحفوظ أو جبرئيل عليه السلام، أو النبيّ عليه السلام
(وهو المعنى القديم القائم بذاته تعالى) نبراس
ويسمّى هذا كلامًا نفسيًّا
- وأشار إليه..
١- الأخطل: (إنّ الكلام لفي الفؤاد وإنما..جُعِلَ اللسان على الفؤاد دليلًا)
٢- عُمَر رضي الله عنه: «إنيّ زوّرت في نفسي مقالةً»
ويُعَبَّرُ عنها بالنَّظمِ المركّب من الحروف
فإذا عبّر عنه..
باللسان العربيّ فـ«قرآن»
أو بالسريانيّ فـ«زبور»
أو باليونانيّ فـ«إنجيل»
أو بالعبري فـ«توراة».
والكلام النفسيُّ لا يُوصَفُ بأنّه عربيّ أو عبريّ، إنما العبريّ والعربيّ هو اللفظ الدالّ عليهِ
والدليل على ثبوتِ صِفة الكلام:
١- إجماع الأمّة
٢- تَوَاتُر النقل عن الأنبياء عليهم السلام أنَّهُ تعالَى مُتَكَلِّمٌ
فتَوَاتَرَ أنهم كانوا يُثبِتون له الكلام، ويقولون: إنّه تعالى أمر بكذا، ونهى عن كذا، وأخبر بكذا، وكلّ ذلك من أقسام الكلامِ
مُناقشة:
(اعتُرِضَ: صدق الرسول موقوف على تصديق الله إيّاه؛ إذ لا طريق إلى معرفته سواه، وتصديقُ الله إيّاه، إخبارُه عن كونه صادقًا، وهذا الإخبارُ كلام خاصّ له تعالى، فيلزمُ الدورُ
الجواب: تصديقُ اللهِ له هو إظهارُ المعجزة على وفقِ دعواه) شرح المواقف
٣- كلّ من يأمر وينهى ويخبر يجد في نفسه معنى ثُمَّ يدلّ عليه بالعبارة أو الكتابة أو الإشارة
٤- القطع باستحالة التكلّم من غير ثبوت صفة الكلام

فصلٌ في الإرادة والتكوين والكلام

لَمَّا كان في الإرادة والتكوين والكلام زيادةُ نِزَاعٍ وخفاءٍ أفردَها بكلامٍ

أولاً: التفصيلُ في صفةِ الكلام


اللهُ مُتَكلِّمٌ بكلام هو صفة له أَزَلِيَّةٌ
وهو صفة - أي: معنىً قائم بالذات - مُنافِيةٌ للسكوت والآفة
وليس من جنس الحروف والأصوات
(صفةٌ له) ضرورة امتناع إثبات المشتقّ للشيء من غير قيام مأخذ الاشتقاق به
(أزليّة) ضَرُورةَ امتناع قِيام الحوادث بذاته تعالَى
وفي هذا ردّ على المعتزلة حيث ذهبوا إلى أنه متكلّم بكلام هو قائم بغيره ليس صفة له
لِأنَّ هذهِ أَعراضٌ حَادثةٌ مَشروطٌ حُدوث بعضِها بانقضاءِ البعضِ ضرورةً
وفي هذا ردٌّ على الحنابلة والكراميّة القائلين بأنّ: (كلامه عَرَضٌ مِن جنس الأصوات والحروف) - واختلف الحنابلةُ والكراميّةُ
فعند الحنابلة: (هو مع ذلك قديمٌ)
وعند الكراميّة: (هي حادثة قائمة بذاته تعالى) لتجويزهم قيام الحوادث به
السكوتُ هو: ترك التكلّم مع القدرة عليه
الآفة هي: عدمُ مطاوعة الآلات - وذلك إمّا..
بحسب الفطرة، كما في الخرس
أو بحسب ضعفها وعدم بلوغها حدّ القوّة، كما في الطفوليّة
مُناقشة:
اعتُرِضَ: هذا إنما يصدُق على الكلام اللفظيّ دون الكلام النفسيّ؛ إذ السكوت والخرس إنما ينافي التلفّظ
الجَوَاب: المُرَادُ السكوتُ والآفةُ الباطنيتان - فكما أنّ الكلام لفظيّ ونفسيّ فكذا ضدّه، أعني: السكوت والخرس
السكوتُ الباطنيّ: أنْ لا يُدَبِّرَ في نفسِه التكلّمَ
الآفَةُ الباطنيّة: أنْ لا يَقْدِر على ذلكَ

والله متكلّم بها آمر وناه ومخبرٌ

- يعني: أنه صفة واحدة تتكثّر بالنسبة إلى الأمر والنهي والخبر، باختلاف التعلّقاتِ

ودليلُ كونِها واحدةٍ:

١- *(لأنها لو تعدّدت لاستندت إلى الذات، إمّا..*

بالاختيار
- وهو باطلٌ لِأنّ القديمَ لا يستند إلى المختارِ

أو بالإيجاب
- وهو باطلٌ لأنّ نسبة الموجب إلى جميع الأعداد سواء، فيلزم وجود قدر لا يتناهى)
شرح المواقف

٢- لأنه لا دليل على تكثّر كلّ منها في نفسِها

(فالثابت بالدليل هو تكثّر التعلّقات والإضافات لا تكثّر الصفة) نبراس

وهذا كما في العلم والقدرة وسائر الصفات
- فكلٌّ مِنها واحدةٌ قديمة، والتكثّرُ والحدوثُ إنما هو في التعلّقات والإضافاتِ، لِأنّ ذلك أليقُ بِكمال التوحيدِ، *لأنّ كمال التوحيد إنما يكون بوحدة كلّ واحدة من الصفات*

وإنما يصير الكلام أحد تلك الأقسام عند التعلّقات

فالكلام الواحد باعتبار تعلّقه بالمأمور به أمر، وباعتبار التعلّق بالمنهى عنه نهي، وبالمخبر عنه خبرٌ

واختلفوا:

(ابن سعيد من الأشاعرة: كلامه تعالي في الأزل واحدٌ، *وليس متّصفًا بشيء من الأقسام الخمسة الأمر والنهي والخبر والاستفهام والنداء)* *شرح المواقف*
- وإنما يصير أحدها فيما لا يزال

الرازيّ: هو الأزلِ خَبَرٌ، *فيكون واحدًا من الأقسام المذكورةِ،* ومرجع الكلّ إليه

الردّ عليه: نَعلمُ اختلاف هذه المعاني بالضرورة واستلزام البعض للبعض لا يوجب الاتّحادَ

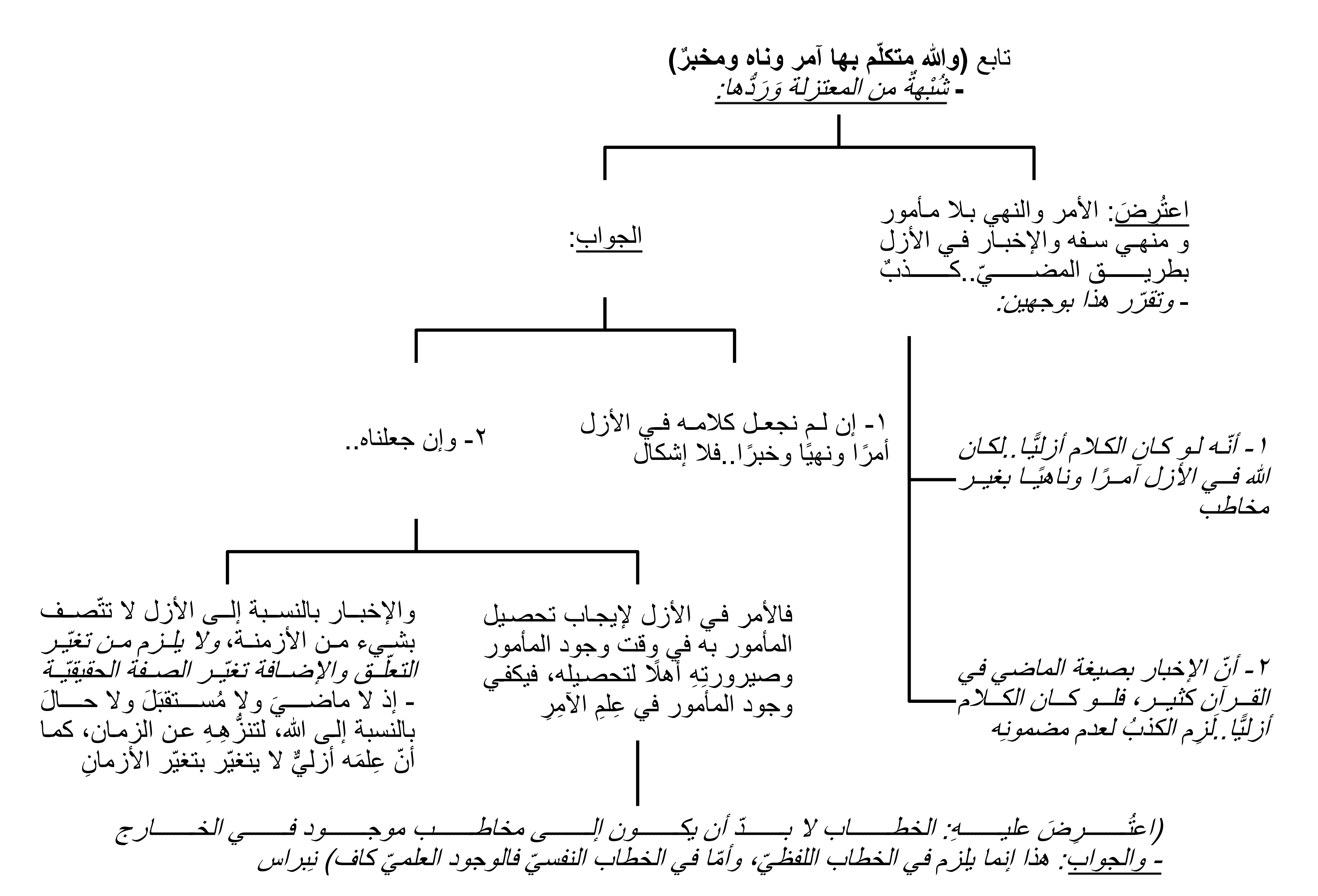
<u>*دليلُهُ*</u>*:* لأنّ

حاصلَ الأمر: إخبارٌ عن استحقاق الثواب على الفعل والعقاب على الترك

وحاصلَ النهي: على العكس

وحاصلَ الاستخبار: الخبر عن طلب الإعلام

وحاصلَ النداء: الخبر عن طلب الإجابة



تابع **(والله متكلّم بها آمر وناه ومخبرٌ)**
- *شُبْهةٌ من المعتزلة وَرَدُّها:*
اعتُرِضَ: الأمر والنهي بلا مأمور و منهي سفه والإخبار في الأزل بطريق المضيّ..كذبٌ
- *وتقرّر هذا بوجهين:*
١ - أنّه لو كان الكلام أزليًّا..لكان الله في الأزل آمرًا وناهيًا بغير مخاطب
٢ - أنّ الإخبار بصيغة الماضي في القرآن كثير، فلو كان الكلام أزليًّا..لَزِم الكذبُ لعدم مضمونِه
الجواب:
١- إن لم نجعل كلامه في الأزل أمرًا ونهيًا وخبرًا..فلا إشكال
٢- وإن جعلناه..
فالأمر في الأزل لإيجاب تحصيل المأمور به في وقت وجود المأمور وصيرورتِهِ أهلًا لتحصيله، فيكفي وجود المأمور في عِلمِ الآمِرِ
والإخبار بالنسبة إلى الأزل لا تتّصف بشيء من الأزمنة، *ولا يلزم من تغيّر التعلّق والإضافة تغيّر الصفة الحقيقيّة*
- إذ لا ماضيَ ولا مُستقبَلَ ولا حالَ بالنسبة إلى الله، لتنزُّهِهِ عن الزمان، كما أنّ عِلمَه أزليٌّ لا يتغيّر بتغيّر الأزمانِ
(اعتُرِضَ عليهِ: الخطاب لا بدّ أن يكون إلى مخاطب موجود في الخارج
- والجواب: هذا إنما يلزم في الخطاب اللفظيّ، وأمّا في الخطاب النفسيّ فالوجود العلميّ كاف) نبراس

مسألة خلق القرآن

أولاً: أهل السنة: (القرآن كلام الله غير مخلوق)

ولا يقال: (القرآن غير مخلوق) لئلّا يسبق إلى الفهم أنّ المؤلّف من الأصوات والحروفِ قديمٌ كما ذهبت إليه الحنابلة جهلًا أو عنادًا

(لأنَّ إطلاق لفظ القرآن شائع على ذلك المؤلّف عند أهل اللغة والقرّاء وعلماء الأصول، بخلاف كلام الله تعالى، فإنّه وإن كان مشتركًا بين اللفظيّ والنفسيّ، لكنّ المتبادر منه في عرف أهل السنّة هو النفسيّ

وقيل: لأنّ القرآن يشعر بالقراءة المتعلّقة باللفظ دون المعنى) السيالكوتيّ

وأقام (غير المخلوق) مقامَ (غَيرِ الحادث) تنبيها على اتّحادهما

وَدليلنا:
١- الإجماع
٢- تواتر النقل عن الأنبياء أنه متكلّم
- ولا معنى له سوى أنه متّصف بالكلام ويمتنع قيام اللفظيّ الحادث بذاته تعالى، فتعيّن النفسيّ القديم

(ولا يجوز قَولُ أنَّ القرآن اللفظيّ مخلوق
- وذلك لِمَا فيه من الإيهام المؤدّي إلى الكفر وإن كان صحيحًا في نفس الأمر، باعتبار بعض إطلاق القرآن) شرح الفقه الأكبر لعليّ القاري

ومن قال: (إنّه مخلوق)..فهو كافرٌ بالله»

(ما جاء في كلام أبي حنيفةَ وغيرِهِ مِن العُلَمَاءِ مِن تكفير القائل بخلق القرآن..محمولٌ على كفران النعمة، لا كفران الخروج من الملّة، بخلاف المعتزلة في هذه المسألة، بل التحقيق أنّ لا نزاع في هذه القضيّة؛ إذ لا خلاف لأهل السنّة في حدوث الكلام اللفظيّ، ولا نزاع للمعتزلة في قدم الكلام النفسيّ لو ثبت عندهم بالدليل القطعيّ، وأمّا حديث من قال: «إنّ القرآن مخلوق فقد كفر»، فغير ثابت مع أنه من الآحاد وقابل للتأويل) شرح الفقه الأكبر لعليّ القاري



تابع مسألة خلق القرآن

المعتزلة: (متكلّم بكلام هو قائم بغيرِهِ)
- إذ لَمَّا لم يمكنهم إنكار كونه تعالى متكلّمًا..ذهبوا إلى أنه تعالى متكلّم بمعنى إيجاد الأصوات والحروف في محالّها أو إيجاد أشكال الكتابة في اللوح المحفوظ وإن لم يقرأ على اختلاف بينهُم

واختلفوا في كيفيّة أخذ جبرئيل القرآن عن الله)

فقال بعضهم: يخلق الله صوتًا، فيسمعه جبرئيل وينزل به

وقال بعضم: ينظر إلى النقوش المكتوبة في اللوح المحفوظ) نبراس

تحقيق الخلاف بيننا وبينهم يرجع إلى إثبات الكلام النفسيّ ونفيهِ

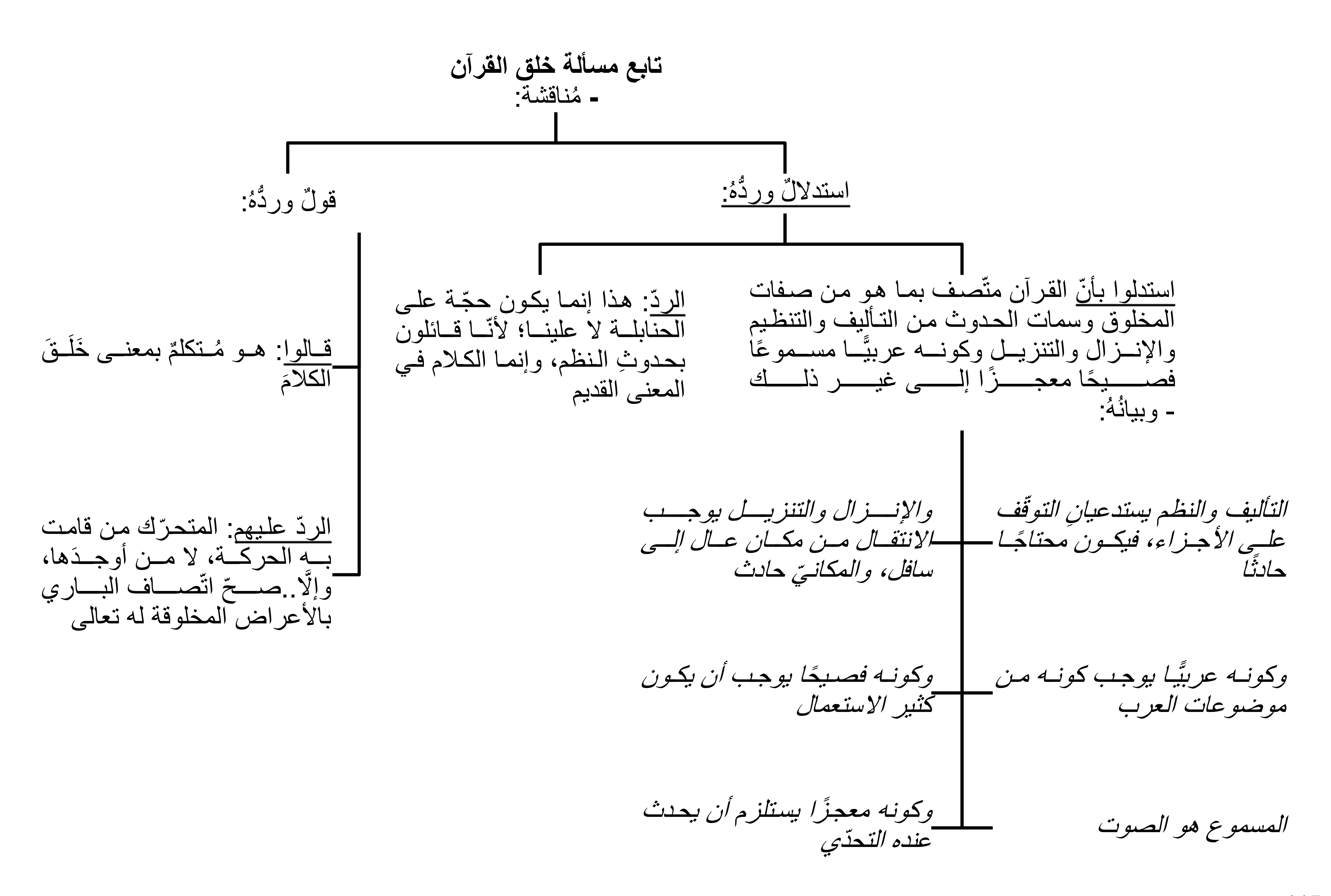
فنحن لا نقول بقدم الألفاظ والحروف

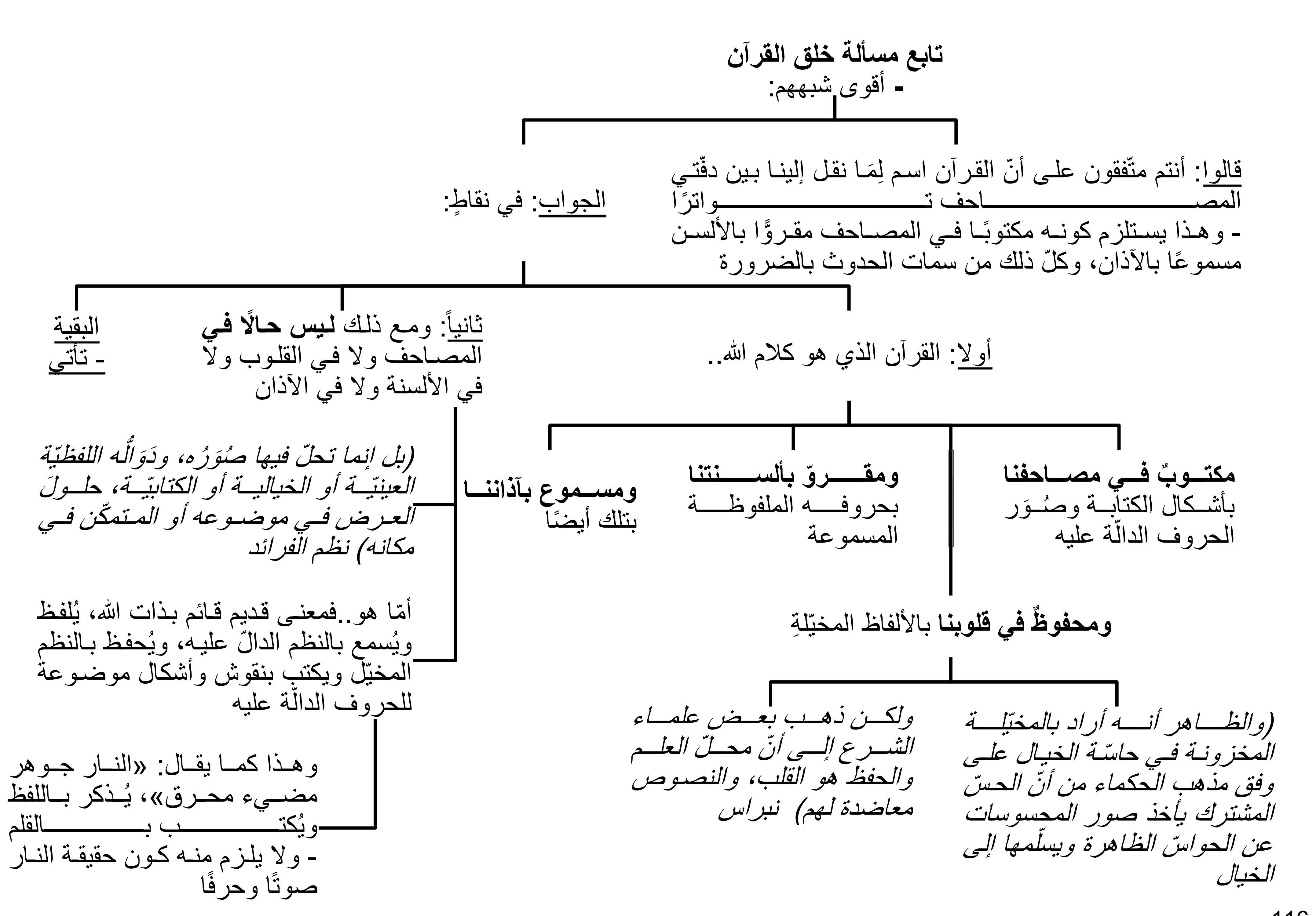
وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسيّ، *(بل ينكرون وجوده، ولو ثبت عندهم لقالوا بِقِدَمِهِ مثل ما قُلنا*

←*فصار محلّ البحث هو: أنّ النفسيّ ثابت أم لا) نبراس*

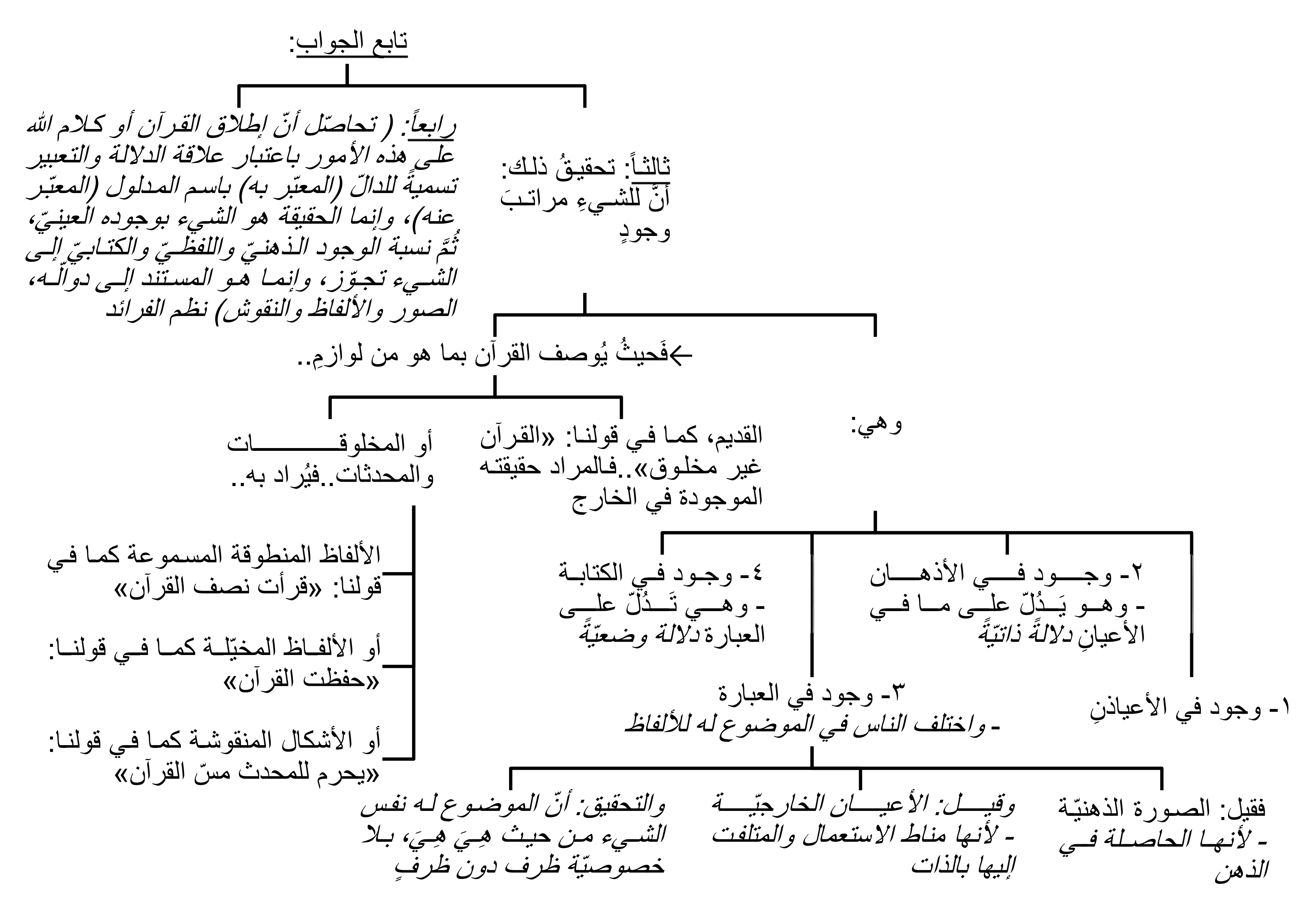
تابع مسألة خلق القرآن

- مُناقشة:

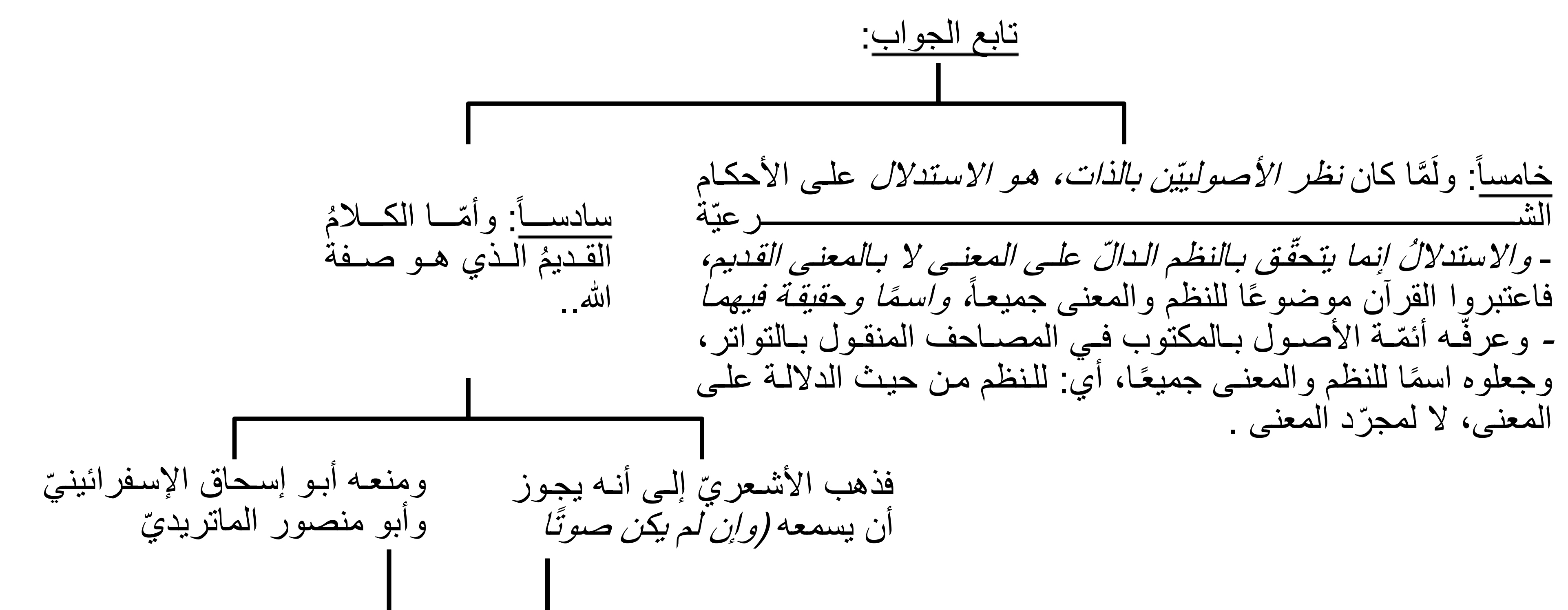




تابع مسألة خلق القرآن
- أقوى شبههم:
قالوا: أنتم متّفقون على أنّ القرآن اسم لِمَا نقل إلينا بين دفّتي المصاحف تواترًا
- وهذا يستلزم كونه مكتوبًا في المصاحف مقروًّا بالألسن مسموعًا بالآذان، وكلّ ذلك من سمات الحدوث بالضرورة
الجواب: في نقاطٍ:
أولا: القرآن الذي هو كلام الله..
مكتوبٌ في مصاحفنا
بأشكال الكتابة وصُوَر الحروف الدالّة عليه
ومقروّ بألسنتنا
بحروفه الملفوظة المسموعة
ومسموع بآذاننا
بتلك أيضًا
ومحفوظٌ في قلوبنا بالألفاظ المخيّلةِ
(والظاهر أنه أراد بالمخيّلة المخزونة في حاسّة الخيال على وفق مذهب الحكماء من أنّ الحسّ المشترك يأخذ صور المحسوسات عن الحواسّ الظاهرة ويسلّمها إلى الخيال
ولكن ذهب بعض علماء الشرع إلى أنّ محلّ العلم والحفظ هو القلب، والنصوص معاضدة لهم) نبراس
ثانياً: ومع ذلك ليس حالًا في المصاحف ولا في القلوب ولا في الألسنة ولا في الآذان
(بل إنما تحلّ فيها صُوَرُه، ودَوَالُّه اللفظيّة العينيّة أو الخيالية أو الكتابيّة، حلول العرض في موضوعه أو المتمكّن في مكانه) نظم الفرائد
أمّا هو..فمعنى قديم قائم بذات الله، يُلفظ ويُسمع بالنظم الدالّ عليه، ويُحفظ بالنظم المخيّل ويكتب بنقوش وأشكال موضوعة للحروف الدالّة عليه
وهذا كما يقال: «النار جوهر مضيء محرق»، يُذكر باللفظ ويُكتب بالقلم
- ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتًا وحرفًا
البقية
- تأتي



تابع الجواب:
ثالثاً: تحقيقُ ذلك: أنَّ للشيءِ مراتبَ وجودٍ
رابعاً: (تحاصّل أنّ إطلاق القرآن أو كلام الله على هذه الأمور باعتبار علاقة الدلالة والتعبير تسميةً للدالّ (المعبّر به) باسم المدلول (المعبّر عنه)، وإنما الحقيقة هو الشيء بوجوده العينيّ، ثُمَّ نسبة الوجود الذهنيّ واللفظيّ والكتابيّ إلى الشيء تجوّز، وإنما هو المستند إلى دوالّه، الصور والألفاظ والنقوش) نظم الفرائد
فَحيثُ يُوصف القرآن بما هو من لوازمِ..
وهي:
القديم، كما في قولنا: «القرآن غير مخلوق»..فالمراد حقيقته الموجودة في الخارج
أو المخلوقات والمحدثات..فيُراد به..
الألفاظ المنطوقة المسموعة كما في قولنا: «قرأت نصف القرآن»
أو الألفاظ المخيّلة كما في قولنا: «حفظت القرآن»
أو الأشكال المنقوشة كما في قولنا: «يحرم للمحدث مسّ القرآن»
١- وجود في الأعيانِ
٢- وجود في الأذهان
- وهو يَدُلّ على ما في الأعيانِ دلالةً ذاتيّةً
٣- وجود في العبارة
- واختلف الناس في الموضوع له للألفاظ
٤- وجود في الكتابة
- وهي تَدُلّ على العبارة دلالة وضعيّةً
فقيل: الصورة الذهنيّة
- لأنها الحاصلة في الذهن
وقيل: الأعيان الخارجيّة
- لأنها مناط الاستعمال والمتلفت إليها بالذات
والتحقيق: أنّ الموضوع له نفس الشيء من حيث هِيَ هِيَ، بلا خصوصيّة ظرف دون ظرفٍ



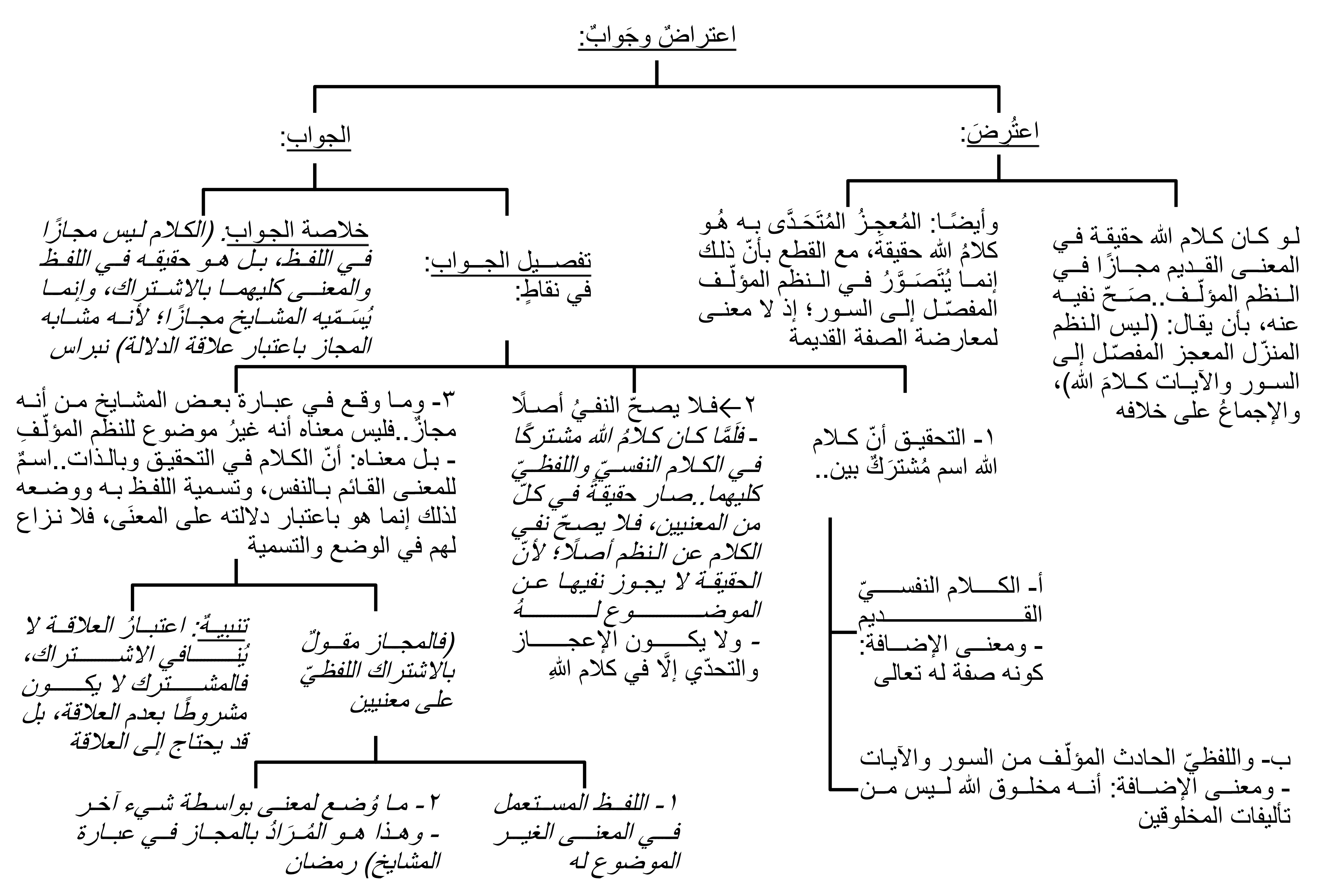
وذلك على خرق العادة، كما أنّ الله يُرَى يوم القيامة على خلاف عادة الدنيا، مع أنه لا شكل له ولا مكان

وبالجملة: السمعُ عِندَ الأشعريّ بخلقِ الله لِلإدراكَ في الحاسّة أو النفس، فيجوز في الأصوات وغيرِها) نبراس

(وخُصَّ موسى باسم (الكليم) لأنَّهُ سَمِع كلامه الأزليّ بلا حرف ولا صوت، كما يرى ذاته في الآخرة بلا كمّ ولا كيف) السيالكوتيّ

وذلك لأنّ الضرورة تشهد بأنّ المسموع صوت، والكلام القديم ليس بصوت

فمعنى {حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهَ} ما يدلّ عليه، كما يقال: «سمعت عِلم فلان»
- فموسى عليه السلامِ سَمِعَ صَوتًا دالًا على كلام الله، لكن لَمَّا كان بلا واسطة الكتابِ والمَلَكِ، *بل على طريق خرق العادة*..خُصَّ باسم *كليمِ اللهِ*
- *ويدلّ عليه {نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ}*



اعتراضٌ وجَوابٌ:
اعتُرِضَ:
لو كان كلام الله حقيقة في المعنى القديم مجازًا في النظم المؤلّف..صَحّ نفيه عنه، بأن يقال: (ليس النظم المنزّل المعجز المفصّل إلى السور والآيات كلامَ الله)، والإجماعُ على خلافه
وأيضًا: المُعجِزُ المُتَحَدَّى به هُو كلامُ الله حقيقة، مع القطع بأنّ ذلك إنما يُتَصَوَّرُ في النظم المؤلّف المفصّل إلى السور؛ إذ لا معنى لمعارضة الصفة القديمة
الجواب:
تفصيل الجواب: في نقاطٍ:
خلاصة الجواب: (الكلام ليس مجازًا في اللفظ، بل هو حقيقه في اللفظ والمعنى كليهما بالاشتراك، وإنما يُسَمّيه المشايخ مجازًا؛ لأنه مشابه المجاز باعتبار علاقة الدلالة) نبراس
١- التحقيق أنّ كلام الله اسم مُشتَرَكٌ بين..
أ- الكلام النفسيّ القديم
- ومعنى الإضافة: كونه صفة له تعالى
ب- واللفظيّ الحادث المؤلّف من السور والآيات
- ومعنى الإضافة: أنه مخلوق الله ليس من تأليفات المخلوقين
٢←فلا يصحّ النفيُ أصلًا
- فلَمَّا كان كلامُ الله مشتركًا في الكلام النفسيّ واللفظيّ كليهما..صار حقيقةً في كلّ من المعنيين، فلا يصحّ نفي الكلام عن النظم أصلًا؛ لأنّ الحقيقة لا يجوز نفيها عن الموضوع لهُ
- ولا يكون الإعجاز والتحدّي إلّا في كلام اللهِ
٣- وما وقع في عبارة بعض المشايخ من أنه مجازٌ..فليس معناه أنه غيرُ موضوع للنظم المؤلّفِ
- بل معناه: أنّ الكلام في التحقيق وبالذات..اسمٌ للمعنى القائم بالنفس، وتسمية اللفظ به ووضعه لذلك إنما هو باعتبار دلالته على المعنَى، فلا نزاع لهم في الوضع والتسمية
(فالمجاز مقولٌ بالاشتراك اللفظيّ على معنيين
تنبيهٌ: اعتبارُ العلاقة لا يُنافي الاشتراك، فالمشترك لا يكون مشروطًا بعدم العلاقة، بل قد يحتاج إلى العلاقة
١- اللفظ المستعمل في المعنى الغير الموضوع له
٢- ما وُضع لمعنى بواسطة شيء آخر
- وهذا هو المُرَادُ بالمجاز في عبارة المشايخ) رمضان

تقييمُ المذهبِ: هُو جيّد لمن يتعقّل لفظًا قائمًا بالنفس غير مؤلّف من الحروف المنطوقة أو المخيّلة المشروط وجود بعضها بعدم البعض، ولا من الأشكال المرتّبة الدالّة عليه، ونحن لا نتعقّلُ من قيام الكلام بنفس الحافظ إلَّا كون صور الحروف مخزونة مرتسمة في خياله، بحيث إذا التفت إليها كان كلامًا مؤلّفًا من ألفاظ مخيّلة أو نقوش مترتّبة، وإذا تلفّظ كانت كلامًا مسموعًا

مذهب *العضُدِ في صفةِ الكلام:*

بيانُهُ في نقاطٍ:

١- المعنى في قول «كلام الله معنى قديم»: ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه

- بل في مقابلة العينِ، والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات

- *بيانُ ذلك: في نقاطٍ:* (

أ- لفظ المعنى يُطلق..

- تارة على مدلول اللفظ

- وتارةً على الأمر القائم بالغير) شرح المواقفِ للسيدِ

ب- والأشعريّ لَمَّا قال: الكلام النفسيّ هو المعنى النفسيّ..فَهِمَ الأصحابُ منه أنّ مراده المعنى الأول (مدلول اللفظ) وحده وهو القديم وحدَهُ، وأمّا العبارات فإنما تسمّى كلامًا مجازًا لدلالته على ما هو كلام حقيقة

- حتى صرّحوا بأنّ الألفاظ حادثة على مذهبه أيضًا، لكنّها ليست كلامًا حقيقة

ج- وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ، له لوازم كثيرة فاسدة

- مِنها:

عدم إكفار من أنكر كلاميّة ما بين دفّتي المصحف

عدم كون المقروّ والمحفوظ كلامه حقيقة) شرح المواقف للسيدِ

٢- فالقرآن اسمٌ لِلفظ والمعنى، شامل لهما، وهو قديمٌ

وليس كما زعمت الحنابلة مِن قِدَم النظم المؤلّف المرتّب الأجزاء

فهُم يقولون: بقدم النظم مع كونه مرتّب الأجزاء وهو محال.

فهذا بديهي الاستحالة

- وذلك للقطع بأنه لا يمكن التلفّظ بالسين من «بسم الله» إلَّا بعد التلفّظ بالباء

بل المعنى: أنّ اللفظ القائم بالنفس ليس مرتّب الأجزاء في نفسهِ بحسب *الوجود*

- وذلك كالقائم بنفس الحافظ من غير ترتّب الأجزاء، وتقدّم البعض على البعض

وذلك لأنَّ الترتّب إنما يحصل في التلفّظ والقراءة لعدم مساعدة الآلة

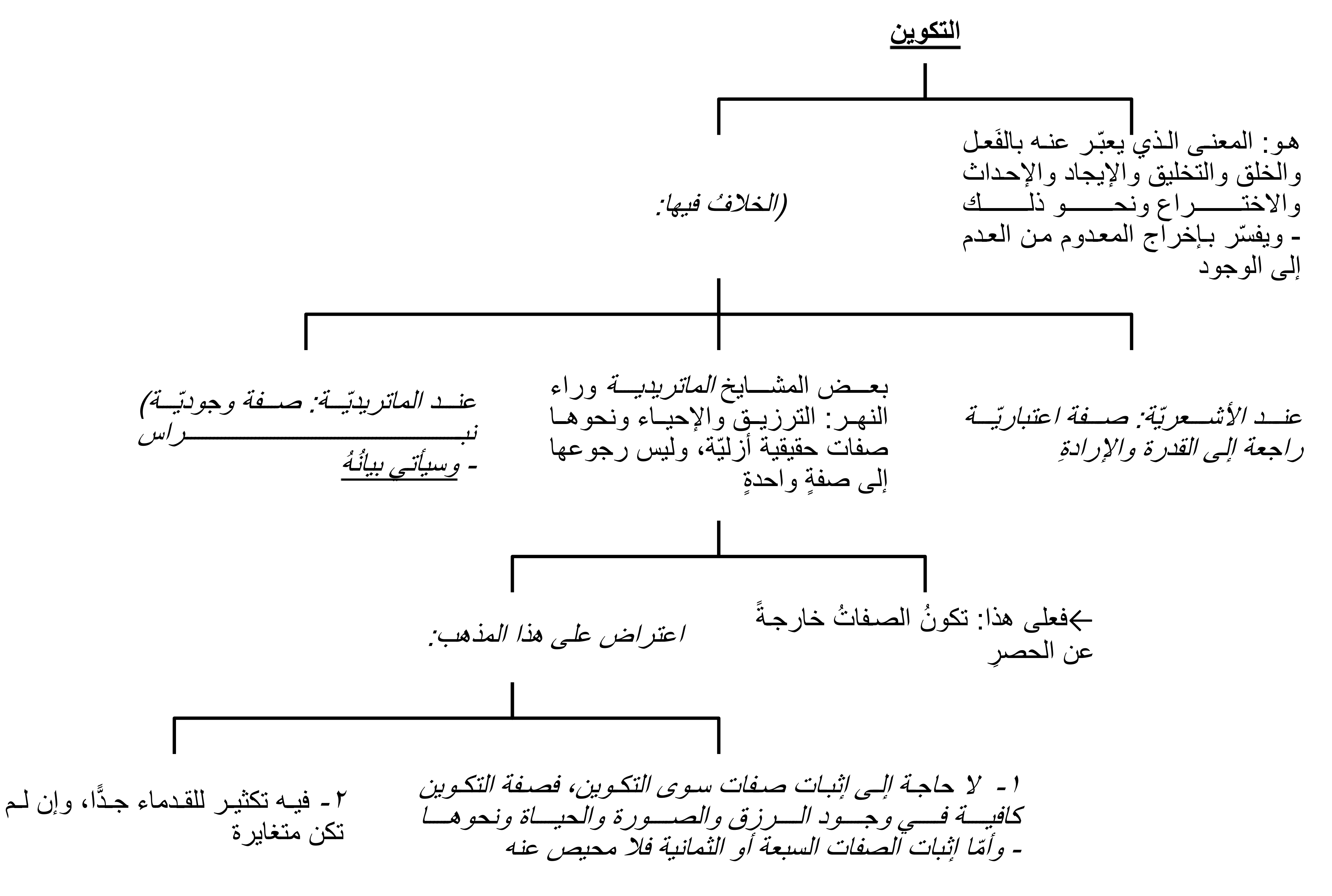
ومع ذلك فالترتيبُ اللحاظيّ لازمٌ فيه، وإلَّا ..لاستوى الأمر في «زيد على الفرس» و «الفرس على زيد»

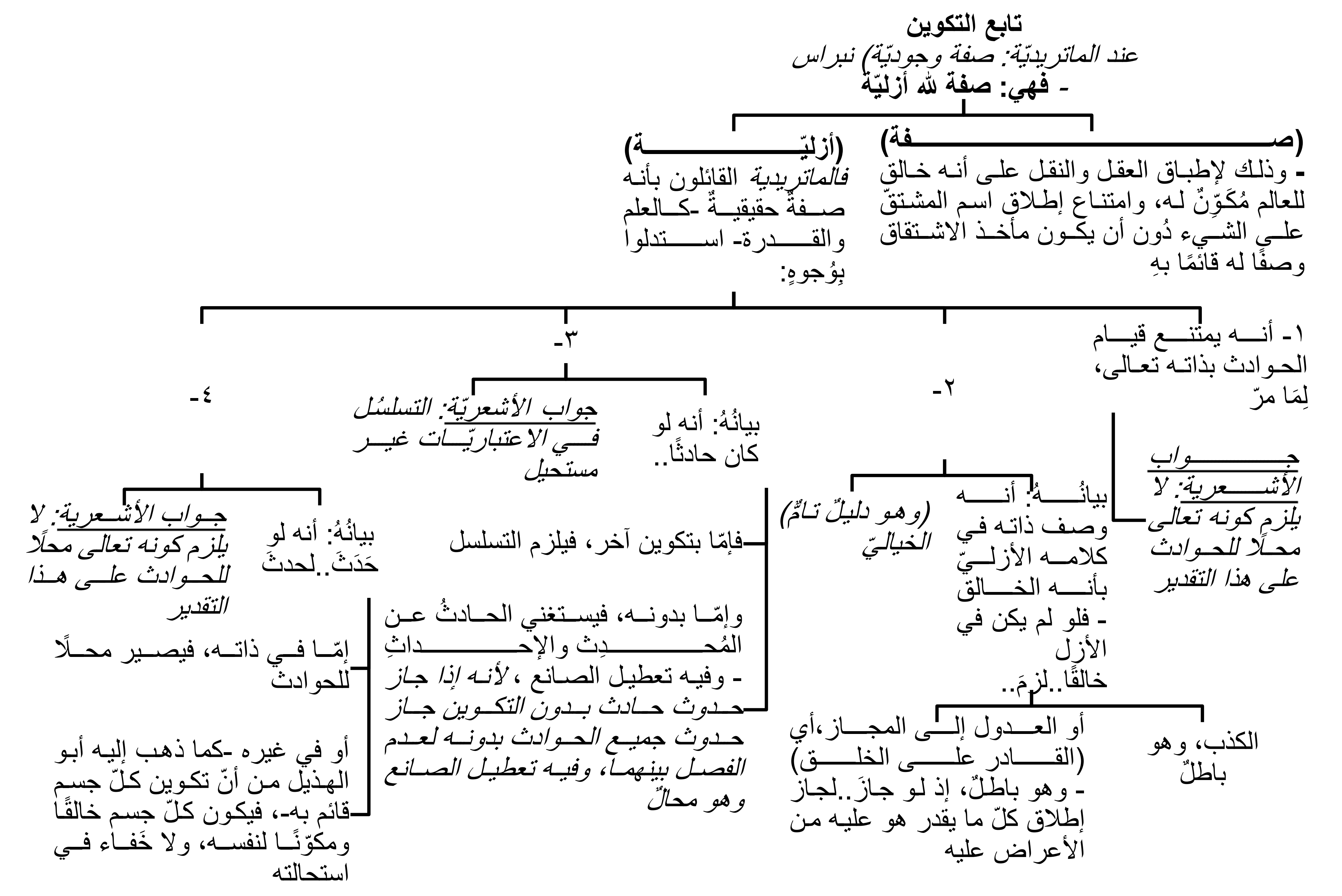
وهذا معنى قول (المقروّ قديم والقراءة حادثة)

٣- فالقائم بذات الله لا ترتّب فيه، حتى أنّ من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتّب الأجزاء لعدم احتياجه إلى الآلةِ

فالخلاصة: (الكلامُ النفسيّ عنده أمرًا شاملًا للفظ والمعنى جميعًا قائمًا بذات الله ، وهو مكتوب في المصاحف، مقروّ بالألسن، محفوظ في الصدور، وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ) شرح المواقف للسيد

ثانياً: التكوينُ


التكوين
هو: المعنى الذي يعبّر عنه بالفَعل والخلق والتخليق والإيجاد والإحداث والاختراع ونحو ذلك
- ويفسّر بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود
(الخلافُ فيها:
عند الأشعريّة: صفة اعتباريّة راجعة إلى القدرة والإرادةِ
بعض المشايخ الماتريدية وراء النهر: الترزيق والإحياء ونحوها صفات حقيقية أزليّة، وليس رجوعها إلى صفةٍ واحدةٍ
عند الماتريديّة: صفة وجوديّة) نبراس
- وسيأتي بيانُهُ
فعلى هذا: تكونُ الصفاتُ خارجةً عن الحصرِ
اعتراض على هذا المذهب:
١ - لا حاجة إلى إثبات صفات سوى التكوين، فصفة التكوين كافية في وجود الرزق والصورة والحياة ونحوها
- وأمّا إثبات الصفات السبعة أو الثمانية فلا محيص عنه
٢ - فيه تكثير للقدماء جدًّا، وإن لم تكن متغايرة


تابع التكوين
عند الماتريديّة: صفة وجوديّة) نبراس
- فهي: صفة لله أزليّة
(صفة)
- وذلك لإطباق العقل والنقل على أنه خالق للعالم مُكَوِّنٌ له، وامتناع إطلاق اسم المشتقّ على الشيء دُون أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفًا له قائمًا بِهِ
(أزليّة)
فالماتريدية القائلون بأنه صفةٌ حقيقيةٌ -كالعلم والقدرة- استدلوا بِوُجوهٍ:
١- أنه يمتنع قيام الحوادث بذاته تعالى، لِمَا مرّ
جواب الأشعرية: لا يلزم كونه تعالى محلًا للحوادث على هذا التقدير
٢-
بيانُهُ: أنه وصف ذاته في كلامه الأزليّ بأنه الخالق
- فلو لم يكن في الأزل خالقًا..لزمَ..
(وهو دليلٌ تامٌّ) الخياليّ
الكذب، وهو باطلٌ
أو العدول إلى المجاز،أي (القادر على الخلق)
- وهو باطلٌ، إذ لو جازَ..لجاز إطلاق كلّ ما يقدر هو عليه من الأعراض عليه
٣-
بيانُهُ: أنه لو كان حادثًا..
جواب الأشعريّة: التسلسُل في الاعتباريّات غير مستحيل
فإمّا بتكوين آخر، فيلزم التسلسل
وإمّا بدونه، فيستغني الحادثُ عن المُحدِثِ والإحداثِ
- وفيه تعطيل الصانع ، لأنه إذا جاز حدوث حادث بدون التكوين جاز حدوث جميع الحوادث بدونه لعدم الفصل بينهما، وفيه تعطيل الصانع وهو محالٌ
٤-
بيانُهُ: أنه لو حَدَثَ..لحدثَ
جواب الأشعرية: لا يلزم كونه تعالى محلًا للحوادث على هذا التقدير
إمّا في ذاته، فيصير محلًا للحوادث
أو في غيره -كما ذهب إليه أبو الهذيل من أنّ تكوين كلّ جسم قائم به-، فيكون كلّ جسم خالقًا ومكوّنًا لنفسه، ولا خَفاء في استحالته

تابع الكوين

- لكنَّ المحقّقين من المتكلّمين *الأشعريّة* على أنَّ التكوينَ مِن الإضافات والاعتبارات العقليّة

تعريفٌ: (الإضافة عند المتكلّمين: معنى موهوم يتعقّل مِن نسبة شيء إلى شيء
- فالتكوين إضافة بين الخالق ومخلوقه) نبراس

حُجَّتُهم: لا دليل على كونه صفة أخرى سوى القدرة والإرادةِ
- فالقدرةُ وإن كانت نسبتها إلى وجود المكوّن وعدمِه على السواء، لكنْ مع انضمام الإرادة يتخصّص أحد الجانبينِ

وعلى مذهبِهم: فالتكوينُ حادثٌ
- وسيأتي بيانُهُ

تمثيلٌ: هذا مثل كون الصانع تعالى وتقدّس قبل كلّ شيء ومعه وبعده ومذكورًا بألسنتنا ومعبودًا ومميتًا ومحيّيًا ونحو ذلك، والحاصلُ في الأزل هو مبدأ التخليق والترزيق والإماتةِ والإحياء وغير ذلكَ

فالقدرة باعتبار تعلّقها إلى المخلوقات..تسمّى تخليقًا

والقدرة باعتبار تعلّقها إلى المرزوقات..تسمّى ترزيقًا
- وهكذا في غير ذلك من الإضافات والاعتبارات.

على مذهبِ المحقّقين من المتكلّمين : التكوينُ حادثٌ، والنقاش في خطوات:

١- دليلُهم: لا يتصوَّرُ التكوينُ بِدُون المُكَوَّن، كالضرب بدون المضروبِ

٢- جواب دليلِهم: في نقاطٍ:

أ- التكوينُ **تكوينُه للعالم ولكلّ جزء من أجزائه** لا في الأزل، بل **لِوقت وجوده** على حسب علمه وإرادتهِ
- فالتكوين باقٍ أزلًا وأبدًا، والمكوَّنُ حادث بحدوث التعلّق، كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات القديمة التي لا يلزم من قدمها قدم متعلّقاتها، لكون تعلّقاتها حادثة
- فلا نسلّم أنه لا يتصوّر التكوين بدون وجود المكوّن

٢- ولا نُسَلِّمُ أنّ وزان التكوينِ مع المُكَوَّنِ وِزانَ الضرب مع المضروب
- فالضربُ صفة إضافيّة لا يتصوّر بدون المضافين، أي: الضارب والمضروب، والتكوينُ صفةٌ حقيقيّةٌ هي مبدأ الإضافة التي هي إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود لا عين *الإضافة حتى لا يتصوّر بدون المضافينِ*

٣- اعتَرَضَ صاحب الكفاية على الجواب: القول بتعلّق وجود المكوَّن بالتكوين، قول بحدوثه، إذ القديم ما لا يتعلّق وجوده بالغير والحادث ما يتعلّق به

٤- ردُّ الاعتراضِ: فيه نظرٌ
- وبيانُهُ في نقاطٍ:

أ- *(فاللازم من هذا القول الحدوث الذاتيّ* الذي تقول به الفلاسفة
- *وهو ليس بمراد*

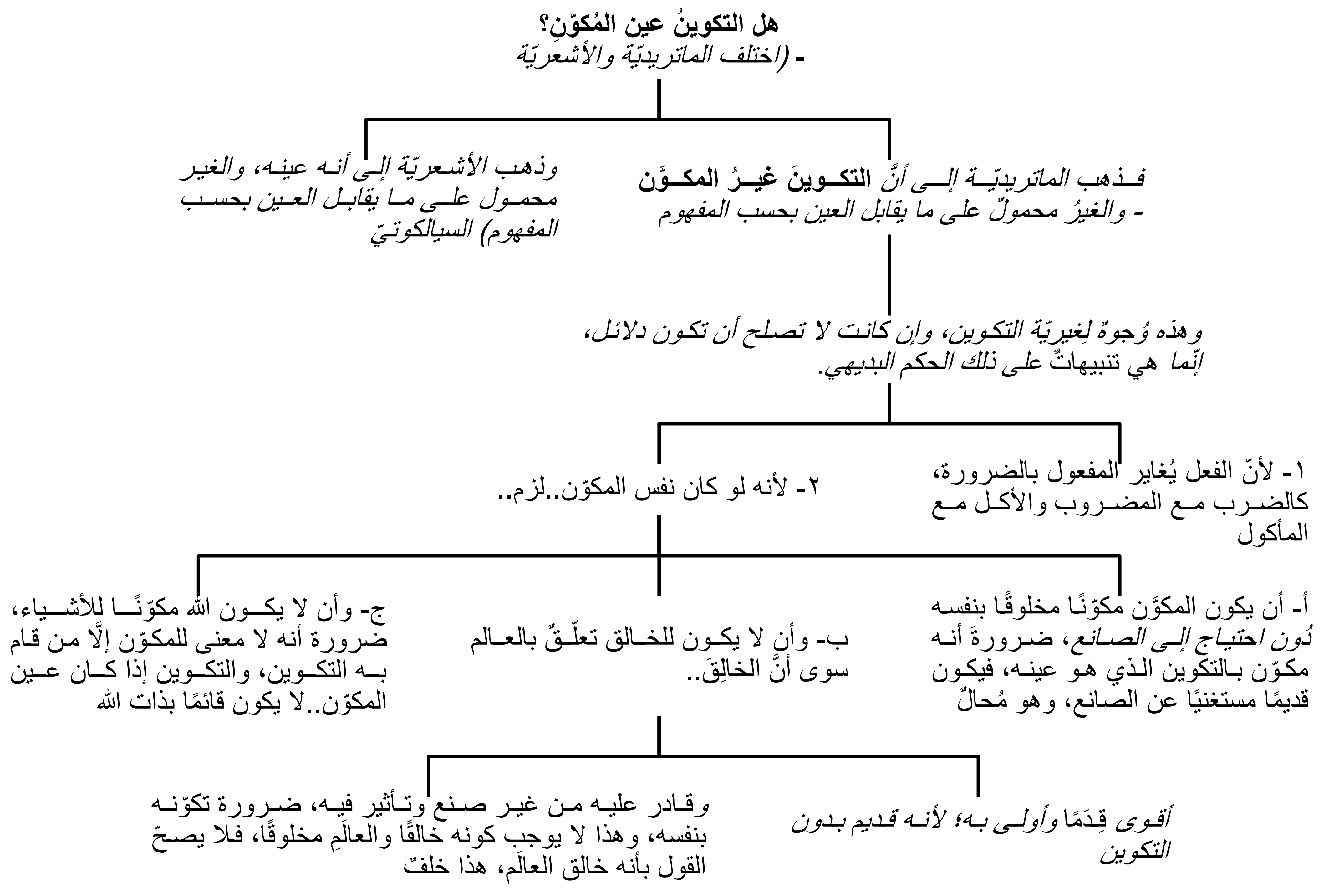
ب- *والمراد هو: الحدوث الزمانيّ* عند المتكلّمين*)* رمضان
- وهو الذي يكون مسبوقًا بالعدم، وهو غير لازم
- فمُجَرَّدُ تعلّق وجودِه بالغير لا يستلزم الحدوث بهذا المعنى، لجواز أن يكون مُحتاجًا إلى الغير صادرًا عنه دائمًا بدوامِه كما ذهب إليه الفلاسفة فيما ادّعوا قدمه من الممكناتِ، كالهيولى مثلًا

فالفلاسفة يقولون: العالم حادث بالذات، قديم بالزمان
- فالحادث بالذات: ما يحتاج إلى غيره
- والقديم بالزمان: ما لا يسبق عدمه على وجوده، سواء كان غير محتاج إلى غيره كالواجب أو محتاجًا كالفلك على زعمهم

٥- توجيه لكلام صاحب الكفاية:
نعم إذا أثبتنا صدور العالم عن الصانع بالاختيار دون الإيجاب بدليلٍ لا يتوقّفُ على حُدُوثِ العالَمِ..كان القولُ بتعلّق وجوده بتكوين الله قولًا بحدوثهِ

تنبيهٌ: القائلُ بالإيجابِ هُم الفلاسفة
- والفاعل بالإيجاب هو: الذي كان صدور الفعل عنه واجبًا، ولم يكن مسبوقًا بالقصد والاختيار، كالإحراق من النار

٦- *إشارةٌ مُهِمَّةٌ في دليلِهم: من أجل أنّ المراد بالحادث ما لوجوده بداية، وبالقديم خلافُه*..يقال: إنّ التنصيص على كلّ جزء من أجزاء العالم إشارةٌ إلى الردّ على مَن زعم قِدَم بعض الأجزاء كالهيولى، فهُم إنما يقولون بقدمها بمعنى عدم المسبوقيّة بالعدم، لا بمعنى عدم تكوّنه بالغيرِ
- *فهُم يعترفون بأنّ مُبدِعَ الهيولى هو الواجبُ تعالى، فهي عندهم حادثة بالذات، قديمة بالزمانِ*


هل التكوينُ عين المُكوّنِ؟
- *(اختلف الماتريديّة والأشعريّة*
فذهب الماتريديّة إلى أنَّ **التكوينَ غيرُ المكوَّن**
- والغيرُ محمولٌ على ما يقابل العين بحسب المفهوم
وذهب الأشعريّة إلى أنه عينه، والغير محمول على ما يقابل العين بحسب المفهوم) السيالكوتيّ
وهذه وُجوهٌ لِغيريّة التكوين، وإن كانت لا تصلح أن تكون دلائل، إنّما هي تنبيهاتٌ *على ذلك الحكم البديهي.*
١- لأنّ الفعل يُغاير المفعول بالضرورة، كالضرب مع المضروب والأكل مع المأكول
٢- لأنه لو كان نفس المكوّن..لزم..
أ- أن يكون المكوَّن مكوّنًا مخلوقًا بنفسه *دُون احتياج إلى الصانع*، ضرورةَ أنه مكوّن بالتكوين الذي هو عينه، فيكون قديمًا مستغنيًا عن الصانع، وهو مُحالٌ
ب- وأن لا يكون للخالق تعلّقٌ بالعالم سوى أنَّ الخالِقَ..
ج- وأن لا يكون الله مكوّنًا للأشياء، ضرورة أنه لا معنى للمكوّن إلَّا من قام به التكوين، والتكوين إذا كان عين المكوّن..لا يكون قائمًا بذات الله
أقوى قِدَمًا وأولى به؛ لأنه قديم بدون التكوين
وقادر عليه من غير صنع وتأثير فيه، ضرورة تكوّنه بنفسه، وهذا لا يوجب كونه خالقًا والعالَمِ مخلوقًا، فلا يصحّ القول بأنه خالق العالَم، هذا خلفٌ

تابع (هل التكوينُ عين المُكوّنِ؟)

- تأمّلْ: في نقاطٍ

١- مَن قال: «التكوين عين المكوّن»..

أراد أنّ الفاعل إذا فعل شيئًا فليس هنا إلّا الفاعل والمفعول

فالذي حصل في الخارج هو الأثر لا غير - وأمّا حقيقة الإحداث والإيجاد..فاعتبار عقليّ، لا تحقّق له في الأعيان

أي أنَّ المعنى الذي يعبّر عنه بالتكوين والإيجاد ونحو ذلك أمرٌ اعتباريٌّ يحصُل في العقل من نسبة الفاعل إلى المفعول، وليس أمرًا محقّقًا مغايرًا للمفعول في الخارج

ولم يُرِد أنّ مفهوم التكوينَ هو بعينِه مفهومُ المكوَّن

وذلك لأنهُ يلزمُ مِنه مُحالاتٌ

وهذا كما يقال: (الوجود عين الماهية في الخارج لكنّهما متغايران في العقل) بمعنى أنّ للعقل أن يلاحظ الماهية دون الوجودِ وبالعكس

- *(فالماهية: ما به الشيء هُو هُو، والوجودُ: كون الشيء في الأعيان، فيجوز أن يتعقّل أحد المفهومين بدون الآخر) رمضان*

٢- *إذا كان مراد الأشعرية أنّ التكوين أمر اعتباريّ، غير محقّق مغاير للمفعول في الخارج*..فلا تتمّ أدلّة الماتريديّة وإبطال هذا الرأي إلّا بإثبات أن تكوُّنَ الأشياءِ وصُدُورَها عن الباري يَتوقّف على صفة حقيقيّة قائمة بذاتِ *الله* مغايرة للقدرة والإرادة

- *(فحينئذ يكون وجودها مغايرة لوجود المكوّن، بخلاف الصفة الإضافيّة؛ لأنها لا وجود لها في الخارج) رمضان*

٣- فالتحقيق أنّ تعلّق القدرة على وفق الإرادة بوجود المقدور لوقت وجوده إذا نُسب إلى..

القُدرةِ..يسمّى إيجادًا للمقدور

أو القادر..يسمّى الخلق والتكوين ونحو ذلك

٤- *فالتكوينُ ليس زائدًا على القدرة، بل هو عبارة عن القدرة من حيث تعلّقها بوجود المقدور تأثيرًا لها فيه على وفق الإرادة، فيسمّى إيجادًا من حيث التعلّق بالوجود، ومن حيث إنّها منسوبة إلى القادر، وصدر الأثر بقدرته تسمّى خلقًا وتكوينًا - فالمسمّى واحد وله إسمان ومفهومان، باختلاف النسبتين وتغاير الاعتبارين، بل هو عبارة لا عن القدرة، بل عن تعلّقها هو حادث، فهو صفة اعتباريّة حادثة، ولا ضير فيه) نظم الفرائد*

٥←فحقيقةُ التكوينِ كونُ الذات بحيث تعلّقت قدرته بوجود المقدور لوقته، ثُمَّ تتحقّق بحسب خصوصيات المقدورات خصوصيات الأفعال كالتصوير والترزيق والإحياء والإماتة وغير ذلك إلى ما لا يكاد يتناهى

مُصْطفَى دَنْقَش

ثالثاً: الإرادة

الإرادة

هي: صفة لله أزليّة قائمة بذاته
- وكرّر ذلك تأكيدًا وتحقيقًا لإثبات صفة قديمة لله تقتضي تخصيص المكوّنات بِوجهٍ دون وجه، وفي وقت دون وقت

فنسبة العلم و القدرة إلى جميع المكوّنات على السواء، فلا بدّ من صفة تخصيص المكوّنات بوجه دون وجه، وفي وقت دون وقت وهي الإرادة

والدليل على ما ذكرنا

١- الآيات الناطقة بإثبات صفة الإرادة والمشيئة لله
- ك*{فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيْدُ}* و*{يُرِيْدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيْدُ بِكُمُ الْعُسْرَ}*

٢- امتناع قيام الحوادث بذاته

٣- نظام العالم ووجوده على الوجه الأوفق الأصلح
- فهذا دليل على كون صانعه قادرًا مختارًا

٤- حدوث العالَم، إذ لو كان صانعُه مُوجِبًا بالذات..لزم قِدَمُ العالَمِ ضرورةَ امتناع تخلّف المعلول عن علّته المُوجِبةِ

مُخالفون:

الفلاسفةُ: أنه تعالى مُوجِبٌ بالذات لا فاعل بالإرادة والاختيار

قالوا: الإرادة إذا تحقّقت فلا تخلو من أن تكون..

حادثة
- وهو ممتنعٌ، لاستلزامه قيام الحادث بذات الل

أو قديمة
- وهو ممتنعٌ، لاستلزامه زوال القديم؛ لأنه لا يبقى بعد الإيجاد

الجواب: هي قديمة، والزوال إنّما يرد على تعلّقها بالمرادِ، وقد سبق أنّ التعلّقات حادثة فلا يلزم زوال القديمِ

النجّاريّة: أنه مُريدٌ بذاته لا بصفتهِ

(وهُم: أصحاب الحُسين بن محمّد النجّار، وأكثر معتزلة «الري» وحواليها على مذهبه

وقد وافقوا المعتزلة في نفي الصفات من العلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر) الملل والنحل

بعض المعتزلة: هو مُريدٌ بإرادة حادثة لا في محلّ

وهم: أبو الهذيل وأبو عليّ الجبّائيّ وابنه أبو هاشم

الكراميّة: هُو مُريدٌ بإرادةٍ حادثةٍ في ذاته

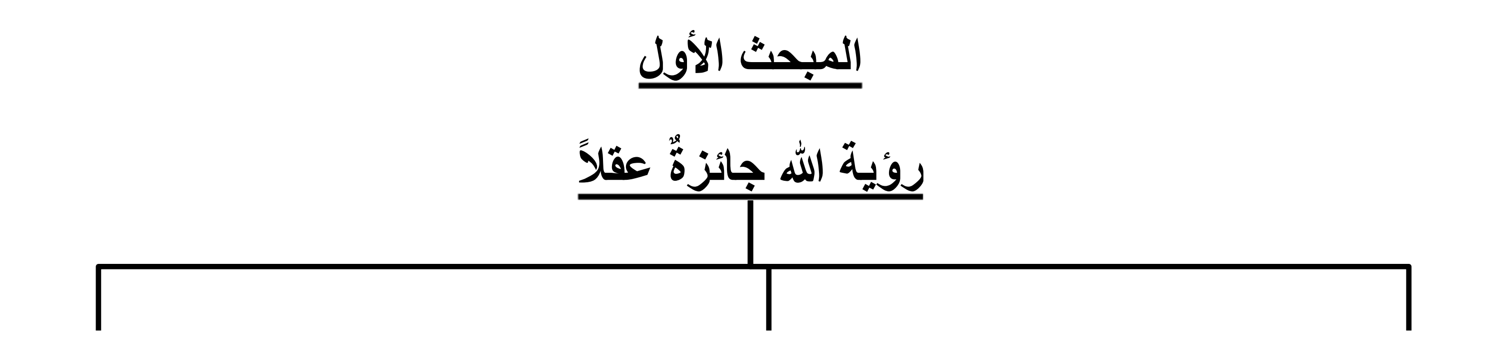
رُؤْيَـةُ اللّٰهِ

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: الرؤية جائزةٌ في العقل
المبحث الثاني: الرؤية واجبة بالنقل
المبحث الثالث: الرؤية في المنام

المبحث الأول

رؤية الله جائزةٌ عقلاً



وهي بمعنى الانكشاف التامّ **بالبصر**

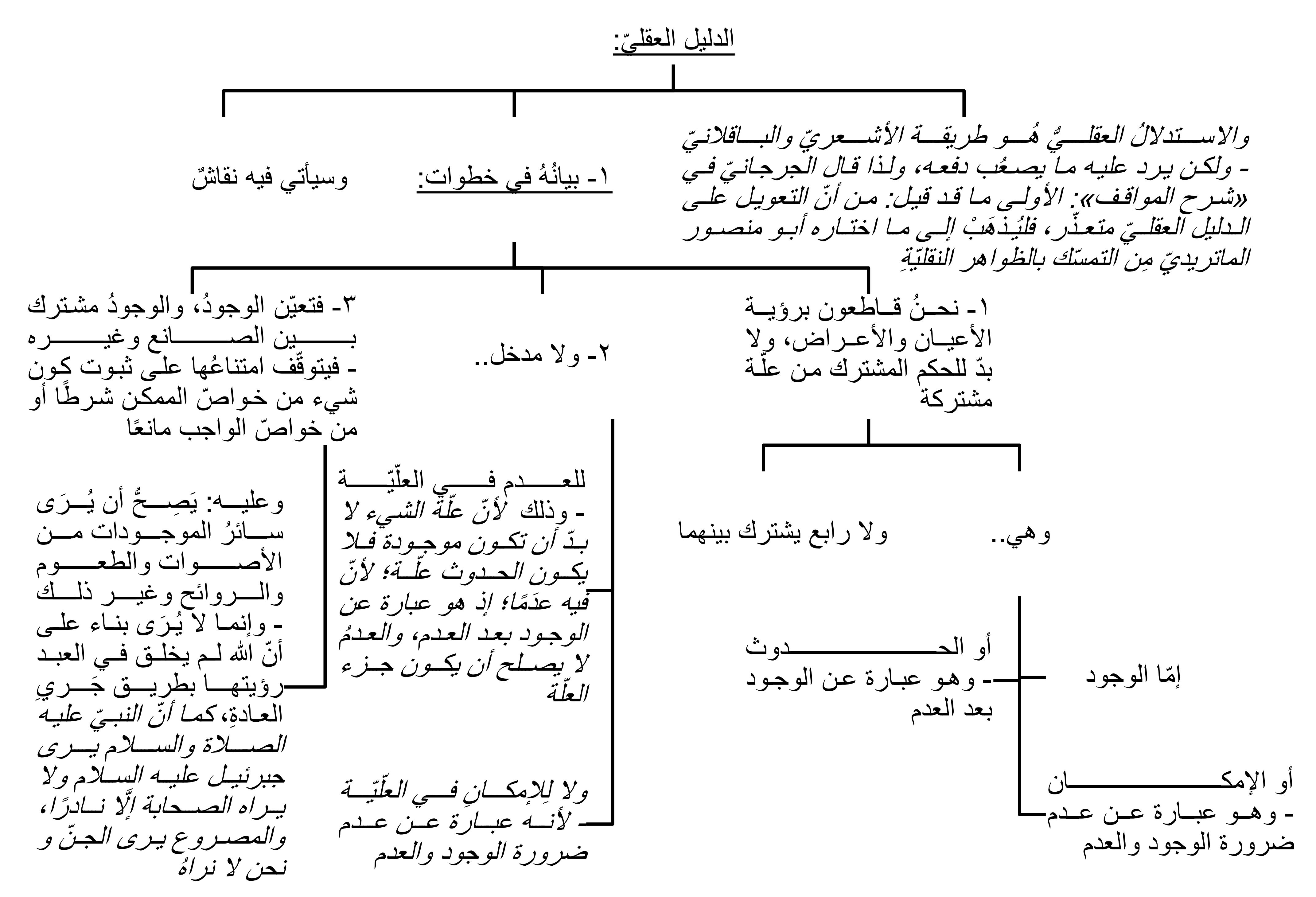
وهي جائزةٌ في العقل

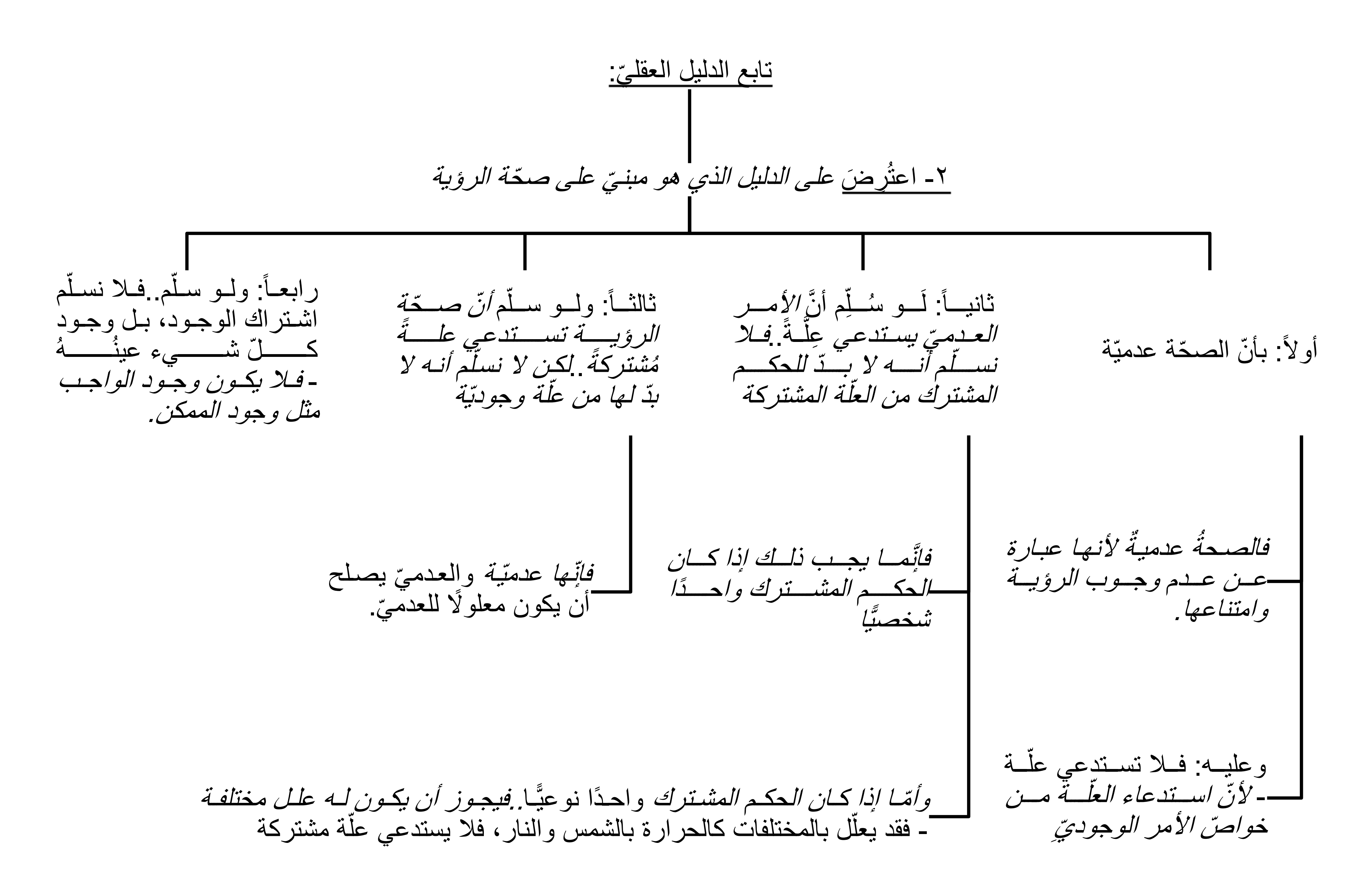
واستدلّ أهل الحقّ على إمكان الرؤية بوجهين: عقليّ وسمعيّ - سيأتي بيانُهما

وذلك بمعنى أنّ العقل إذا خُلّي ونفسه..لم يحكم بامتناع رؤيته ما لم يقم له برهان على ذلك، مع أنّ الأصل عدمه - وهذا القدر ضروريّ، فمن ادّعى الامتناع فعليه البيان

(وقد اجتمعت الأئِمةُ من أصحابنا على أنّ رؤيته تعالى في الدنيا والآخرة جائزة عقلًا - واختلفوا في جوازها سمعًا في الدنيا، فأثبته بعضهم ونفاه آخرون) شرح المواقف

(وإنّما احتيج إلى بيان جوازها عقلًا ليجوز الاستدلال بالنصوص على وقوع الرؤية - وذلك لأنّ النصوص الناطقة بما يستحيله العقل مُأوّلةٌ غيرُ مَحمولة على ظاهرِها) نبراس


الدليل العقليّ:
والاستدلالُ العقليُّ هُو طريقة الأشعريّ والباقلانيّ - ولكن يرد عليه ما يصعُب دفعه، ولذا قال الجرجانيّ في «شرح المواقف»: الأولى ما قد قيل: من أنّ التعويل على الدليل العقليّ متعذّر، فليُذهَبْ إلى ما اختاره أبو منصور الماتريديّ مِن التمسّك بالظواهر النقليّةِ
١- بيانُهُ في خطوات:
وسيأتي فيه نقاشٌ
١- نحنُ قاطعون برؤية الأعيان والأعراض، ولا بدّ للحكم المشترك من علّة مشتركة
٢- ولا مدخل..
٣- فتعيّن الوجودُ، والوجودُ مشترك بين الصانع وغيره - فيتوقّف امتناعُها على ثبوت كون شيء من خواصّ الممكن شرطًا أو من خواصّ الواجب مانعًا
وهي..
ولا رابع يشترك بينهما
إمّا الوجود
أو الحدوث - وهو عبارة عن الوجود بعد العدم
أو الإمكان - وهو عبارة عن عدم ضرورة الوجود والعدم
للعدم في العلّيّة - وذلك لأنّ علّة الشيء لا بدّ أن تكون موجودة فلا يكون الحدوث علّة؛ لأنّ فيه عدَمًا؛ إذ هو عبارة عن الوجود بعد العدم، والعدمُ لا يصلح أن يكون جزء العلّة
ولا لِلإمكانِ في العلّيّة لأنه عبارة عن عدم ضرورة الوجود والعدم
وعليه: يَصِحُّ أن يُرَى سائرُ الموجودات من الأصوات والطعوم والروائح وغير ذلك - وإنما لا يُرَى بناء على أنّ الله لم يخلق في العبد رؤيتها بطريق جَري العادةِ، كما أنّ النبيّ عليه الصلاة والسلام يرى جبرئيل عليه السلام ولا يراه الصحابة إلّا نادرًا، والمصروع يرى الجنّ و نحن لا نراهُ



تابع الدليل العقليّ:
٢- اعترِضَ على الدليل الذي هو مبنيّ على صحّة الرؤية
أولاً: بأنّ الصحّة عدميّة
ثانياً: لَو سُلِّم أنَّ الأمر العدميّ يستدعي عِلَّةً..فلا نسلّم أنه لا بدّ للحكم المشترك من العلّة المشتركة
ثالثاً: ولو سلّم أنّ صحّة الرؤية تستدعي علةً مُشتركةً..لكن لا نسلّم أنه لا بدّ لها من علّة وجوديّة
رابعاً: ولو سلّم..فلا نسلّم اشتراك الوجود، بل وجود كلّ شيء عينُهُ - فلا يكون وجود الواجب مثل وجود الممكن.
فالصحةُ عدميةٌ لأنها عبارة عن عدم وجوب الرؤية وامتناعها.
وعليه: فلا تستدعي علّة - لأنّ استدعاء العلّة من خواصّ الأمر الوجوديِ
فإنّما يجب ذلك إذا كان الحكم المشترك واحدًا شخصيًّا
وأمّا إذا كان الحكم المشترك واحدًا نوعيًّا.فيجوز أن يكون له علل مختلفة - فقد يعلّل بالمختلفات كالحرارة بالشمس والنار، فلا يستدعي علّة مشتركة
فإنّها عدميّة والعدميّ يصلح أن يكون معلولًا للعدميّ.



٤- ردُّ الجواب: يجوزُ أن يكون متعلّق الرؤية هو الجسميّة وما يتبعها من الأعراض من غير اعتبار خصوصيّة

- والجسميّةُ ليست بمشتركة بين الموجودات بأسرها بالضرورة؛ لأنّ الله تعالى ليس بجسم، فلا يكون الله تعالى مرئيًّا

٣- أجيب: في خطواتٍ

أولاً: المراد بالعلّة متعلّق الرؤية والقابل لها، ولا خفاء في لزوم كونه وجوديًّا *(لأنّ المعدوم لا يصحّ رؤيته - وأيضًا لا شكّ في أنّ الصحّة وجوديّة كانت أو عدميّة تحتاج إلى العلّة بهذا المعنى، وبهذا يندفع الاعتراض الأوّل والثالث)* *نبراس*

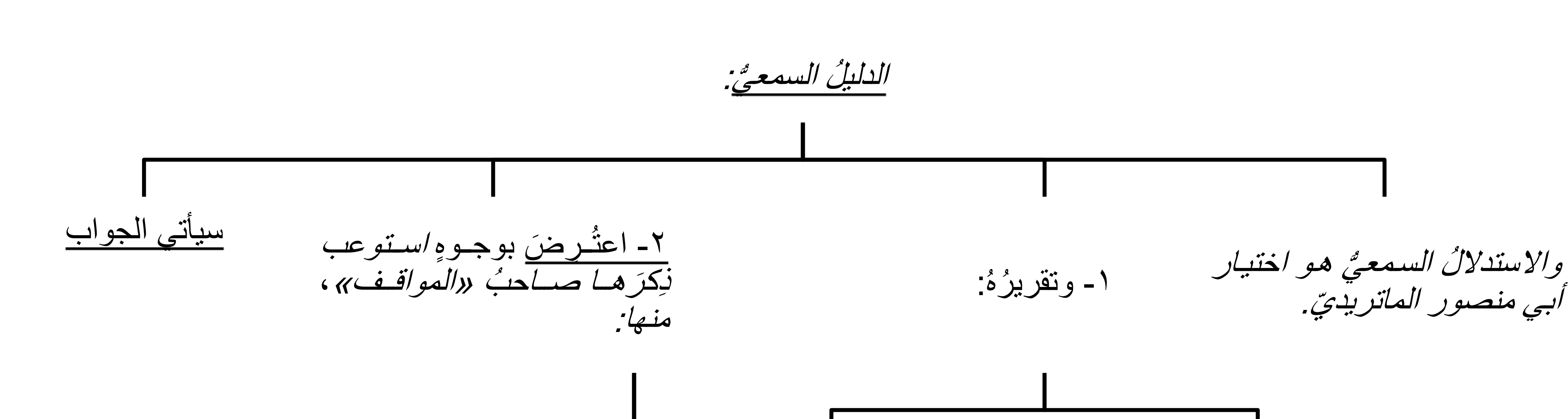
ثانياً: ثُمَّ لا يجوز أن تكون خصوصيّة الجسم أو العرض؛ لأنّا أوّل ما نرى شبحًا من بعيد إنما ندرك منه هويّة ما دون خصوصيّة جوهريّة أو عرضيّة أو إنسانيّة أو فرسيّة ونحو ذلك - وبعد رؤيته برؤية واحدة متعلّقة بهويّة قد نقدر على تفصيله إلى ما فيه من الجواهر والأعراض، وقد لا نقدر

وبهذا اندفع إشكالُ جَوَاز أن تُعَلّل الرؤية بالعلل المختلفة.

←فمتعلّق الرؤية هو كون الشيء له هويّة ما، وهو المعنيُّ بالوجود، واشتراكه ضروريّ

(تنبيهٌ: الهويّة قد تطلقُ.. ١- على الشخص ٢- وعلى الوجود الخارجيّ، وهو المراد هنا) *نبراس*

وبهذا أجيب عن الإشكال الرابع، حاصله: أنّ كون الوجود أمرًا مشتركًا بين الأعيان والأعراض أمر بديهي لا يحتاج إلى الدليل



١- أنّ موسى عليه السلام قد سأل الرؤية بقوله: {رَبِّ أَرِنِيْ أَنْظُرْ إِلَيْكَ}

- فلو لم تكن ممكنة..فلا يخلو:

إن لم يكن يعلم بامتناع رؤيته تعالى..لكان طلبُها جهلًا بما يجوز في ذات الله وما لا يجوز

إن كان يعلم بامتناع الرؤية..لكانَ طلبُها سفها وعبثًا وطلبًا للمحال

٢- وأنّ الله قد علّق الرؤية باستقرار الجبل وهو أمر ممكن في نفسه، والمعلّق بالممكن ممكن

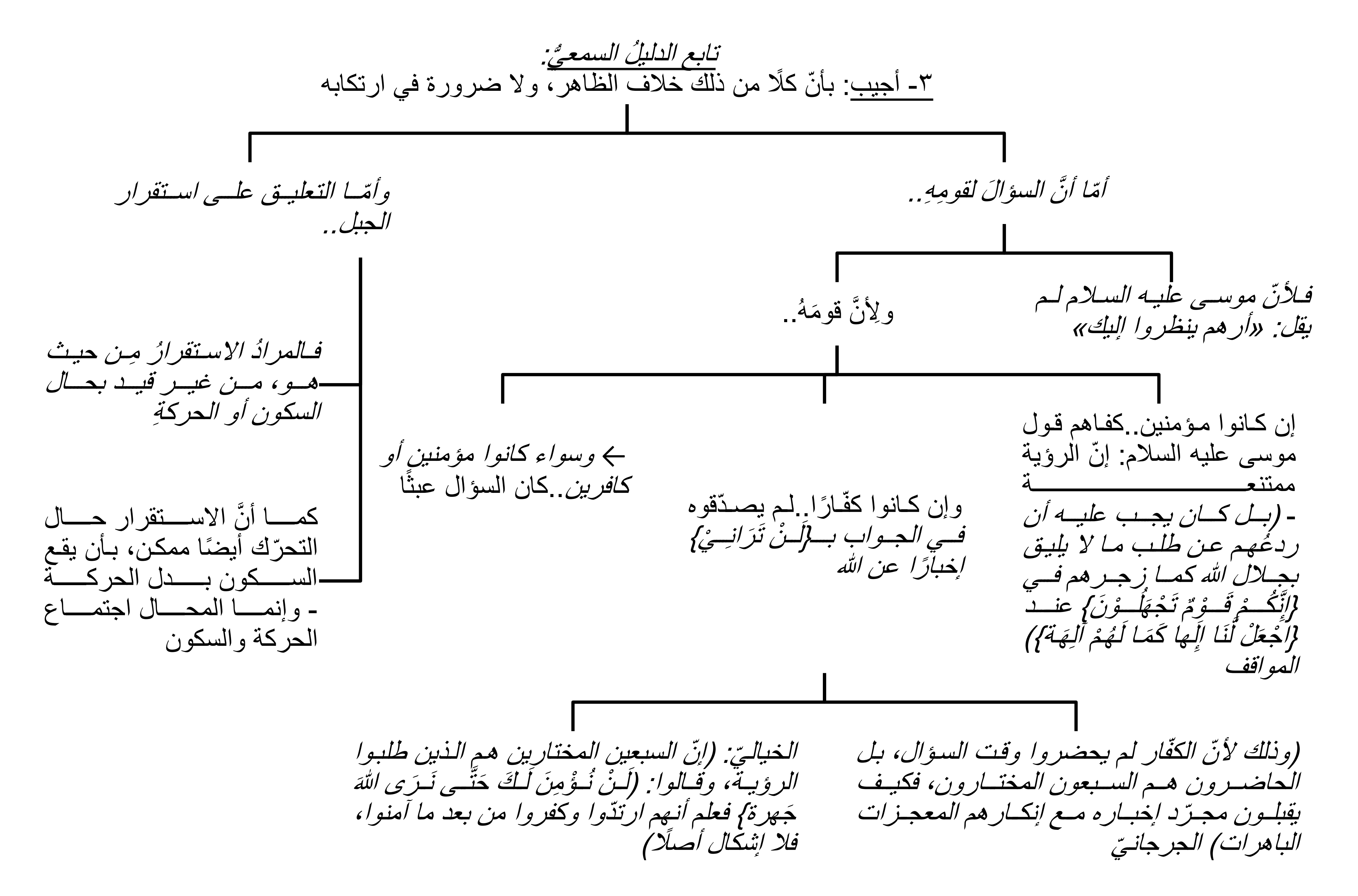
- والمحال لا يثبُت على شيء من التقادير الممكنة

١- أنّ موسى عليه السلام لم يسأل الرؤية، بل تجوز بها عن العلم الضروريّ

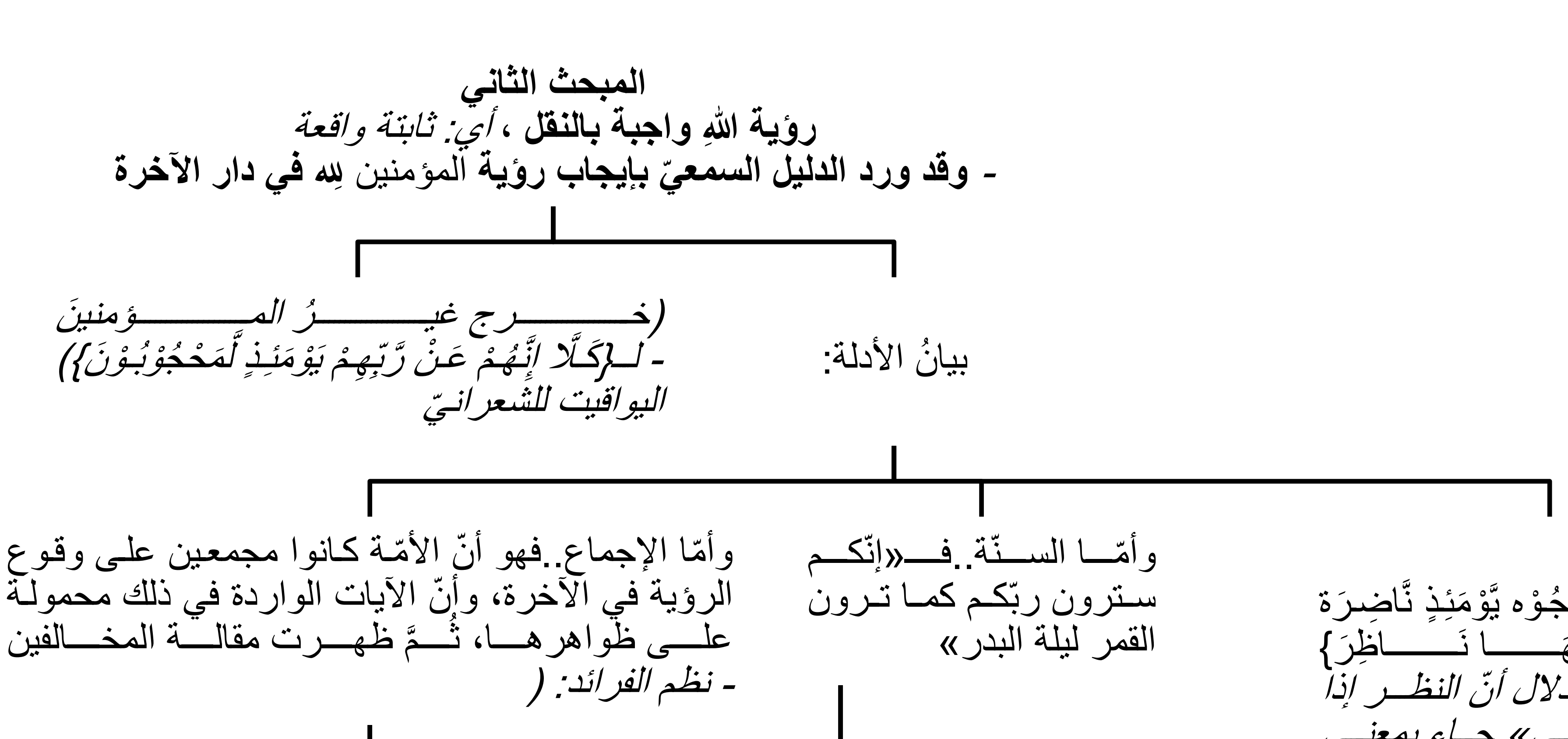
٢- أقواها: أنّ سؤال موسى عليه السلام كان لأجل قومه حيث قالوا: {لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللهَ جَهْرَةً} فسأل ليعلموا امتناعها كما علمه هو

- *(وإنّما نسب سؤال الرؤية إلى نفسه ليمنع عن الرؤية، فيعلم قومه امتناعها بالنسبة إليهم بالطريق الأولى)* شرح مواقف

٣- لا نسلّم أنّ المعلّق عليه ممكن، بل هو استقرار الجبل حال تحرّكه وهو محالٌ



تابع الدليلُ السمعيُّ:
٣- أجيب: بأنّ كلًا من ذلك خلاف الظاهر، ولا ضرورة في ارتكابه
أمّا أنَّ السؤالَ لقومِهِ..
وأمّا التعليق على استقرار الجبل..
فلأنّ موسى عليه السلام لم يقل: «أرهم ينظروا إليك»
ولِأنَّ قومَهُ..
إن كانوا مؤمنين..كفاهم قول موسى عليه السلام: إنّ الرؤية ممتنعة
- (بل كان يجب عليه أن ردعُهم عن طلب ما لا يليق بجلال الله كما زجرهم في {إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ} عند {اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}) المواقف
وإن كانوا كفّارًا..لم يصدّقوه في الجواب بـ{لَنْ تَرَانِي} إخبارًا عن الله
← وسواء كانوا مؤمنين أو كافرين..كان السؤال عبثًا
(وذلك لأنّ الكفّار لم يحضروا وقت السؤال، بل الحاضرون هم السبعون المختارون، فكيف يقبلون مجرّد إخباره مع إنكارهم المعجزات الباهرات) الجرجانيّ
الخياليّ: (إنّ السبعين المختارين هم الذين طلبوا الرؤية، وقالوا: {لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهرةً} فعلم أنهم ارتدّوا وكفروا من بعد ما آمنوا، فلا إشكال أصلًا)
فالمرادُ الاستقرارُ مِن حيث هو، من غير قيد بحال السكون أو الحركةِ
كما أنَّ الاستقرار حال التحرّك أيضًا ممكن، بأن يقع السكون بدل الحركة - وإنما المحال اجتماع الحركة والسكون



المبحث الثاني

رؤية اللهِ واجبة بالنقل ، *أي: ثابتة واقعة*

- وقد ورد الدليل السمعيّ بإيجاب رؤية المؤمنين لِلهِ في دار الآخرة

بيانُ الأدلة:

(خـــــرج غيـــــرُ المــــؤمنينَ
- لـ{كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوْبُوْنَ}) اليواقيت للشعرانـيّ

أمَّا الكتاب..فـ{وُجُوْه يَّوْمَئِذٍ نَّاضِـرَة ☼ إِلَـــى رَبِّهَـــا نَـــاظِرَ}

- (وجـه الاسـتدلال أنّ النظـر إذا اسـتعمل بــ «إلـى» جـاء بمعنــى الرؤية) شرح المواقف

وأمّـــا الســنّة..فـــ«إنّكــم ســترون ربّكـم كمـا تـرون القمر ليلة البدر»

وهـــو مشــهور رواه أحــد وعشـــرون مـــن أكـــابر الصــــــــحابة

- قالـه النـوويّ فـي شـرح مسلم

(وتشبيه الرؤية بالرؤية في الوضــوح، وزوال الشــكّ والمشقّة والاختلاف) شرح مسلم للنووي

وأمّا الإجماع..فهو أنّ الأمّة كانوا مجمعين على وقوع الرؤية في الآخرة، وأنّ الآيات الواردة في ذلك محمولـة علـــى ظواهرهـــا، ثُـــمَّ ظهــرت مقالـــة المخـــالفين

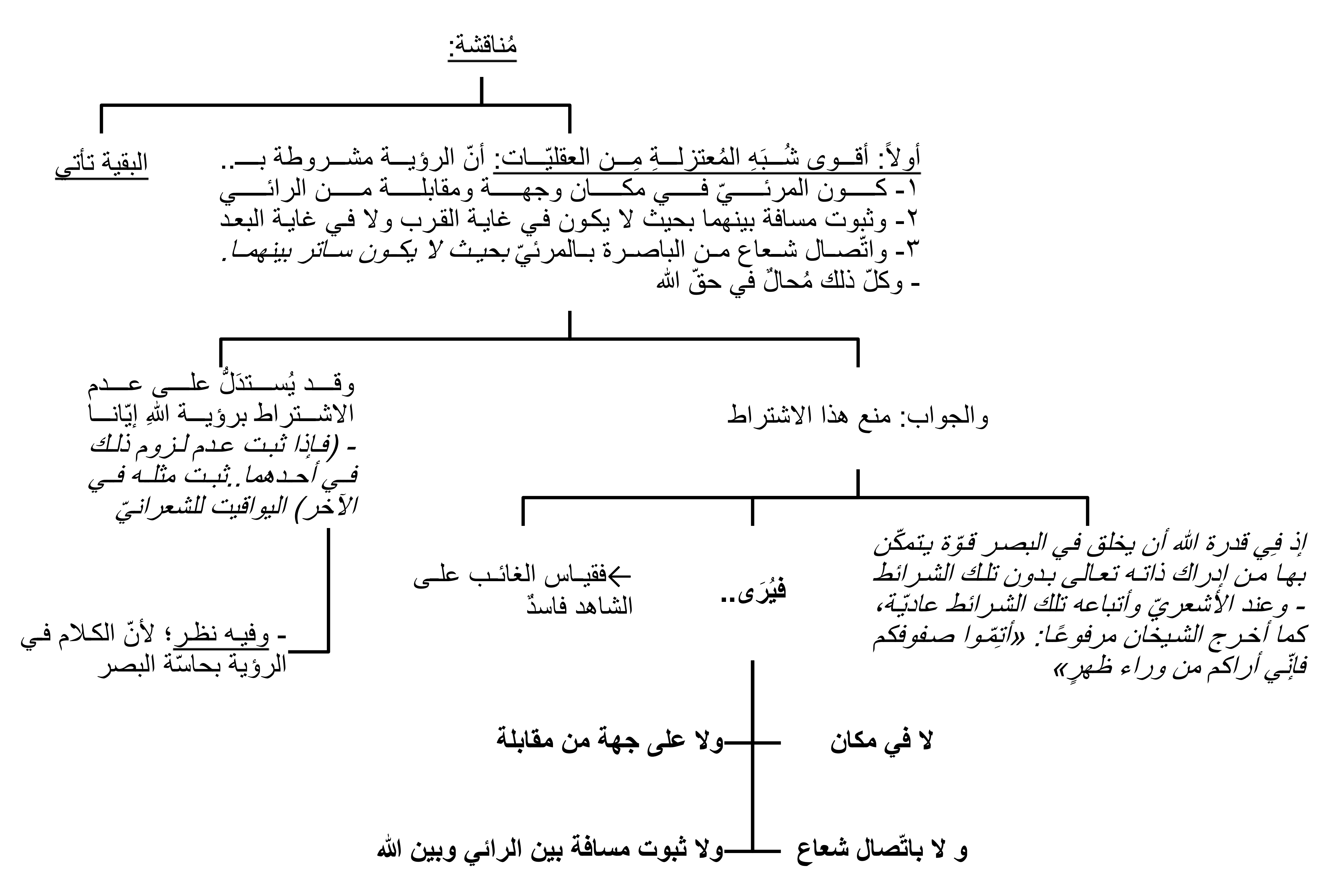
- نظم الفرائد: (

والمخالفون هُم:

طوائف من أهل البدع: المعتزلـة والخوارج وبعض المرجئة، كما قاله النووي

والجهمية واليهود كما قالـه أبو شكور السالميّ فـي تمهيده

والظـاهر أنّ الفـرق كلّهـا مخالفـة لأهـل السنّة فيهـا سوى المجسّمة والكراميّة)


مُناقشة:
أولاً: أقوى شُبَهِ المُعتزلةِ مِن العقليّات: أنّ الرؤية مشروطة بـ..
١- كون المرئيّ في مكان وجهة ومقابلة من الرائي
٢- وثبوت مسافة بينهما بحيث لا يكون في غاية القرب ولا في غاية البعد
٣- واتّصال شعاع من الباصرة بالمرئيّ بحيث لا يكون ساتر بينهما.
- وكلّ ذلك مُحالٌ في حقّ الله
البقية تأتي
والجواب: منع هذا الاشتراط
وقد يُستدَلُّ على عدم الاشتراط برؤية اللهِ إيّانا
- (فإذا ثبت عدم لزوم ذلك في أحدهما.. ثبت مثله في الآخر) اليواقيت للشعرانيّ
- وفيه نظر؛ لأنّ الكلام في الرؤية بحاسّة البصر
إذ في قدرة الله أن يخلق في البصر قوّة يتمكّن بها من إدراك ذاته تعالى بدون تلك الشرائط
- وعند الأشعريّ وأتباعه تلك الشرائط عاديّة، كما أخرج الشيخان مرفوعًا: «أتِمّوا صفوفكم فإنّي أراكم من وراء ظهرٍ»
فيُرَى..
←فقياس الغائب على الشاهد فاسدٌ
لا في مكان
ولا على جهة من مقابلة
و لا باتّصال شعاع
ولا ثبوت مسافة بين الرائي وبين الله

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع المُناقشة:

ثانياً:

قيل: لو كان جائز الرؤية والحاسّةُ سليمةٌ وسائر الشرائط موجودةٌ..لوجب أن يُرَى *الآن*، وإلَّا..لجاز أن يكون بحضرتنا جبال شاهقة لا نراها، فعدمُ رؤيتنا إيّاها سفسطة رافعة للثقة عن القطعيّاتِ

قُلنا: هذا ممنوع، فالرؤية عندنا بخلق الله، فلا تجب عند اجتماع الشرائط
- فيجوز أن لا يخلق اللهُ الرؤيةَ عند اجتماع الشرائط، وإن سلّمنا وجوبها في الشاهد، ولكن لا نسلّم وجوبها في الباري لِجَوَاز اختلاف الرؤية في الماهية واللوازمِ

ثالثاً:

اعتُرِضَ بِسَمعيَّاتٍ، مِنها: {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ}

الجواب مِن وجوهٍ:

نظم الفرائد: (

١- منع كون اللام في الأبصار للاستغراق، بل للجنس أو العهد الذهنيّ

٢- لو سُلّم..فهو من الإثبات، فنفيه رفع الإيجاب الكلّي وهو في حكم السلب الجزئيّ لا السلب الكلّيّ

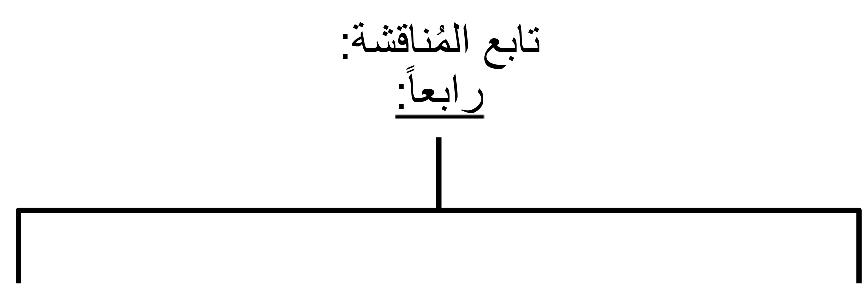
٣- لو سُلِّم..فكون إدراكِها مطلق الرؤية ممنوعٌ، بل هو إحاطة جوانب المُدرَك، ولا يحيطون به علمًا فضلًا عن الرؤية تلك
- ومنه نفي موسى عليه السلام للإدراك بعد ثبوت الرؤية في {فَلَمَّا تَرَآءَ الْجَمْعَانِ} قال أصحاب موسي: {إِنَّا لَمُدْرَكُونَ} قال: {كَلَّا}).

٤- لو سلّم أنه الرؤية وعموم السلب في الأفراد..فلا نسلّمه في الأوقات والأحوال
- فإنّها سالبة مطلقة لا دائمة، فلا يرى في الدنيا، ولكنَّهُ يُرَى في الآخرةِ

٥- قد يستدلّ بالآية على جواز الرؤية
- إذ لو امتنعت..لَمَا حصل التمدّح بنفيها، فالتمدّح في أن يمكن رؤيته ولا يُرَى للتمنّع والتعزّز بحجاب الكبرياء

(وفيه نظرٌ، فالحقُّ أنّ امتناع الشيء لا يمنع التمدّح بنفيهِ
- إذ قد ورد التمدّحُ بنفي الشريك واتّخاذ الولد في القران مع امتناعهما في حقّه تعالى) الخياليّ

٦- وإن جعلنا الإدراك عبارة عن الرؤية على وجه الإحاطة بالجوانب والحدود..فدلالة الآية على جواز الرؤية بل تحقّقها أظهر
- لأنّ المعنى أنه مع كونه مرئيًّا لا يدرك بالأبصار لتعاليه عن التناهي والاتّصاف بالحدود والجوانب



تابع المُناقشة:

رابعاً:

اعتُرِضَ: الآيات الواردة في سؤال الرؤية مقرونة بالاستعظام والاستكبارِ

الجواب: ذلك لتعنّتهم وعنادهم في طلبها، لا لامتناعها، *وان لم يكن الاستعظام للتعنّت والعناد، بل لامتناع الرؤية*..لمنعهم موسى عليه السلام عن ذلك، كما فعل حين سألوا أن يجعل لهم آلهة، فقال: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُوْنَ} وهذا مُشعِرٌ بإمكان الرؤية في الدنيا

ولِأجل أنّ الرؤية في الدنيا ممكنة اختلف الصحابةُ في أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم هل رأى ربّه ليلة المعراج أم لا؟
- والاختلاف في الوقوع دليل الإمكان

(فذهب بعض الصحابة إلى أنه - صلّى الله عليه وسلّم - رأى ربّه بعينه، منهم ابن عبّاس وأبو ذرّ وكعب، والحسن وكان يحلف على ذلك
- وحكي مثله عن ابن مسعود وأبي هريرة وأحمد بن حنبل

وأمّا عائشة رضي الله عنها فأنكرته،
- وجاء مثله عن أبي هريرة وجماعة، وهو المشهور عن ابن مسعود وجماعة من المحدّثين) شرح مسلم للنوويّ

المبحث الثالث الرؤية في المنام

- وأمّا الرؤية في المنام..فـ..

حُكِيت عن كثير من السلف

وذلك كما روي عن أبي يزيد أنه قال: رأيت ربّي في المنام، فقلت: كيف الطريق إليك؟ فقال: «أترك نفسك وتعال»

وهي نوع مشاهدة يكون بالقلب دون العينِ

(وأكثر المتكلّمين ينكرون جواز رؤية الله في المنام

واحتجّوا في ذلك بـ..

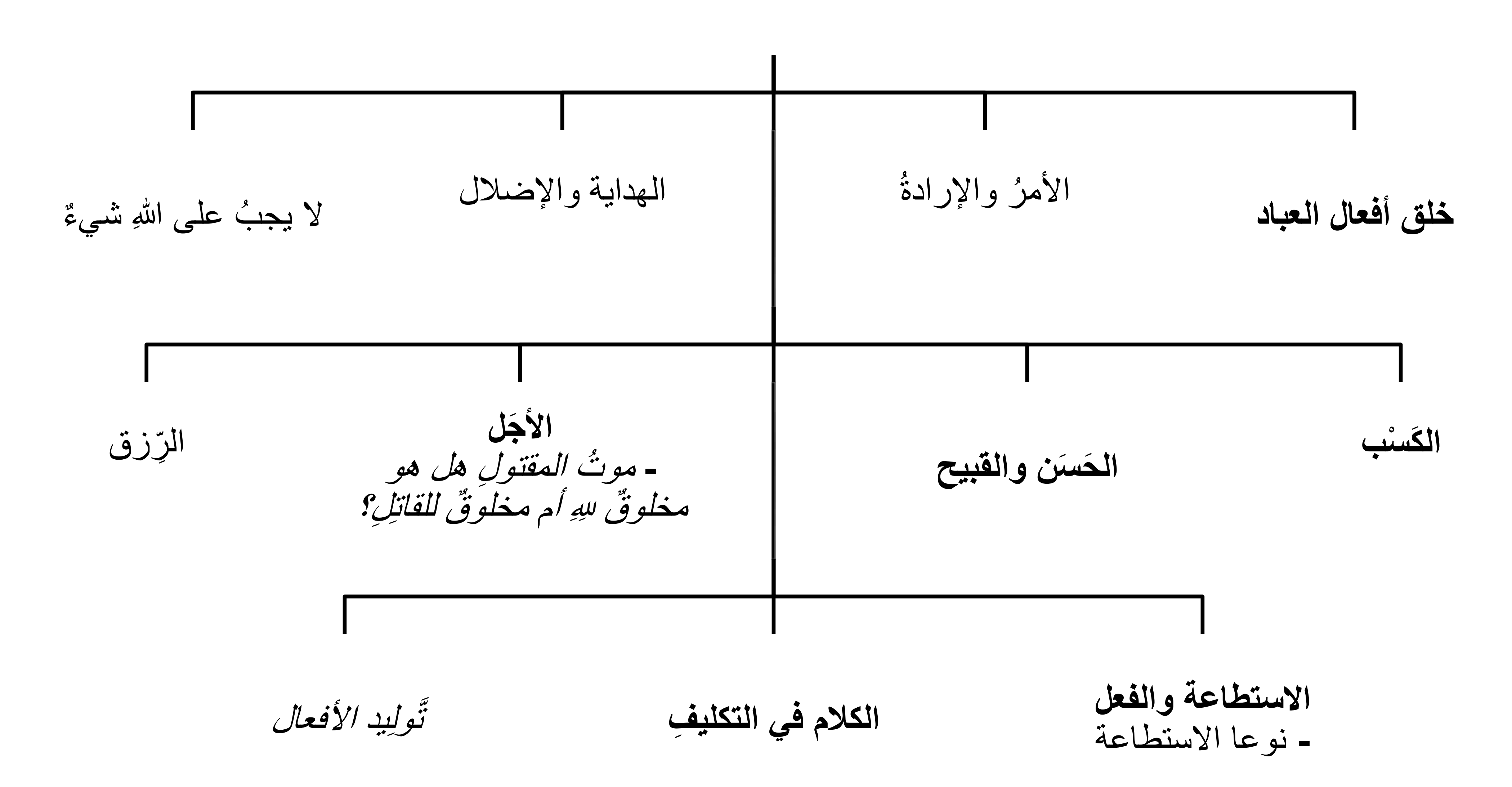
١ - أنّ ما يراه النائم يكون مصوّرًا لا محالة، ولا صورة للربّ تعالى

٢ - وأنه يراه بواسطة مثال مناسب له، ولا مثل ولا مثال لله ربّ العالمين) اليواقيت للشعراني»

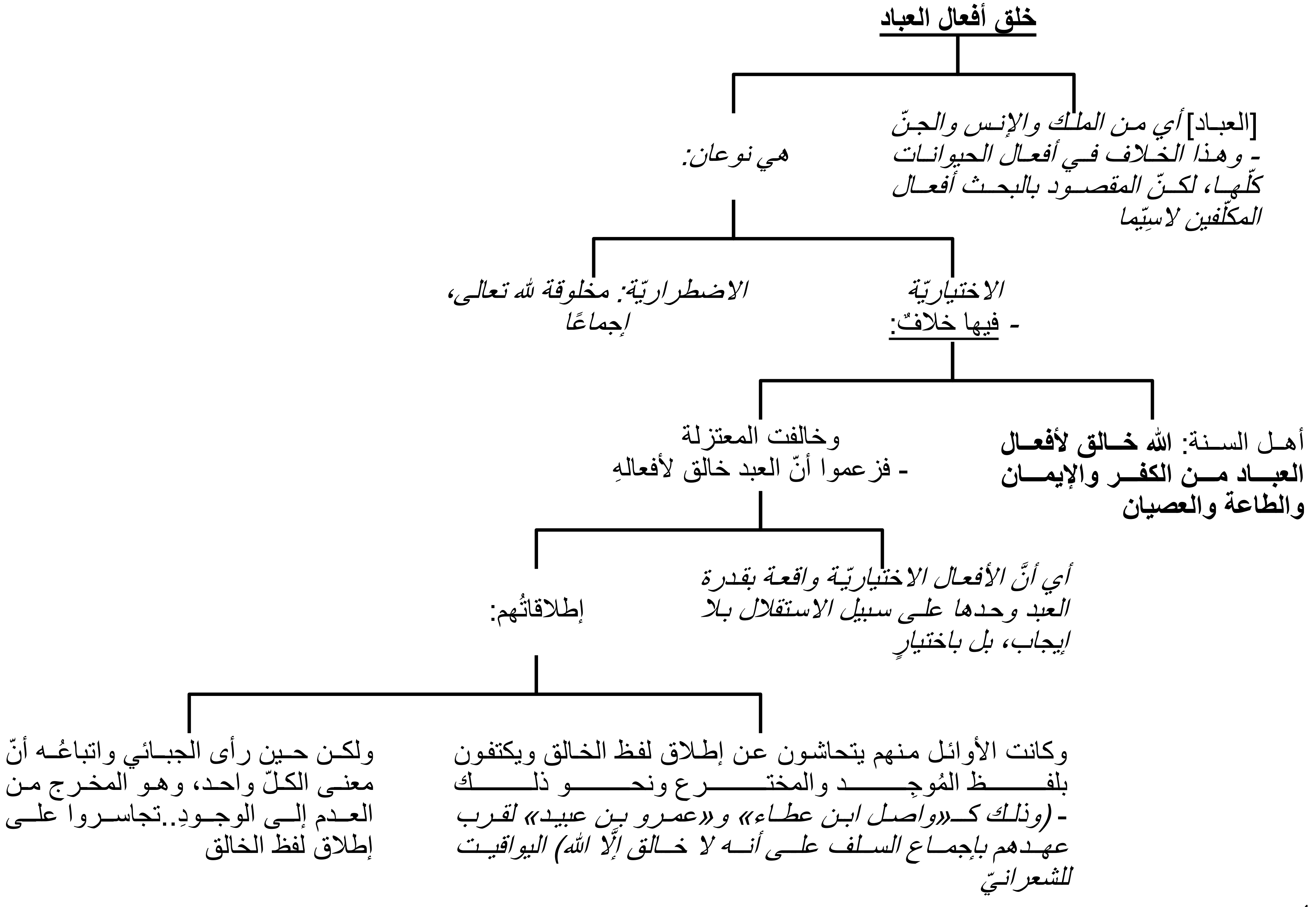
ولذا أوّلَه الشارح بأنها نوع مشاهدة بالقلب دون العينِ

مسائل التعديلِ والتجويرِ

خريطة إجمالية



المبحث الأول
خلق أفعال العباد


خلق أفعال العباد
[العباد] أي من الملك والإنس والجنّ
- وهذا الخلاف في أفعال الحيوانات كلّها، لكنّ المقصود بالبحث أفعال المكلّفين لاسيّما
هي نوعان:
الاختياريّة
- فيها خلافٌ:
الاضطراريّة: مخلوقة لله تعالى، إجماعًا
أهل السنة: الله خالق لأفعال العباد من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان
وخالفت المعتزلة
- فزعموا أنّ العبد خالق لأفعالِهِ
أي أنَّ الأفعال الاختياريّة واقعة بقدرة العبد وحدها على سبيل الاستقلال بلا إيجاب، بل باختيارٍ
إطلاقاتُهم:
وكانت الأوائل منهم يتحاشون عن إطلاق لفظ الخالق ويكتفون بلفظ المُوجِد والمخترع ونحو ذلك
- (وذلك كـ«واصل ابن عطاء» و«عمرو بن عبيد» لقرب عهدهم بإجماع السلف على أنه لا خالق إلّا الله) اليواقيت للشعرانيّ
ولكن حين رأى الجبائي واتباعُه أنّ معنى الكلّ واحد، وهو المخرج من العدم إلى الوجودِ..تجاسروا على إطلاق لفظ الخالق
مُصْطفَى دَنْقَش

احتجّ أهل الحقّ بوجوه:

١-الأول:

أ- بيانُهُ- أنّ العبد لو كان خالقًا لأفعاله..لكان عالِمًا بتفاصيلها، فإيجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون إلَّا كذلك، واللازم باطلٌ
- فالمشيُ مِن موضع إلى موضع..فيه سكناتٌ وحركاتٌ لو سئل الماشي عنها..لم يعلم، وهذا في أظهر أفعاله
- وكذا حركات أعضائه ونحو ذلك

ب- اعتُرِضَ عليه: هذا الدليل ينفي الكسب والخلق معًا لاشتراكهما في كونهما بالقدرة والقصد والاختيار

ج- (جواب الاعتراض: الخلق يقتضي العلم التفصيليّ دون الكسب

فالخَلقُ..إفادةُ الوجود، فهو موقوف على العلم التفصيليّ

والكسبُ..صرفُ القدرة والإرادة نحو المقدور دُون أن يكون له تأثير في إيجاده، فيكفيه العلم الإجماليّ) الخياليّ

٢- الثاني: النصوصُ

كـ{وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ}

أي: عملكم، على أنّ {ما} مصدريّة لئلّا يحتاج إلى حذف الضمير، *إذ لا بدّ في الصلة من ضمير*
- *(فينبغي*

١- جعلُ هذا المصدر بمعنى المفعول
- لأنّ المعنى المصدريّ أمرٌ اعتباريّ، لا تحقّق له في الخارج أصلًا

٢- ثُمَّ حَملُ الإضافة بمعونة المقام على الاستغراق
- لأنّ المقام مقام التمدّح وإن كان أصل الإضافة للعهد؛ إذ لو لم تُحمل على الاستغراق..لم يتمّ المقصود؛ إذ لا شكّ أنّ المعمول يصدق على مثل السرير بالنسبة إلى النجّار، فعلى تقدير أن لا يكون الإضافة للاستغراق: يجوز كونُ المراد ببعض المعمولات أمثال هذا المعمول، ولا خلاف للمعتزلة في أنّ أمثال هذا المعمول من الجواهر مخلوقة لله، وإنّما الخلاف فيما يقع من كسب العبد من الأعراض، كالصوم والصلاة وغيرِهِمَا) الخياليّ

أو معمولكم على أنّ {ما} موصولة، فيشملُ الأفعال، فأفعال العباد
أي: ما نشاهده من الحركات والسكنات مثلًا

فلا نزاع بيننا وبين المعتزلة في الفعل بالمعنى المصدريّ
- وذلك لأنه أمر اعتباريّ ليس بموجود في الخارج
- وإنّما النزاع في الحاصل بالمصدر الذي هو المعمول

وكـ{خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ}
أي: ممكن، بدلالة العقل، وفعل العبد شيء

وكـ{أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ}، وهي في مقام التمدّح
- *فلو شاركه أحد في الخالقيّة..لَمَّا كان للتمدّح بالخالقيّة معنى، ولشاركه غيرُه في استحقاق العبادةِ*

احتجّت المعتزلة:

١- نفرّق بالضرورة بين حركة الماشي وبين حركة المرتعش، فالأولى باختياره دون الثانية
- *فلو كانت كلّ حركة بخلق الله..لزم أن يكون الكلّ اختياريًّا أو غير اختياريّ*

٢- لو كانت *أفعال العبادِ* بخلق الله.*.لزم أن لا يكون العبد مكلّفًا بالأوامر والنواهي*
- *لأنّ الكلّ بخلق الله لا اختيار للعبد لكونه مجبورًا، إذ الفعل والخلق عندهم بمعنى واحدٍ*
←فيبطل حينئذٍ قاعدة التكليف والمدحُ والذمُّ والثوابُ والعقابُ

الجواب: ذلك إنما يتوجّه على الجبريّة القائلين بنفي الكسبِ والاختيارِ أصلًا، وأمّا نحنُ..فنُثبتُهُ

قد يُتَمَسّكُ بأنَّهُ لو كان خالقًا لأفعال العباد..لكان هو القائم والقاعد والآكلَ..

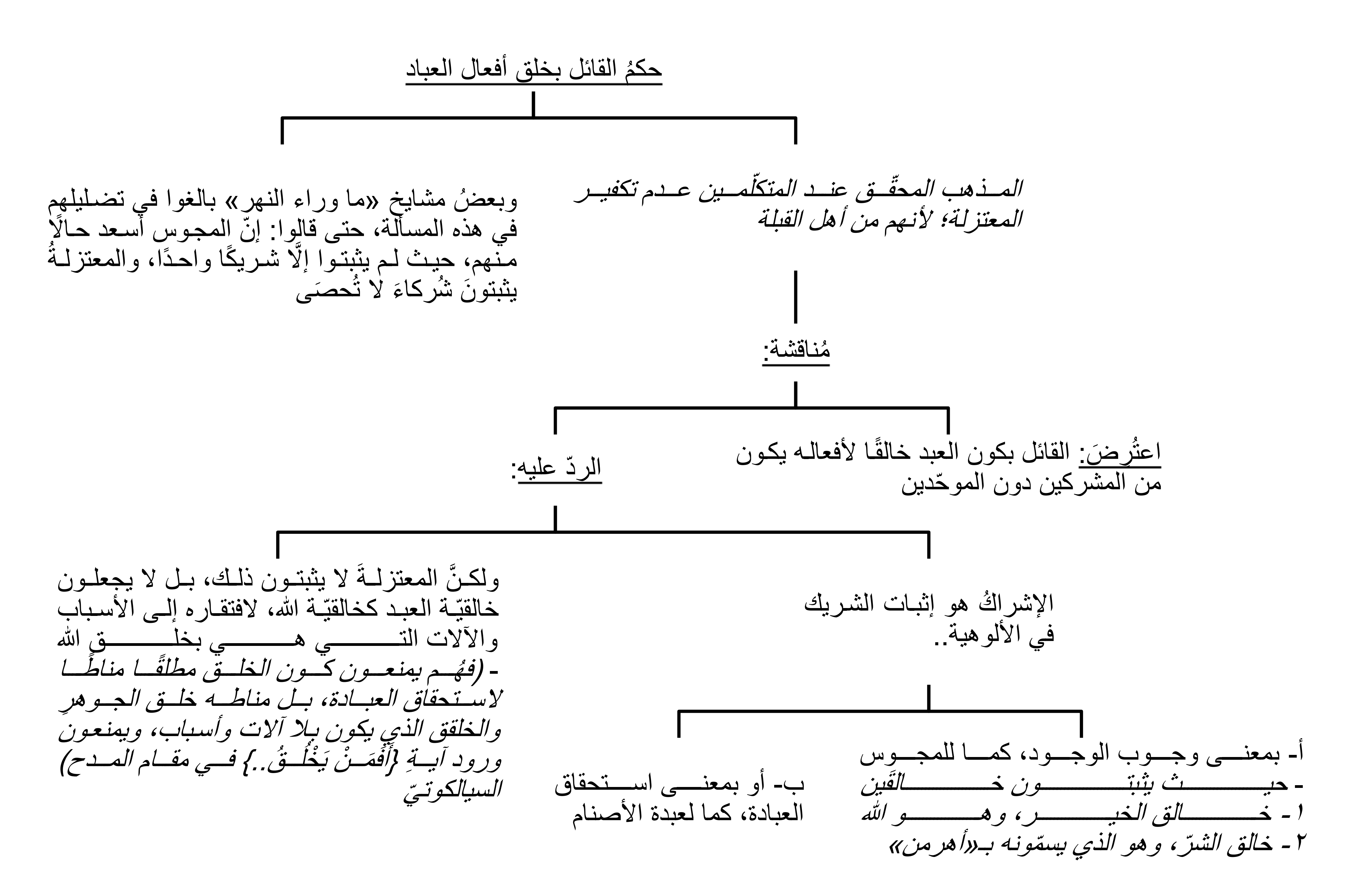
الردُّ عليه: هذا جهلٌ؛ لأنّ المتّصف بالشيء..مَن قام به ذلك الشيء، لا من أوجده
- أوَلا يرون أنّ الله هو الخالقُ للسواد والبياض وسائر الصفات في الأجسام، ولا يتّصف بذلك؟

وقد يُتَمَسّكُ بـ{فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} و{وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهيئَةِ الطَّيْرِ}

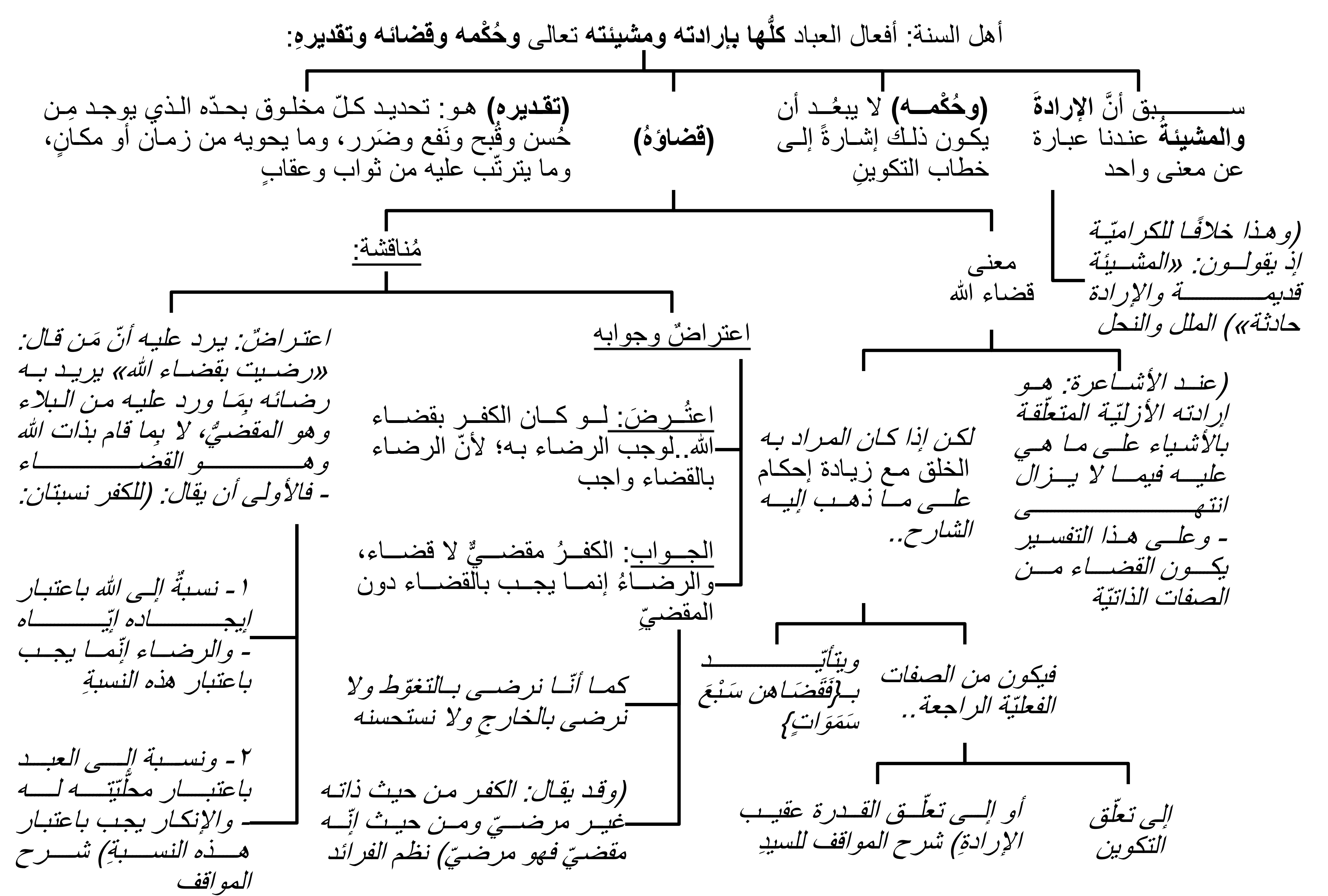
الردُّ عليه: الخلق هنا بمعنى التقديرِ، *أي: التصويرِ*
- *(فالخلقُ في كلام العرب على وجهين*

١- *: الإنشاء على مثال أبدعه*

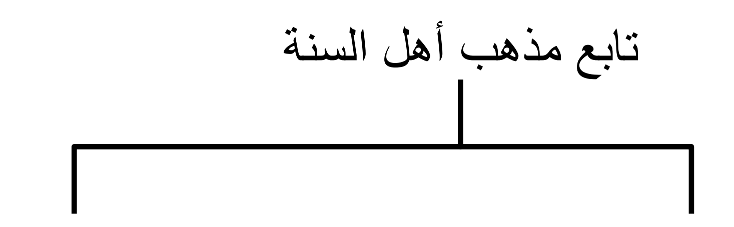
٢- *التقدير*
- *فمعنى {فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِيْنَ} أحسنَ المُقَدّرِينَ*
- *ومعنى {أَنِّيْ أَخْلُقُ لَكُمْ مِّنَ الطِّيْنِ} تقديرُه، ولم يرد أنه يحدث معدومًا) لسان العرب*


حكمُ القائل بخلق أفعال العباد
المـذهب المحقّـق عنـد المتكلّمـين عـدم تكفيـر المعتزلة؛ لأنـهم من أهل القبلة
وبعضُ مشايخ «ما وراء النهر» بالغوا في تضليلهم في هذه المسألة، حتى قالوا: إنّ المجوس أسعد حالًا منهم، حيث لم يثبتوا إلَّا شريكًا واحدًا، والمعتزلةُ يثبتونَ شُركاءَ لا تُحصَى
مُناقشة:
اعتُرِضَ: القائل بكون العبد خالقًا لأفعاله يكون من المشركين دون الموحّدين
الردّ عليه:
الإشراكُ هو إثبات الشريك في الألوهية..
ولكنَّ المعتزلةَ لا يثبتون ذلك، بل لا يجعلون خالقيّة العبد كخالقيّة الله، لافتقاره إلى الأسباب والآلات التي هي بخلق الله
- (فهُم يمنعون كون الخلق مطلقًا مناطًا لاستحقاق العبادة، بل مناطه خلق الجوهرِ والخلقق الذي يكون بلا آلات وأسباب، ويمنعون ورود آيةِ {أَفَمَنْ يَخْلُقُ..} في مقام المدح) السيالكوتيّ
أ- بمعنى وجوب الوجود، كما للمجوس
- حيث يثبتون خالقَين
١ - خالق الخير، وهو الله
٢ - خالق الشرّ، وهو الذي يسمّونه بـ«أهرمن»
ب- أو بمعنى استحقاق العبادة، كما لعبدة الأصنام

المبحث الثاني: الأمرُ والإرادةُ



أهل السنة: أفعال العباد كلُّها بإرادته ومشيئته تعالى وحُكْمه وقضائه وتقديرِهِ:
سبق أنَّ الإرادةَ والمشيئةُ عندنا عبارة عن معنى واحد
(وهذا خلافًا للكراميّة إذ يقولون: «المشيئة قديمة والإرادة حادثة») الملل والنحل
(وحُكْمه) لا يبعُد أن يكون ذلك إشارةً إلى خطاب التكوينِ
(قضاؤهُ)
(تقديره) هو: تحديد كلّ مخلوق بحدّه الذي يوجد مِن حُسن وقُبح ونَفع وضَرر، وما يحويه من زمانٍ أو مكانٍ، وما يترتّب عليه من ثواب وعقابٍ
معنى قضاء الله
(عند الأشاعرة: هو إرادته الأزليّة المتعلّقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال انتهى - وعلى هذا التفسير يكون القضاء من الصفات الذاتيّة
لكن إذا كان المراد به الخلق مع زيادة إحكام على ما ذهب إليه الشارح..
فيكون من الصفات الفعليّة الراجعة..
ويتأيّد بـ{فَقَضَاهن سَبْعَ سَمَوَاتٍ}
إلى تعلّق التكوين
أو إلى تعلّق القدرة عقيب الإرادةِ) شرح المواقف للسيدِ
مُناقشة:
اعتراضٌ وجوابه
اعتـرضَ: لو كان الكفر بقضاء الله..لوجب الرضاء به؛ لأنّ الرضاء بالقضاء واجب
الجواب: الكفرُ مقضيٌّ لا قضاء، والرضاءُ إنما يجب بالقضاء دون المقضيِّ
كما أنّا نرضى بالتغوّط ولا نرضى بالخارجِ ولا نستحسنه
(وقد يقال: الكفر من حيث ذاته غير مرضيّ ومن حيث إنّه مقضيّ فهو مرضيّ) نظم الفرائد
اعتراضٌ: يرد عليه أنّ مَن قال: «رضيت بقضاء الله» يريد به رضائه بِمَا ورد عليه من البلاء وهو المقضيُّ، لا بِما قام بذات الله وهو القضاء - فالأولى أن يقال: (للكفر نسبتان:
١ - نسبةٌ إلى الله باعتبار إيجاده إيّاه - والرضاء إنّما يجب باعتبار هذه النسبةِ
٢ - ونسبة إلى العبد باعتبار محلّيّته له - والإنكار يجب باعتبار هذه النسبةِ) شرح المواقف



<u>والمقصود</u>: تعميم إرادة الله وقدرته *لجميع أفعال العباد سواء كانت خيرًا أو شرًّا*

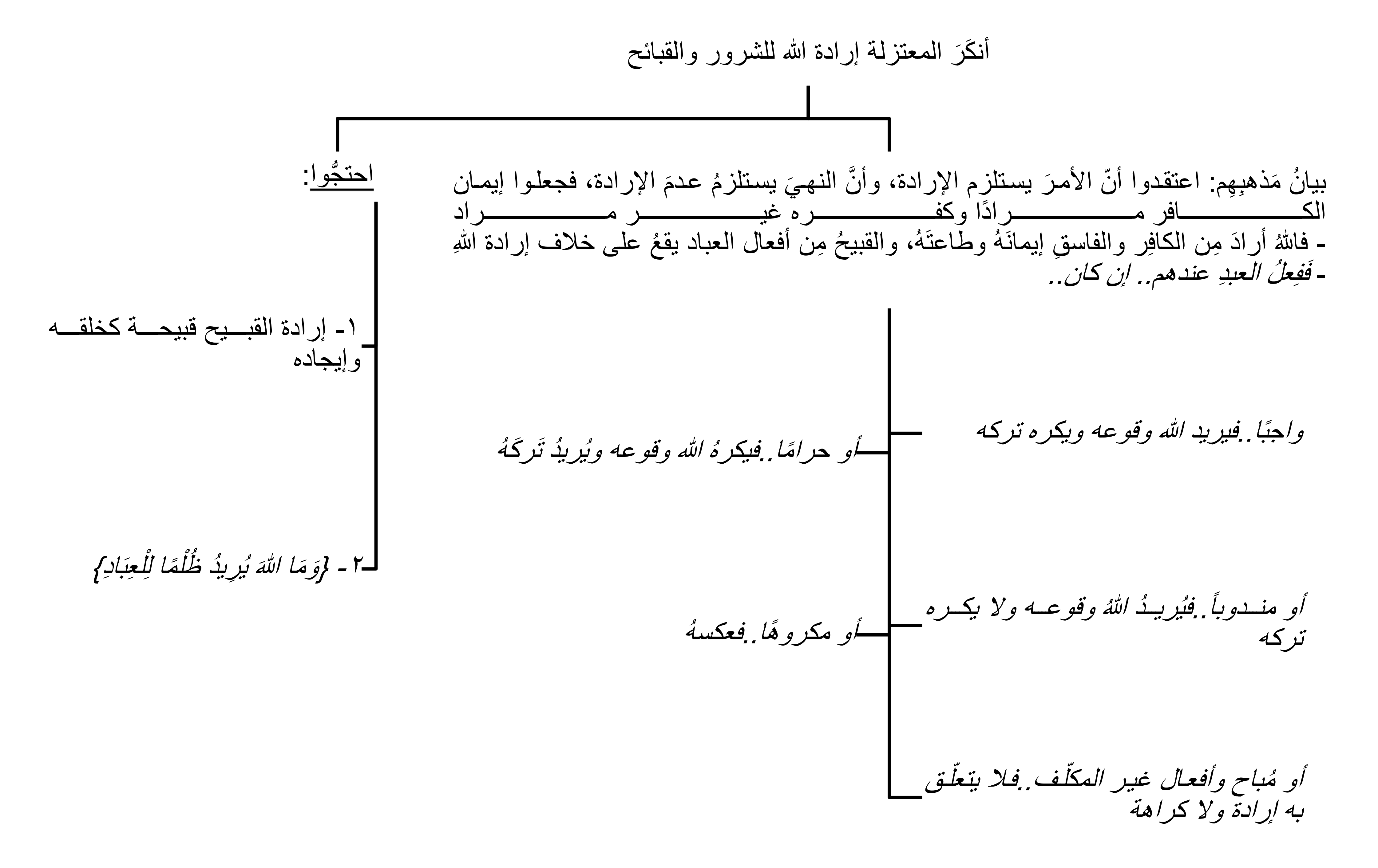
<u>مُناقشة</u>:

<u>اعتُرِضَ</u>: فيكون الكافر مجبورًا في كفره والفاسق في فسقه، فلا يصحّ تكليفهما

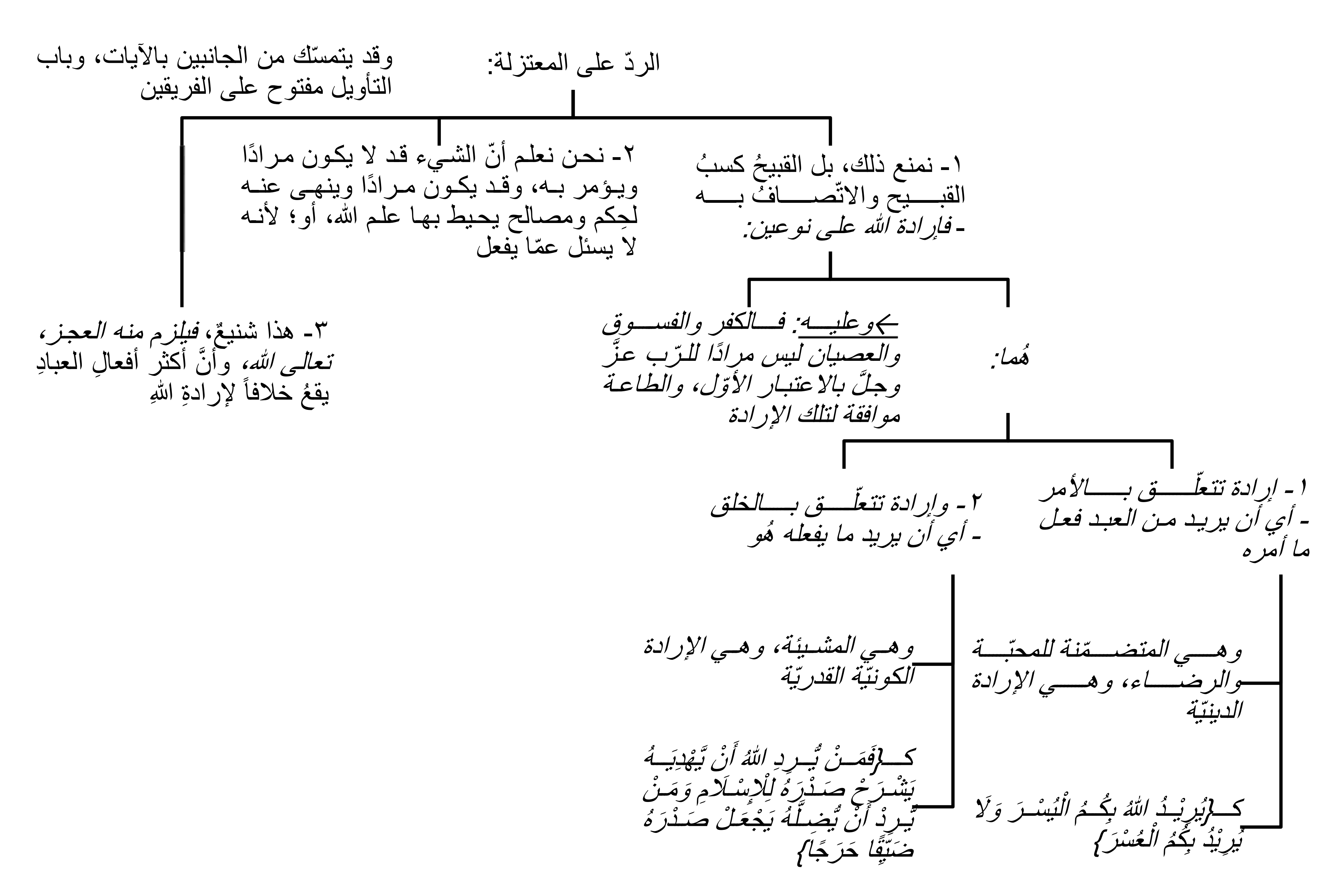
<u>الجواب</u>: إنّه تعالى أراد منهما الكفر والفسق باختيارهما، فلا جَبرَ، كما أنه عَلِم منهما الكفر والفِسق بالاختيار، ولم يلزم تكليف المحال

(فعِلْمُ اللهِ قَد سبق بكفر الكافر وفِسق الفاسقِ باتّفاق أهل السنّة والمعتزلة

والإرادة لا توجب الجبر - فلو كانت الإرادةُ مُوجِبة للجبر..لكان العِلمُ موجبًا له، والتالي باطل فالمقدّم مثله) نبراس

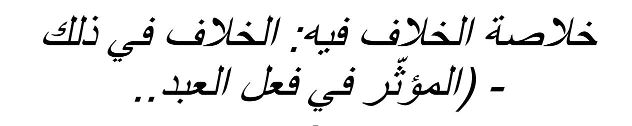


أنكَرَ المعتزلة إرادة الله للشرور والقبائح
بيانُ مَذهبِهم: اعتقدوا أنّ الأمرَ يستلزم الإرادة، وأنَّ النهيَ يستلزمُ عدمَ الإرادة، فجعلوا إيمان الكافر مرادًا وكفره غير مراد
- فاللهُ أرادَ مِن الكافِر والفاسقِ إيمانَهُ وطاعتَهُ، والقبيحُ مِن أفعال العباد يقعُ على خلاف إرادة اللهِ
- فَفِعلُ العبدِ عندهم.. إن كان..
واجبًا..فيريد الله وقوعه ويكره تركه
أو حرامًا..فيكرهُ الله وقوعه ويُريدُ تَركَهُ
أو مندوباً..فيُريدُ اللهُ وقوعه ولا يكره تركه
أو مكروهًا..فعكسهُ
أو مُباح وأفعال غير المكلّف..فلا يتعلّق به إرادة ولا كراهة
احتجُّوا:
١- إرادة القبيح قبيحة كخلقه وإيجاده
٢- {وَمَا اللهَ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ}



الردّ على المعتزلة:
وقد يتمسّك من الجانبين بالآيات، وباب التأويل مفتوح على الفريقين
١- نمنع ذلك، بل القبيحُ كسبُ القبيح والاتّصافُ به
- فإرادة الله على نوعين:
٢- نحن نعلم أنّ الشيء قد لا يكون مرادًا ويؤمر به، وقد يكون مرادًا وينهى عنه لِحِكم ومصالح يحيط بها علم الله، أو؛ لأنه لا يسئل عمّا يفعل
٣- هذا شنيعٌ، فيلزم منه العجز، تعالى الله، وأنَّ أكثر أفعالِ العبادِ يقعُ خلافاً لإرادةِ اللهِ
وعليه: فالكفر والفسوق والعصيان ليس مرادًا للرّب عزَّ وجلَّ بالاعتبار الأوّل، والطاعة موافقة لتلك الإرادة
هُما:
١- إرادة تتعلّق بالأمر - أي أن يريد من العبد فعل ما أمره
٢- وإرادة تتعلّق بالخلق - أي أن يريد ما يفعله هُو
وهي المتضمّنة للمحبّة والرضاء، وهي الإرادة الدينيّة
وهي المشيئة، وهي الإرادة الكونيّة القدريّة
كـ{يُرِيْدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيْدُ بِكُمُ الْعُسْرَ}
كـ{فَمَنْ يُّرِدِ اللهُ أَنْ يَّهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُّرِدْ أَنْ يُّضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا}

المبحث الثالث:
الكَسْب



إمّا قدرة الله..

فقط بلا قدرة من العبد أصلًا، وهو مذهب الجبريّة)
- وهُم أصنافٌ كما في «الملل»، والمراد هنا الجبريّة الخالصة وهي التي لا تثبت للعبد فعلًا ولا قدرة على الفعل أصلًا

أو بلا تأثير لقدرةِ العبدِ، وهو مذهب الأشعريّ)

(أو قدرة العبد فقط..

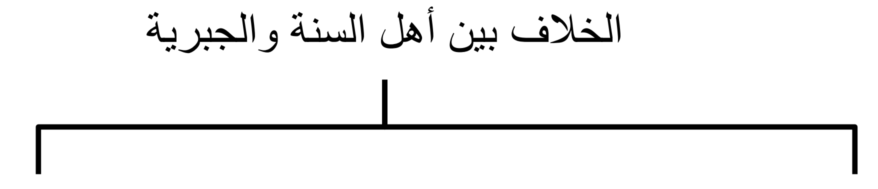
بلا إيجاب واضطرار، وهو مذهب المعتزلة

أو بالإيجاب وامتناع التخلّف، وهو مذهب الفلاسفة، وهو المرويّ عن إمام الحرمين وأبي الحسين البصريّ

أو مجموع القدرتين..

على أن تؤثّرا في أصل الفعل، وهو مذهب أبي إسحاق الاسفرائيني

أو على أن تؤثّر قدرة العبد في وصفه بأن يجعله موصوفًا بمثل كونه طاعة أو معصية، وهو مذهب الباقلاني) الخياليّ



الخلاف بين أهل السنة والجبرية

أهل السنة: **للعباد أفعال اختياريّة يثابون بها** إن كانت طاعة **ويعاقبون عليها** إن كانت معصية

وزعمت الجبريّة أنه لا فعل للعبد أصلًا وأنّ حركاته بمنزلة حركات الجمادات لا قدرة للعبد عليها ولا قصد ولا اختيار

الردّ عليهم: هذا باطل

١- لأنّا نفرّق بالضرورة بين حركة البطش وحركة الارتعاش

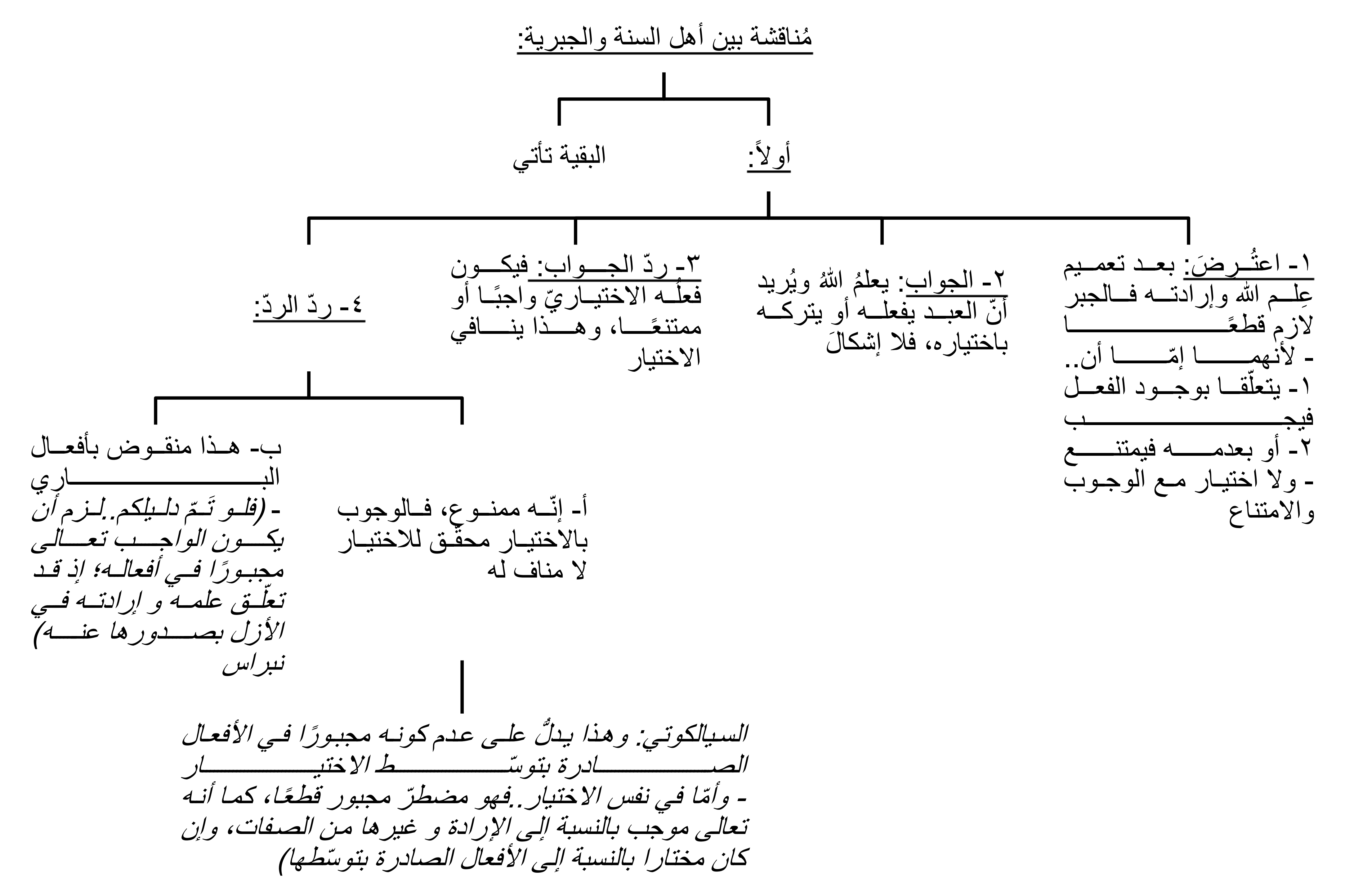
٢- لو لم يكن للعبد فعلٌ أصلًا..

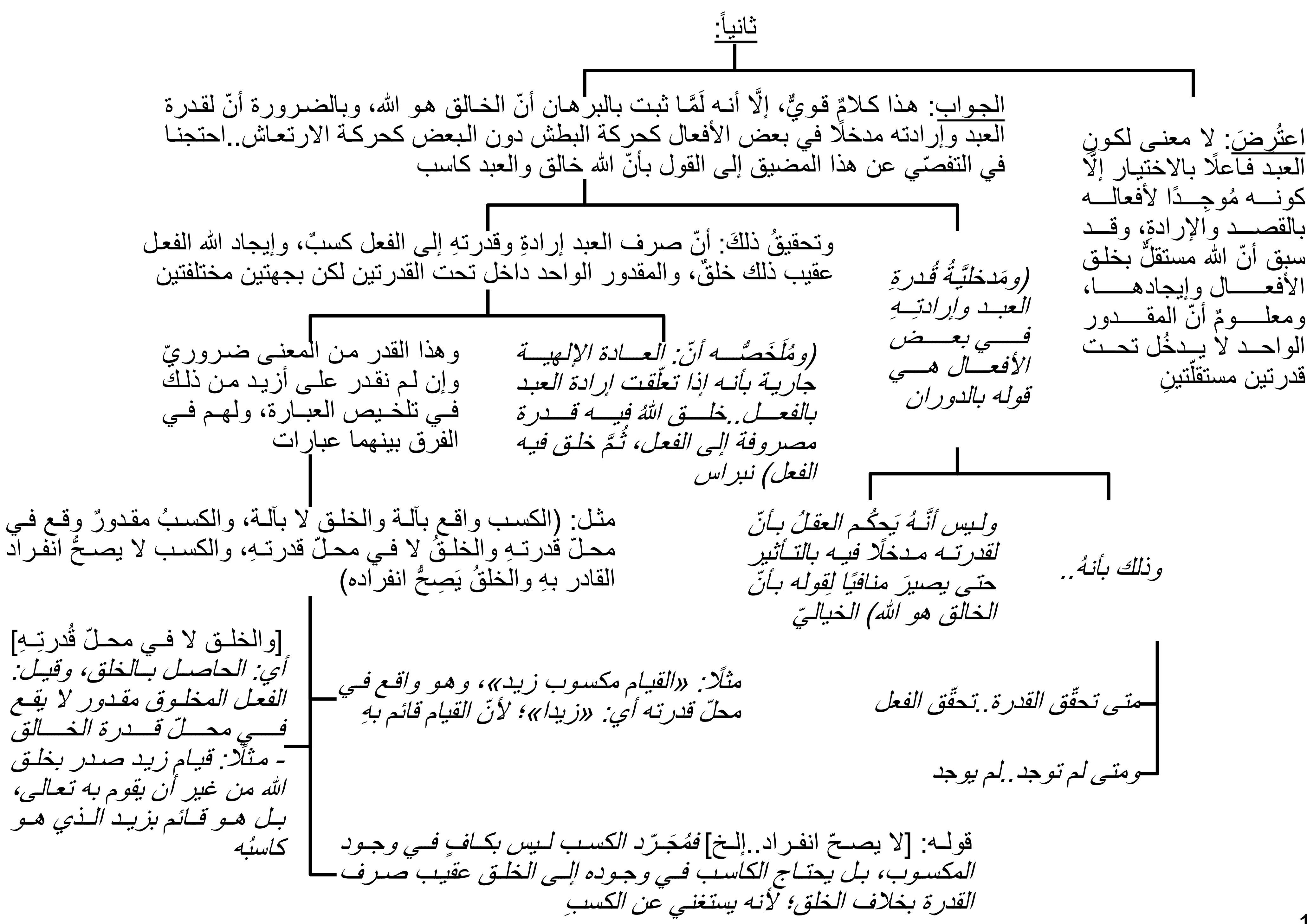
أ- لَمَا صحّ تكليفه ولا ثوابُهُ وعقابُهُ على أفعالِهِ

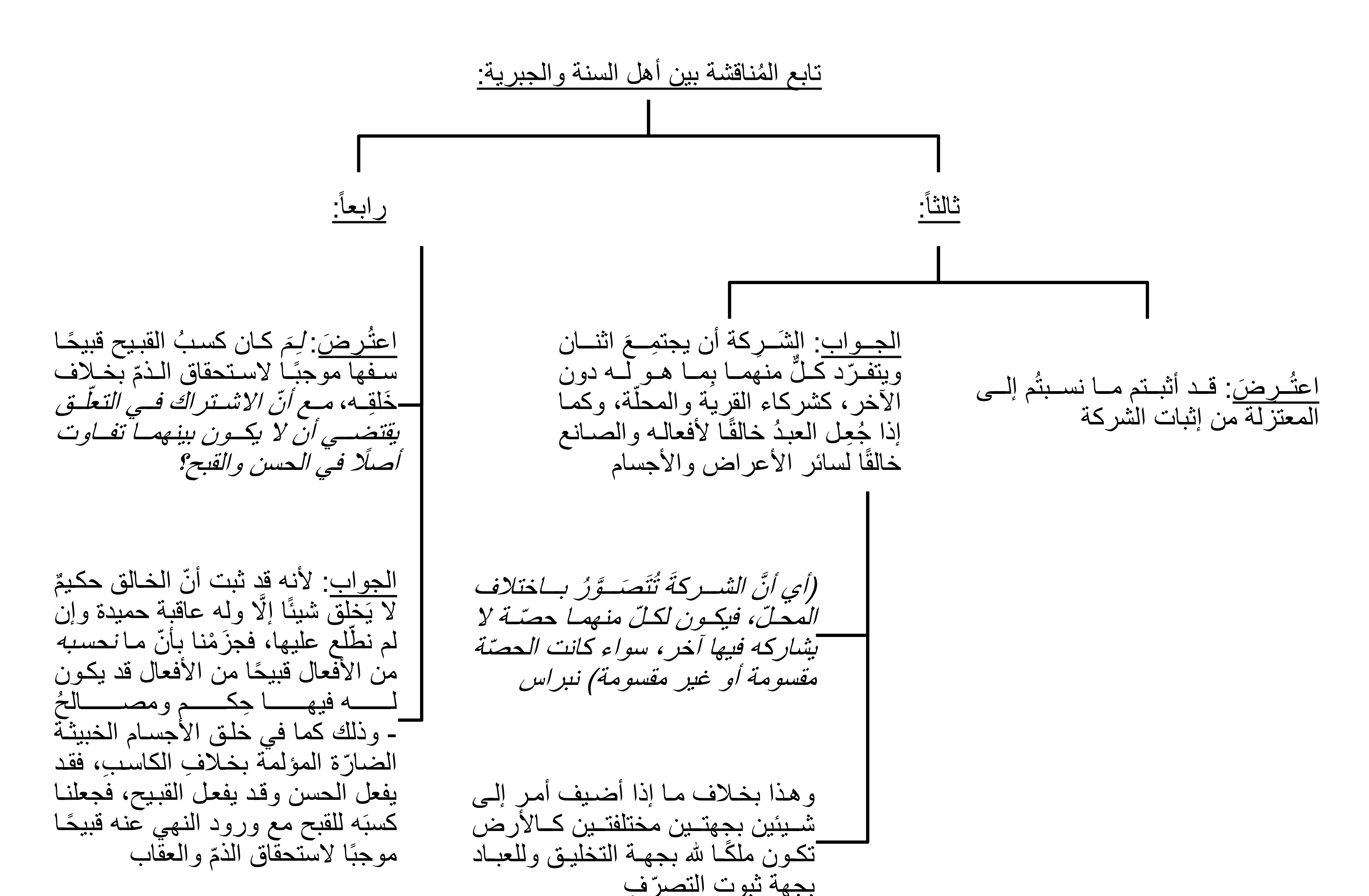
٢- ولَما ترتّب استحقاق الثواب والعقاب على أفعاله

٣- ولَما صحَّ إسنادُ الأفعال التي تقتضي سابقيّة القصد والاختيار - وذلك كـ«صلّى، كتب، صام»، بخلاف نحو (طال الغلام)

٤- النصوص القطعيّة تنفي ذلك - كـ{جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} و{فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ} إلى غير ذلك

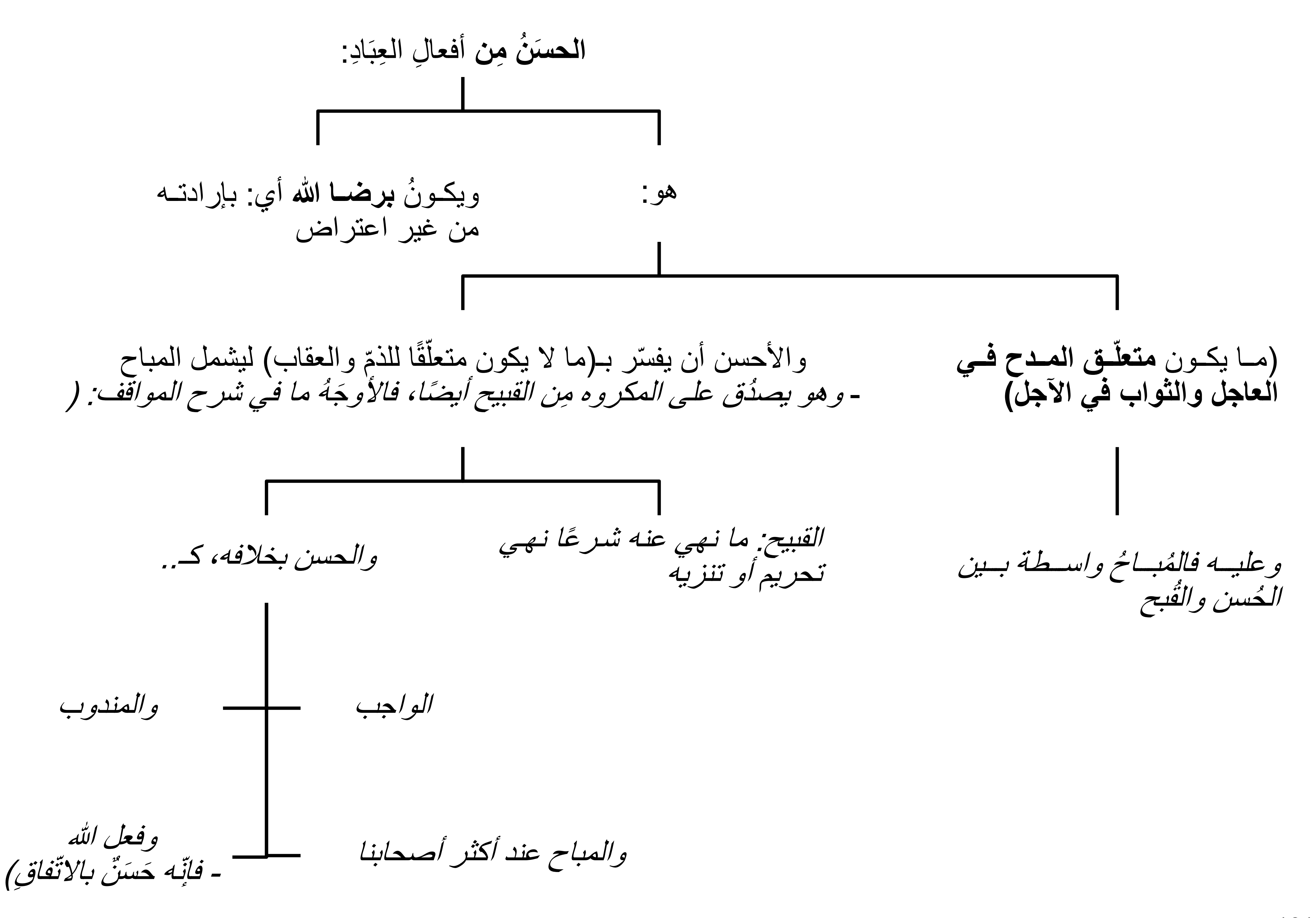

مُناقشة بين أهل السنة والجبرية:
أولاً:
البقية تأتي
١- اعتُرِضَ: بعد تعميم عِلم الله وإرادته فالجبر لازم قطعًا
- لأنهما إمّا أن..
١- يتعلّقا بوجود الفعل فيجب
٢- أو بعدمه فيمتنع
- ولا اختيار مع الوجوب والامتناع
٢- الجواب: يعلمُ اللهُ ويُريد أنّ العبد يفعله أو يتركه باختياره، فلا إشكالَ
٣- ردّ الجواب: فيكون فعلُه الاختياريّ واجبًا أو ممتنعًا، وهذا ينافي الاختيار
٤- ردّ الردّ:
أ- إنّه ممنوع، فالوجوب بالاختيار محقّق للاختيار لا مناف له
ب- هذا منقوض بأفعال الباري
- (فلو تَمّ دليلكم..لزم أن يكون الواجب تعالى مجبورًا في أفعاله؛ إذ قد تعلّق علمه و إرادته في الأزل بصدورها عنه) نبراس
السيالكوتي: وهذا يدلُّ على عدم كونه مجبورًا في الأفعال الصادرة بتوسّط الاختيار
- وأمّا في نفس الاختيار..فهو مضطرّ مجبور قطعًا، كما أنه تعالى موجب بالنسبة إلى الإرادة و غيرها من الصفات، وإن كان مختارا بالنسبة إلى الأفعال الصادرة بتوسّطها)

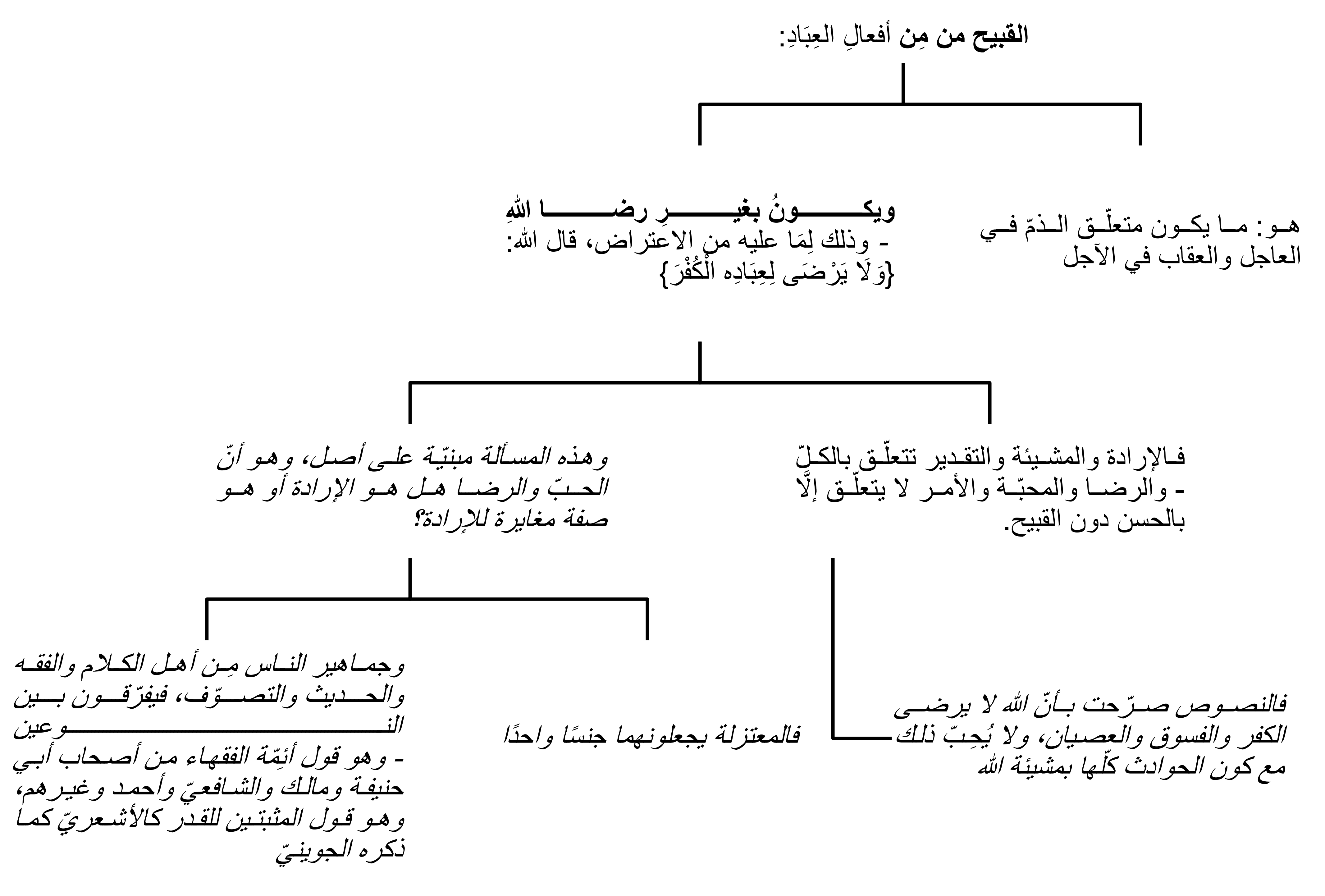

ثانياً:
اعتُرِضَ: لا معنى لكونِ العبد فاعلًا بالاختيار إلَّا كونه مُوجِدًا لأفعاله بالقصد والإرادة، وقد سبق أنّ الله مستقلٌّ بخلق الأفعال وإيجادها، ومعلومٌ أنّ المقدور الواحد لا يدخُل تحت قدرتين مستقلّتينِ
الجواب: هذا كلامٌ قويٌّ، إلَّا أنه لَمَّا ثبت بالبرهان أنّ الخالق هو الله، وبالضرورة أنّ لقدرة العبد وإرادته مدخلًا في بعض الأفعال كحركة البطش دون البعض كحركة الارتعاش..احتجنا في التفصّي عن هذا المضيق إلى القول بأنّ الله خالق والعبد كاسب
(ومَدخليَّةُ قُدرةِ العبد وإرادتِه في بعض الأفعال هي قوله بالدوران
وتحقيقُ ذلكَ: أنّ صرف العبد إرادةِ وقدرتِهِ إلى الفعل كسبٌ، وإيجاد الله الفعل عقيب ذلك خلقٌ، والمقدور الواحد داخل تحت القدرتين لكن بجهتين مختلفتين
(ومُلَخَّصُه أنّ: العادة الإلهية جارية بأنه إذا تعلّقت إرادة العبد بالفعل..خلق اللهُ فيه قدرة مصروفة إلى الفعل، ثُمَّ خلق فيه الفعل) نبراس
وهذا القدر من المعنى ضروريّ وإن لم نقدر على أزيد من ذلك في تلخيص العبارة، ولهم في الفرق بينهما عبارات
وليس أنَّهُ يَحكُم العقلُ بأنّ لقدرته مدخلًا فيه بالتأثير حتى يصيرَ منافيًا لِقوله بأنّ الخالق هو الله) الخياليّ
وذلك بأنهُ..
متى تحقّق القدرة..تحقّق الفعل
ومتى لم توجد..لم يوجد
مثل: (الكسب واقع بآلة والخلق لا بآلة، والكسبُ مقدورٌ وقع في محلّ قدرتهِ والخلقُ لا في محلّ قدرتِهِ، والكسب لا يصحُّ انفراد القادر بهِ والخلقُ يَصِحُّ انفراده)
[والخلق لا في محلّ قُدرتِهِ] أي: الحاصل بالخلق، وقيل: الفعل المخلوق مقدور لا يقع في محلّ قدرة الخالق - مثلًا: قيام زيد صدر بخلق الله من غير أن يقوم به تعالى، بل هو قائم بزيد الذي هو كاسبُه
مثلًا: «القيام مكسوب زيد»، وهو واقع في محلّ قدرته أي: «زيدا»؛ لأنّ القيام قائم بهِ
قوله: [لا يصحّ انفراد..إلخ] فمُجَرّد الكسب ليس بكافٍ في وجود المكسوب، بل يحتاج الكاسب في وجوده إلى الخلق عقيب صرف القدرة بخلاف الخلق؛ لأنه يستغني عن الكسبِ



تابع المُناقشة بين أهل السنة والجبرية:
ثالثاً:
اعتُـرِضَ: قـد أثبـتم مـا نسـبتُم إلـى المعتزلة من إثبات الشركة
الجـواب: الشَـرِكة أن يجتمِـعَ اثنـان ويتفـرّد كـلٌّ منهمـا بِمـا هـو لـه دون الآخر، كشركاء القرية والمحلّة، وكما إذا جُعِل العبدُ خالقًا لأفعاله والصانع خالقًا لسائر الأعراض والأجسام
(أي أنَّ الشـركةَ تُتَصَـوَّرُ بـاختلاف المحلّ، فيكون لكلّ منهما حصّة لا يشاركه فيها آخر، سواء كانت الحصّة مقسومة أو غير مقسومة) نبراس
وهذا بخلاف ما إذا أضيف أمر إلى شيئين بجهتين مختلفتين كالأرض تكون ملكًا لله بجهة التخليق وللعباد بجهة ثبوت التصرّفِ
رابعاً:
اعتُرِضَ: لِمَ كان كسبُ القبيح قبيحًا سفهًا موجبًا لاستحقاق الذمّ بخلاف خَلقِه، مع أنّ الاشتراك في التعلّق يقتضي أن لا يكون بينهما تفاوت أصلًا في الحسن والقبح؟
الجواب: لأنه قد ثبت أنّ الخالق حكيمٌ لا يَخلق شيئًا إلَّا وله عاقبة حميدة وإن لم نطّلع عليها، فجزَمْنا بأنّ ما نحسبه من الأفعال قبيحًا من الأفعال قد يكون له فيها حِكم ومصالحُ - وذلك كما في خلق الأجسام الخبيثة الضارّة المؤلمة بخلافِ الكاسبِ، فقد يفعل الحسن وقد يفعل القبيح، فجعلنا كسبَه للقبح مع ورود النهي عنه قبيحًا موجبًا لاستحقاق الذمّ والعقاب

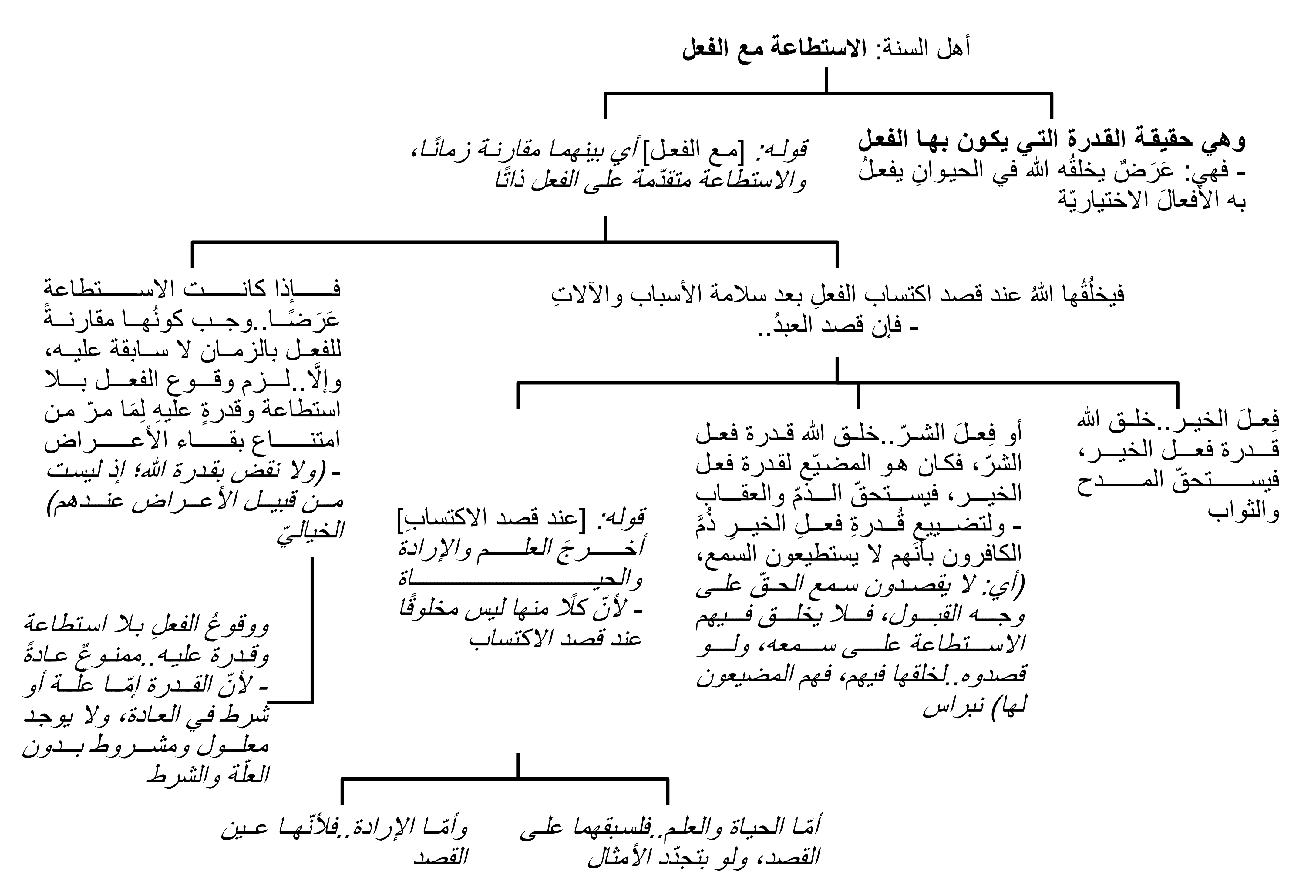
المبحث الرابع
الحَسَن والقبيح


الحسَنُ مِن أفعالِ العِبَادِ:
هو:
ويكـونُ برضـا الله أي: بإرادتـه من غير اعتراض
(مـا يكـون متعلّـق المـدح فـي العاجل والثواب في الآجل)
والأحسن أن يفسّر بـ(ما لا يكون متعلّقًا للذمّ والعقاب) ليشمل المباح - وهو يصدُق على المكروه مِن القبيح أيضًا، فالأوجَهُ ما في شرح المواقف: (
وعليـه فالمُبـاحُ واسـطة بـين الحُسن والقُبح
القبيح: ما نـهي عنه شرعًا نـهي تحريم أو تنزيه
والحسن بخلافه، كـ..
الواجب
والمندوب
والمباح عند أكثر أصحابنا
وفعل الله - فإنّه حَسَنٌ بالاتّفاقِ)



القبيح من مِن أفعالِ العِبَادِ:
هو: ما يكون متعلّق الذمّ في العاجل والعقاب في الآجل
ويكــــــــونُ بغيــــــرِ رضــــــا اللهِ
- وذلك لِمَا عليه من الاعتراض، قال الله: {وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ}
فالإرادة والمشيئة والتقدير تتعلّق بالكلّ - والرضا والمحبّة والأمر لا يتعلّق إلّا بالحسن دون القبيح.
وهذه المسألة مبنيّة على أصل، وهو أنّ الحبّ والرضا هل هو الإرادة أو هو صفة مغايرة للإرادة؟
فالنصوص صرّحت بأنّ الله لا يرضى الكفر والفسوق والعصيان، ولا يُحِبّ ذلك مع كون الحوادث كلّها بمشيئة الله
فالمعتزلة يجعلونهما جنسًا واحدًا
وجماهير الناس مِن أهل الكلام والفقه والحديث والتصوّف، فيفرّقون بين النوعين
- وهو قول أئمّة الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعيّ وأحمد وغيرهم، وهو قول المثبتين للقدر كالأشعريّ كما ذكره الجوينيّ

المبحث الخامس
الاستطاعة

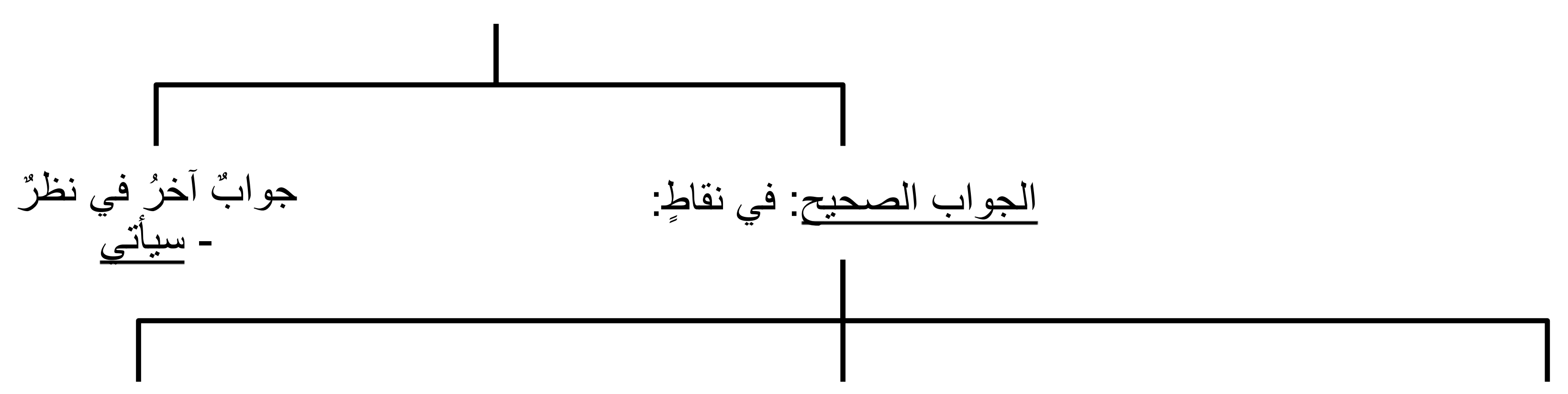


أهل السنة: **الاستطاعة مع الفعل**
وهي حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل
- فهي: عَرَضٌ يخلقُه الله في الحيوانِ يفعلُ به الأفعالَ الاختياريّة
قوله: [مع الفعل] *أي بينهما مقارنة زمانًا، والاستطاعة متقدّمة على الفعل ذاتًا*
فيخلُقُها اللهُ عند قصد اكتساب الفعلِ بعد سلامة الأسباب والآلاتِ
- فإن قصد العبدُ..
فإذا كانت الاستطاعة عَرَضًا..وجب كونُها مقارنةً للفعل بالزمان لا سابقة عليه، وإلَّا..لزم وقوع الفعل بلا استطاعة وقدرةٍ عليهِ لِمَا مرّ من امتناع بقاء الأعراض
- *(ولا نقض بقدرة الله؛ إذ ليست من قبيل الأعراض عندهم) الخياليّ*
فِعلَ الخير..خلق الله قدرة فعل الخير، فيستحقّ المدح والثواب
أو فِعلَ الشرّ..خلق الله قدرة فعل الشرّ، فكان هو المضيّع لقدرة فعل الخير، فيستحقّ الذمّ والعقاب
- ولتضييع قُدرةِ فعلِ الخيرِ ذُمَّ الكافرون بأنهم لا يستطيعون السمع، *(أي: لا يقصدون سمع الحقّ على وجه القبول، فلا يخلق فيهم الاستطاعة على سمعه، ولو قصدوه..لخلقها فيهم، فهم المضيعون لها)* نبراس
قوله: [عند قصد الاكتسابِ] *أخرجَ العلم والإرادة والحياة*
- لأنّ كلًا منها ليس مخلوقًا عند قصد الاكتساب
ووقوعُ الفعلِ بلا استطاعة وقدرة عليه..ممنوعٌ عادةً
- لأنّ القدرة إمّا علّة أو شرط في العادة، ولا يوجد معلول ومشروط بدون العلّة والشرط
أمّا الحياة والعلم..فلسبقهما على القصد، ولو بتجدّد الأمثال
وأمّا الإرادة..فلأنّها عين القصد

مُصْطفَى دَنْقَش

مُناقشـــة:

- اعترِضَ: *لا نسلِّم استحالةَ بقاء الأعراض*، وإن سلّمت استحالة بقاء الأعراض..فلا نزاع في إمكان تجدّد الأمثال عقيب الزوال، فمن أين يلزم وقوع الفعل بدون القدرة؟

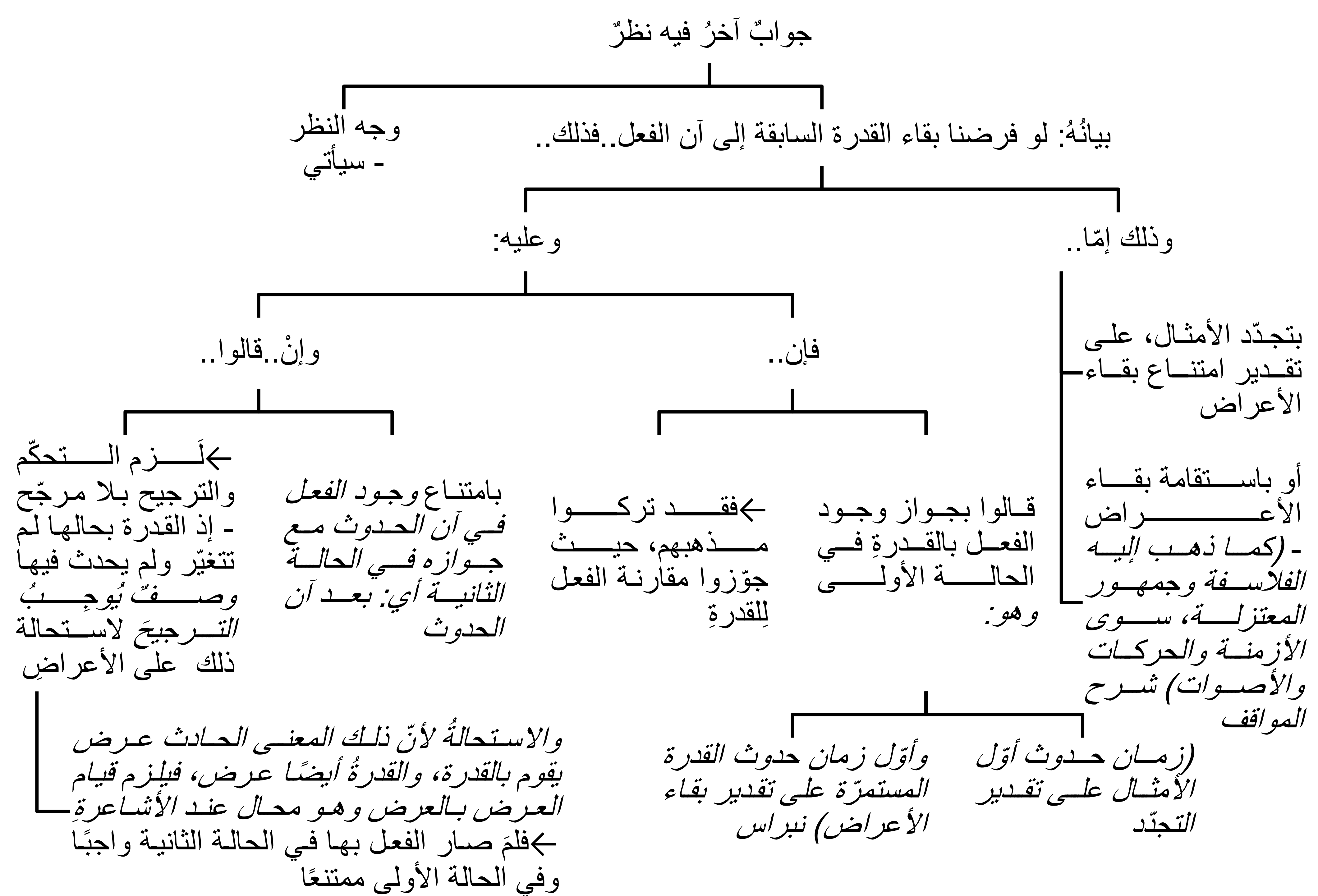


١- إنَّمَا ندّعي لزومَ *وقوعِ الفعلِ بلا قدرةٍ* إذا كانـت القـدرة التـي بهَـا الفعـلُ هـي القدرة السابقة، *وحينئذ يلزم وقوع الفعل بلا قدرة بلا شبهة؛ لأنّ القدرة السابقة قد انعدمت*

٢- وأمّـا إذا جعلتموهـا المِثـلَ المتجـدّد المقارن..فقد اعترفتم بأنّ القدرة التي بها الفعل لا تكون إلَّا مقارنة لهُ

٣- ثُمَّ إن ادّعيتم أنه لا بدّ لها مِن أمثال سابقة حتى لا يمكن الفعل بأوّل ما يحدث من القدرة..فعليكم البيان

(لأنّ الكلام في شخص القدرة التي بها الفعلُ، ولا يكون ذلك إلَّا المقارن له
- وأمّا الأمثال السابقة..فهي غيرُها بالشخص، ولو شاركتها نوعًا) نظم الفرائد



جوابٌ آخرُ فيه نظرٌ
بيانُهُ: لو فرضنا بقاء القدرة السابقة إلى آن الفعل..فذلك..
وجه النظر - سيأتي
وذلك إمّا..
وعليه:
بتجدّد الأمثال، على تقدير امتناع بقاء الأعراض
أو باستقامة بقاء الأعراض - (كما ذهب إليه الفلاسفة وجمهور المعتزلة، سوى الأزمنة والحركات والأصوات) شرح المواقف
فإن..
وإنْ..قالوا..
قالوا بجواز وجود الفعل بالقدرةِ في الحالة الأولى وهو:
←فقد تركوا مذهبهم، حيث جوّزوا مقارنة الفعل لِلقدرةِ
بامتناع وجود الفعل في آن الحدوث مع جوازه في الحالة الثانية أي: بعد آن الحدوث
←لَزم التحكّم والترجيح بلا مرجّح - إذ القدرة بحالها لم تتغيّر ولم يحدث فيها وصفٌ يُوجِبُ الترجيحَ لاستحالة ذلك على الأعراضِ
(زمان حدوث أوّل الأمثال على تقدير التجدّد
وأوّل زمان حدوث القدرة المستمرّة على تقدير بقاء الأعراض) نبراس
والاستحالةُ لأنّ ذلك المعنى الحادث عرض يقوم بالقدرة، والقدرةُ أيضًا عرض، فيلزم قيام العرض بالعرض وهو محال عند الأشاعرةِ
←فلمَ صار الفعل بها في الحالة الثانية واجبًا وفي الحالة الأولى ممتنعًا

بيانُ وجه النظر في الجواب المذكورِ:

بيانُهُ:

فباختيار الشقّ الأوّل: لأنّ القائلين بكون الاستطاعة قبل الفعل

لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانيّة بحيثُ لا تكون القدرة مع الفعل أصلاً

- بل يقولون بأنّ القدرة سابقة على الفعل ومقارنة له زمانًا.

ولا يقولون بأنّ: (كلّ فعل يجب أن يكون بقدرة سابقة عليه بالزمان البتة، حتى يمتنع حدوث الفعل في زمان حدوث القدرة مقرونة بجميع الشرائط)

وباختيار الشقّ الثاني ومنع الترجيح بلا مرجح: لأنهُ..

يجوز أن يمتنع الفعل في الحالة الأولى لانتفاء شرط ووجود مانع

ويجب في الثانية لتمام الشرائط *فلا يلزمُ الترجيحُ بلا مرجح*

- مع أنّ القدرة التي هي صفة القادر في الحالتين على السواء

←ومن هنا ذهب *الرازيُّ* إلى الآتي:

(وبهذا يرتفع نزاع الفريقين، إلّا أنّ الأشعريّ لَمَّا لم يقل بتأثير القدرة الحادثة..فسّروا التأثير بما يعمّ الكسب، فصار الحاصل أنّ القدرة مع جميع جهات حصول *الفعل بها أو معها مقارنة، وبدونها سابقة) الخياليّ*

أنَّهُ..

إن أريد بالاستطاعة القدرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير..فالحقّ أنها مع الفعل

(لَعَلّ الأشعريّ أراد بالقدرة القوّة المستجمعَة لشرائط التأثير، ولذلك حكم بأنها مع الفعل

- والمعتزلة أرادوا بالقدرة مجرّد القوّة العضليّة، فلذلك قالوا بوجودها قبل الفعل، فهذا وجه الجمع بين المذهبين) شرح المواقف للسيدِ

وإلّا..فقبله

وأمّا امتناع بقاء الأعراض فمبنيّ على ثلاثة أمور:

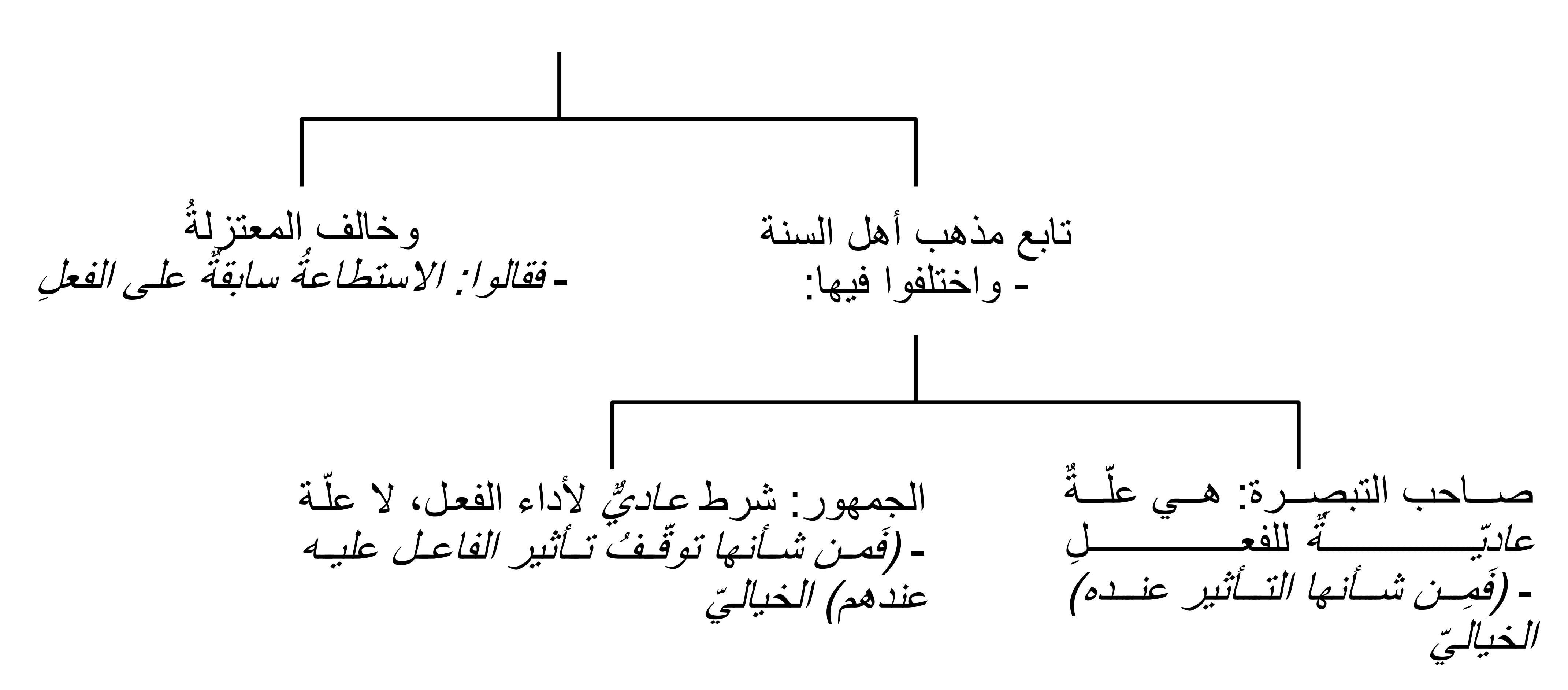
وجه البناء أنّ الأشعريّة يقولون: العرض لو كان باقيًا..لقام البقاء به والبقاء عرض، فيلزم قيام العرض بالعرض)

هي:

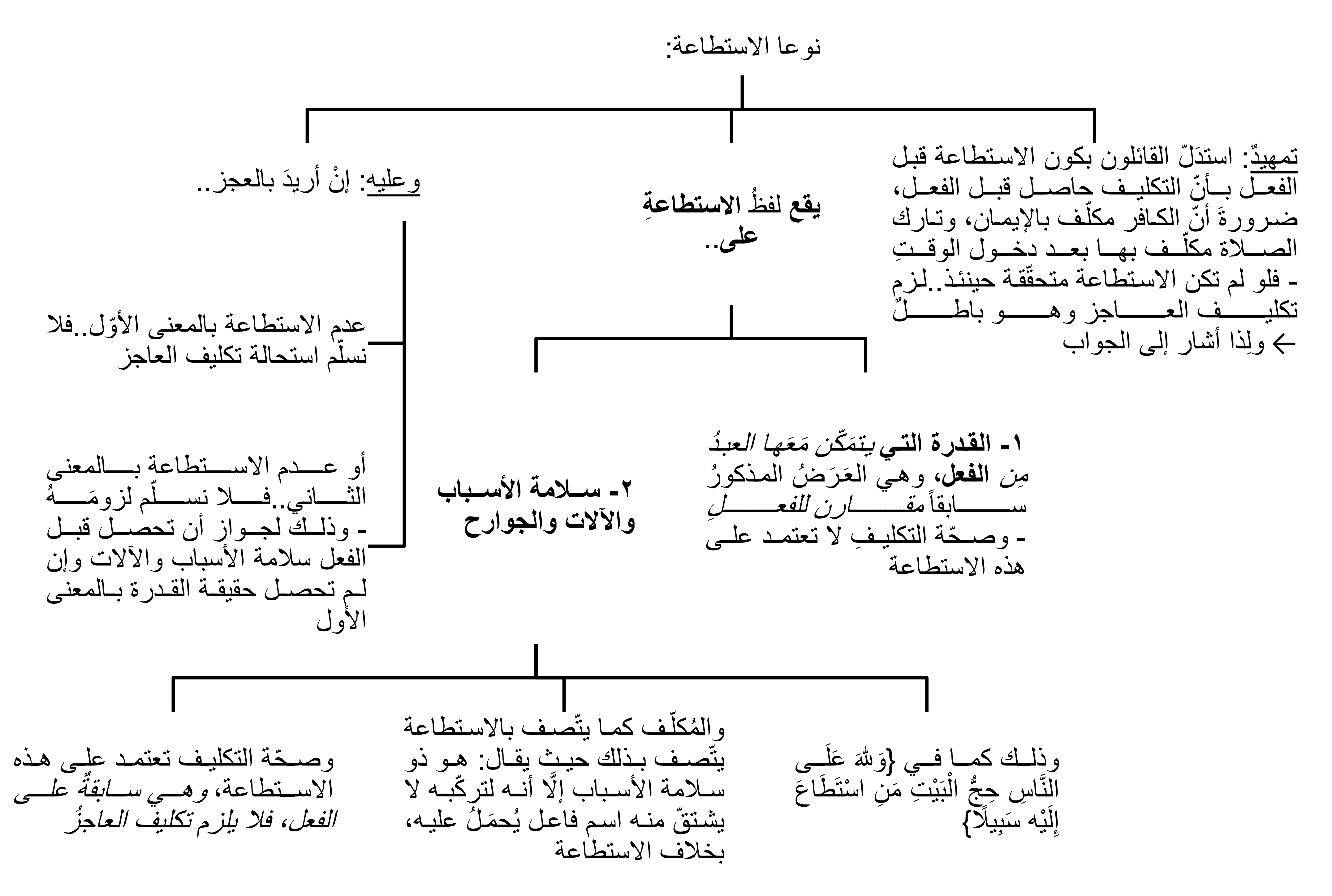
١- أنّ بقاء الشيء أمر محقّق زائد عليه

٢- وأنه يمتنع قيام العرض بالعرض

٣- وأنه يمتنع قيامهما معًا بالمحلّ



تابع بيان المذاهب في الاستطاعة
تابع مذهب أهل السنة
- واختلفوا فيها:
وخالف المعتزلةُ
- فقالوا: الاستطاعةُ سابقةٌ على الفعلِ
صاحب التبصرة: هي علّةٌ عاديّةٌ للفعلِ
- (فَمِن شأنها التأثير عنده) الخياليّ
الجمهور: شرط عاديٌّ لأداء الفعل، لا علّة
- (فَمن شأنها توقّفُ تأثير الفاعل عليه عندهم) الخياليّ



نوعا الاستطاعة:
تمهيدٌ: استدَلّ القائلون بكون الاستطاعة قبل الفعـل بـأنّ التكليـف حاصـل قبـل الفعـل، ضرورةَ أنّ الكافر مكلّف بالإيمان، وتـارك الصـلاة مكلّـف بهـا بعـد دخـول الوقـتِ
- فلو لم تكن الاستطاعة متحقّقة حينئذ..لزم تكليـف العـاجز وهـو باطـلٌ
← ولِذا أشار إلى الجواب
يقع لفظُ الاستطاعةِ على..
وعليه: إنْ أريدَ بالعجز..
١- القدرة التي يتمَكّن مَعَها العبدُ مِن الفعل، وهي العَرَضُ المذكورُ سابقاً مقارن للفعلِ
- وصحّة التكليفِ لا تعتمد على هذه الاستطاعة
٢- سلامة الأسباب والآلات والجوارح
عدم الاستطاعة بالمعنى الأوّل..فلا نسلّم استحالة تكليف العاجز
أو عدم الاستطاعة بالمعنى الثاني..فلا نسلّم لزومَهُ
- وذلك لجواز أن تحصل قبل الفعل سلامة الأسباب والآلات وإن لم تحصل حقيقة القدرة بالمعنى الأول
وذلك كما في {وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْه سَبِيلًا}
والمُكلّف كما يتّصف بالاستطاعة يتّصف بذلك حيث يقال: هو ذو سلامة الأسباب إلَّا أنه لتركّبه لا يشتقّ منه اسم فاعل يُحمَلُ عليه، بخلاف الاستطاعة
وصحّة التكليف تعتمد على هذه الاستطاعة، وهي سابقةٌ على الفعل، فلا يلزم تكليف العاجزُ

مُناقشة في نوعي الاستطاعة.

<u>اعتراض المعتزلة</u>: لو كانت الاستطاعة قبل الفعلِ..لزمَ تكليفُ العاجز

<u>جوابٌ أوّل</u>: القدرة صالحة للضدّين عند أبي حنيفة حتى أنّ القدرة المصروفة إلى الكفر هي بعينها القدرة التي تصرف إلى الإيمان، ولا اختلاف إلّا في التعلّق وهو لا يوجب الاختلاف في نفس القدرة

<u>ردُّ هذا الجواب</u>: في هذا الجواب تسليمٌ لِكون القدرة قبل الفعل - لأنّ القدرة على الإيمان في حال الكفر تكون قبل الإيمان لا محالة

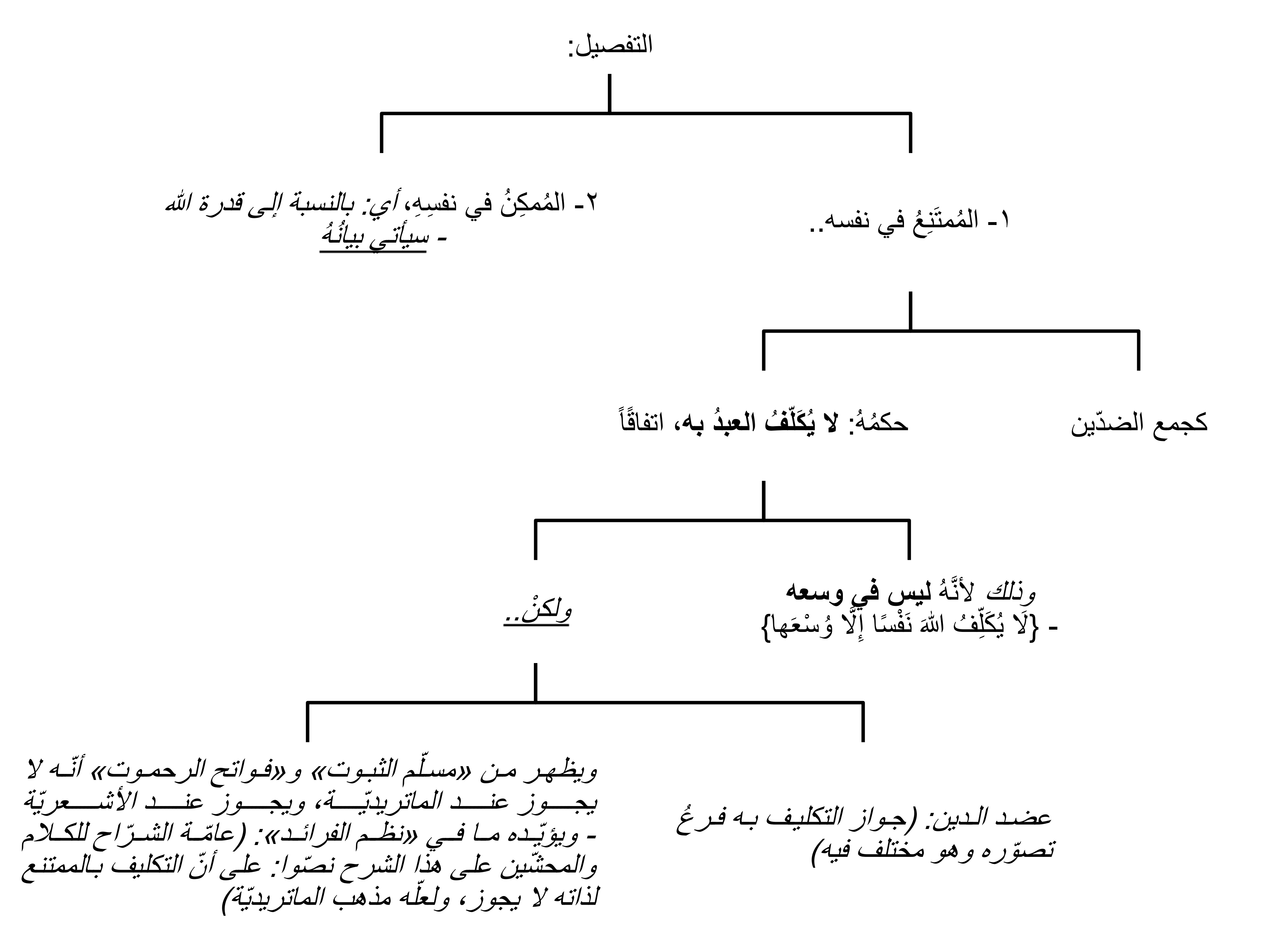
<u>جوابٌ آخرُ</u>: ما يلزم مقارنتها للفعل هي القدرة المتعلّقة بالفعل وما يلزم مقارنتها للترك هي القدرة المتعلّقة به - وأمّا نفس القدرة..فقد تكون متقدّمة متعلّقة بالضدّين

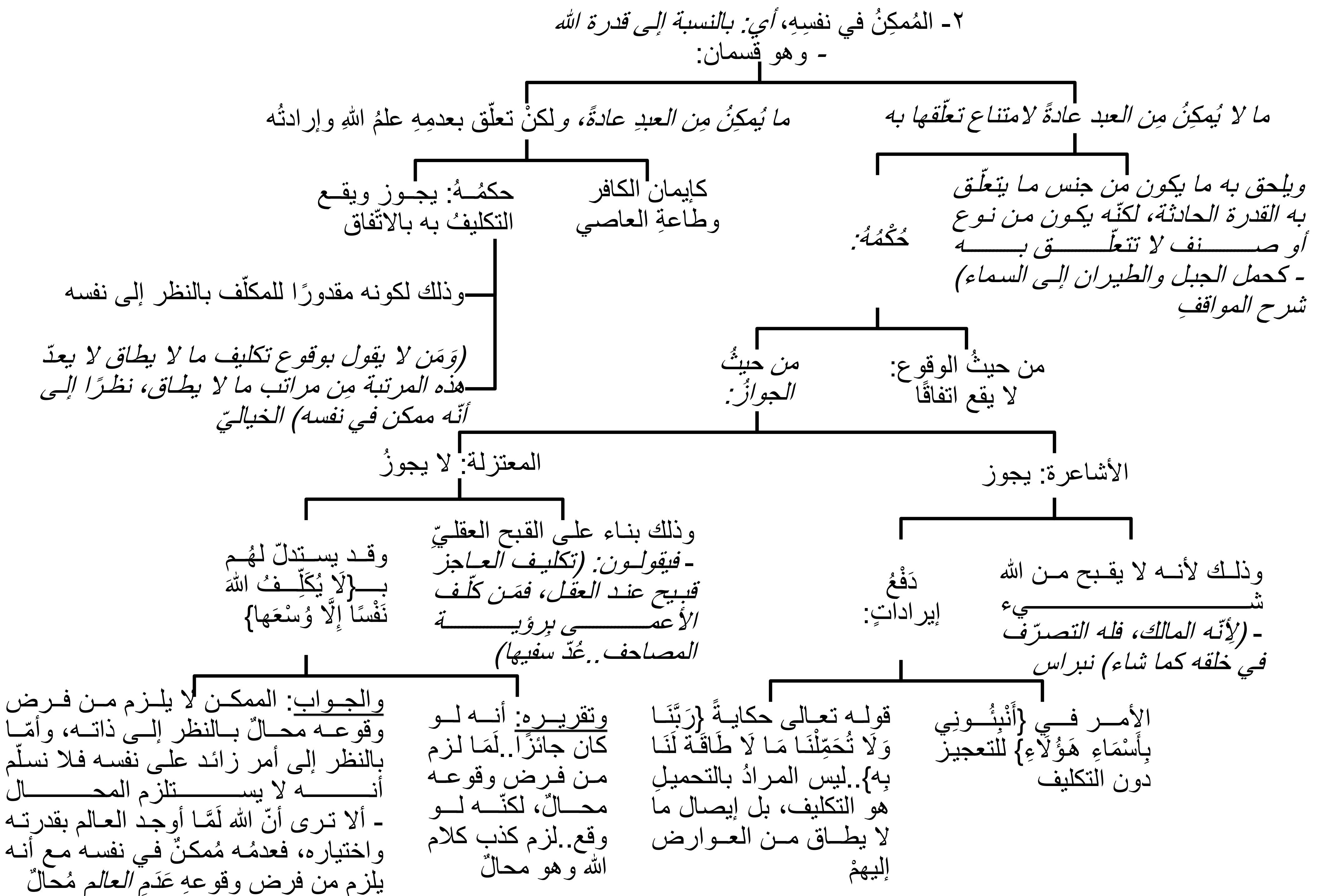
<u>ردُّ هذا الجواب</u>: *كونُ القدرة المطلقة قبل الفعل، والقدرة من حيث التعلّق مع الفعل*..هذا مِمَّا لا يتصوّر فيه نزاع، بل هو لغوٌ

وذلك لأنّ المعتزلة يعترفون بأنّ القدرة من حيث التعلّق بالفعل مقارنة له، إنما الكلام في القدرة المطلقة، ومقارنتها للفعل لم تثبت حتى الآن

فالأوجه في الجمع بين القولين: ما قال الرازيّ ونقله صاحب المواقف ومال إليه الشارح من أنّ القدرة تطلق على مجرّد القوّة التي هي مبدأ الأفعال المختلفة الحيوانيّة، وهي القوّة العضليّة التي بحيث متى انضمّ إليها إرادة أحد الضدّين حصل ذلك الضدّ - ولا شكّ أنّ نسبة هذه القوّة إلى الضدّين سواء، وهي قبل الفعل والقدرة تطلق على القوّة المستجمعة لشرائط التأثير، ولاشكّ أنها لا تتعلّق بالضدّين معًا، وإلّا..اجتمعا في الوجود وهي مع الفعلِ

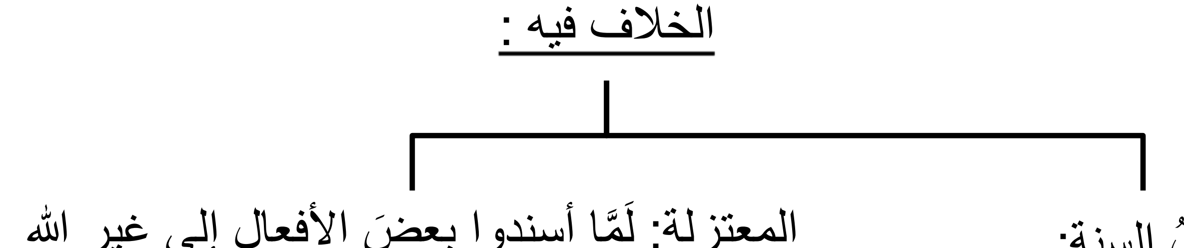
المبحث السادس
الكلام في التكليفِ


التفصيل:
١- المُمتَنِعُ في نفسه..
٢- المُمكِنُ في نفسِهِ، أي: بالنسبة إلى قدرة الله
- سيأتي بيانُهُ
كجمع الضدّين
حكمُهُ: لا يُكَلّفُ العبدُ به، اتفاقاً
وذلك لأنَّهُ ليس في وسعه
- {لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا}
ولكنْ..
عضد الدين: (جواز التكليف به فرعُ تصوّره وهو مختلف فيه)
ويظهر من «مسلّم الثبوت» و«فواتح الرحموت» أنّه لا يجوز عند الماتريديّة، ويجوز عند الأشعريّة
- ويؤيّده ما في «نظم الفرائد»: (عامّة الشرّاح للكلام والمحشّين على هذا الشرح نصّوا: على أنّ التكليف بالممتنع لذاته لا يجوز، ولعلّه مذهب الماتريديّة)


٢- المُمكِنُ في نفسِهِ، أي: بالنسبة إلى قدرة الله
- وهو قسمان:
ما لا يُمكِنُ مِن العبد عادةً لامتناع تعلّقها به
ما يُمكِنُ مِن العبدِ عادةً، ولكنْ تعلّق بعدمِهِ علمُ اللهِ وإرادتُه
ويلحق به ما يكون من جنس ما يتعلّق به القدرة الحادثة، لكنّه يكون من نوع أو صنف لا تتعلّق به - كحمل الجبل والطيران إلى السماء) شرح المواقفِ
حُكْمُهُ:
كإيمان الكافر وطاعةِ العاصي
حكمُهُ: يجوز ويقع التكليفُ به بالاتّفاق
وذلك لكونه مقدورًا للمكلّف بالنظر إلى نفسه
(وَمَن لا يقول بوقوع تكليف ما لا يطاق لا يعدّ هذه المرتبة مِن مراتب ما لا يطاق، نظرًا إلى أنّه ممكن في نفسه) الخياليّ
من حيثُ الوقوع: لا يقع اتفاقًا
من حيثُ الجوازُ:
الأشاعرة: يجوز
المعتزلة: لا يجوزُ
وذلك لأنه لا يقبح من الله شيء - (لِأنّه المالك، فله التصرّف في خلقه كما شاء) نبراس
دَفْعُ إيراداتٍ:
وذلك بناء على القبح العقليّ - فيقولون: (تكليف العاجز قبيح عند العقل، فمَن كلّف الأعمى برؤية المصاحف..عُدّ سفيها)
وقد يستدلّ لهُم بـ{لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا}
الأمر في {أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ} للتعجيز دون التكليف
قوله تعالى حكايةً {رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ}..ليس المرادُ بالتحميلِ هو التكليف، بل إيصال ما لا يطاق من العوارض إليهمْ
وتقريره: أنه لو كان جائزًا..لَمَا لزم من فرض وقوعه محالٌ، لكنّه لو وقع..لزم كذب كلام الله وهو محالٌ
والجواب: الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محالٌ بالنظر إلى ذاته، وأمّا بالنظر إلى أمر زائد على نفسه فلا نسلّم أنه لا يستلزم المحال - ألا ترى أنّ الله لَمَّا أوجد العالم بقدرته واختياره، فعدمُه مُمكنٌ في نفسه مع أنه يلزم من فرض وقوعهِ عَدَمِ العالم مُحالٌ
مُصْطَفَى دَنْقَش

المبحث السابع
تَّولِيدِ الأفعال

محلّ النزاع: ما يتولّدُ مِن فِعلِ مُختارٍ
- سواء كان إنسانًا أو غيره من الحيوان



الخلاف فيه :

أهلُ السنةِ:

مذهبُهم: **ما يوجد مِن الألم في المضروب عقيب ضرب إنسان والانكسار في الزجاج عقيبَ كسر إنسانٍ وما أشبهه** كالموت عقيبَ القتل..**كلّ ذلك مخلوق الله، لا صنع للعبد في تخليقهِ**

وذلك لِأنّ الخالق هو الله، وكلُّ الممكنات مستندةٌ إليه بلا واسطةٍ

المعتزلة: لَمَّا أسندوا بعضَ الأفعال إلى غير الله

- قالوا: إن كان الفعلُ صادرًا عن الفاعلِ..

لا بتوسّط فعل آخر..فهو بطريق المباشرة

- *(وضابطه: ما كان العبد قادرًا على عدم حصوله) نبراس*

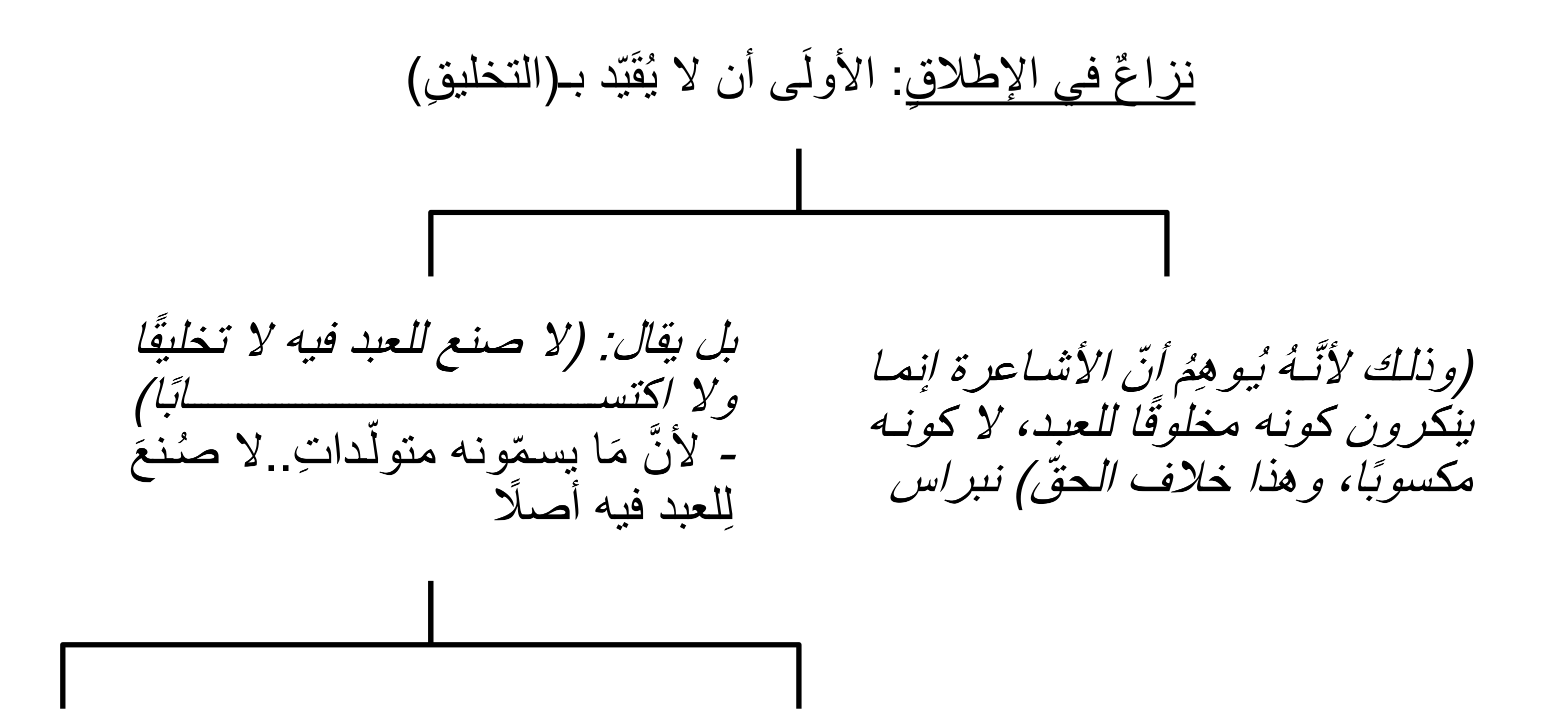
وإلَّا..فبطريق التوليد

(وضابطه: ما لم يقدر على عدم حصوله بعد استعمال سببه) نبراس

ومعناه أن يُوجِبَ الفعلُ لفاعله فعلًا آخر، كحركة اليد توجب حركة المفتاح

فالألم يتولّد من الضرب، والانكسار من الكسر

- وهُما ليسا مخلوقين للهِ



فالتخلِيقُ..مُستحيلٌ مِن العبدِ

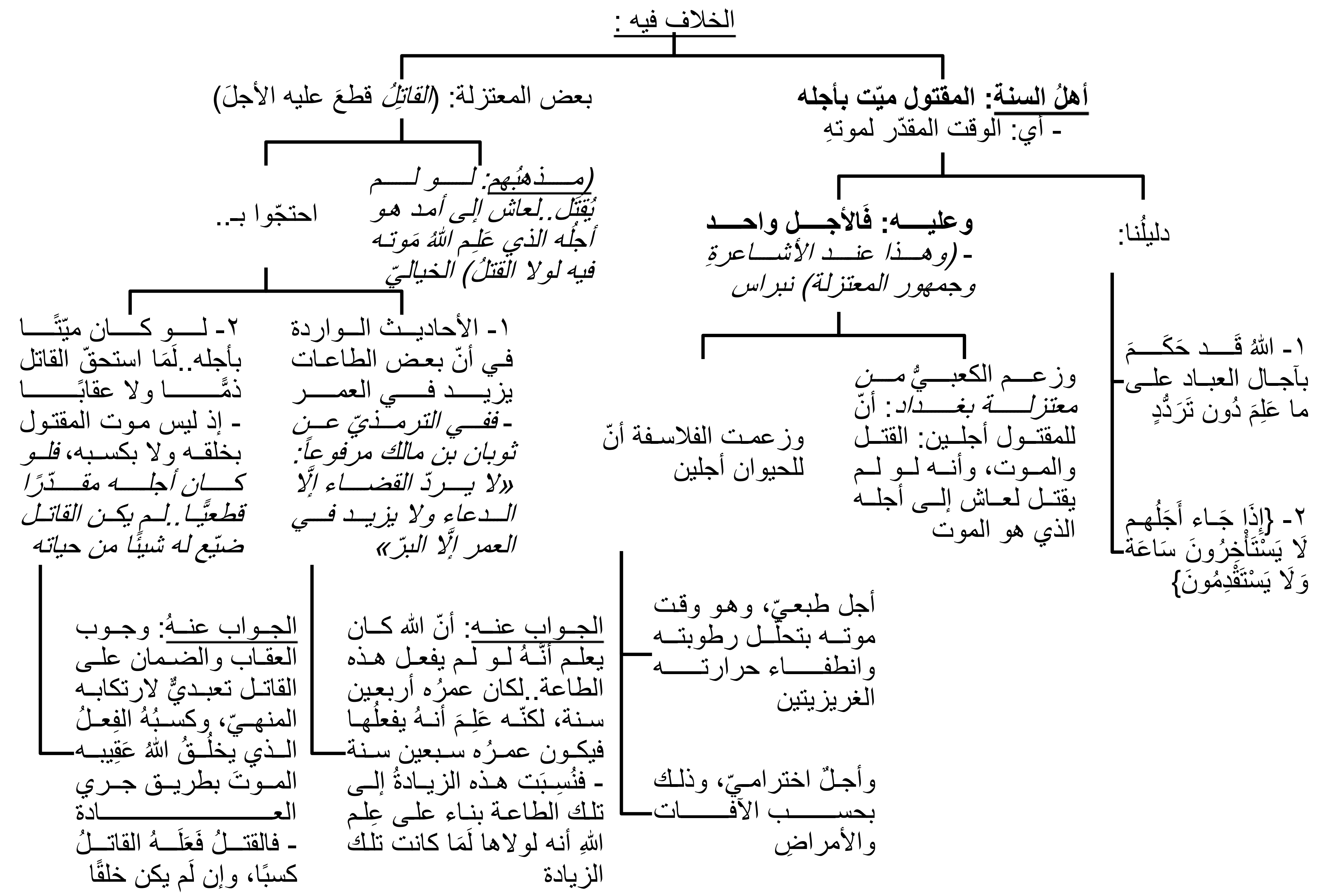
والاكتسابُ..مُستحيلٌ، لِاستحالة اكتساب ما ليس قائمًا بمحلّ القدرة

وذلك لِأنَّ محلّ القدرة آلات الضارب والكاسرِ، والضربُ والانكسارُ لا يقومان بهما، بل بالمضروب والمكسور، فلا يمكن أن يكون للعبد صُنعٌ في الاكتسابِ

ولِذا فالألمُ الممتدّ بالضرب لا تقدر على رفع امتداده، والضربُ الممتدُّ تقدِرُ على رفع امتداده بتركهِ

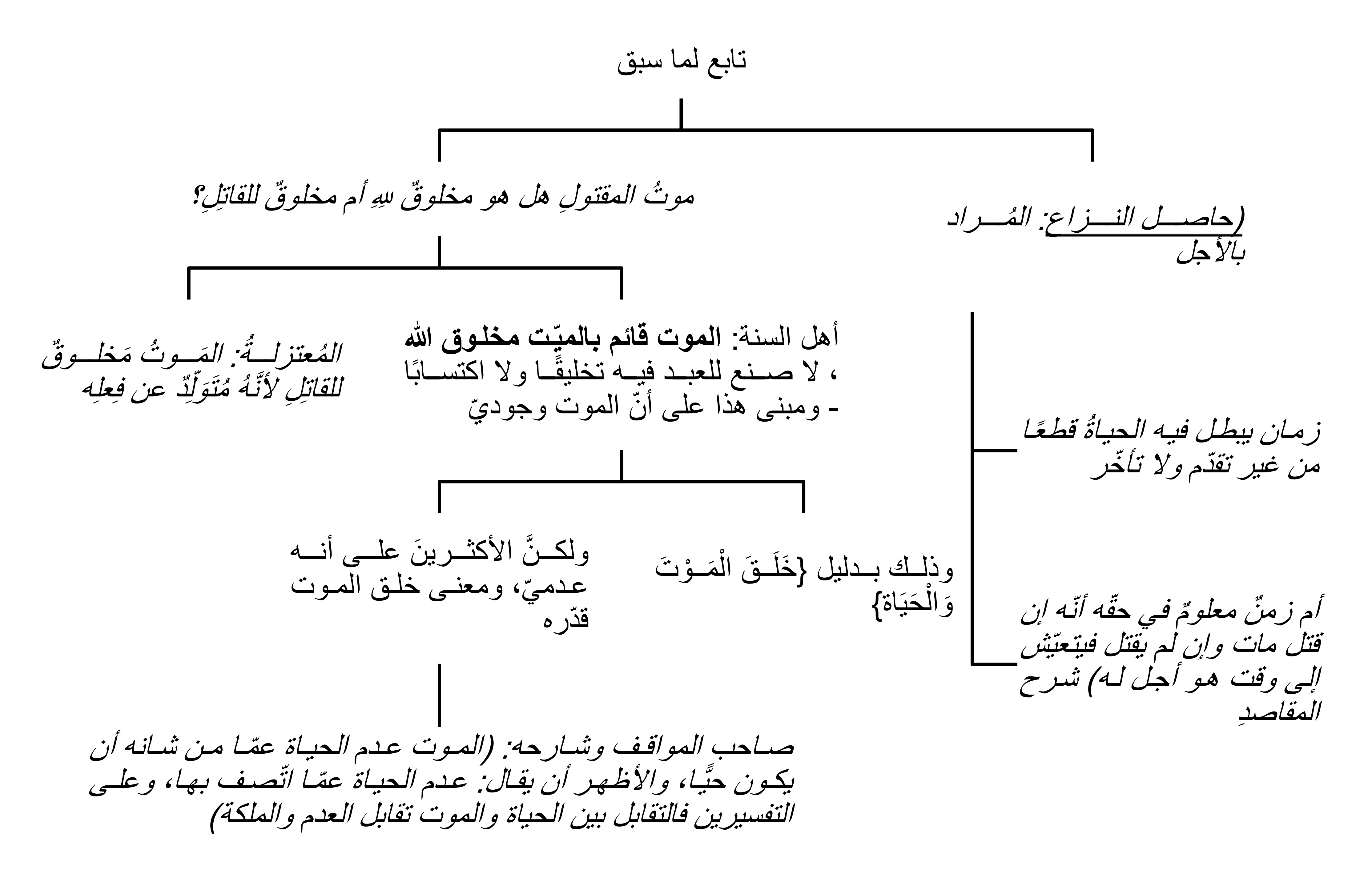
المبحث الثامن
الأَجَل

تمهيدٌ: الأجل مدّة الشيء
- ويقال على الوقت الذي يحد لانتفاء الشيء يقال: «جاء أجله» إذا حان موتُه

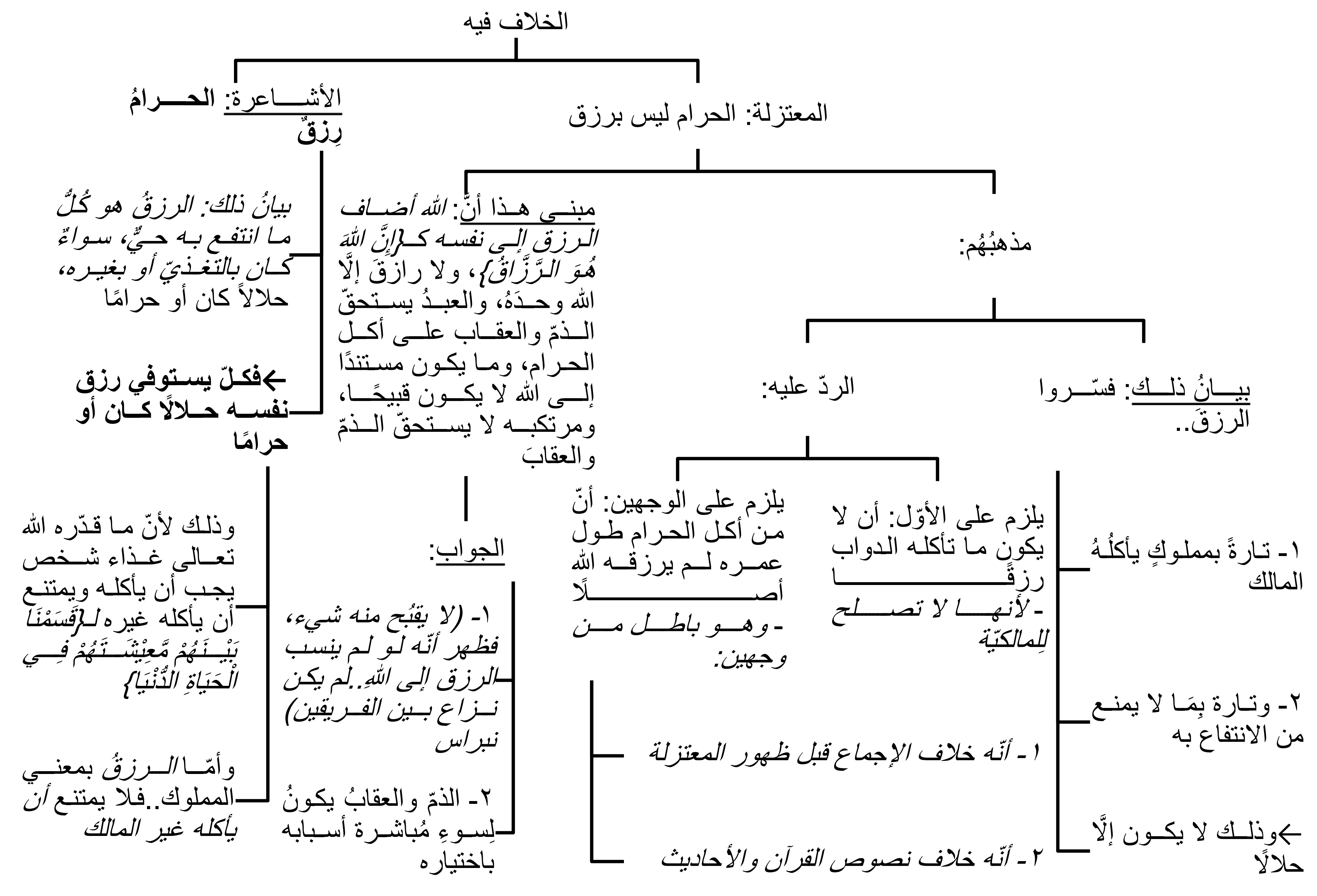


الخلاف فيه :
أهلُ السنة: المقتول ميّت بأجله
- أي: الوقت المقدّر لموتهِ
دليلُنا:
١- اللهُ قَد حَكَمَ بآجال العباد على ما عَلِمَ دُون تَرَدُّدٍ
٢- {إِذَا جَاءَ أَجَلُهم لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ}
وعليه: فَالأجل واحد
- (وهذا عند الأشاعرةِ وجمهور المعتزلة) نبراس
وزعم الكعبيُّ من معتزلة بغداد: أنّ للمقتول أجلين: القتل والموت، وأنه لو لم يقتل لعاش إلى أجله الذي هو الموت
وزعمت الفلاسفة أنّ للحيوان أجلين
أجل طبعيّ، وهو وقت موته بتحلّل رطوبته وانطفاء حرارته الغريزيتين
وأجلٌ اخترامِيّ، وذلك بحسب الآفات والأمراضِ
بعض المعتزلة: (القاتِلُ قطعَ عليه الأجلَ)
(مذهبُهم: لو لم يُقتَل..لعاش إلى أمد هو أجلُه الذي عَلِمَ اللهُ مَوته فيه لولا القتلُ) الخياليّ
احتجّوا بـ..
١- الأحاديث الواردة في أنّ بعض الطاعات يزيد في العمر
- ففي الترمذيّ عن ثوبان بن مالك مرفوعاً: «لا يردّ القضاء إلّا الدعاء ولا يزيد في العمر إلّا البرّ»
الجواب عنه: أنّ الله كان يعلم أنّهُ لو لم يفعل هذه الطاعة..لكان عمرُه أربعين سنة، لكنّه عَلِمَ أنهُ يفعلُها فيكون عمرُه سبعين سنة
- فنُسِبَت هذه الزيادةُ إلى تلك الطاعة بناء على عِلم اللهِ أنه لولاها لَمَا كانت تلك الزيادة
٢- لو كان ميّتًا بأجله..لَمَا استحقّ القاتل ذمًّا ولا عقابًا
- إذ ليس موت المقتول بخلقه ولا بكسبه، فلو كان أجله مقدّرًا قطعيًّا..لم يكن القاتل ضيّع له شيئًا من حياته
الجواب عنهُ: وجوب العقاب والضمان على القاتل تعبديٌّ لارتكابه المنهيّ، وكسبُهُ الفِعلُ الذي يخلُقُ اللهُ عَقِيبه الموتَ بطريق جري العادة
- فالقتلُ فَعَلَهُ القاتلُ كسبًا، وإن لَم يكن خلقًا

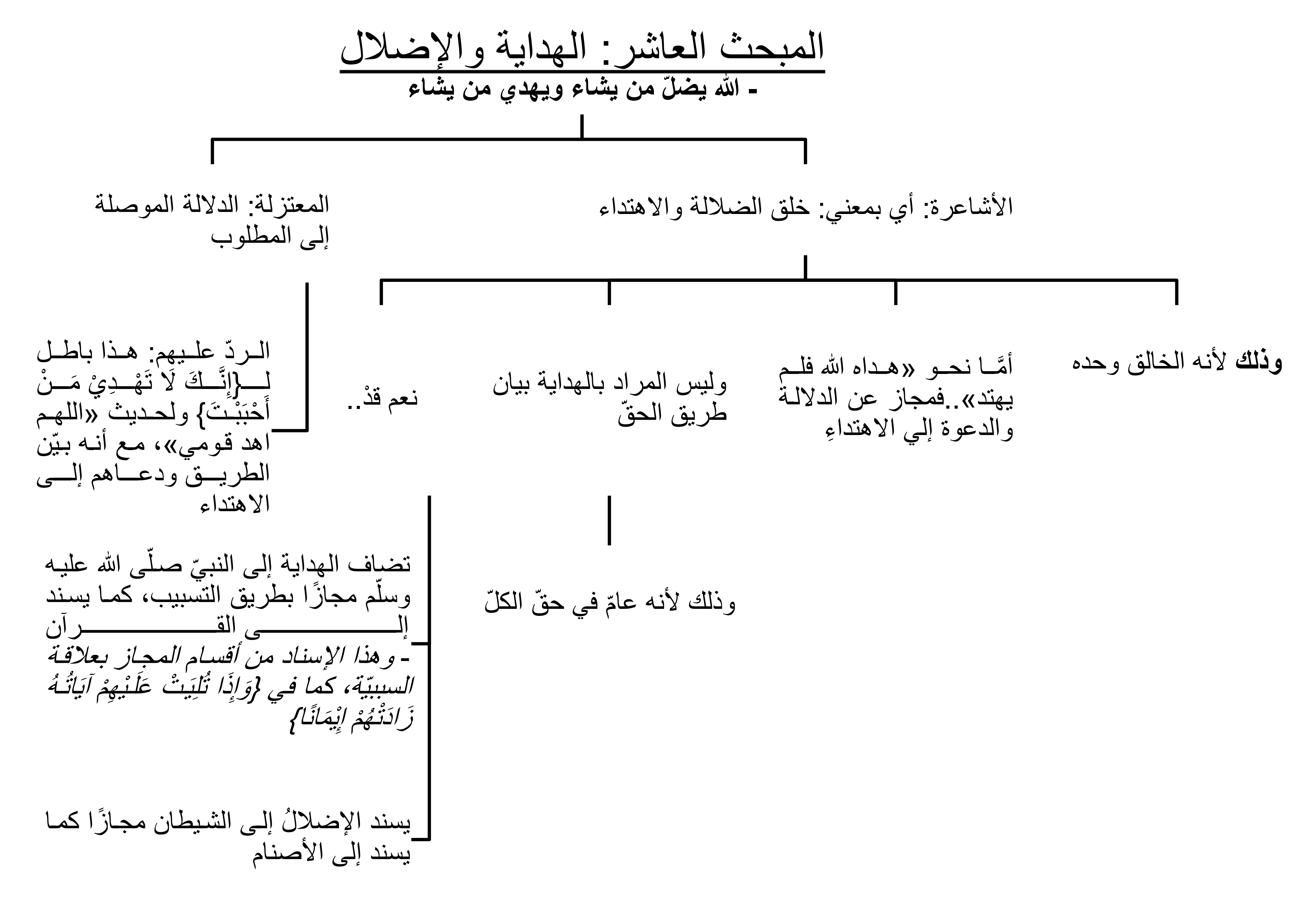
مُصْطفَى دَنْقَش


تابع لما سبق
موتُ المقتولِ هل هو مخلوقٌ للهِ أم مخلوقٌ للقاتِلِ؟
(حاصــل النــزاع: المُــراد بالأجل
أهل السنة: الموت قائم بالميّت مخلوق الله ، لا صـنع للعبـد فيـه تخليقًـا ولا اكتسـابًا - ومبنى هذا على أنّ الموت وجوديّ
المُعتزلــةُ: المَــوتُ مَخلــوقٌ للقاتِلِ لأنَّهُ مُتَوَلّدٌ عن فِعلِهِ
زمان يبطل فيه الحياةُ قطعًا من غير تقدّم ولا تأخّر
وذلـك بـدليل {خَلَـقَ الْمَـوْتَ وَالْحَيَاةَ}
ولكـنَّ الأكثـرينَ علــى أنــه عدميّ، ومعنـى خلـق المـوت قدّره
أم زمنٌ معلومٌ في حقّه أنّه إن قتل مات وإن لم يقتل فيتعيّش إلى وقت هو أجل له) شرح المقاصدِ
صـاحب المواقـف وشـارحه: (المـوت عـدم الحيـاة عمّـا مـن شـانه أن يكـون حيًّـا، والأظهـر أن يقـال: عـدم الحيـاة عمّـا اتّصـف بهـا، وعلـى التفسيرين فالتقابل بين الحياة والموت تقابل العدم والملكة)

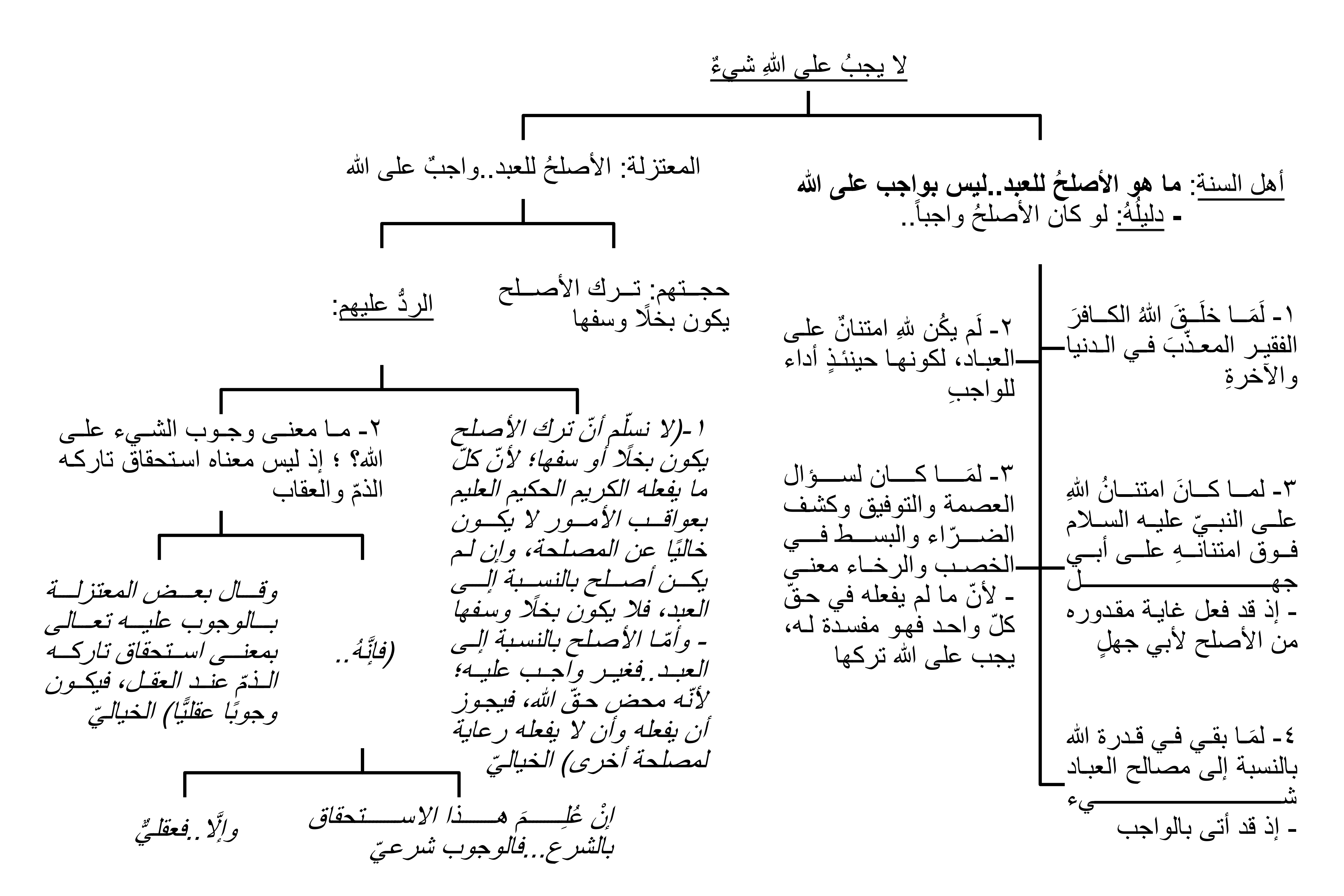
المبحث التاسع
الرِّزق



الخلاف فيه
المعتزلة: الحرام ليس برزق
الأشاعرة: **الحرامُ رِزقٌ**
مذهبُهم:
مبني هذا أنَّ: *الله أضاف الرزق إلى نفسه كـ{إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ}*، ولا رازقَ إلَّا الله وحدَهُ، والعبدُ يستحقّ الذمّ والعقاب على أكل الحرام، وما يكون مستندًا إلى الله لا يكون قبيحًا، ومرتكبه لا يستحقّ الذمّ والعقابَ
بيانُ ذلك: فسّروا الرزقَ..
الردّ عليه:
١- تارةً بمملوكٍ يأكلُهُ المالك
٢- وتارة بِمَا لا يمنع من الانتفاع به
←وذلك لا يكون إلَّا حلالًا
يلزم على الأوّل: أن لا يكون ما تأكله الدواب رزقًا
- لأنها لا تصلح لِلمالكيّة
يلزم على الوجهين: أنّ من أكل الحرام طول عمره لم يرزقه الله أصلًا
- وهو باطل من وجهين:
١- أنّه خلاف الإجماع قبل ظهور المعتزلة
٢- أنّه خلاف نصوص القرآن والأحاديث
الجواب:
١- *(لا يقبُح منه شيء، فظهر أنّه لو لم ينسب الرزق إلى الله..لم يكن نزاع بين الفريقين) نبراس*
٢- الذمّ والعقابُ يكونُ لِسوءِ مُباشرة أسبابه باختياره
بيانُ ذلك: الرزقُ هو كُلُّ ما انتفع به حيٌّ، سواءٌ كان بالتغذيّ أو بغيره، حلالاً كان أو حرامًا
←فكلّ يستوفي رزق نفسه حلالًا كان أو حرامًا
وذلك لأنّ ما قدّره الله تعالى غذاء شخص يجب أن يأكله ويمتنع أن يأكله غيره لـ*{قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}*
وأمّا الرزقُ بمعني المملوك..فلا يمتنع *أن يأكله غير المالك*

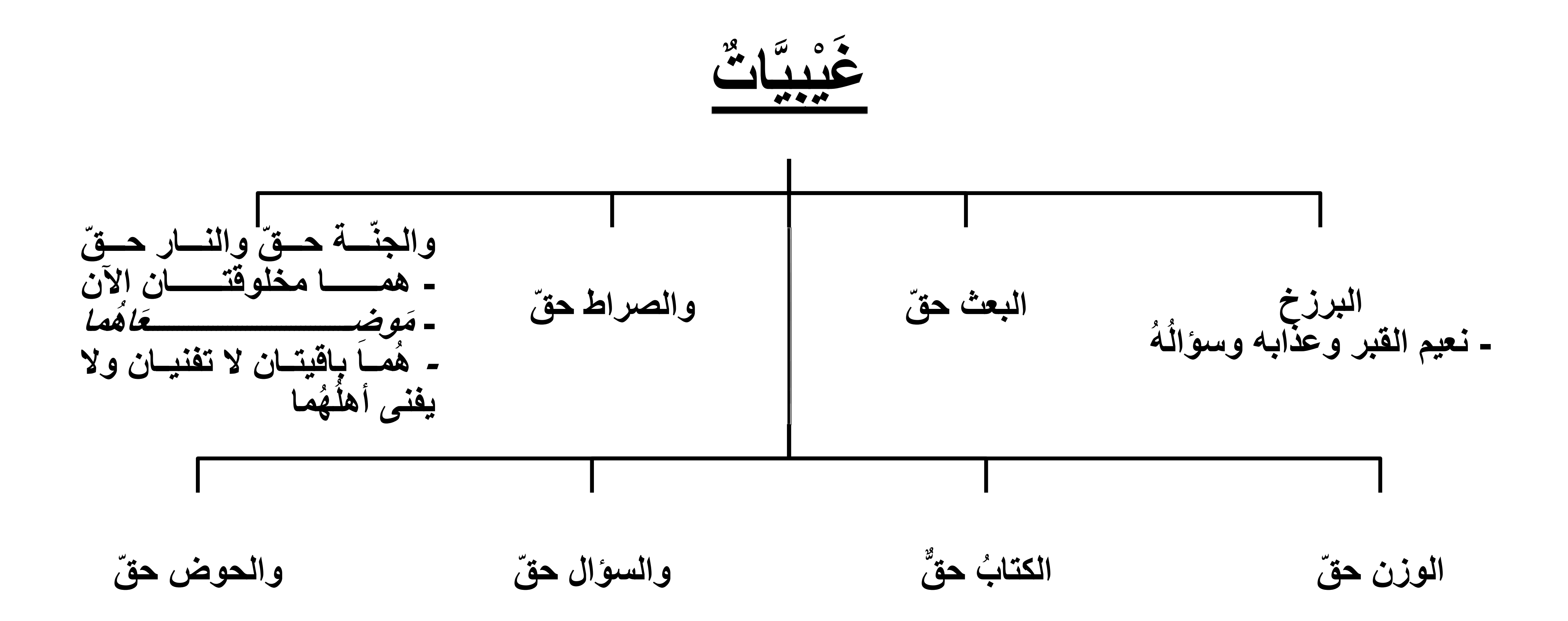

المبحث العاشر: الهداية والإضلال
- الله يضلّ من يشاء ويهدي من يشاء
الأشاعرة: أي بمعني: خلق الضلالة والاهتداء
المعتزلة: الدلالة الموصلة إلى المطلوب
وذلك لأنه الخالق وحده
أمَّا نحو «هداه الله فلم يهتد»..فمجاز عن الدلالة والدعوة إلي الاهتداءِ
وليس المراد بالهداية بيان طريق الحقّ
نعم قدْ..
الردّ عليهم: هذا باطل لـ{إِنَّكَ لَا تَهْدِيْ مَنْ أَحْبَبْتَ} ولحديث «اللهم اهد قومي»، مع أنه بيّن الطريق ودعاهم إلى الاهتداء
وذلك لأنه عامّ في حقّ الكلّ
تضاف الهداية إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم مجازًا بطريق التسبيب، كما يسند إلى القرآن
- وهذا الإسناد من أقسام المجاز بعلاقة السببيّة، كما في {وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيْمَانًا}
يسند الإضلالُ إلى الشيطان مجازًا كما يسند إلى الأصنام

المبحث الحادي عشر:
لا يجبُ على اللهِ شيءٌ

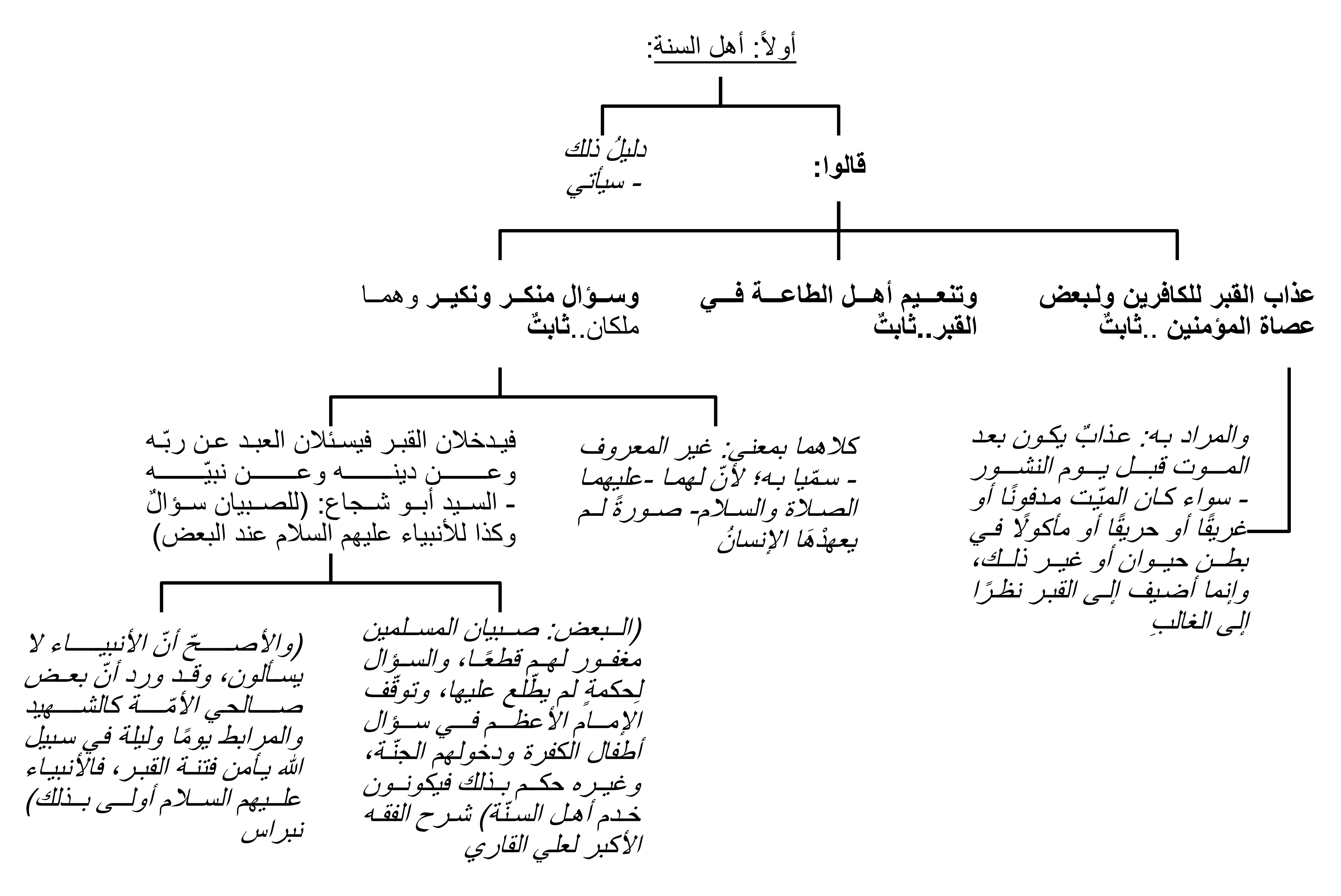


لا يجبُ على اللهِ شيءٌ
أهل السنة: ما هو الأصلحُ للعبد..ليس بواجب على الله
- دليلُهُ: لو كان الأصلحُ واجباً..
١- لَمَا خلَقَ اللهُ الكافرَ الفقيرَ المعذَّبَ في الدنيا والآخرةِ
٢- لَم يكُن للهِ امتنانٌ على العباد، لكونها حينئذٍ أداء للواجبِ
٣- لمَا كانَ امتنانُ اللهِ على النبيّ عليه السلام فوق امتنانهِ على أبي جهل
- إذ قد فعل غاية مقدوره من الأصلح لأبي جهلٍ
٣- لمَا كان لسؤال العصمة والتوفيق وكشف الضرّاء والبسط في الخصب والرخاء معنى
- لأنّ ما لم يفعله في حقّ كلّ واحد فهو مفسدة له، يجب على الله تركها
٤- لمَا بقي في قدرة الله بالنسبة إلى مصالح العباد شيء
- إذ قد أتى بالواجب
المعتزلة: الأصلحُ للعبد..واجبٌ على الله
حجتهم: ترك الأصلح يكون بخلًا وسفها
الردُّ عليهم:
١-(لا نسلّم أنّ ترك الأصلح يكون بخلًا أو سفها؛ لأنّ كلّ ما يفعله الكريم الحكيم العليم بعواقب الأمور لا يكون خاليًا عن المصلحة، وإن لم يكن أصلح بالنسبة إلى العبد، فلا يكون بخلًا وسفها
- وأمّا الأصلح بالنسبة إلى العبد..فغير واجب عليه؛ لأنّه محض حقّ الله، فيجوز أن يفعله وأن لا يفعله رعاية لمصلحة أخرى) الخياليّ
٢- ما معنى وجوب الشيء على الله؟ ؛ إذ ليس معناه استحقاق تاركه الذمّ والعقاب
(فإنَّهُ..
وقال بعض المعتزلة بالوجوب عليه تعالى بمعنى استحقاق تاركه الذمّ عند العقل، فيكون وجوبًا عقليًّا) الخياليّ
إنْ عُلِمَ هذا الاستحقاق بالشرع..فالوجوب شرعيّ
وإلّا..فعقليٌّ

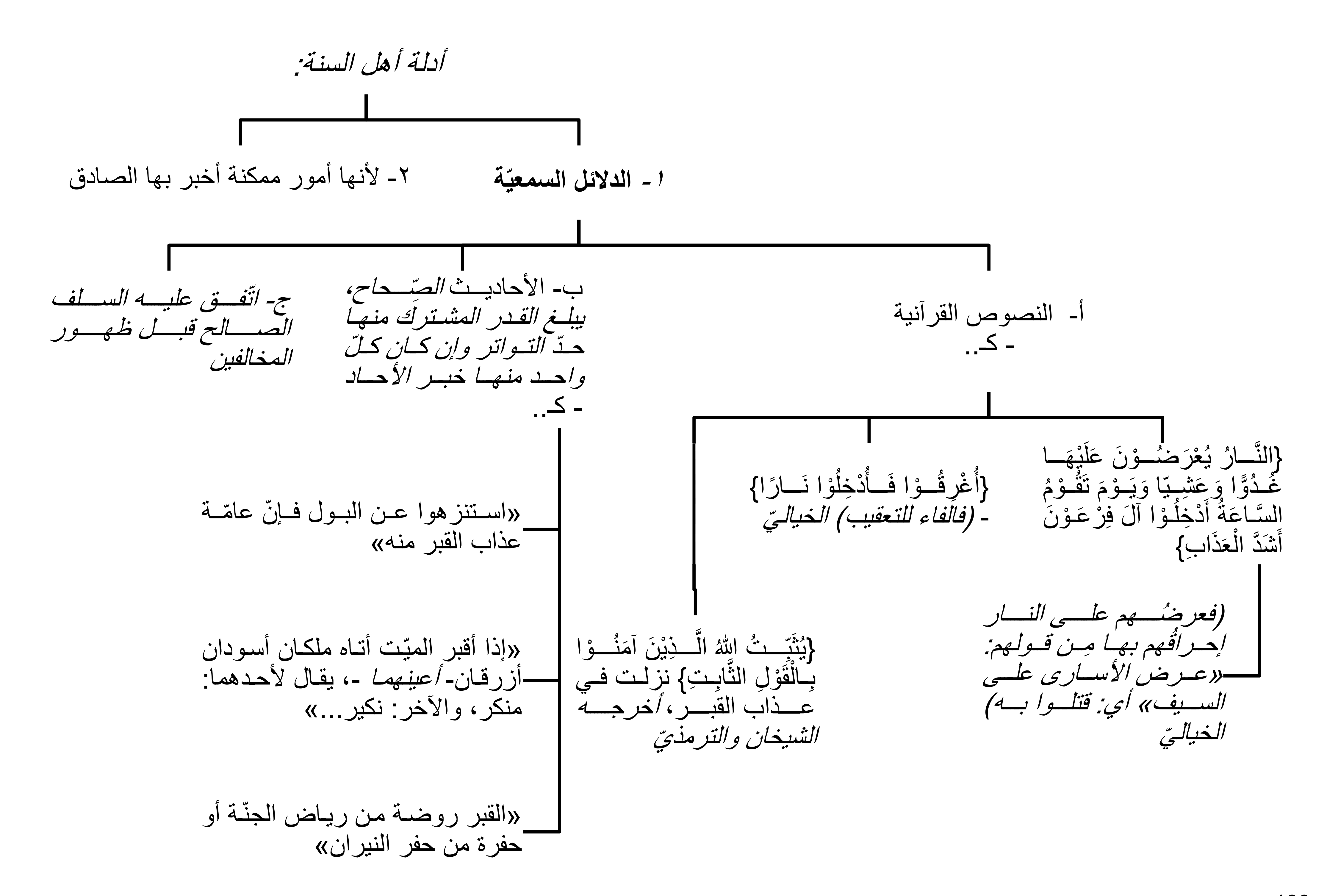

غَيْبِيَّاتُ


غَيْبيَّاتٌ
البرزخ
- نعيم القبر وعذابه وسؤالُهُ
البعث حقّ
والصراط حقّ
والجنّة حقّ والنار حقّ
- هما مخلوقتان الآن
- مَوضعَاهُما
- هُماَ باقيتان لا تفنيان ولا يفنى أهلُهُما
الوزن حقّ
الكتابُ حقٌّ
والسؤال حقّ
والحوض حقّ

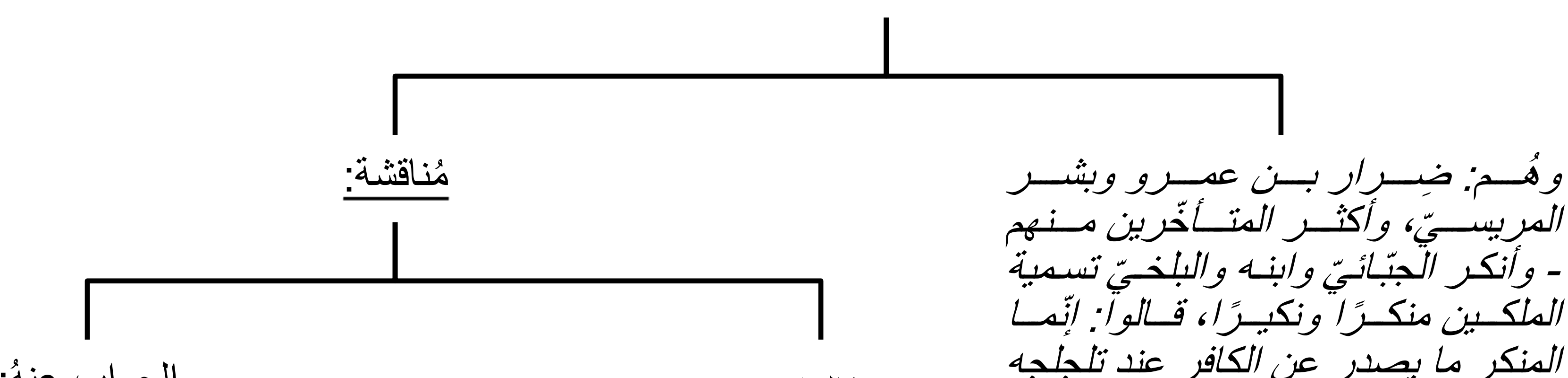
البرزخ



أولاً: أهل السنة:
قالوا:
دليلُ ذلك - سيأتي
عذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين ..ثابتٌ
وتنعيم أهل الطاعة في القبر..ثابتٌ
وسؤال منكر ونكير وهما ملكان..ثابتٌ
والمراد به: عذابٌ يكون بعد الموت قبل يوم النشور - سواء كان الميّت مدفونًا أو غريقًا أو حريقًا أو مأكولًا في بطن حيوان أو غير ذلك، وإنما أضيف إلى القبر نظرًا إلى الغالبِ
كلاهما بمعنى: غير المعروف - سمّيا به؛ لأنّ لهما -عليهما الصلاة والسلام- صورةً لم يعهدْهَا الإنسانُ
فيدخلان القبر فيسئلان العبد عن ربّه وعن دينه وعن نبيّه - السيد أبو شجاع: (للصبيان سؤالٌ وكذا للأنبياء عليهم السلام عند البعض)
(البعض: صبيان المسلمين مغفور لهم قطعًا، والسؤال لِحكمةٍ لم يطّلع عليها، وتوقّف الإمام الأعظم في سؤال أطفال الكفرة ودخولهم الجنّة، وغيره حكم بذلك فيكونون خدم أهل السنّة) شرح الفقه الأكبر لعلي القاري
(والأصحّ أنّ الأنبياء لا يسألون، وقد ورد أنّ بعض صالحي الأمّة كالشهيد والمرابط يومًا وليلة في سبيل الله يأمن فتنة القبر، فالأنبياء عليهم السلام أولى بذلك) نبراس


أدلة أهل السنة:
١- الدلائل السمعيّة
٢- لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق
أ- النصوص القرآنية
- ك..
ب- الأحاديث الصّحاح، يبلغ القدر المشترك منها حدّ التواتر وإن كان كلّ واحد منها خبر الأحاد
- ك..
ج- اتّفق عليه السلف الصالح قبل ظهور المخالفين
{النَّارُ يُعْرَضُوْنَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُوْمُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوْا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ}
(فعرضُهم على النار إحراقُهم بها من قولهم: «عرض الأسارى على السيف» أي: قتلوا به) الخياليّ
{أُغْرِقُوْا فَأُدْخِلُوْا نَارًا}
- (فالفاء للتعقيب) الخياليّ
{يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِيْنَ آمَنُوْا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ} نزلت في عذاب القبر، أخرجه الشيخان والترمذيّ
«استنزهوا عن البول فإنّ عامّة عذاب القبر منه»
«إذا أقبر الميّت أتاه ملكان أسودان أزرقان- أعينهما -، يقال لأحدهما: منكر، والآخر: نكير...»
«القبر روضة من رياض الجنّة أو حفرة من حفر النيران»

ثانياً: أنكرَ عذابَ القبر بعضُ المعتزلة والروافض



وهُم: ضِرار بن عمرو وبشر المريسيّ، وأكثر المتأخّرين منهم - وأنكر الجبّائيّ وابنه والبلخيّ تسمية الملكين منكرًا ونكيرًا، قالوا: إنّما المنكر ما يصدر عن الكافر عند تلجلجه إذا سئل، والنكير إنما هو تقريع الملكين له، وهو خلاف ظاهر الحديث) الدوانيّ على العقائد

مُناقشة:

قالوا:

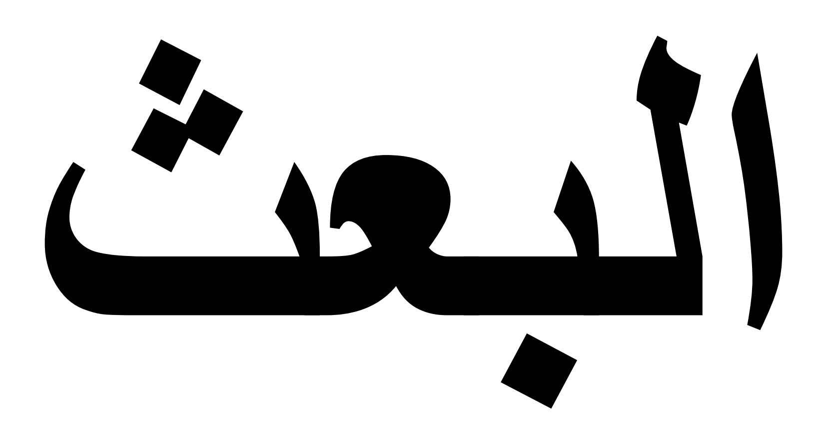
١- لأنّ الميّت جمادٌ لا حياة له ولا إدراك، فتعذيبه محالٌ

٢- *لقوله تعالى: {لَا يَذُوْقُوْنَ فِيْهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُوْلَى} فلو أعيد الروح في القبر..وجب أن يذوقوا موتًا ثانيًا قبل البعثِ*

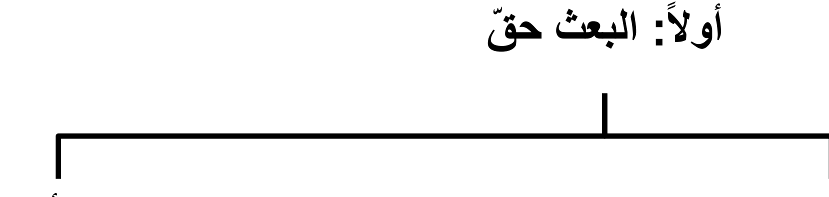
الجواب عنهُ:

(المستلزم لإعادة الروح إنما هو الحياة الكاملة، وأمّا إدراك الألم واللذة فيمكن أن يحصل بأدنى تعلّق للروح بالبدن، سواء كان الروح فوق السماء السابعة أو محبوسًا في سجّين) نبراس
- فيجوز أن يخلق اللهُ في جميع الأجزاء أو في بعضها نوعًا من الحياة قَدْرَ ما يدرك ألم العذاب أو لذّة التنعيم، وهذا لا يستلزم إعادة الروح إلى بدنهِ

وأيضاً كانَ الصحابةُ يؤمنون بنزول جبرئيل وما كانوا يشاهدون


اَلبعث

أولاً: البعث حقّ



هو: أن يبعث الله الموتى من القبور، بأن يجمع أجزاءهم الأصليّة ويعيد الأرواح إليها

([أجزائهم الأصليّة]: هي الباقية من أوّل العمر إلى آخره
- واختلف فيها

فقيل: هي الأجزاء التي تعلّق بها الروح أوّلًا

وقيل: هي المتكوّنة من المنيّ

وقيل: التراب الذي يعجنه الملك بالمنيّ
- وفي الحديث «ما من مولود إلّا و قد ذرّ عليه من تراب حفرته»

وقيل: هي التي كانت موجودة في الشخص قبل أن يغتذي
- ويقابلها الأجزاء الفضليّة الحاصلة بالغذاءِ
- وهو الظاهر من كلام الشارح) نبراس

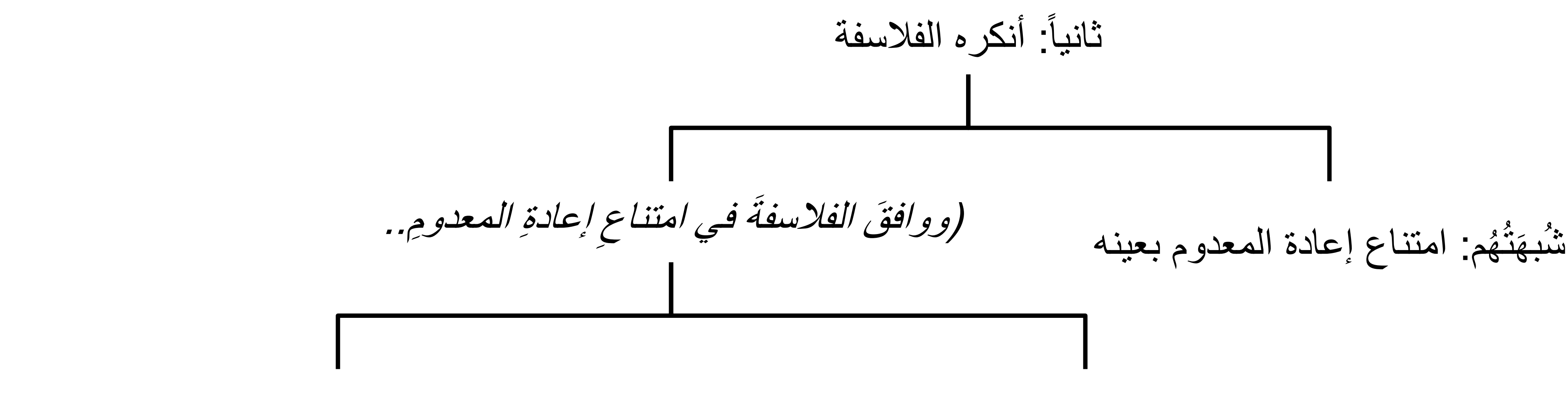
ومِن أدلتِهِ:

١- شهد به نصوص القرآن في المواضع المتعدّدة بحيث لا تقبل التأويل ك..
أ- {ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُوْنَ}
ب- {قُلْ يُحْيِيْهَا الَّذِيْ أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةً}
- إلى غيرِها مِن النصوص القاطعة الناطقة بحشر الأجسادِ

٢- تواتر ذلك عن الأنبياء عليهم السلام

٣- أجمع أهل الملل والشرائع عن آخرهم على جوازه ووقوعهِ

٤- هو أصل أصول الملّة، ولذا قرن الإيمان به بالإيمان بالله ورسوله صلّى الله عليه وسلّم، ويكفر من أنكرَهُ



أ- التناسخيّةُ المنكرون للمعاد الجسمانيّ

ب- وبعضُ الكراميّة وأبو الحسن البصريّ ومحمود الخوارزميُّ مِن المعتزلة - فهؤلاء وإن كانوا مُعتَرِفِينَ بالمعاد الجسمانيّ.يُنكِرُون إعادةَ المعدومِ، ويقولون: (إعادةُ الأجسام هِي جمعُ أجزائها المتفرّقة) شرح المواقف

(والتناسُخ هو: تعلّق الروح بالبدن بعد المفارقة من بدن آخر من غير تخلّل زمان بين التعلّقين) التعريفات

والتناسُخُ باطل بإجماع أهل السنّة والفلاسفة

الجوابُ علَى الفلاسفة ومَن وافقهم : *(البعثُ هو:*

أ- *الإيجـادُ بعـد الإعـدام*

- ولا دليل لهم يعتدّ به على امتناع إعادة المعدوم، *(بل هي جائزة عندنا وعند مشايخ المعتزلة*

لكنّ عند مشايخ المُعتزلةِ: المعدومُ شيءٌ، وإذا عُدِمَ الموجودُ..بقيت ذاته المخصوصة، فأمكن لذلك أن يعادَ

وعندنا: ينتفي بالكلّية مع إمكان الإعادة) شرح المواقف

ب- أنّ الله يجمع الأجزاء الأصليّة للإنسان ويُعيد روحه إليه

(فالمراد بـ{كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} ليس الإعدام، فَهلاكُ الشيء خروجُه عن صفاته المطلوبة منه، والمطلوب بالجواهر الفردة انضمام بعضها إلى بعض؛ ليحصل الجسم المطلوب بالمركّبات خواصّها وآثارها، فالتفريق إهلاكٌ للكلِّ) الخياليّ

فامتناعُ إعادة المعدومِ..غيرُ مُضِرٍّ بالمقصود

- لأنّ مرادنا أنّ الله يجمع الأجزاء الأصليّة للإنسان ويُعيد روحه إليه، سواء سمّي ذلك إعادة المعدوم بعينه أو لم يسمّ

١- وبهذا يسقُط ما قالوا: (لو أكل إنسان إنسانًا بحيث صار جزء منه، فتلك الأجزاءُ..

أ- إمّا أن تعاد فيهما..وهو محال

ب- أو في أحدهما..فلا يكون الآخر معادًا بجميع أجزائه)

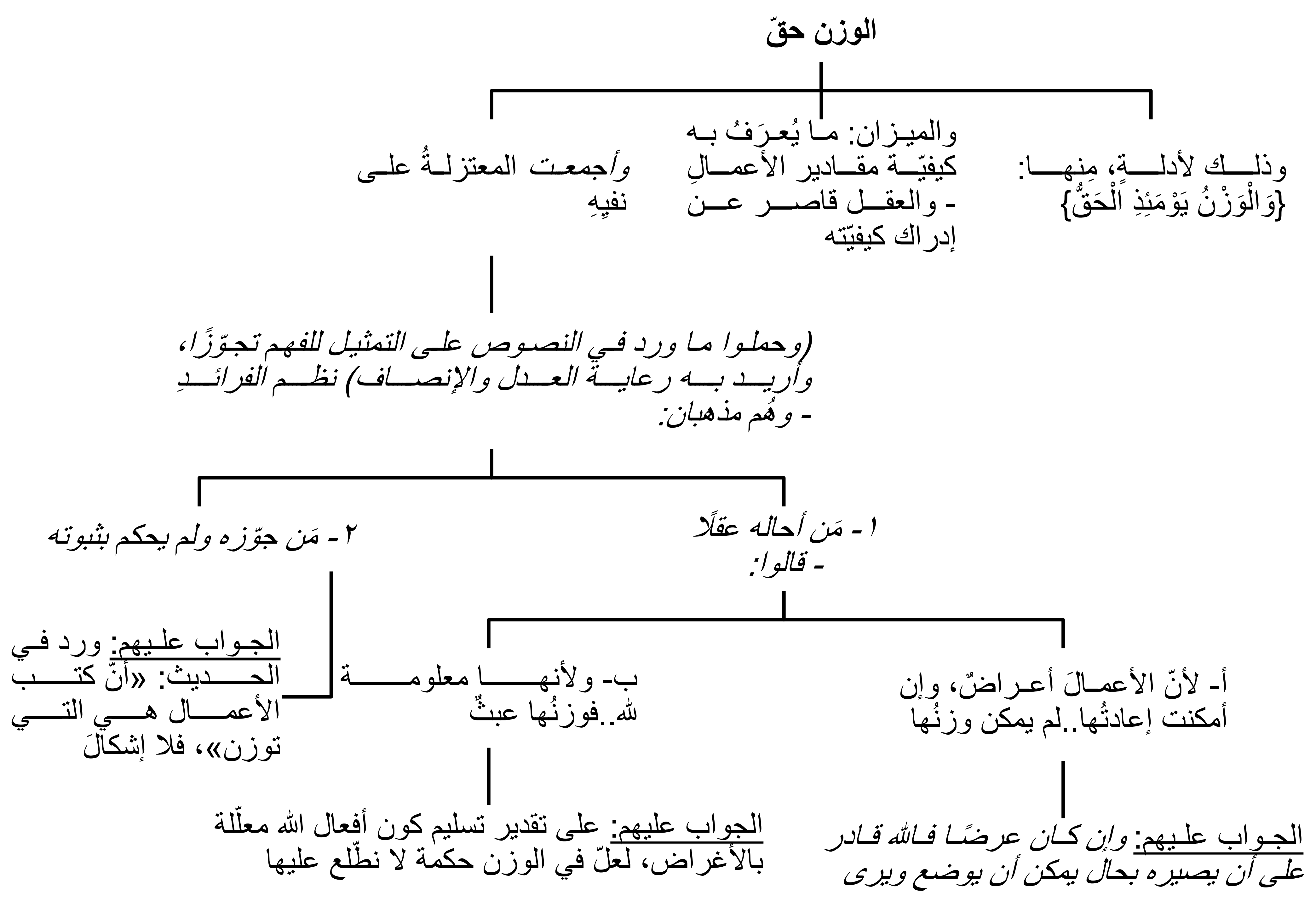
<u>وجه الإسقاطِ:</u> لأنّ المعاد إنما هو الأجزاء الأصليّة الباقية من أوّل العمر إلى آخره، والأجزاء المأكولة فضلةٌ في الآكل لا أصليّة

٢- <u>ردُّهم على الإسقاطِ:</u> هذا قول بالتناسخ

- لأنّ البدن الثاني ليس هو الأوّل، لحديثِ أنّ «أهل الجنّة جرد مرد»، وأنّ الجهنّميّ ضرسه مثل أحدٍ

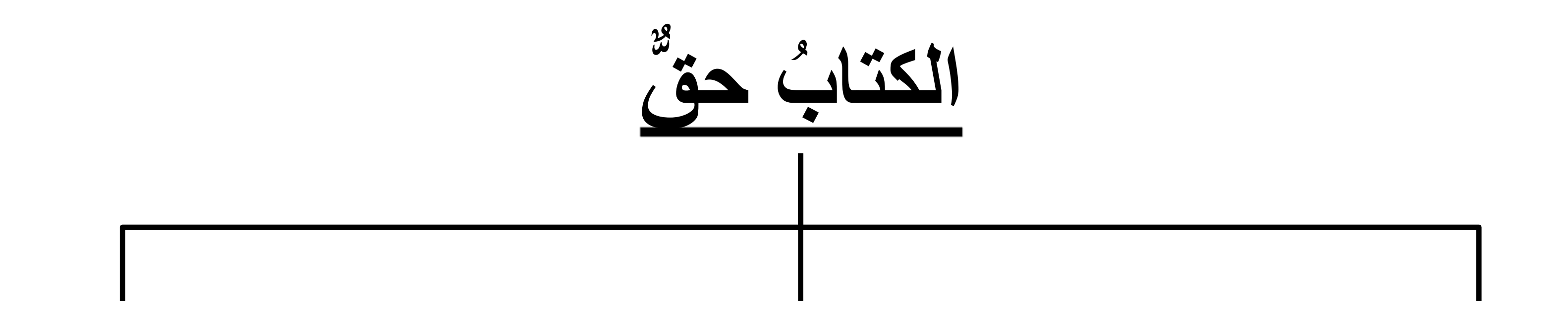
٣- <u>ردُّ الردِّ:</u> إنما يلزم التناسخُ لو لم يكن البدن الثاني مخلوقًا من الأجزاء الأصليّة للبدن الأوّل

- وإن سُمِّيَ ما قُلنا بِهِ تَنَاسُخًا..كان نزاعًا في مُجَرَّد الاسمِ، ولا دليل على استحالة إعادة الروح إلى مثل هذا البدن، بل الأدلّة قائمة على حقّيّته سواء سميّ تناسخًا أم لا



الوزن حقّ
وذلك لأدلةٍ، مِنها: {وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ}
والميزان: ما يُعرَفُ به كيفيّة مقادير الأعمالِ
- والعقل قاصر عن إدراك كيفيّته
وأجمعت المعتزلةُ على نفيِهِ
(وحملوا ما ورد في النصوص على التمثيل للفهم تجوّزًا، وأريد به رعاية العدل والإنصاف) نظم الفرائدِ
- وهُم مذهبان:
١ - مَن أحاله عقلًا
- قالوا:
أ- لأنّ الأعمالَ أعراضٌ، وإن أمكنت إعادتُها..لم يمكن وزنُها
الجواب عليهم: وإن كان عرضًا فالله قادر على أن يصيره بحال يمكن أن يوضع ويرى
ب- ولأنها معلومة لله..فوزنُها عبثٌ
الجواب عليهم: على تقدير تسليم كون أفعال الله معلّلة بالأغراض، لعلّ في الوزن حكمة لا نطّلع عليها
٢ - مَن جوّزه ولم يحكم بثبوته
الجواب عليهم: ورد في الحديث: «أنّ كتب الأعمال هي التي توزن»، فلا إشكالَ

الكتابُ حقٌّ



وهو المُثبت فيه طاعات العباد ومعاصيهم، يؤتى للمؤمنين بأيمانهم وللكفّار بشمائلهم و وراء ظهورهم

مِن أدلتهِ:

١- {وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَّلْقَاهُ مَنْشُوْرًا}

٢- {فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِيْنِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَّسِيْرًا}

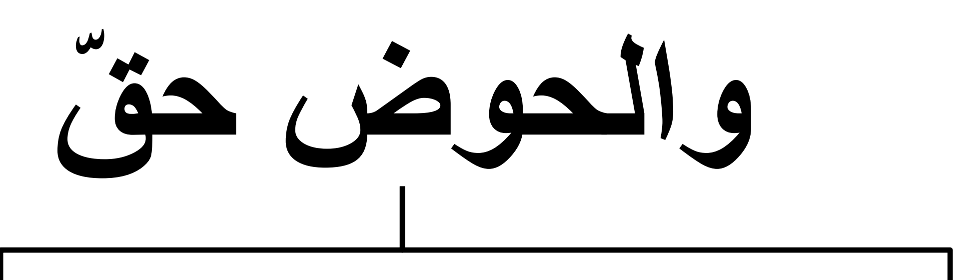
وأنكره المعتزلة زَعمًا منهم أنه عبثٌ - والجواب ما مرّ .

والسؤال حقّ

مِن أدلته:

(وهذا السؤال عامّ في حقّ كلّ الخلق، حتى الرسل عليهم الصلاة والسلام، قال تعالى: {يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيَقُوْلُ مَاذَا أُجِبْتُمْ} ولكن فرق عظيم بين سؤاله للأنبياء وسؤاله لغيرهم) اليواقيت للشعرانيّ

حديث «إنّ الله يدني المؤمنَ فيضع عليه كنفه ويستره»، فيقول: «أتعرف ذنب كذا أتعرف ذنب كذا»، فيقول: «نعم! أي ربّ»، حتّى إذا قرّره بذنوبه ورأى في نفسه أنه قد هلك قال: «سترتُها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم»، فيعطى كتاب حسناته، وأمّا الكفّار والمنافقون فينادى بهم على رؤس الخلائق: «هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين»



ومِن أدلته:

١- {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} *(فسّره الجمهورُ بحوضه أو نهره ولا تنافي بينهما؛ لأنّ نهره في الجنّة وحوضه في موقف القيامة على خلاف في أنّه قبل الصراط أو بعده وهو الأقرب والأنسبُ)* شرح الفقه الأكبر لعليّ القاري

٢- الأحاديث الكثيرةُ فيه - مِنها: «حوضي مسيرة شهر وزواياه سواء، ماؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسكِ وكيزانه أكثر من نجوم السماء، من يشرب منها فلا يظمأ أبدًا»

(قوله: [فلا يظمأ أبدًا] يجوزُ..

أن لا يشربه إلّا من قدّر له عدم دخول النار

أو لا يعذّب بالظمأ من شربه وإن دخل النار) الخياليّ

القرطبيّ: (وهما حوضان

١- أحدهما قبل الصراط وقبل الميزان على الأصحّ فإنّ الناس يخرجون عطاشًا من قبورهم فيرونهم قبل الميزان والصراط

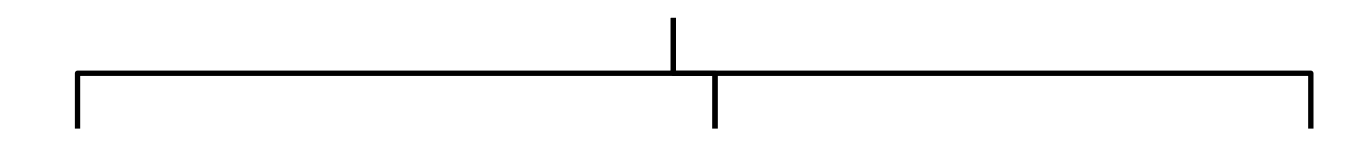
٢- والثاني في الجنّة)

مُصْطفَى دَنْقَش

والصراط حقّ

وهو: جسر ممدود على متن جهنّم يعبره أهل الجنّة وتزل به أقدام أهل النار

المخالفون فيه:



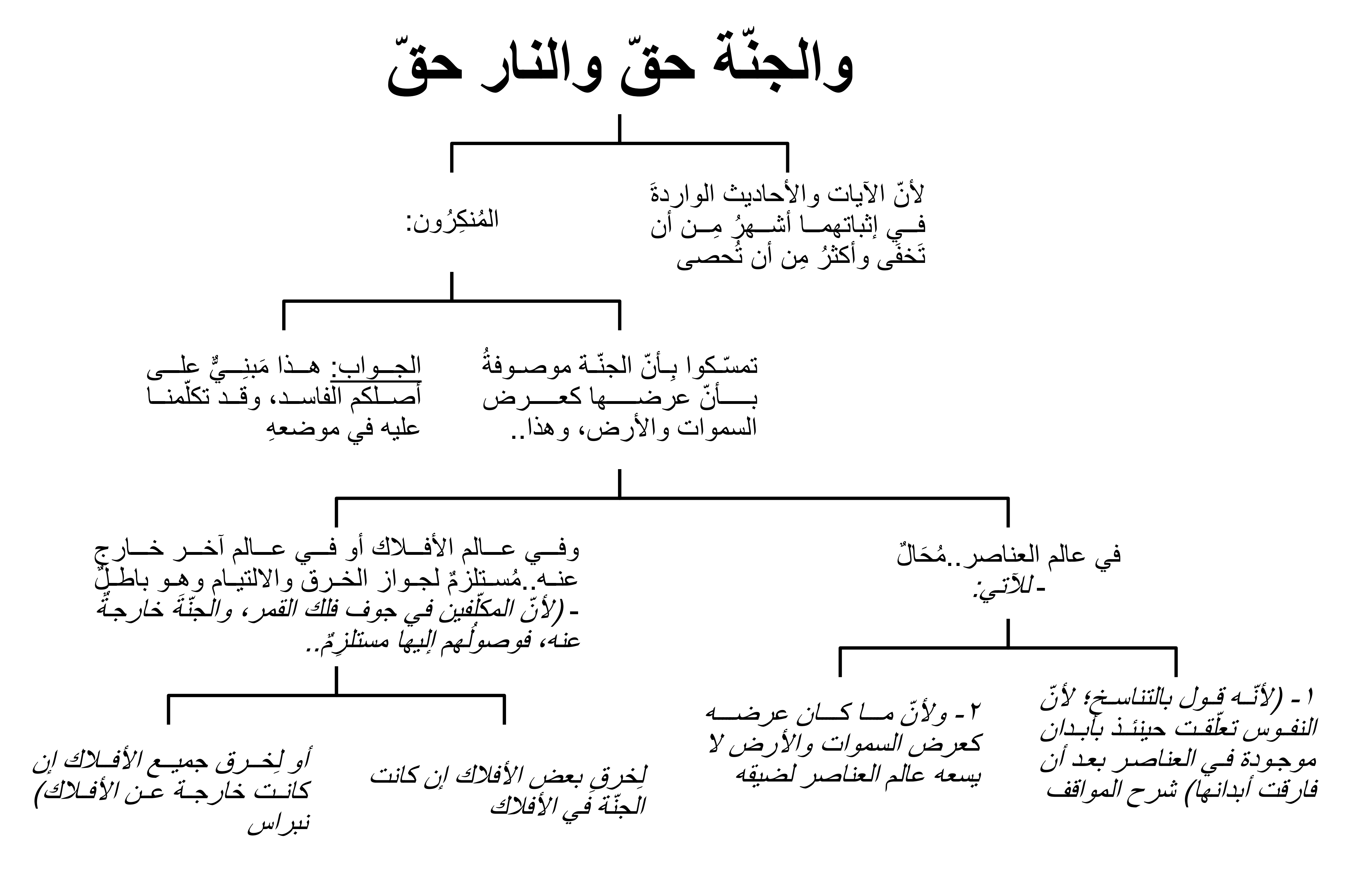
أنكره أكثر المعتزلة

(وتردّد قول الجبائي فيه نفيًا و إثباتًا، فنفاه تارة وأثبته أخرى

وذهب أبو الهذيل وبشر بن المعتمر إلى جوازه دون الحكم بوقوعه) شرح المواقفِ

<u>قالوا</u>: لا يمكن العبور عليه، وإن أمكن فهو تعذيب للمؤمنين

<u>والجواب عليهم</u>: أنّ الله قادر على أن يُمَكِّنَ مِن العبورِ عليه ويُسَهِّلَهُ على المؤمنين، حتى إنَّ منهم من يجوزه كالبرقِ


والجنّة حقّ والنار حقّ
لأنّ الآيات والأحاديث الواردةَ فـي إثباتهمـا أشـهرُ مِـن أن تَخفَى وأكثرُ مِن أن تُحصى
المُنكِرُون:
تمسّكوا بِأنّ الجنّـة موصـوفةٌ بـأنّ عرضـها كعـرض السموات والأرض، وهذا..
الجـواب: هـذا مَبنِـيٌّ علـى أصـلكم الفاسـد، وقـد تكلّمنـا عليه في موضعهِ
في عالم العناصر..مُحَالٌ
- للآتـي:
١ - (لأنّـه قـول بالتناسـخ؛ لأنّ النفـوس تعلّقـت حينئـذ بأبـدان موجـودة فـي العناصر بعد أن فارقت أبدانها) شرح المواقف
٢ - ولأنّ مـا كـان عرضـه كعرض السموات والأرض لا يسعه عالم العناصر لضيقه
وفـي عـالم الأفـلاك أو فـي عـالم آخـر خـارج عنـه..مُستلزمٌ لجواز الخرق والالتيام وهو باطلٌ
- (لأنّ المكلّفين في جوف فلك القمر، والجنّةَ خارجةٌ عنه، فوصولُهم إليها مستلزِمٌ..
لِخرقِ بعض الأفلاك إن كانت الجنّة في الأفلاك
أو لِخـرق جميـع الأفـلاك إن كانـت خارجـة عـن الأفـلاك) نبراس

الجنّة والنار

هل هُما مخلوقتان الآن؟

أهل السنة: هما مخلوقتان الآن

- دليلُنا:

١- قصة آدم وحواء وإسكانهما الجنّة

٢- الآيات الظاهرة في إعدادهما - كـ{أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِيْنَ} و{أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِيْنَ}؛ إذ لا ضرورة في العدول عن الظاهر

وبها يثبُت وجود النار؛ إذ لا قائل بالفصل

(والقول بأنّ تلك الجنّة كانت بستانًا من بساتين الدنيا مخالف لإجماع المسلمين) الخياليّ

وزعم أكثر المعتزلة أنهما إنما تُخلقَانِ يومَ الجزاء

- قالوا:

١- *أبو هاشم المعتزلي*: لو كانتا موجودتين الآن لَمَا جاز هلاك أكل الجنّة، لـ{أُكُلُهَا دَآئِمٌ}، لكن اللازم باطل لـ{كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} فكذا الملزوم

الجواب:

أ- لا يمكن دوام أكل الجنّة بعينه، وإنما المراد بالدوام أنه إذا فَنِيَ منه شيءٌ جيء ببدله، وهذا لا ينافي الهلاكَ لحظةً

ب- الهلاك لا يستلزم الفناء، بل يكفي الخروج عن الانتفاع به

ج- لو سلّم *أنّ المراد من دوامه دوام صورته بحيث لا يخرُج عن الانتفاع به آنًا* ..فيجوز أن يكون المرادُ أنّ كلّ ممكن فهو هالك في حدّ ذاته، بمعنى أنّ الوجود الإمكاني بالنظر إلى الوجود الواجبيّ بمنزلة العدمِ

وهذا كما قالت الصوفيّة: (الممكنات اعتباريّة لا وجود لها، فهي عكوس وظلالٌ، فهي هالكة في نفس ذاتها)

٢- مثلُ {تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِيْنَ لَا يُرِيْدُوْنَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا}

الجَوَاب:

أ- يحتمل الحال والاستمرارَ

ب- *(يجوز أن يكون جَعلًا مُؤَوَّلًا بين الشيء وصفاته المفارقة، كما يقال «نجعلُ هذا الثوب لزيد»، أي: نعطيه إيّاه، ولا دلالة فيه على عدم زيد والثوب الآن*

- فالمذكورُ {نجعلها} لا «نبنيها ونخلقها») نبراس

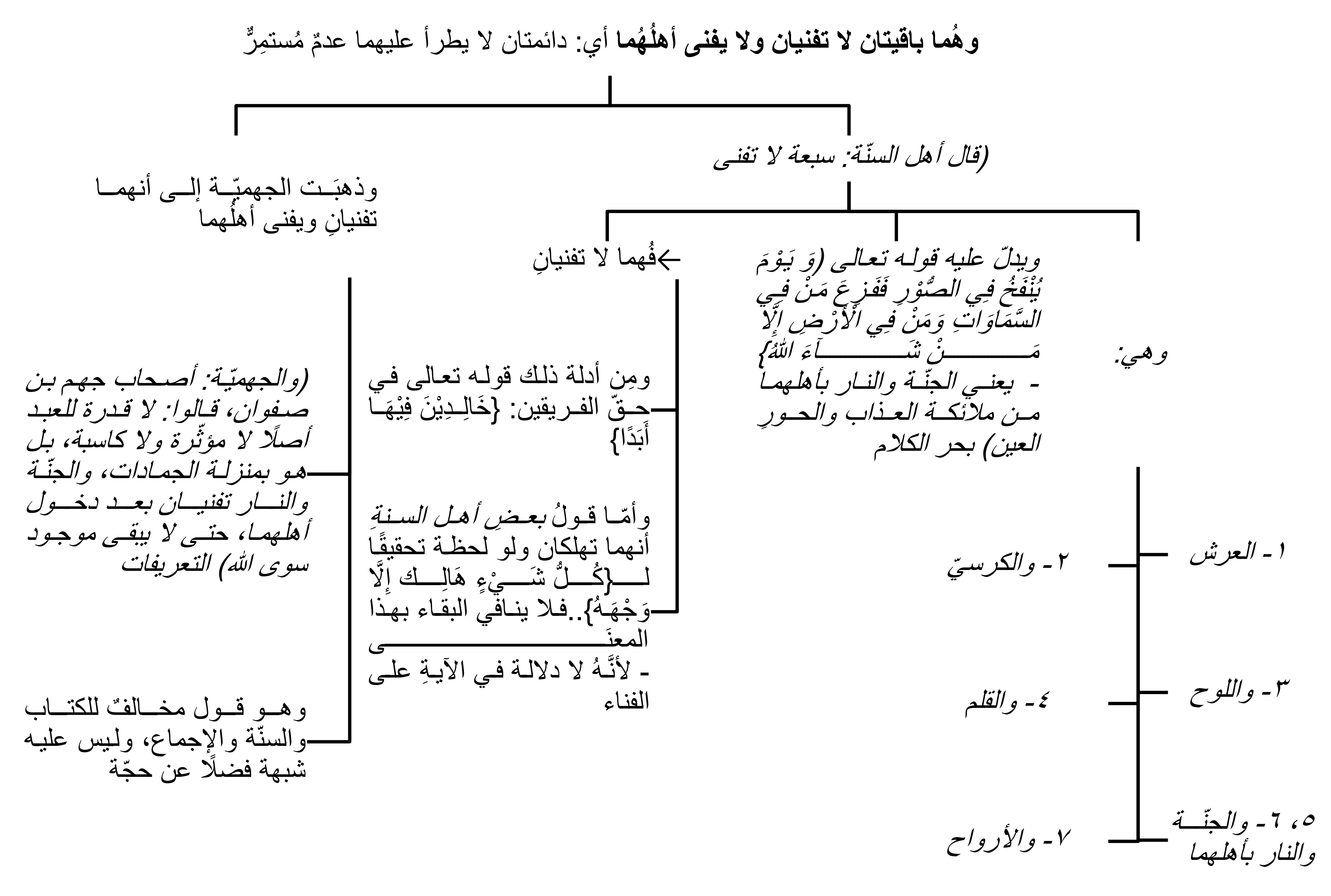
مَوضِعَاهُما:

بحر الكلام:

الجنّة فوق سبع سموات لا في السموات لـ{عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ۞ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأوَى}، والسدرة فوق سبع سموات

جهنم تحت الأرض السابعة - قال الله: {كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِيْ سِجِّيْنٍ}، والسجّين تحت الأرض السابعةِ

شرح المقاصد: (الوقف في حقّهما حيث لا يعلمه إلَّا الله)

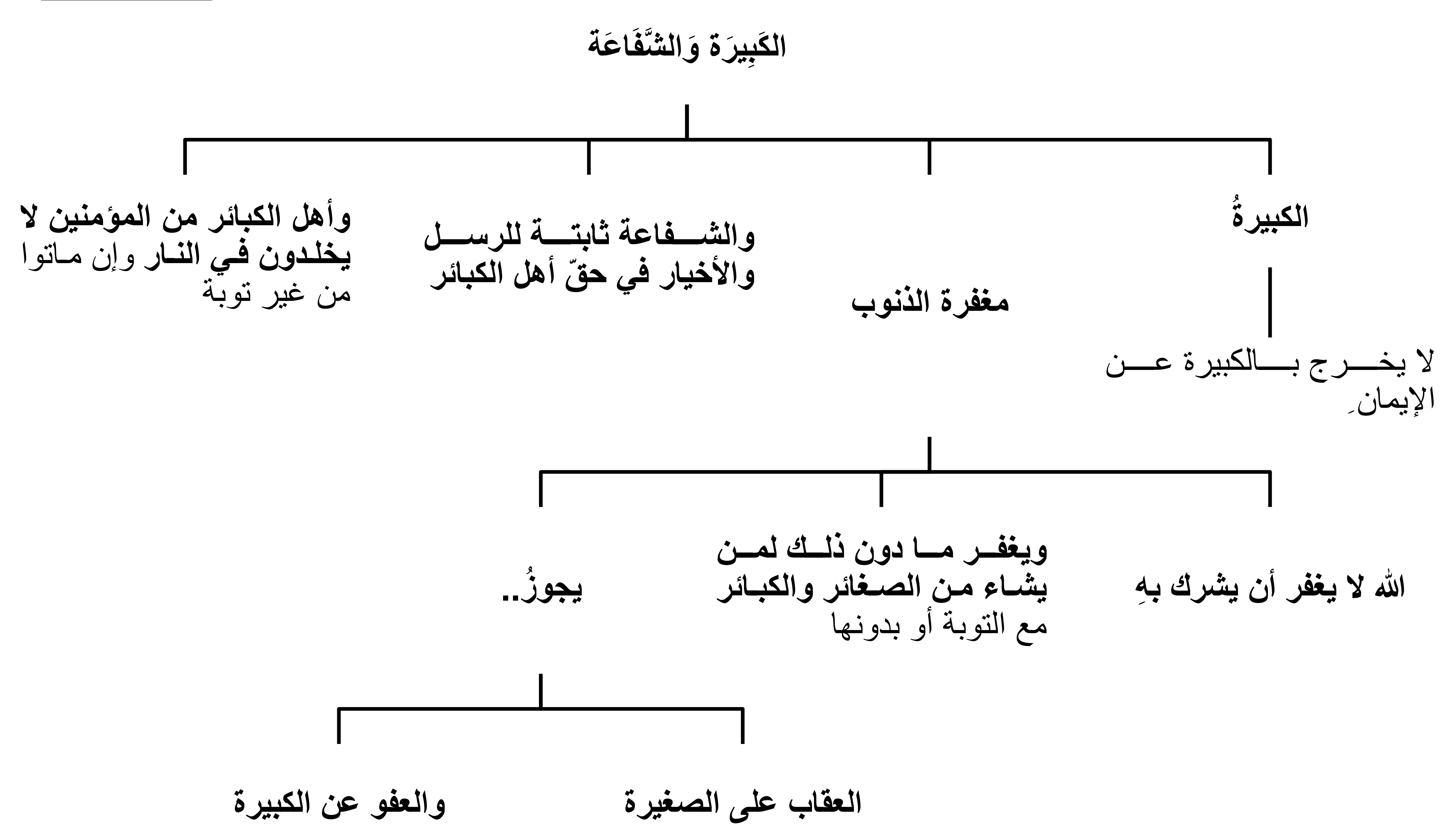


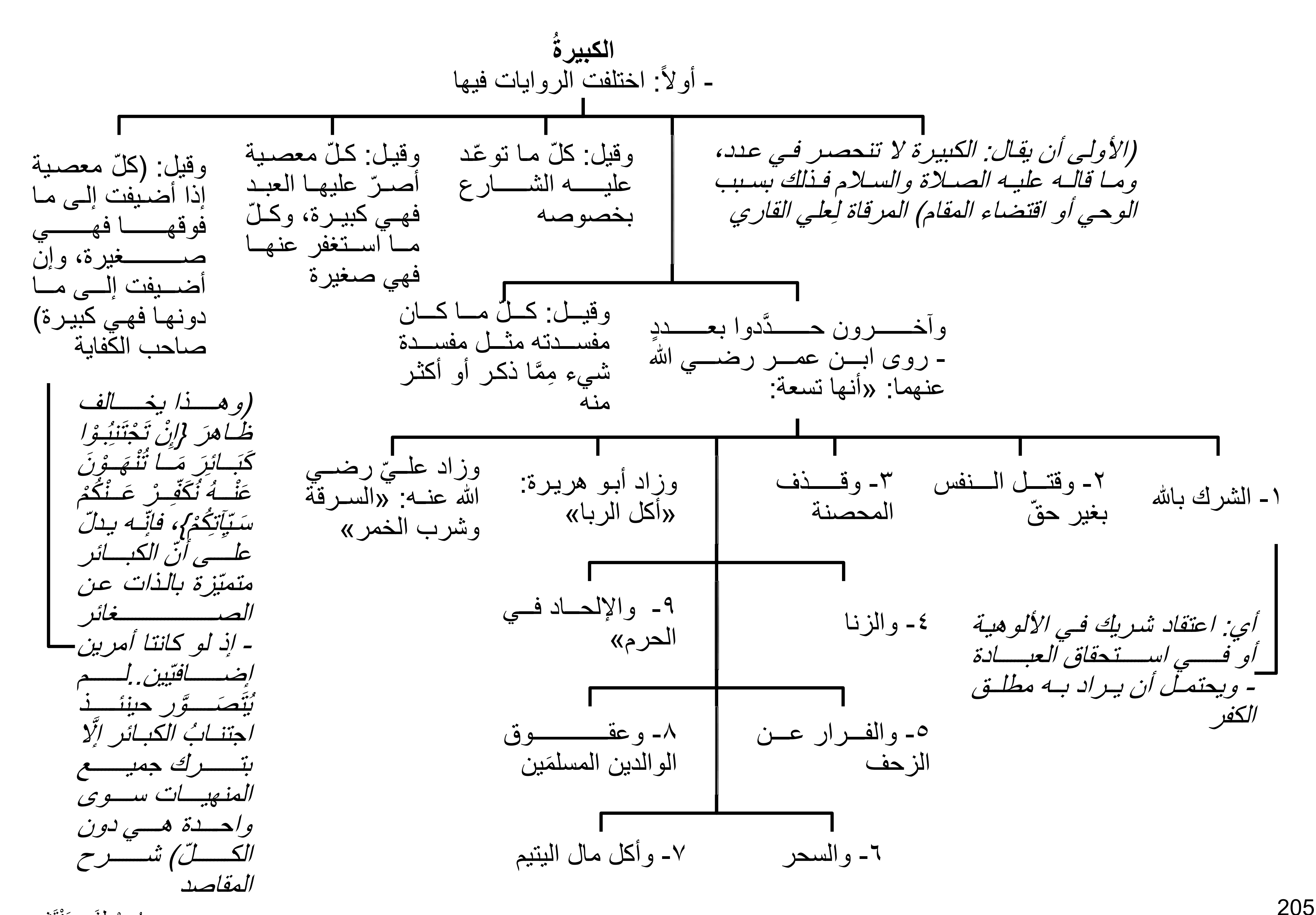
وهُما باقيتان لا تفنيان ولا يفنى أهلُهُما أي: دائمتان لا يطرأ عليهما عدمٌ مُستمِرٌّ
(قال أهل السنّة: سبعة لا تفنى
وهي:
١- العرش
٢- والكرسيّ
٣- واللوح
٤- والقلم
٥، ٦- والجنّة والنار بأهلهما
٧- والأرواح
ويدلّ عليه قوله تعالى (وَ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّوْرِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَآءَ اللهُ}
- يعني الجنّة والنار بأهلهما من ملائكة العذاب والحورِ العين) بحر الكلام
فُهما لا تفنيانِ
ومِن أدلة ذلك قوله تعالى في حقّ الفريقين: {خَالِدِيْنَ فِيْهَا أَبَدًا}
وأمّا قولُ *بعضِ أهل السنةِ* أنهما تهلكان ولو لحظة تحقيقًا لـ{كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ}..فلا ينافي البقاء بهذا المعنى
- لأنَّهُ لا دلالة في الآيةِ على الفناء
وذهبَت الجهميّة إلى أنهما تفنيانِ ويفنى أهلُهما
(والجهميّة: أصحاب جهم بن صفوان، قالوا: لا قدرة للعبد أصلًا لا مؤثّرة ولا كاسبة، بل هو بمنزلة الجمادات، والجنّة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما، حتى لا يبقى موجود سوى الله) التعريفات
وهو قول مخالفٌ للكتاب والسنّة والإجماع، وليس عليه شبهة فضلًا عن حجّة

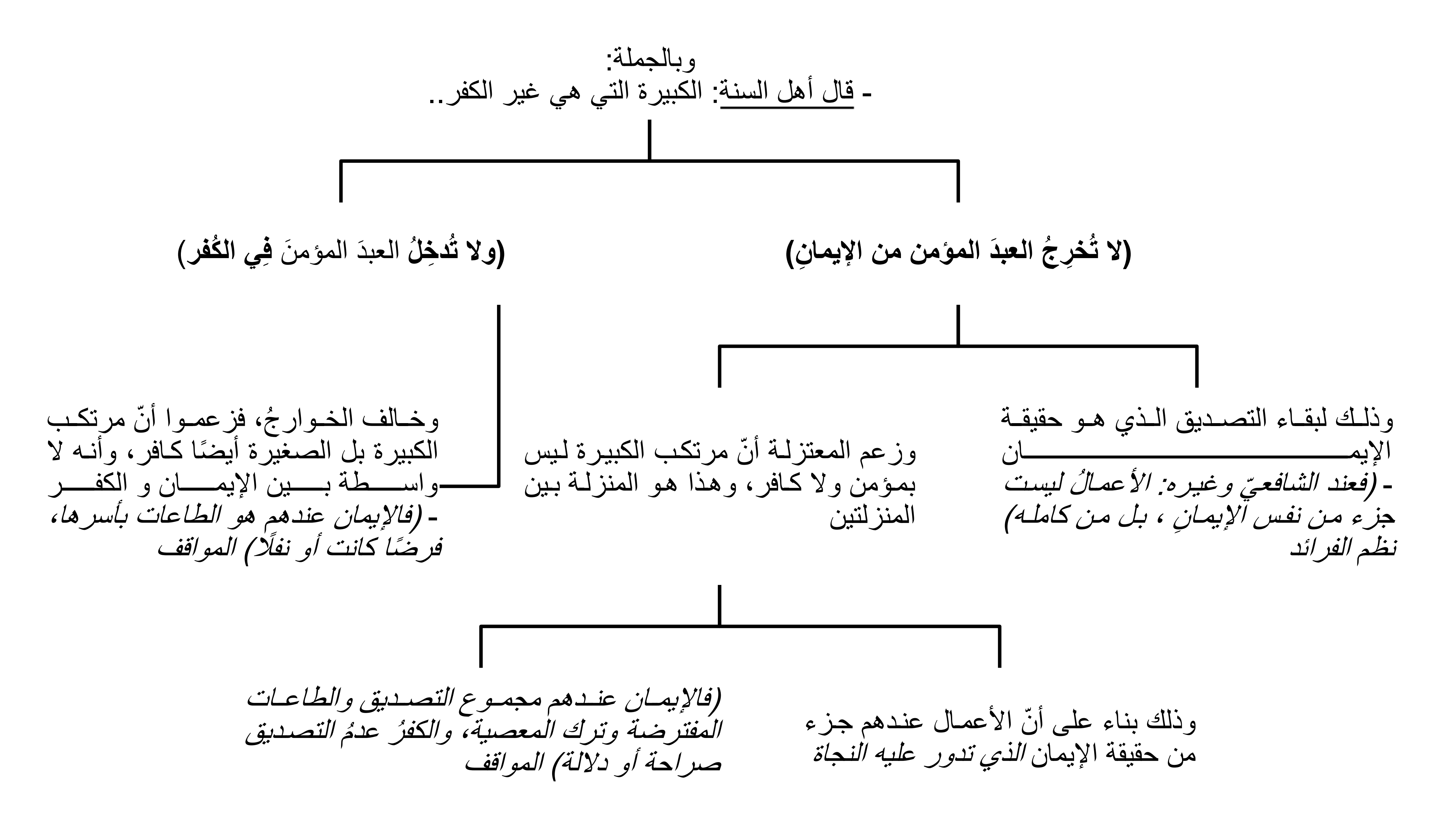
مُصْطفَى دَنْقَش

الكَبِيرَة وَالشَّفَاعَة

خريطة إجمالية




الكبيرةُ
- أولاً: اختلفت الروايات فيها
(الأولى أن يقال: الكبيرة لا تنحصر في عدد، وما قاله عليه الصلاة والسلام فذلك بسبب الوحي أو اقتضاء المقام) المرقاة لِعلي القاري
وقيل: كلّ ما توعّد عليه الشارع بخصوصه
وقيل: كلّ معصية أصرّ عليها العبد فهي كبيرة، وكلّ ما استغفر عنها فهي صغيرة
وقيل: (كلّ معصية إذا أضيفت إلى ما فوقها فهي صغيرة، وإن أضيفت إلى ما دونها فهي كبيرة) صاحب الكفاية
وآخرون حدَّدوا بعددٍ
- روى ابن عمر رضي الله عنهما: «أنها تسعة:
وقيل: كلّ ما كان مفسدته مثل مفسدة شيء مِمَّا ذكر أو أكثر منه
١- الشرك بالله
٢- وقتل النفس بغير حقّ
٣- وقذف المحصنة
وزاد أبو هريرة: «أكل الربا»
وزاد عليّ رضي الله عنه: «السرقة وشرب الخمر»
أي: اعتقاد شريك في الألوهية أو في استحقاق العبادة
- ويحتمل أن يراد به مطلق الكفر
٤- والزنا
٩- والإلحاد في الحرم»
٥- والفرار عن الزحف
٨- وعقوق الوالدين المسلمَين
٦- والسحر
٧- وأكل مال اليتيم
(وهذا يخالف ظاهر {إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّآتِكُمْ}، فإنّه يدلّ على أنّ الكبائر متميّزة بالذات عن الصغائر - إذ لو كانتا أمرين إضافيّين..لم يُتَصَوَّر حينئذ اجتنابُ الكبائر إلّا بترك جميع المنهيات سوى واحدة هي دون الكلّ) شرح المقاصد
مُصْطفَى دَنْقَش


وبالجملة:
- قال أهل السنة: الكبيرة التي هي غير الكفر..
(لا تُخرِجُ العبدَ المؤمن من الإيمانِ)
(ولا تُدخِلُ العبدَ المؤمنَ فِي الكُفر)
وذلك لبقاء التصديق الذي هو حقيقة الإيمان
- (فعند الشافعيّ وغيره: الأعمالُ ليست جزء من نفس الإيمانِ ، بل من كامله) نظم الفرائد
وزعم المعتزلة أنّ مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، وهذا هو المنزلة بين المنزلتين
وخالف الخوارجُ، فزعموا أنّ مرتكب الكبيرة بل الصغيرة أيضًا كافر، وأنه لا واسطة بين الإيمان و الكفر
- (فالإيمان عندهم هو الطاعات بأسرها، فرضًا كانت أو نفلًا) المواقف
وذلك بناء على أنّ الأعمال عندهم جزء من حقيقة الإيمان الذي تدور عليه النجاة
(فالإيمان عندهم مجموع التصديق والطاعات المفترضة وترك المعصية، والكفرُ عدمُ التصديق صراحة أو دلالة) المواقف


أدلةُ أهل السُّنَّةِ:

١- ما سيجيءُ مِن أنّ حقيقة الإيمان هو التصديق القلبيّ، فلا يخرج المؤمن عن الاتّصاف به إلّا بما ينافيه

ولا يُنافي ذلك مُجَرَّدُ الإقدام على الكبيرة لـ..
أ- غلبة شهوة ب- أو حميّة
ج- أو أنفة د- أو كسل
- خصوصًا إذا اقترن به خوفُ العقاب ورجاء العفو والعزم على التوبة

تنبيهات:

نَعَم إذا كان بطريق الاستحلال والاستخفاف..كان كفرًا

وذلك لكونه علامة للتكذيب

(والمُرادُ: على وجه يُفهَمُ منه عدّه حلالًا، فإنّ الكبيرة على هذا الوجه علامة لعدم التصديق القلبيّ) الخياليّ

ولا نزاع في أنّ من المعاصي ما جعله الشارع أمارة للتكذيب، وعلم كونه كذلك بالأدلّة الشرعيّة

وذلك كسجود للصنم وإلقاء المصحف في القاذورات، والتلفّظ بكلمات الكفر ونحو ذلك مِمَّا ثبت بالأدلّة أنه كفر

وبهذا ينحلّ ما يقال: إنّ الإيمان إذا كان عبارة عن التصديق والإقرار ينبغي أن لا يصير المقرّ المصدّق كافرًا بشيء من أفعال الكفر وألفاظه ما لم يتحقّق منه التكذيب أو الشكّ

٢- الآيات والأحاديث الناطقة بإطلاق المؤمن على العاصي - وهي كثيرةٌ، كـ..

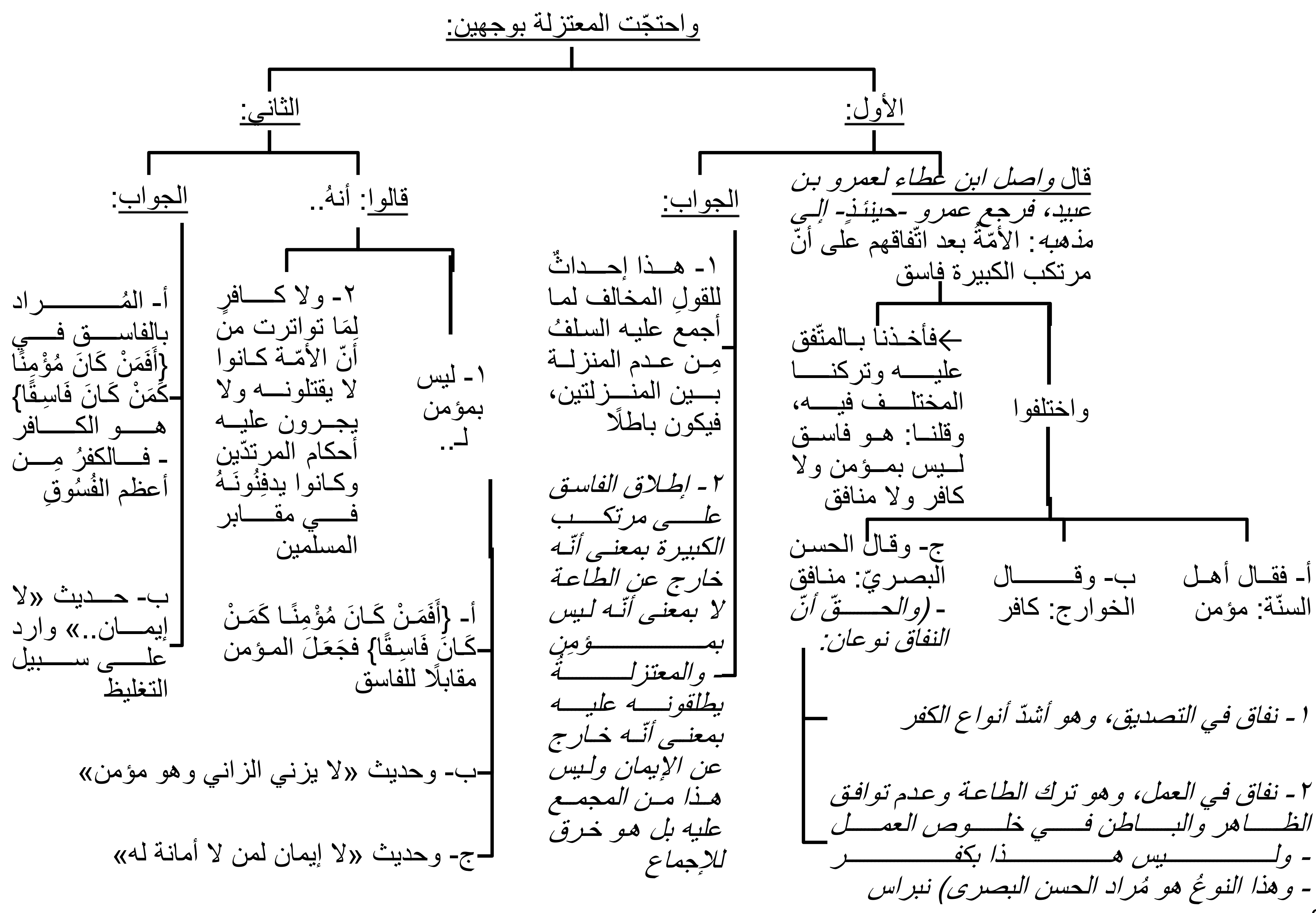
{يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى}

{يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا تُوْبُوْا إِلَى اللهِ تَوْبَةً نَّصُوْحًا}

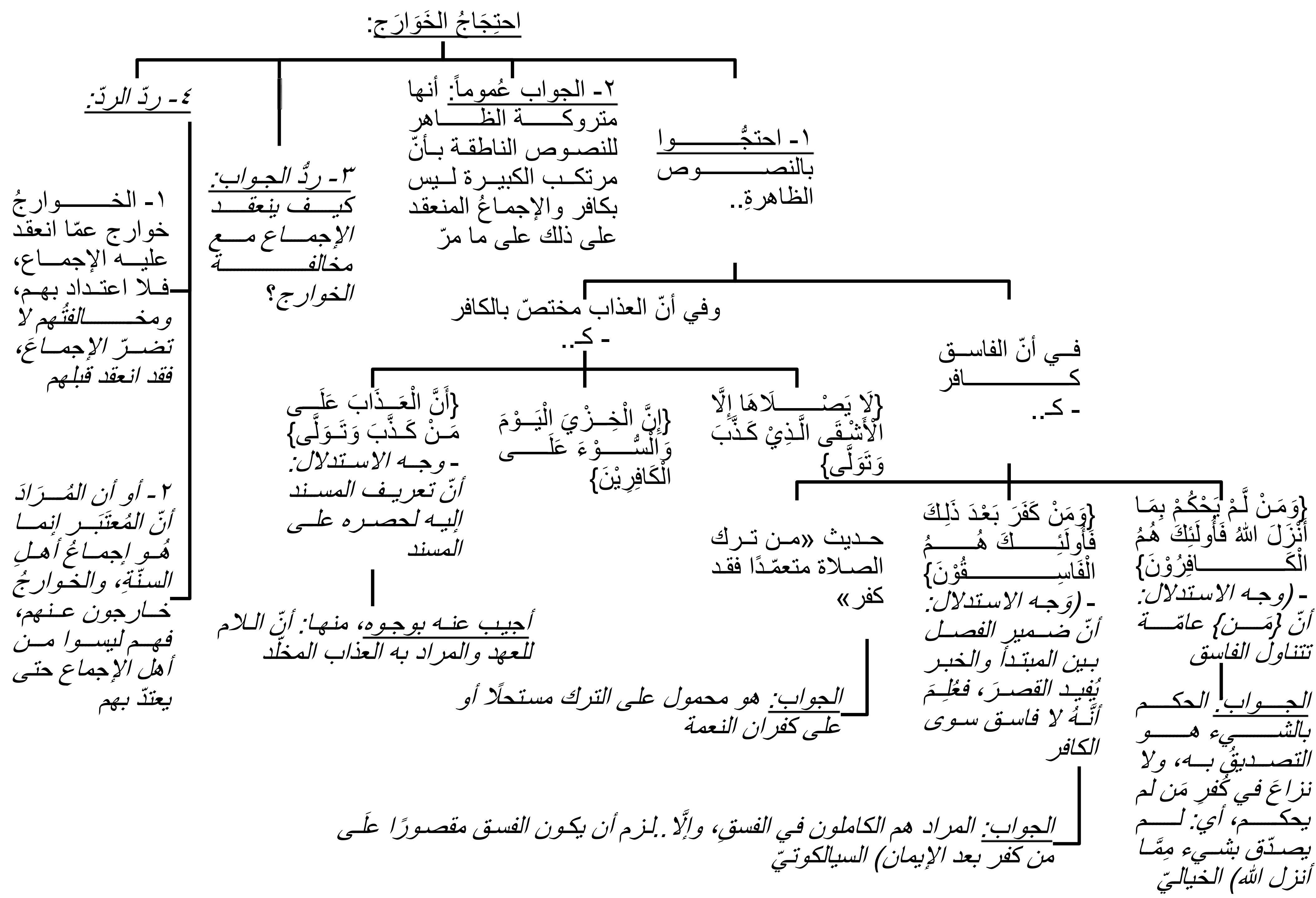
{وَإِنْ طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ اقْتَتَلُوْا..}

٣- إجماع الأمّة من عصر النبيّ عليه السلام إلى يومنا هذا بالصلاة على مَن مات من أهل القبلة بِدون توبة، والدعاء والاستغفار لهم، مع العلم بارتكابهم الكبائر بعد الاتّفاق على أنّ ذلك لا يجوز لغير المؤمن

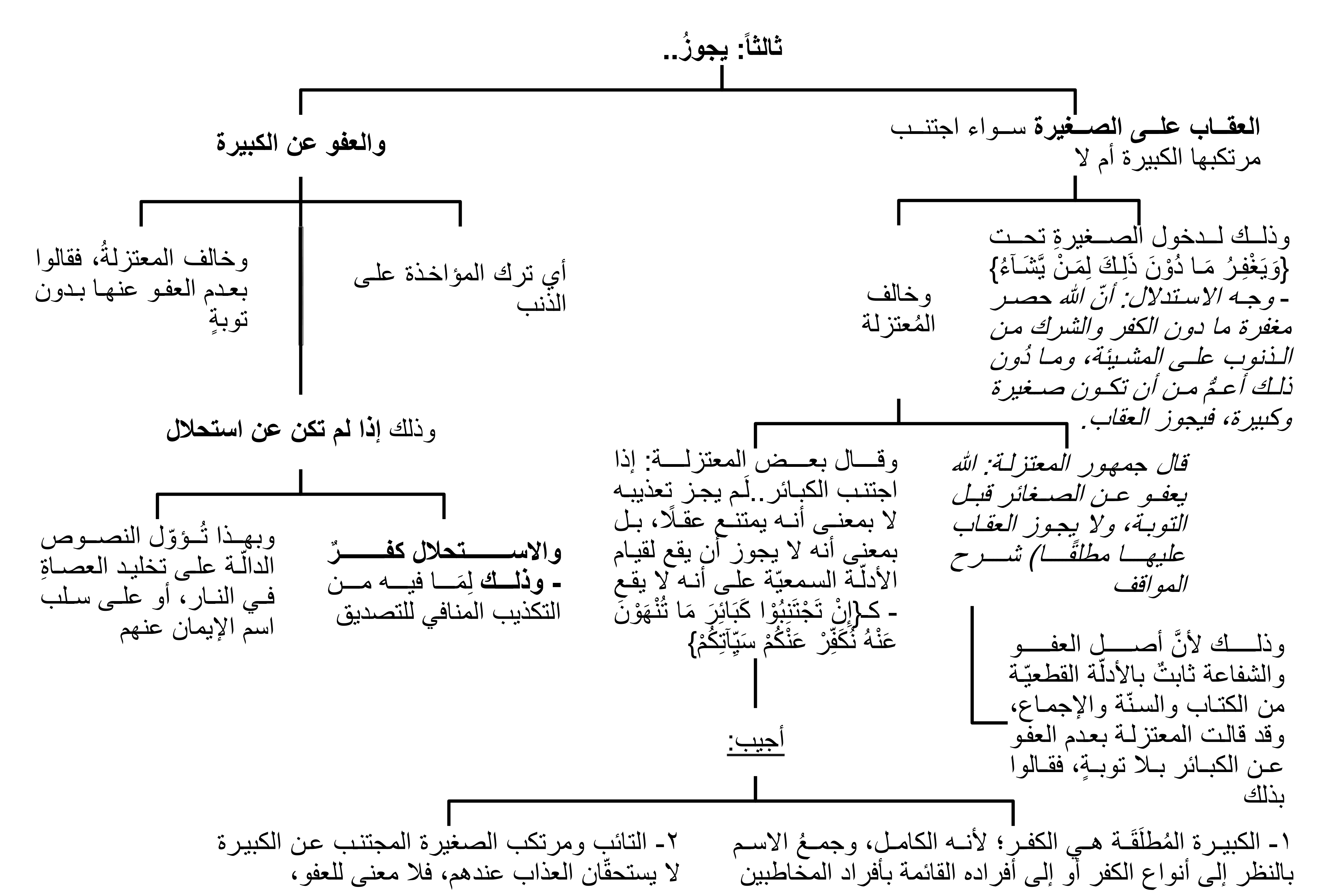
(أهل القبلة هم: الذين اتّفقوا على ما هو من ضروريّات الدين، كحدوث العالم وحشر الأجساد وعلم الله بالكلّيات والجزئيّات وما أشبه ذلك من المسائل فمن واظب طول عمره على الطاعات والعبادات مع اعتقاد قدم العالم أو نفي الحشر أو نفي علمه سبحانه بالجزئيّات.. فلا يكون من أهل القبلة) شرح الفقه الأكبر



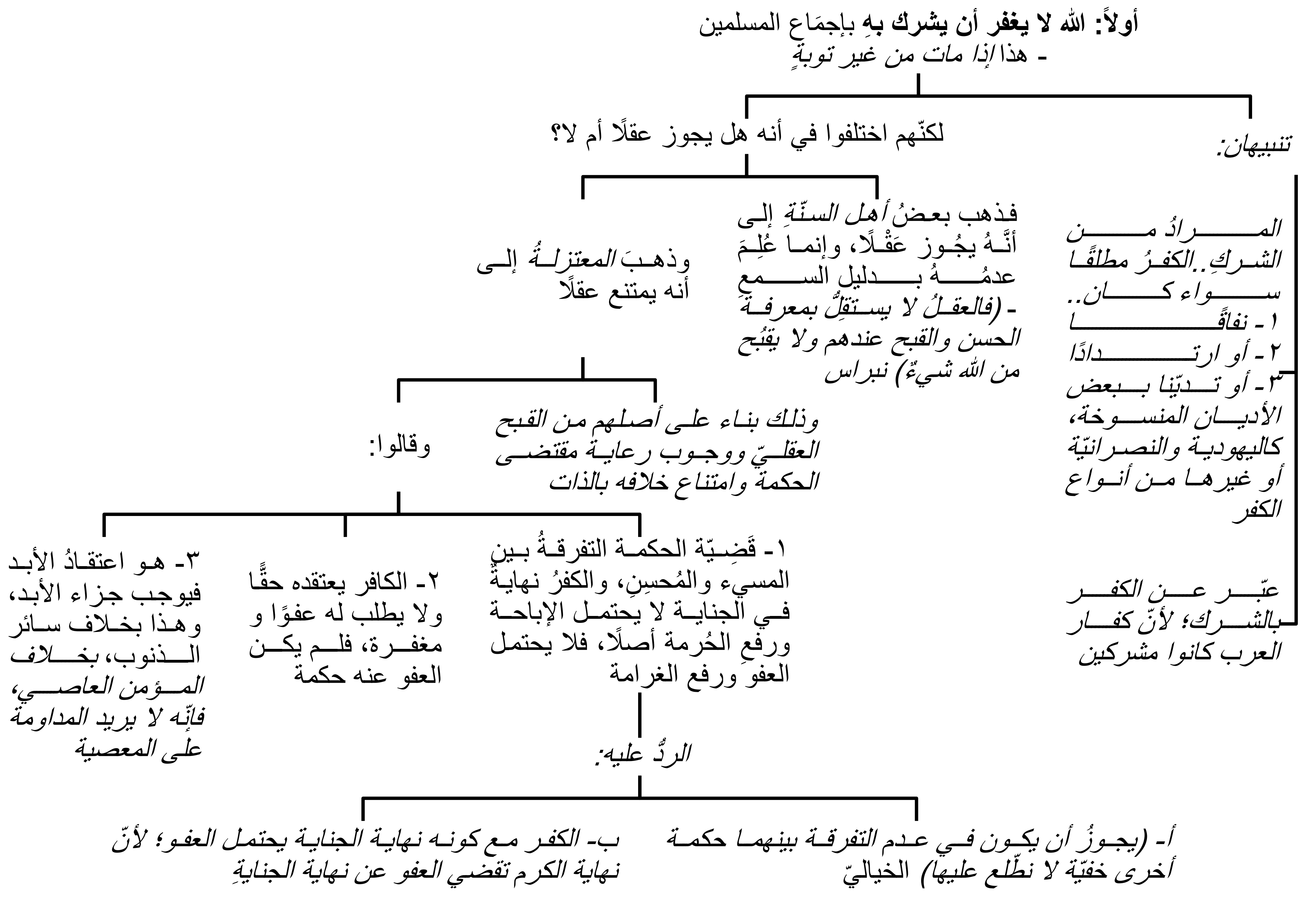
واحتجّت المعتزلة بوجهين:
الأول:
قال واصل ابن عطاء لعمرو بن عبيد، فرجع عمرو -حينئذٍ- إلى مذهبه: الأمّةُ بعد اتّفاقهم على أنّ مرتكب الكبيرة فاسق
فأخذنا بالمتّفق عليه وتركنا المختلف فيه، وقلنا: هو فاسق ليس بمؤمن ولا كافر ولا منافق
واختلفوا
أ- فقال أهل السنّة: مؤمن
ب- وقال الخوارج: كافر
ج- وقال الحسن البصريّ: منافق - (والحقّ أنّ النفاق نوعان:
١- نفاق في التصديق، وهو أشدّ أنواع الكفر
٢- نفاق في العمل، وهو ترك الطاعة وعدم توافق الظاهر والباطن في خلوص العمل
- وليس هذا بكفر
- وهذا النوعُ هو مُراد الحسن البصرى) نبراس
الجواب:
١- هذا إحداثٌ للقولِ المخالف لما أجمع عليه السلفُ مِن عدم المنزلة بين المنزلتين، فيكون باطلًا
٢- إطلاق الفاسق على مرتكب الكبيرة بمعنى أنّه خارج عن الطاعة لا بمعنى أنّه ليس بمؤمن والمعتزلة يطلقونه عليه بمعنى أنّه خارج عن الإيمان وليس هذا من المجمع عليه بل هو خرق للإجماع
الثاني:
قالوا: أنهُ..
١- ليس بمؤمن لـ..
أ- {أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا} فجَعَلَ المؤمن مقابلًا للفاسق
ب- وحديث «لا يزني الزاني وهو مؤمن»
ج- وحديث «لا إيمان لمن لا أمانة له»
٢- ولا كافرٍ لِمَا تواترت من أنّ الأمّة كانوا لا يقتلونه ولا يجرون عليه أحكام المرتدّين وكانوا يدفِنُونَهُ في مقابر المسلمين
الجواب:
أ- المُراد بالفاسق في {أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا} هو الكافر - فالكفرُ مِن أعظم الفُسُوقِ
ب- حديث «لا إيمان..» وارد على سبيل التغليظ

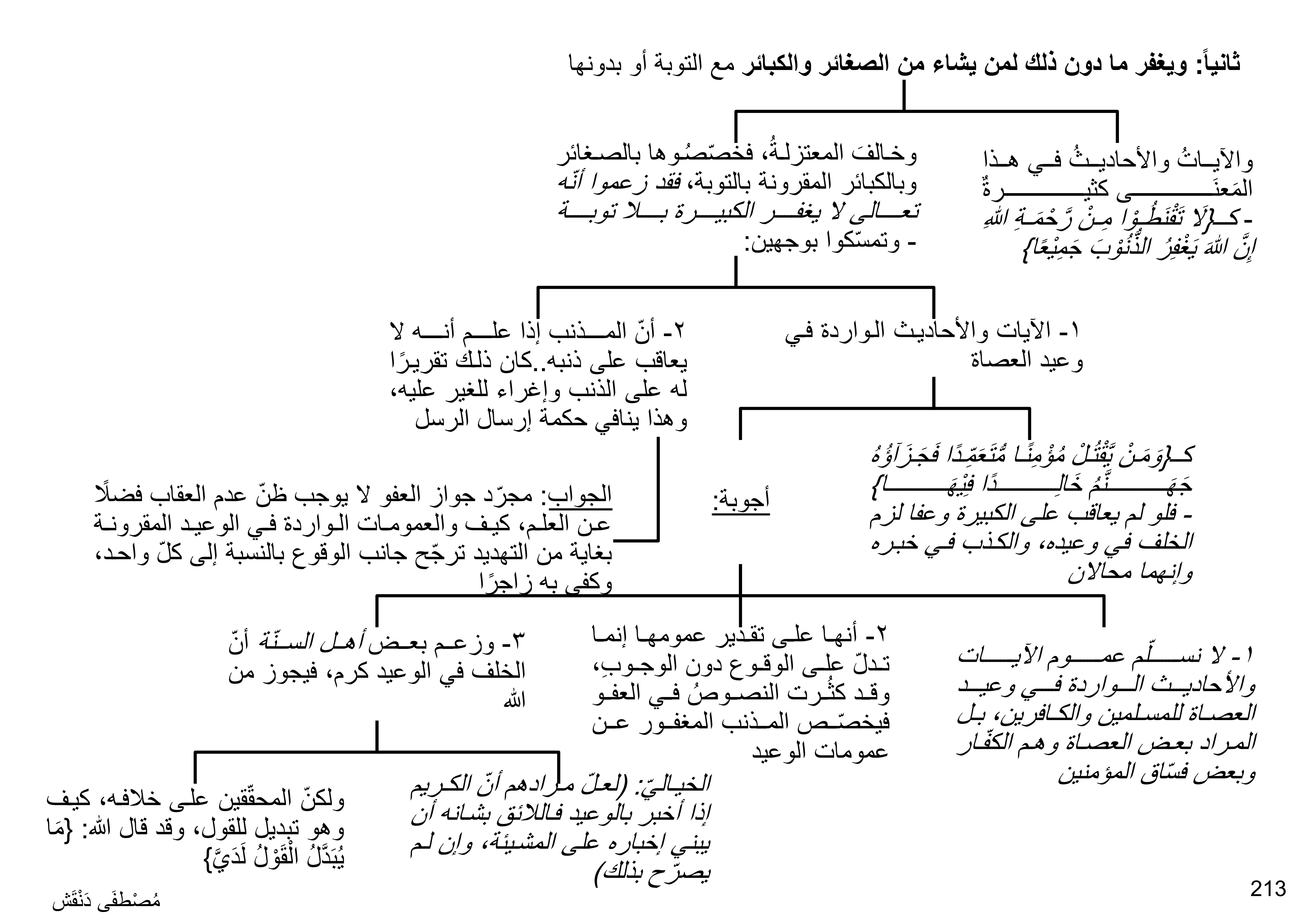


احتِجَاجُ الخَوَارَج:
١- احتجُّوا بالنصوص الظاهرةِ..
في أنّ الفاسق كافر - كـ..
{وَمَنْ لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُوْنَ}
- (وجه الاستدلال: أنّ {مَن} عامّة تتناول الفاسق
الجواب: الحكم بالشيء هو التصديقُ به، ولا نزاعَ في كُفرِ مَن لم يحكم، أي: لم يصدّق بشيء مِمَّا أنزل الله) الخياليّ
{وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُوْنَ}
- (وَجه الاستدلال: أنّ ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر يُفيد القصرَ، فعُلِمَ أنَّهُ لا فاسق سوى الكافر
الجواب: المراد هم الكاملون في الفسقِ، وإلّا لزم أن يكون الفسق مقصورًا عَلَى من كفر بعد الإيمان) السيالكوتيّ
حديث «من ترك الصلاة متعمّدًا فقد كفر»
الجواب: هو محمول على الترك مستحلًا أو على كفران النعمة
وفي أنّ العذاب مختصّ بالكافر - كـ..
{لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِيْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى}
{إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالْسُّوْءَ عَلَى الْكَافِرِيْنَ}
{أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى}
- وجه الاستدلال: أنّ تعريف المسند إليه لحصره على المسند
أجيب عنه بوجوه، منها: أنّ اللام للعهد والمراد به العذاب المخلّد
٢- الجواب عُموماً: أنها متروكة الظاهر للنصوص الناطقة بأنّ مرتكب الكبيرة ليس بكافر والإجماعُ المنعقد على ذلك على ما مرّ
٣- ردُّ الجواب: كيف ينعقد الإجماع مع مخالفة الخوارج؟
٤- ردّ الردّ:
١- الخوارجُ خوارج عمّا انعقد عليه الإجماع، فلا اعتداد بهم، ومخالفتُهم لا تضرّ الإجماعَ، فقد انعقد قبلهم
٢- أو أن المُرَادَ أنّ المُعتَبَر إنما هُو إجماعُ أهلِ السنّةِ، والخوارجُ خارجون عنهم، فهم ليسوا من أهل الإجماع حتى يعتدّ بهم


ثالثاً: يجوزُ..
العقاب على الصغيرة سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة أم لا
والعفو عن الكبيرة
وذلك لدخول الصغيرةِ تحت {وَيَغْفِرُ مَا دُوْنَ ذَلِكَ لِمَنْ يَّشَآءُ}
- وجه الاستدلال: أنّ الله حصر مغفرة ما دون الكفر والشرك من الذنوب على المشيئة، وما دُون ذلك أعمُّ من أن تكون صغيرة وكبيرة، فيجوز العقاب.
وخالف المُعتزلة
قال جمهور المعتزلة: الله يعفو عن الصغائر قبل التوبة، ولا يجوز العقاب عليها مطلقًا) شرح المواقف
وقال بعض المعتزلة: إذا اجتنب الكبائر..لَم يجز تعذيبه لا بمعنى أنه يمتنع عقلًا، بل بمعنى أنه لا يجوز أن يقع لقيام الأدلّة السمعيّة على أنه لا يقع
- كـ{إِنْ تَجْتَنِبُوْا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّآتِكُمْ}
وذلك لأنَّ أصل العفو والشفاعة ثابتٌ بالأدلّة القطعيّة من الكتاب والسنّة والإجماع، وقد قالت المعتزلة بعدم العفو عن الكبائر بلا توبةٍ، فقالوا بذلك
أجيب:
١- الكبيرة المُطلَقَة هي الكفر؛ لأنه الكامل، وجمعُ الاسم بالنظر إلى أنواع الكفر أو إلى أفراده القائمة بأفراد المخاطبين
٢- التائب ومرتكب الصغيرة المجتنب عن الكبيرة لا يستحقّان العذاب عندهم، فلا معنى للعفو،
أي ترك المؤاخذة على الذنب
وخالف المعتزلةُ، فقالوا بعدم العفو عنها بدون توبةٍ
وذلك إذا لم تكن عن استحلال
والاستحلال كفرٌ
- وذلك لِمَا فيه من التكذيب المنافي للتصديق
وبهذا تُؤوّل النصوص الدالّة على تخليد العصاةِ في النار، أو على سلب اسم الإيمان عنهم

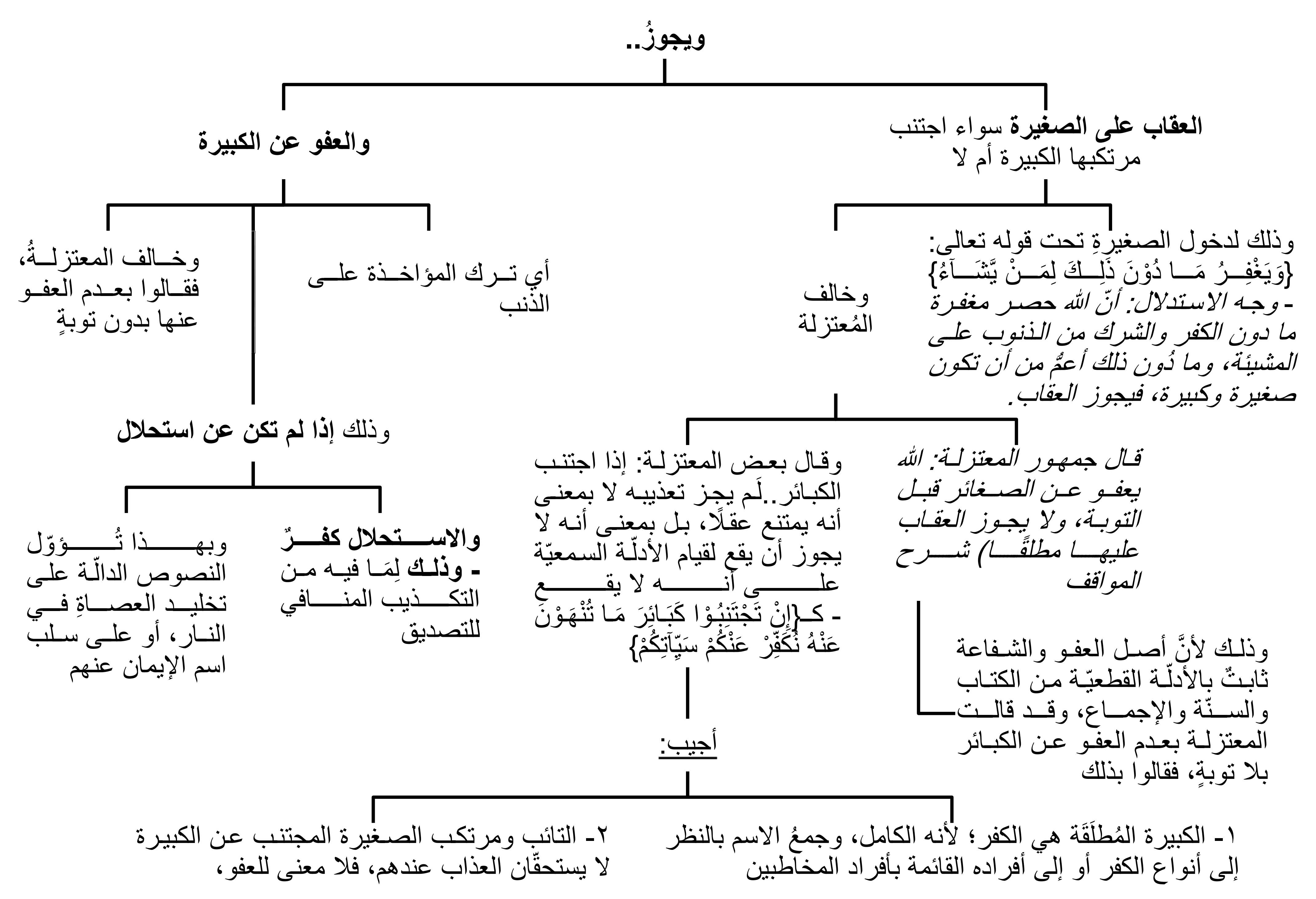
مغفرة الذنوب


أولاً: الله لا يغفر أن يشرك بهِ بإجمَاعِ المسلمين
- هذا إذا مات من غير توبةٍ
تنبيهان:
المرادُ من الشركِ..الكفرُ مطلقًا سواء كان..
١- نفاقًا
٢- أو ارتدادًا
٣- أو تديّنا ببعض الأديان المنسوخة، كاليهودية والنصرانيّة أو غيرها من أنواع الكفر
عبّر عن الكفر بالشرك؛ لأنّ كفار العرب كانوا مشركين
لكنّهم اختلفوا في أنه هل يجوز عقلًا أم لا؟
فذهب بعضُ أهل السنّةِ إلى أنَّهُ يجُوز عَقْلًا، وإنما عُلِمَ عدمُهُ بدليلِ السمعِ - (فالعقلُ لا يستقِلُّ بمعرفةِ الحسن والقبح عندهم ولا يقبُح من الله شيءٌ) نبراس
وذهبَ المعتزلةُ إلى أنه يمتنع عقلًا
وذلك بناء على أصلهم من القبح العقليّ ووجوب رعاية مقتضى الحكمة وامتناع خلافه بالذات
وقالوا:
١- قَضِيّة الحكمة التفرقةُ بين المسيء والمُحسِنِ، والكفرُ نهايةٌ في الجناية لا يحتمل الإباحة ورفعِ الحُرمة أصلًا، فلا يحتمل العفو ورفع الغرامة
٢- الكافر يعتقده حقًّا ولا يطلب له عفوًا و مغفرة، فلم يكن العفو عنه حكمة
٣- هو اعتقادُ الأبد فيوجب جزاء الأبد، وهذا بخلاف سائر الذنوب، بخلاف المؤمن العاصي، فإنّه لا يريد المداومة على المعصية
الردُّ عليه:
أ- (يجوزُ أن يكون في عدم التفرقة بينهما حكمة أخرى خفيّة لا نطّلع عليها) الخياليّ
ب- الكفر مع كونه نهاية الجناية يحتمل العفو؛ لأنّ نهاية الكرم تقضي العفو عن نهاية الجنايةِ



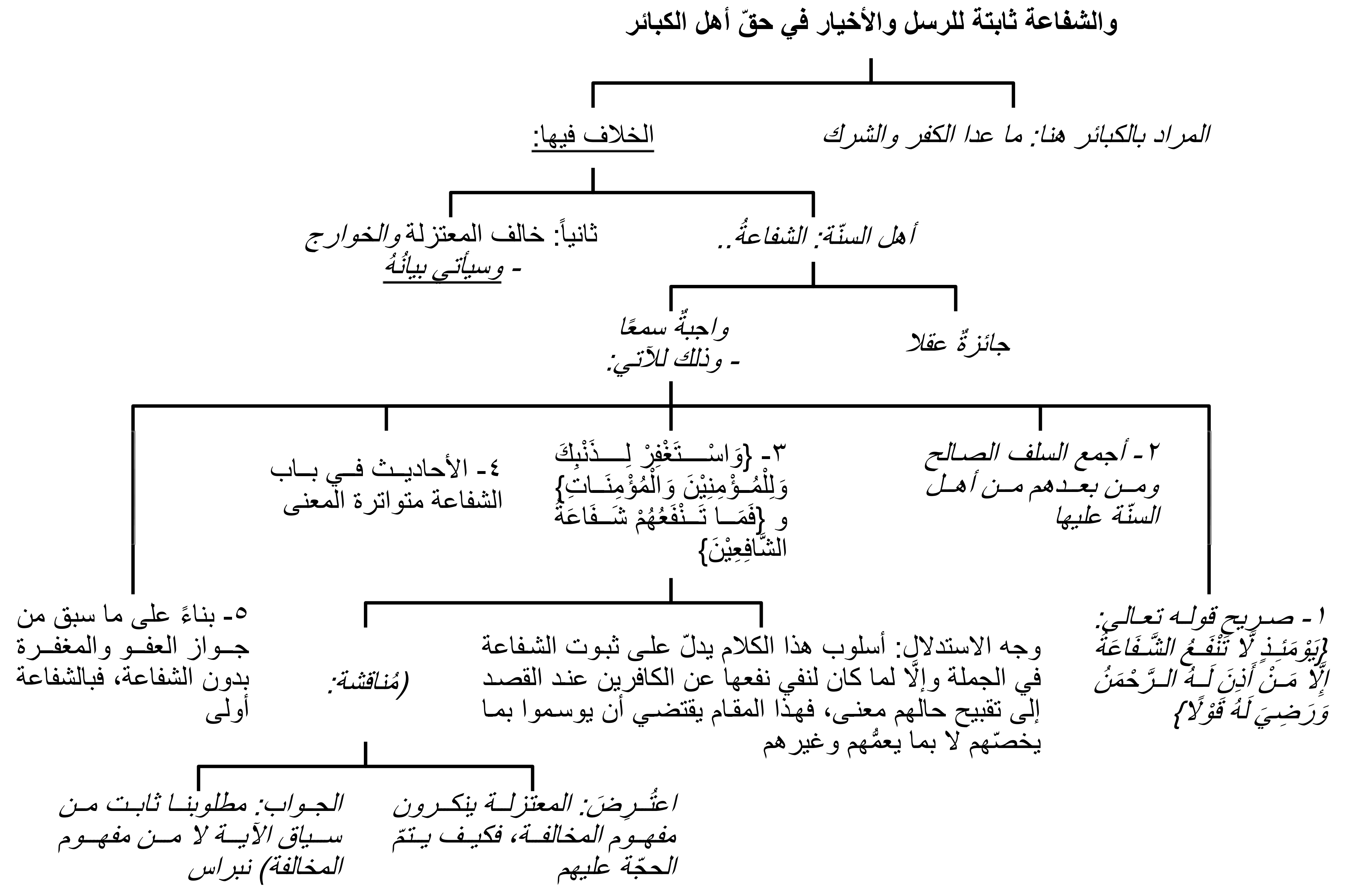
ثانياً: ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء من الصغائر والكبائر مع التوبة أو بدونها
والآياتُ والأحاديثُ في هذا المَعنَى كثيرةٌ - كـ{لَا تَقْنَطُوْا مِنْ رَّحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوْبَ جَمِيْعًا}
وخالفَ المعتزلةُ، فخصّصُوها بالصغائر وبالكبائر المقرونة بالتوبة، فقد زعموا أنّه تعالى لا يغفر الكبيرة بلا توبة - وتمسّكوا بوجهين:
١- الآيات والأحاديث الواردة في وعيد العصاة
كـ{وَمَنْ يَّقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيْهَا} - فلو لم يعاقب على الكبيرة وعفا لزم الخلف في وعيده، والكذب في خبره وإنهما محالان
أجوبة:
١- لا نسلّم عموم الآيات والأحاديث الواردة في وعيد العصاة للمسلمين والكافرين، بل المراد بعض العصاة وهم الكفّار وبعض فسّاق المؤمنين
٢- أنها على تقدير عمومها إنما تدلّ على الوقوع دون الوجوبِ، وقد كثُرت النصوصُ في العفو فيخصّص المذنب المغفور عن عمومات الوعيد
٣- وزعم بعض أهل السنّة أنّ الخلف في الوعيد كرم، فيجوز من الله
الخياليّ: (لعلّ مرادهم أنّ الكريم إذا أخبر بالوعيد فاللائق بشانه أن يبني إخباره على المشيئة، وإن لم يصرّح بذلك)
ولكنّ المحقّقين على خلافه، كيف وهو تبديل للقول، وقد قال الله: {مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ}
٢- أنّ المذنب إذا علم أنه لا يعاقب على ذنبه..كان ذلك تقريرًا له على الذنب وإغراء للغير عليه، وهذا ينافي حكمة إرسال الرسل
الجواب: مجرّد جواز العفو لا يوجب ظنّ عدم العقاب فضلًا عن العلم، كيف والعمومات الواردة في الوعيد المقرونة بغاية من التهديد ترجّح جانب الوقوع بالنسبة إلى كلّ واحد، وكفى به زاجرًا

مُصْطفَى دَنْقَش

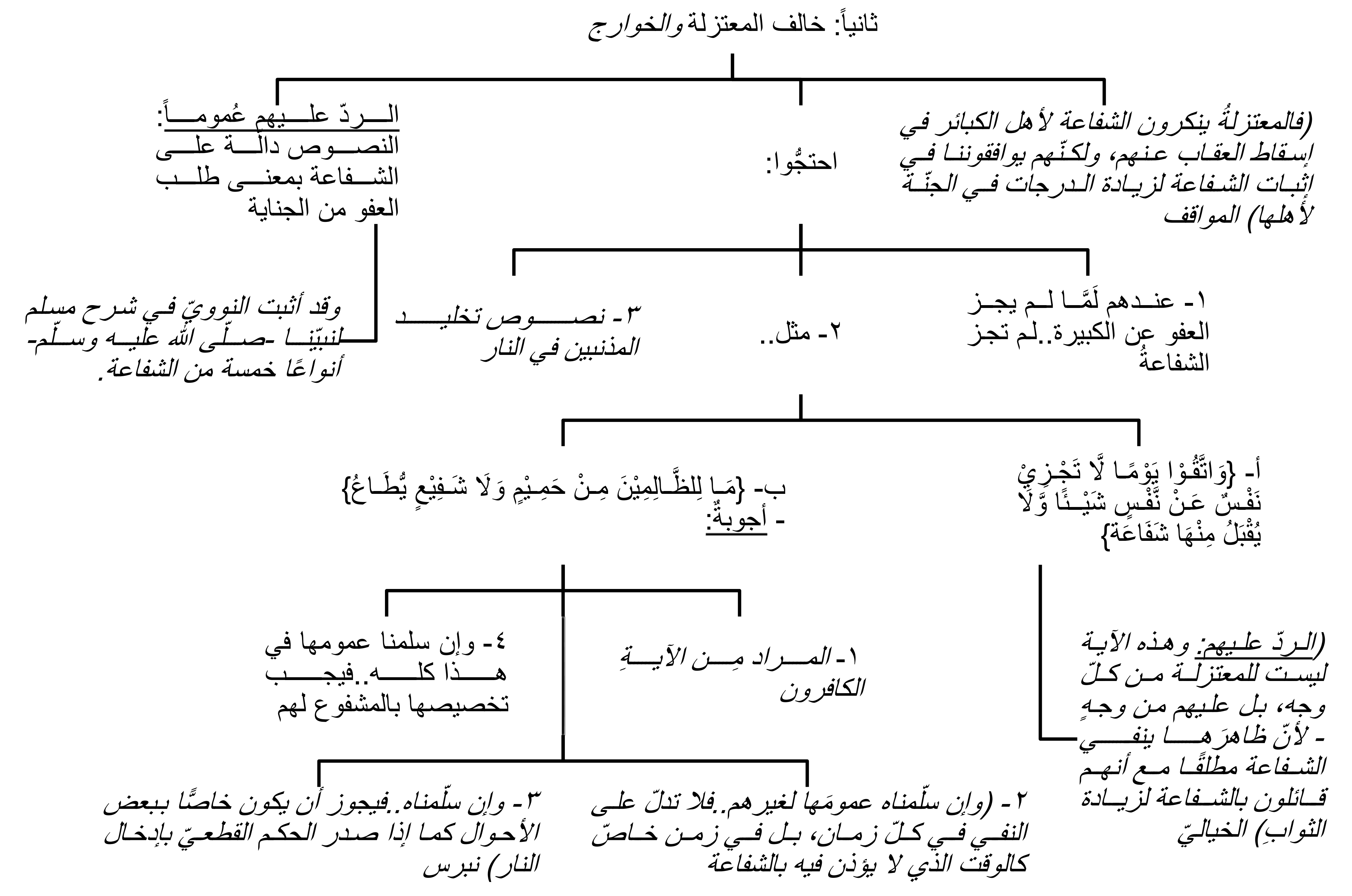

ويجوزُ..
العقاب على الصغيرة سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة أم لا
وذلك لدخول الصغيرةِ تحت قوله تعالى: {وَيَغْفِرُ مَا دُوْنَ ذَلِكَ لِمَنْ يَّشَآءُ}
- وجه الاستدلال: أنّ الله حصر مغفرة ما دون الكفر والشرك من الذنوب على المشيئة، وما دُون ذلك أعمُّ من أن تكون صغيرة وكبيرة، فيجوز العقاب.
وخالف المُعتزلة
قال جمهور المعتزلة: الله يعفو عن الصغائر قبل التوبة، ولا يجوز العقاب عليها مطلقًا) شرح المواقف
وقال بعض المعتزلة: إذا اجتنب الكبائر..لَم يجز تعذيبه لا بمعنى أنه يمتنع عقلًا، بل بمعنى أنه لا يجوز أن يقع لقيام الأدلّة السمعيّة على أنه لا يقع - كـ{إِنْ تَجْتَنِبُوْا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّآتِكُمْ}
أجيب:
١- الكبيرة المُطلَقَة هي الكفر؛ لأنه الكامل، وجمعُ الاسم بالنظر إلى أنواع الكفر أو إلى أفراده القائمة بأفراد المخاطبين
٢- التائب ومرتكب الصغيرة المجتنب عن الكبيرة لا يستحقّان العذاب عندهم، فلا معنى للعفو،
والعفو عن الكبيرة
أي ترك المؤاخذة على الذنب
وخالف المعتزلةُ، فقالوا بعدم العفو عنها بدون توبةٍ
وذلك لأنَّ أصل العفو والشفاعة ثابتٌ بالأدلّة القطعيّة من الكتاب والسنّة والإجماع، وقد قالت المعتزلة بعدم العفو عن الكبائر بلا توبةٍ، فقالوا بذلك
وذلك **إذا لم تكن عن استحلال**
والاستحلال كفرٌ
- وذلك لِمَا فيه من التكذيب المنافي للتصديق
وبهذا تُؤوّل النصوص الدالّة على تخليد العصاةِ في النار، أو على سلب اسم الإيمان عنهم

مُصْطفَى دَنْقَش

الشفاعة



والشفاعة ثابتة للرسل والأخيار في حقّ أهل الكبائر
المراد بالكبائر هنا: ما عدا الكفر والشرك
الخلاف فيها:
أهل السنّة: الشفاعةُ..
ثانياً: خالف المعتزلة والخوارج - وسيأتي بيانُهُ
جائزةٌ عقلا
واجبةٌ سمعًا - وذلك للآتي:
١ - صريح قوله تعالى: {يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا}
٢ - أجمع السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنّة عليها
٣- {وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ} و {فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ}
٤- الأحاديث في باب الشفاعة متواترة المعنى
٥- بناءً على ما سبق من جواز العفو والمغفرة بدون الشفاعة، فبالشفاعة أولى
وجه الاستدلال: أسلوب هذا الكلام يدلّ على ثبوت الشفاعة في الجملة وإلّا لما كان لنفي نفعها عن الكافرين عند القصد إلى تقبيح حالهم معنى، فهذا المقام يقتضي أن يوسموا بما يخصّهم لا بما يعمُّهم وغيرهم
(مُناقشة:
اعتُرِضَ: المعتزلة ينكرون مفهوم المخالفة، فكيف يتمّ الحجّة عليهم
الجواب: مطلوبنا ثابت من سياق الآية لا من مفهوم المخالفة) نبراس


ثانياً: خالف المعتزلة والخوارج
(فالمعتزلةُ ينكرون الشفاعة لأهل الكبائر في إسقاط العقاب عنهم، ولكنّهم يوافقوننا في إثبات الشفاعة لزيادة الدرجات في الجنّة لأهلها) المواقف
احتجُّوا:
الـردّ عليهم عُموماً: النصوص دالّة على الشفاعة بمعنى طلب العفو من الجناية
١- عندهم لَمَّا لم يجز العفو عن الكبيرة..لم تجز الشفاعةُ
٢- مثل..
٣- نصوص تخليد المذنبين في النار
وقد أثبت النوويّ في شرح مسلم لنبيّنا -صلّى الله عليه وسلّم- أنواعًا خمسة من الشفاعة.
أ- {وَاتَّقُوْا يَوْمًا لَّا تَجْزِيْ نَفْسٌ عَنْ نَّفْسٍ شَيْـئًا وَّلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَة}
ب- {مَا لِلظَّالِمِيْنَ مِنْ حَمِيْمٍ وَلَا شَفِيْعٍ يُّطَاعُ}
- أجوبةٌ:
(الردّ عليهم: وهذه الآية ليست للمعتزلة من كلّ وجه، بل عليهم من وجهٍ - لأنّ ظاهرَها ينفي الشفاعة مطلقًا مع أنهم قائلون بالشفاعة لزيادة الثوابِ) الخياليّ
١- المراد مِن الآيةِ الكافرون
٤- وإن سلمنا عمومها في هذا كله..فيجب تخصيصها بالمشفوع لهم
٢- (وإن سلّمناه عمومَها لغيرهم..فلا تدلّ على النفي في كلّ زمان، بل في زمن خاصّ كالوقت الذي لا يؤذن فيه بالشفاعة
٣- وإن سلّمناه..فيجوز أن يكون خاصًّا ببعض الأحوال كما إذا صدر الحكم القطعيّ بإدخال النار) نبرس

وأهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار وإن ماتوا من غير توبة

وذلك للآتي:

١- لـ{فَمَنْ يَّعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّة خَيْرًا يَّرَهُ}، ونفس الإيمان عمل خير، لا يمكن أن يرى جزاءه قبل دخول النار، ثُمَّ يدخل النار؛ لأنه باطل بالإجماع ←فتعيّن الخروج من النار

٢- لـ{وَعَدَ اللهُ الْمُؤْمِنِيْنَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِيْ} إلى غير ذلك من *الآيات والأحاديث المتواترة المعنى التي تدلّ على أنهم يخرجون آخرًا إلى الجنّة تفضلًا*، مع ما سبق من الأدلّة القاطعة الدالّة على أنّ العبد لا يخرج بالمعصية عن الإيمان

٣- *إجماع السلف الصالحين والتابعين قبل ظهور المخالف*

وذهبت المعتزلة إلى أنّ من أدخل النار فهو خالد فيها

قالوا: لأنه إمّا كافر أو صاحب كبيرة مات بلا توبة - إذ المعصوم والتائب وصاحب الصغيرة إذا اجتنب الكبائر ليسوا من أهل النار

والكافر مخلّد بالإجماع

وصاحب الكبيرة مات بلا توبة - وذلك لِوجهين:

١- أنه يستحقّ العذاب وهو مضرّة خالصة دائمة فينافي استحقاق الثواب الذي هو منفعة خالصة دائمة

<u>الجواب</u>: منع قيد الدوام، بل منع الاستحقاق بالمعنى الذي قصدوه وهو الاستيجاب - وإنما الثواب فضل منه والعذاب عدل، فإن شاء عفا وإن شاء عذّبه مدة، ثُمَّ يدخله الجنّة

٢- النصوص الدالّة على الخلود - كـ{وَمَنْ يَّقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيْهَا} - {وَمَنْ يَّعْصِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُوْدَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيْهَا}

<u>أجوبةٌ:</u>

أ- لا نُسلِّمُ

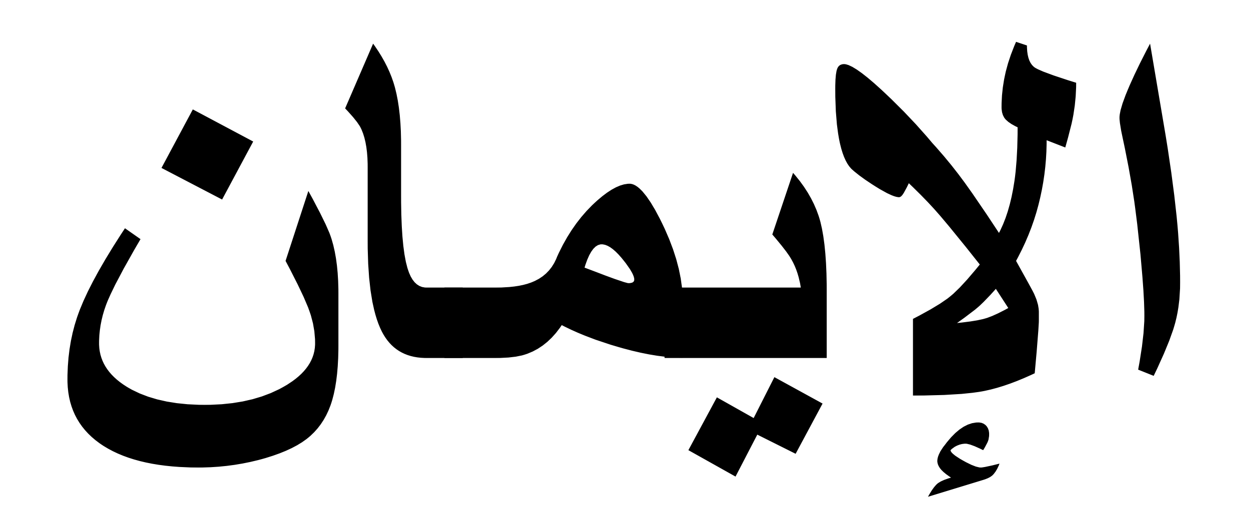
فقاتل المؤمن لكونه مؤمنًا لا يكون إلّا كافرًا

وكذا من تعدّى جميع الحدود

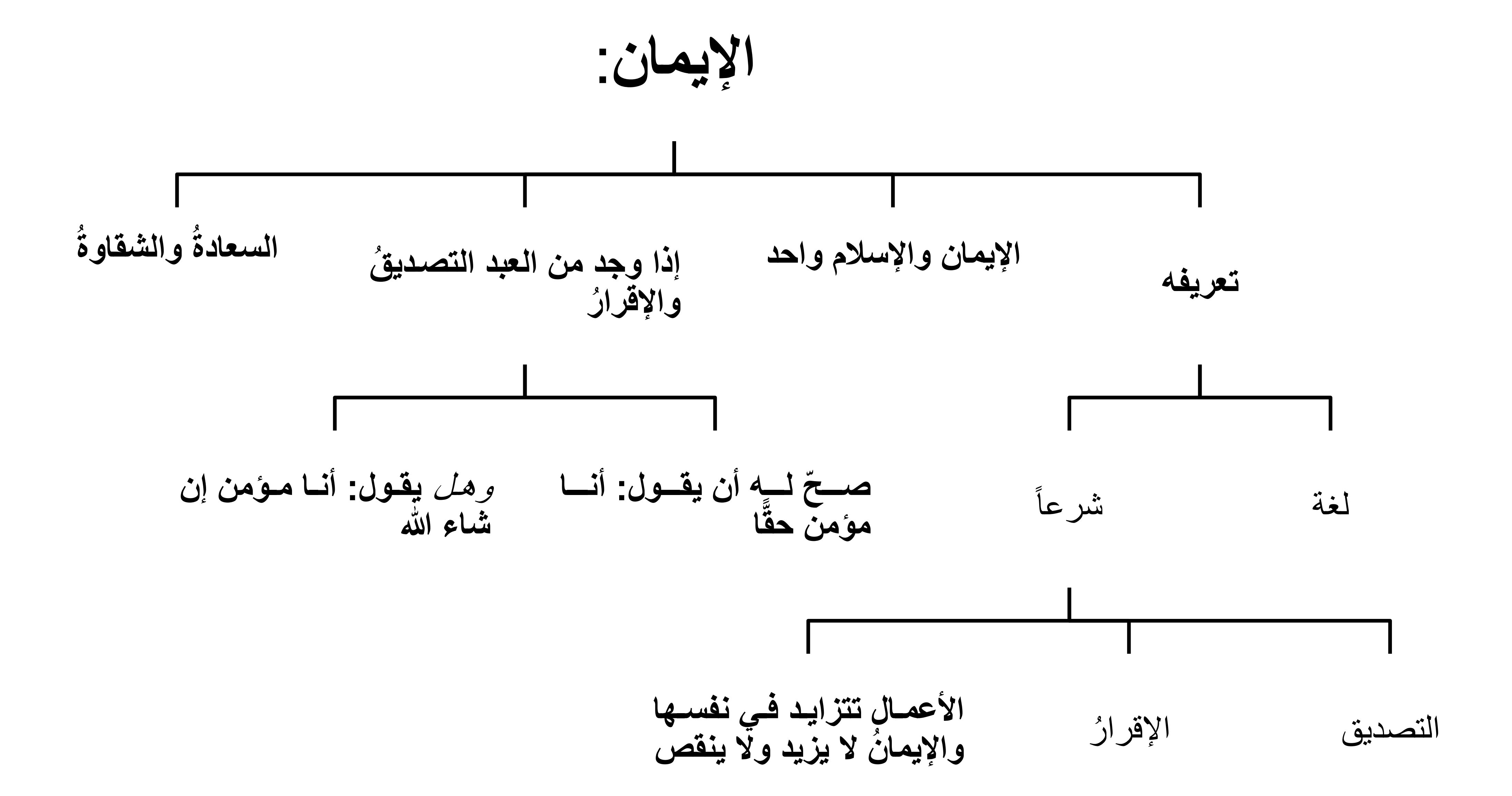
وكذا من أحاطت به خطيئته وشملته من كلّ جانب

ب- ولو سلّم..فالخلود قد يستعمل في المكث الطويل كقولهم: «سجن مخلّد»

ج- ولو سلّم *أنّ الخلود لا يستعمل إلّا بمعنى الدوام*..فمعارض بالنصوص الدالّة على عدم الخلود كما مرّ ←*فلذا قلنا بالتفصيل جمعًا بين الأدلّة*


الإيمان

خريطة إجمالية



هو في اللغة: التصديق

وهو (إفعال) من الأَمنِ لأنَّـــهُ أمنـــه التكـــذيب والمخالفة

ويعدّى بـ..

اللام كما في *{أَنُـؤْمِنُ لَـكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُـونَ}* أي: بمصدّق) *الخياليّ*

والباء كما في «الإيمان أن تـؤمن بـالله..» أي: تصدّق

أي: إذعانٌ لِحكم المخبر وقبوله وجعله صادقًا،

فليســـت حقيقـــة التصـــديق *اللغـــويّ* أن تقـع فـي القلـب نسبة الصـدق إلـى الخبـر أو المخبـر مــن غيـر إذعــانٍ وقبـــولٍ *لعـــارض العنــاد والاســتكبار وغيرهما*

فمُجـرَّدُ معرفـة صـدق الخبـر أو المخبـر لا تكـون تصـديقًا وإيمانًـا، وإلَّا لكـان أهـل الكتـاب كلّهـم مؤمنين؛ لأنهم كانوا يعرفون النبـيّ صلّى الله عليـه وسلّم كما كانوا يعرفون أبناءهم

(فهذا مِن قبيل المعرفة المقابلة للنكارة والجهالة دون التصـــديق المقابـــل للتكـــذيب والإنكـــارِ) السيالكوتـي.

بل هو إذعان وقبول لذلك بحيث يقع عليه اسم التسليم على ما صرّح به الغزالي

فلو حصل هذا المعنـى لبعض الكفّار..كان إطلاق اسم الكافر عليه من جهة أنّ عليه شيئًا من أمارات التكذيب والإنكـــــــــــــــــــــــــــــــــــــار

- كما لو فرضنا أنّ أحدًا صدّق بجميع ما جاء به النبيّ عليه السلام وسلّمه وأقرّ به وعمل، ومع ذلك شدّ الزنّار بالاختيار، أو سجد للصنم بالاختيار نجعله كافرًا لِأنّ النبيّ عليه السلام جعل ذلك علامة التكذيب والإنكار

(فنكفّر بكلّ فعل أجمع المسلمون أنـه لا يصـدر إلّا مـن كـافر وإن كـان صـاحبه مصرّحا بالإسلام مع فعله ذلك الفعل، كالسجود للصنم وللشمس والقمر والصليب والنار) الشفا لِعياضٍ

(فالكفر في مثل هذه الصورة في الظـاهر وفي حقّ إجراء الأحكام، لا فيما بينه وبين الله) الخياليّ

(فالتصديق المقارن لأمارة التكذيب غير معتدّ به، هو والتصديق الذي لا يقارن شيئًا من الأمارات) شرح المقاصد

في الشرع: (**تصديق** النبيّ بالقلب في جميع ما علم بالضرورة **مجيئه به من عند الله الإقرار بهِ**)

شرح الفقه الأكبر لِعلي القاري: (المراد من المعلوم ضرورة: كونُه من الدين بحيث يعلمه العامّة من غير افتقار إلى النظر والاستدلالِ

وذلك كوحدة الصانع ووجوب الصلاة وحرمة الخمر ونحوها

وإنّما قيّد بها؛ لأنّ مُنكِرَ الاجتهاديّات لا يكفّر إجماعًا)

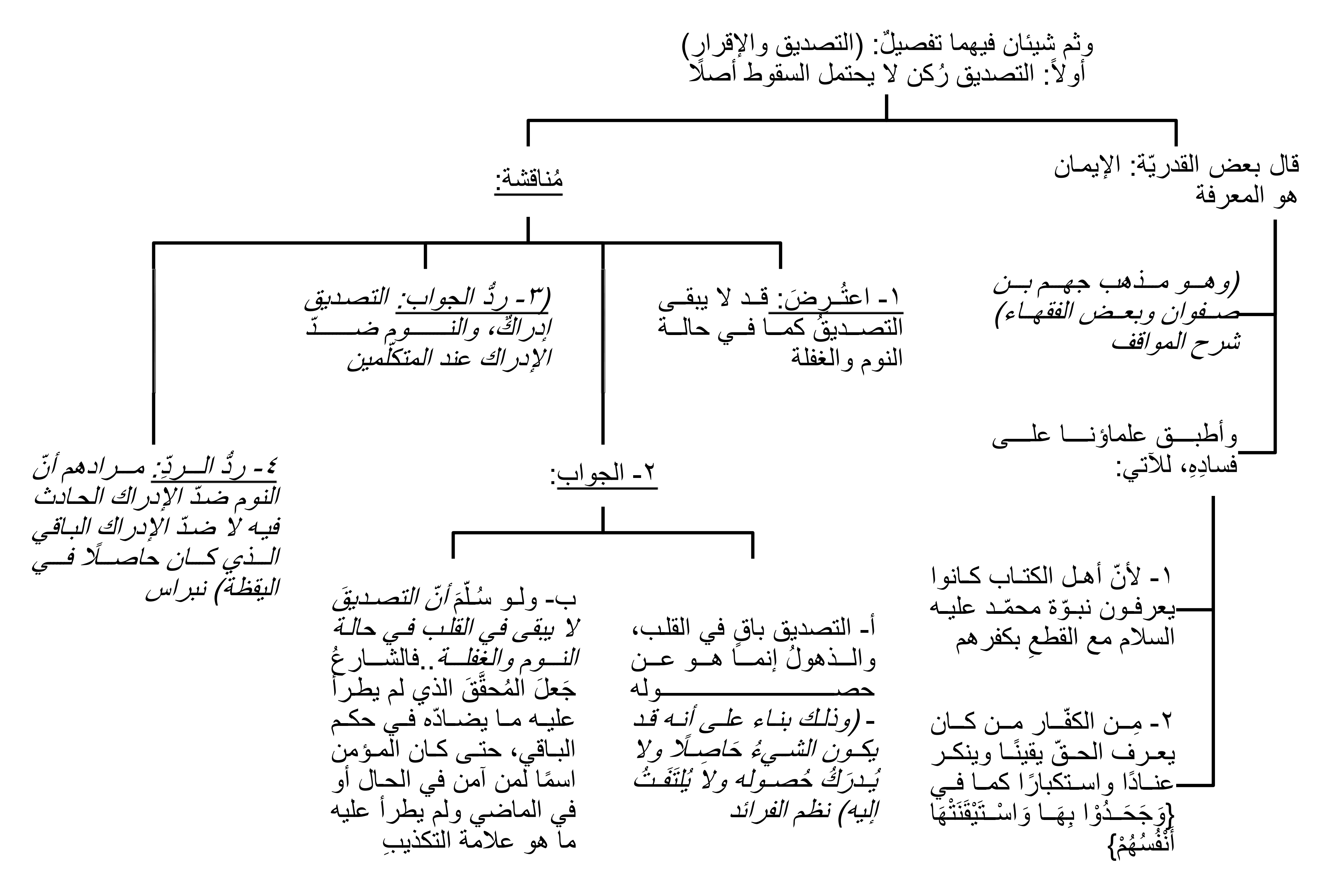
ولا ينحطُّ الإيمانُ الإجماليُّ عن الإيمانِ التفصيلي في *الاتّصاف بأصل الإيمان*

وعليه: المشرك المُصَدِّق بوجود الصانع وصفاتِه..لا يكون مؤمنًا إلّا بحسب اللغة دون الشرع - وذلك لإخلاله بالتوحيد، وإليه الإشارة بـ{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلَّا وَهُمْ مُّشْرِكُوْنَ}

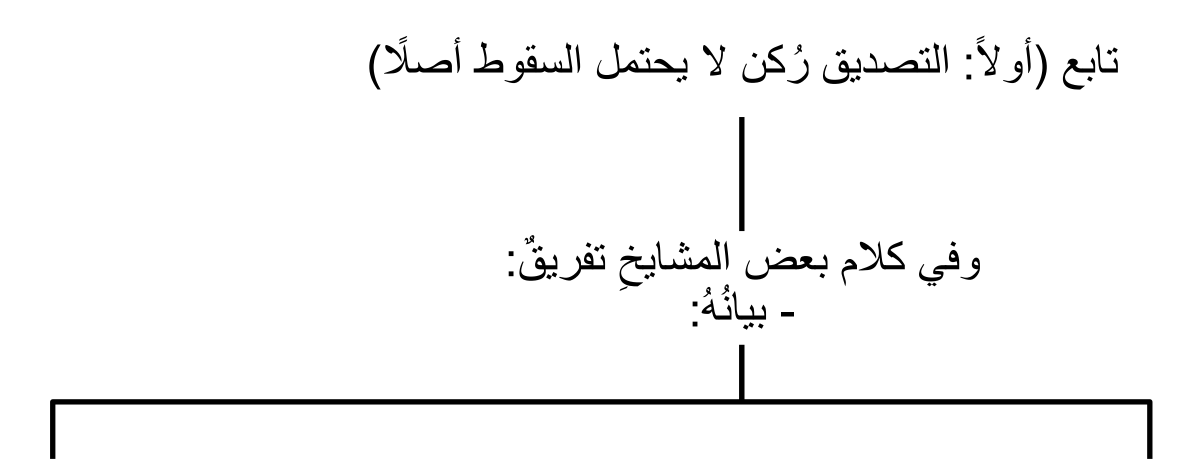
فالإيمان واجبٌ إجمالاً وتفصيلاً.. - بيانُهُ:

إجمالًا فيما علم إجمالًا

وتفصيلًا فيما علم تفصيلًا - والتفصيليُّ أزيدُ وأكملُ، - والإجماليّ لا ينحطّ عن درجةِ التفصيليّ مِن حيثُ أصلُ الإيمانِ


وثم شيئان فيهما تفصيلٌ: (التصديق والإقرار)
أولاً: التصديق رُكن لا يحتمل السقوط أصلًا
قال بعض القدريّة: الإيمان هو المعرفة
(وهو مذهب جهم بن صفوان وبعض الفقهاء) شرح المواقف
وأطبق علماؤنا على فسادِه، للآتي:
١- لأنّ أهل الكتاب كانوا يعرفون نبوّة محمّد عليه السلام مع القطعِ بكفرهم
٢- مِن الكفّار من كان يعرف الحقّ يقينًا وينكر عنادًا واستكبارًا كما في {وَجَحَدُوْا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ}
مُناقشة:
١- اعتُرِضَ: قد لا يبقى التصديقُ كما في حالة النوم والغفلة
٢- الجواب:
أ- التصديق باقٍ في القلب، والذهولُ إنما هو عن حصوله - (وذلك بناء على أنه قد يكون الشيءُ حَاصِلًا ولا يُدرَكُ حُصوله ولاَ يُلتَفَتُ إليه) نظم الفرائد
ب- ولو سُلِّمَ أنّ التصديقَ لا يبقى في القلب في حالة النوم والغفلة..فالشارعُ جَعلَ المُحقَّقَ الذي لم يطرأ عليه ما يضادّه في حكم الباقي، حتى كان المؤمن اسمًا لمن آمن في الحال أو في الماضي ولم يطرأ عليه ما هو علامة التكذيبِ
(٣- ردُّ الجواب: التصديق إدراكٌ، والنومِ ضدّ الإدراك عند المتكلّمين
٤- ردُّ الردِّ: مرادهم أنّ النوم ضدّ الإدراك الحادث فيه لا ضدّ الإدراك الباقي الذي كان حاصلًا في اليقظة) نبراس

تابع (أولاً: التصديق رُكن لا يحتمل السقوط أصلًا)



وفي كلام بعض المشايخِ تفريقٌ:

- بيانُهُ:

التصديق: عبارة عن ربط القلب على ما عُلِم مِن إخبار المُخبِر

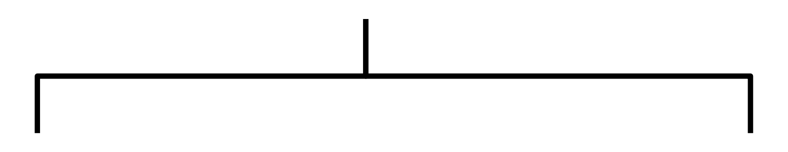
- وهُو أمرٌ كسبيٌّ يَثبُت باختيار المُصَدّقِ، ولذا يُثاب عليه ويُجعل رأسَ العباداتِ

- فالحاصل أنّ: التصديق الإيمانيّ كسبيّ اختياريّ

المعرفةِ بخلاف ذلك

- فهي رُبمّا تَحصُل بلا كسب، كمن وقع بصرُه على جسمٍ فحصلت له معرفةٌ أنَّهُ جِدارٌ أو حجرٌ

- فالحاصل أنّ: المعرفة والاستيقان إنما كان تقع في قلوب الكفّار بدون اختيارهم وكسبِهم، فلا يكون إيمانًا



وحصول هذا التصديقُ للكفّار والمعاندين المستكبرين..ممنوعٌ

وذلك لِعَدَم تحصيل الأسباب بالاختيار، بل الحاصل لهم المعرفة الإضطراريّة.

*لو سلّمنا أنه لا فرق بين المعرفة واليقين والتصديق، وأنّ التصديق كان حاصلًا لهؤلاء المعاندين..*فتكفيرُهم يكونُ بإنكارهم باللسان وإصرارهم على العناد والاستكبار وعلامات التكذيب والإنكارِ

- (فلا عبرة بالتصديق المقارن بعلامات التكذيب) نبراس

تابع (أولاً: التصديق رُكن لا يحتمل السقوط أصلًا)

إشكالٌ وحَلُّهُ:

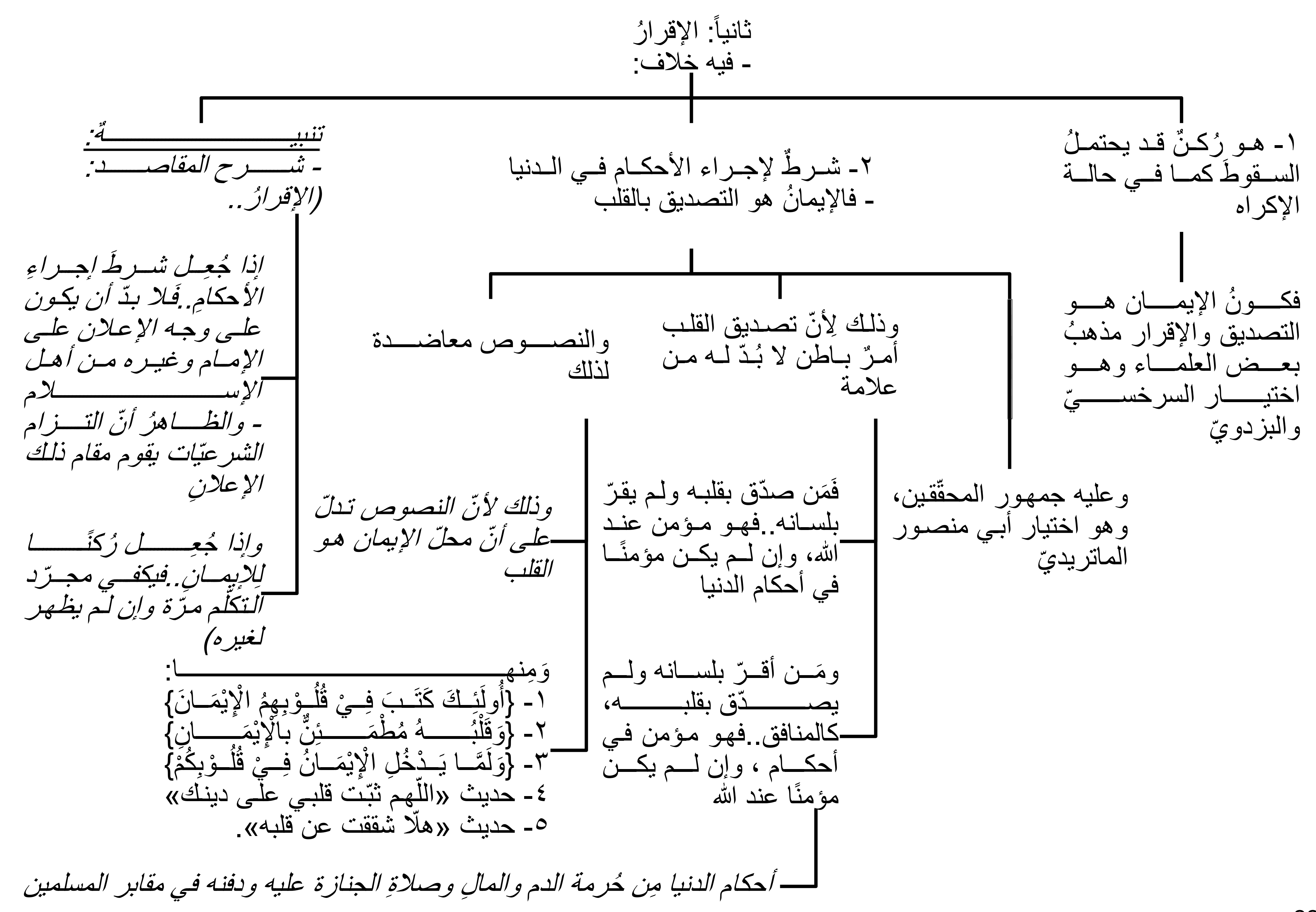
إشكالٌ: التصديق من أقسام العلم وهو من الكيفيّات النفسانيّة دون الأفعال الاختياريّة، *فهو من مقولة الكيف لا من مقولة الفعل*

وذلك لأنّا إذا تصوّرنا النسبة بين الشيئين، وشككنا في أنها بالإثبات أو النفي، ثُمَّ أقيم البرهان على ثبوتها..فالذي يحصُل لنا هو الإذعان والقبول لتلك النسبة، وهو معنى التصديق والحكم والإثبات والإيقاع

حَلُّهُ: تحصيل تلك الكيفيّة يكون بالاختيار في مباشرة الأسباب وصرف النظر ورفع الموانع ونحو ذلك

فبهذا الاعتبار يقع التكليف بالإيمان، وكان هذا هو المراد بكونه كسبيًّا اختياريًّا، ولا يكفي في حصول التصديقِ المعرفةُ

(←الحاصلُ: ليس المراد بكون التصديق اختياريًّا أن يكون من نوع العرض المسمّى بمقولة الفعل، بل أن يكون طريق كسبه فعلًا اختياريًّا، وهذا لا ينافي كون المكسوب من مقولة الكيف) نبراس


ثانياً: الإقرارُ
- فيه خلاف:
١- هو رُكنٌ قد يحتمِلُ السقوطَ كما في حالة الإكراه
فكونُ الإيمان هو التصديق والإقرار مذهبُ بعض العلماء وهو اختيار السرخسيّ والبزدويّ
٢- شرطٌ لإجراء الأحكام في الدنيا
- فالإيمانُ هو التصديق بالقلب
وعليه جمهور المحقّقين، وهو اختيار أبي منصور الماتريديّ
وذلك لِأنّ تصديق القلب أمرٌ باطن لا بُدّ له من علامة
فَمَن صدّق بقلبه ولم يقرّ بلسانه..فهو مؤمن عند الله، وإن لم يكن مؤمنًا في أحكام الدنيا
ومَن أقرّ بلسانه ولم يصدّق بقلبه، كالمنافق..فهو مؤمن في أحكام ، وإن لم يكن مؤمنًا عند الله
أحكام الدنيا مِن حُرمة الدم والمالِ وصلاةِ الجنازة عليه ودفنه في مقابر المسلمين
والنصوص معاضدة لذلك
وذلك لأنّ النصوص تدلّ على أنّ محلّ الإيمان هو القلب
وَمِنها:
١- {أُولَئِكَ كَتَبَ فِيْ قُلُوْبِهِمُ الْإِيْمَانَ}
٢- {وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ}
٣- {وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَانُ فِيْ قُلُوْبِكُمْ}
٤- حديث «اللّهم ثبّت قلبي على دينك»
٥- حديث «هلّا شققت عن قلبه».
تنبيهٌ:
- شرح المقاصد: (الإقرارُ..
إذا جُعِل شرطَ إجراءِ الأحكامِ..فَلا بدّ أن يكون على وجه الإعلان على الإمام وغيره من أهل الإسلام
- والظاهرُ أنّ التزام الشرعيّات يقوم مقام ذلك الإعلانِ
وإذا جُعِل رُكنًا لِلإيمانِ..فيكفي مجرّد التكلّم مرّة وإن لم يظهر لغيره)

تابع الإقرار

اعترضَ مذهب الكراميّةُ - وهُم قائلون بأنّ الإيمان هو الإقرار فقط:

١- الإيمان هو التصديق، لكنّ أهل اللغة لا يعرفون منه إلَّا التصديق باللسان

الجواب: المعتبر في التصديق عملُ القلب، فقد نُفِيَ الإيمانُ عن بعض المقرّين باللسان، كما في {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَّقُوْلُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِيْنَ}

٢- النبيُّ عليه السلام وأصحابُه كانوا يقنعون من المؤمنين بكلمة الشهادة ويحكمون بإيمانه من غير استفسار عمّا في قلبه

الجواب:

أ- المُقِرُّ باللسان وحدَه لا نزاع في أنه يُسمّى مؤمنًا لغةً، وتجري عليه أحكام الإيمان ظاهرًا، وإنما النزاع فيما بينه وبين الله

شرح المواقف: (فالشارعُ جعل مناط الأحكام الأمور الظاهرة المنضبطة، والتصديقُ القلبيُّ أمر خفيّ لا يُطّلَعُ عليه)

ب- والنبيُّ عليه السلام ومَن بعده كما كانوا يحكمون بإيمان مَن تكلّم بكلمة الشهادة..كانوا يحكمون بكفر المنافق ←فدلّ على أنه لا يكفي في الإيمان فعل اللسان

ج- الإجماعُ مُنعقِدٌ على إيمان من صدّق بقلبه وقصد الإقرارَ باللسان ومنعَهُ مِن الإقرارِ مانعٌ مِن خرس ونحوهِ

فأمّا الأعمال أي: الطاعات..**فهي تتزايد في نفسها والإيمانُ لا يزيد ولا ينقص**

لَمَّا كان مذهب جمهور المحدّثين والمتكلّمين والفقهاء - *سوى الحنفيّةِ* - أنّ الإيمان تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان..نبَّهَ على هذا

فهُناك مذاهب:

١- مَن يجعَلُ الطاعاتِ رُكنًا مِن حقيقة الإيمانِ، بِحيثُ إنّ تاركها لا يكون مؤمنًا، كما هو رأي المعتزلة - *(فالطاعات جُزءٌ مُقَوّمٌ لِلإيمانِ، فيفوتُ الإيمانُ بفواتِ الطاعةِ، وهو مذهبُ الخوارج والمعتزلة)* حاشية الدواني

٢- مَن جَعَلَها رُكناً مِن الإيمان الكاملِ بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الإيمان، كما هو مذهب الشافعي *(وفقهاء أهل الحديث ومتكلّميهم - فهي جُزء مكمّل ولا يفوت الإيمان بفواته بل كمالُه)* السيالكوتيّ

٣- *(الطاعاتُ وَصفٌ مُكمّلٌ للإيمانِ لا جُزء له)* السيالكوتيّ

نبراس: (والأعمالُ تتزايَدُ أي:

تشتدّ وتضعف كيفًا - فأداء فرض مع الحضور والطمأنينة ومراعاة الأدب أفضل كيفًا مِن فرضٍ بغيرِها

وتزيد وتنقص كمًّا - فأداء فرضين أفضل كَمًّا مِن فرضٍ)

فهنا مَقامان سيأتي بيانُهما:

١- أنّ الأعمال غير داخلة في الإيمان

٢- أنّ حقيقةَ - أصلَ- الإيمانِ هل تزيد وتنقُص؟

فأمّا الأعمال أي: الطاعات..**فهي تتزايد في نفسها والإيمانُ لا يزيد ولا ينقص**
- فهنا مَـُقامان:

المقام الأول :أنّ الأعمال غير داخلة في الإيمان
- وذلك لأدلةٍ - وهذه الأدلةُ إنما تصلُحُ حُجَّةً على المُعتزلةِ -، مِنها:

أ- لِمَا مرّ من أنّ حقيقة الإيمان هو التصديق

ب- ولأنه قد ورد في الكتاب والسنّة عطف الأعمال على الإيمان كـ{إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ}، والعطفُ يقتضي المغايرةَ

ولا شكّ أنّ التغاير الذاتيّ هو الحقيقة في باب العطفِ
- وأمّا التغايُرُ الاعتباريّ..فمَجازٌ لا يُصارُ إليه إلّا إذا تعذّرت إرادة الحقيقةُ

ج- *(في كثيرٍ مِن الأوقات يرتفعُ العمل من المؤمن، ولا يجوز أن يقال: «ارتفع عنه الإيمان») الوصيّة لأبي حنيفة*

د- وَرَد جَعلُ الإيمان شرطًا لصحّة الأعمالِ
- كما في {وَمَنْ يَّعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ}
- فالمشروط لا يدخل في الشرط لامتناع اشتراط الشيء بنفسه

هـ- وورد إثباتُ الإيمان لِمَن ترك بعض الأعمالِ كـ{وَإِنْ طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ اقْتَتَلُوْا} مع القطع بأنّهُ لا تحقّق للشيء بدون ركنه

المقام الثاني: أنّ حقيقةَ - أصلَ- الإيمانِ هل تزيد وتنقُص؟

- وفيه خلافٌ:

لا تزيد ولا تنقص

وذلك لِمَا مرّ مِن أنَّها التصديق القلبيّ الذي بلغ حدّ الجزم والإذعان، وهذا لا يتصوّر فيه زيادة ولا نقصان

فمَن حصلت له حقيقة التصديق..فسواءٌ أتى بالطاعاتِ أو ارتكب المعاصي، فتصديقه باق على حاله، لا تغيُّرَ فيه أصلًا

وأمَّا الآيات الدالّة على زيادة الإيمان..فمحمولة على ما ذكره أبو حنيفة أنهم كانوا آمنوا في الجملة ثُمَّ يأتي فرض بعد فرض
- *فتكون زيادة الإيمان باعتبار المُؤمَن به لا في أصل التصديقِ*

تزيد وتنقصُ

في المواقف لِلعضُد: (حقيقة التصديق تقبل الزيادة والنقصان *بحسب الذات وبحسب المتعلّق)*
- *للآتي:*

١- لأنّ التصديق من الكيفيّات النفسانية التي تتفاوت قوّة وضعفًا، فالتصديق بطلوع الشمس مثلًا أقوى من التصديق بحدوث العالم وإن كانا متساويين في أصل التصديقِ

٢- تصديقُ آحادِ الأمّة ليس كتصديق النبيّ عليه السلام
- ولهذا قال إبراهيم عليه السلام: {وَلَٰكِنْ لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِيْ}، *فإنّه يدلّ على أنّ التصديق اليقينيّ يقبل الزيادة*

فمعنى زيادةِ الإيمان:

قيل: الثبات والدوام على الإيمان زيادة عليه في كلّ ساعة، وحاصله أنه يزيد بزيادة الأزمان
- وذلك لِأنه عَرَضٌ لا يبقى إلَّا بتجدّد الأمثال
- وفيه نظر؛ لأنّ حصول المثل بعد انعدام الشيء لا يكون من الزيادة في شيء، *ويلزم عليه أن يكون إيمان زيد أزيد من إيمان عمرو مثلًا، إذا كان زيد أسنّ من عمرو.*

وقيل: المراد زيادة ثمرته وإشراق نوره وضيائه في القلب، فإنّه يزيد بالأعمال وينقص بالمعاصي
- ومَن ذهب إلى أنّ الأعمال جزء من الإيمان..فقبوله الزيادة والنقصان ظاهر
- ولهذا قيل: إنّ هذه المسألة فرع مسألة كون الطاعات من الإيمان

الإيمان والإسلام واحد

الإيمان والإسلام واحد

وذلك للآتي:

١- لأنّ الإسلام هو الخضوع والانقياد، بمعنى قبول الأحكام والإذعان بها، وذلك حقيقة التصديق على ما مرّ

٢- قال تعالى: {فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيْهَا مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ ☼ فَمَا وَجَدْنَا فِيْهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِيْنَ}

(وجه الاستدلال: تصحيح الاستثناء؛ إذ أصله الاتّصال
- فتقديره فما وجدنا فيها من بيوت المؤمنين، أي: في قرية لوط بيتًا إلّا بيتًا من المسلمين. فيجب أن يكون المسلمون من جنس المؤمنين، حتى يصحّ الاستثناء متّصلًا، وإلّا لكان مثل قولنا: «ما رأيت من بيوت الحوكة بيتًا إلّا بيت الحجّام») نظم الفرائد

وبالجملة: لا يصحّ في الشرع أن يُحكَم على أحدٍ بأنه مؤمن وليس بمسلمٍ، أو مسلم وليس بمؤمنٍ
- ولا نعني بوحدتهما سوى ذلكَ

وظاهر كلام المشايخ أنهم أرادوا عدم تغايرهما بمعنى أنه لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، لا الاتحّاد بحسب المفهوم

(فالمراد بالوحدة: عدم صحّة سلب أحدهما عن الآخر
- وهو أعمّ من الترادف والتساوي، ويثبت بكلّ منهما) الخياليّ

تنبيهٌ: (ومع ذلك فالظاهر أنّ الإسلام له إطلاقات ومعاني في الخطابات الشرعيّة، وأصل معناه الانقياد وهو ملحوظ في جميع موارده على اختلاف أنحائه) نظم الفرائد

ومَن أثبتَ التغايُرَ يُقالُ لهُ: (ما حُكم من آمَن ولم يُسلم أو أسلم ولم يؤمن؟)

فإن أثبت لأحدهما حكمًا ليس بثابت للآخر..فَبها

وإلّا..فقد ظهر بطلان قوله

مُناقشة:

اعتراضٌ وجوابُهُ:

اعتُرِضَ: آيةُ {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوْا وَلَكِنْ قُوْلُوْا أَسْلَمْنَا} صريحةٌ في تحقّقِ الإسلام بدون الإيمان

الجواب: المراد أنّ الإسلام المعتبر في الشرع لا يوجد بدون الإيمان، وهو في الآية بمعنى الانقياد الظاهر من غير انقياد الباطنِ

- فكلامنا في الإسلام الشرعيّ، والمذكورُ في الآية الإسلام اللغويّ، وهو الانقياد الظاهريّ ← *فالمعنى: (قل لم يوجد منكم التصديق الباطنيّ، بل الانقياد الظاهريّ للطمع..)*

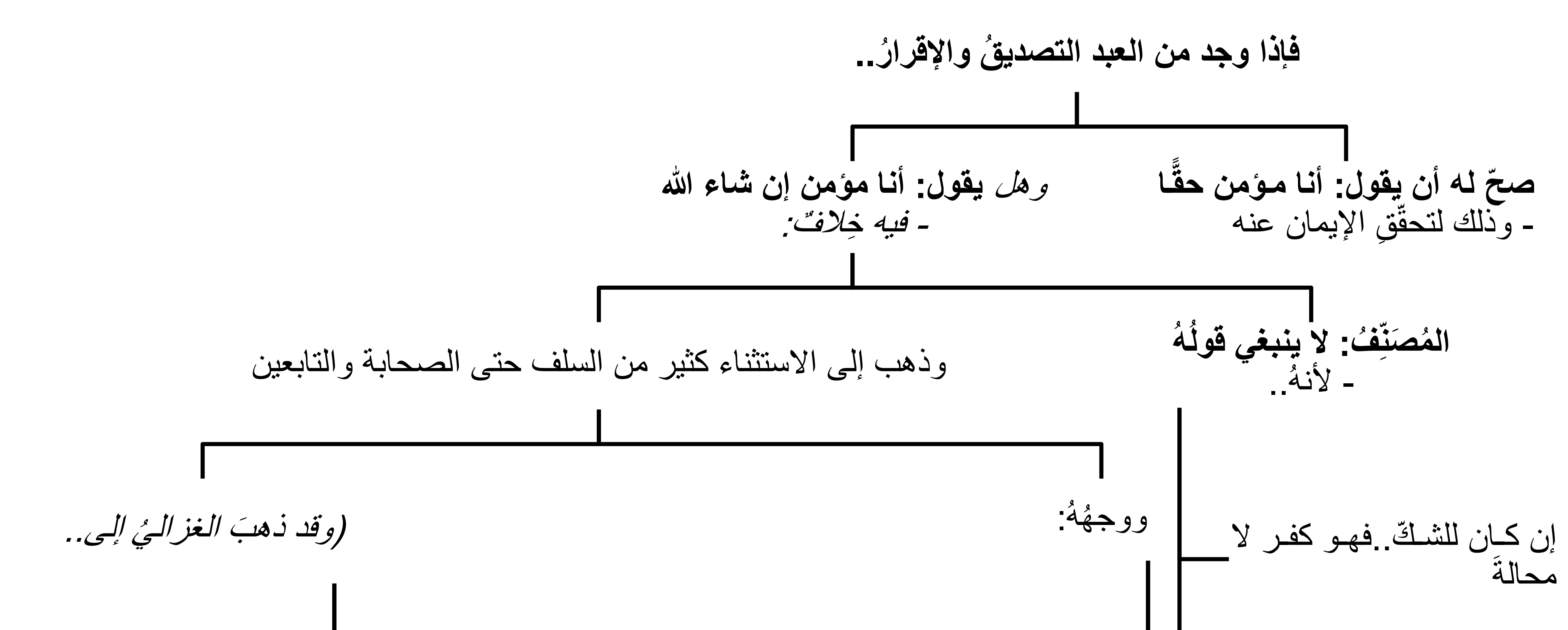
اعتراضٌ وجوابُهُ:

اعتُرِضَ: حديث «أن تشهد أن لا إلـه إلَّا الله وأنّ محمّدًا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحجّ البيت إن استطعت إليه سبيلًا» دليلٌ على أنّ الإسلام هو الأعمالُ لا التصديق القلبيّ

الجواب: المراد أنّ ذلك ثمرات الإيمان وعلاماته

وذلك كما قال عليه السلام لقوم وفدوا عليه: «أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟» فقالوا: «الله ورسوله أعلم»، قال: «شهادة أن لا إلـه إلَّا الله وأنّ محمّدًا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وأن تعطوا من المغنم الخمس» وكما قال صلّى الله عليه وسلّم: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إلـه إلَّا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»

وإنما احتيج إلى هذا التأويل..لِمَا تظافر النصوص أنّ مِلاكَ النجاةِ عن الخلود في النار هُو الإسلام، مع أنّ هذه الأعمال ليست مِلاكَها، فتارُكها غيرُ خَالدٍ في النار



إن كان للشكّ..فهو كفر لا محالةَ

وإن كان للتأدّب وإحالة الأمور إلى مشيئة الله، أو للشكّ في العاقبة والمآل لا في الآن والحال، أو للتبرّك بذكر الله، أو للتبرّء عن تزكية نفسه والإعجاب بحاله..فالأولى تركُه لِأنه يُوهِمُ بالشكّ

ليس هذا مِثل قولك: «أنا شابّ إن شاء الله»؛ لأنّ الشباب ليس من أفعاله المكتسبة، ولا مِمّا يتصوّر البقاء عليه في العاقبة والمآل، ولا مِمّا يحصل به تزكية النفس والإعجاب، بل مثل قولك: «أنا زاهدٌ متّقٍ إن شاء اللهُ»

بعض الأشاعرة: العبرة في الإيمان والكفر والسعادة الشقاوة بالخاتمة حتى أنّ المؤمن السعيد من مات على الإيمان، وإن كان طول عمره على الكفر والعصيان، والكافر الشقيّ من مات على الكفر نعوذ بالله، وإن كان طول عمره على التصديق والطاعة - وذلك على ما أشير إليه في حقّ إبليس: {وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِيْنَ} وبحديث «السعيد من سعد في بطن أمّه والشقيّ من شقي في بطن أمّه»

أنّ التصديقَ المصحِّحَ لإجراء أحكام على العبد في الدنيا حاصلٌ، والمرءُ به جازمٌ

وأنَّ التصديقَ الكاملَ المنوطَةَ به النجاةُ في العقبى..أمر خفيّ، فيفوّض علمه إلى مشيئة الله) شرح الفقه الأكبر



السعادةُ والشقاوةُ:

تمهيدٌ: لَمَّا نُقِلَ عن بعض الأشاعرة أنه يصحّ أن يُقال: «أنا مؤمن إن شاء الله »، بناء على أنّ العبرة في الإيمان والكفر والسعادة الشقاوة بالخاتمة..أشار إلى إبطال ذلك

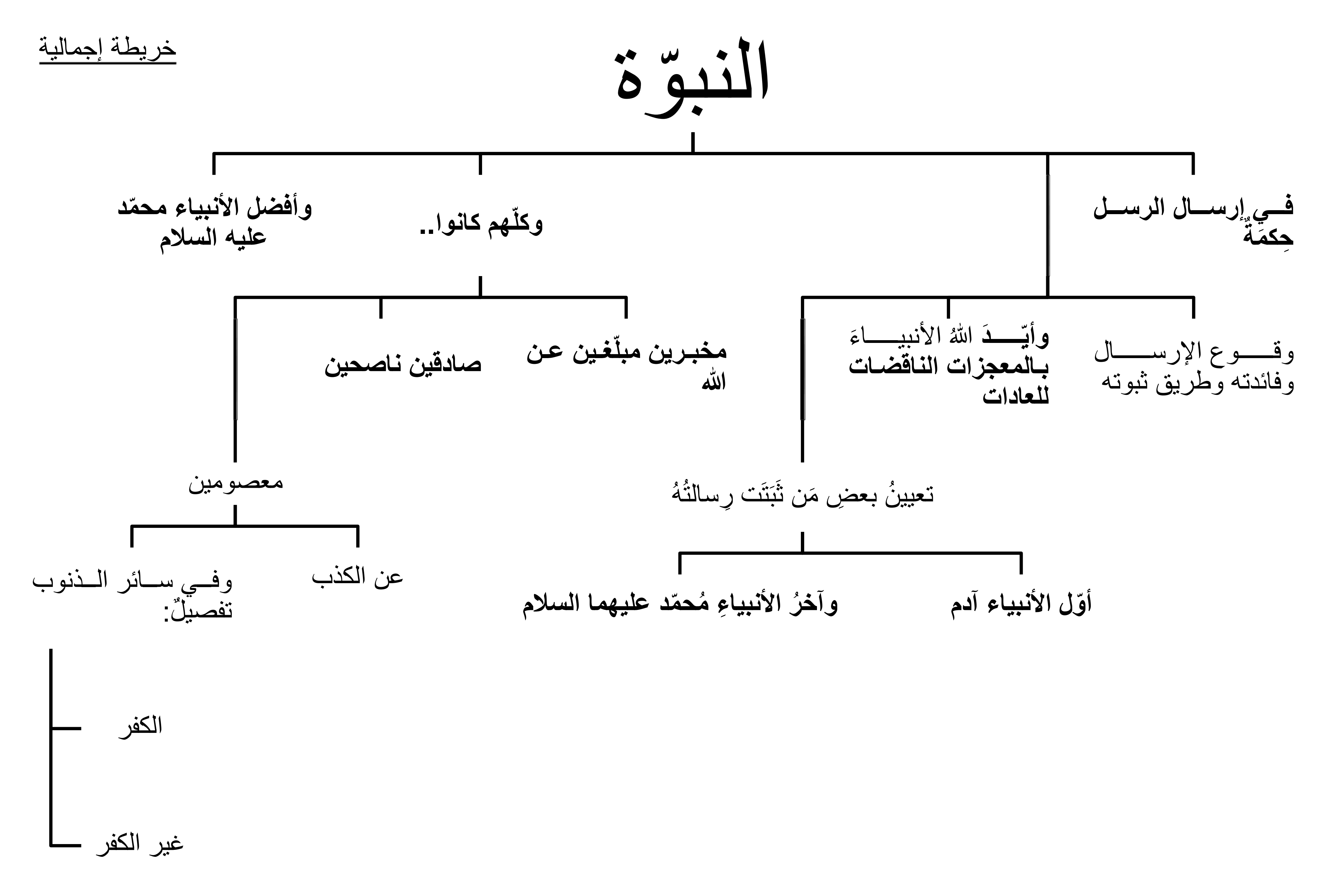
بيانُ ذلك:
١- السعيد قد يشقى بأن يرتدّ بعد الإيمان نعوذ بالله من ذلك
٢- **والشقيّ قد يسعد** بأن يؤمن بعد الكفر
- والتغيُّرُ يكونُ على السعادة والشقاوة دون الإسعاد والإشقاء وهما من صفات الله

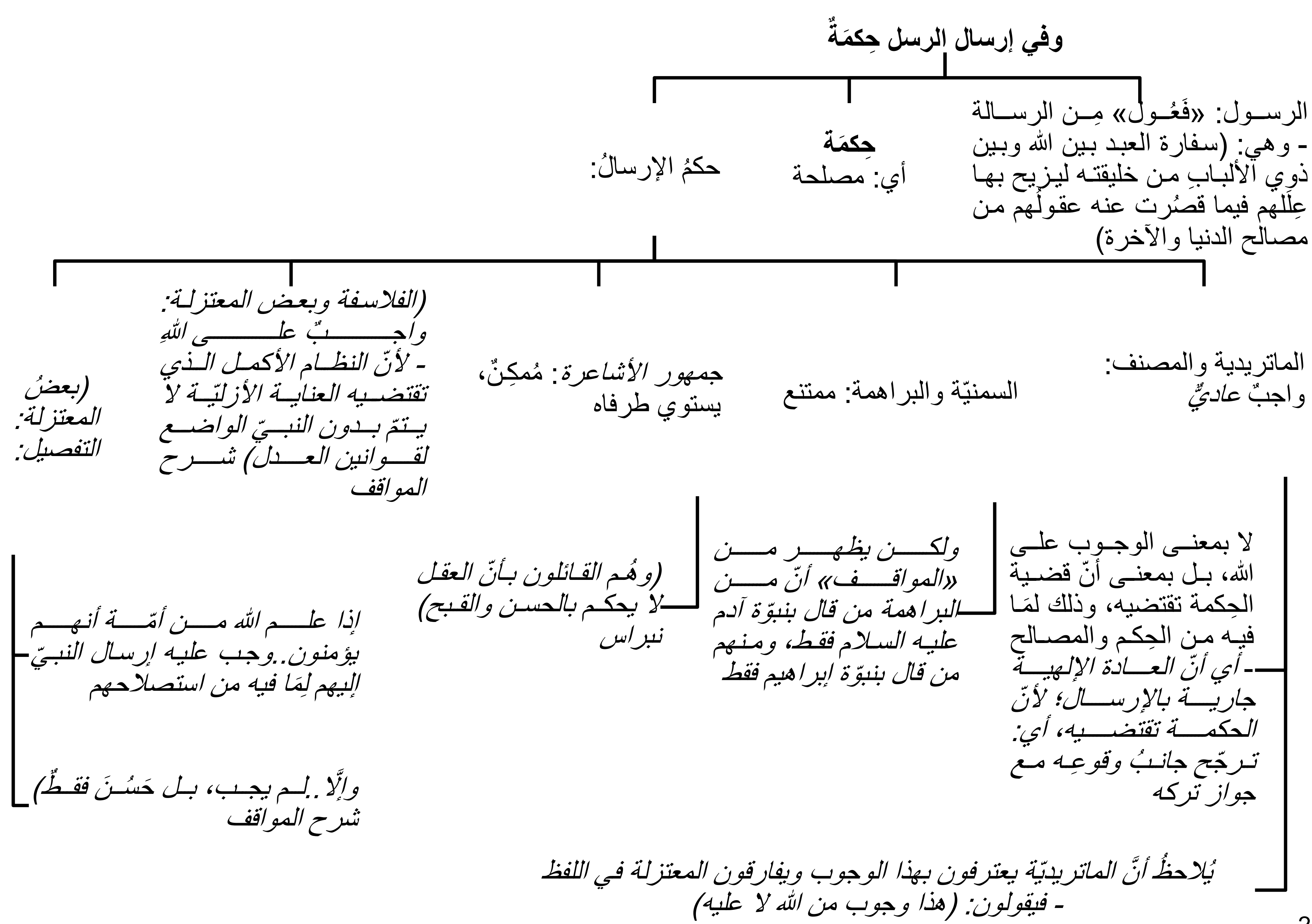
والحقّ أنه لا خلاف في المعنى
- لأنهُ إن أريد بالإيمان والسعادة..

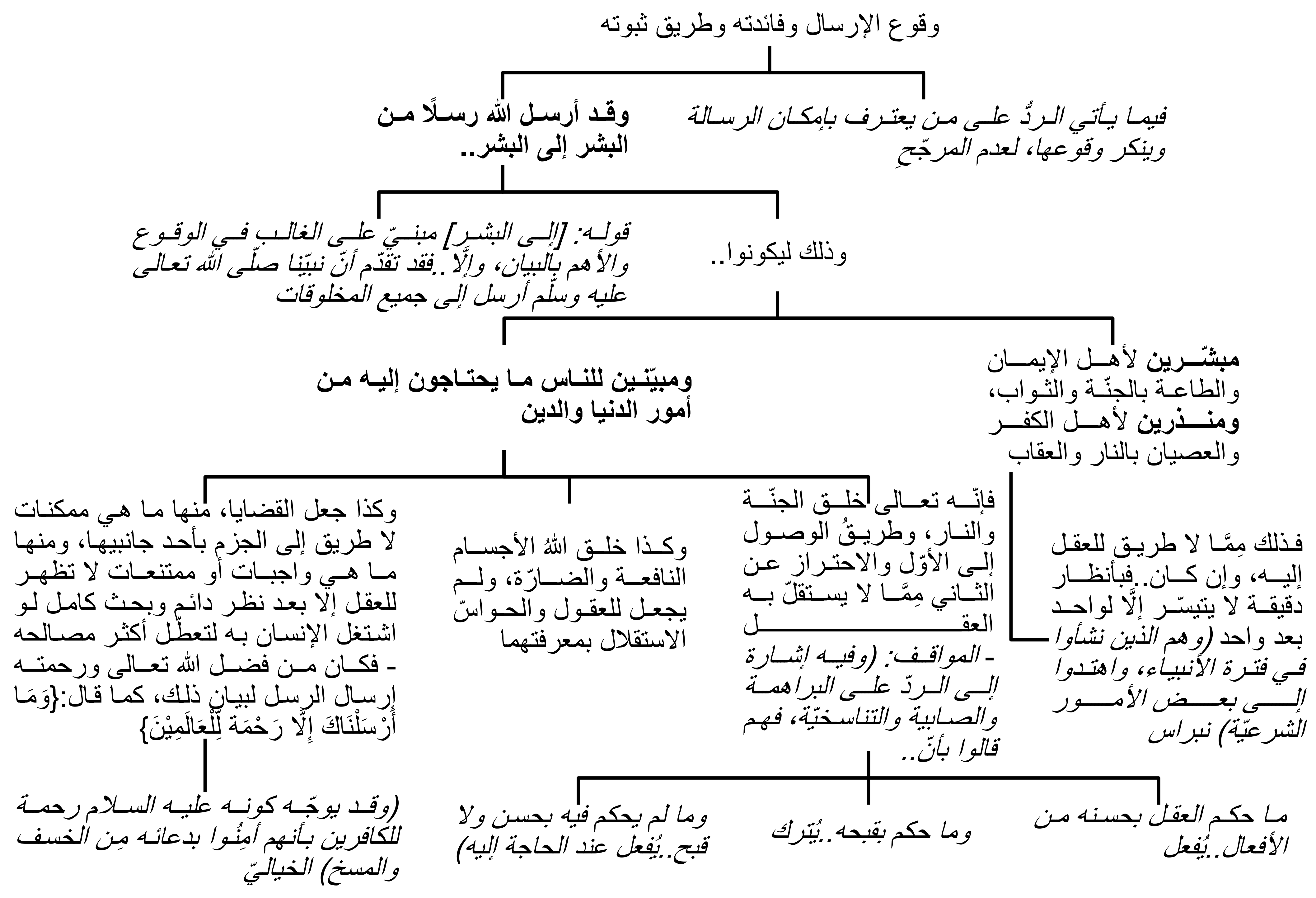
مجرّدَ حصول المعنى..فهو حاصل في الحال
- فمن قطع بالحصولِ..أراد هذا

أو ما يترتّب عليه النجاة والثمرات..فهو في مشيئةِ الله لا قَطعَ بحصولِه في الحالِ
- فمن فَوّض إلى المشيئة..أراد هذا

النبوة والرسالة


النبوّة
فـي إرسـال الرسـل حِكمَةٌ
وقـوع الإرسـال وفائدته وطريق ثبوته
وأيّـدَ اللهُ الأنبيـاءَ بـالمعجزات الناقضات للعادات
تعيينُ بعضِ مَن ثَبَتَت رِسالتُهُ
أوّل الأنبياء آدم
وآخرُ الأنبياءِ مُحمّد عليهما السلام
وكلّهم كانوا..
مخبرين مبلّغين عن الله
صادقين ناصحين
معصومين
عن الكذب
وفـي سـائر الـذنوب تفصيلٌ:
الكفر
غير الكفر
وأفضل الأنبياء محمّد عليه السلام


وفي إرسال الرسل حِكمَةٌ
الرسـول: «فَعُـول» مِـن الرسـالة
- وهي: (سفارة العبد بين الله وبين ذوي الألبابِ من خليقته ليزيح بها عِلَلهم فيما قصُرت عنه عقولُهم من مصالح الدنيا والآخرة)
حِكمَة
أي: مصلحة
حكمُ الإرسالُ:
الماتريدية والمصنف: واجبٌ عاديٌّ
السمنيّة والبراهمة: ممتنع
جمهور الأشاعرة: مُمكِنٌ، يستوي طرفاه
(الفلاسفة وبعض المعتزلة: واجبٌ على اللهِ - لأنّ النظام الأكمل الذي تقتضيه العناية الأزليّة لا يتمّ بدون النبيّ الواضع لقوانين العدل) شرح المواقف
(بعضُ المعتزلة: التفصيل:
لا بمعنى الوجوب على الله، بل بمعنى أنّ قضية الحِكمة تقتضيه، وذلك لمَا فيه من الحِكم والمصالح - أي أنّ العادة الإلهية جارية بالإرسال؛ لأنّ الحكمة تقتضيه، أي: ترجّح جانبُ وقوعِه مع جواز تركه
ولكن يظهر من «المواقف» أنّ من البراهمة من قال بنبوّة آدم عليه السلام فقط، ومنهم من قال بنبوّة إبراهيم فقط
(وهُم القائلون بأنّ العقل لا يحكم بالحسن والقبح) نبراس
إذا علم الله من أمّة أنهم يؤمنون..وجب عليه إرسال النبيّ إليهم لِمَا فيه من استصلاحهم
وإلّا..لم يجب، بل حَسُنَ فقطٌ) شرح المواقف
يُلاحظُ أنَّ الماتريديّة يعترفون بهذا الوجوب ويفارقون المعتزلة في اللفظ - فيقولون: (هذا وجوب من الله لا عليه)



وقوع الإرسال وفائدته وطريق ثبوته
فيما يأتي الردُّ على من يعترف بإمكان الرسالة وينكر وقوعها، لعدم المرجّحِ
وقد أرسل الله رسلًا من البشر إلى البشر..
وذلك ليكونوا..
قوله: [إلى البشر] مبنيّ على الغالب في الوقوع والأهم بالبيان، وإلّا ..فقد تقدّم أنّ نبيّنا صلّى الله تعالى عليه وسلّم أرسل إلى جميع المخلوقات
مبشّرين لأهل الإيمان والطاعة بالجنّة والثواب، ومنذرين لأهل الكفر والعصيان بالنار والعقاب
ومبيّنين للناس ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا والدين
فذلك مِمَّا لا طريق للعقل إليه، وإن كان..فبأنظار دقيقة لا يتيسّر إلَّا لواحد بعد واحد (وهم الذين نشأوا في فترة الأنبياء، واهتدوا إلى بعض الأمور الشرعيّة) نبراس
فإنّه تعالى خلق الجنّة والنار، وطريقُ الوصول إلى الأوّل والاحتراز عن الثاني مِمَّا لا يستقلّ به العقل
- المواقف: (وفيه إشارة إلى الردّ على البراهمة والصابية والتناسخيّة، فهم قالوا بأنّ..
وكذا خلق اللهُ الأجسام النافعة والضارّة، ولم يجعل للعقول والحواسّ الاستقلال بمعرفتهما
وكذا جعل القضايا، منها ما هي ممكنات لا طريق إلى الجزم بأحد جانبيها، ومنها ما هي واجبات أو ممتنعات لا تظهر للعقل إلا بعد نظر دائم وبحث كامل لو اشتغل الإنسان به لتعطّل أكثر مصالحه - فكان من فضل الله تعالى ورحمته إرسال الرسل لبيان ذلك، كما قال:{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِيْنَ}
ما حكم العقل بحسنه من الأفعال..يُفعل
وما حكم بقبحه..يُترك
وما لم يحكم فيه بحسن ولا قبح.يُفعل عند الحاجة إليه)
(وقد يوجّه كونه عليه السلام رحمة للكافرين بأنهم أمِنُوا بدعائه مِن الخسف والمسخ) الخياليّ

مُصْطفَى دَنْقَش

وأيّدَ اللهُ الأنبياءَ بالمعجزات الناقضات للعادات

المعجزة:

هي: (أمرٌ يَظهَرُ بخلاف العادة على يدِ مُدَّعِي النبوّة عند تحدّي المُنكِرين على وَجهٍ يَعجِزُ المُنكِرِينَ عَن الإتيان بمثلِهِ)

شرح العقائد العضديّة للدواني: (للمعجزة سبعة شروط:

١- أن يكون فعل الله

٢- أن يكون خارقًا للعادةِ

٣- أنّ تتعذّر معارضتُه

٤- أن يكون مقرونًا بالتحدّي

٥- أن يكون موافقًا للدعوى

٦- أن لا يكون ما ادّعاه وأظهره مكذّبًا له

٧- أن لا تكون المعجزة متقدّمة على الدعوى، بل مقارنة لها أو متأخّرة عنها بزمان يسير يعتاد مثلها)

وذلك لأنه لولا التأييد بالمعجزة..

١- لَمَا وجب قبول قوله

٢- ولَمَا بان الصادق في دعوى الرسالة عن الكاذب

- فعند ظهور المعجزة..يحصُل الجزم بصدقه بطريق جَري العَادة بأنّ الله يخلُق العلم بالصدق عقيب ظهور المعجزة، وإن كان عدم خلق العلم ممكنًا في نفسه

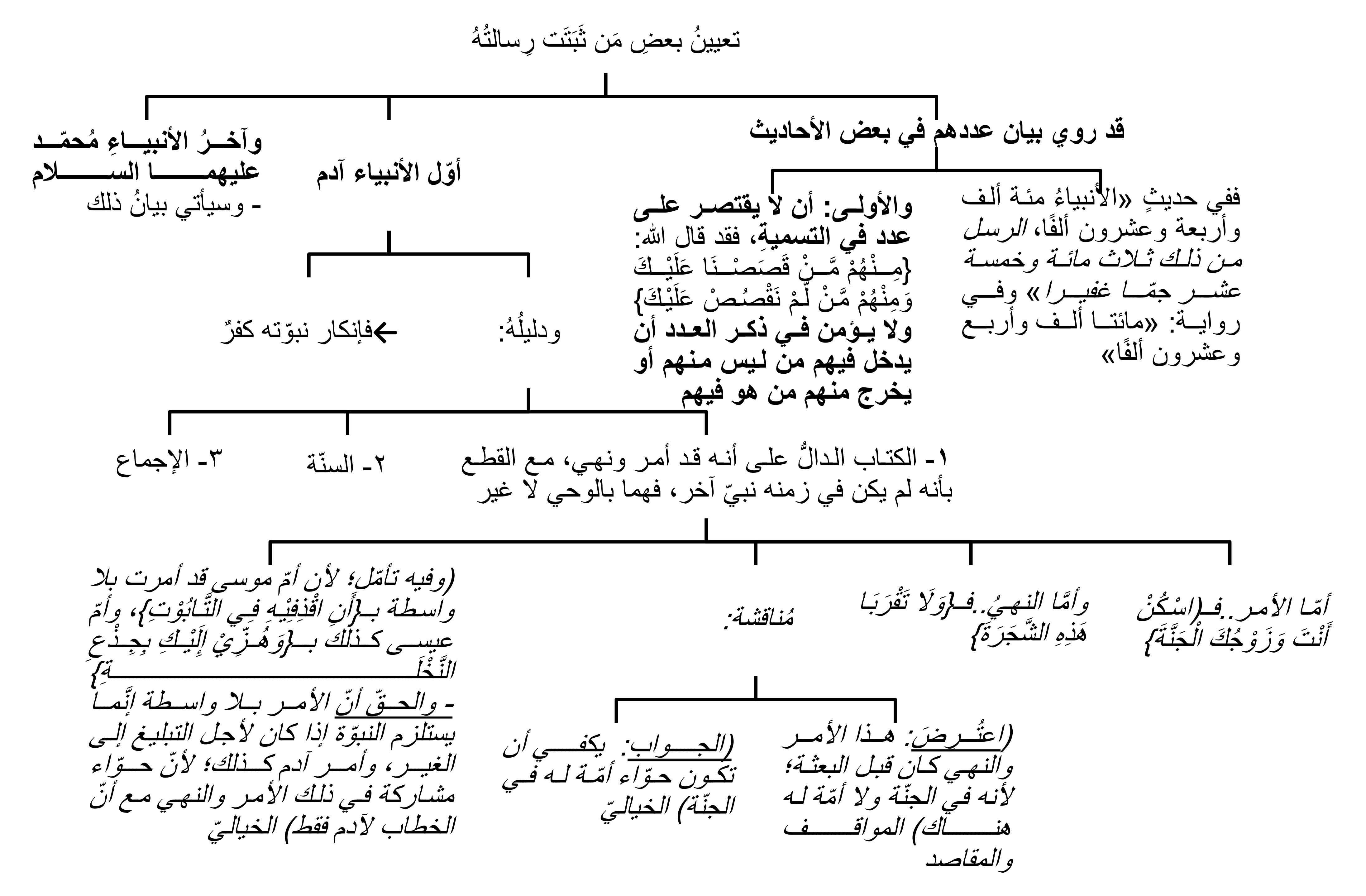
(قوله: [بطريق جري العادة] أي أنّ دلالة المعجزة على الصدق ليست عقليّة محضة - بل هي عندنا دلالة عاديّة؛ لأنّ ظهورها على يد الكاذب ولو أمكن عقلًا..فنفيه مقطوع به عادة، كما هو شأن العلوم العاديّة) شرح المواقف

ولا يقدح في ذلك إمكان كون المعجزة من غير الله، أو كونها لا لغرض التصديق، أو كونها لتصديق الكاذب، إلى غير ذلك من الاحتمالات كما لا يقدح في العلم الضروريّ الحسّيّ بحرارة النار إمكانُ عدم الحرارة للنار بمعنى أنه لو قدّر عدمها..لم يلزم منه محال

المواقف:(خلق المعجزة على يد الكاذب فيه خلافٌ بين الأشعري والمعتزلةِ

قالت المعتزلة: (مقدور لله، لكنّه ممتنع وقوعه في حكمته - لأنه فيه إيهام صدقه وهو إضلال قبيح من الله، فيمتنع صدوره عنه كسائر القبائح)

وقال الأشعريّ وبعض أصحابه: (إنّه غير مقدور في نفسه - لأنّ لها دلالة على الصدق قطعًا))


تعيينُ بعضِ مَن ثَبَتَت رِسالتُهُ
قد روي بيان عددهم في بعض الأحاديث
ففي حديثٍ «الأنبياءُ مئة ألف وأربعة وعشرون ألفًا، *الرسل من ذلك ثلاث مائة وخمسة عشر جمّا غفيرا*» وفي رواية: «مائتا ألف وأربع وعشرون ألفًا»
والأولى: أن لا يقتصر على عدد في التسمية، فقد قال الله: {مِنْهُمْ مَّنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّنْ لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ} **ولا يؤمن في ذكر العدد أن يدخل فيهم من ليس منهم أو يخرج منهم من هو فيهم**
أوّل الأنبياء آدم
وآخرُ الأنبياءِ مُحمّد عليهما السلام
- وسيأتي بيانُ ذلك
ودليلُهُ:
←فإنكار نبوّته كفرٌ
١- الكتاب الدالُّ على أنه قد أمر ونهي، مع القطع بأنه لم يكن في زمنه نبيّ آخر، فهما بالوحي لا غير
٢- السنّة
٣- الإجماع
أمّا الأمر..فـ{اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ}
وأمَّا النهيُ..فـ{وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ}
مُناقشة:
(اعتُرِضَ: هذا الأمر والنهي كان قبل البعثة؛ لأنه في الجنّة ولا أمّة له هناك) المواقف والمقاصد
(الجواب: يكفي أن تكون حوّاء أمّة له في الجنّة) الخياليّ
(وفيه تأمّل؛ لأن أمّ موسى قد أمرت بلا واسطة بـ{أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ}، وأمّ عيسى كذلك بـ{وَهُزِّيْ إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ}
- والحقّ أنّ الأمر بلا واسطة إنَّما يستلزم النبوّة إذا كان لأجل التبليغ إلى الغير، وأمر آدم كذلك؛ لأنّ حوّاء مشاركة في ذلك الأمر والنهي مع أنّ الخطاب لآدم فقط) الخياليّ

تابع تعيين بعضِ مَن ثَبَتَت رِسالتُهُ

- وآخرُ الأنبياءِ مُحمّد عليهما السلام

وذلك لأنه ادّعى النبوّة وأظهر المعجزة

أمّا دعوى النبوّة..فقد عُلِم بالتواتر

وأمّا إظهار المعجزة فلوجهين:

١- أنــه أظهــر كــلام الله وتحــدّى بــه البلغــاء، مــع كمــال بلاغتهم فعجزوا عن معارضته بأقصر سورة منه، مع تهالكهم على ذلك، حتى خاطروا بمهجهم وأعرضوا عن المعارضة بالحروف إلى المقارعة بالسيوف، ولم ينقل عن أحد منهم، مع توفّر الدواعي الإتيان بشيء مِمَّا يدانيه ←فدلّ ذلك قطعًا على أنه من عند الله، وعُلِمَ به صدق دعوى النبيّ عليه السلام علمًا عاديًّا لا تقدح فيه الاحتمالات العقليّة

٢- أنــه نُقِلَ عنــه مــن الأمــور الخارقــة للعــادة مــا بلــغ القــدر المشترك منه - المعجزة - حدّ التواتر، وإن كانت تفاصيلها آحادًا

(كثيرٌ مِن المعجزات قد بلغ حدّ التواتر والشهرة، والحكمُ بأنها من أخبار الآحاد ناشٍ من قلّة مطالعته للأخبار و رواياتها، ولا يبعد أن يحصل العلم بالتواتر عند واحد ولا يحصل عند آخر) الشفا لِعياضٍ

وإذا ثبتت نبوّته وقد دلّ كلامه وكلام الله المنزّل عليه على أنه خاتم النبيّين، وأنه مبعوث إلى الجنّ والإنس..ثبتَ أنه آخر الأنبياء وأنّ نبوّته لا تختصّ بالعرب

أنه آخر الأنبياء

فإن قيل: قد ورد في الحديث نزول عيسى عليه السلام بعده - قلنا: نعم لكنّه يتابع محمّدًا عليه السلام؛ لأنّ شريعته قد نسخت، *(وما روي أنّ عيسى عليه السلام يضع الجزية ويرفعها عن الكفّار ولا يقبل منهم إلّا الإسلام..فوجهه..*

١ - أنه محمداً عليه السلام بيّن انتهاء شرعيّة هذا الحكم وقت نزول عيسى عليه السلام، فالانتهاء حينئذ من شريعتنا

٢ - أو أن يكون من قبيل انتهاء الحكم لانتهاء علّته - فقبول الجزيةِ لِلاحتياج إليها من جهة إعطائها عساكر الإسلام ليحصل لهم استطاعة الجهاد، وعند نزول عيسى عليه السلام تقرب القيامة وتكثُر الأموال حتى لا يقبلها أحد، فلا يحتاج إلى جزية الكفّار) الخياليّ

وأنّ نبوّته لا تختصّ بالعرب، كما زعم بعض النصارى *وبعض اليهود*

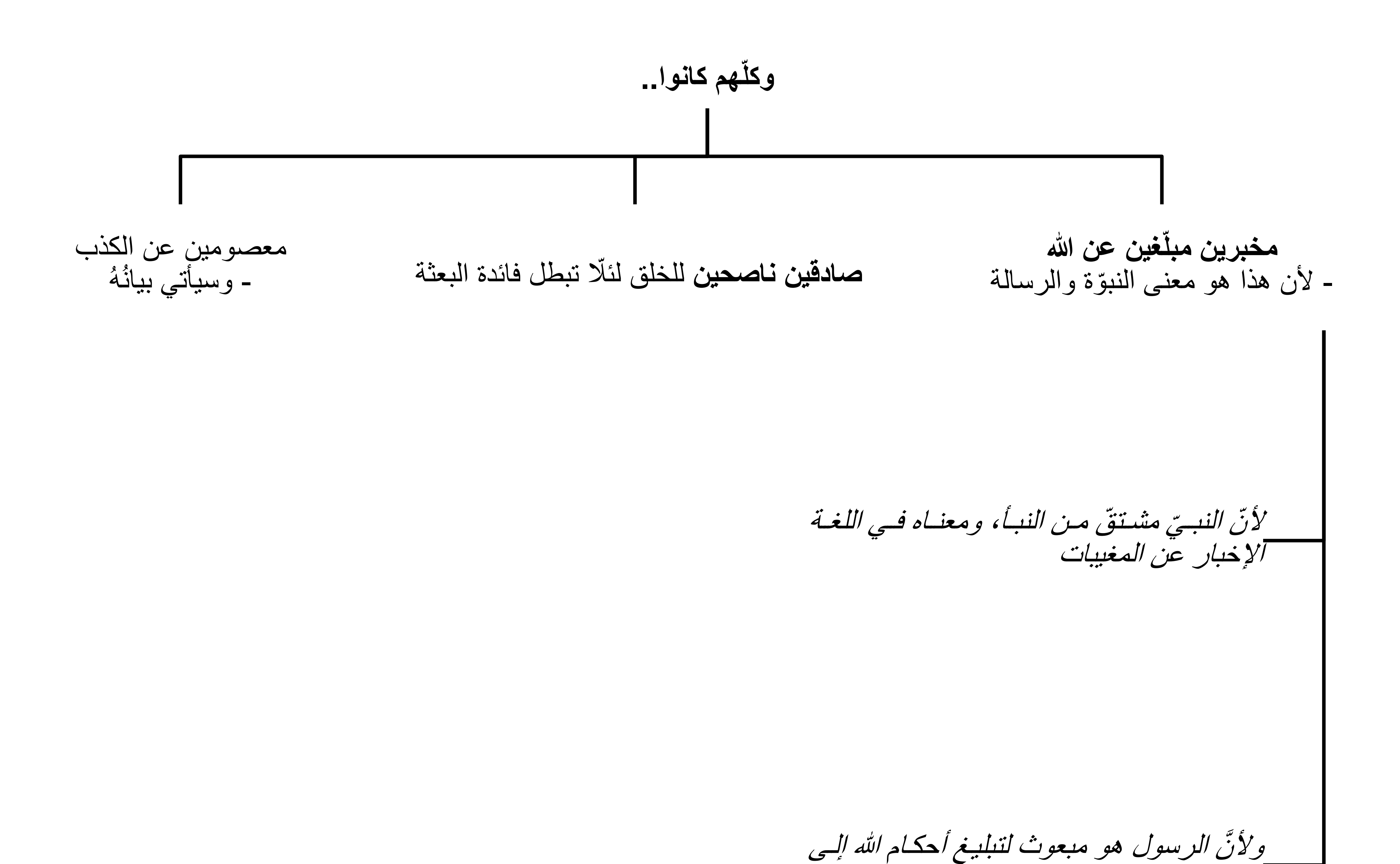
تنبيهٌ: بل هو مبعوثٌ إلى جميع الخلق - ففي الحديث «أرسلت إلى الخلق كافّة وختم بي النبيّون» رواه مسلم عن أبي هريرة، وقال تعالى: {وَلَكِنْ رَّسُوْلَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيّينَ} و{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ}

وقد يستدلّ أرباب البصائر على نبوّته بوجهين:

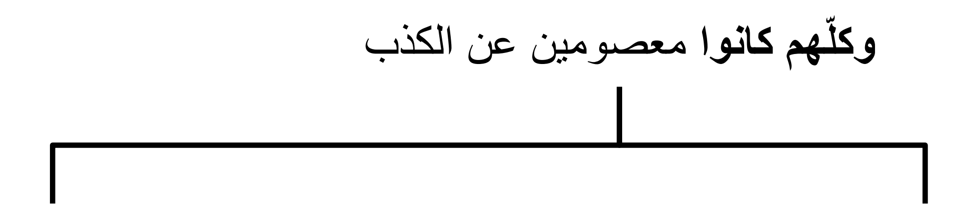
١- ما تواتر من أحواله قبل النبوّة وحال الدعوة وبعد تمامها وأخلاقه العظيمة وأحكامه الحكميّة وإقدامه حيث تحجم الأبطال، ووثوقه بعصمة الله في جميع الأحوال، وثباته على حاله لدى الأهوال، بحيث لم تجد أعداؤه مع شدّة عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه مطعنا، ولا إلى القدح فيه سبيلًا

- فالعقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الأمور في غير الأنبياء، وأن يجمع الله هذه الكمالات في حقّ من يعلم أنه يفتري عليه ثُمَّ يمهله ثلاثا وعشرين سنة، ثُمَّ يظهر دينه على سائر الأديان وينصره على أعدائه ويحيي آثاره بعد موته إلى يوم القيامة

٢- أنه ادّعى ذلك الأمر العظيم بين أظهر قوم لا كتاب لهم ولا حكمة معهم، وبيّن لهم الكتاب والحكمة، وعلّمهم الأحكام والشرائع، وأتَمّ مكارم الأخلاق وأكمل كثيرًا من الناس في الفضائل العلميّة والعمليّة، ونوّر العالم بالإيمان والعلم الصالح، وأظهر الله دينه على الدين كلّه كما وعده، ولا معنى للنبوّة والرسالة سوى ذلك


وكلّهم كانوا..
مخبرين مبلّغين عن الله
- لأن هذا هو معنى النبوّة والرسالة
صادقين ناصحين للخلق لئلّا تبطل فائدة البعثة
معصومين عن الكذب
- وسيأتي بيانُهُ
لأنّ النبيّ مشتقّ من النبأ، ومعناه في اللغة الإخبار عن المغيبات
ولأنَّ الرسول هو مبعوث لتبليغ أحكام الله إلى عباده

وكلّهم كانوا معصومين عن الكذب



خصوصًا فيما يتعلّق بأمر الشرائع وتبليغ الأحكام وإرشاد الأمّة

وفي سائر الذنوب تفصيلٌ سيأتي

أمّا عمدًا فبالإجماع

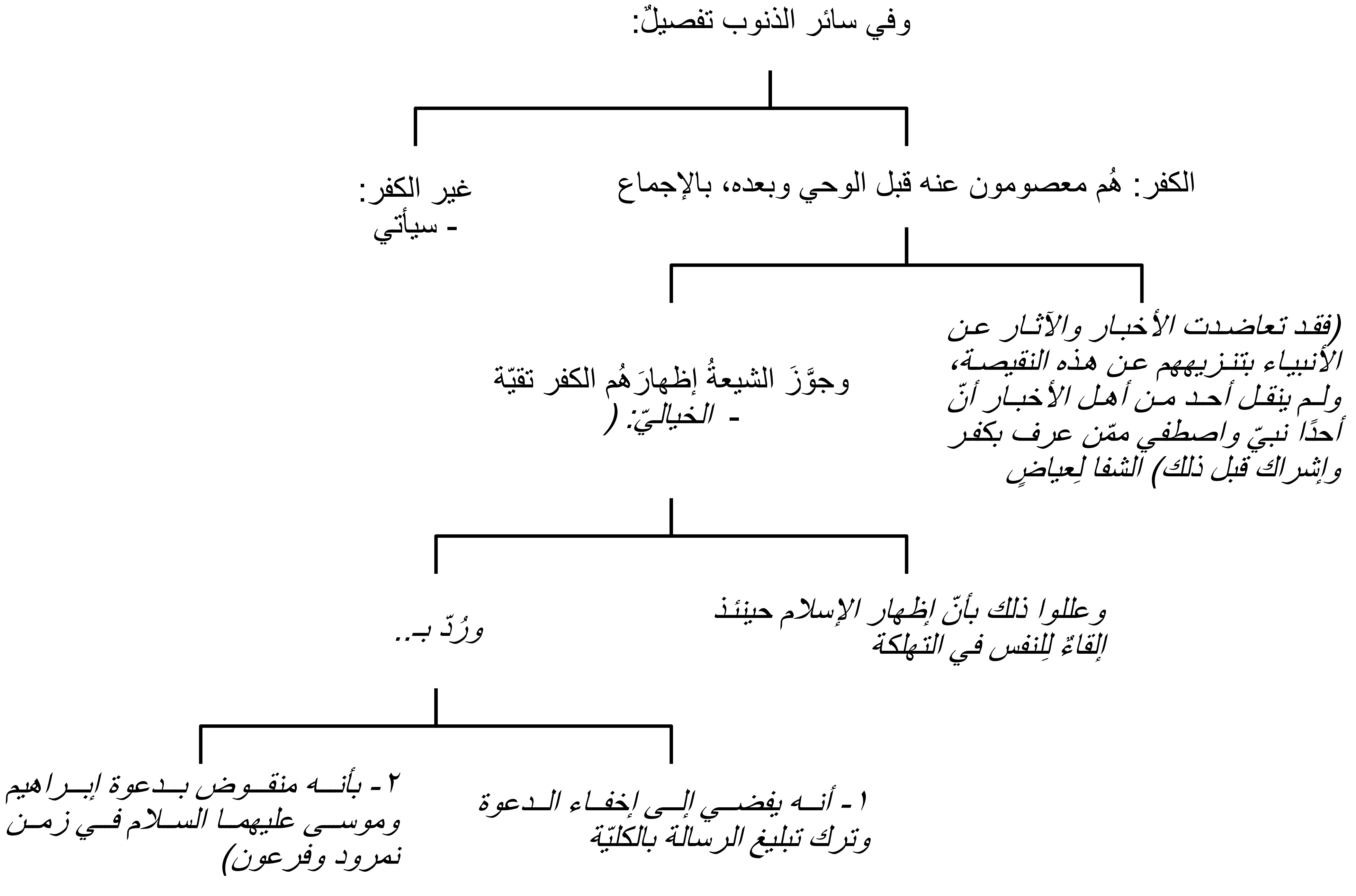
(فقد أجمع أهل الملل والشرائع كلّها على وجوب عصمتهم عن تعمّد الكذب بما دلّ المعجز القاطع على صدقهم فيه، كدعوى الرسالة وما يبلّغونه من الله إلى الخلائق - إذ لو جاز عليهم التقوّل والافتراء في ذلك عقلًا..لأدّى إلى إبطال دلالة المعجزة وهو محال) شرح المواقف

وأمّا سهوًا..فعند الأكثرين - *شرح المواقف:* (

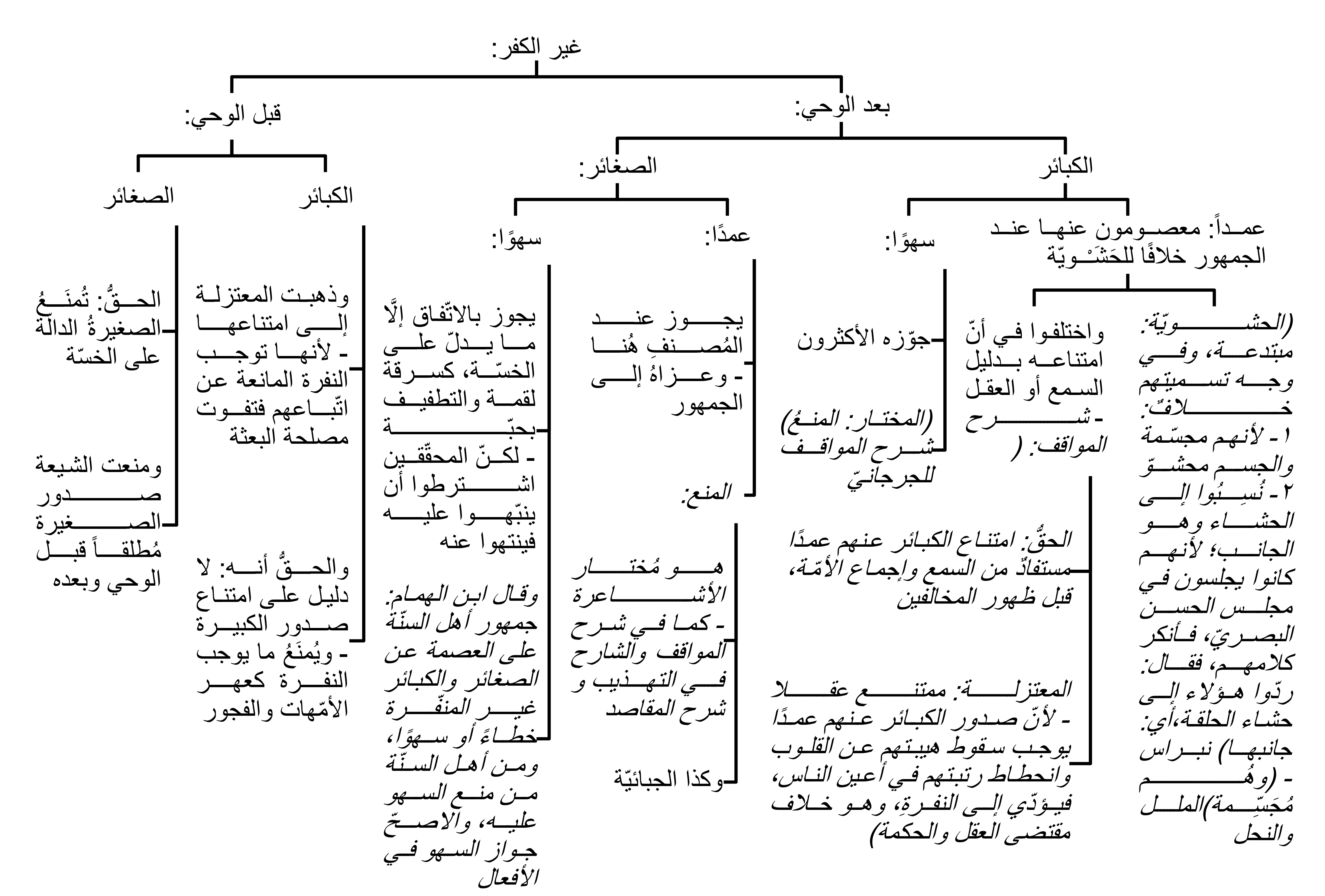
ذهب الجمهور إلى عصمتهم عن الكذب في التبليغ سهوًا، ومنهم أبو إسحاق الأسفرائيني وكثيرون لِدلالة المُعجزة على صدقِهم في تبليغ الأحكام - فلو جاز الخُلف في ذلك..لكان نقضا لدلالة المعجزة وهو ممتنع

وجوّزه الباقلاني بناءً على أنّ المعجزة إنما تدلّ على صدقه فيما قصد تبليغه - وأمّا ما كان من النسيان..فلا دلالة له على الصدق فيه

(ولا يجوز عليهم الكذب قبل النبوّة ولا الاتّسام به في أمورهم وأحوال دنياهم؛ لأنّ ذلك يزري) الشفا لِعياضٍ

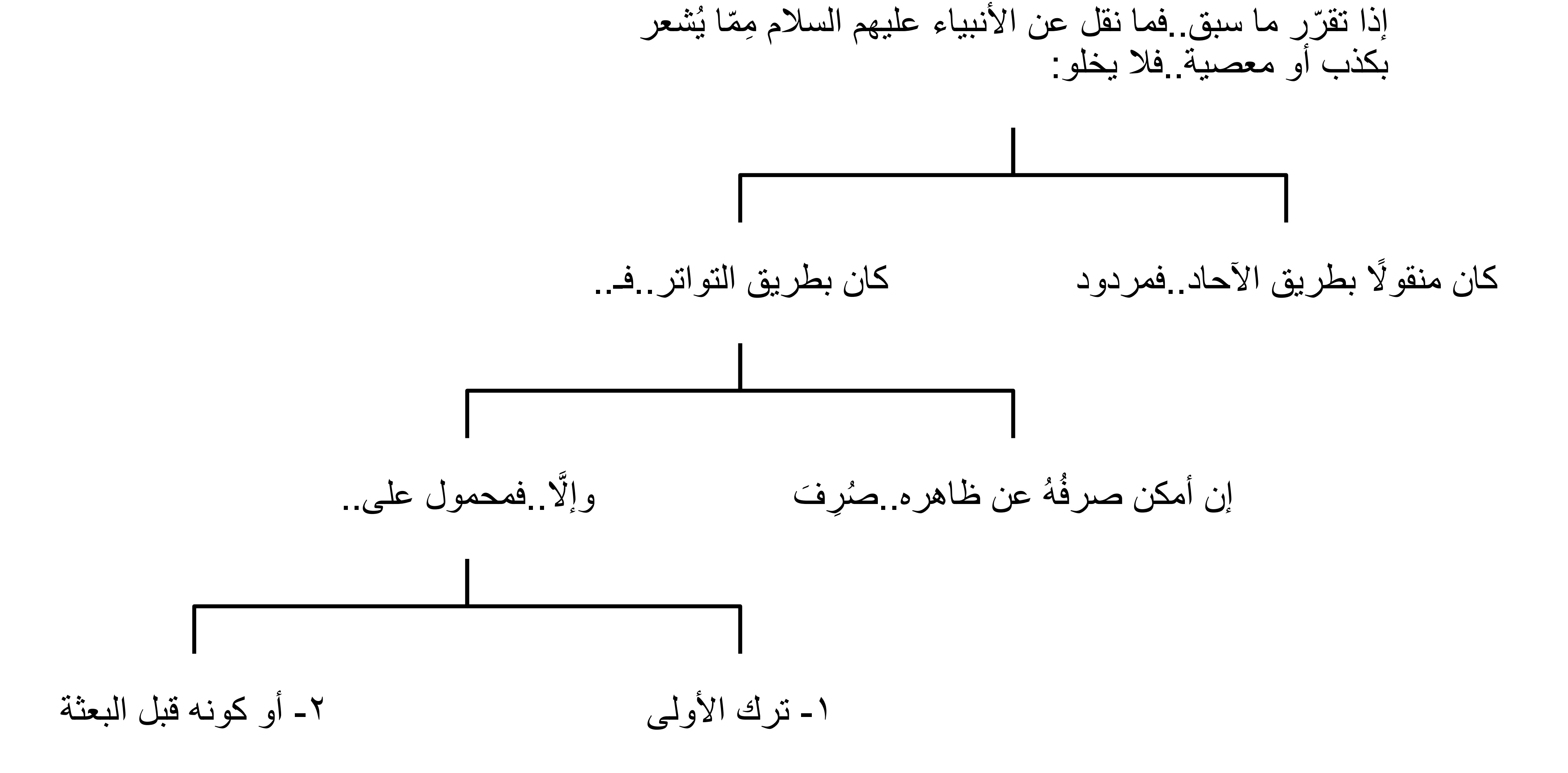


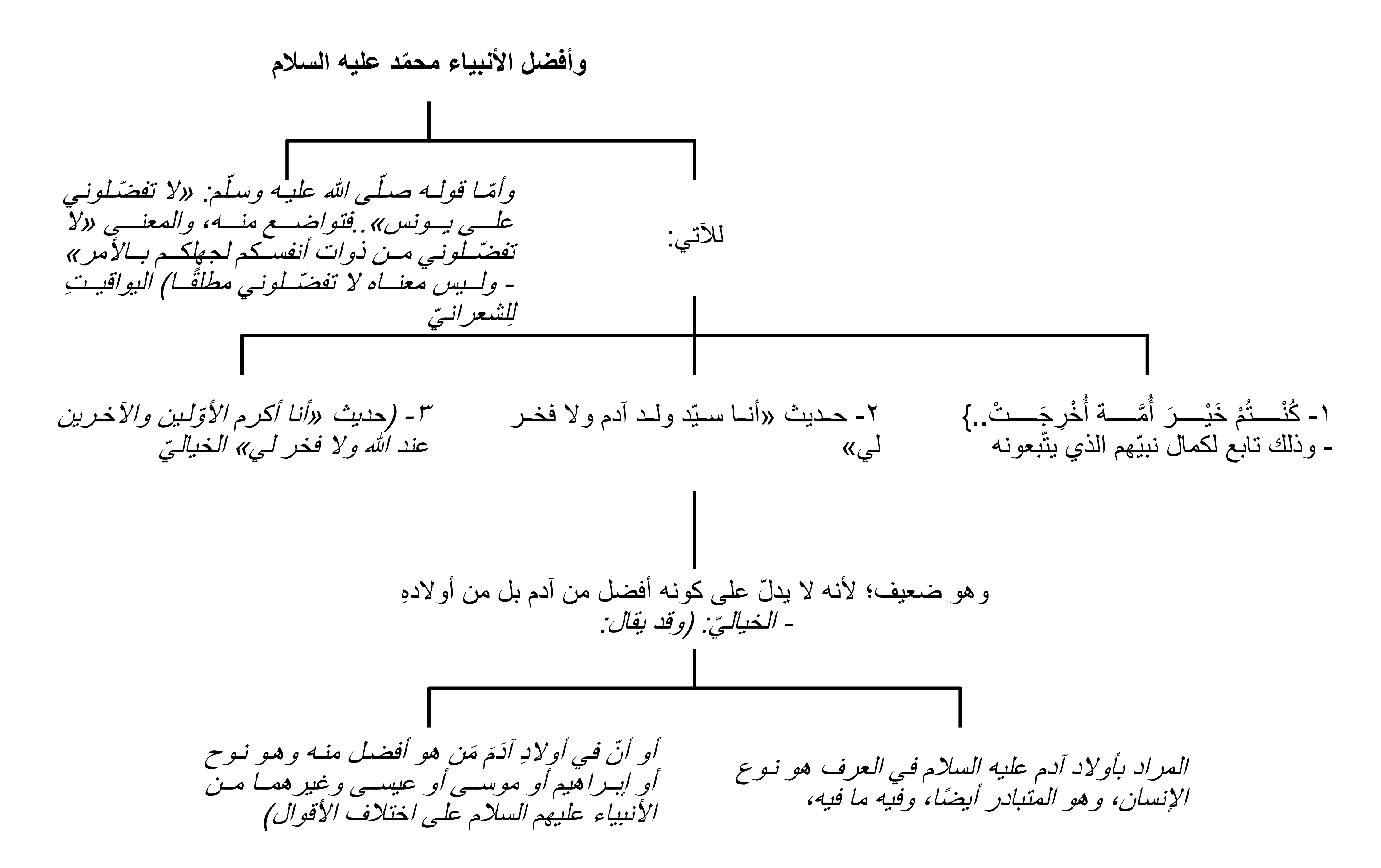
وفي سائر الذنوب تفصيلٌ:
الكفر: هُم معصومون عنه قبل الوحي وبعده، بالإجماع
غير الكفر:
- سيأتي
(فقد تعاضدت الأخبار والآثار عن الأنبياء بتنزيههم عن هذه النقيصة، ولم ينقل أحد من أهل الأخبار أنّ أحدًا نبيّ واصطفي ممّن عرف بكفر وإشراك قبل ذلك) الشفا لِعياضٍ
وجوَّزَ الشيعةُ إظهارَهُم الكفر تقيّة
- الخياليّ: (
وعللوا ذلك بأنّ إظهار الإسلام حينئذ إلقاءٌ لِلنفس في التهلكة
ورُدّ بـ..
١ـ أنه يفضي إلى إخفاء الدعوة وترك تبليغ الرسالة بالكليّة
٢ـ بأنه منقوض بدعوة إبراهيم وموسى عليهما السلام في زمن نمرود وفرعون)



غير الكفر:
بعد الوحي:
قبل الوحي:
الكبائر
الصغائر:
عمداً: معصومون عنها عند الجمهور خلافًا للحَشْويّة
سهوًا:
(الحشويّة: مبتدعة، وفي وجه تسميتهم خلافٌ:
١ - لأنهم مجسّمة والجسم محشوّ
٢ - نُسِبُوا إلى الحشاء وهو الجانب؛ لأنهم كانوا يجلسون في مجلس الحسن البصريّ، فأنكر كلامهم، فقال: ردّوا هؤلاء إلى حشاء الحلقة،أي: جانبها) نبراس
- (وهُم مُجَسِّمة)الملل والنحل
واختلفوا في أنّ امتناعه بدليل السمع أو العقل
- شرح المواقف: (
الحقُّ: امتناع الكبائر عنهم عمدًا مستفادٌ من السمع وإجماع الأمّة، قبل ظهور المخالفين
المعتزلة: ممتنع عقلا
- لأنّ صدور الكبائر عنهم عمدًا يوجب سقوط هيبتهم عن القلوب وانحطاط رتبتهم في أعين الناس، فيؤدّي إلى النفرةِ، وهو خلاف مقتضى العقل والحكمة)
جوّزه الأكثرون
(المختار: المنعُ) شرح المواقف للجرجانيّ
عمدًا:
يجوز عند المُصنفِ هُنا
- وعزاهُ إلى الجمهور
المنع:
هو مُختار الأشاعرة
- كما في شرح المواقف والشارح في التهذيب و شرح المقاصد
وكذا الجبائيّة
سهوًا:
يجوز بالاتّفاق إلّا ما يدلّ على الخسّة، كسرقة لقمة والتطفيف بحبّة
- لكنّ المحقّقين اشترطوا أن ينبّهوا عليه فينتهوا عنه
وقال ابن الهمام: جمهور أهل السنّة على العصمة عن الصغائر والكبائر غير المنفّرة خطأً أو سهوًا، ومن أهل السنّة من منع السهو عليه، والاصحّ جواز السهو في الأفعال
الكبائر
الصغائر
وذهبت المعتزلة إلى امتناعها
- لأنها توجب النفرة المانعة عن اتّباعهم فتفوت مصلحة البعثة
والحقُّ أنه: لا دليل على امتناع صدور الكبيرة
- ويُمنَعُ ما يوجب النفرة كعهر الأمّهات والفجور
الحقُّ: تُمنَعُ الصغيرةُ الدالّة على الخسّة
ومنعت الشيعة صدور الصغيرة مُطلقاً قبل الوحي وبعده

إذا تقرّر ما سبق..فما نقل عن الأنبياء عليهم السلام مِمّا يُشعر بكذب أو معصية..فلا يخلو:

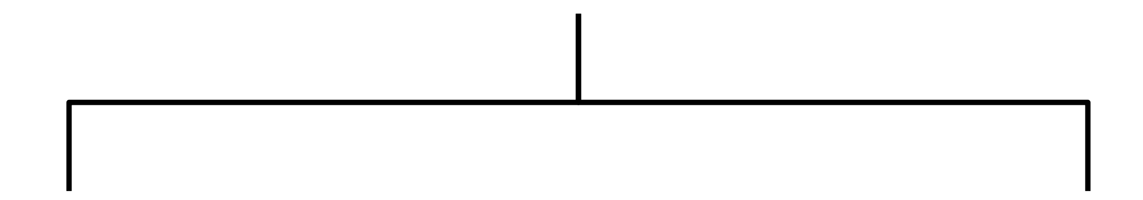




وأفضل الأنبياء محمّد عليه السلام
للآتي:
وأمّا قوله صلّى الله عليه وسلّم: «لا تفضّلوني على يونس»..فتواضع منه، والمعنى «لا تفضّلوني من ذوات أنفسكم لجهلكم بالأمر» - وليس معناه لا تفضّلوني مطلقًا) اليواقيتِ لِلشعرانيّ
١- كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّة أُخْرِجَتْ..} - وذلك تابع لكمال نبيّهم الذي يتّبعونه
٢- حديث «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر لي»
٣- (حديث «أنا أكرم الأوّلين والآخرين عند الله ولا فخر لي» الخياليّ
وهو ضعيف؛ لأنه لا يدلّ على كونه أفضل من آدم بل من أولادهِ - الخياليّ: (وقد يقال:
المراد بأولاد آدم عليه السلام في العرف هو نوع الإنسان، وهو المتبادر أيضًا، وفيه ما فيه،
أو أنّ في أولادِ آدَمَ مَن هو أفضل منه وهو نوح أو إبراهيم أو موسى أو عيسى وغيرهما من الأنبياء عليهم السلام على اختلاف الأقوال)

خاتمة

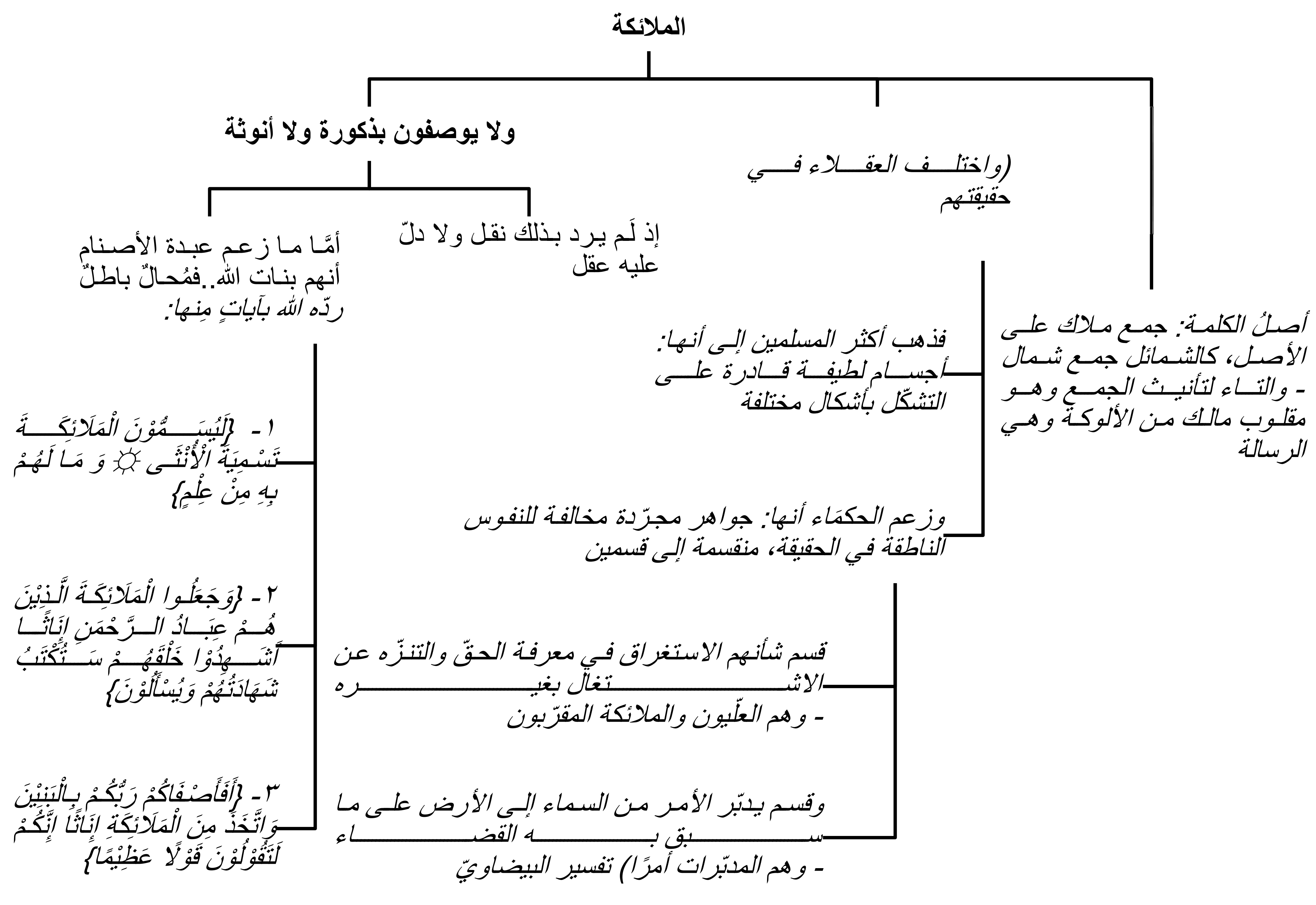
شرح المقاصد لعلي القاري: (ذهب العظماء من العلماء إلى أنّ أربعة من الأنبياء في زمرة الأحياء:

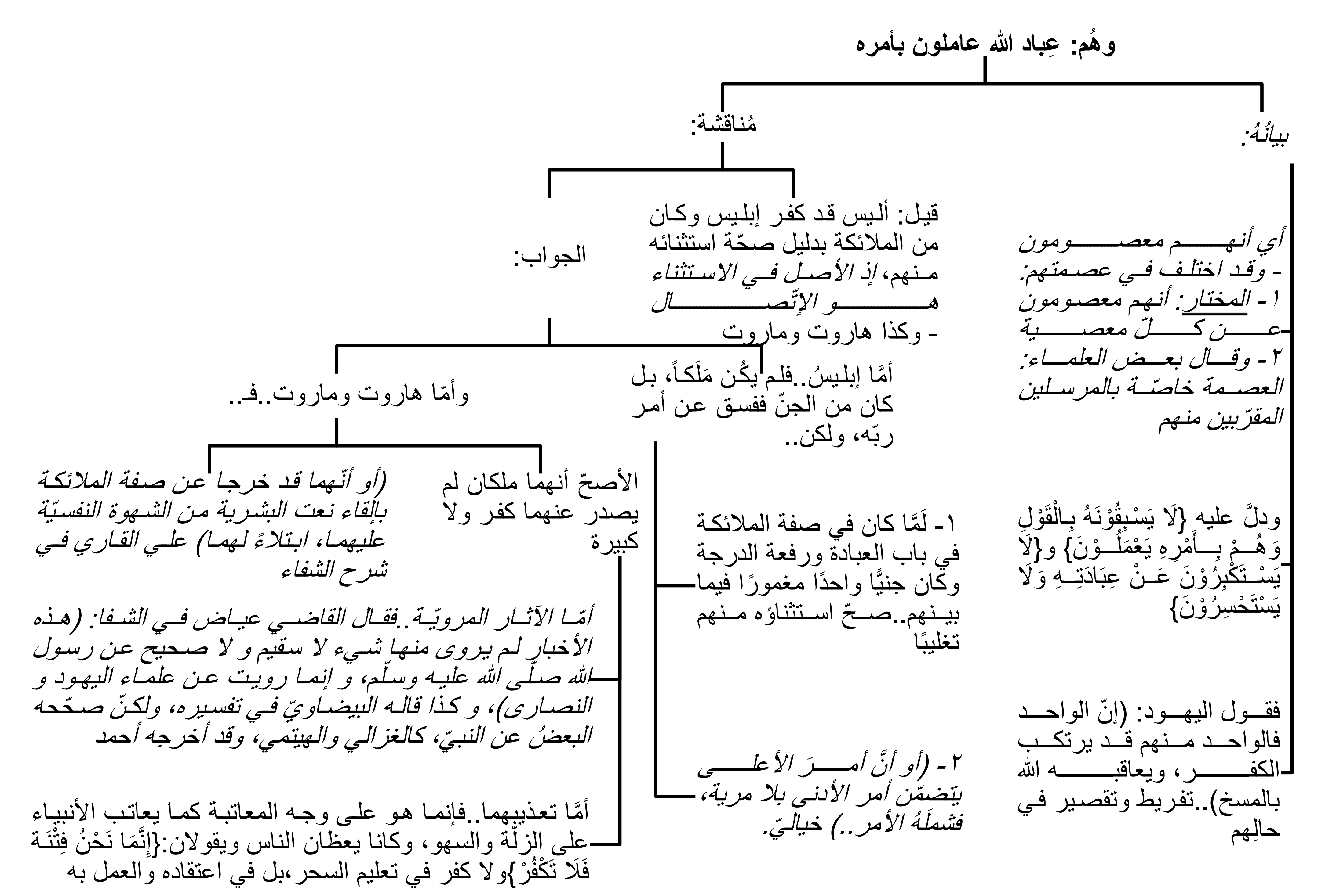


في الأرض:
١ - الخضر
٢ - إلياس

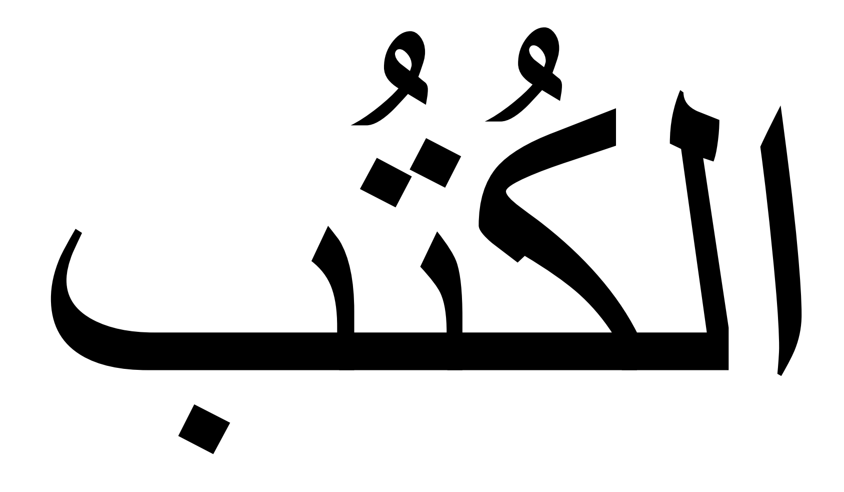
في السماء:
١ - عيسى
٢ - إدريس

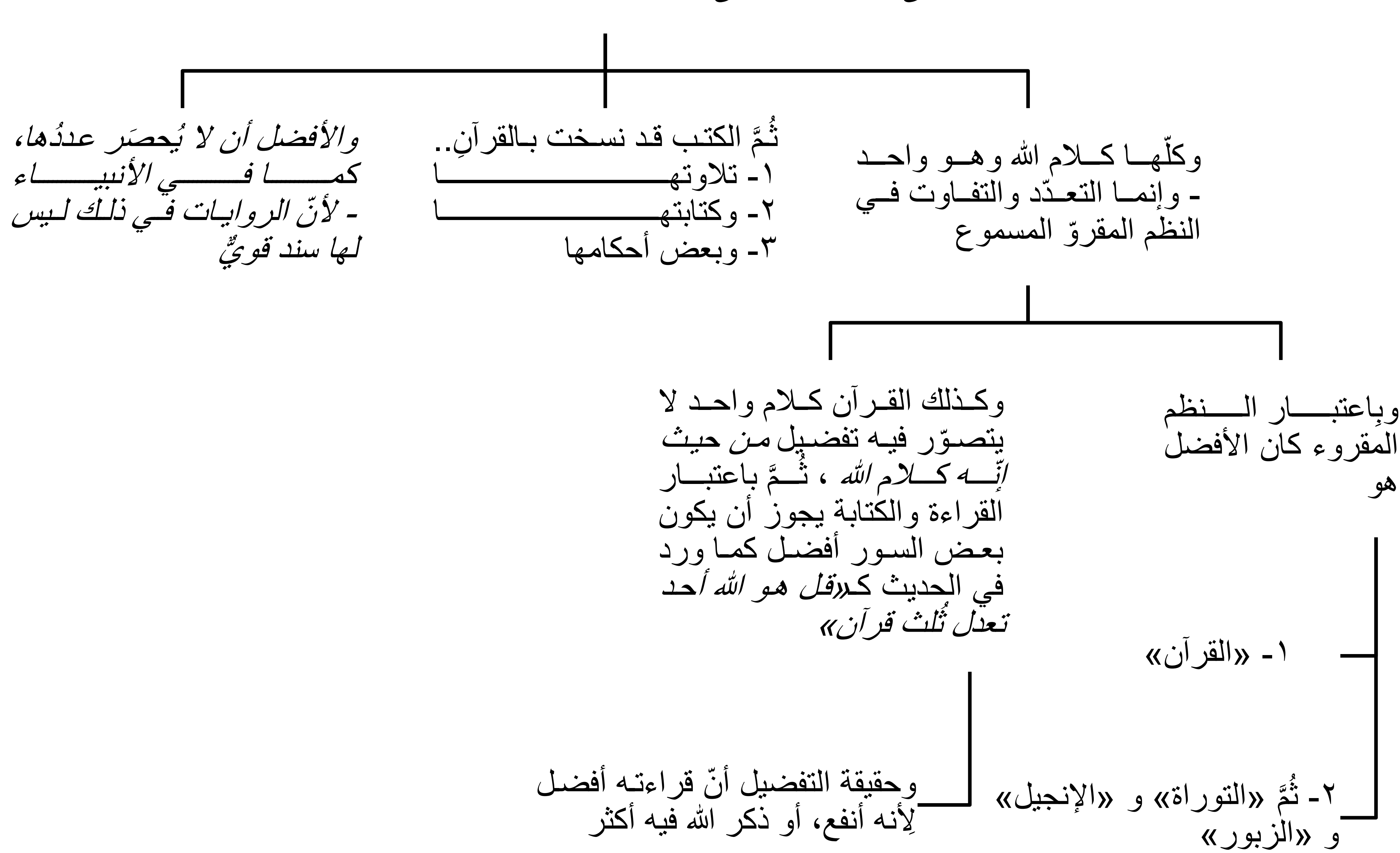
الملائكة


الملائكة
أصلُ الكلمةِ: جمع ملاك على الأصل، كالشمائل جمع شمال - والتاء لتأنيث الجمع وهو مقلوب مالك من الألوكة وهي الرسالة
(واختلف العقلاء في حقيقتهم
فذهب أكثر المسلمين إلى أنها: أجسام لطيفة قادرة على التشكّل بأشكال مختلفة
وزعم الحكمَاء أنها: جواهر مجرّدة مخالفة للنفوس الناطقة في الحقيقة، منقسمة إلى قسمين
قسم شأنهم الاستغراق في معرفة الحقّ والتنزّه عن الاشتغال بغيره - وهم العلّيون والملائكة المقرّبون
وقسم يدبّر الأمر من السماء إلى الأرض على ما سبق به القضاء - وهم المدبّرات أمرًا) تفسير البيضاويّ
ولا يوصفون بذكورة ولا أنوثة
إذ لَم يرد بذلك نقل ولا دلّ عليه عقل
أمَّا ما زعم عبدة الأصنام أنهم بنات الله..فمُحالٌ باطلٌ ردّه الله بآياتٍ مِنها:
١- {لَيُسَمُّوْنَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنْثَى ☼ وَ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ}
٢- {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِيْنَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوْا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُوْنَ}
٣- {أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِيْنَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُوْلُوْنَ قَوْلًا عَظِيْمًا}

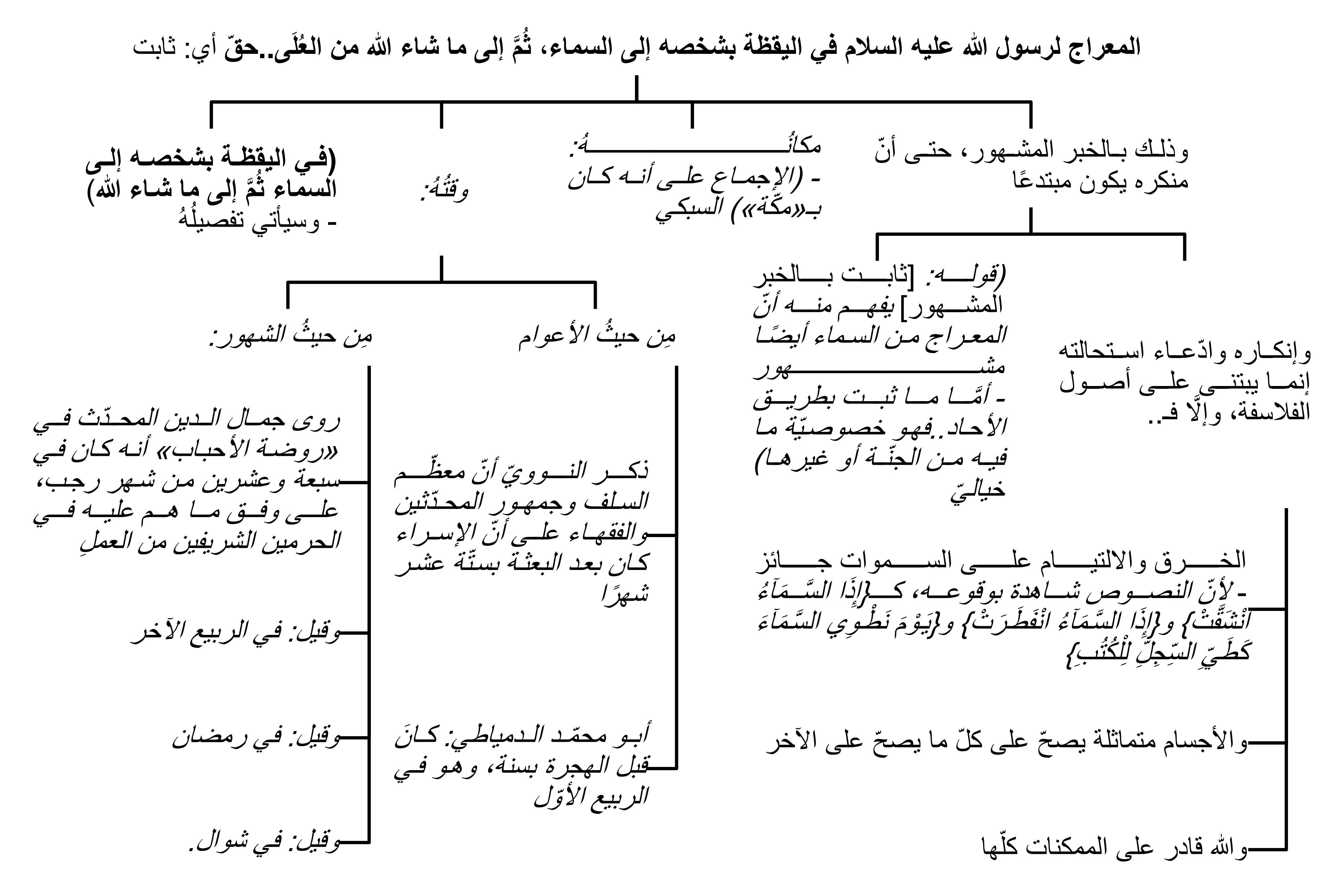


وهُم: عِباد الله عاملون بأمره
بيانُهُ:
أي أنهم معصومون
- وقد اختلف في عصمتهم:
١ - المختار: أنهم معصومون عن كلّ معصية
٢ - وقال بعض العلماء: العصمة خاصّة بالمرسلين المقرّبين منهم
ودلَّ عليه {لَا يَسْبِقُوْنَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُوْنَ} و{لَا يَسْتَكْبِرُوْنَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُوْنَ}
فقول اليهود: (إنّ الواحد فالواحد منهم قد يرتكب الكفر، ويعاقبه الله بالمسخ)..تفريط وتقصير في حالِهم
مُناقشة:
قيل: أليس قد كفر إبليس وكان من الملائكة بدليل صحّة استثنائه منهم، إذ الأصل في الاستثناء هو الإتّصال
- وكذا هاروت وماروت
الجواب:
أمَّا إبليسُ..فلم يكُن مَلَكاً، بل كان من الجنّ ففسق عن أمر ربّه، ولكن..
١- لَمَّا كان في صفة الملائكة في باب العبادة ورفعة الدرجة وكان جنيًّا واحدًا مغمورًا فيما بينهم..صحّ استثناؤه منهم تغليبًا
٢ - (أو أنَّ أمرَ الأعلى يتضمّن أمر الأدنى بلا مرية، فشملَهُ الأمر..) خياليّ.
وأمّا هاروت وماروت..فـ..
الأصحّ أنهما ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة
(أو أنّهما قد خرجا عن صفة الملائكة بإلقاء نعت البشرية من الشهوة النفسيّة عليهما، ابتلاءً لهما) على القاري في شرح الشفاء
أمّا الآثار المرويّة..فقال القاضي عياض في الشفا: (هذه الأخبار لم يروى منها شيء لا سقيم و لا صحيح عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، و إنما رويت عن علماء اليهود و النصارى)، و كذا قاله البيضاويّ في تفسيره، ولكنّ صحّحه البعضُ عن النبيّ، كالغزالي والهيتمي، وقد أخرجه أحمد
أمَّا تعذيبهما..فإنما هو على وجه المعاتبة كما يعاتب الأنبياء على الزلّة والسهو، وكانا يعظان الناس ويقولان:{إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ}ولا كفر في تعليم السحر،بل في اعتقاده والعمل به

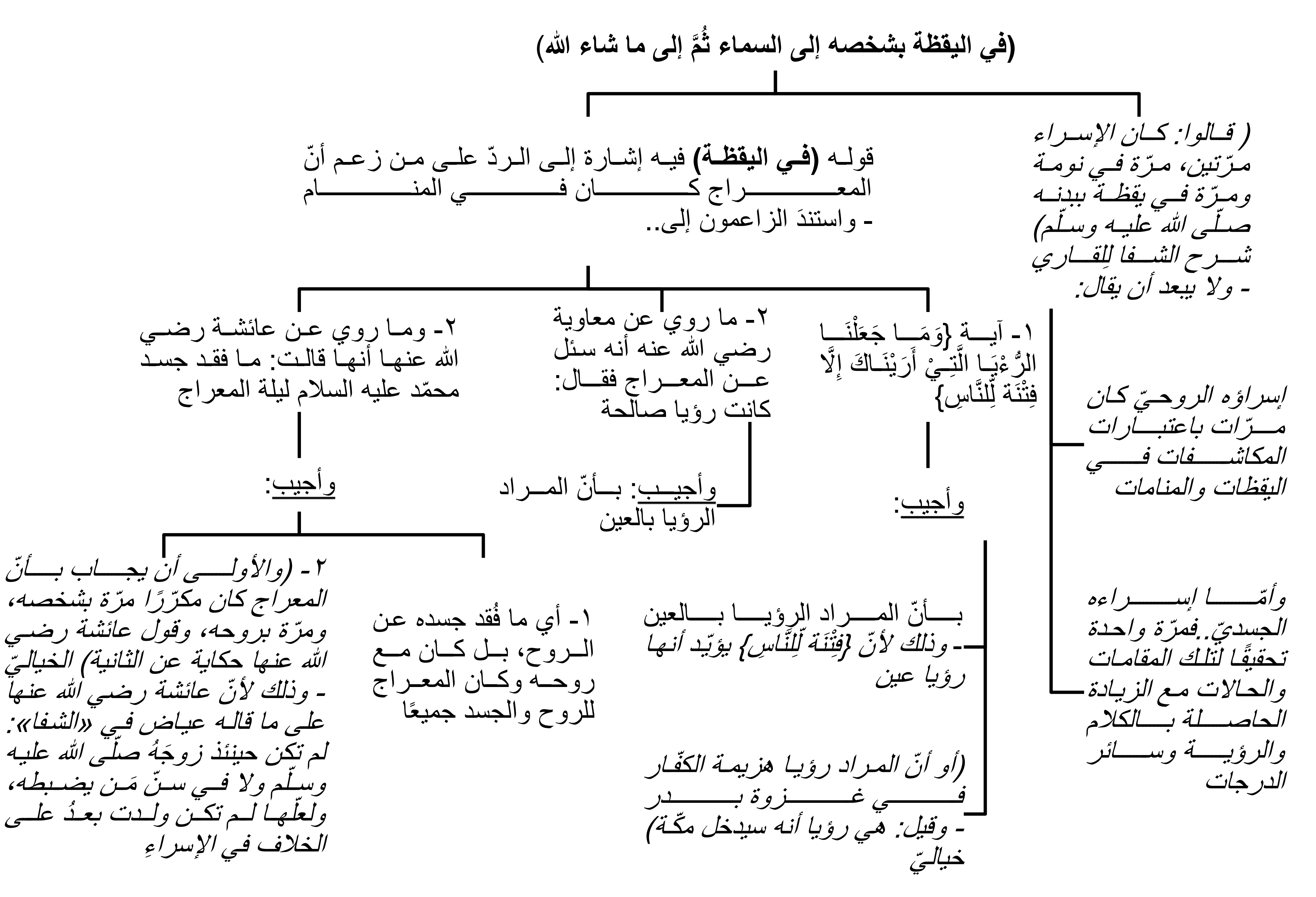

الْكُتُب


ولله تعالى كتب أنزلها على أنبيائه وبيَّنَ فيها أمرهُ ونهيَهُ ووعدَهُ ووعيدهُ
وكلّها كلام الله وهو واحد
- وإنما التعدّد والتفاوت في النظم المقروّ المسموع
ثُمَّ الكتب قد نسخت بالقرآنِ..
١- تلاوتها
٢- وكتابتها
٣- وبعض أحكامها
والأفضل أن لا يُحصَر عددُها، كما في الأنبياء
- لأنّ الروايات في ذلك ليس لها سند قويٌّ
وبِاعتبار النظم المقروء كان الأفضل هو
١- «القرآن»
٢- ثُمَّ «التوراة» و «الإنجيل» و «الزبور»
وكذلك القرآن كلام واحد لا يتصوّر فيه تفضيل من حيث إنّه كلام الله ، ثُمَّ باعتبار القراءة والكتابة يجوز أن يكون بعض السور أفضل كما ورد في الحديث كـ«قل هو الله أحد تعدل ثُلث قرآن»
وحقيقة التفضيل أنّ قراءته أفضل لِأنه أنفع، أو ذكر الله فيه أكثر

الْإِسْرَاءُ وَالْمِعرَاجُ



المعراج لرسول الله عليه السلام في اليقظة بشخصه إلى السماء، ثُمَّ إلى ما شاء الله من العُلَى..حقّ أي: ثابت
وذلك بالخبر المشهور، حتى أنّ منكره يكون مبتدعًا
مكانُهُ:
- (الإجماع على أنه كان بـ«مكّة») السبكي
وقتُهُ:
(في اليقظة بشخصه إلى السماء ثُمَّ إلى ما شاء الله)
- وسيأتي تفصيلُهُ
(قوله: [ثابت بالخبر المشهور] يفهم منه أنّ المعراج من السماء أيضًا مشهور
- أمَّا ما ثبت بطريق الأحاد..فهو خصوصيّة ما فيه من الجنّة أو غيرها) خياليّ
وإنكاره وادّعاء استحالته إنما يبتنى على أصول الفلاسفة، وإلَّا فـ..
مِن حيثُ الأعوام
مِن حيثُ الشهور:
ذكر النوويّ أنّ معظم السلف وجمهور المحدّثين والفقهاء على أنّ الإسراء كان بعد البعثة بستّة عشر شهرًا
أبو محمّد الدمياطي: كانَ قبل الهجرة بسنة، وهو في الربيع الأوّل
روى جمال الدين المحدّث في «روضة الأحباب» أنه كان في سبعة وعشرين من شهر رجب، على وفق ما هم عليه في الحرمين الشريفين من العملِ
وقيل: في الربيع الآخر
وقيل: في رمضان
وقيل: في شوال.
الخرق والالتيام على السموات جائز
- لأنّ النصوص شاهدة بوقوعه، كـ{إِذَا السَّمَآءُ انْشَقَّتْ} و{إِذَا السَّمَآءُ انْفَطَرَتْ} و{يَوْمَ نَطْوِي السَّمَآءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ}
والأجسام متماثلة يصحّ على كلّ ما يصحّ على الآخر
والله قادر على الممكنات كلّها


(في اليقظة بشخصه إلى السماء ثُمَّ إلى ما شاء الله)
(قالوا: كان الإسراء مرّتين، مرّة في نومة ومرّة في يقظة ببدنه صلّى الله عليه وسلّم) شرح الشفا للقاري
- ولا يبعد أن يقال:
إسراؤه الروحيّ كان مرّات باعتبارات المكاشفات في اليقظات والمنامات
وأمّا إسراءه الجسديّ. فمرّة واحدة تحقيقًا لتلك المقامات والحالات مع الزيادة الحاصلة بالكلام والرؤية وسائر الدرجات
قوله (في اليقظة) فيه إشارة إلى الردّ على من زعم أنّ المعراج كان في المنام
- واستندَ الزاعمون إلى..
١- آية {وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِيْ أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ}
وأجيب:
بأنّ المراد الرؤيا بالعين
- وذلك لأنّ {فِتْنَةً لِّلنَّاسِ} يؤيّد أنها رؤيا عين
(أو أنّ المراد رؤيا هزيمة الكفّار في غزوة بدر
- وقيل: هي رؤيا أنه سيدخل مكّة) خياليّ
٢- ما روي عن معاوية رضي الله عنه أنه سئل عن المعراج فقال: كانت رؤيا صالحة
وأجيب: بأنّ المراد الرؤيا بالعين
٢- وما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ما فقد جسد محمّد عليه السلام ليلة المعراج
وأجيب:
١- أي ما فُقد جسده عن الروح، بل كان مع روحه وكان المعراج للروح والجسد جميعًا
٢- (والأولى أن يجاب بأنّ المعراج كان مكرّرًا مرّة بشخصه، ومرّة بروحه، وقول عائشة رضي الله عنها حكاية عن الثانية) الخياليّ
- وذلك لأنّ عائشة رضي الله عنها على ما قاله عياض في «الشفا»: لم تكن حينئذ زوجَهُ صلّى الله عليه وسلّم ولا في سنّ مَن يضبطه، ولعلّها لم تكن ولدت بعدُ على الخلاف في الإسراءِ

(في اليقظة بشخصه إلى السماء ثُمَّ إلى ما شاء الله)

قولــــه: **«بشخصــه»**..إشــارة إلــى الــردّ علــى مــن زعم أنـه كـان للـروح فقــــــــــــــط

- ولا يخفـــــى أنّ المعـراج في المنام أو بالروح ليس مِمَّا ينكر كلّ الإنكـار، والكفـرة أنكروا أمر المعـراج غاية الإنكار، بل كثير مــن المســلمين قــد ارتدّوا بسبب ذلك

قولــــه: **«إلـــى السماء»**..إشارة إلى الردّ على من زعم أنّ المعراج في اليقظة لم يكــن إلّا إلـــى بيــت المقدس

(واستند الزاعمونا إلى أنَّــهُ هـو مـا نطـق بـه الكتاب، وهو *{سُبْحَانَ الَّذِيْ أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى} فجعـل إلـى المسـجد الأقصى غاية الإسراء الـذي وقـع التعجّـب وإظهار الكرامـة لـه، ولـو كـان الإسـراء بجسده إلى زائد على المســجد الأقصـــى لذكره فيكون أبلغ في المدح)* الشفا لعياض

قولــه: «ثُــمَّ إلــى مــا شاء الله »..إشارة إلى اختلاف أقوال السلف

فقيل: إلى الجنّة

وقيل: إلى العرش

وقيـــل: إلـــى فـــوق العرش

وقيــــل: إلـــــي طـــــرف العــــالم

- *(أي: نهاية عالم الأجسام التي ليس ورائها مكان ولا هواء بل العدم الصرف)* نبراس

ثُمَّ الصحيح أنه عليه السلام إنما رأى ربّه بفؤاده لا بعينه

وقـال النـوويّ فـي «شـرح مسـلم»: (الـراجح عنـد أكثـر العلمـاء أنَّــهُ صلّى الله عليـه وسلّم رأى ربّـه بعينـي رأسـه ليلـة الإسـراء، لحديث ابن عبّـاس وغيـره مِمَّـا تقـدّم، وإثبـات هـذا لا يأخذونـه إلّا بالسَـماع مـن رسـول الله صلّـى الله عليـه وسلّم، هـذا مِمَّا لا ينبغي أن يشكّ فيه)

الخلاصة:

الإسـراء وهـو مـن المسـجد الحـــرام إلـــى البيـــت المقدس..قطعيّ ثبت بالكتاب

- *فمن أنكره فهو كافرٌ*

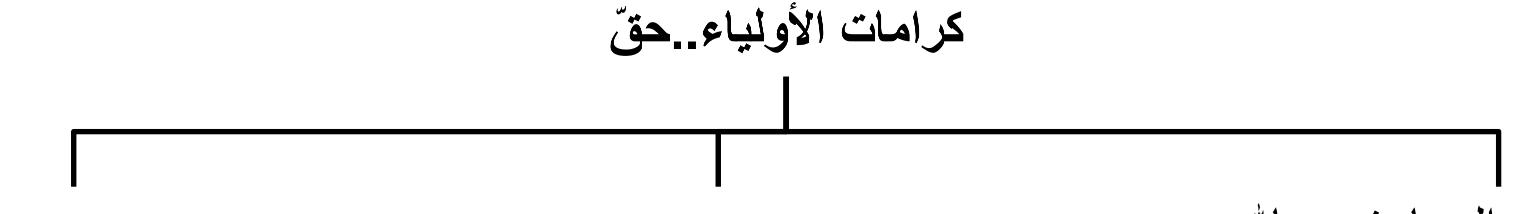
والمعـراج مـن الأرض إلـى الســـماء..مشــــــهور

- *فمن أنكره فهو ضالٌّ*

ومن السماء إلى الجنّة أو إلى العرش أو غير ذلك آحاد

كرامات الأولياء

كرامات الأولياء..حقّ



والــوليّ هــو: العــارف بــالله وصــفاتِهِ حســب مــا يمكــن، المواظـــب علـــى الطاعـــات، المجتنـب لِلمعاصـي، المُعـرض عــن الانهمــاك فـــي اللـــذّات والشهوات

قولـــــه: [والشـــــهوات] *أراد المباحـــــــــــــــات*

- (وأمّا الاجتناب عن كلّ ما يلذّ ويشـتهي..فلـيس مـن الطريقـة المحمّديـة، بل من فعل رهبان النصـارى والهنـود، وقـد صـحّ النهــي عنــه فــي الأحاديــث) نبراس

وكرامتــه: ظهــور أمــر خــارق للعــادة مــن قِبَلِــهِ غيــرِ مُقــارنٍ لدعوى النبوّة

(وهــو كرامــة للــوليّ وعلامــة لصـدق النبـيّ، فكرامــة التــابع كرامــة المتبــوع) شــرح الفقــه *الأكبر لِعليّ القاري*

فما..

لا يكــــون مقرونًــــا بالإيمــــان والعمــــل الصالح..يكون استدراجًا

أو يكون مقرونًا بدعوى النبوّة..فهو معجزة

والدليل على حقّيّة الكرامة:

١- مــا تــواتر مــن كثيــر مــن الصحابة ومن بعدهم بحيث لا يمكـن إنكـاره خصوصًـا الأمـر المشـترك وإن كانـت التفاصـيل آحادًا

٢- والكتـــاب نـــاطق بظهورهـــا من مريم

أنواع الكرامات

- فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة للوليّ مِن..

قطع المسافة البعيدة في المدّة القليلة

- كآتيان صاحب سليمان عليه السلام وهو آصف بن برخيا على الأشهر بعرش بلقيس قبل ارتداد الطرف مع بعد المسافة

والمشي على الماء

- كما نقل عن كثير من الأولياء

والطيران في الهواء

- كما نقل عن جعفر بن أبي طالب ولقمان السرخسيّ وغيرهما

روى الترمذيّ عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «رأيت جعفر يطير في الجنّة مع الملائكة»

- وفيه نظرٌ، إذ الكلام في الكرامة حال الحياة لا بعد الممات

وكلام الجماد والعجماء

أمّا كلام الجماد..فكما روي أنه كان بين يدي سلمَان وأبي الدرداء رضي الله عنهما قصعة فسبّحت وسمعا تسبيحها

وأمّا كلام العجماء..فقد رُوِي أنّ النبيّ عليه السلام قال: «بينما رجل يسوق بقرة قد حمل عليها إذا التفتت البقرة إليه وقالت: إنيّ لم أخلق لهذا، وإنما خلقت للحرث، فقال الناس: سبحان الله تتكلّم البقرة، فقال النبيّ عليه السلام: «آمنت بهذا»

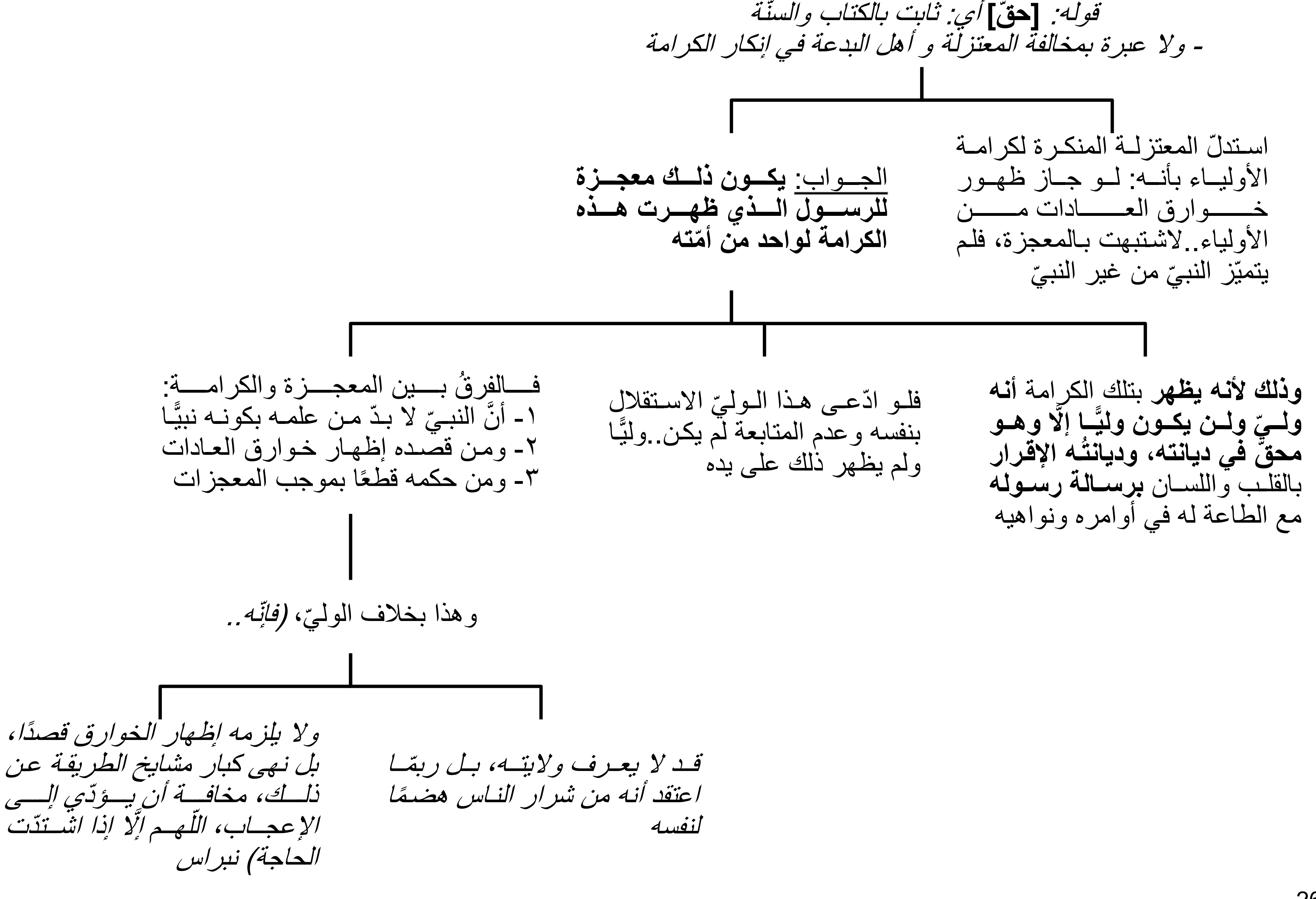
واندفاع المتوجّه من البلاء و كفاية المهم عن الأعداء وغير ذلك من الأشياء

كرؤية عمر رضي الله عنه وهو على المنبر في «المدينة»، جيشه بـ«نهاوند»، حتى قال لأمير جيشه: «يا سارية الجبل الجبل»، وسماع سارية كلامه مع بعد المسافة

وكشرب خالد السُّمَّ دُون تضرّر به

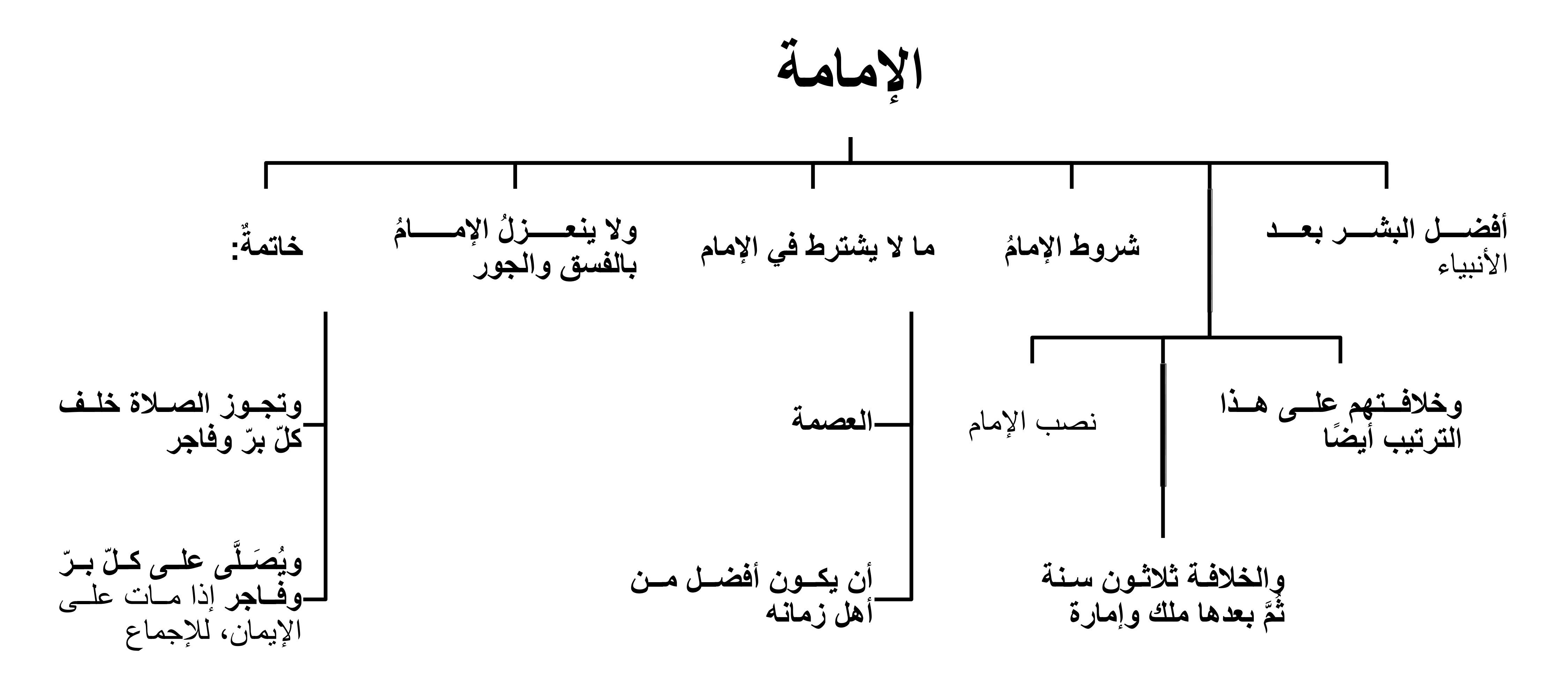
وظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة

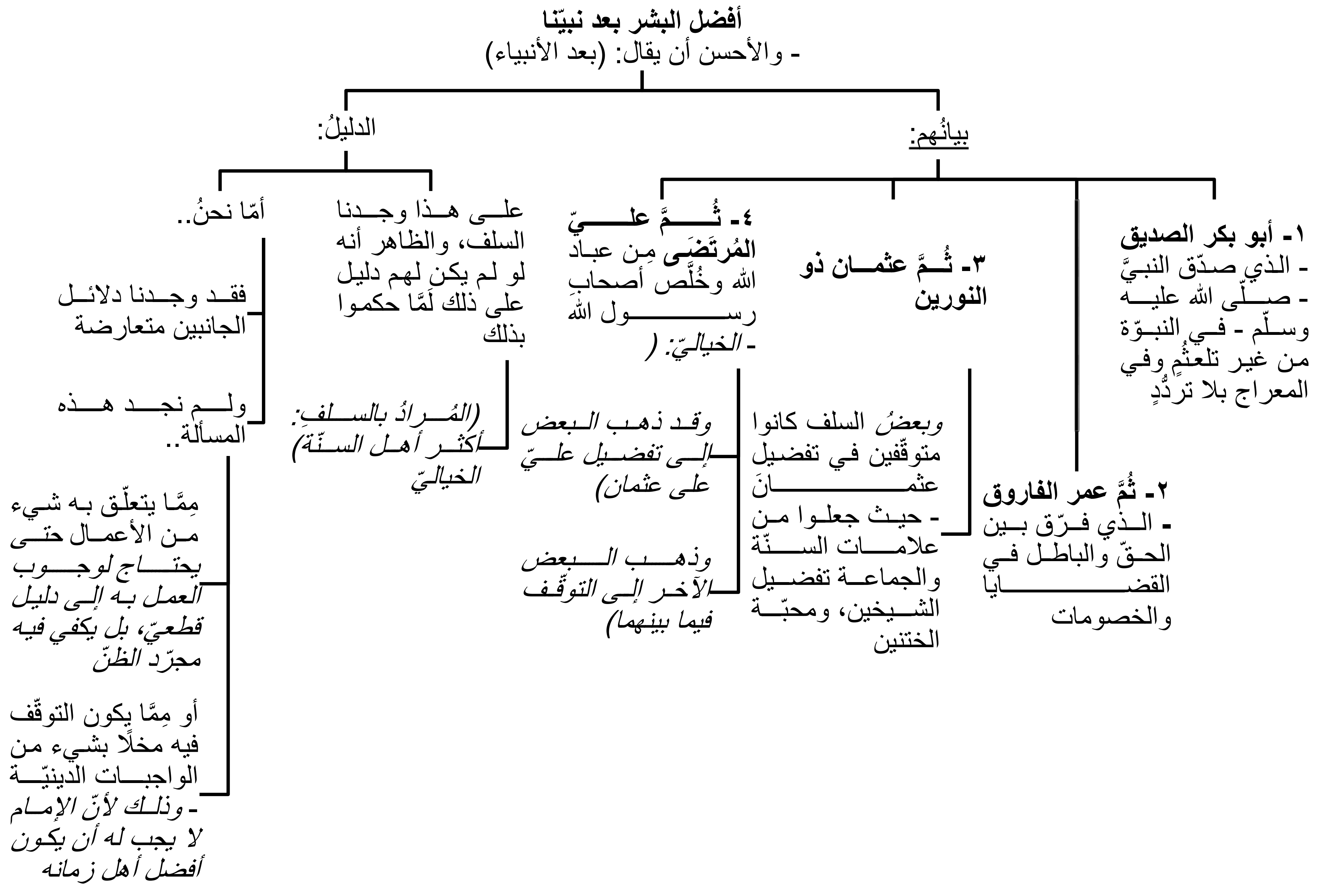
- كما في حقّ مريم، فإنّه قال الله: {كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ}


قوله: **[حقّ]** *أي: ثابت بالكتاب والسنّة*
- ولا عبرة بمخالفة المعتزلة و أهل البدعة في إنكار الكرامة
استدلّ المعتزلة المنكرة لكرامة الأولياء بأنه: لو جاز ظهور خوارق العادات من الأولياء..لاشتبهت بالمعجزة، فلم يتميّز النبيّ من غير النبيّ
الجواب: **يكون ذلك معجزة للرسول الذي ظهرت هذه الكرامة لواحد من أمّته**
وذلك لأنه يظهر بتلك الكرامة **أنه وليّ ولن يكون وليًّا إلّا وهو محقّ في ديانته، وديانتُه الإقرار** بالقلب واللسان **برسالة رسوله** مع الطاعة له في أوامره ونواهيه
فلو ادّعى هذا الوليّ الاستقلال بنفسه وعدم المتابعة لم يكن..وليًّا ولم يظهر ذلك على يده
فالفرقُ بين المعجزة والكرامة:
١- أنَّ النبيّ لا بدّ من علمه بكونه نبيًّا
٢- ومن قصده إظهار خوارق العادات
٣- ومن حكمه قطعًا بموجب المعجزات
وهذا بخلاف الوليّ، *(فإنّه..*
قد لا يعرف ولايته، بل ربمّا اعتقد أنه من شرار الناس هضمًا لنفسه
ولا يلزمه إظهار الخوارق قصدًا، بل نهى كبار مشايخ الطريقة عن ذلك، مخافة أن يؤدّي إلى الإعجاب، اللّهم إلَّا إذا اشتدّت الحاجة) نبراس



(مسألة الإمامة ليست من الأصول التي يجب على كلّ مكلّف معرفتها عند أهل السنّة والجماعة - لكن لَمَّا جعلها الشيعةُ من الأصول وزعموا فيها أمورًا مخالفة لمذهب الجمهور..جرت عادة المتكلّمين بإيرادها في ذيل النبوّات حفظًا لعقائد عامّة المسلمين) شرح العقائد العضدية


الإمامة
أفضل البشر بعد الأنبياء
وخلافتهم على هذا الترتيب أيضًا
نصب الإمام
والخلافة ثلاثون سنة ثُمَّ بعدها ملك وإمارة
شروط الإمامُ
ما لا يشترط في الإمام
العصمة
أن يكون أفضل من أهل زمانه
ولا ينعزلُ الإمامُ بالفسق والجور
خاتمةٌ:
وتجوز الصلاة خلف كلّ برّ وفاجر
ويُصَلَّى على كلّ برّ وفاجر إذا مات على الإيمان، للإجماع


أفضل البشر بعد نبيّنا
- والأحسن أن يقال: (بعد الأنبياء)
بيانُهم:
الدليلُ:
١- أبو بكر الصديق
- الذي صدّق النبيَّ - صلّى الله عليه وسلّم - في النبوّة من غير تلعثُمٍ وفي المعراج بلا تردُّدٍ
٢- ثُمَّ عمر الفاروق
- الذي فرّق بين الحقّ والباطل في القضايا والخصومات
٣- ثُمَّ عثمان ذو النورين
وبعضُ السلف كانوا متوقّفين في تفضيل عثمانَ
- حيث جعلوا من علامات السنّة والجماعة تفضيل الشيخين، ومحبّة الختنين
٤- ثُمَّ عليّ المُرتَضَى مِن عباد الله وخُلَّص أصحابِ رسول اللهِ
- الخياليّ: (
وقد ذهب البعض إلى تفضيل عليّ على عثمان)
وذهب البعض الآخر إلى التوقّف فيما بينهما)
على هذا وجدنا السلف، والظاهر أنه لو لم يكن لهم دليل على ذلك لَمَّا حكموا بذلك
(المُرادُ بالسلفِ: أكثر أهل السنّة) الخياليّ
أمّا نحنُ..
فقد وجدنا دلائل الجانبين متعارضة
ولم نجد هذه المسألة..
مِمَّا يتعلّق به شيء من الأعمال حتى يحتاج لوجوب العمل به إلى دليل قطعيّ، بل يكفي فيه مجرّد الظنّ
أو مِمَّا يكون التوقّف فيه مخلًا بشيء من الواجبات الدينيّة
- وذلك لأنّ الإمام لا يجب له أن يكون أفضل أهل زمانه

وخلافتهم على هذا الترتيب أيضًا

خلافتُهُم أي: نيابتهم عن الرسول في إقامة الدين بحيث يجب على كافّة الأمم الاتّباع

بيانُ ذلك:

١- لأنّ الصحابة قد اجتمعوا يوم توفيّ رسول الله عليه السلام في سقيفة بني ساعدة، واستقرّ رأيُهم بعد المشاورة والمنازعة على خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وأجمعوا على ذلك

(والمنازعةُ كانت بين المهاجرين والأنصار - فقال الأنصار للمهاجرين: «منّا أمير و منكم أمير»، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «يا معشر الأنصار أ لستم تعلمون أنّ رسول الله قد أمر أبا بكر أن يؤمّ الناس، فأيّكم تطيّب نفسه أن يتقدّم أبا بكر؟»، فقالت الأنصار: «نعوذ بالله أن نتقدّم أبا بكر»، واحتجّ أبوبكر رضي الله عنه عليهم بقوله صلّى الله عليه وسلّم: «الأيّمة من قريش») تاريخ الخلفاء

وقد بايعه عليّ رضي الله عنه على رءوس الأشهاد بعد توقّفٍ كان منه

- فلو كان في حقِ عليٍ نصٌّ كما زعمت الشيعةُ..لما بايَعَ

ولو لم تكن الخلافة حقًّا لأبي بكرِ..لَمَا اتّفق عليه الصحابة - وكيف يُتَصَوَّرُ في حقّ أصحاب رسول الله عليه السلام الاتّفاق على الباطل وترك العمل بالنصّ

٢- ثُمَّ إنّ أبا بكر لَمَّا يئس من حياته..دعا عثمان وأملى عليه كتاب عهدِهِ لِعُمَر رضي الله عنهم - فلَمَّا كتب..ختم الصحيفة وأخرجها إلى الناس وأمرهم أن يبايعوا لمن في الصحيفة، فبايعوا

٣- ثُمَّ استُشهِدَ عُمَرُ رضي الله عنه وتَرَكَ الخلافةَ شُورَى بين ستّة:

وهُم:
١- عثمان
٢- وعليّ
٣- وعبد الرحمن بن عوف
٤- وطلحة
٥- والزبير
٦- وسعد بن أبي وقاص

ثُمَّ فوّض الأمر خمستهم إلى عبد الرحمن بن عوف ورضوا بحكمه، فاختار عثمان وبايعه بمحضر من الصحابة فبايعوه وانقادوا لأوامره وصلوا معه الجمع والأعياد مع *أنّ صلاة الجمعة والعيدين لا تجوز إلّا خلف خليفة الإسلام أو مأذونه*، فكان إجماعًا

٤- ثُمَّ استُشهِدَ عُثمانُ وترك الأمر مهملًا

فأجمع كبار المهاجرين والأنصار على عليّ رضي الله عنه، والتمسوا منه قبول الخلافة، وبايعوه لِما كان أفضل أهل عصره وأولاهم بالخلافة

وما وقع من المخالفات والمحاربات لَم يكن من نزاع في خلافته بل عن خطأ في الاجتهاد

والخلافة ثلاثون سنة ثُمَّ بعدها ملك وإمارة

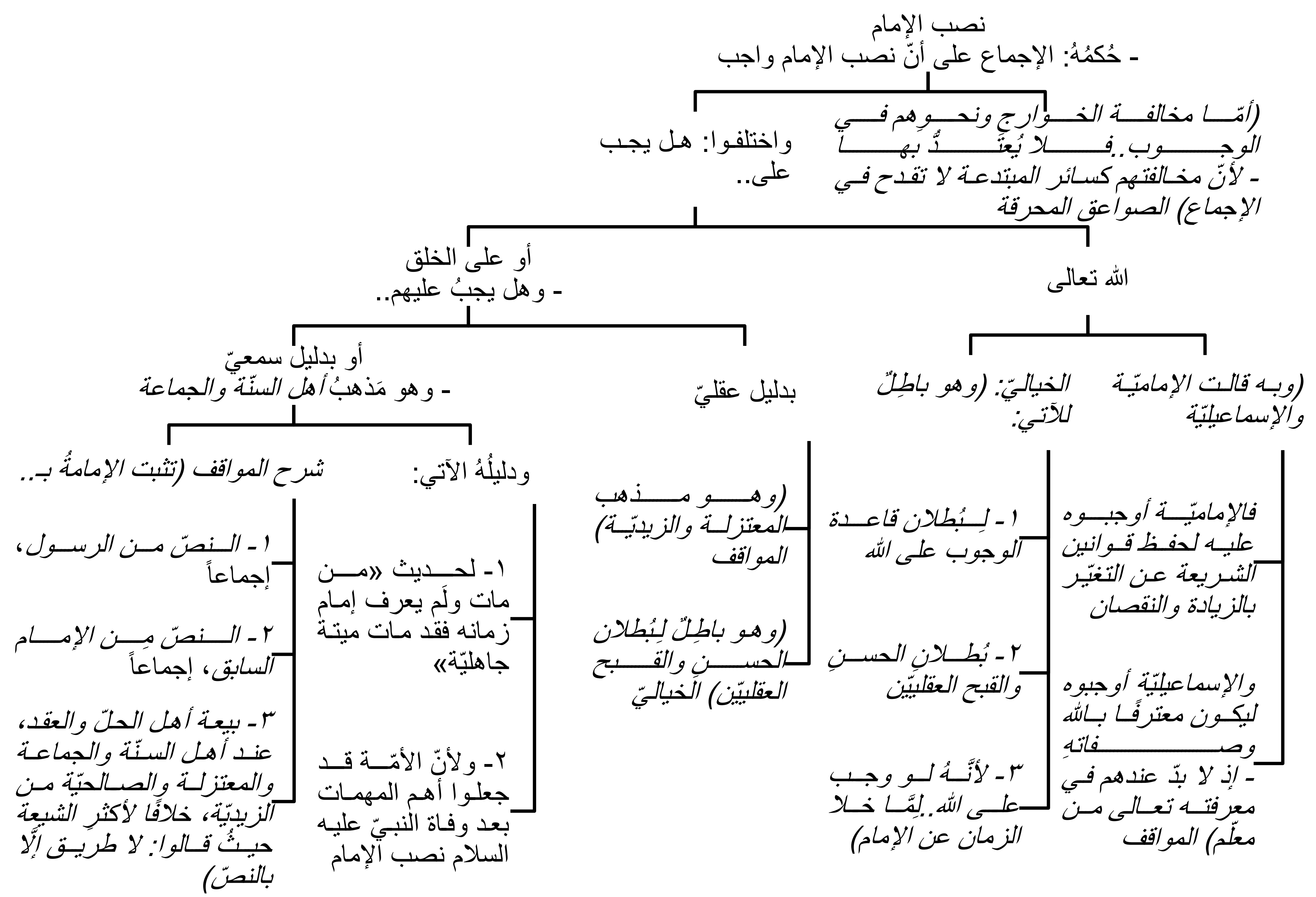
وذلـك لحـديث «الخلافـة بعـدي ثلاثون سنة ثُمَّ يصير بعدها ملكًا عضوضًا»

وقد استُشهِدَ عليٌّ رضي الله عنه على رأس ثلاثين سنة من وفاة رسول الله عليه السلام

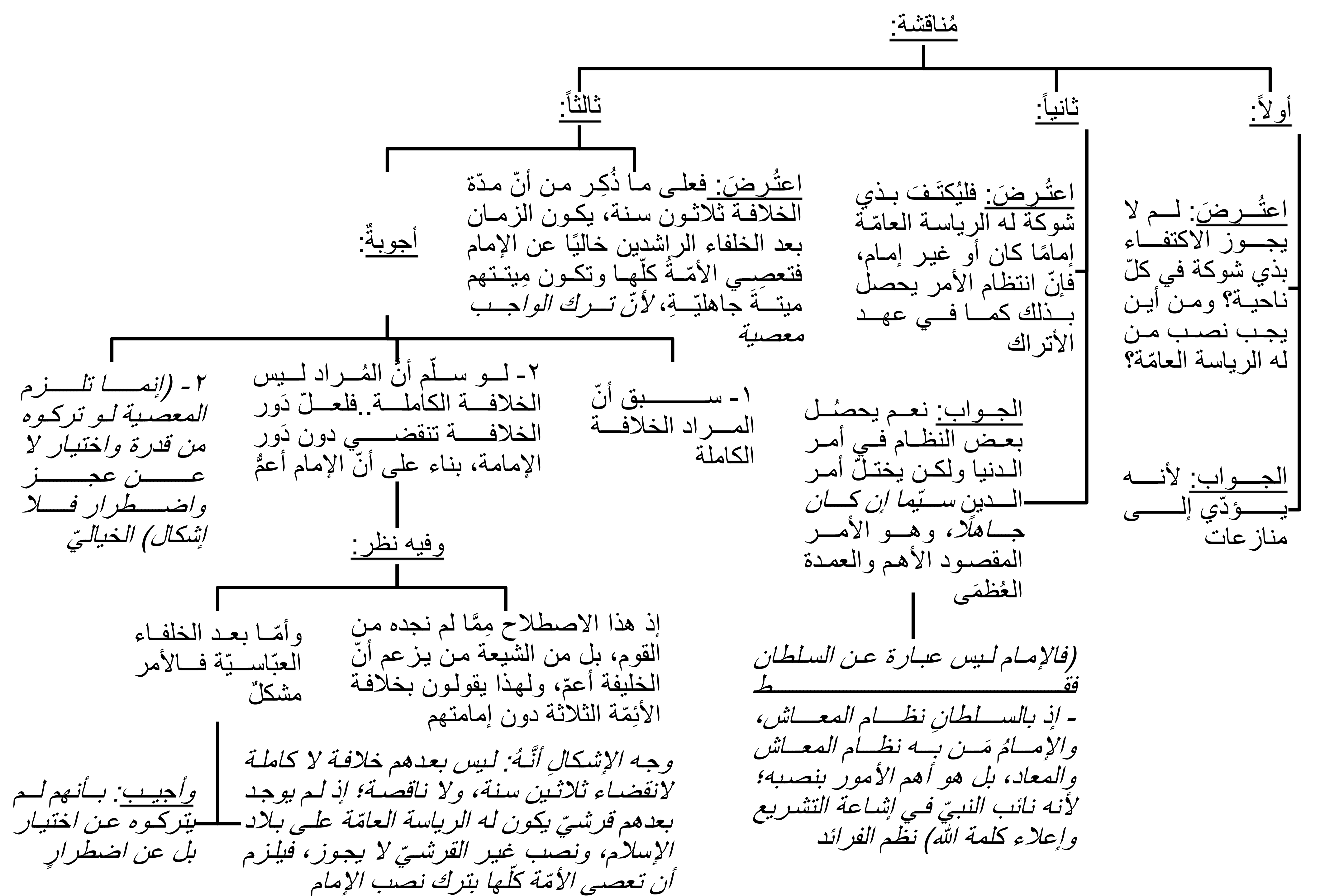
(وهذا تقريب، والتحقيق أنه كان بعد عليّ رضي الله عنه نحو ستّة أشهر باقية من ثلثين سنة، وهي مدّة خلافة الحسن بن عليّ رضي الله عنهما
- وكان كمال ثلاثين عند تسليم الحسن رضي الله عنه الخلافة إلى معاوية رضي الله عنه) نبراس

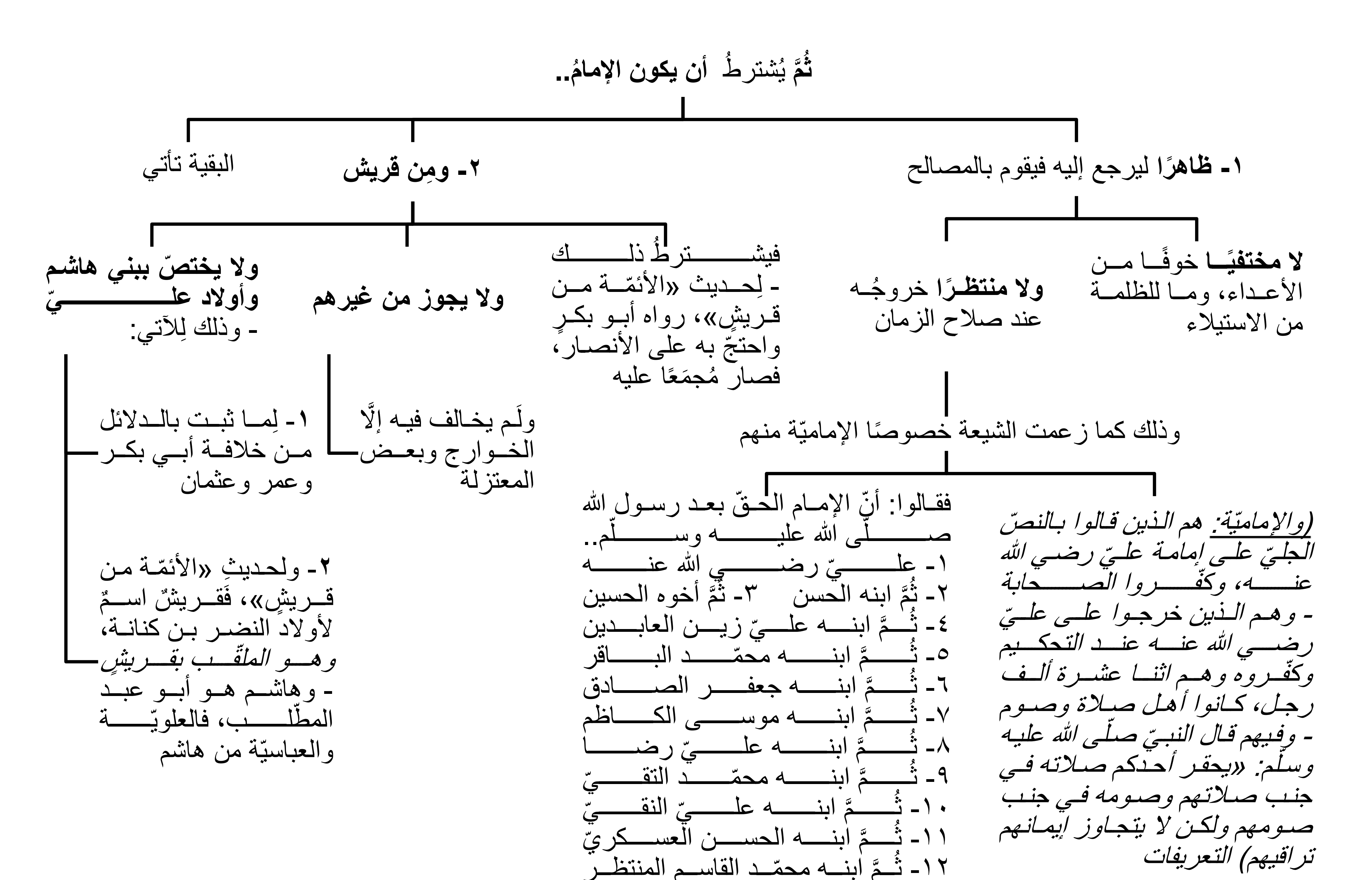
ولِذا فمُعاوية ومَن بعده لا يكونون خُلفاء بل ملوكًا وأمراءَ

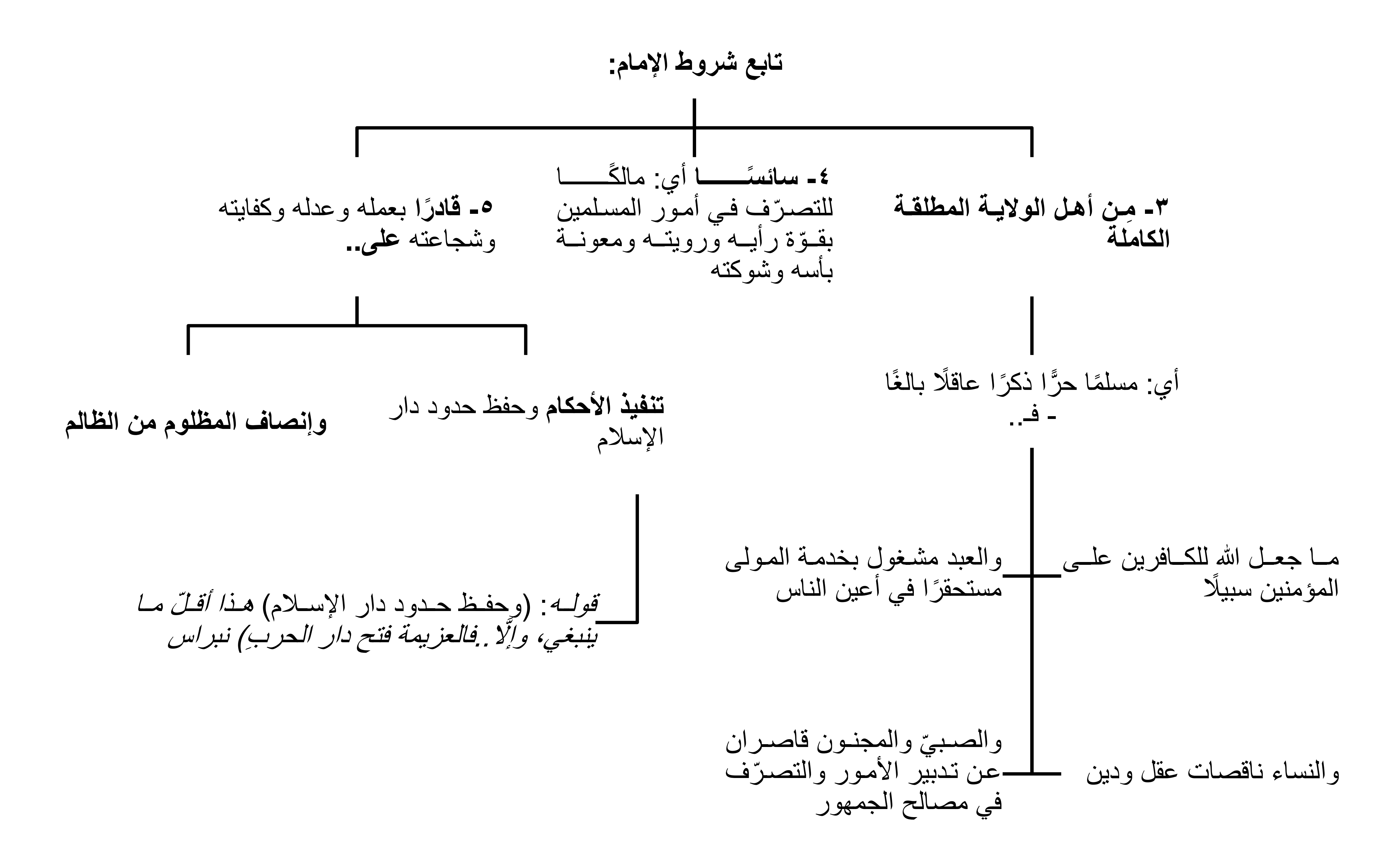
هذا مشكل؛ لأنّ أهل الحلّ والعقد من الأمّة قد كانوا متّفقين على خلافة الخلفاء العبّاسيّة، وبعض المَرْوَانيّة كعمر بن عبد العزيز مثلًا
- ولعلّ المراد أنّ الخلافة الكاملة التي لا يشوبُها شيء من المخالفة، وميل عن المتابعة..تكون ثلاثين سنة، وبعدها قد تكون وقد لا تكون

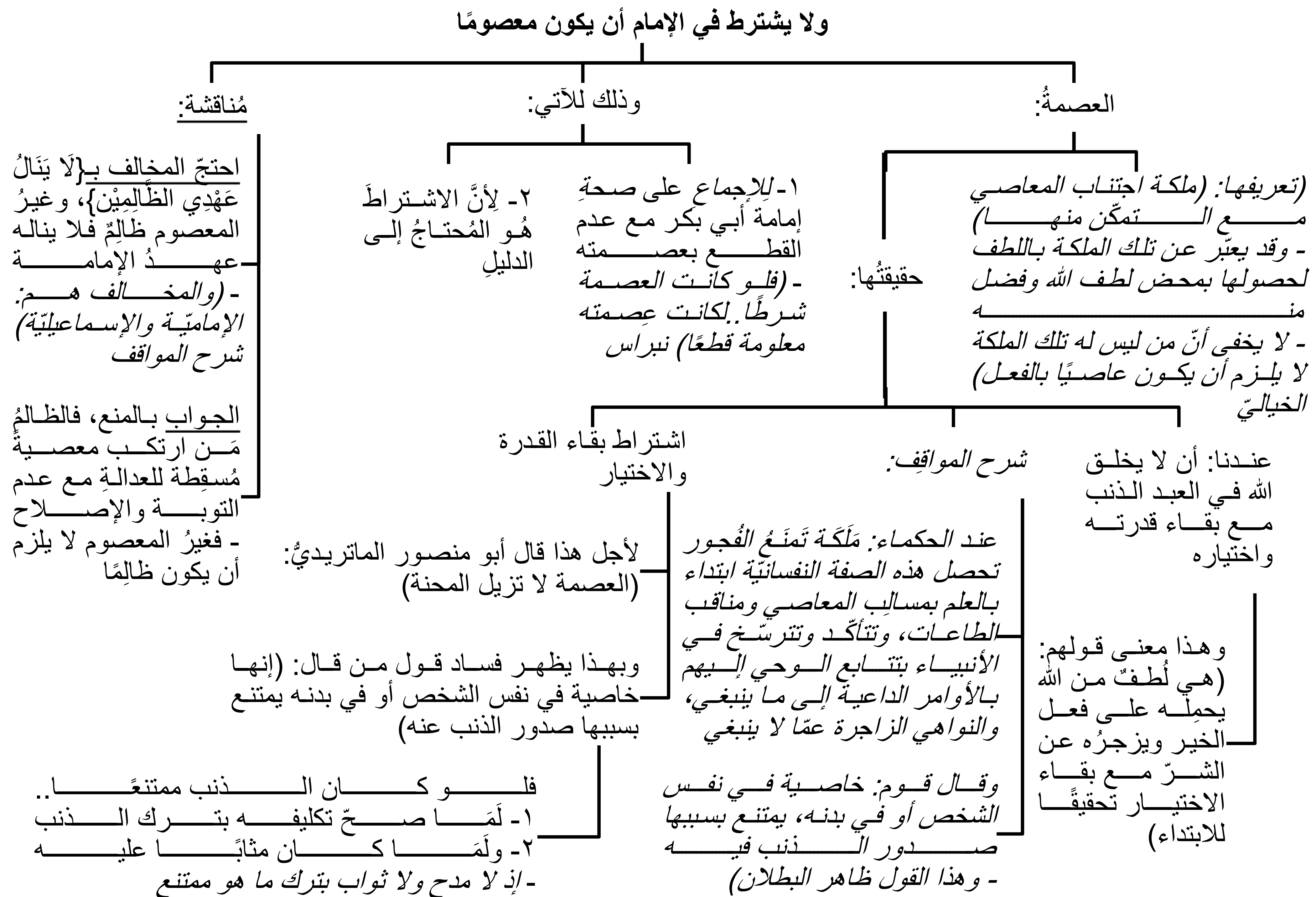


نصب الإمام
- حُكمُهُ: الإجماع على أنّ نصب الإمام واجب
(أمّا مخالفة الخوارج ونحوِهم في الوجوب.. فلا يُعتَدُّ بها - لأنّ مخالفتهم كسائر المبتدعة لا تقدح في الإجماع) الصواعق المحرقة
واختلفوا: هل يجب على..
الله تعالى
أو على الخلق
- وهل يجبُ عليهم..
(وبه قالت الإماميّة والإسماعيليّة
الخياليّ: (وهو باطِلٌ للآتي:
بدليل عقليّ
أو بدليل سمعيّ
- وهو مَذهبُ أهل السنّة والجماعة
فالإماميّة أوجبوه عليه لحفظ قوانين الشريعة عن التغيّر بالزيادة والنقصان
والإسماعيليّة أوجبوه ليكون معترفًا بالله وصفاتِهِ
- إذ لا بدّ عندهم في معرفته تعالى من معلّم) المواقف
١ - لِبُطلان قاعدة الوجوب على الله
٢ - بُطلانِ الحسنِ والقبح العقليّين
٣ - لأنّهُ لو وجب على الله.. لَمَّا خلا الزمان عن الإمام)
(وهو مذهب المعتزلة والزيديّة) المواقف
(وهو باطِلٌ لِبُطلان الحسنِ والقبح العقليّين) الخياليّ
ودليلُهُ الآتي:
١- لحديث «من مات ولَم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهليّة»
٢- ولأنّ الأمّة قد جعلوا أهم المهمات بعد وفاة النبيّ عليه السلام نصب الإمام
شرح المواقف (تثبت الإمامةُ بـ..
١ - النصّ من الرسول، إجماعاً
٢ - النصّ مِن الإمام السابق، إجماعاً
٣ - بيعة أهل الحلّ والعقد، عند أهل السنّة والجماعة والمعتزلة والصالحيّة من الزيديّة، خلافًا لأكثرِ الشيعة حيثُ قالوا: لا طريق إلّا بالنصّ)


مُناقشة:
أولاً:
اعتُرِضَ: لم لا يجوز الاكتفاء بذي شوكة في كلّ ناحية؟ ومن أين يجب نصب من له الرياسة العامّة؟
الجواب: لأنه يؤدّي إلى منازعات
ثانياً:
اعتُرِضَ: فليُكتَفَ بذي شوكة له الرياسة العامّة إمامًا كان أو غير إمام، فإنّ انتظام الأمر يحصل بذلك كما في عهد الأتراك
الجواب: نعم يحصُل بعض النظام في أمر الدنيا ولكن يختلّ أمر الدين سيّما إن كان جاهلًا، وهو الأمر المقصود الأهم والعمدة العُظمَى
(فالإمام ليس عبارة عن السلطان فقط
- إذ بالسلطانِ نظام المعاش، والإمامُ مَن به نظام المعاش والمعاد، بل هو أهم الأمور بنصبه؛ لأنه نائب النبيّ في إشاعة التشريع وإعلاء كلمة الله) نظم الفرائد
ثالثاً:
اعتُرِضَ: فعلى ما ذُكِر من أنّ مدّة الخلافة ثلاثون سنة، يكون الزمان بعد الخلفاء الراشدين خاليًا عن الإمام فتعصِي الأمّةُ كلّها وتكون مِيتتهم ميتةَ جاهليّةِ، لأنّ ترك الواجب معصية
أجوبةٌ:
١- سبق أنّ المراد الخلافة الكاملة
٢- لو سلّم أنّ المُراد ليس الخلافة الكاملة..فلعلّ دَور الخلافة تنقضي دون دَور الإمامة، بناء على أنّ الإمام أعمُّ
وفيه نظر:
إذ هذا الاصطلاح مِمَّا لم نجده من القوم، بل من الشيعة من يزعم أنّ الخليفة أعمّ، ولهذا يقولون بخلافة الأئمّة الثلاثة دون إمامتهم
وأمّا بعد الخلفاء العبّاسيّة فالأمر مشكلٌ
وجه الإشكالِ أنَّهُ: ليس بعدهم خلافة لا كاملة لانقضاء ثلاثين سنة، ولا ناقصة؛ إذ لم يوجد بعدهم قرشيّ يكون له الرياسة العامّة على بلاد الإسلام، ونصب غير القرشيّ لا يجوز، فيلزم أن تعصي الأمّة كلّها بترك نصب الإمام
وأجيب: بأنهم لم يتركوه عن اختيار بل عن اضطرارٍ
٢- (إنما تلزم المعصية لو تركوه من قدرة واختيار لا عن عجز واضطرار فلا إشكال) الخياليّ


ثُمَّ يُشترطُ أن يكون الإمامُ..
١- ظاهرًا ليرجع إليه فيقوم بالمصالح
٢- ومِن قريش
البقية تأتي
لا مختفيًا خوفًا من الأعداء، وما للظلمة من الاستيلاء
ولا منتظرًا خروجُه عند صلاح الزمان
وذلك كما زعمت الشيعة خصوصًا الإماميّة منهم
(والإماميّة: هم الذين قالوا بالنصّ الجليّ على إمامة عليّ رضي الله عنه، وكفّروا الصحابة - وهم الذين خرجوا على عليّ رضي الله عنه عند التحكيم وكفّروه وهم اثنا عشرة ألف رجل، كانوا أهل صلاة وصوم - وفيهم قال النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: «يحقر أحدكم صلاته في جنب صلاتهم وصومه في جنب صومهم ولكن لا يتجاوز إيمانهم تراقيهم) التعريفات
فقالوا: أنّ الإمام الحقّ بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم..
١- عليّ رضي الله عنه
٢- ثُمَّ ابنه الحسن ٣- ثُمَّ أخوه الحسين
٤- ثُمَّ ابنه عليّ زين العابدين
٥- ثُمَّ ابنه محمّد الباقر
٦- ثُمَّ ابنه جعفر الصادق
٧- ثُمَّ ابنه موسى الكاظم
٨- ثُمَّ ابنه عليّ رضا
٩- ثُمَّ ابنه محمّد التقيّ
١٠- ثُمَّ ابنه عليّ النقيّ
١١- ثُمَّ ابنه الحسن العسكريّ
١٢- ثُمَّ ابنه محمّد القاسم المنتظر المهديّ
فيشترطُ ذلك - لِحديث «الأئمّة من قريشٍ»، رواه أبو بكرٍ واحتجّ به على الأنصار، فصار مُجمَعًا عليه
ولا يجوز من غيرهم
ولَم يخالف فيه إلّا الخوارج وبعض المعتزلة
ولا يختصّ ببني هاشم وأولاد عليّ - وذلك لِلآتي:
١- لِما ثبت بالدلائل من خلافة أبي بكر وعمر وعثمان
٢- ولحديثِ «الأئمّة من قريشٍ»، فَقريشٌ اسمٌ لأولاد النضر بن كنانة، وهو الملقّب بقريشٍ - وهاشم هو أبو عبد المطّلب، فالعلويّة والعباسيّة من هاشم


تابع شروط الإمام:
٣- مِن أهل الولاية المطلقة الكاملة
أي: مسلمًا حرًّا ذكرًا عاقلًا بالغًا - فـ..
ما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلًا
والعبد مشغول بخدمة المولى مستحقرًا في أعين الناس
والنساء ناقصات عقل ودين
والصبيّ والمجنون قاصران عن تدبير الأمور والتصرّف في مصالح الجمهور
٤- سائسًا أي: مالكًا للتصرّف في أمور المسلمين بقوّة رأيه ورويته ومعونة بأسه وشوكته
٥- قادرًا بعمله وعدله وكفايته وشجاعته على..
تنفيذ الأحكام وحفظ حدود دار الإسلام
وإنصاف المظلوم من الظالم
قوله: (وحفظ حدود دار الإسلام) هذا أقلّ ما ينبغي، وإلّا..فالعزيمة فتح دار الحربِ) نبراس


ولا يشترط في الإمام أن يكون معصومًا
العصمةُ:
(تعريفها: (ملكة اجتناب المعاصي مع التمكّن منها)
- وقد يعبّر عن تلك الملكة باللطف لحصولها بمحض لطف الله وفضله منه
- لا يخفى أنّ من ليس له تلك الملكة لا يلزم أن يكون عاصيًا بالفعل) الخياليّ
حقيقتُها:
عندنا: أن لا يخلق الله في العبد الذنب مع بقاء قدرته واختياره
وهذا معنى قولهم: (هي لُطفٌ من الله يحمِله على فعل الخير ويزجرُه عن الشرّ مع بقاء الاختيار تحقيقًا للابتداء)
شرح المواقِف:
عند الحكماء: مَلَكَة تَمنَعُ الفُجور تحصل هذه الصفة النفسانيّة ابتداء بالعلم بمسالِب المعاصي ومناقب الطاعات، وتتأكّد وتترسّخ في الأنبياء بتتابع الوحي إليهم بالأوامر الداعية إلى ما ينبغي، والنواهي الزاجرة عمّا لا ينبغي
وقال قوم: خاصية في نفس الشخص أو في بدنه، يمتنع بسببها صدور الذنب فيه
- وهذا القول ظاهر البطلان)
اشتراط بقاء القدرة والاختيار
لأجل هذا قال أبو منصور الماتريديُّ: (العصمة لا تزيل المحنة)
وبهذا يظهر فساد قول من قال: (إنها خاصية في نفس الشخص أو في بدنه يمتنع بسببها صدور الذنب عنه)
فلو كان الذنب ممتنعًا..
١- لَمَا صحّ تكليفه بترك الذنب
٢- ولَمَا كان مثابًا عليه
- إذ لا مدح ولا ثواب بترك ما هو ممتنع
وذلك للآتي:
١- للإجماع على صحةِ إمامة أبي بكر مع عدم القطع بعصمته
- (فلو كانت العصمة شرطًا..لكانت عِصمته معلومة قطعًا) نبراس
٢- لِأنَّ الاشتراطَ هُو المُحتاجُ إلى الدليلِ
مُناقشة:
احتجّ المخالف بـ{لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِيْن}، وغيرُ المعصوم ظَالِمٌ فلا يناله عهدُ الإمامة
- (والمخالف هم: الإماميّة والإسماعيليّة) شرح المواقف
الجواب بالمنع، فالظالمُ مَن ارتكب معصيةً مُسقِطة للعدالةِ مع عدم التوبة والإصلاح
- فغيرُ المعصوم لا يلزم أن يكون ظالِمًا

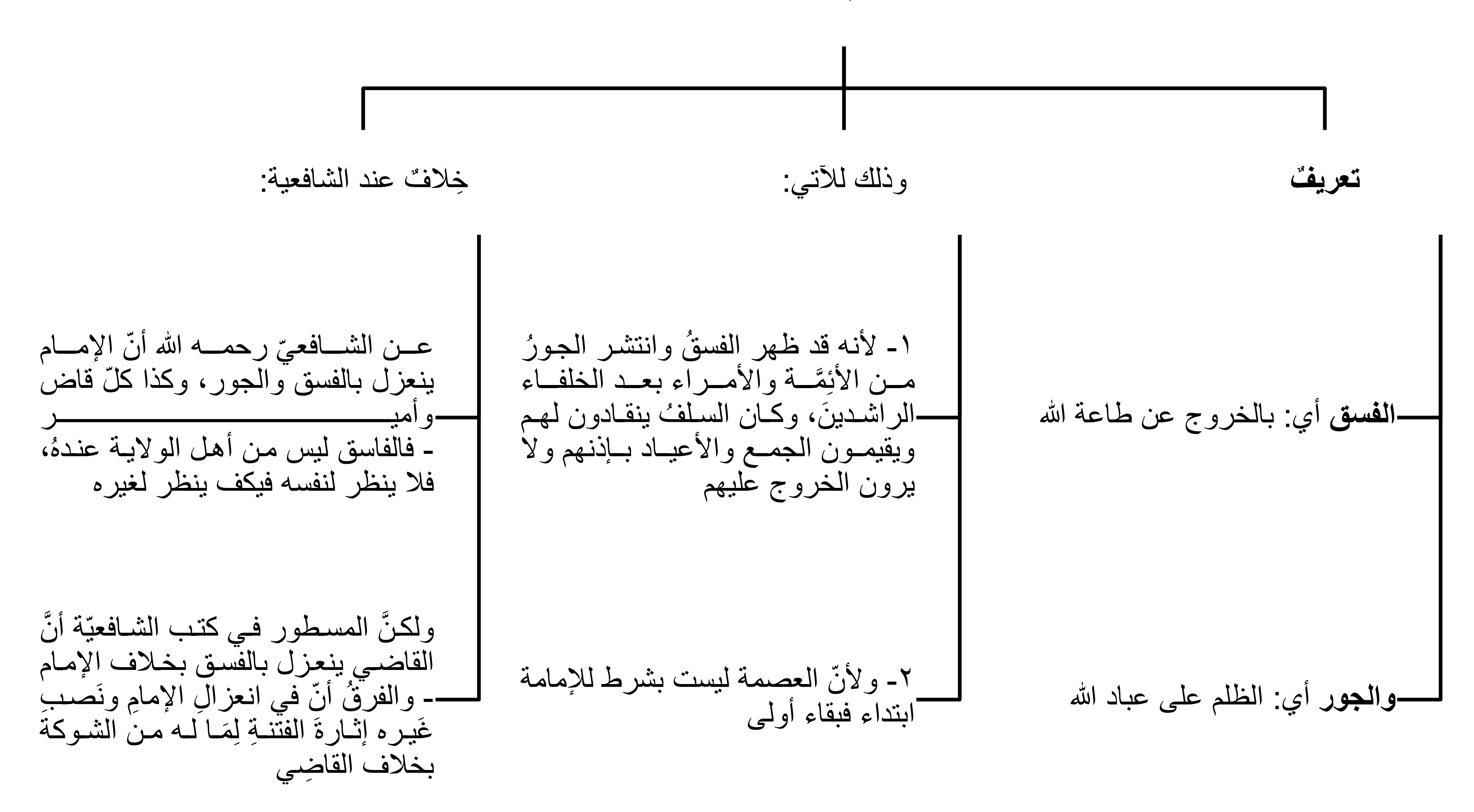
ولا يشترط في الإمام أن يكون أفضل من أهل زمانه

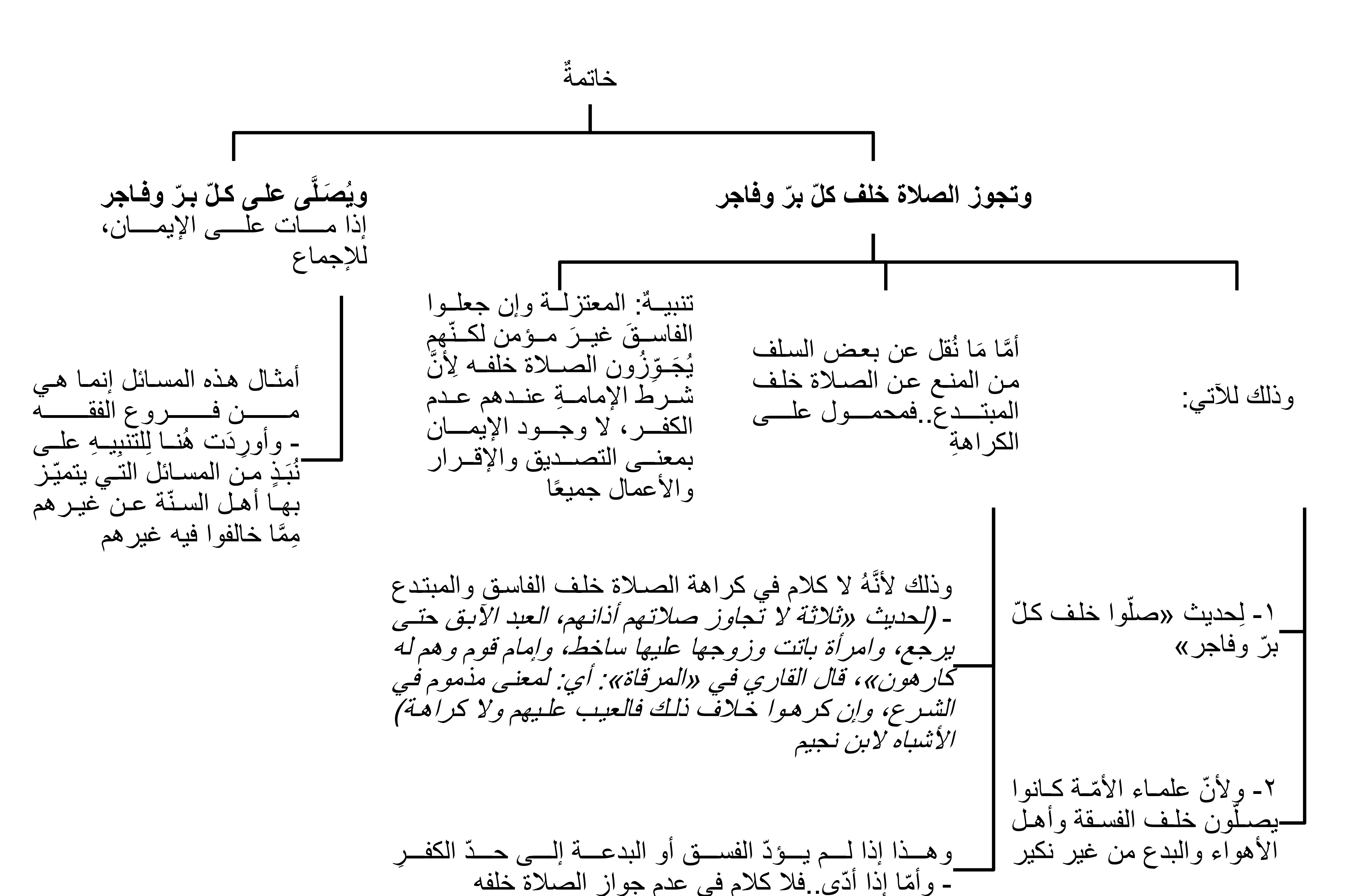
وذلك لأنّ المساوي في الفضيلة بل المفضول الأقلّ علمًا وعملًا..ربمّا كان أعرفَ بمصالحِ الإمامة ومفاسدها وأقدرَ على القيامِ - *(لأنّ أعظم مدار السلطنة هو على المهارة بأمور الدنيا، لا على المهارة بالعلم الشرعيّ وكثرة العبادة)*

ولهذا جعل عُمَرُ رضي الله عنه الإمامةَ شُورى بين ستة مع القطع بأنّ بعضهم أفضل من بعضٍ

وخالف في ذلك الإماميّة - (فزعموا أنّ إمامة المفضول مع وجود الفاضل..قبيحة عقلًا) المواقف

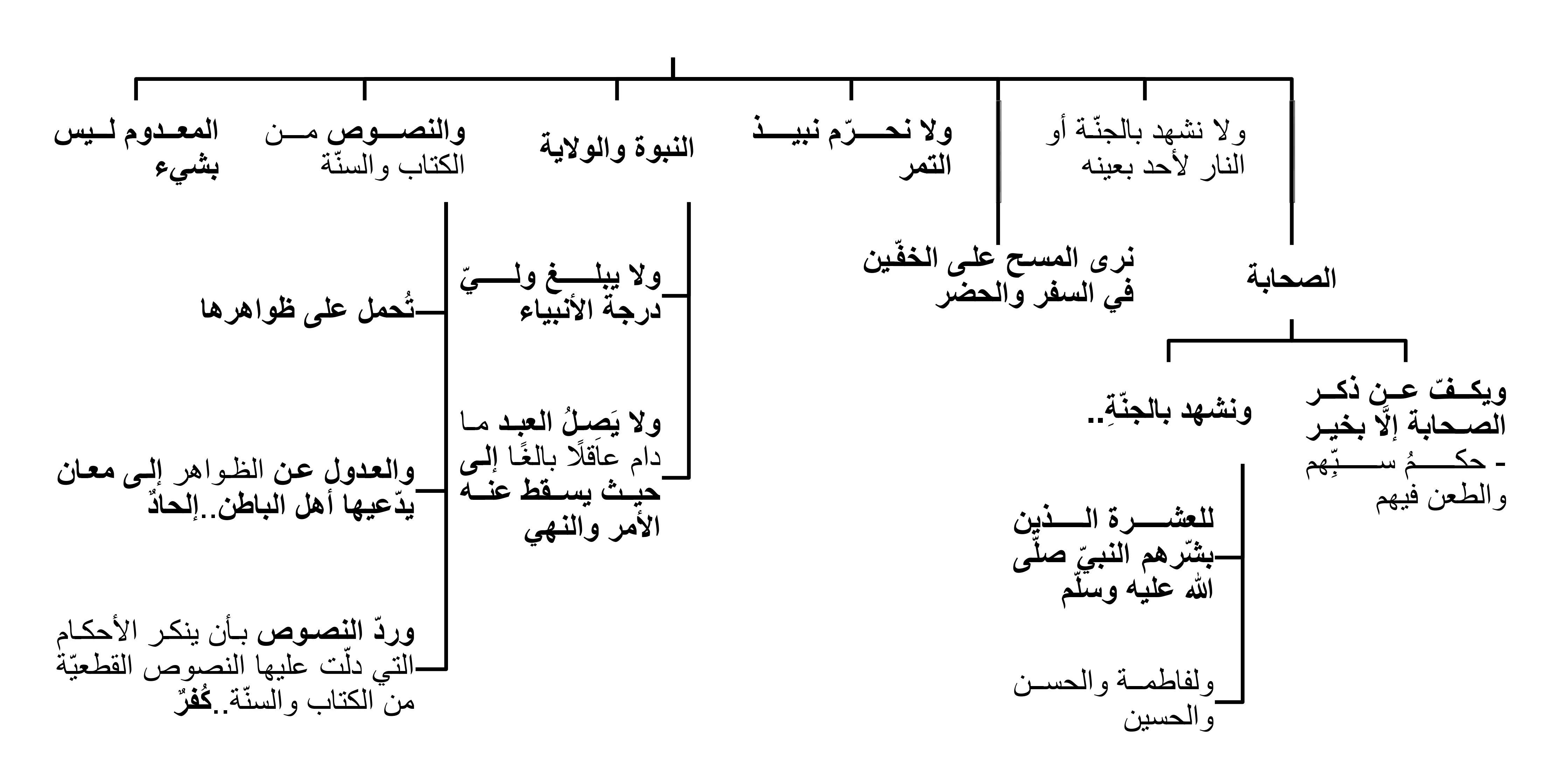
ولا ينعزلُ الإمامُ بالفسق والجور

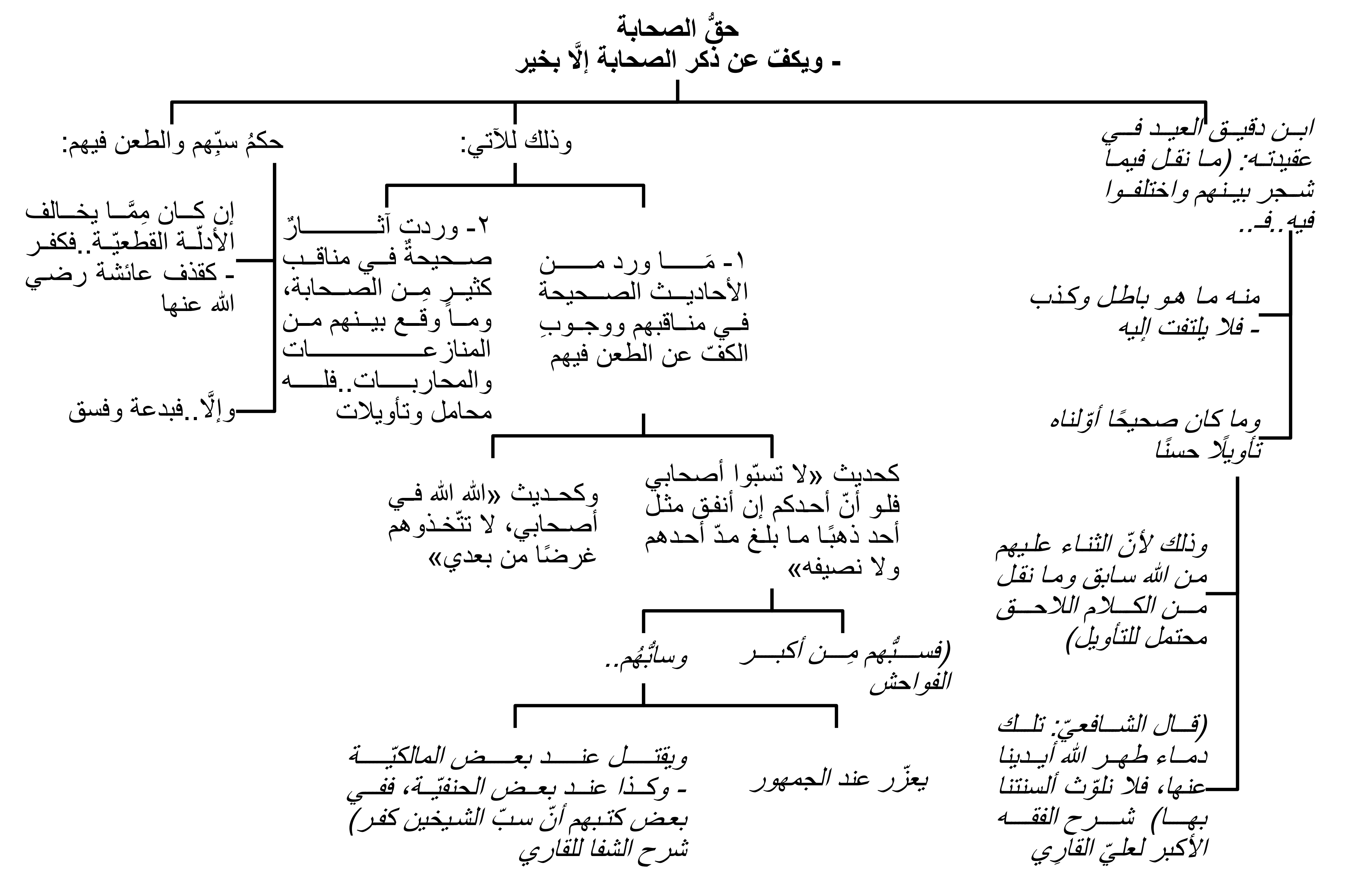



خاتمةٌ
وتجوز الصلاة خلف كلّ برّ وفاجر
ويُصَلَّى على كلّ برّ وفاجر إذا مات على الإيمان، للإجماع
أمثال هذه المسائل إنما هي من فروع الفقه - وأورِدَت هُنا لِلتنبِيهِ على نُبَذٍ من المسائل التي يتميّز بها أهل السنّة عن غيرهم مِمَّا خالفوا فيه غيرهم
تنبيهٌ: المعتزلة وإن جعلوا الفاسقَ غيرَ مؤمن لكنّهم يُجَوِّزُون الصلاة خلفه لِأَنَّ شرط الإمامةِ عندهم عدم الكفر، لا وجود الإيمان بمعنى التصديق والإقرار والأعمال جميعًا
أمَّا مَا نُقل عن بعض السلف من المنع عن الصلاة خلف المبتدع..فمحمول على الكراهةِ
وذلك للآتي:
وذلك لأنَّهُ لا كلام في كراهة الصلاة خلف الفاسق والمبتدع - (لحديث «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم أذانهم، العبد الآبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون»، قال القاري في «المرقاة»: أي: لمعنى مذموم في الشرع، وإن كرهوا خلاف ذلك فالعيب عليهم ولا كراهة) الأشباه لابن نجيم
وهذا إذا لم يؤدّ الفسق أو البدعة إلى حدّ الكفرِ - وأمّا إذا أدّى..فلا كلام في عدم جواز الصلاة خلفه
١- لِحديث «صلّوا خلف كلّ برّ وفاجر»
٢- ولأنّ علماء الأمّة كانوا يصلّون خلف الفسقة وأهل الأهواء والبدع من غير نكير

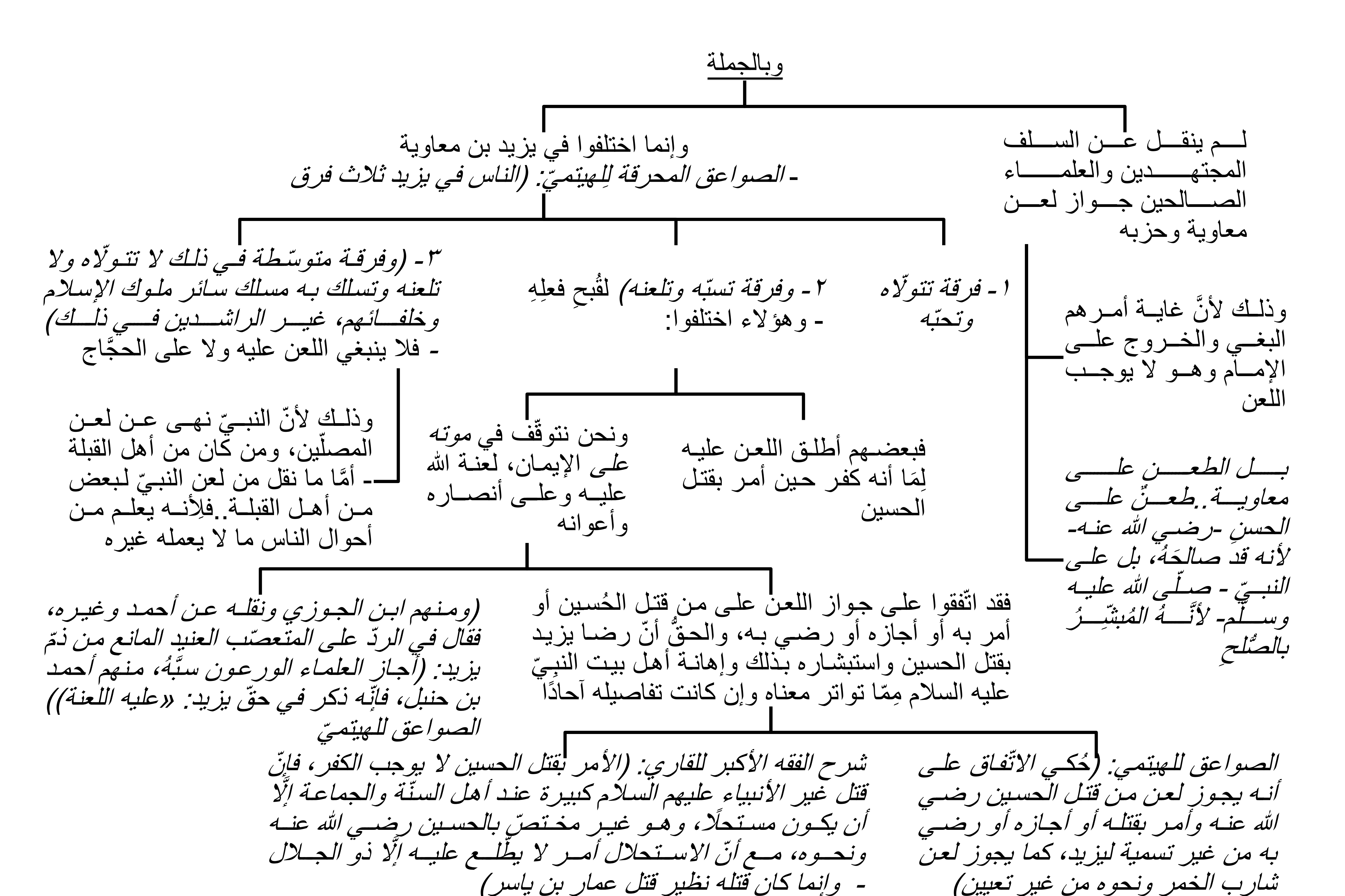
المسائل المتفرقة

المسائل المتفرقة

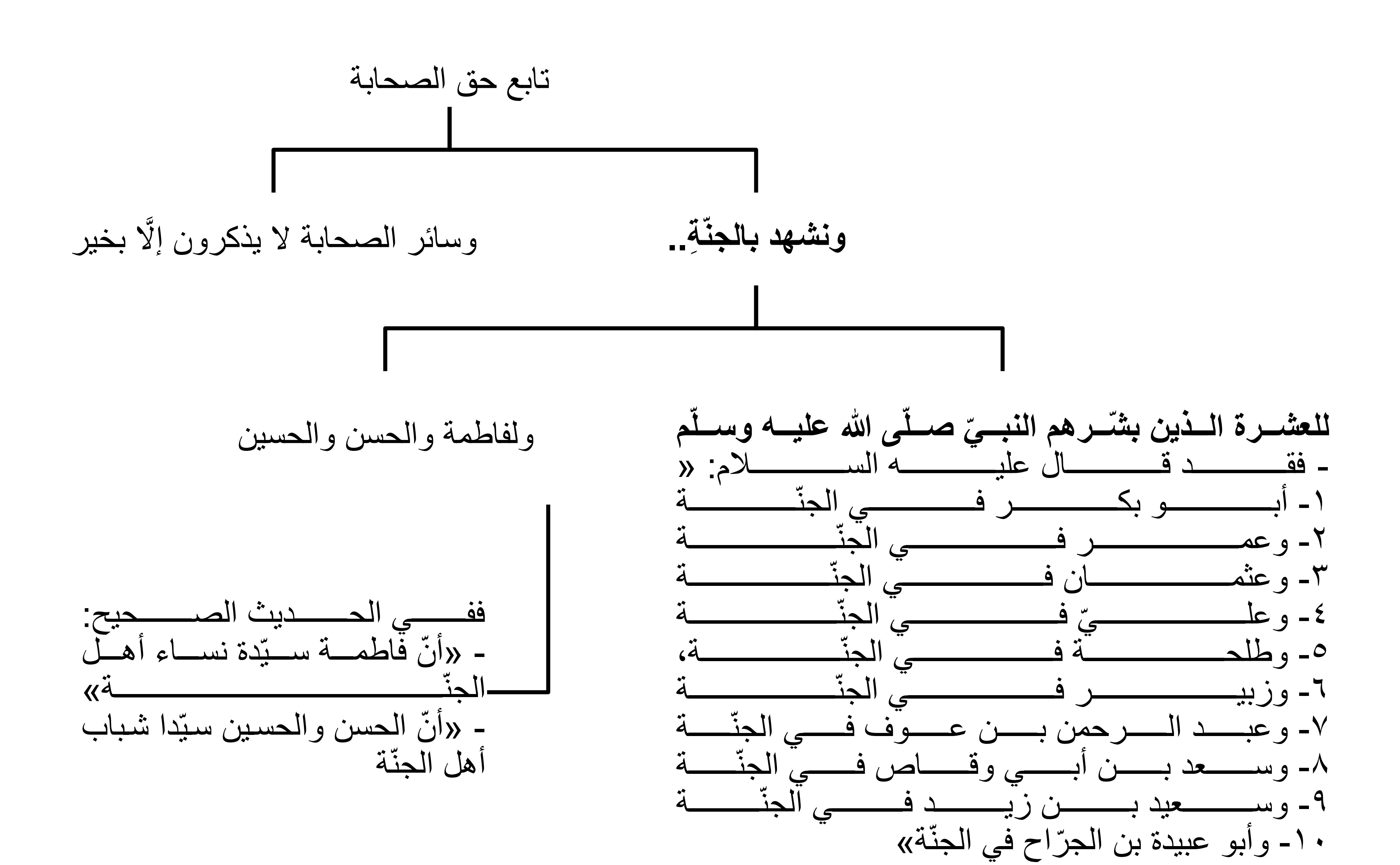




حقُّ الصحابة
- ويكفّ عن ذكر الصحابة إلَّا بخير
ابن دقيق العيد في عقيدته: (ما نقل فيما شجر بينهم واختلفوا فيه..فـ..
منه ما هو باطل وكذب - فلا يلتفت إليه
وما كان صحيحًا أوّلناه تأويلًا حسنًا
وذلك لأنّ الثناء عليهم من الله سابق وما نقل من الكلام اللاحق محتمل للتأويل)
(قال الشافعيّ: تلك دماء طهر الله أيدينا عنها، فلا نلوّث ألسنتنا بها) شرح الفقه الأكبر لعليّ القارِي
وذلك للآتي:
١- مَا ورد من الأحاديث الصحيحة في مناقبهم ووجوبِ الكفّ عن الطعن فيهم
كحديث «لا تسبّوا أصحابي فلو أنّ أحدكم إن أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه»
وكحديث «الله الله في أصحابي، لا تتّخذوهم غرضًا من بعدي»
(فسبُّهم مِن أكبر الفواحش
وسابُّهُم..
يعزّر عند الجمهور
ويقتل عند بعض المالكيّة - وكذا عند بعض الحنفيّة، ففي بعض كتبهم أنّ سبّ الشيخين كفر) شرح الشفا للقاري
٢- وردت آثارٌ صحيحةٌ في مناقب كثيرٍ مِن الصحابة، وما وقع بينهم من المنازعات والمحاربات..فله محامل وتأويلات
حكمُ سبِّهم والطعن فيهم:
إن كان مِمَّا يخالف الأدلّة القطعيّة..فكفر - كقذف عائشة رضي الله عنها
وإلَّا..فبدعة وفسق

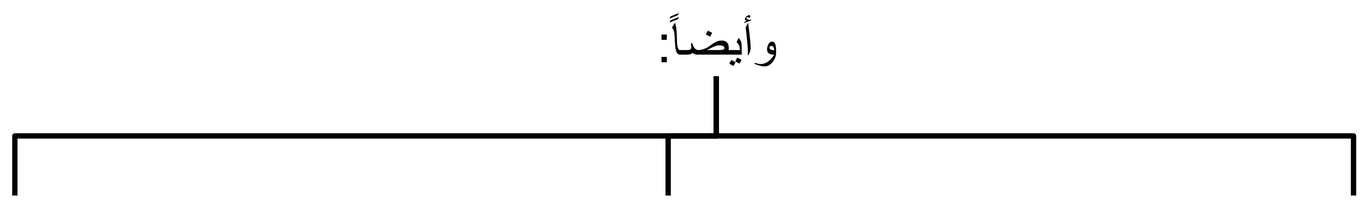


وبالجملة
لم ينقل عن السلف المجتهدين والعلماء الصالحين جواز لعن معاوية وحزبه
وذلك لأنَّ غاية أمرهم البغي والخروج على الإمام وهو لا يوجب اللعن
بل الطعن على معاوية..طعنٌ على الحسنِ -رضي الله عنه- لأنه قد صالحَهُ، بل على النبيّ - صلّى الله عليه وسلّم- لأنَّهُ المُبشِّرُ بالصُّلحِ
وإنما اختلفوا في يزيد بن معاوية
- الصواعق المحرقة لِلهيتميّ: (الناس في يزيد ثلاث فرق
١- فرقة تتولّاه وتحبّه
٢- وفرقة تسبّه وتلعنه) لقُبحِ فعلِهِ
- وهؤلاء اختلفوا:
فبعضهم أطلق اللعن عليه لِمَا أنه كفر حين أمر بقتل الحسين
ونحن نتوقّف في موته على الإيمان، لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه
٣- (وفرقة متوسّطة في ذلك لا تتولّاه ولا تلعنه وتسلك به مسلك سائر ملوك الإسلام وخلفائهم، غير الراشدين في ذلك)
- فلا ينبغي اللعن عليه ولا على الحجَّاج
وذلك لأنّ النبيّ نهى عن لعن المصلّين، ومن كان من أهل القبلة
- أمَّا ما نقل من لعن النبيّ لبعض من أهل القبلة..فلِأنه يعلم من أحوال الناس ما لا يعمله غيره
فقد اتّفقوا على جواز اللعن على من قتل الحُسين أو أمر به أو أجازه أو رضي به، والحقُّ أنّ رضا يزيد بقتل الحسين واستبشاره بذلك وإهانة أهل بيت النبيِّ عليه السلام مِمّا تواتر معناه وإن كانت تفاصيله آحادًا
(ومنهم ابن الجوزي ونقله عن أحمد وغيره، فقال في الردّ على المتعصّب العنيد المانع من ذمّ يزيد: (أجاز العلماء الورعون سبَّهُ، منهم أحمد بن حنبل، فإنّه ذكر في حقّ يزيد: «عليه اللعنة))
الصواعق للهيتميّ
الصواعق للهيتمي: (حُكي الاتّفاق على أنه يجوز لعن من قتل الحسين رضي الله عنه وأمر بقتله أو أجازه أو رضي به من غير تسمية ليزيد، كما يجوز لعن شارب الخمر ونحوه من غير تعيين)
شرح الفقه الأكبر للقاري: (الأمر بقتل الحسين لا يوجب الكفر، فإنّ قتل غير الأنبياء عليهم السلام كبيرة عند أهل السنّة والجماعة إلَّا أن يكون مستحلًا، وهو غير مختصّ بالحسين رضي الله عنه ونحوه، مع أنّ الاستحلال أمر لا يطّلع عليه إلَّا ذو الجلال
- وإنما كان قتله نظير قتل عمار بن ياسر)



(والظاهر أنّ هذا الترتيب هو المذكور على لسانه صلّى الله عليه وسلّم كما يشعر إليه اسم الراوي بين الأسماء وإلَّا كان مقتضى التواضع أن يذكره في آخرهم، فينبغي أن يعتمد على هذا الترتيب في ترتيب البقيّة من العشرة) المرقاة

وأيضاً:



ولا نشهد بالجنّة أو النار لأحد بعينه، بل نشهد بأنّ المؤمنين من أهل الجنّة والكافرين من أهل النار

نرى المسح على الخفّين في السفر والحضر

وذلك لأنه وإن كان زيادة على الكتاب لكنّها بالخبر المشهور

وبالجملة: مَن لا يرى المسح على الخفّين..فهو من أهل البدعة، حتى سئل أنس بن مالك رضي الله عنه عن أهل السنّة والجماعة، فقال: (أن تحبّ الشيخين ولا تطعن في الختنين وتمسح على الخفّين)

ولا نحرّم نبيذ التمر

وهو: أن ينبذ تمر أو زبيب في الماء، فيجعل في إناء من الخزف، فيحدث فيه لذع

وكأنه نهى عن ذلك في بدء الإسلام لِمَا كانت الجرار أواني الخمور، ثُمَّ نسخ - فعدم تحريمه مِن قواعد أهل السنّة خلافًا للروافض

وهذا بخلاف ما إذا اشتدّ فصار مسكرًا - فالقول بحرمة قليله وكثيره مِمَّا ذهب إليه كثير من أهل السنّةِ


النبوة والولاية
ولا يبلغ وليّ درجة الأنبياء
ولا يَصِلُ العبد ما دام عاقلًا بالغًا إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهي
وذَلك لـ.. ١- عموم الخطابات ٢- وإجماع المجتهدين
وذلك لأنّ الأنبياء معصومون مكرّمون بالوحي ومشاهدة الملك
وما نقل عن بعض الكراميّة من جواز كون الوليّ أفضل من النبيّ..كفر وضلالٌ - نعم قد يقع تردّد في أنّ مرتبة النبوّة أفضل أم مرتبة الولاية بعد القطع بأنّ النبيّ متّصف بالمرتبتين، وأنه أفضل من الوليّ الذي ليس بنبيّ
وقول بعض العارفين أنّ السالك يصل إلى مقام يرتفع عنه التكليف..مراده بهذا التكليف ذَهاب كلفة العبادة، فلا يصير يملّ منها بل ربمّا تلذّذ - ثُمَّ كشف لي عن نقص ذلك المقام لما يصاحبه من هوى النفس، فتبتُ وصِرت لا آتي بعبادة إلَّا بمشقّة وكلفة) اليواقيت لِلشعرانيّ
مذهب الإباحيين:
وهذا كفر وضلال - فأكمل الناس في المحبّة والإيمان هم الأنبياء خصوصًا حبيب الله، مع أنّ التكاليف في حقّهم أتَمّ وأكمل - فصلاة التهجّد -مثلاً- واجبة على نبيّنا صلّى الله عليه وسلّم لا علينا، الله عزَّ وجلَّ: {وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ} أي: زائدة لك
وذهب..
بعض الإباحيّين إلى أنّ العبد إذا بلغ غاية المحبّة و صفاء قلبه، واختار الإيمان على الكفر من غير نفاق..سقط عنه الأمر والنهي، ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر
وبعض الإباحيّين إلى أنه تسقط عنه حينئذٍ العبادات الظاهرة، وتكون عبادته التفكّر
اليواقيت للشعرانِيّ: (بعد اتّفاقهم على أنّ النبيّ أفضل من الوليّ..اختلفوا في أنّ نبوّة النبيّ أفضل أم ولايته؟
فقيل: الولاية أفضل وذلك لشرف المتعلّق ودوامه
وقيل: نبوّته أفضل من ولايته - لأن النبوةَ صفة لا يشاركه فيها غيره، وبها يتفضّل في قرب الحقّ سبحانه على غيره)
فالولاية يتعلّق حكمها بالله ولها الدوام في الدنيا والآخرة
والنبوّة يتعلّق حكمها بالخلق وينقطع بزوال زمن التكليف

والنصوص من الكتاب والسنّة..

تُحمل على ظواهرها ما لم يصرف عنها دليل قطعيّ كما في الآيات التي تشعر بظواهرها بالجهة والجسميّة ونحو ذلك

وذلك كـ{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} و {يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيْهِمْ}

مُناقشة:

اعتُرِضَ: هذه ليست من النصوص بل من المتشابه

الجواب: المراد بالنصوص هنا ليس ما يقابل الظاهر والمفسّر والمحكم، بل ما يعمّ أقسام النظمِ

والعدول عن الظواهر **إلى معان يدّعيها أهل الباطن..إلحادٌ**

أهل الباطن: هم الملاحدة
- وسمّوا «الباطنيّة» لادّعائهم أنّ النصوص ليست على ظواهرها، بل لَها معان باطنية لا يعرفها إلّا المعلّم، وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلّيّة

(المعلّم) *لعلّهم أرادوا به الله أو رسوله صلّى الله عليه وسلّم*
- وعندنا لا يصحّ إطلاق «المعلّم» على الله ؛ لأنّ اسمائه تعالى توقيفيّة، قال البيضاويّ في تفسيره: (التعليم يصحّ إسناده إلى الله، وإن لم يصحّ إطلاق «المعلّم» عليه لاختصاصه بمن يحترف به)

إلحادٌ أي: ميل وعدول عن الإسلام
- وذلك لكونه تكذيبًا للنبيّ عليه السلام فيما عُلم مجيئُه به بالضرورة

وأمّا ما ذهب إليه *الصوفيةُ* من أنّ النصوص مصروفة على ظواهرها، ومع ذلك فيها إشارات خفيّة إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك، يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة...فهو من كمال الإيمان ومحض العرفان

وذلك كقولهم في {فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ}: إنّه أمر بترك الدنيا والآخرة في حبّ الله) نبراس

وردّ النصوص بأن ينكر الأحكام التي دلّت عليها النصوص القطعيّة من الكتاب والسنّة..**كُفرٌ**

وذلك لِكونه تكذيبًا صريحًا لله ورسوله

صُور:

من قذف عائشة بالزنا فقد كفر

إنكار حشر الأجساد
- فالنصوص فيه بلغت من التواتر والوضوح حدًّا لا يقبل التأويل أصلًا كما أوّل الفلاسفة باللذة والألم الروحانيّين



إن أريد بالشيءِ الثابتُ المتحقّق على ما ذهب إليه المحقّقون من أنّ الشيئيّة تساوق الوجود والثبوت..فالشيءُ ليس بمعدومٍ

- وذلك لأنَّ العدم يرادف النفي
- *(والمُسَاوَقة بين الشيئين أن لا يتخلّف أحدهما عن الآخر تخلّفًا زمانيًّا أو ذاتيًّا، وقد يُطلَقُ المُسَاوِق على اللازم بحسب الزمان)* شرح السُّلَّم للملّا حسن وحاشيته
- وهذا حكم ضروريّ لَم ينازع فيه إلَّا المعتزلة القائلون بأنّ المعدوم الممكن ثابت في الخارج
  - *(فإنهم زعموا أنّ الماهية قسمان:*
    - *١ - المنفيّ، ويسمّى المعدوم المحال والممتنع وغير الثابت*
    - *٢ - الثابت، ويسمّى المتحقّق والشيء - وهوَ..*
      - *إمّا موجود، كالشمس*
      - *وإمّا معدوم ممكن - كالحوادث الموجودة بعد سنة*
  - ←*فالنفي عندهم أخصّ من العدم، والوجود أخصّ من الثبوت)* نبراس

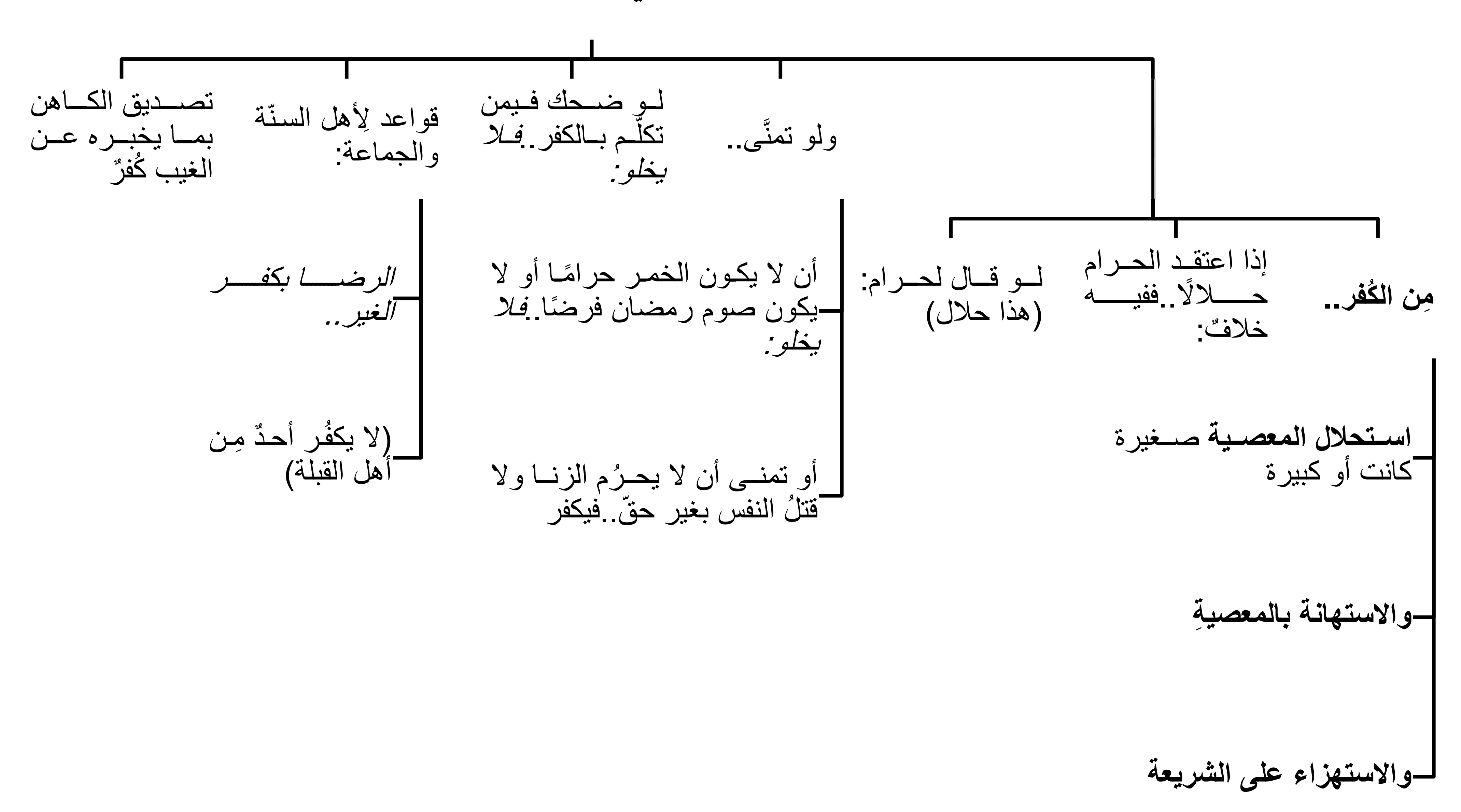
أما إن أريد أنّ المعدوم لا يسمّى شيئًا..فهو بحث لغويٌّ

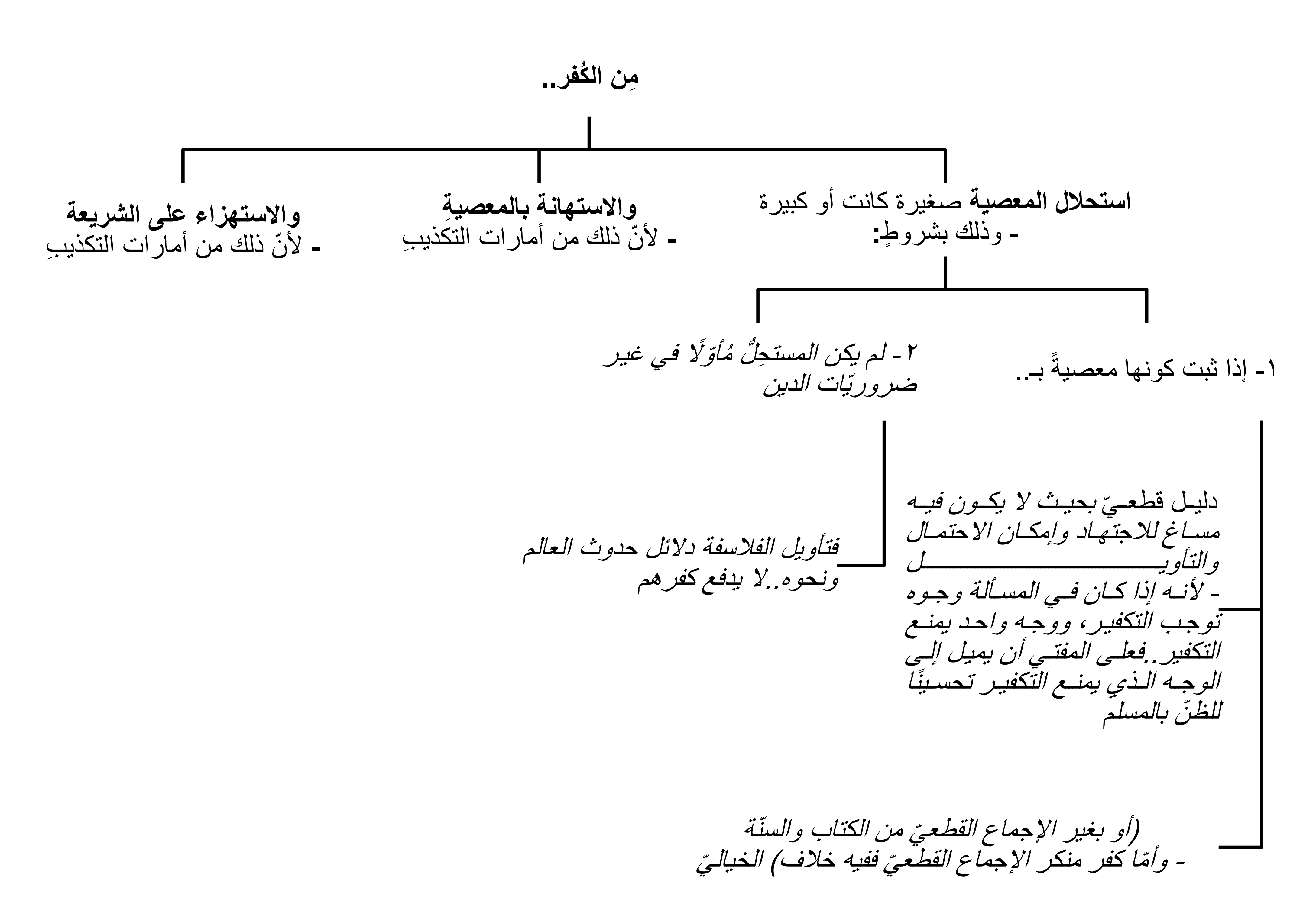
- وهو مبنيّ على تفسير الشيء بأنهُ..
  - الموجود
  - أو المعلوم
  - أو ما يصلح أن يعلم أو يخبر عنه - *(وهو مختار جمهور المعتزلة ومختار سيبويه أيضًا)* التعريفات
- والمرجع فيه إلى النقل، وتتبّع موارد الاستعمال

مُصْطفَى دَنْقَش

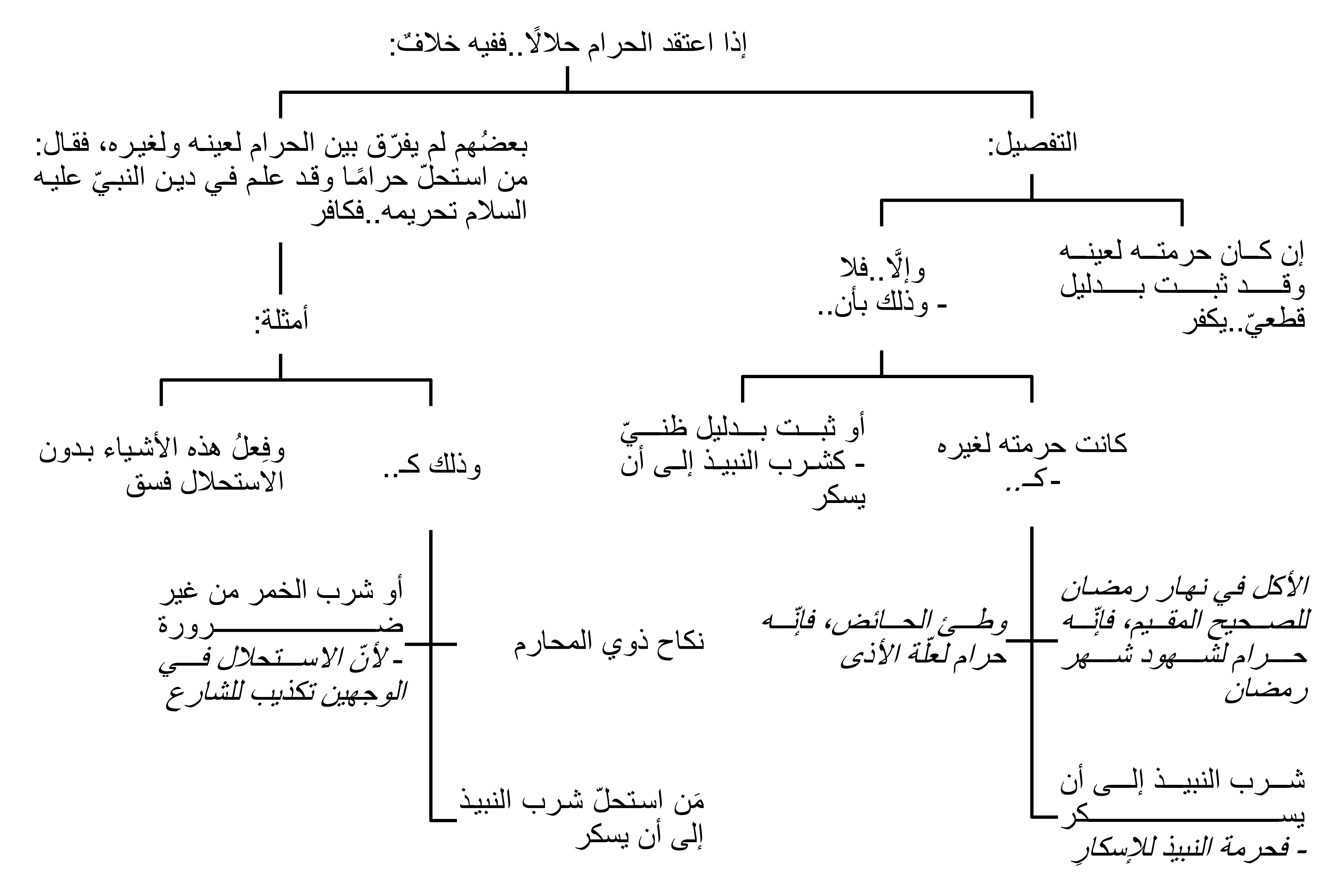
مسائل في الكفر والإيمان

مسائل في الكفر والإيمان





مِن الكُفر..
استحلال المعصية صغيرة كانت أو كبيرة
- وذلك بشروطٍ:
والاستهانة بالمعصيةِ
- لأنّ ذلك من أمارات التكذيبِ
والاستهزاء على الشريعة
- لأنّ ذلك من أمارات التكذيبِ
١- إذا ثبت كونها معصيةً بـ..
٢- لم يكن المستحِلُّ مُأوّلًا في غير ضروريّات الدين
دليل قطعيّ *بحيث لا يكون فيه مساغ للاجتهاد وإمكان الاحتمال والتأويل*
- لأنه إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير، ووجه واحد يمنع التكفير..فعلى المفتي أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينًا للظنّ بالمسلم
فتأويل الفلاسفة دلائل حدوث العالم ونحوه..لا يدفع كفرهم
(أو بغير الإجماع القطعيّ من الكتاب والسنّة
- وأمّا كفر منكر الإجماع القطعيّ ففيه خلاف) الخياليّ



إذا اعتقد الحرام حلالًا..ففيه خلافٌ:
التفصيل:
بعضُهم لم يفرّق بين الحرام لعينه ولغيره، فقال: من استحلّ حرامًا وقد علم في دين النبيّ عليه السلام تحريمه..فكافر
إن كان حرمته لعينه وقد ثبت بدليل قطعيّ..يكفر
وإلّا..فلا
- وذلك بأن..
أمثلة:
كانت حرمته لغيره
- كـ..
أو ثبت بدليل ظنيّ
- كشرب النبيذ إلى أن يسكر
وذلك كـ..
وفِعلُ هذه الأشياء بدون الاستحلال فسق
الأكل في نهار رمضان للصحيح المقيم، فإنّه حرام لشهود شهر رمضان
وطئ الحائض، فإنّه حرام لعلّة الأذى
شرب النبيذ إلى أن يسكر
- فحرمة النبيذ للإسكارِ
نكاح ذوي المحارم
أو شرب الخمر من غير ضرورة
- لأنّ الاستحلال في الوجهين تكذيب للشارع
مَن استحلّ شرب النبيذ إلى أن يسكر

لو قال لحرام: (هذا حلال) لترويج السلعة أو بحكم الجهل..لا يكفر

[لترويج السلعة] *لأنّ السوقيّ لا يعتقده حلالًا، بل إنما يقوله ترويجًا لشرائهِ*

[أو بحكم الجهل] *أي: بعدم العلم بكونه حرامًا - أمّا الجاهل فلا يفرّق بين الحلال والحرام لعينه وغيره، وإنما الفرق في حقّه*

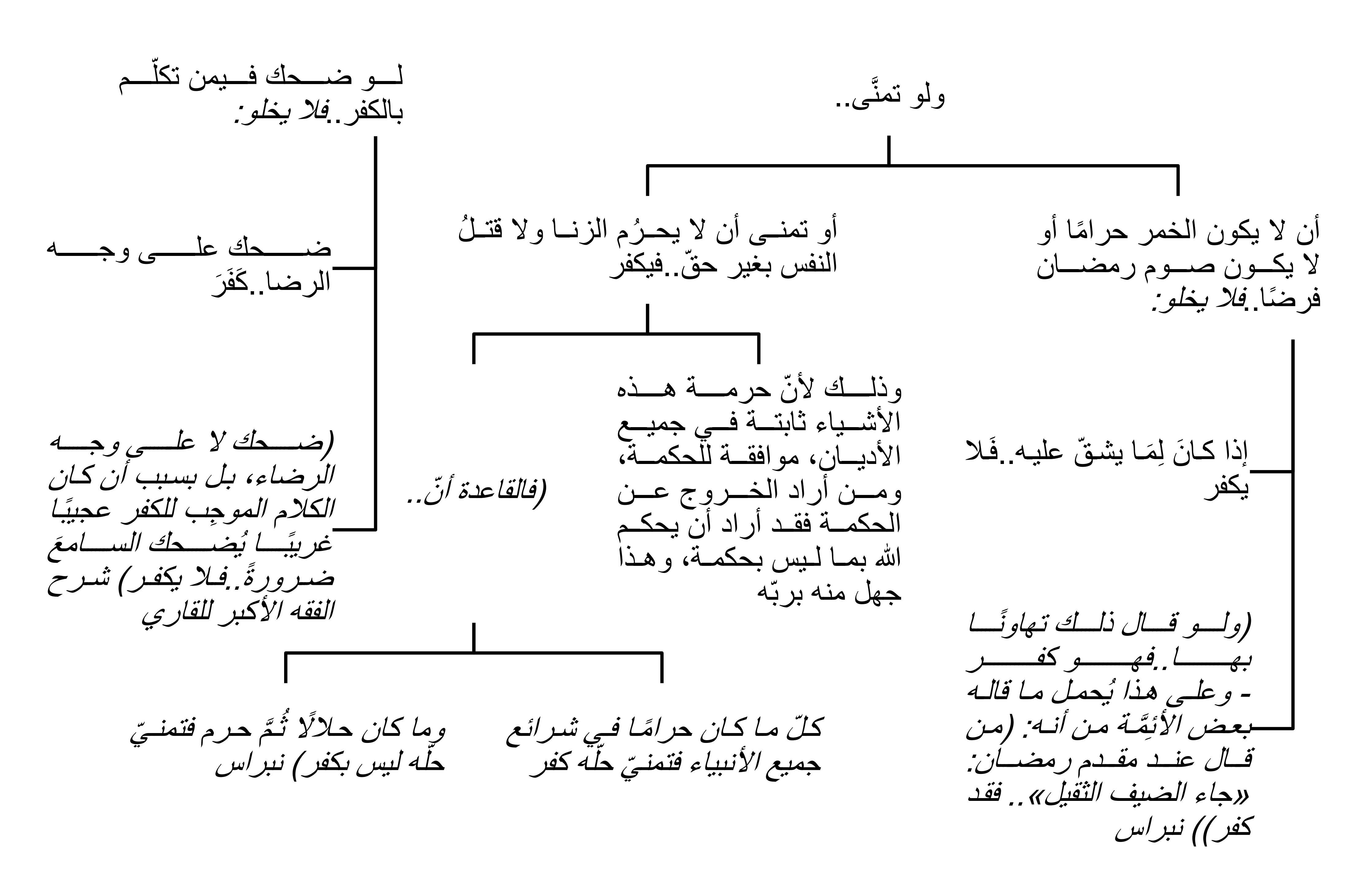
إن كان قطعيًّا..كفر به - فيكفر إذا قال: «الخمر ليس بحرام»

وإلّا..فلا

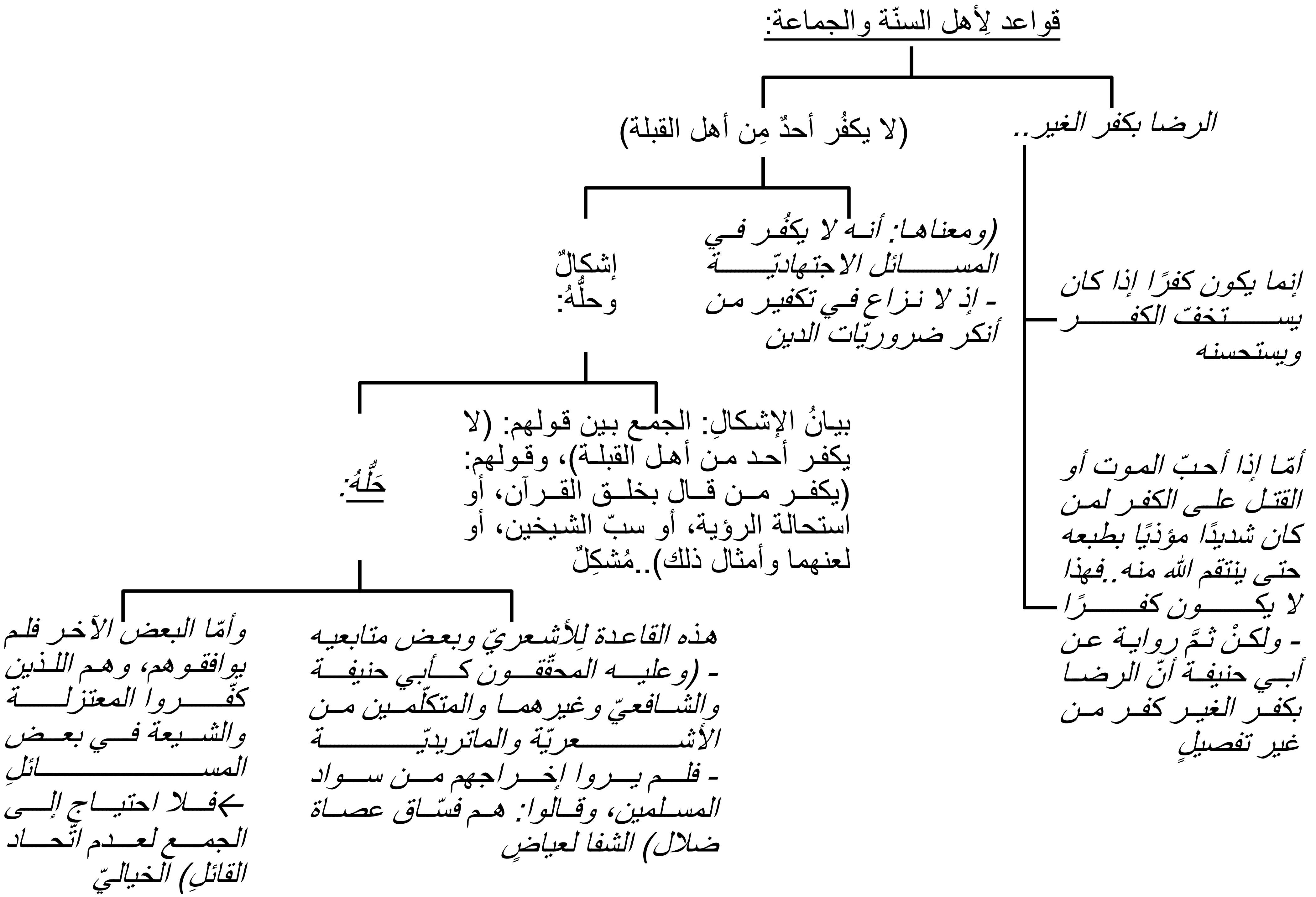
(أمّا إذا تكلّم بكلمة ولم يدر أنها كلمة كفر، ففي «فتاوى قاضي خان» حكاية خلاف من غير ترجيح، حيث قال:

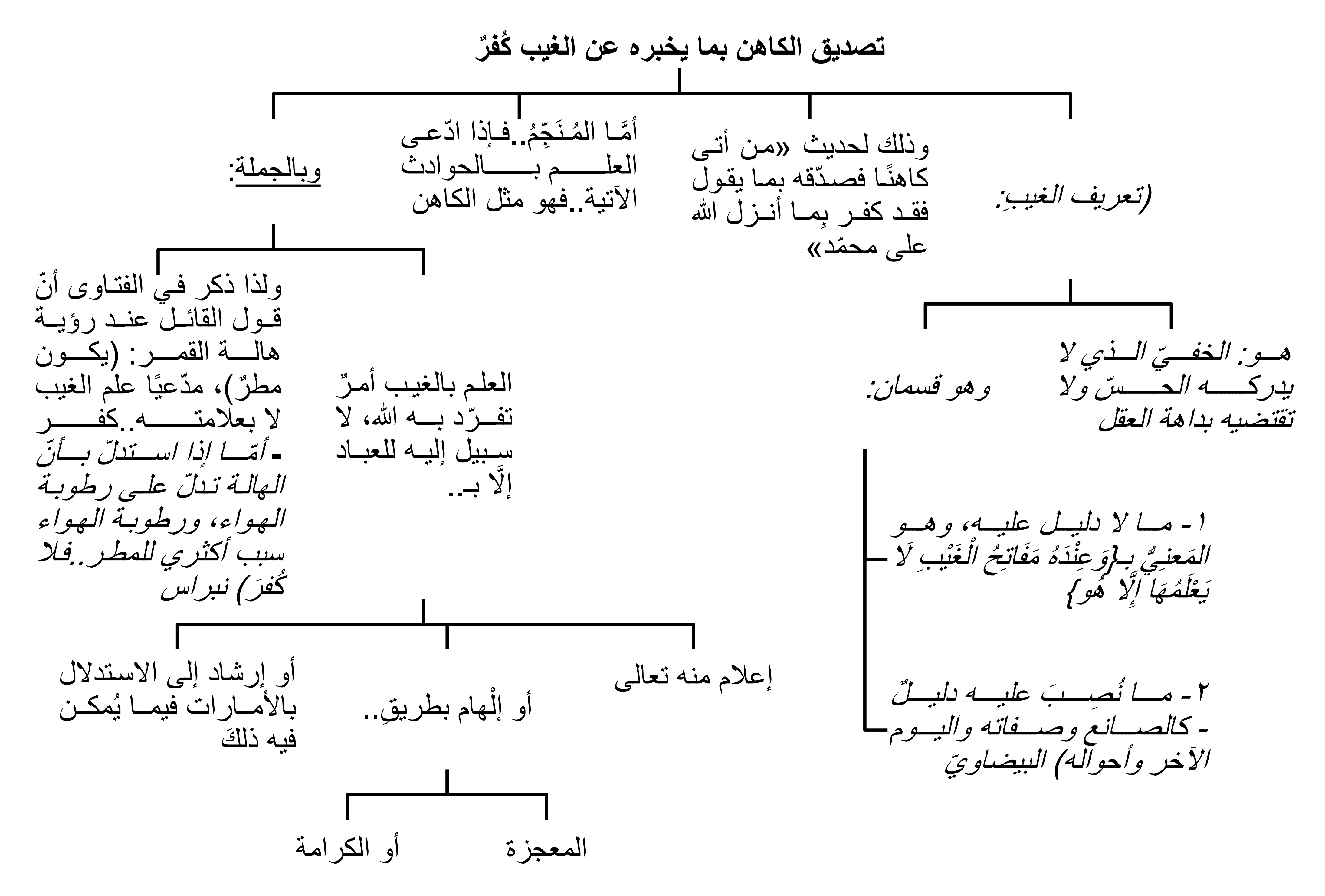
قيل لا يكفر لعذره بالجهل - وهو الأظهر، إلّا إذا كان من قبيل ما يعلم من الدين بالضرورة، فحينئذ يكفر ولا يعذر بالجهل

وقيل: يكفر ولا يعذر بالجهل) شَرح الفقه الأكبر لِعليّ القاريّ



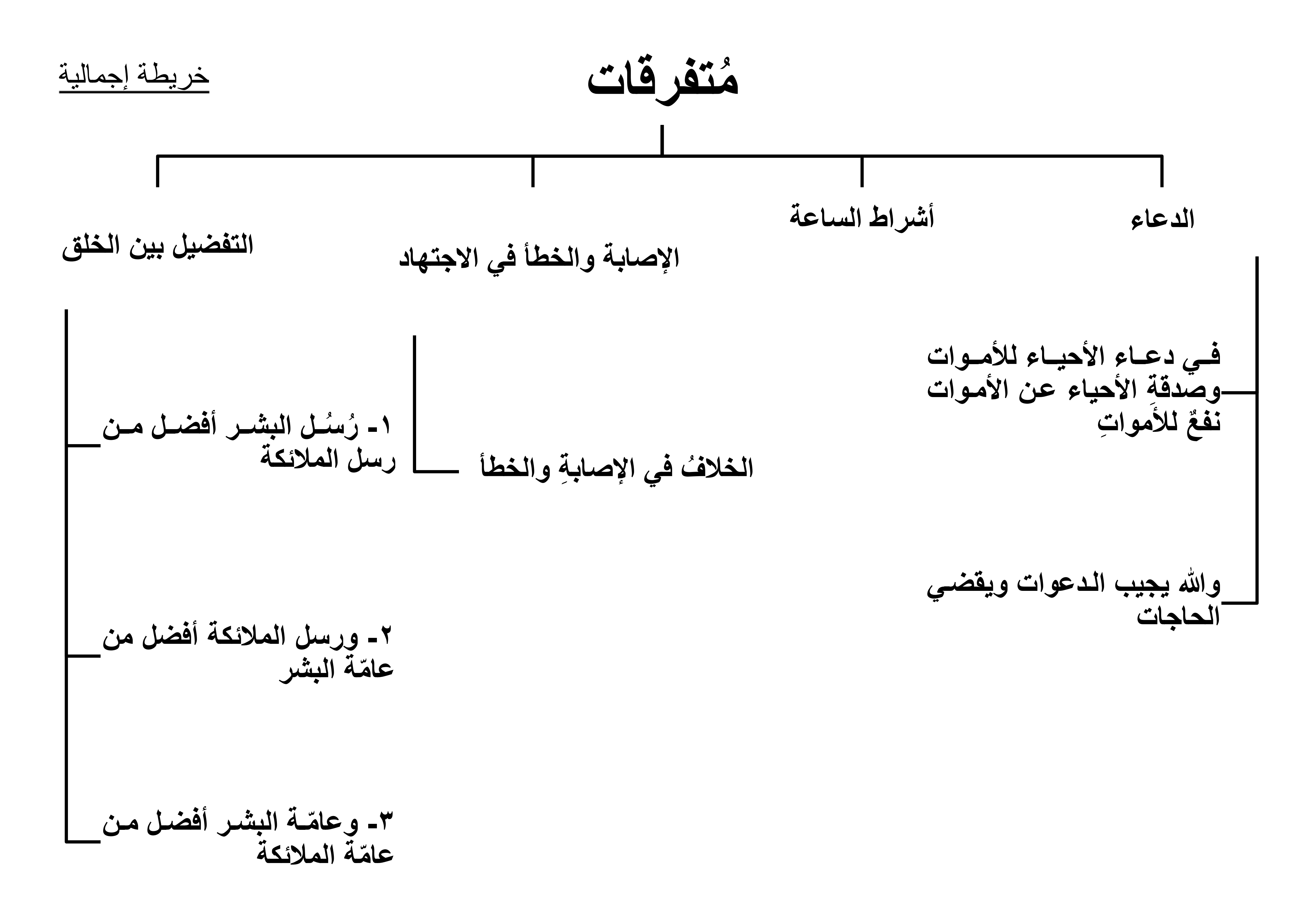
ولو تمنَّى..
أن لا يكون الخمر حرامًا أو لا يكون صوم رمضان فرضًا..فلا يخلو:
إذا كانَ لِمَا يشقّ عليه..فَلا يكفر
(ولو قال ذلك تهاونًا بها..فهو كفر - وعلى هذا يُحمل ما قاله بعض الأئِمَّة من أنه: (من قال عند مقدم رمضان: «جاء الضيف الثقيل».. فقد كفر)) نبراس
أو تمنى أن لا يحرُم الزنا ولا قتلُ النفس بغير حقّ..فيكفر
وذلك لأنّ حرمة هذه الأشياء ثابتة في جميع الأديان، موافقة للحكمة، ومن أراد الخروج عن الحكمة فقد أراد أن يحكم الله بما ليس بحكمة، وهذا جهل منه بربّه
(فالقاعدة أنّ..
كلّ ما كان حرامًا في شرائع جميع الأنبياء فتمنيّ حلّه كفر
وما كان حلالًا ثُمَّ حرم فتمنيّ حلّه ليس بكفر) نبراس
لو ضحك فيمن تكلّم بالكفر..فلا يخلو:
ضحك على وجه الرضا..كَفَرَ
(ضحك لا على وجه الرضاء، بل بسبب أن كان الكلام الموجِب للكفر عجيبًا غريبًا يُضحك السامعَ ضرورةً..فلا يكفر) شرح الفقه الأكبر للقاري


قواعد لِأهل السنّة والجماعة:
الرضا بكفر الغير..
(لا يكفُر أحدٌ مِن أهل القبلة)
إنما يكون كفرًا إذا كان يستخفّ الكفر ويستحسنه
أمّا إذا أحبّ الموت أو القتل على الكفر لمن كان شديدًا مؤذيًا بطبعه حتى ينتقم الله منه..فهذا لا يكون كفرًا
- ولكنْ ثمَّ رواية عن أبي حنيفة أنّ الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيلٍ
(ومعناها: أنه لا يكفُر في المسائل الاجتهاديّة
- إذ لا نزاع في تكفير من أنكر ضروريّات الدين
إشكالٌ وحلُّهُ:
بيانُ الإشكالِ: الجمع بين قولهم: (لا يكفر أحد من أهل القبلة)، وقولهم: (يكفر من قال بخلق القرآن، أو استحالة الرؤية، أو سبّ الشيخين، أو لعنهما وأمثال ذلك)..مُشكِلٌ
حَلُّهُ:
هذه القاعدة لِلأشعريّ وبعض متابعيه
- (وعليه المحقّقون كأبي حنيفة والشافعيّ وغيرهما والمتكلّمين من الأشعريّة والماتريديّة
- فلم يروا إخراجهم من سواد المسلمين، وقالوا: هم فسّاق عصاة ضلال) الشفا لعياضٍ
وأمّا البعض الآخر فلم يوافقوهم، وهم اللذين كفّروا المعتزلة والشيعة في بعض المسائلِ
←فلا احتياج إلى الجمع لعدم اتّحاد القائلِ) الخياليّ

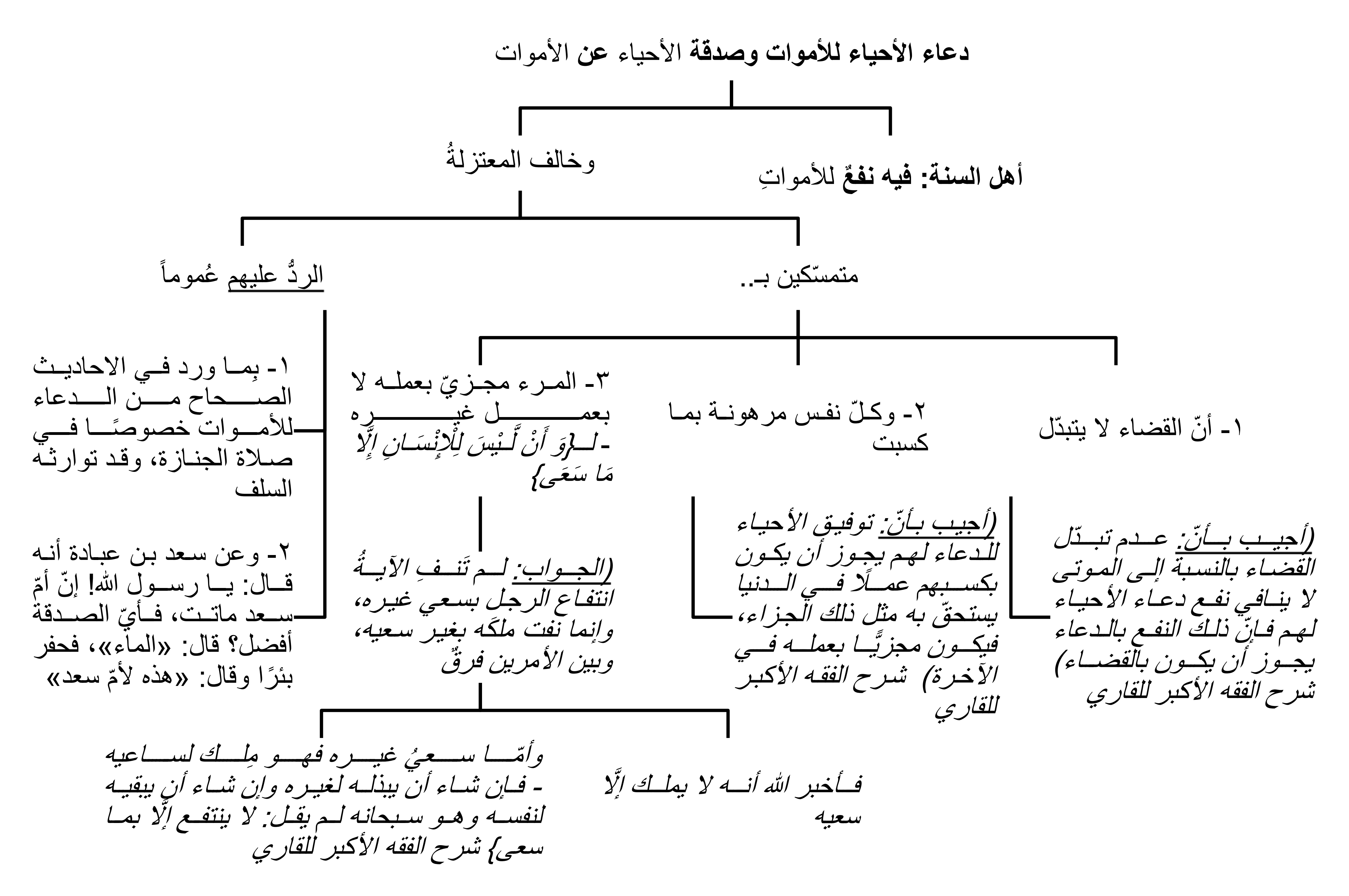


تصديق الكاهن بما يخبره عن الغيب كُفرٌ
(تعريف الغيبِ:
وذلك لحديث «من أتى كاهنًا فصدّقه بما يقول فقد كفر بِما أنزل الله على محمّد»
أمَّا المُنَجِّمُ..فإذا ادّعى العلم بالحوادث الآتية..فهو مثل الكاهن
وبالجملة:
هو: الخفيّ الذي لا يدركه الحسّ ولا تقتضيه بداهة العقل
وهو قسمان:
١- ما لا دليل عليه، وهو المَعنِيُّ بـ{وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ}
٢- ما نُصِبَ عليه دليلٌ - كالصانع وصفاته واليوم الآخر وأحواله) البيضاويّ
العلم بالغيب أمرٌ تفرّد به الله، لا سبيل إليه للعباد إلَّا بـ..
ولذا ذكر في الفتاوى أنّ قول القائل عند رؤية هالة القمر: (يكون مطرٌ)، مدّعيًا علم الغيب لا بعلامته..كفر - أمّا إذا استدلّ بأنّ الهالة تدلّ على رطوبة الهواء، ورطوبة الهواء سبب أكثري للمطر..فلا كُفرَ) نبراس
إعلام منه تعالى
أو إلْهام بطريقِ..
أو إرشاد إلى الاستدلال بالأمارات فيما يُمكن فيه ذلكَ
المعجزة
أو الكرامة

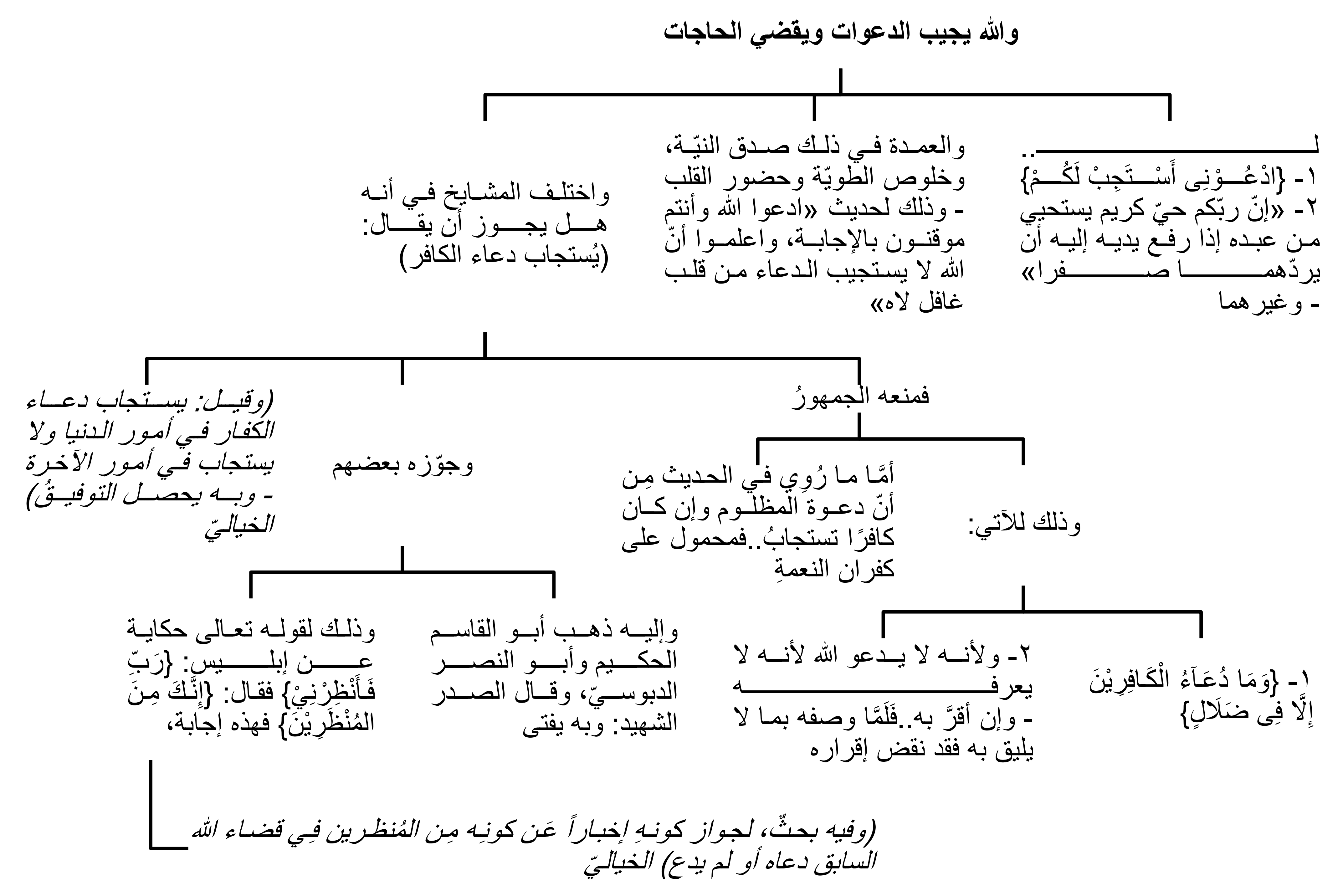
مُتفرقات


خريطة إجمالية
مُتفرقات
الدعاء
أشراط الساعة
الإصابة والخطأ في الاجتهاد
التفضيل بين الخلق
في دعاء الأحياء للأموات وصدقةِ الأحياء عن الأموات نفعٌ للأَمواتِ
والله يجيب الدعوات ويقضي الحاجات
الخلافُ في الإصابةِ والخطأ
١- رُسُل البشر أفضل من رسل الملائكة
٢- ورسل الملائكة أفضل من عامّة البشر
٣- وعامّة البشر أفضل من عامّة الملائكة

ألدعاء



دعاء الأحياء للأموات وصدقة الأحياء عن الأموات
أهل السنة: فيه نفعٌ للأمواتِ
وخالف المعتزلةُ
متمسّكين بـ..
الردُّ عليهم عُموماً
١- أنّ القضاء لا يتبدّل
(أجيب بأنّ: عدم تبدّل القضاء بالنسبة إلى الموتى لا ينافي نفع دعاء الأحياء لهم فإنّ ذلك النفع بالدعاء يجوز أن يكون بالقضاء) شرح الفقه الأكبر للقاري
٢- وكلّ نفس مرهونة بما كسبت
(أجيب بأنّ: توفيق الأحياء للدعاء لهم يجوز أن يكون بكسبهم عملًا في الدنيا يستحقّ به مثل ذلك الجزاء، فيكون مجزيًّا بعمله في الآخرة) شرح الفقه الأكبر للقاري
٣- المرء مجزيّ بعمله لا بعمل غيره - لـ{وَ أَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى}
(الجواب: لم تَنفِ الآيةُ انتفاع الرجل بسعي غيره، وإنما نفت ملكَه بغير سعيه، وبين الأمرين فرقٌ
فأخبر الله أنه لا يملك إلّا سعيه
وأمّا سعيُ غيره فهو مِلك لساعيه - فإن شاء أن يبذله لغيره وإن شاء أن يبقيه لنفسه وهو سبحانه لم يقل: لا ينتفع إلّا بما سعى} شرح الفقه الأكبر للقاري
١- بما ورد في الاحاديث الصحاح من الدعاء للأموات خصوصًا في صلاة الجنازة، وقد توارثه السلف
٢- وعن سعد بن عبادة أنه قال: يا رسول الله! إنّ أمّ سعد ماتت، فأيّ الصدقة أفضل؟ قال: «الماء»، فحفر بئرًا وقال: «هذه لأمّ سعد»



والله يجيب الدعوات ويقضي الحاجات
لـ..
١- {ادْعُوْنِى أَسْتَجِبْ لَكُمْ}
٢- «إنّ ربّكم حيّ كريم يستحيي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردّهما صفرا»
- وغيرهما
والعمدة في ذلك صدق النيّة، وخلوص الطويّة وحضور القلب
- وذلك لحديث «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أنّ الله لا يستجيب الدعاء من قلب غافل لاه»
واختلف المشايخ في أنه هل يجوز أن يقال: (يُستجاب دعاء الكافر)
فمنعه الجمهورُ
وذلك للآتي:
١- {وَمَا دُعَآءُ الْكَافِرِيْنَ إِلَّا فِى ضَلَالٍ}
٢- ولأنه لا يدعو الله لأنه لا يعرفه
- وإن أقرَّ به..فَلَمَّا وصفه بما لا يليق به فقد نقض إقراره
أمَّا ما رُوِي في الحديث مِن أنّ دعوة المظلوم وإن كان كافرًا تستجابُ..فمحمول على كفران النعمةِ
وجوّزه بعضهم
وإليه ذهب أبو القاسم الحكيم وأبو النصر الدبوسيّ، وقال الصدر الشهيد: وبه يفتى
وذلك لقوله تعالى حكاية عن إبليس: {رَبِّ فَأَنْظِرْنِيْ} فقال: {إِنَّكَ مِنَ المُنْظَرِيْنَ} فهذه إجابة،
(وفيه بحثٌ، لجواز كونهِ إخباراً عَن كونِه مِن المُنظرين فِي قضاء الله السابق دعاه أو لم يدع) الخياليّ
(وقيل: يستجاب دعاء الكفار في أمور الدنيا ولا يستجاب في أمور الآخرة - وبه يحصل التوفيقُ) الخياليّ

أشراط الساعة

ما أخبر به النبيّ عليه السلام من أشراط - علاماتِ- الساعة..فهو حقّ

وذلك مِن..

١- خروج الدجّال

٢- خـــروج دابّـــة الأرض -لـــ{*وَإِذَا وَقَـعَ الْقَـوْلُ عَلَـيْهِمْ أَخْرَجْنَـا لَـهُمْ دَآبَّـة مِّـنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ*}

٣- خروج يأجوج ومأجوج

٤- نزول عيسى عليه السلام من السماء

٥- طُلوع الشمس من مغربها

وغيرها

(وترتيب القضيّة:

١ - أنّ المهـديّ يظهـر أوّلًا فــي الحــرمين الشريفين

٢ - ثُمَّ يأتي بيت المقدس

٣ - فيأتي الدجّال ويحصره في ذلك الحال

٤- فينـزل عيسـى عليـه السـلام مـن المنـارة الشرقيّة في دمشق، ويجيء إلى قتال الدجّال، فيقتلـه بضـربة فـي الحـال، فإنّـه يذوب كـالملح فـي الماء

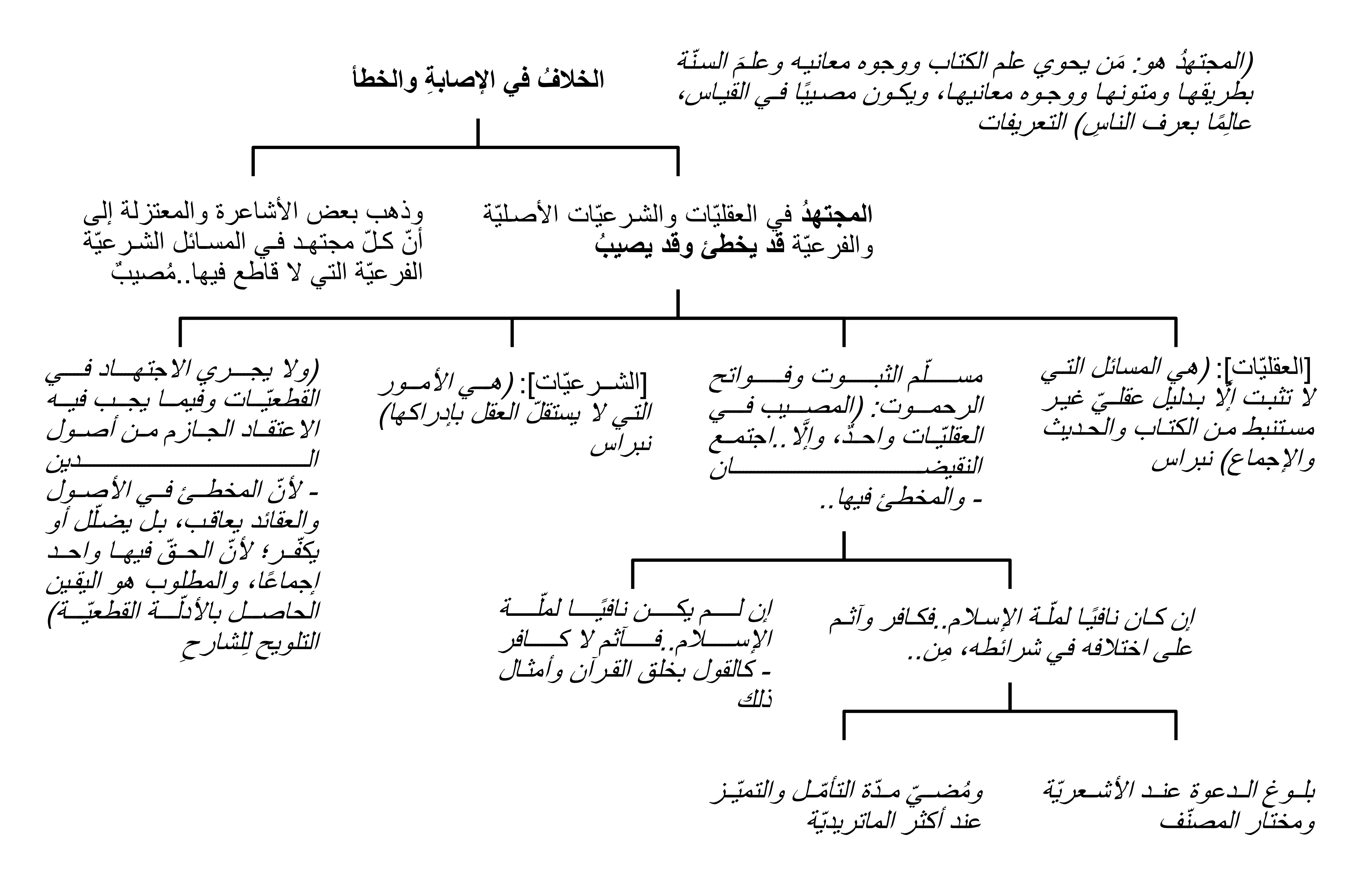
٥- فيجتمع عيسى عليه السلام بالمهديّ، وقد أقيمت الصلاة فيشير المهديّ لعيسـى عليـه السلام بالتقدّم فيمتنـع معلّلًا بأنّ هذه الصلاة أقيمت لك فأنت أولى بأن تكون الإمام في هذا المقام، ويقتدي به ليظهر متابعتـه لنبيّنا صلّى الله عليه وسلّم) شرح الفقه الأكبر

وذلك لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق

قال حذيفة بن أسيد الغفاريّ: «طلع النبيّ عليه السلام علينا ونحن نتذاكر فقال: ما تذكرون؟ قلنا: نذكر الساعة، قال: إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات، فذكر الدخان، والدجّال والدابّة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى بن مريم ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من «اليمن» تطرد الناس إلى محشرهم»

والأحاديث الصحاح في هذه الأشراطِ..كثيرة جدًّا

الإصابة والخطأ في الاجتهاد


(المجتهدُ هو: مَن يحوي علم الكتاب ووجوه معانيه وعلمَ السنّة بطريقها ومتونها ووجوه معانيها، ويكون مصيبًا في القياس، عالِمًا بعرف الناسِ) التعريفات
الخلافُ في الإصابةِ والخطأ
المجتهدُ في العقليّات والشرعيّات الأصليّة والفرعيّة قد يخطئ وقد يصيبُ
وذهب بعض الأشاعرة والمعتزلة إلى أنّ كلّ مجتهد في المسائل الشرعيّة الفرعيّة التي لا قاطع فيها..مُصيبٌ
[العقليّات]: (هي المسائل التي لا تثبت إلّا بدليل عقليّ غير مستنبط من الكتاب والحديث والإجماع) نبراس
مسلّم الثبوت وفواتح الرحموت: (المصيب في العقليّات واحدٌ، وإلّا..اجتمع النقيضان
- والمخطئ فيها..
[الشرعيّات]: (هي الأمور التي لا يستقلّ العقل بإدراكها) نبراس
(ولا يجري الاجتهاد في القطعيّات وفيما يجب فيه الاعتقاد الجازم من أصول الدين
- لأنّ المخطئ في الأصول والعقائد يعاقب، بل يضلّل أو يكفّر؛ لأنّ الحقّ فيها واحد إجماعًا، والمطلوب هو اليقين الحاصل بالأدلّة القطعيّة) التلويح لِلشارحِ
إن كان نافيًا لملّة الإسلام..فكافر وآثم على اختلافه في شرائطه، مِن..
إن لم يكن نافيًا لملّة الإسلام..فآثم لا كافر
- كالقول بخلق القرآن وأمثال ذلك
بلوغ الدعوة عند الأشعريّة ومختار المصنّف
ومُضيّ مدّة التأمّل والتميّز عند أكثر الماتريديّة

وهذا الاختلاف مبنيّ على اختلافهم في أنّ لله فِي كلّ حادثة حكمًا معيّنًا أم حكمه في المسائل الاجتهاديّة ما أدّى إليه رأي المجتهد؟

وتحقيقُ هذا المقام أنَّ المسألة الاجتهاديّة فيها احتمالاتٌ، وذهبت إلى كلّ احتمال جماعةٌ:

إمّا أن لا يكون من الله فيها حكم معيّن قبل اجتهاد المجتهد

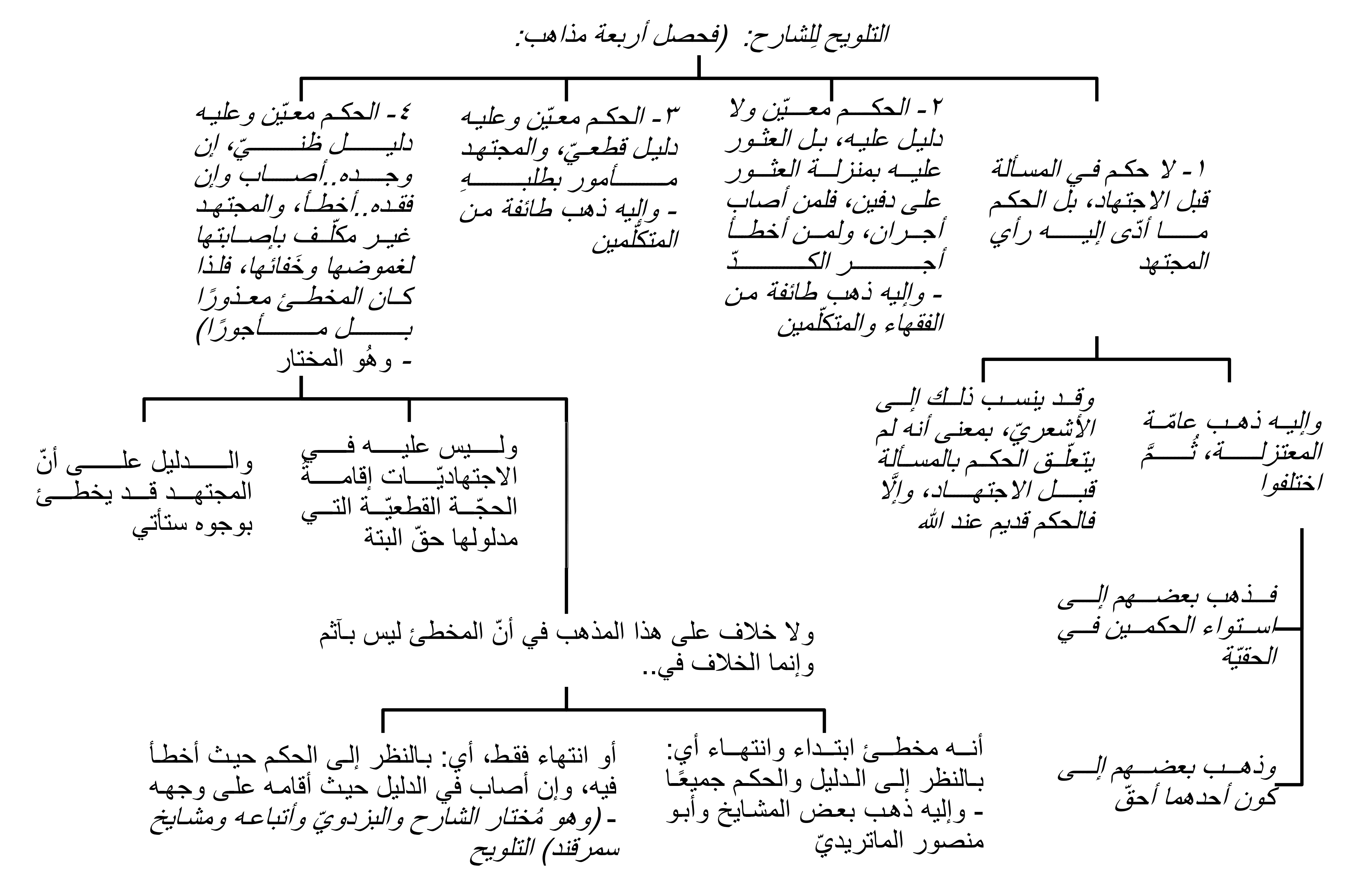
أو يكون - وحينئذٍ..

إمّا أن لا يكون مِن الله عليه دليل

أو يكون مِن الله عليه دليلٌ - وذلك الدليلُ..

إمّا قطعيّ

أو ظنِيّ



التلويح لِلشارح: (فحصل أربعة مذاهب:
١- لا حكم في المسألة قبل الاجتهاد، بل الحكم ما أدّى إليه رأي المجتهد
٢- الحكم معيّن ولا دليل عليه، بل العثور عليه بمنزلة العثور على دفين، فلمن أصاب أجران، ولمن أخطأ أجر الكدّ - وإليه ذهب طائفة من الفقهاء والمتكلّمين
٣- الحكم معيّن وعليه دليل قطعيّ، والمجتهد مأمور بطلبهِ - وإليه ذهب طائفة من المتكلّمين
٤- الحكم معيّن وعليه دليل ظنيّ، إن وجده..أصاب وإن فقده..أخطأ، والمجتهد غير مكلّف بإصابتها لغموضها وخَفائها، فلذا كان المخطئ معذورًا بل مأجورًا) - وهُو المختار
وإليه ذهب عامّة المعتزلة، ثُمَّ اختلفوا
وقد ينسب ذلك إلى الأشعريّ، بمعنى أنه لم يتعلّق الحكم بالمسألة قبل الاجتهاد، وإلّا فالحكم قديم عند الله
فذهب بعضهم إلى استواء الحكمين في الحقيّة
وذهب بعضهم إلى كون أحدهما أحقّ
وليس عليه في الاجتهاديّات إقامة الحجّة القطعيّة التي مدلولها حقّ البتة
والدليل على أنّ المجتهد قد يخطئ بوجوه ستأتي
ولا خلاف على هذا المذهب في أنّ المخطئ ليس بآثم وإنما الخلاف في..
أنه مخطئ ابتداء وانتهاء أي: بالنظر إلى الدليل والحكم جميعًا - وإليه ذهب بعض المشايخ وأبو منصور الماتريديّ
أو انتهاء فقط، أي: بالنظر إلى الحكم حيث أخطأ فيه، وإن أصاب في الدليل حيث أقامه على وجهه - (وهو مُختار الشارح والبزدويّ وأتباعه ومشايخ سمرقند) التلويح

والدليل على أنّ المجتهد قد يخطئ بوجوه:

١- قوله تعالى: {فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ}
- فلو كان كلّ من الاجتهادين صوابًا..لمَا كان لتخصيص سليمان بالذكر جهة

٢- الأحاديث والآثار الدالّة على ترديد الاجتهاد بين الصواب والخطأ بحيث صارت متواترة المعنى *(وإن كانت من قبيل الآحاد*

- *وإنما قيّد بالتواتر؛ لأنها لولم تكن بالغة مبلغ التواتر..لما صحّ الاستدلال بها على الأصول)* *التلويح لِلشارح*

وقد اشتهرت تخطئة الصحابة بعضهم بعضًا في الاجتهاديّاتِ

٣- القياس مظهر لا مثبت، فالثابت بالقياس ثابت بالنصّ أيضًا معنى، وقد أجمعوا على أنّ الحقّ فيما ثبت بالنصّ واحد لا غيرُ

٤- لا تفرقة في العمومات الواردة في شريعة نبيّنا عليه السلام بين الأشخاص
- فلو كان كلّ مجتهد مصيبًا..لزم اتّصاف الفعل الواحد بالمتنافيين

التفضيل بين الخلق

١- رُسُل البشر أفضل من رسل الملائكة

[رسل الملائكة] *هُم: الذين يأخذون الوحي عن الله ويبلّغونه سائر الملائكة*

(والمراد من الملائكة في هذا المقام الملائكة العلويّة السماويّة لا السفليّة الأرضيّة - فلا نزاع في أنّ الأنبياء أفضل من الملائكة السفليّة الأرضيّةِ) شرح المواقف للسيدِ، وشرح العقائد العضدية لِلدوانيّ

وذلك لِوجوه:

١- أنّ الله أمر الملائكة بالسجود لآدم على وجه التعظيم والتكريم
- بدليل الحكاية عن إبليس: {قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَذَا الَّذِيْ كَرَّمْتَ عَلَيَّ} و {أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِيْ مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِيْنٍ}
- ومقتضى الحكمة الأمر للأدنى بالسجود للأعلى دون العكس

اعتُرِضَ: (سجود الملائكة كان امتثالًا لأمر ربّهم وعبادة وانقيادًا وطاعة له، و تكريمًا لآدم وتعظيمًا، ولا يلزم من ذلك الأفضليّة كما لم يلزم تفضيل الكعبة على بني آدم بسجودهم إليها امتثالًا لأمر ربهم)

٢- أنّ كلّ واحد من أهل اللسان يفهم مِن {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَآءَ كُلَّهَا..} أنّ القصد منه تفضيل آدم على الملائكة، وبيان زيادة علمه واستحقاقه التعظيم والتكريم

٣- {إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوْحًا وَآلَ إِبْرَاهِيْمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِيْنَ}
- والملائكة مِن جملة العالم، وقد خُصَّ من ذلك بالإجماع عدمُ تفضيل عامّة البشر على رسل الملائكة، فبقي معمولًا به فيما عدا ذلك

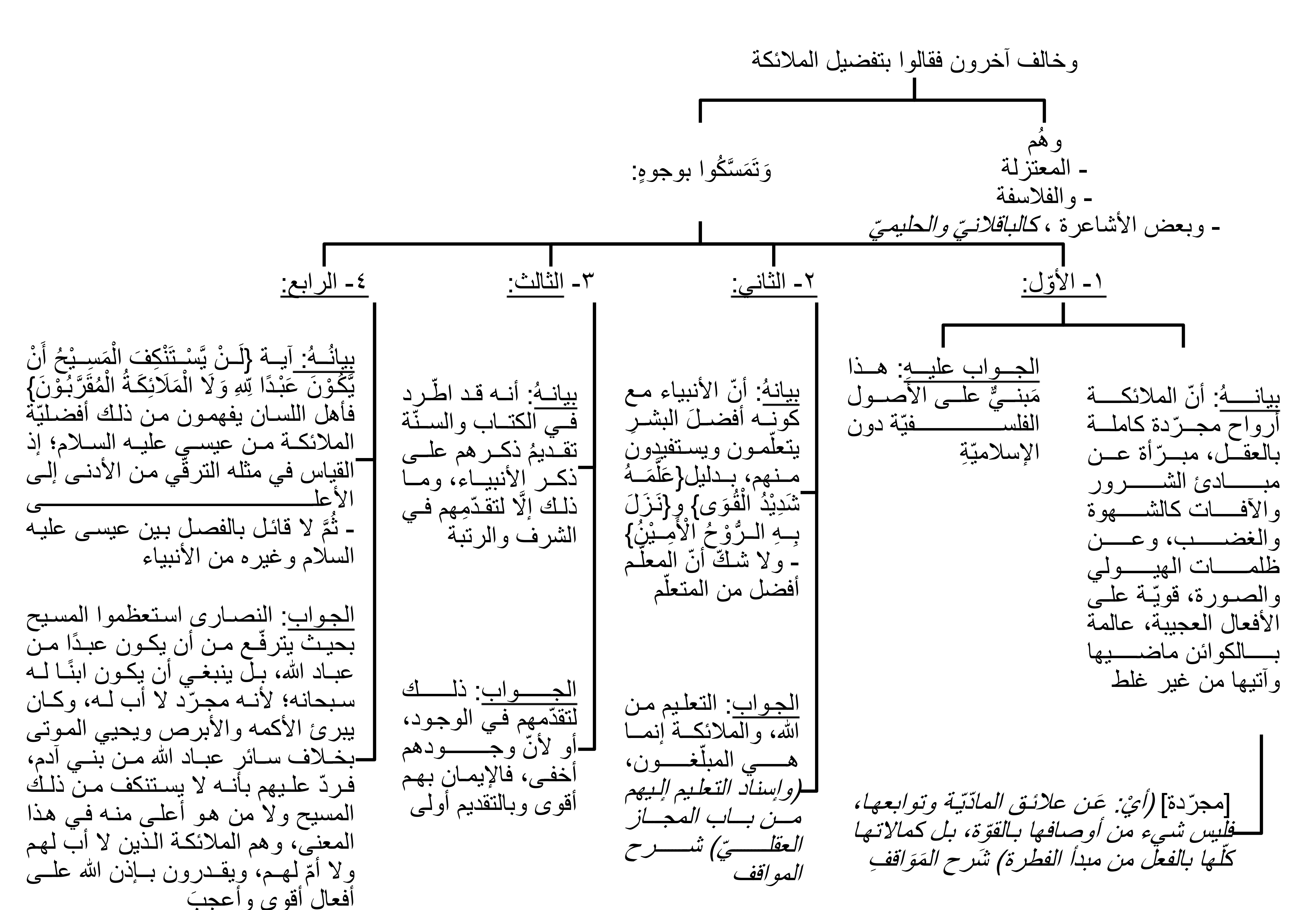
(أي أنَّ ظَاهِر الآية يدلّ على تفضيل آل إبراهيم وآل عمران كلّهم من الرسل وغيرهم لكنّ تفضيل العامّة من أولادهما على رسل الملائكة خلاف الإجماع) نبراس

مُناقشة:

اعتُرِضَ: العامّ الذي خصّ منه البعض لا يبقى قطعياً، بل يصير ظنيّا، فلا يصحّ به الاستدلال على المسألة الاعتقادية

الجواب: هذه المسألة ظنّية فيُكتفى فيها بالأدلّة الظنّية

٤- العبادة وكسب الكمال مَعَ الشواغلِ والصوارفِ أشقُّ وأدخل في الإخلاص، فيكون أفضلُ



وخالف آخرون فقالوا بتفضيل الملائكة
وهُم
- المعتزلة
- والفلاسفة
- وبعض الأشاعرة ، *كالباقلانيّ والحليميّ*
وَتَمَسَّكُوا بوجوهٍ:
١- الأوّل:
بيانُهُ: أنّ الملائكة أرواح مجرّدة كاملة بالعقل، مبرّأة عن مبادئ الشرور والآفات كالشهوة والغضب، وعن ظلمات الهيولي والصورة، قويّة على الأفعال العجيبة، عالمة بالكوائن ماضيها وآتيها من غير غلط
[مجرّدة] *(أيْ: عَن علائق المادّيّة وتوابعها، فليس شيء من أوصافها بالقوّة، بل كمالاتها كلّها بالفعل من مبدأ الفطرة) شَرح المَوَاقِفِ*
الجواب عليه: هذا مَبنيٌّ على الأصول الفلسفيّة دون الإسلاميّةِ
٢- الثاني:
بيانهُ: أنّ الأنبياء مع كونه أفضلَ البشرِ يتعلّمون ويستفيدون منهم، بدليل{عَلَّمَهُ شَدِيْدُ الْقُوَى} و{نَزَلَ بِهِ الرُّوْحُ الْأَمِيْنُ}
- ولا شكّ أنّ المعلّم أفضل من المتعلّم
الجواب: التعليم من الله، والملائكة إنما هي المبلّغون، *(وإسناد التعليم إليهم من باب المجاز العقليّ) شرح المواقف*
٣- الثالث:
بيانهُ: أنه قد اطّرد في الكتاب والسنّة تقديمُ ذكرهم على ذكر الأنبياء، وما ذلك إلّا لتقدّمِهم في الشرف والرتبة
الجواب: ذلك لتقدّمهم في الوجود، أو لأنّ وجودهم أخفى، فالإيمان بهم أقوى وبالتقديم أولى
٤- الرابع:
بيانُهُ: آية {لَنْ يَّسْتَنْكِفَ الْمَسِيْحُ أَنْ يَّكُوْنَ عَبْدًا لِّلهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُوْنَ} فأهل اللسان يفهمون من ذلك أفضليّة الملائكة من عيسى عليه السلام؛ إذ القياس في مثله الترقّي من الأدنى إلى الأعلى
- ثُمَّ لا قائل بالفصل بين عيسى عليه السلام وغيره من الأنبياء
الجواب: النصارى استعظموا المسيح بحيث يترفّع من أن يكون عبدًا من عباد الله، بل ينبغي أن يكون ابنًا له سبحانه؛ لأنه مجرّد لا أب له، وكان يبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى بخلاف سائر عباد الله من بني آدم، فردّ عليهم بأنه لا يستنكف من ذلك المسيح ولا من هو أعلى منه في هذا المعنى، وهم الملائكة الذين لا أب لهم ولا أمّ لهم، ويقدرون بإذن الله على أفعال أقوى وأعجبَ

٣- وعامّة البشر أفضل من عامّة الملائكة

٢- ورسل الملائكة أفضل من عامّة البشر

المراد بعامّة البشر هنا: كلّ من كان سوى الأنبياء
- ولا حاجة إلى التقييد والتخصيص بالأولياء والصلحاء

وذلك بالإجماع، بل بالضرورة

ودليلُهُ هو: *الوجهان الأوّلان* المذكوران في تفضيل رُسُل البشر على رسل الملائكة

(والمراد بالأفضليّة أنهم أكثر ثوابًا عند الله
- وذلك لأنّ عبادة الملائكة فطريّة بخلاف عبادة البشر فإنّ لهم مزاحمات

قوله: **(عامّة البشر)** *يحتاج هنا إلى التخصيص بالأولياء والصلحاء*
- لأنّ الفسّاق لا اعتداد بهم، بل هم كالبهائم والأنعام.

أمّا عند المعتزلة والحليميّ والباقلاني منّا .فالملائكة أفضل) شرح العقائد *العضديّة للدواني*